

لأمر من هذه الأمانة العامة

[شرايف]

1 / حسن القسبياني

د / نعيم عيسى

٢



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهانى
الحامى أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات

القاهرة : ٩ شارع عدلى - من.ب. ٥٤٣ - ج : ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

عبد الفکر الحافي

موضوعات الجزء الثالث

ادارة قانونية

ادارة قضايا الحكومة

ادارة محلية

اذاعة وتليفزيون

ازهر

استثمار مال عربي وأجنبي

استشارات

استرداد ما دفع بغير حق

استيراد وتصدير

استيلاء

اسماء طبى عام

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى الى أركانها ترتيبيا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبت المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجتمعة وإكثافات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا الى جنب نون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى اللام بما أدلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشييته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما تحررت الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تتكوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعززا اتوصل اليها لتقدم المعهد بها وتبذل طبعاتها . كما ان الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى الآن فى مجلدات سنويا . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويمعن على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة مثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تذكر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين العاصمين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذى يبحثه . وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً مسلسلّة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نفكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بياناً نصلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاحة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التسويف

حسن الفكاهة ، نعيم عطية

إدارة قانونية

الفصل الأول : سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية .

الفصل الثاني : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين .

الفصل الثالث : تسويات أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الرابع : بدلات أعضاء الإدارات القانونية .

إدارة قانونية

الفصل الأول : سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات
القانونية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الإدارات القانونية بمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية ب المقصود بالتبعية في تطبيق أحكامه هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة عامة - يترتب على ذلك سريان أحكام هذا القانون على أعضاء الإدارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام أن تبعيةها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينفي أنها جزء من القطاع العام - مثال - انطباق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الإدارة القانونية لشركة المقاولين العرب وهي من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « نسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن المادة الأولى منه تنص على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بإداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الإنتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر

للقطاع العام . . » ومفاد ذلك ان مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الادارات القانونية بمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية ، والمقصود بالتبعية في تطبيق احكامه هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة عامة اذ ان التبعية لمؤسسة عامة معينة هو على التحقيق أمر زائد على مناط الحكم ، وبهذه المثابة تسرى احكام القانون المتقدم على أعضاء الادارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام أن تبعيةها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينفي أنها جزء من القطاع العام . وهذا ما اكده المشرع بالنص في المادة الاولى من القانون المشار اليه على أن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للوحدات المنشأة فيها ، واذ أورد المشرع لفظ الوحدات الاقتصادية مجردا دون أن يستلزم تبعيةها لمؤسسة عامة ثم أرفف ذلك بالنص على أن هذه الادارات تؤدي رسالتها لحسن سير الانتاج والخدمات والحفاظة على الملكية انعابة للشعب والدعم المستمر للقطاع العام فقد تحقق ألا المناط اذن هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة معينة .

ومن حيث انه لما تقدم فإن النص في المادة الثانية من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام على أن « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات ويباشر بالنسبة لهذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة العامة بالنسبة للشركات التابعة لها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » هذا النص لا يحول دون خضوع الادارات القانونية بهذه الشركات لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك بالنظر الى أن هذه الشركات لا تعدو أن تكون من شركات القطاع العام طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فهي وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية . . وأنه وان كان الاصل أن الوزير المختص يتولى الاشراف على شركات القطاع العام في القطاع الذي يتبعه من خلال مؤسسات عامة طبقا لنص المادة الاولى من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي تنص على أن « يتولى كل وزير عن طريق

المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه ، الا ان اناطة هذا الاشراف بالوزير المختص مباشرة بمقتضى قانون خاص ينظم ذلك قصر ما يرد بهذا القانون الخاص من احكام على الحدود التى ورد فيها ولا يتعداها الى غيرها ومن ثم تظل هذه الشركات فيما عدا ذلك خاضعة للقوانين والقواعد الاخرى التى تسرى على القطاع العام التى يكون المناط فى تطبيقها هو التبعية لهذا القطاع ، وترتيباً على ذلك فان الادارات القانونية بشركات مقلولات القطاع العام تخضع لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وغنى عن البيان ان القول بغير ذلك من شأن زعزعة المراكز القانونية لاعضاء هذه الادارات وعدم استقرارها اذ يصبح خضوعها أو عدم خضوعها لاحكام هذا القانون رهن بسريان الترخيص لها بمباشرة نشاطها فى الخارج وكيفية ممارسة الاشراف عليها ووسيلته وهذا التارجع بين التطبيق والانحسار ، من شأنه المساس بذلك المراكز وما ترتبه لاصحابها من حقوق وضمانات .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك وكانت شركة المقاولين العرب من شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فان احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ — تسرى على الادارة القانونية بها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على الادارة القانونية لشركة المقاولين العرب .

(غتوى ١٧٠ فى ٢٧/٣/١٩٧٥)

تعليق :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها عدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ . وقد صدر للقانون المذكور لائحة تنفيذية بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ تضمنت قواعد تعيين وترقية ونقل وتלב واعارة مديري واعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - سريان أحكام هذا القانون على الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة ولو كانت مؤسسات عامة مهنية - أساس ذلك أن لفظ الهيئات العامة والمؤسسات العامة المشار إليه ورد مطلقا - وصف الاقتصادية ينصرف الى الوحدات التابعة للقطاع العام أما الهيئات العامة والمؤسسات العامة فلا يشترط فيها هذا الوصف فيستوى في خضوعها لأحكامه أن تكون اقتصادية أو مهنية طالما أنها اعتبرت مؤسسة عامة أو هيئة عامة - يترتب على ذلك أن اتحاد الصناعات (وهو مؤسسة عامة طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها) يسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة التابعة لها ينص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن « الإدارات القانونية بمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها .. » .

ومفاد ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى على الإدارات القانونية والهيئات والمؤسسات العامة ولو كانت مؤسسات عامة مهنية لأن لفظ الهيئات العامة والمؤسسات العامة المشار إليه ورد مطلقا ، والقاعدة الأصولية أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقتيد لفظا أو دلالة ولا محل لسحب عبارة (الاقتصادية) الواردة عقب لفظ الوحدات على النحو الوارد بالمادة الأولى من القانون على الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، إذ أن هذه العبارة بصياغتها على هذا النحو تعود على أقرب موصوف وهو الوحدات ، ومن ثم فإن وصف الاقتصادية ينصرف الى الوحدات التابعة للقطاع العام ، أما للهيئات العامة والمؤسسات فلا يشترط فيها هذا الوصف ، فيستوى

فى خضوعها لاحكامه ان تكون اقتصادية او مهنية طالما انها اعتبرت مؤسسة
علمية او هيئة علمية .

ومن حيث ان صندوق دعم الغزل والمنسوجات هو فى حقيقته الهيئة
العلمية التى انشأها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها فى الاقليم المصرى ونظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١١
لسنة ١٩٥٨ تحت اسم الهيئة العامة لدعم الصناعة وتقوم ضمن أغراضها
على مرفق دعم صناعة الغزل والمنسوجات * كما نص كل من القانون
والقرار المشار اليهما فى مادته الاولى صراحة على اعتبار هذه الهيئة
من المؤسسات العلمية ، ثم أضفت القرارات الجمهورية المتعاقبة بعد ذلك
على هذا المرفق صفة الهيئة العامة ومن قبيل ذلك قرارات رئيس الجمهورية
رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة المعدنية ورقم ٢٢٣٢
لسنة ١٩٦٤ ورقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة
المعدنية والكهرباء ، وقد اشار القرار الاخير صراحة الى الهيئات العلمية التى
يشرف عليها وزير الصناعة فى ذلك الوقت ومنها الهيئة العامة لدعم الصناعة،
ومن ثم فانه يدخل فى عداد الهيئات العامة التى عناها القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ .:

ومن حيث ان اتحاد الصناعات هو كذلك مؤسسة علمية طبقا لصريح
نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اذ تنص على
ان تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

١ - * * * * *

٢ - * * * * *

٣ - اتحادات الصناعات ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية
وتعتبر من المؤسسات العامة * . ولذلك فانه يسرى فى شأنه كذلك احكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق احكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الادارة القانونية بكل من صندوق دعم الغزل
والمنسوجات واتحاد الصناعات .

(فتوى ١١٢ فى ١٩٧٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية - سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالغرف التجارية .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ينص في المادة الأولى من مواد الإصدار على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وينظم القانون في الفصل الأول منه اختصاصات وواجبات تلك الإدارات القانونية وكيفية تشكيل اللجنة الخاصة بشئونها وتحديد اختصاصات هذه اللجنة فتص المادة ١ على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ، أجهزة معونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بأداء الأعمال القانونية لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر للقطاع العام وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية ٠٠٠ » وتنص المادة ٧ على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي ٠٠٠ » وتنص المادة ٨ على أن « تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق العام بينها وبمباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي :

(أولا) اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل في الإدارات القانونية وأوضاع وإجراءات الإشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها ،

ونظام اعداد واعتماد تقارير الكفائية الخاصة بهم واجراءات ومواعيد التنظيم من هذه التقارير .:

(ثانيا) وضع القواعد العامة التى تتبع فى التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون فى جميع الادارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها فى هذه المادة بقرارات من وزير العدل « ولا تتضمن هذه المادة أو غيرها من مواد ذلك القانون ، حكما يعطى للجنة المذكورة ثمة اختصاص فى تحديد الجهات التى يسرى عليها ذلك القانون ومرد ذلك الى أن القانون ذاته قد حدد فى المادة الأولى من مواد إصداره الجهات التى تسرى عليها أحكامه وهى « المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية — بنص فى المادة ١ على أن « تنشأ غرف تجارية ، وتكون هذه الغرف هى الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية التطبيقية لدى السلطات العامة ، وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » وتنص المادة ٢ على أن « تكون للغرف التجارية الشخصية الاعتبارية . . . » ونظمت باقى مواد القانون المذكور أوضاع هذه المؤسسة المالية والإدارية ومدى الإشراف عليها من جانب الدولة ونطاق تمتعها بمزايا السلطات العامة ، ومؤدى اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة أن تندرج هذه الغرف تحت مدلول نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بحيث تسرى أحكامه على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالغرف التجارية لأن نص تلك المادة قد ورد علما مطلقا ومن ثم لا يجوز تخصيصه أو تقييد حكمة بقصر نطاق تطبيقه على المؤسسات العامة الاقتصادية الغير مهنية على النحو الذى يقول به تقرير الطعن المائل ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من أن « الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ، أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها . . . » لأن لفظ الاقتصادية

الوارد في هذه المادة باعتباره وصفاً إنما يعود وينصرف فقط الى أقرب موصوف وهو « الوحدات » دون أن يتمدها الى ما قبلها من جهات وهي المؤسسات العامة والهيئات العامة .

ومن حيث أنه - تقريباً على ما تقدم - يكون الحكم المطعون فيه على صواب حين تضي بالغاء القرار مثار المنازعة ، ويكون الطعن الموجه الى هذا الحكم قائماً على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين القضاء برفضه بشقيه والزام الطاعن بصفته المصروفات .
(طعن ١١٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لا يعد هيئة عامة ويخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بإنشائه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة - مؤدى ذلك : عدم انطباق أحكام قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أعضاء الإدارة القانونية به ولا يلزم الجهاز بقيد هؤلاء الأعضاء بنقابة المحامين كما أنهم لا يستحقون بدل التفرغ المنصوص عليه في هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في مادته الأولى على أنه (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية) . وتنص المادة ١٥ من هذا القانون على أن (تكون للهيئة ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها) .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مادته الأولى على أن

(يستبدل باسم مصلحة التعبئة العامة والاحصاء باسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ويكون هيئة مستقلة) .

وبين من هذه النصوص ان الهيئات العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هي اشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة ، وبناء على ذلك فان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو ان يكون وحدة ادارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية لان القرار الصادر بإنشائه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الاولى من مواد اصدار قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان (تسرى احكام القانون المرافق على مديري واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها) .

فان تطبيق احكام هذا القانون يقتصر على الادارات القانونية بالجهات التي وردت به على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد الى اعضاء الادارات القانونية بوحدات الجهاز الاداري للدولة ، ولما كان الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السالف بيانه فان احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على اعضاء الادارة القانونية وتبعا لذلك لا يلتزم الجهاز بتقيد هؤلاء الاعضاء بتقابة المحامين كما انهم لا يستحقون بدل التفريغ المنصوص عليه في هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة في تطبيق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(فتوى ٥٨٦ في ٢١/٥/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية — على خلاف أحكام هذا القانون — الترقية الى وظيفة محام ثلث تتم وفقا للأحكام الواردة بالقانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، تنص المادة الأولى من مواد اصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الرابعة بأن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » ١٠ وتنص المادة (٧) من هذا القانون على ان « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية .. » . كما تنص المادة (٨) على أن تختص لجنة شئون الإدارات القانونية .. . وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي :

ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .. » وتنص المادة (١١) من ذات القانون على أن « تكون الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية محام ممتاز — محام أول — محام ثلث — محام ثالث — محام رابع .. » كما تنص المادة (١٣) منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثلث : القيد امام محكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية .

محام أول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .
وتقضى المادة (٢٤) بأن « يعمل فيها لم يرد نية نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال » .

ومن حيث أن مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر حدد على سبيل الحصر الوظائف التي يعين عليها أعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه والتي تبدأ بوظيفة مدير عام إدارة قانونية وتنتهى بوظيفة محام رابع ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة من هذه الوظائف واناط بـ لجنة شؤون الإدارات القانونية المشكلة بوزارة العدل وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وتضمن الجدول الملحق بـ درجات ووظائف الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه ، ومن ثم يتعين التمسك بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بوظائف الإدارات القانونية ، فيمتنع اطلاق مسميات أخرى عليها أو تعديلها أو ادماجها ، وعلى الجهات المختصة أعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف الخاصة بالإدارات القانونية واعتمادها ، ان تبغيا أحكام قانون الإدارات القانونية المشار اليه وتترسم حدوده وشروطه ، كما لا يجوز أن تعدل الأحكام الواردة به والمتعلقة بترقية أعضاء الإدارات القانونية إلا بذات الاداة القانونية التي وضعت بها وهى القانون ، وليس طبقا لقرار ادارى باعتماد الهيكل الوظيفي .

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أتت
البيان ، اشترطت فيمن يشغل وظيفة محام ثان القيد بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ، أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

ومن ثم فان ترقية السيدة المعروض حالتها الى وظيفة محام ثان تتم وفقا لأحكامها .

الفصل الثاني : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة — مساواته بين المحامين في الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والاختصاصات والواجبات — الاختصاص بقبول قيد محامى الهيئات العامة بجدول المحامين المشتغلين أو نقلهم الى جدول غير المشتغلين ينعقد للجنة قبول المحامين تحت رقابة محكمة النقض — التزام الهيئات العامة برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارة الشؤون القانونية بها .

ملخص الفتوى :

سبق أن ثارت مسألة مدى جواز قيد أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة بجدول المحامين المشتغلين وعرضت هذه المسألة على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ٣ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ وانتهى رأياها الى ما يلى :

اولا — ان الاختصاص بقبول القيد بجدول المحامين المشتغلين أو النقل الى جدول المحامين غير المشتغلين ينعقد للجنة قبول المحامين وهى اننى تفسر المانع من هذا القيد أو الاستمرار فيه المنصوص عليه في المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — وتمارس هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في حالة الطعن في قراراتها أملاها .

ثانيا — التزام المؤسسات العامة . . والوحدات الاقتصادية التابعة بها وشركات القطاع العام برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارات الشؤون القانونية بها .

وبتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة ونص في المادة الرابعة على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » وقد عمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٠ طبقاً لما نصت عليه المادة السادسة منه .

ومفاد هذا النص أن قانون المحاماة بعد تعديله المشار إليه يساوي بين المحامين في الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات ، وذلك فيما خوله لهم تشوّن المحاماة من حقوق وممها وكل اليهم من اختصاصات وفيما فرضه عليهم من واجبات ، فأصبح ما يسرى على المحامين في المؤسسات العامة مما استظهرته فتوى الجمعية العمومية سائلة الذكر يسرى بذاته على المحامين في الهيئات العامة .
(فتوى ١٣٤٠ في ٢٤/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اعضاء الشئون القانونية بالأكاديمية البحث والتكنولوجيا - التزام الأكاديمية بقيدهم بجدول المحامين المشتغلين وأداء الرسوم والإشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧٢ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودفاتر المحاماة والإشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » . كما تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث أن قانون المحاماة قد عبر عن الهيئات العلمية بتعابير مختلفة إلا أنه لا شك يقصد الهيئات العلمية بالمفهوم القانوني لهذا التعبير ، وهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على مخطط ميزانية الدولة وتلتحق بميزانية الجبة الادارية التابعة لها .

ومن حيث أنه لمعرفة ما اذا كانت أحكام قانون المحاماة المشار اليها تسرى على أعضاء الشئون القانونية بالأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا من عدمه ، فإنه يتعين تحديد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية ، وهل تدخل ضمن الجهات التى ينطبق عليها نص المادة ١٧٢ من قانون المحاماه وأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون المحاماة أم لا تدخل .

ومن حيث أنه باستقراء التطور التشريعى لمرق البحث العلمى فى مصر يبين أنه فى أول الامر صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم ونص فى مادته الأولى على أن « ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للعلوم ويكون هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء » ، ونصت المادة الثانية منه على أن « يعين المجلس على النهوض بدراسة العلوم وتشجيع البحوث العلمية ونشرها واقتراح السياسة المظى لتنشيط هذه البحوث والدراسات وتنسيقها وتوجيهها بما يحقق النهضة العلمية الفكرية » .

ونصت المادة السابعة منه على أن « يكون للمجلس ميزانية خاصة به وتكون جزءا من ميزانية الدولة ويكون التصرف فيها وفقا للائحة مالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ونقل اليها اختصاصات المجلس الأعلى للعلوم وزادها تفصيلا ونص فى المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ثم أعيد تنظيم وزارة البحث العلمى مرتين أولا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ وثانية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

كما انتهى مجلس أعلى لدعم البحوث بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الأولى على اعتباره هيئة

عامة تلحق بوزارة البحث العلمى ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وحدد لها اختصاصات فى مجال البحث العلمى لا تخرج عن تلك المحددة للوزارة ذاتها .»

وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « ينشأ مجلس أعلى للبحث العلمى يعتبر هيئة عامة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويتبع رئيس الوزراء ويكون مقره مدينة القاهرة وتسرى على العاملين به الأحكام الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العلمية التى تمارس نشاطا علميا . وتناولت المادة الثانية منه ذات الاختصاصات التى كانت موكولة من قبل الى وزارة البحث العلمى ونص فى المادة (٩) منه على إلغاء هذين القرارين الآخرين . كما أنه تنفيذاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٦ بنقل جميع العاملين بوزارة البحث العلمى والمجلس الأعلى لدعم البحوث بدرجاتهم الى المجلس الأعلى للبحث العلمى . كما أصدر القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العمل بهذا المجلس ونص فى مادته الثالثة على سريان اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على المجلس المذكور والأجهزة الملحقة به ، والمركز القومى للبحوث هيئة عامة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العلمية .»

وفى عام ١٩٦٨ أعيد تنظيم قطاع البحث العلمى فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة البحث العلمى وإعطائها محل المجلس الأعلى للبحث العلمى حيث أعطاهما ذات الاختصاصات المخولة لهذا المجلس والفى صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى . ونص فى المادة العاشرة على نقل العاملين بالمجلس المذكور بدرجاتهم الى وزارة البحث العلمى . واستمر الأمر على هذا النحو الى أن صدر أخيراً قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا حيث نص فى المادة الأولى منه على أن « تنشأ أكاديمية

للبحث العلمى والتكنولوجيا ، تتبع رئيس مجلس الوزراء « ونص فى المادة الثانية من هذا القرار على أن « يصدر بتحديد اختصاصات الأكاديمية وتشكيلها ونظام العمل فيها قرار رئيس الجمهورية » .

وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ومقرها مدينة القاهرة » .

وبين من هذا العرض التشريعى ، أن المشرع نهج سبيلين فى إدارة مرفق البحث العلمى فى مصر بدأهما بنظام الهيئات العامة فى الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٣ ، ثم عدل عن ذلك واتبع أسلوب الإدارة المباشرة عندما أنشأ وزارة البحث العلمى عام ١٩٦٣ ، ثم عاد فى ١٩٦٥ الى أسلوب الهيئات العامة فأنشأ المجلس الأعلى للبحث العلمى ، واستمر على هذا المنوال الى أن عاد فى عام ١٩٦٨ الى أسلوب الوزارة حيث أنشأ وزارة للبحث العلمى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ . وأخيراً وفى عام ١٩٧١ ألغيت هذه الوزارة وحلت محلها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . غير أن فى هذه المرة الأخيرة لم يحدد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية بنص صريح كما فعل عندما أنشأ المجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لدعم البحوث ، والمجلس الأعلى للبحث العلمى حيث قرر بالنسبة إليها جميعاً أنها هيئات عامة ونص على ذلك صراحة .

وأزاء ذلك فإنه لا مناص من الرجوع الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لتحديد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية ومعرفة ما إذا كانت من الهيئات العامة من عدمه .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الأكاديمية تنص على أن « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ومقرها مدينة القاهرة » . وتنص المادة الثالثة على أن « يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتبة قرار من رئيس الجمهورية ، ويتولى

ادارة الاكاديمية وتصريف شئونها ويمثلها فى صلاتها مع الغير وأمام القضاء وتكون له سلطات الوزير المقررة فى القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة وتكون له سلطات الوزير المقررة فى القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة التابعة له والهيئات الملحقة برئيس الأكاديمية « .. وتنص المادة ، الرابعة على أن « يكون للأكاديمية مجلس يسمى « مجلس الأكاديمية » ويشكل على النحو التالى .. » وتنص المادة ١٢ على أن « يكون للأكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للأكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها » . وتقضى المادة ١٨ بأن « ينقل العاملون بوزارة البحث العلمى بدرجاتهم وبأدائهم تقديماتهم الى الأكاديمية أو الى غيرها من الجهات .. وتؤول الى الأكاديمية الاعتمادات المالية التى يتم الاتفاق بين وزير الخزانة ورئيس الأكاديمية على نقلها من موازنة البحث العلمى للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لا تعدو أن تكون هيئة علمية فى مفهوم أحكام قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك أن مقومات الهيئة العامة متوافرة فيها فهى شخص ادارى عام يعير مرفقا يقوم على مصلحة عامة ، كما أن لها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة ، وبالإضافة الى ما تقدم أن المشرع كان يتبع أسلوب الهيئات العامة فى ادارة مرفق البحث العلمى قبل ذلك ، وأنه ألغى وزاره البحث العلمى لتحل محلها الأكاديمية المذكورة ، فان ذلك يدل على أنه ارتأى صلاحية أسلوب الهيئات العامة فى ادارة هذا المرفق بدلا من أسلوب الوزارة .

ولا يغير من هذا المفهوم أنه لم يرد نص صريح باعتبار الأكاديمية هيئة عامة كما هو الحال بالنسبة الى المجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لدعم البحوث والمجلس الأعلى للبحث العلمى ، وهى الهيئات التى كانت تقوم على ادارة هذا المرفق قبل ذلك ، لا يغير ذلك من النتيجة المتقدم ذكرها لأن تحديد طبيعة الشخص القانونى تتوقف على مدى توافر مقومات وجوده ، فان توافرت فلا يلزم أن يعبر عن هذه الطبيعة بنص صريح . كما لا يغير من ذلك أن اسم الأكاديمية المذكورة لم يقرن بعبارة « الهيئات العامة » كما هو متبع غالبا ذلك أن المجلس الأعلى للبحث

العلمى والمجلس الأعلى لدعم البحوث ، والمجلس الأعلى للعلوم كانت هيئات عامة بصريح النص دون أن يقرن اسمها بالعبارة المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أعضاء الشئون القانونية بأكاديمية البحث والتكنولوجيا يفيدون من الحكم الوارد فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن قانون الحملة ممعدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فتلتزم الأكاديمية بتقديم جدول المحامين المشتغلين وبأداء الرسوم والاشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

(فتوى ٥٢٧ فى ١٩/٦/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

عدم التزام الهيئة العامة بأداء الاشتراكات السنوية لنقابة المحامين عن المحامين التابعين لها أثناء الإجازة الخاصة بدون مرتب التى يحصلون عليها - التزام المحامى بأداء هذه الاشتراكات الى النقابة طوال مدة الإجازة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحملة المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودفعات المحامين والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على أن « يتسألوا المحامون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث لئه وان كان العامل خلال الإجازة الخاصة يعتبر شاغلا لوظيفته ومن ثم تدخل مدة الإجازة ضمن مدة خدمته ويحصل خلالها على

ترقياته وعلاواته كما لو كان موجودا بالخدمة الا ان المزايا المادية المرتبطة بالوظيفة تنحصر عنه خلال مدة تلك الاجازة باعتبار أنه لا يؤدي عملا خلالها وبالتالي لا يستحق عنها اجرا اعمالا لقاعدة الاجر مقابل العمل .

ومن حيث أنه متى كان اشتراك نقابة المحامين الذى تؤديه الجهة نيابة عن العامل يعتبر من الميزات المقررة للوظيفة التى يشغلها فمن ثم لا يجوز تمتعه بتلك الميزة خلال مدة الاجازة الخاصة الممنوحة له وعليه لا تلتزم الجهة الادارية باداء الاشتراك نيابة عنه وتأسيسا على ما تقسم فان هؤلاء المحامين يتحملون قيمة الاشتراكات السنوية الخاصة بهم ويلتزمون بسدادها الى نقابة المحامين عن مدد الاجازة الخاصة الممنوحة لهم دون مرتب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحمل المحامين الحاصلين على اجازة خاصة بدون مرتب بقيمة اشتراكاتهم السنوية بنقابة المحامين طوال مدة الاجازة .

(فتوى ٧٦٥ فى ١٠/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المحامون بالادارات القانونية للهيئات العامة — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الحماية لوجب قيد المحامين العاملين بالادارات القانونية بالجهات التى حددها على سبيل الحصر وفيها الهيئات العامة ، فى جدول المحامين — التزام هذه الجهات بتحمل الاشتراكات ورسوم القيد والنفقات الخاصة بالمحامين العاملين بها — يشترط فحين يكون عضوا بدارتها القانونية أن يكون مقيدا فى جدول المحامين — نقل المحامى من الادارة القانونية الى ادارة غير قانونية اصبح محظورا بغير رضاء المحامى — التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتركااتهم ونفقات الحماية ، فضلا عن أنه التزام منصوص عليه صراحة فى المادة ١٧٢ من قانون الحماية ، فان هذا الالتزام يقع أصلا على عاتق المحامين العاملين بالهيئة وهى تتحمل به نيابة عنهم — لا تعارض بين هذا التحمل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم .

ملخص القوى :

ان المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « يشترط فمين يمارس المحاماه وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين » وتنص المادة (٥٤) على ان « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها والمقيدون بجدل المحامين المشتغلين طبقا لدرجات قيدهم » وتنص المادة (١٧٢) على ان « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » وتنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه على انه « يتساوى المحامون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » :

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع اوجب قيد المحامين العاملين بالادارات القانونية بالجهات التى حددها على سبيل الحصر — ومن بينها الهيئات العامة — فى جدول المحامين ، والزم هذه الجهات بتحمل الاشتراكات ورسوم القيد والدمغات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

ومن حيث ان المقصود بالهيئات العامة فى مفهوم احكام هذا القانون على ما سبق ان استقر عليه رأى هذه الجمعية العمومية الأشخاص الادارية العامة التى ندير مرفقا عاما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ويكون بها الشخصية الاعتبارية المستقلة ولها ميزانية خاصة بها تعد على نبط ميزانية الدولة وتلتحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها .»

ومن حيث انه لا جدال فى أن الهيئة المصرية العامة لسكك حديد مصر تعتبر هيئة عامة بالمفهوم المتقدم بيانه اذ الواضح من احكام قانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ انها تتوافر لها كافة مقومات الهيئات

العامة لأنها شخص ادارى علم يقوم على ادارة مرفق من أهم مرافق الدولة ولها شخصية اعتبارية وميزانية خاصة بها تعد على نمط الميزانية العامة للدولة ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، ومن ثم فانها تعتبر من الهيئات العامة التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، نيشترط فimen يكون عضوا بادارتها القانونية أن يكون مقيدا فى جدول المحامين ، وتحمل الهيئة رسوم قيد المحامين العاملين بها والاشتراكات والدمغات الخاصة بهم :

ومن حيث أنه لا وجه لما تبديه الهيئة العامة للسكك الحديدية من انه ليس بها ادارة قانونية بالمعنى الشامل ، او انه ليس للعاملين بها اقدميات منفصلة عن سائر العاملين بالهيئة ومن ثم يحتمل ترقيتهم لى وظائف غير قانونية او أنه لم يصدر تشريع منظم للادارات القانونية بالجهات الحكومية : لا وجه لكل ذلك لأن الواضح من نص المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه أن العضوية بالادارات القانونية بالهيئات العامة تستلزم بذاتها - ودون اى اعتبار آخر - القيد بجدول المحامين ، فما دامت ثمة ادارة قانونية باحدى الهيئات العامة فان القيد فى جدول المحامين يكون شرطا لعضويتها ، والثابت أن بالهيئة العامة للسكك الحديدية ادارة قانونية نظم القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ اختصاصاتها وجميعها اختصاصات قانونية لا يتأتى ممارستها الا لنوى الثقافات القانونية ، كما أن النقل من الادارة القانونية الى ادارة غير قانونية أصبح مخطورا بغير رضا المحامين وذلك وفقا لحكم المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه التى تنص على انه « لا يجوز نقل المحلى من الادارة القانونية ومعر موافقته الكتابية » .

ومن حيث انه لا وجه لما تبديه الهيئة كذلك من أن التزامها باداء اشتراكات المحامين ورسوم قيدهم بجدول المحامين ودمغات المحامين يتعارض من قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم ، ذلك أن التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتراكاتهم

ودمغت المحاماة فضلا عن أنه التزام منصوص عليه صراحة في المادة (١٧٢) المشار إليها والقاعدة أنه لا اجتهاد مع النص الصريح ، فإن هذا الالتزام يقع أصلا على عاتق المحامين العاملين بالهيئة أما الهيئة فتتحصل به نيابة عنهم ، ومن ثم فلا تعارض بين هذا التحمل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسم ^{١٠}

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القيد بجدول المحامين شرط لعضوية الإدارة القانونية بالهيئة العامة للسكك الحديدية ، وتحمل الهيئة برسوم القيد والإشتراكات ودمغت المحاماة الخاصة بالمحامين العاملين بها .

(فتوى ٩٢ في ١٩٧٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها منع نقل الأعضاء الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم كتابية — لا يجوز نقل العضو رغما عنه الا باتباع الإجراءات المقررة بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون المذكور — صدور قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء بتعيين أحد أعضاء الإدارة القانونية بهيئة الطاقة الذرية مديرا عاما للشئون المالية والإدارية بغير موافقته — هذا القرار لا يعطب صفته كعضو بالإدارة القانونية — التزام الهيئة بإداء اشتراك نقابة المحامين عنه .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ ينص في المادة الرابعة على أنه « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » كما ينص في المادة (١٠٥) على أنه « لا يجوز نقل المحامي من الإدارة القانونية بغير موافقته كتابية » .

وينص في المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المتخصص عليها في المادة ٧ من هذا القانون بنقل من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات إلى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم وتعادل ثقات وظائفهم وبذات مرتباتهم إما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام... » .

وينص في المادة ٢٨ على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها » .

وبين من هذه النصوص أن المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية تقرر تشكيل لجنة لشئون الإدارات القانونية تختص بالهيمنة على شئون أعضاء تلك الإدارات من ناحية التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة كما أن المادة ١٩ من هذا القانون سارت على نهج القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فمنعت نقل الأعضاء إلى وظائف غير قانونية إلا بموافقتهم كتابة ولم يجز القانون نقل العضو رغماً عنه إلا إذا قدرت كفايته بدرجة دون المتوسط في سنتين متتاليتين ونمياً يتعلق بالأعضاء الحاليين الموجودين عند العمل بالقانون بالإدارات القانونية قررت المادة (٢٥) تشكيل لجنة الصلاحية لدراسة حالاتهم ولإعداد قوائم بأسماء من لا تتوفر فيهم شروط الصلاحية أو الكفاية بعد سماع أقوالهم وتقوم هذه اللجنة بعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص ليبدى ملاحظاته عليها ويعيدها للجنة وتوجب المادة ٢٦ نقل غير الصالحين بقرارات من رئيس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة لجنة الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابعة وتقرر المادة ٢٨ استمرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون واستمرار العاملين فيها في مباشرة الأعمال المسندة إليهم بحكم وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها .

وليس فيما قضت به هذه المادة ما يفيد جواز نقلهم بغير موافقتهم كتابةً ورغم إرادتهم إذ أن من بين القواعد السرية تلك القاعدة المقررة

وبالمادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وهى لم تكن تجيز نقلهم بغير موافقة كتابيه منهم ومن ثم فان عضو الادارة القانونية يصبح غير قابل للنقل الا باتباع الاجراءات المقررة بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بسبب راجع الى عدم صلاحيته وطالما لم يتصل الامر بالصلاحية ومرتبة الكلية فان أية سلطة لا تملك حق نقل أعضاء الادارات القانونية الى وظائف أخرى غير قانونية بغير موافقتهم الكتابية ..

وبناء على ذلك فانه لما كان قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتعيين السيد / مديراً عاماً للشئون المالية والادارية بهيئة الطاقة الذرية من الفئة ١٢٠٠ / ١٨٠٠ قد تضمن شقين أولهما يقضى بترقيته الى وظيفة مدير عام بمستوى الادارة العليا المقرر لها الفئة ١٢٠٠ / ١٨٠٠ بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين— وثانيهما يقضى باسناد أعمال مالية وادارية انية لما كان الامر كذلك فبان هذا القرار يكون صحيحاً فى شقه الاول المتضمن ترقيته مديراً عاماً غير ان الشق الثانى وان ترتب عليه اسناد أعمال مالية وادارية اليه لا يسلب عنه صفته كعضو قانونى بالادارة القانونية لان نقله منها لم يعد داخل فى اختصاص أحد غير السلطات والجهات المحددة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والاجراءات الواردة به ..

وتلك التجزئة للقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ ممكنة لان الميزانية الخاصة بهيئة الطاقة الذرية لم تخصص فيها وظائف مديري العموم لأعمال معينة بذاتها ولم ترتبط بتوصيف خاص بها فى عام ١٩٧٤ الذى رقى فيه السيد /

وهذا النظر يتسق ويتوافق مع اختصاصات وصلاحيات مصدر القرار التى تنحصر فى اجراء الترقية دون النقل من الادارة القانونية لان ذلك ليس فى مكة مصدر القرار وعليه فان تحقيق أثر القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ يكون غير ممكن قانوناً فى شقه الخاص بالنقل الى عمل غير قانونى ولكنه ممكن فى شقه الخاص بشغل الفئة المالية اذ أن اوضاع الميزانية تسمح بترقيته اليها وما كان النقل ليصادف محلاً لاستحالة اجرائه بغير موافقة الكلية ..

وترتبط على ذلك فلم يكن للهيئة أن تستند لهذا القرار لتمتنع عن سداد الاشتراك الخاص بالسيد / للنقلية وأيضا فلم يكن للجنة الصلاحية أن تستند إليه لتقرير استبعاده من الحالات التي يجب بحثها ومن ثم فإن الهيئة لا زالت بالرغم من القرار المشار إليه ملزمة بأداء الاشتراك كما تظفل لجنة الصلاحية ملزمة ببحث حالته والنظر في مدى صلاحيته لشغل وظيفة من وظائف الشئون القانونية .

وغنى عن البيان أنه لا يغير من الأمر شيئا قيام السيد / بالاعمال التي أسندت إليه بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ لأنه لم يوافق كتابة على النقل من الإدارة القانونية ولأنه موظف عام ملزم بطاعة أوامر وقرارات الإدارة بتوزيع العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى ما يلي :

أولا : أن القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ سليم فيما تضمنه من ترقيية السيد / إلى الفئة ١٢٠٠ / ١٨٠٠ بمستوى الإدارة العليا بوظيفة مدير عام .

ثانيا : أنه مازال عضوا بالإدارة القانونية رغم نص القرار سالف الذكر على اسناد أعمال مالية وإدارية إليه ويتربط على ذلك أن الهيئة تلتزم بأداء اشتراك نقابة المحامين عنه وأن لجنة الصلاحية تلتزم ببحث حالته .
(انتهى ٢٤٢ فى ١٩٧٧/٤/٩)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المحامون بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة — تأديب — أن علاقة المحامين بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة التي يعملون بها هي علاقة توظيف عادية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها ولا يمنع من قيامها وجود تنظيم مهني أو نقابي يجمع بعض نوى التخصصات أو المهلات من العاملين هذا التنظيم لا يمنع من خضوعهم لأحكام قوانين العاملين ولا يبرر خروجهم على القواعد التي تضمنها فيما يختص بالتأديب — عضوية نقابة المحامين تخضعهم بهذه الصفة لنظام التأديب النقابي بالنسبة لما يقتضونه من مخالفات مهنية أو نقابية — خضوعهم للنظام التأديبي بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التي يرتكبوها بوصفهم عاملين بالهيئة أو المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ان علاقة المحامين بالادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة التى يعملون بها هى علاقة توظف عادية ، فبصدور قرار تعيين المحامى بالهيئة او المؤسسة العامة طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين او قانون العاملين بالقطاع العام ، فانه يصبح من العاملين بهذه الجهة او تلك ويخضع لاحكام القانون الذى يطبق على باقى زملائه .

ومن حيث ان من المسلم به ان علاقة الموظف بالدولة او بالقطاع العام هى علاقة لاثية تحكمها القوانين والنوائح المعمول بها ، وهى علاقة خضوع وتبعية واشراف ورقابة وتوجيه ، بقصد تحقيق سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، ولا يمنع من قيام رابطة التوظيف بارتكابها ومسئولياتها واحكامها ، وجود تنظيم مهنى او نقابى يجمع بعض نوى التخصصات او المهنات من العاملين ، ولا ريب فى ان النظام التأديبى الوارد فى قوانين ولوائح العاملين هو من الدعامات الاساسية للنظام الوظيفى ، وهو فى الوقت ذاته من الضمانات التى تكفل حسن سير المرافق العامة وانتظامها ، ولا يتصور والحال كذلك ان يكون التنظيم المهنى او النقابى الذى ينظم بعض العاملين ، مانعا من خضوعهم لاحكام قوانين العاملين او سببا يسبب خروجهم على القواعد العامة التى تتضمنها تلك القواعد فيها يختص بالتأديب ، كما انه لا يسوغ أيضا القول بانتقال اختصاص التأديب الى السلطة التأديبية النقابية ، او الاكتفاء بالتأديب النقابى بالنسبة للمخالفات الادارية التى يرتكبها العامل فى وظيفته ، وانما يتعين القول ازاء وجود صفتين للعامل النقابى — انه يخضع للنظام التأديبى المنصوص عليه فى قوانين العاملين بوصفه عاملا تابعا لجهة المعين فيها ، وذلك بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات مالية وادارية تتعلق بادائه اعمال وظيفته ويؤثمها القانون الوظيفى الخاضع له ، كما انه يخضع أيضا وفى ذات الوقت — للنظام التأديبى الذى ينص عليه قانون النقابة التى ينتمى اليها وذلك بالنسبة لما يقتدره من مخالفات مهنية او نقابية تتنافى واجباته كمضو نقابة ، ولا يغنى خضوعه لاحد هذين النظامين عن خضوعه للنظام الاخر لانه لا يعقل ان تختص النقابة بتوقيع الجزاء على عضوها بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات ادارية فى عمله

أو وظيفته التي يشغلها ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يجازى العامل ادائيا عن مخالفة مهنية أو نقابية خارج نطاق إعمال وظيفته .

ومن حيث أن مفهوم ذلك أنه يتصور ارتكاب المحللين بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العلمية - المتقنين بجدول نقابة المحامين - لنوعين من المخالفات بحكم أن نهم صفتان قانونيتان .

النوع الأول : مخالفات يرتكبها المحامي بوصفه عضوا في النقابة وهذه المخالفات تتعلق بالمهنة في حد ذاتها وتنطوي على خروج على آدابها وتقاليدها وواجباتها المنصوص عليها في قانون المحاماة ، ويخضع المحامي بالنسبة لهذه المخالفات لأحكام العقوبات المهنية النقابية المنصوص عليها في قانون المحاماة بما لا يتعارض مع صفة كعامل بالهيئة أو المؤسسة العلمية ، ولقد أوضحت المادة ١٤٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ العقوبات التي توقع على المحامي عن ارتكابه إحدى هذه المخالفات فنصت على أن كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة ، يجازى بإحدى العقوبات التالية : ١ - الإنذار . ٢ - اللوم . ٣ - المنع من مزاولة المهنة ٤ - محو الاسم نهائيا من الجدول » ، ويتضح من النص المتقدم أن العقوبات والجزاءات التي تضمنها قانون المحاماة تتعلق بمخالفة المحامي عضو النقابة لأحكام القانون المذكور أو النظام الداخلي للنقابة أو إخلاله بواجبات مهنته كمحام أو قيامه بعمل ينال من قدر المهنة وشرفها ، وكلها مخالفات مهنية ونقابية يرتكبها عضو الإدارة القانونية بوصفه محاميا وعضوا بنقابة المحامين .

والنوع الثاني : من المخالفات يشمل تلك التي يرتكبها المحامي بوصفه عاملا بالهيئة أو المؤسسة العلمية : وتلعبها نها تبعية وظيفته . وهذه المخالفات لا تتعلق بمهنة المحاماة ولا تتعلق بواجبات المحامي تجاه النقابة ، وإنما يقتصرها المحامي كغيره من العاملين ويخرج بها على واجبات وظيفته ويخالف بمقتضاها أحكام قانون العاملين ، ويخضع المحامي في تأديبه عن هذه المخالفات لأحكام قانون نظم العاملين المدنيين أو قانون نظم العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال ، دون أحكام النظام النقابي .

ومن حيث الأهمية يؤكد ذلك أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام نظما أحكام وقواعد التأديب فشمل جميع العاملين الخاضعين لأحكامها والمعينين طبقا لها ، بما فيهم العاملين بالإدارات القانونية سواء كانوا أعضاء ببنقابة المحامين أو لم يكونوا كذلك حيث نسب يستثنى المشرع من أحكام هذين القانونين .

وفضلا عما تقدم فإن قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ لم يتضمن أى نص يمنع من تطبيق أحكام التأديب الإدارى على أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العلمية من أعضاء النقابة ، كما لم تتضمن نصوصا ما يشترط مع أعمال وتطبيق قواعد المسؤولية الإدارية على هؤلاء العاملين — أما بالنسبة لما قد يثار من أن المحامى عضو الإدارة القانونية قد يتعرض للمصنف والاضطهاد بسبب طبيعة عمله فى إرساء كلمة القانون بالجهة التى يعمل بها ، فمردود عليه بأن المشرع لاحظ نظام التأديب المنصوص عليه فى قانونى العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام بكافة الضمانات الشكلية والموضوعية التى تكفل عدم إساءة استعماله ، وأن فى خضوع القرارات التأديبية لرقابة القضاء ما يؤكد ذلك ويكفى لبث الثقة والطمأنينة فى نفوس جميع العاملين المخطئين بأحكام هذين النظمين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن علاقة المحامى عضو الإدارة القانونية بالهيئة أو المؤسسة العامة التى يعمل بها هى علاقة وظيفية عادية يخضع بمقتضاها لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال ، ولا يؤثر فى تلك العلاقة كونه عضو فى تنظيم مهنى هو نقابة المحامين إذ هو يخضع بهذه الصفة لنظام التأديب النقابى بالنسبة لما يقتضيه من مخالفات مهنية ونقابية ، كما يخضع للنظام التأديبى الإدارى بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التى يرتكبها بوصفه عاملا بالهيئة أو المؤسسة العامة .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بأنه لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني - عدم اتباع هذه الإجراءات يؤدي إلى عدم قبول الدعوى التأديبية - لا يحض من فك أن المخالفة قد وقعت قبل سريان القانون المذكور .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المشار من السيد / بعدم قبول الدعوى لعدم اقامتها بناء على طلب الوزير المختص وعدم إجراء التحقيق بمعرفة أحد أعضاء التفتيش الفني التزاما بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه فلا صحيح في القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة وقد خلص على ما سلف بيانه إلى أن الطاعن وقد سري في شاته القانون المذكور قبل تاريخ إحالته إلى المحكمة التأديبية في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ فقد كان من المضمن الالتزام في إحالته إلى المحكمة التأديبية التي نمت في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المذكور من أنه (ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني) فالمشروع إذ علق اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة لأعضاء الإدارات القانونية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني فالفرض من ذلك ترتيب ضمانته جوهريه لأعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كماله استقلال أرائتهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبدونه من آراء بعيدا عن أية ضغوط قد تنال من حيديتهم أو تميل بهم عن مقتضيات حسن أداء رسالتهم وذلك ابتغاء تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن الهوى وإذا كان الأمر كذلك فسان اغتيال هذه الضمانة أو المساس بها من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات الإحالة إلى المحكمة التأديبية ويهرأثرها وعرضها من ثم الدعوى التأديبية

غير مقبولة قانوناً نزولاً على ما قضت به المسادة : ٢ سائلة الذكر من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة لأعضاء الادارات القانونية الا بناء على طلب الوزير المختص وعدم اقامتها الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني .

ومن حيث أن الطاعن وقد تمت اقامة الدعوى التأديبية ضده بعدم خضوعه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه دون طلب من الوزير المختص وبغير تحقيق من التفتيش الفني فإن الدعوى التأديبية بالنسبة له تكون غير مقبولة ولا يحض من ذلك أن المخالفة المسندة اليه وقعت قبل سريان القانون المذكور عليه طالما أنه قد تراخى إحالته الى المحكمة التأديبية الى ما بعد معاملته بأحكامه . ولا يسوغ في هذا المقام القول بأن الالتزام بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ المذكورة منوط بصور لائحة التأديب المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المسادة المشار اليها وانتي لم تصدر إلا في ٢١ من مارس لسنة ١٩٧٧ ضمن قرار وزير العدل رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التفتيش الفني على الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ولا يسوغ ذلك لأن نص الفقرة الثانية المذكورة فضلاً عن أنه جاء باتاً غير معلق بتنفيذه على أي شرط أو أجل فإن أعمال مقتضاها لا يتطلب صدور مثل هذه اللائحة باعتبار ان ادارة التفتيش الفني على أعمال الادارات القانونية التي ينط بها اجراء التحقيق المنصوص على تشكيلها في المادة التاسعة من القانون وصدر به بالفعل قرارات بنبذ أعضاء للعمل بها قبل صدور لائحة التفتيش المذكور وإن الوزير المختص المنوط به الموافقة على طلب اقامة الدعوى التأديبية حقيقة واقعة لا تحتاج الى ثمة قرار لتحديدتها او للافصاح عنها .

(طعن ٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٦/١٣)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بتأديب أعضاء الادارات القانونية بالنسبة للمخالفات التأديبية التي تقع منهم بمناسبة قيامهم بواجبات وظائفهم — هذا الاختصاص لا يخل بحق نقابة المحامين في اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقاً لأحكام قانون المحاماة اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم التقائية — تطبيق .

ملخص الحكم :

ان النفع المثار من المتهمين بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بتأديبهم يقوم على أن أعضاء الشئون القانونية بالقطاع العام يخضعون في التحقيق معهم وتأديبهم الى الاحكام الواردة فى قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ الذى قرر المساواة بين المحامين نوى المكاتب وبين المحامين فى القطاع العام فى الحقوق والواجبات .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن المخالفات المسندة الى المتهمين ، حسبها هو ثابت بتقرير الاتهام ، هى مخالفات وظيفية وقعت منهم بمناسبة قيامهم بواجباتهم الوظيفية بالمؤسسة التى يعملون بها ومن ثم تكون المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة هى المحاكم المنوط بها قانونا الاختصاص بتأديب هؤلاء المحامين تطبيقا لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به انتقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والذى أحيل المتهمون الى المحكمة التأديبية فى ظل العمل به وذلك كله دون اخلال بحق نقابة المحامين فى اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم النقابية ، ولم يتغير الأمر بصور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى جاءت احكامه فى هذا الشأن على وفق احكام انتقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، كما لم يتغير بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها حيث نص فى المادة ٢٤ منه على أنه يعمل فيها لم يرد فيه نص فى هذا القانون باحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة . كما ناط هذا القانون فى المادتين ٢١ ، ٢٢ منه بالمحاكم التأديبية أمر مجازاة شاغلي وظائف الادارات القانونية الفنيين . ويناء عليه فأنه لما كان الاختصاص بتأديب المطعون ضدهم منعقدا للمحكمة التأديبية عند صدور الحكم المطعون فيه ، ومازال هذا الاختصاص قائما فمن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فى موضوعها .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

توقيع المدعى على صحيفة دعوى مقامة أمام محكمة القضاء الإداري بصفته محاميا من المحامين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات اققانونية ومن المقيدين بجدول نقابة المحامين المقبولين للرافعة أمام هذه المحكمة — هذا الإجراء صحيح ومنهج لآثاره — لا يفرض من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لمصر الجهات التي يعملون بها — أساس ذلك : أن المشرع اكتفى بالنص على الحظر دون أن يرتب على مخالفته البطلان — مخالفة هذا الحظر يؤدي فقط الى مسؤولية المخالف تأديبيا — الطعن على صحيفة الدعوى على غير أساس من القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص في المادة ٢٥ على أن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعرضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة » . كما نص قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ في المادة ٥٠ على أن « يشترط ففمن يمارس المحاماه وففمن ففكون عضوا بالادارة القانونفة بالهفئآت والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن ففكون اسمه مقفدا فف جدول المحاففن المشفغلففن ، ولا ففجوز للمحكم والدوائر الرسمية وكالة المحامف ما لم ففكن اسمه مقفدا فف هذا الجدول » ونص فف المادة ٥٤ على أن « ففقبل للرافعة أمام المحاكم عن الهفئآت العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المققدون بجدول المحاففن المشفغلففن وطبقا لدرجات ففدهم كما ففقبل للرافعة عن هذه الجهات المحامون المققدون بجدول المحاففن المشفغلففن » ونص فف المادة ٥٥ على أنه لا ففجوز للمحامفن العاملففن بالهفئآت والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاوله أى عمل من أعمال المحاماه المنصص عليها فف هذا

القانون أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها » ونص في المادة ٨٧ على أنه « لا يجوز في غير المواد الجنائية التفسير بالظن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة. عن الغير ٠٠٠ وفي جميع هذه الحالات يترتب البطلان على مخالفة هذه الأحكام ٠٠٠ » ونص في المادة ١٠٤ على أن « يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من المقدين بجدول المحامين المشتغلين ٠٠ » .

ومن حيث أنه واضح من هذه النصوص أن كلا من المادتين ٥٥ من قانون مجلس الدولة و ٨٧ من قانون المحاماة قد أوجبتا أن تكون صف الدعوى المقدمة الى محكمة القضاء الإداري موقعة من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحكمة ، ورتبت المادة ٨٧ سائلة الذكر على مخالفة هذا الحكم البطلان ، ومن ثم فإن توقيع أحد المحامين غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة القضاء الإداري على صحيفة الدعوى المقدمة لها من شأنه أن يبطل هذه الصحيفة أعمالا لحكم المادة ٨٧ من قانون المحاماة ، وبالتالي تكون غير مقبولة ، فإذا انتفى هذا الشرط فلا يكون ثمة وجه لأعمال حكم هذه المادة ولما كان الثابت في الظن المائل أن صحيفة الدعوى قدمت لمحكمة القضاء الإداري موقعا عليها من المدعى ، وهو في ذات الوقت مقيد بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة أمامها ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومنجبا لآثاره ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاولة أي عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها ، ذلك لأن المشرع قد اكتفى بالنص على هذا الحظر دون أن يترتب على مخالفته البطلان ، وبهذه المثابة فإن حكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة لا يخاطب سوى المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون غيرهم بحيث لا يترتب على مخالفة هذا الحظر سوى مسؤولية المخالف تأديبيا ، دون أن يلحق الإجراء البطلان لمجرد مزاولة النشاط المحظور عليه .

ومتى كان ذلك يكون الطعن على صحيفة الدعوى المقدمة الى محكمة القضاء
الادارى والمطعون فى الحكم الصادر فيها ، على غير اساس سليم
من القانون .

(طعن ١٤٤٤ ، ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٣)

الفصل الثالث - تسويات أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يستفاد منها أن المشرع ناط بـ لجنة أدارات الشؤون القانونية المشكلة وفقاً لنص المادة ٧ سلطة وضع القواعد العامة التي تتبع في تعيين وترقية أعضاء الإدارة القانونية على ألا تتعارض تلك القواعد مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وجعل من وظائف الإدارة القانونية في كل جهة وحدة واحدة في التعيين والترقية ودخول رئيس مجلس الوزراء سلطة إصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الإدارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها في مباشرة أعمالهم طبقاً للنظم والقواعد السارية إلى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار إليها وأوجب أعداد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الإدارات القانونية على أن يتم شغلها وفقاً للقواعد التي تضمنها لجنة شؤون الإدارات القانونية لأجزاء الترقيات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة يتوقف على أعداد هياكل وجداول توصيف تلك الوظائف - صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠ بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لأعمال أحكام الترقيات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وأن كان يصلح لتطبيق باقي أحكام هذا القانون - قرار لجنة شؤون الإدارة القانونية بإجراء الترقيات فيما بين أعضاء الإدارات القانونية وفقاً لقوانين التوظيف وتسوية حالاتهم وفقاً لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قرار مطبق لصحيح حكم القانون - إثر ذلك - استمرار معاملة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقاً لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم إلى حين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقاً لقانون الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٧ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشؤون الإدارات القانونية . . . » .

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أن « تختص لجنة شؤون الإدارات القانونية بالتنسيق العلم بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصص عليها في هذا القانون ما يأتي :

ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون وفي جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ١٦ على أن « تعتبر وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العامة من الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعيين والترقية » .

وتنص المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غلته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عنها في المادة ٧ من هذا القانون بنقل من لم تتوافر فيهم السلاحيية أو الكلية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم ... » .

وتنص المادة ٢٨ على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها .. وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون » .

وتنص المادة ٢٩ على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجدول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » .

وتنفذا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥، بصيغة ٧٣، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ بنقل من لا تتوافر فيه

الكفلية والصلاحيية من شاعلى الوظائف الفنية بالادارات القانونية الى وظائف اخرى تتناسب وحالتهم .

وبجلسى ١٠/١٠/١٩٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قرارا نص على أنه (حتى يتم اعتماد الهيكل الوظيفية الجديدة يجوز للجهات الادارية الاستمرار فى اجراء ما تراه من تعيينات وترقيات فى كل وحدة على حده دون التقيد باحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مع الالتزام بمراعاة الشروط والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حين اجراء هذه التعيينات او الترقيات) .

كما اجازت تلك اللجنة بجلستها المنعقدة فى ٣٠/٤/١٩٧٩ للهيئات الادارية ادراج وظائف جديدة فى الادارات القانونية او اعادة تقييم الوظائف الحالية بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى قانونى العاملين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك دون ، انتظار اعتماد الهيكل الوظيفية المنصوص عليها فى قانون الادارات القانونية ومع مراعاة ترتيب الوظائف المسماة بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

وقررت اللجنة فى تلك الجلسة تطبيق احكام قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى على اعضاء الادارات القانونية .

ويستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع ناط بلجنة ادارات الشؤون القانونية المشكلة وفقا لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سلطة وضع القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية اعضاء الادارة القانونية على الا تتعارض تلك القواعد مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وجعل من وظائف الادارات القانونية فى كل جهة وحدة واحدة فى التعيين والترقية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة اصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الادارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها فى مباشرة اعمالهم طبقا للنظم والقواعد السبارية الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المتعار اليها ولوجب اعداد الهيكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف

الادارات القانونية على أن يتم شغلها وفقا للقواعد التي تضمها لجنة شئون
الادارات القانونية .

ومن ثم فإن اجراء الترقيات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واعينار وظائف الادارات القانونية في كل
جهة وحده واحدة انما يتوقف على اعداد هيكلك و جدول توصيف تلك
الوظائف وبالتالي فان صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠
بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لأعمال
أحكام الترقيات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإن
كان يصلح أساسا لتطبيق بقى أحكام هذا القانون .

ولما كانت الهياكل الوظيفية و جدول توصيف وظائف الادارات
القانونية لم يتم اعدادها بعد وحتى لا يضار أعضاء الادارات القانونية
من جراء التراخي في اعتماد تلك الهياكل التي علق المشرع نفاذ أحكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فيما يتعلق بالترقيات على اتمام الاجراءات
الخاصة بها فان لجنة شئون الادارات القانونية قررت بمقتضى السلطة
المخولة لها بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اجراء
الترقيات فيما بين أعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف العامة
وتسوية حالتهم وفقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ وأجارت ادراج وظائف جديدة في الادارات القانونية واعادة
تقييم الوظائف الموجودة بها طبقا لقواعد التوظيف العامة وعلى أن يراعى
في كل ذلك الشروط ، والإجراءات ومسميات الوظائف المنصوص عليها
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واجراء التقابل بين وظائف هذا القانون
وبين الفئات المدرجة بالجدولين الملحقين بنظامي العاملين بالحكومة
والتقطاع العلم .

ولما كان قرارها قد صادق حكم القانون لصدوره في حدود
السلطة المخولة لها بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
فانه يتمين أعماله وترقية أعضاء الادارات القانونية وفقا لأحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة في القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالتقطاع العلم ومن بعدهما القانون رقم ٤٧

للسنة ١٩٧٨ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال . كما يتمين
تسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
لوضاع العاملين خلال سنوات أعماله أى من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى
١٩٧٧/١٢/٣١ .

(فتوى ١٠٥٧ فى ١١/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الإدارات
القانونية على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف —
اثر ذلك — يجب التقيد بهذه المرتبات ولا يصح تجاوزها — زيادة ربط وظيفة
مدير عام ادارة قانونية بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة بأى من جدولى
الدرجات المتحقين بقانون العاملين بالحكومة والقطاع العام تحقيقا للمساواة
بين أعضاء الإدارات القانونية ويلقى طوائف العاملين لا تتم الا بقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العملة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى
وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العملة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها » .

وتنص المادة ١١ من هذا القانون على أن « تكون الوظائف الفنية
فى الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتى :

— مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية — محام ممتاز —
محام أول — محام ثان — محام ثالث — محام رابع ..

وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذه
القوانين » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أن « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون ، بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال » .

ومناد ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى أحكام قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام الا في المسائل التي لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام إدارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة بأى من جدولى الدرجات الملحقين بقانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة (٢٩) منه أو أنه خول لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (١٧) منه حق ابداء الراى في الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لأن تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به إذ -ان ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداه التي حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون .

وإذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ فى فتواها مسالفة الذكر استمرار معالجة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وانما علقت دوامه على اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارات القانونية. وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى من الوجوه انشاء وظائف جديدة

تطو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهياكل الوظيفية وجداول التوصيف ، بيد انه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المصادلة بالجنولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يقاوم المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ بالزيادة لتتنسق مع الكادرات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقبسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بريت قدره (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) (وكيل وزارة او الدرجة المالية) بالهياكل الوظيفية او بجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفية مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهياكل والجداول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين اعضاء الادارات القانونية ويلقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(فتوى ٨٢٥ فى ١٧/٩/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

تحديد القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية لمرتبات الوظائف بالجدول الملحق به — يجب التمسك بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها أى بقانون — اثر ذلك — عدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شغائى وظائف الادارة القانونية باحدى الشركات بعد ان اعتمد هيكلها الوظيفى .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر ، وحدد مرتبات هذه الوظائف بالجدول الملحق به ، ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة او بالقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، واذ قد حدد الجدول الملحق بهذا القانون المرتبات المستحقة لكل وظيفة ، فانه يجب التقيد بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه بحجة زيادة المرتبات المقررة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام طالما توافرت شروط تطبيقه باعتماد الهيكل الوظيفى .

واذا كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية ، وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه ، وكان قد خول لجنة شئون مديري واعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهياكل الوظيفية وفى جداول التوصيف ، فان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تمنح لى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول او تعديل المرتبات المحدد به ، اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها ، اى بقانون .

كذلك فانه اذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ الى تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أعضاء الادارة القانونية بالشركة ، فقد بنت ذلك على أساس أن الهيكل الوظيفى للشركة لم يمتد ومن ثم فانه لم تطلق هذا الحكم ولنا علقته دوايمه على اعتماد هذا الهيكل ، اما وقد اعتمد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، فانه يتعين التقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وحده .

بيد انه وقد زاد المشرع من مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الأمر يقتضى تحقيقا للمساواة بين العاملين ، اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

لتتفق مع الكدارات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة ، ولقد أوصت الجمعية العمومية بذلك من قبل جلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨١ (ملف ٥٥٣/٣/٨٦ ، و ملف رقم ٤٤٩/٣/٨٦) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاوها الصادرة فى ١٧ من يونية سنة ١٩٨١ بعدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلى وظائف الاداره القانونية بالشركة ، بعد ان اعتمد هيكلها الوظيفى ، وان مساواة أعضاء الادارات القانونية بغيرهم من العاملين بالنسبة للمرتبات يقتضى اجراء تعديل تشريعى .

(فتوى ٢٢٥ فى ١٩٨٢/٢/٢٢)

(ملحوظة : قارن الفتوى الصادرة بجلسة ١٧/٦/١٩٨١ ملف رقم ٥٥٣/٣/٨٦) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والجدول المرفق به حددا مستوى وظيفه مدير عام ادارة قانونية بالربط المالى (١٨٠٠/١٢٠٠) - قانون الموازنة - تعديله للربط المالى للوظيفة المتسار اليها الى الربط المالى (٢٠٤/١٥٠٠) وتقييمها بالدرجة العالية - جواز ذلك استنادا الى ان الموازنة تصدر بقانون يعتبر أداة هذا التعديل .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كانت قد انتهت بجلستها فى ١٧/٦/١٩٨١ الى عدم جواز رفع مستوى وظيفه مدير عام الادارة القانونية بهيئة كهرباء الريف الى درجة وكيل وزارة (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) عند اعداد الهيكل التنظيمى وجداول الوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية بالهيئة وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى

يحق المساواة بين أعضاء الإدارات القانونية وبالقوى وظائف العاملين الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلا أن الجمعية العمومية انتهت بجلستها المنعقدة في ١٥/٦/١٩٨٣ إلى جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ذات الربط المالي (١٢٠٠ - ١٨٠٠) إلى الدرجة ذات الربط المالي (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) استناداً إلى أنه لما كانت الموازنة تصدر بقانون ، فإذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالي لدرجة مدير عام إدارة قانونية بالهيئة إلى (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) جنبها وتقييمها بالدرجة المالية المتابلة في كل من قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام فإنه يقترب على ذلك جواز تعديل الربط المالي لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمشار إليه باعتباره أن قانون الموازنة هو أداة التعديل .

وأزاء الخلاف بين الفتويين طلبتم إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع للأسباب التي أورد عقدها بكتابكم المشار إليه بعاليه والمرسل للسيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة وقد وافق سيادته على إعادة عرضه .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لحسم هذا الاختلاف فاستعرضت فتويها الصادرتين بجلستي ١٧/٦/٨١ ، و ١٥/٦/١٩٨٣ كما استعرضت نص المادة ١٦ من الدستور من أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطوة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة . كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين في الدستور » .

وتنص المادة ١١٥ منه على أن « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها » .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الموازنة العامة للدولة والتي تنص على أن الموازنة

العامة للدولة هي البرنامج المبالى للخطية عن سنة مالية تتخذ لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً للسياسة العامة للدولة .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أن تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام إدارة قانونية - مدير إدارة قانونية - محام ممتاز - محام أول - محام ثان - محام ثالث - محام رابع - وتحدد مرتبات هذه الوظائف ونوعاً للجدول المرفق بهذا القانون (وقد حدد الجدول المرفق بالقانون المذكور لوظيفة مدير عام إدارة قانونية مستوى الإدارة العليا مالياً قدره (١٢٠٠ - ٦٨٠٠) بعلوة دورية مقدارها ٧٢ جنيها سنوياً إلى أن يصل المرتب إلى ١٤٠٠ ، ٧٥ جنيها سنوياً إلى أن يصل المرتب إلى ١٨٠٠ جنية) .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أن يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام على حسب الأحوال .

والمستفاد مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالجدول الملحق له ولم يجز الرجوع إلى أحكام قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام إلا في المسائل التي لم يتناولها بالتنظيم ومن ثم فإنه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون رتباً قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيها سنوياً لوظيفة مدير عام إدارة قانونية فإنه يجب التقييد بهذا الرتب فلا يجوز تعديله إلا بتشريع لاحق يتناول بالتعديل جدول المرتبات المشار إليه .

وإذا كان جواز تعديل بعض أحكام القوانين في قانون رتب الموظفين ثار حوله جدل كبير ، إلا أنه لا يثور إلا إذا اتسقت القاعدة المعتلة في قانون الموازنة بسياسات التشريع من حيث التجريد والعمومية احتراماً للقاعدة التي قررها الدستور إما إذا تضمنت اعتمادات الخزانة تعديلاً لربط إحدى

الوظائف في إحدى الجهات المحددة بالذات وكانت هذه الوظيفة من بين الوظائف المحددة ربطها في قانون ، خاص على وجه بحكم الربط به الوضع الوظيفي والربط المالي كما هو الحال في قانون الإدارات القانونية الذي قدر لكل وظيفة عينها ربطا ماليا محددا دون أن يربطها التشريع بالدرجات المالية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإنه في الحقيقة لا يكون قد أجرى هذا التعديل إلا بالنسبة للسنة المالية التي تم فيها ، ويتمتع تجديده كل سنة إذا أريد استمرار العمل به ، إذ أن أحكام الاعتمادات المالية أحكام سنوية لا تسري إلا في خلال السنة المقررة بشأنها الموازنة وينتهي أثرها بانقضاء هذه السنة وعدم تجديدها في موازنة السنوات التالية ، هذا بالإضافة إلى أن هذا التعديل في الربط المحدد لوظيفة معينة في جهة محددة يكون في حقيقة قد اقتصر على شاغل هذه الوظيفة بالذات وحده ومن ثم ينتفي عنه وصف العمومية والتجريد كما يخل بمبدأ المساواة بين المراكز القانونية المتماثلة الذي يستلزمه الدستور ، فيكون أعمالا لأحكام الدستور غير جائزة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه بالنسبة إلى مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية في جهة ما في حالة تعديل الربط المقرر لهذه الوظيفة في تلك الجهة وحدها في قانون ربط الموازنة العامة للدولة .

(ملف ٥٤٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

لا يجوز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة إلى مدير عام الإدارة القانونية في شركات القطاع العام بقطاع الصحة .

ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع أن القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير علم ادارة قانونية بالجدول الملحق به ، ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم غائته وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا ماليا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيهها سنويا لوظيفة مدير علم ادارة قانونية غائته يجب التقيد بهذا الربط بحيث لا يتم تعديله الا بتشريع لاحق يتناول بالتعيين جدول المرتبات المشار اليه . وهو ما سبق أن ذهبت اليه الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بفقواها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٧/٦/٨١ والتي انتهت الي عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ بالهيكل الوظيفية او بجدول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفه مدير علم ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجدول المشار اليها وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الادارات القانونية ويبقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وتلك ذلك بفتوى الجمعية الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٤ والتي ارتأت عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير علم الادارة القانونية فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالنسبة الى مدير علم الادارة العامة للشئون القانونية فى جهة ما فى حالة تعديل الربط المقرر لهذه الوظيفة فى تلك الجهة وحدها فى قانون ربط الموازنة العامة للدولة .

وتطبيقا لما تقدم فان ما قامت به بعض شركات القطاع العام بقطاع الصحة من رفع قمة هيكل الادارات القانونية بها الى وظيفة رئيس قطاع من الدرجة المالية امر مخالف للقانون .

(ملف ٤٧/٢/٣٦٠ جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٠٠) :

المبدأ :

السلطة المختصة باعتماد الهياكل التنظيمية للادارات القانونية هي الوزير المختص أو المحافظ على حسب الأحوال .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « تضع كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص المادة الأولى منه على أنه « يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص » .

ونصت المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي :

ويصدر بتنظيم اجتماعات اللجنة وقواعد وإجراءات سير العمل فيها قرار من وزير العدل وتنص المادة ١٧ منه على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من » .
على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية »

وتنص المادة ١٨ منه على أنه « تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية النصوص عليها في المادة السابعة الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه ان يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويمعدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعترضه عليها ، وفي هذه الحالة

تعرض توصيات اللجنة وراى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون ويكون قرارها فسن هذا الشأن نهائيا .

كما تنص المادة ٣٤ منه على أنه « يعمل فيما لم يرد غية نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات المسارية بشأن العاملين المذنيين بالدولة والقطاع العام على حسب الأحوال وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها فى الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية ، كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حيث تنص المادة ١٨ منه على أنه « تتولى اللجنة العليا لمشئون الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ من القانون دراسة التوصيات الواردة إليها طبقا للمادة السابعة بواسطة لجنة أو لجان تشككها لهذا الغرض وتعرض عليها نتائج الدراسة لاصدار قراراتها فى شأنها ويبلغ وزير العدل هذه القرارات الى الوزير المختص ، كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لاصدار قانون نظام العاملين بالدولة والتي تنص المادة الثانية منه على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : (٢) بالسلطة المختصة :

(أ) الوزير المختص .

(ب) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلى .

(ج) رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة المختص .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على أنه « تضع كل وحدة هيكل تنظيميا لها يعتمد من السلطة المختصة بعد أخذ راي الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص المادة الثانية منه على أنه « تضع كل شركة هيكل تنظيميا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك فى حدود الجدول (١) المرافق لهذا القانون ويعتمد الهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة » كما استعرضت الجمعية القانون

رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والتي تنص المادة ٢٧ منه على انه « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية وتكون للمحافظ السلطة المخولة للوزير المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارة الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة » .

وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على انه « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التى نقلت الى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها وذلك بما لا يتعارض مع التأثيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة والمستفاد من النصوص السابقة أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر يعد قانونا خاصا باعضاء الإدارات القانونية ينظم أمورها ويقرر ضماناتهم .

ومن ثم فإن أحكامه تظل سارية فى ظل قواعد القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفى الذكر ، ولا يجوز القول بفسخ الأحكام الواردة به بصور القانونين المشار اليهما . ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لم يتضمن نصا صريحا بالاختصاص باعتقاد الهيكل الوظيفى ، إلا أن الأصل الذى كان مقرا فى انقائون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالتطاع العام وهما القانونين اللذان صدرا فى ظلها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وانذى يرجع اليهما فيما لم يرد فيه نص فى أحكام القانون الأخير قد استندا سلطة اعتماد الهيكل التنظيمى لوحدات الجهاز الإدارى للدولة وللمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية للوزير المختص ولم يكن لرئيس مجلس إدارة الهيئة أو رئيس مجلس إدارة الشركة اختصاص فى اعتماد الهيكل لوحده ، ومن ثم يتعدد الاختصاص فى هذا الشأن للوزير المختص ، ويكون قرار رزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد وإجراءات اعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وجدائول توصيف

الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الذى نص بأن تبلغ قرارات اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الهيكل التنظيمى للإدارات القانونية للوزير المختص ويكون هذا القرار صحيحا يتفق مع حكم القانون . ومن حيث أنه بما يدعم هذا النظر أن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تشكل بقرار من الوزير المختص ، ومن ثم فإنه يكون بديها أن نرفع توصياتها الى هذا الوزير لاعتمادها ، يؤكد ذلك ما ورد بالمادة ١٨ من القانون المشار إليه من أن تبلغ توصيات اللجنة الى وكيل الوزارة المختص وله أن يعترض عليها كلها أو بعضها ويعيدها الى اللجنة لنظرها وفى هذه الحالة تعرض التوصيات ورأى الوكيل على اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القانون . ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا ، ومؤدى ذلك أن قرارات اللجنة اذا لم يعترض عليها الوكيل فإنه يرغمها الى الجهة الأعلى وهى الوزير المختص .

ومن حيث أن المحافظ طبقا لحكم المادتين ٢٧ و ٢٩ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٨١ قد تولى اختصاصات الوزير فيها ورد بهاتين المادتين على ما سلف بيانه .

(ملف ٢٧٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٤/٢/١٥) .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى — تنظيمها تنظيميا خاصا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ — لا يفهم منه توفير مزايا وظيفية لأعضاء هذه الإدارات ينفردون بها دون باقى موظفى الإدارات الأخرى بالمؤسسة — أساس ذلك — تعديل أحكام التمييز فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة لموظفى المؤسسات بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — يسرى بالضرورة على موظفى الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

انه وان كان قد اُفرد للادارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تنظيم خاص بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الا ان المتبع لأحكام هذا القرار يبين أنها قد هفت فى المقام الأول ويفيت اعتبارا رئيسيا هو توفير نوع من الاستقلال لهذه الادارات حتى تضطلع بالمسئوليات التى ناطها بها ذلك القرار فى جو من الحيدة والضمان . ولم يذهب القرار فى اى حكم من أحكامه الى توفير مزايا وظيفية لأعضاء هذه الادارات ينفردون بها دون باقى موظفى المؤسسة فى اداراتها الأخرى ، بل أن نصوص القرار — على العكس من ذلك — قد حرصت دائما فى تعيينها لما تعرضت له من الشئون الوظيفية لأعضاء الادارات القانونية الى التسوية فى الحكم بينهم وبين باقى موظفى المؤسسة اما بتريديد الأحكام الواردة بنظام هؤلاء الموظفين الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أو بالإحالة الى هذه الأحكام — فالمادة الثالثة من قرار تنظيم الادارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة لائحة بنظام العمل فى الادارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها فى حدود القواعد المقررة فى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة » . والمادة الرابعة من ذلك القرار تنص على أن « يجوز لمجلس الادارة التعيين فى غير أدنى الدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة الخاصة للمعينين فى هذه الادارة » . وهذا النص يكاد يكون ترديدا متطابقا للحكم الوارد بالمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . وتنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يمنح بدلات طبيعة عمل ومكافآت تشجيعية لمن يبدون نشاطا ظاهرا فى خدمة انقضية والمسائل التى يباثرونها وذلك مع مراعاة الأحكام التى تتضمنها لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها » .

ويتضح من ذلك أن القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قد ساوى فى الحكم — بالتريديد والإحالة — بين أعضاء الادارة القانونية

ويبقى موظفى المؤسسة وذلك فيما يتعلق بالتعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة العمل بحيث يسرى على هؤلاء الأعضاء ما يسرى على أولئك الموظفين .

ويتعديل أحكام التعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة الى موظفى المؤسسة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل بعض أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، كان هذا التعديل يسرى بالضرورة ويحكم التزام التفسير المتفق مع الاتجاه الذى تفيده ذلك القرار على أعضاء الإدارة القانونية . ذلك ان هؤلاء الأعضاء لا يعدون أن يكونوا من موظفى المؤسسة فيسرى فى شأن تعيينهم فى غير أدنى الدرجات بها القواعد المتعلقة بذلك والتي أوردها القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، طالما أن ترتيب الوظائف والدرجات بالإدارة القانونية إنما يتم فى حدود قواعد القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بصريح نص المادة الثالثة من قرار تنظيم الإدارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١

وما يصدق على ذلك يصدق على منح بدلات طبيعة العمل إذ لما كان منح هذه البدلات لأعضاء الإدارة القانونية يتم بمراعاة الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك طبقا لنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ومن ثم أن التعديل الذى أورده القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ١٦ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن منح بدلات طبيعة العمل يسرى قانونا على منح هذه البدلات لأعضاء الإدارة القانونية .

وترتبا على ما تقدم فإن المادة ١٦ المذكورة تسرى بعد تعديلها على أعضاء الإدارة القانونية فلا يجوز منحهم بدل طبيعة عمل الا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون منحهم هذا البديل بغير هذه الاداة مخالفا لحكم المادة ١٦ المذكورة . ولما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تلغى جميع القرارات التى أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادة ١٦ المشار إليها ، فإن القرارات التى أصدرتها أى مؤسسة بمقتضى أى سلطة فيها بمنح

اعضاء الادارة القانونية وسائر موظفيها بدل طبيعة عمل ملغاة بقوة القانون من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢

لهذا انتهى الرأي الى ان احكام القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تسري على جميع الحالات المعروضة بما في ذلك الادارة القانونية ومن ثم :

١ - لا يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يعين في غير احدى الدرجات بالادارة القانونية فيها الا وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية طبقا لما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢

٢ - تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بهذا القرار القرار الاخير القرارات التي اصدرها مجلس ادارته المؤسسة بمنح بدل طبيعة عمل لأعضاء الادارة القانونية بالمؤسسة .

٣ - تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بالقرار المذكور القرارات التي اصدرها مجلس ادارة المؤسسة بمنح موظفيها بدل طبيعة عمل .
(فتوى ٥٨٩ في ٢٣/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - سريان احكام الترقيات المتصوص عليها فيه على اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الموجودين بالخدمة في ٢١/١٢/١٩٧٤ - سريان هذه الاحكام حتى ٣٠/٦/١٩٧٥ اليوم السابق عن نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انحصار احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن هؤلاء العاملين بنفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

ان العاملين المعروض حالتهم من اعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنه ولئن كان هذا القانون صدر بتاريخ ١٩٧٣/٧/١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/٥ إلا أن المادة (١١) منه تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية على الوجه الآتي :

« وتحسب مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذه الوظائف » . والمادة (٢٥) منه تنص على أن « تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون القواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشروط الكفاية والصلاحيات لأعضاء الإدارات القانونية .

ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والإجراءات لجنة أو أكثر على النحو التالي :

وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة وأعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحيات والكفاية بعد سماع أقوالهم وتعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص لبدء ملاحظاته عليها وأحالتها إلى هذه اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بها وأن المادة (٢٦) من ذات القانون المشار إليه تنص على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ينقل من لا تتوافر فيهم الصلاحيات أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات إلى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم » كما أن المادة (٢٧) منه تنص على أن « يعتبر شاغلا الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق التي تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم » والمادة (٢٨) منه تنص على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها » .

ويحل مؤقتا في عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون محل اعضائها من مديري واعضاء الادارات القانونية خمسة ... وذلك كله الى ان تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون ، واخيرا تنص المادة (٢٩) على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون » وقد مد كل من الاجل المنصوص عليه في المادة (٢٦) الى ميعاد غايته آخر يونية سنة ١٩٧٥ والاجل المنصوص عليه في المادة (٢٩) الى ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومفاد ما تقدم ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لا يعنبر نافذا الا من ١٩٧٥/٧/١ تاريخ اليوم التالي لصدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيه الكفاية والصلاحية من شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية الى وظائف أخرى تتناسب وحالتهم وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة (٢٦) منه ، ذلك ان الرأي السائد فقها وقضاء هو أن القانون يتخذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بلحاكمه ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لاصدار لائحة تنفيذية الا اذا نص القانون صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ القانون يتعذر دون الاحكام التفصيلية التي يراد للائحة التنفيذية ان تتضمنها .

والمستفاد من استعراض احكام النصوص المقدمة ان المشرع قد علق نفاذ احكام هذا القانون على صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشسر اليها في المادة (٢٦) كما ان المادة (٢٧) نصت على ان « يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية الخاضعة لاحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار اليها في المادة السابقة (٢٦) شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق التي تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم ... » وطبقا لحكم هذا النص يعتبر العاملون «فنيين لا تشملهم قرارات النقل شاغلين بقوة القانون للوظائف المحددة بالجدول المرافق للقانون والتي تمسادل

مفاتها فئاتهم وبذات مرتباتهم ، كما أن المادة (٢٨) منه صريحة في استمرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون وكذلك استمرار العاملين بها في مبالشة وظلتهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها كل ذلك الى أن تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة (٢٦) والتي يترتب على صدورها - وفقا لما يستتد من حكم المادة (٢٨) - قيام الإدارات القانونية بمواضعاها المنصوص عليها في القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ ، وفضلا عن ذلك فإن المشرع ضمن هذا القانون اجلين اولهما لصنور القرارات المنوه عنها ففى المادة (٢٦) والاخر وهو لاحق وتحدد لصنور الهيكل الوظيفية المنصوص عليها في المادة (٢٩) وأشار حسبها افصحت عنه المادة (٢٨) الى قيام الإدارات القانونية على النحو المقرر فى القانون واعتبار الاعضاء الذين لم تشملهم قرارات النقل المنصوص عليها فى المادة (٢٦) شاعلين للوظائف المحددة فى الجدول المرافق لهذا القانون من تاريخ صنور تلك القرارات ودون انتظار اعداد الهيكل الوظيفية التى تحدد لها كما سلف القول اجلا لاحقا ، وأخيرا فإن هذا المنهوم هو الذى يتفق مع ما انتهت اليه لجنة الإدارات القانونية بجلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ اذ قررت أن تاريخ آخر يونية سنة ١٩٧٥ هو تاريخ صنور قرارات رئيس الوزراء المشار اليها فى المادة (٢٦) وأعتبر فية القانون مطبقا عملا بالمادة (٢٨) منه .

ومن حيث أنه ترتبنا على ذلك فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يعتبر نافذا من اول يوليو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ أى فى وقت لم تكن فيه أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ نافذة ومن ثم فإن أحكام الترقيات المنصوص عليه فى قانون التصحيح تسرى على أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن هذه الأحكام تظل سارية عليهم كذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم فإن عضو الإدارة القانونية بالقطاع العام الموجود بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ يحق له الانادة من أحكام الترقيات المنصوص عليها فى قانون التصحيح متى استكمل كلفة الشروط الموجبة للترقية ومن بينها الإنداء الكلية وفقا للجدول المرافقة لذلك القانون

وذلك في موعد اقضاء ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أو بنفاذ هذا القانون الاخير تنحصر عنهم احكام قانون التصحيح لانه لا يكفى لسرياته ان يكون العامل مخاطبا باحكامه عند العمل به وانما يلزم ان يظل كذلك لحين استكمال المدد الكلية الموجبة للترقية نادا ما اخرج العامل من نطاق انطباق احكامه قبل استكمال هذه المدد يكون تد نخلف في شأنه شرط انطباقه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعة الحالة المعروضة فان الثابت من الاوراق ان الشركة منحت المذكور الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ لاستيفائه المدد الكلية الموجبة للترقية الى هذه الفئة في شهر يونية سنة ١٩٧٥ ، غير ان الثابت من الاوراق انه سبق ارجاع اقدميته الى الفئة السابعة وهي درجة بداية التعيين الى ١٩٦٢/٧/٢٢ وذلك ابان وجوده بوزارة العمل ومن ثم فانه خلافا لما أجرته الشركة في حقه يستكمل المدد الكلية الموجبة للترقية الى الفئة الرابعة وقدرها ثلاث عشرة سنة في ١٩٧٥/٧/٢١ ، ولما كان استكمال هذه المدة يتم بعد نفاذ القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ وانحصار احكام الترتقيات المنصوص عليها في انقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ بالتالى عن اعضاء الادارات القانونية في القطاع العام ومن ثم فلا يجوز — والحال كذلك — تربيته الى الفئة الرابعة بالتطبيق لاحكام قانون التصحيح المشار اليه ويكون ما أجرته الشركة في شأنه قد تم على خلاف القانون حقيقا بالسحب .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا — انطباق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ متى كانوا موجودين بالخخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستكملوا المدد الكلية اللازمة للترقية قبل اول يولية ١٩٧٥ .

ثانيا — عدم جواز ترقية العامل المعروض حالته الى الفئة الرابعة بتطبيق لاحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ ويتعين سحب ما أجرته الشركة في شأنه على خلاف ذلك .

(فتوى ٣٥٨ فى ١٩٧٧/٥/٢٢)

الفصل الرابع - بدلات أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - نصه في القواعد المرفقة بجدول المرتبات الملحق به على منح شاغلي الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ يستحق اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب - انتهاء هذا التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بإنهاء السنة المالية ١٩٧٥ - مقتضى ذلك وجوب صرف هذا البديل لمستحقه طبقاً لأحكام قانون الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب قد تضمن النص في المادة (١) منه على أن يفوض رئيس الجمهورية . . . في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل أية مبالغ من أى باب من أبواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى موازنة صندوق الطوارئ مع ما يترتب على ذلك من تعديلات في استخدامات وايرادات تلك الموازنات « كما نصت المادة (٣) من ذلك القانون على أن تسرى أحكامه حتى (نهاية السنة المالية الحالية او حتى ازالة آثار العدوان اليهما اقرب . . .) وقد مد العمل بأحكام هذا القانون بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٩ او حتى ازالة آثار العدوان اليهما اقرب ، ثم مد العمل به مرة أخرى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ او حتى ازالة آثار العدوان اليهما اقرب ، ولم يثبت بعد ذلك نشر قانون جديد في الجريدة الرسمية بمد العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة الى السنة المالية ١٩٧٦ ، الامر الذي يتعين معه القول بأن التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يجدد بانتهاء السنة المالية ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦
بمد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦
للقول بعدم أحقية السادة المحلّين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٣ المشار اليه ، وذلك لان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ له مجال آخر
يختلف عن مجال القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الصالف الإشارة اليه في قانون
الادارات القانونية .

ومن حيث أنه بذلك فإن منوط صرف بطل التفرغ المنصوص عليه في
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وهو انتهاء العمل بأحكام قانون
تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، يكون
قد تحقق ، مما يضمن معه صرف هذا البطل لمستحقيه وفقا لاحكام قانون
الادارات القانونية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة
المالية الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١١ في هذا الشأن .

(فتوى ٦١٩ في ١٩٧٦/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٤)

الإبدا :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالإسـمات
العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - علق منح المحامين المخاطبين
بأحكامه لبطل التفرغ على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية
بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب - استحقاق هذا البطل اعتبرا من
اول السنة المالية ١٩٧٦ تاريخ انتهاء التفويض الصادر لرئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس
الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على أنه « يفوض
رئيس الجمهورية . . . في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل أية مبالغ
من أي باب من أبواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى

مهن الدستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ المادة محددة قومي موضوعات موازنة صندوق الطوارئ مع ما يترتب على ذلك من تعديلات في استخدامات وإيرادات تلك الموازنات .

وإن المادة الثالثة تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون حتى نهاية السنة المالية الحالية وحتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لاحكامه على انتهاء العمل بقانون تفويض السيد/رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب) فإن قصد المشرع يكون قد انصرف الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لانه القانون الذي خلع عليه المشرع هذا العنوان وضمن مادته الاولى ذلك التفويض .

ولما كان العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ قد مد بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم مد العمل به مرة ثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يعمل به بعد ذلك في السنة المالية ١٩٧٦ لمقدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر استمراره خلالها فإن البديل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يستحق اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الواقف الذي علق استحقاقه عليه الا وهو وقف وانتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لذلك انتهت الجمعية العمومية الى رأيها الذي صدر بجلسته ٣٠/١٠/١٩٧٦ .

ومن حيث أنه لا يسوغ تعليق استحقاق البديل على مبدأ التفويض للتوصل الى القول بعدم استحقاقه طالما وجد تفويض لرئيس الجمهورية في أي قانون وبأي مضمون ذلك لأن المشرع علق استحقاق البديل على انتهاء العمل بتفويض معين له مضمون محدد ولقد صدق هذا التفويض بمضمونه على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم فليس مقبولا القول بأن الاستحقاق مطلق على التفويض حيثما وجد اذ في ذلك تحميل للنص فوق ما يحتل وتعميم للخاص بغير مبرر ، ولو شاء المشرع أن يعلق الاستحقاق على مبدأ التفويض مجردا لنص على ذلك صراحة وما تجتنب عناء تحديد تفويض معين بمضمون خاص .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان مضمون القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ يختلف عن مضمون القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ إذ أن الأول خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته واعتمادات القوات المسلحة بينما القانون الثاني خلص بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار الى موازنة الطوارئ وذلك في نطق ميزانية الحرب ، فانه لا وجه لوقف استحقاق البديل لحين انتهاء العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ الذي مد العمل به آخر مرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ لان المشرع لم يطلق النص ليشمل التفويض المنصوص عليه بهذا القانون .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان النص المقرر لبديل التفرغ الوارد بالتواعد الملحقه بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية كان يعلق استحقاق البديل على انتهاء العمل (بميزانية المعركة) ولقد عهد مجلس الشعب الى استبدال تلك العبارة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٣١ في ١٩٧٣/٨/٢ فعلق استحقاق البديل على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولقد علل مجلس الشعب ذلك في مضبطة الجلسة رقم ٥٩ المنعقدة في ١٩٧٣/٥/١٦ بوجوب التخصيص والابتعاد عن التعميم لان المقصود هو انتهاء العمل بالقانون الذي فوض فيه رئيس الجمهورية بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار الى موازنة انطوارى ، وفي هذا دلالة قاطعة على ان المشرع قصد تعليق استحقاق البديل على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لانه هو الذي تضمن التفويض بهذا النقل ، اما القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فانه لم يتضمن تفويضا مماثل من قريب أو بعيد التفويض الذي قصده مجلس الشعب وانما هو خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته وشأن بين مضمون كل من التفويضين .

ومن حيث انه اذا كانت لجنة الخطة بمجلس الشعب قد رأت بمجلسه ١٩٧٥/١٢/٣٠ أنه لم تعد هناك حاجة الى التفويض المقرر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ اكتفاء بالتفويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فان ذلك لا يدل بأي حال على ان التفويض المقرر بالقانون الاخير يشمل التفويض المقرر بالقانون الاول ويعنى عنه لان تفويض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون لا يكون وفقا لنص المادة ١٨٨.

من الدستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ لا لغة محددة وفي موضوعات معينة ويأسس خاصة بينها القانون الصادر بالتفويض ، وذلك اذا وجدت ظروف استثنائية تبرر ذلك التفويض ووافق عليه مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه ومن ثم نقل الاعتمادات الذي فوض فيه رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ والذي أوجب الدستور صدور قانون به من مجلس الشعب ونقلا لنص المادة ١١٦ منه لا يمكن أن يجسره رئيس الجمهورية بعد انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ لعدم صدور قانون يبدل العمل به بحجة استمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ وترتبا على ذلك فإن الشرط الذي علق عليه استحقاق البديل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية وهو انتهاء العمل بالقانون الذي فوض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب يكون قد تحقق اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ التي لم يبدل العمل خلالها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المتضمن ذلك التفويض .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٢٠/١٠/١٩٧٦ باستحقاق المحامين المخطئين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها للبديل المقرر بهذا القانون اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ .

(غتوى ٧٨٠ في ٢٦/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يقضى بمنح أعضاء هذه الإدارات بدل تغرغ قدره ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية مع استحقاقه اعتبارا من بداية الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب — قانون التفويض المشار اليه . هو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذي انصرفت اليه لرادة المشرع — القانون المشار اليه انتهى العمل به بنهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يبد

العمل به بعد هذا التاريخ نتيجة ذلك : استحقاق البديل المشار اليه اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ لتتحقق الشروط الواصف الذى علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ - البديل المشار اليه يستحق بمقتضى القانون ومن ثم غانم يعتبر نافذاً من ذلك التاريخ نون ما حاجة الى اتخاذ اجراء آخر وعلى الجهات المنوط بها تنفيذه تدبير الموارد المالية لامكان التنفيذ اعتباراً من ذلك التاريخ .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يفتن فى المادة الأولى من مواد الإصدار على أنه تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ويجرى جدول المرتبات الخاصة بالوظائف الفنية بالإدارة القانونية الملحق بالقانون المشار اليه كالاتى : « يمنح شاغلو الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات ، والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والمسكرين ويستحق هذا البديل اعتباراً من الشهر التالى لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبديل التمثيل أو أى بدن طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على أنه « يفوض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون بنقل أية مبلغ من أى باب من أبواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاشتتار الى موازنة صندوق الطوارئ مع ما يقترب على ذلك من تعديلات فى أنصفايات وإيرادات تلك الموازنة وجرت المادة الثالثة منه كالاتى « تسرى أحكام هذا القانون حتى نهاية السنة المالية الحالية وحتى ازالة آثار العدوان إيهلما اقرب » .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية المشار اليه قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لاحكامه على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب فان قصد المشرع يكون قد انصرف الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لانه القانون الذى اضى عليه المشرع هذا العنوان وجرت مادته الاولى منه بذلك التفويض .

ومن حيث ان العمل باحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد امتد بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم امتد العمل به للمرة الثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يمتد العمل به بعد هذا التاريخ لعدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر امتداده واستمراره ، لذلك فيستحق بدل التفرغ الواردة قواعده بالجدول المرافق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من اول السنة المالية ١٩٧٦ أى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الواقف الذى علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان بدل التفرغ المشار اليه مستحق بمقتضى القانون فانه واجب النفاذ اعتبارا من تاريخ تحقيق الشروط التى اوجبتها دون ما حاجة الى اجراء آخر وعلى الجهات المنوط بها تنفيذه تدبير الموارد المالية لامكان التنفيذ اعتبارا من تاريخ سريانه فى الاول من يناير عام ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد ربط منح بدل التفرغ ببداية مريوط الفئة الوظيفية لشاغلى الوظائف المبينة فى الجدول الملحق به لذلك بحسب نسبة ٣٠ ٪ المنصوص عليها فيه من بداية الفئة الوظيفية المنصوص عليها فى هذا الجدول دون غيره لقيام الارتباط التام بين قاعدة المنح والجدول المرافق لاحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه الحقائق فانه يمكن وقد صدر بتفقا وحكم انواعه والقانون معا ويكون الطعنان قد قلما على غير سبب صحيح من واقع او قانون خليقان بالرفض مع الزام كل مصروفات طعنه .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

التسكين على وظائف الإدارة القانونية شرط استحقاق بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد حدد وظائف الإدارات القانونية ابتداء من وظيفة مدير عام إدارة قانونية وانتهاء بوظيفة محام رابع ، وحدد مرتب كل منها ونص على وجوب اعداد الهيكل الوظيفي وجدول التوصيف الخاصة بكل إدارة حتى يتم شغلها ويسكن من انطبقت عليه القواعد القانونية فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه متى كان منح بدل التفرغ على أساس من بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها صاحب الشأن فان ذلك مناطه بداية ان يكون شاغلا لاحدى الوظائف المسماة بالجدول الملحق بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . وهذا الامر لا يتم الا بعد اعداد جداول التوصيف والهيكل الوظيفية لكل إدارة قانونية من تخضع لاحكامه ووضع ذى الشأن على الوظيفة .

(طعن ١٧٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — نصه على حظر الجمع بين بدل التفرغ المقرر وفقا لاحكامه وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر — الحظر الوارد بهذا القانون قاصر على بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل — لا يجوز أن يمتد على غير ذلك من البدلات — اثر ذلك — استحقاق هؤلاء المحامين لبدلات الإقامة أو الإغتراب حتى وان سميت بدل طبيعة عمل طالما كانت فى حقيقتها ترتبط بالعمل فى مناطق معينة ولا ترتبط بالعمل وظروفه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات الذبعية لها ينص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أنه « تسرى احكام القانون المرافق على مديرى واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها » .

وينص جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارة القانونية الملحق بالقانون المذكور على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تنفرغ قدره (٣٠ ٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، ويستحق هذا البديل اعتبارا من الشهر التالى لانتهاى العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، ولا يجوز الجمع بين بدل التنفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبديل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث انه اراء صراحة النص الوارد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على حظر الجمع بين بدل التنفرغ واى بدل طبيعة عمل آخر ، فان مقطع النزاع يكمن فى التكيف القانونى للبديل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ فاذا ما ثبت انه بديل طبيعة عمل فانه لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التنفرغ المقرر للمحامين العاملين بالادارات القانونية أما اذا تبين انه ليس كذلك وانه لا يعدو أن يكون بديل اقامة أو اغتراب فانه لا مجال لأعمال الحظر الوارد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتقرير بديل طبيعة عمل للعاملين بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والشركات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى - ينص فى ملحقه الاولى على أن « يمنح العاملون بالمؤسسات العلمية وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح

الزراعى واصلاح الاراضى بالمناطق الآتية بدل طبيعة عمل بالنسب الموضحة بعد كحد أقصى :

٥٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى محافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح عدا الواحات البحرية والفرافرة وسيوة ووادى النطرون وكذا من يعملون فى مناطق الاستصلاح بمحافظات الوجه القبلى الواقعة جنوب محافظة أسيوط .

٤٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى مناطق الاستصلاح بمحافظات الوجهين البحرى والقبلى حتى محافظة أسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ويشمل هذا البديل بدلات الإقامة والخطر والمردى والتفتيش والصحراء والافتراق ، ويصدر بشروط وفئات هذا البديل قرار من مجلس إدارة كل مؤسسة .

ومن حيث أنه تنفيذاً لهذا القرار أصدر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى قراراً فى السابع من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتطبيق القواعد والفئات الخاصة بصرف طبيعة العمل ، ثم أصدر رئيس المؤسسة المذكورة القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٣ ونص فى ملحقه الأولى على أنه « اعتباراً من ١٢/٨/١٩٦٣ تطبق القواعد والفئات الخاصة بصرف بدل طبيعة العمل طبقاً للآتى :

١ - الفئات التى تطبق على المؤسسة وهيئاتها فى مناطق الاستصلاح:

(أ) مناطق الاستصلاح بلاوجهين البحرى والقبلى ٢٥٪ مكاتت ٣٥٪ بالورش ٤٠٪ بالفيط حتى محافظة أسيوط ومديرية التحرير .

(ب) مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة أسيوط ٣٥٪ ٥٠٪ ٥٠٪ .

(ج) مراتب مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة أسيوط يمنح لهم بدل طبيعة عمل يعادل راتب الإقامة الذى يمنح لموظفى الدولة الذين يعملون بتلك الجهات »

ومن حيث أنه يبين من استقرء الأحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الصادر من مجلس إدارة

المؤسسة المذكورة ومن رئيس مجلس ادارتها أن البديل الذى تقرر للعاملين بالمؤسسات العمالة التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى يرتبط أساسا بالظروف المكتبية ، ويختلف مقداره تبعاً لبعد المسافة التى يقع بها محل العمل ، فهو فى حقيقته بمثابة بدل اقامة يرتبط باقامة العامل فى اماكن معينة ، ولا يمنح بنسبة واحدة وانما يختلف باختلاف المناطق والامكن .

ومن حيث أن بدل طبيعة العمل يعتبر تعويضاً عن أداء العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة ، بحيث يلتصق بالوظيفة وليس بالعامل ، ويتم التمييز فى نسبة البديل تبعاً لتفاوت درجة ونوع التعرض لظروف العمل الموجبة لتقرير البديل ، ويمنح بدل طبيعة العمل أساسا لشاغلي الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الانتاج التى تتطلب ظروف العمل تقريره ، أى أنه يرتبط بالعمل وظروفه وتختلف نسبته باختلاف تلك الظروف ولا علاقة له بالمكان ، بل أنه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل على أساس ظروف مكتبية ، وهذا ما أكدته البند السادس عشر من قرار مجلس الوزراء الصادر فى الحادى والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٧١ بشأن بدل طبيعة العمل ، فمن ثم فإن لكل من البديلين نطاقه الخاص به .

ومن حيث أنه وقد تبين ما تقدم معيار التفرقة بين بدل طبيعة العمل وبين بدل الإقامة بأن الأول يرتبط بالعمل وظروفه ، بينما يرتبط الثانى بالمكان وظروفه ، فمن ثم فإنه فى مجال التكيف القانونى للبديل المقرر للعاملين لا يجوز الوقوف عند حد التسمية التى تطلق عليه اذا ما ثبت أنها لا تتفق مع مضمونها ، لأن انعبرة بالمقاصد والمعانى وليست بالانفاظ واللباتى ، فلا يجوز التوقف عند حرفية النصوص وانما يتعين التعمق فيها وتفسيرها على النحو الذى يبين العلة التى تقررت من أجلها .

ومن حيث أنه وقد انضج من جماع ما تقدم أن البديل الذى تقرر للعاملين بالمؤسسات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى يقوم على أساس الظروف المكتبية للعمل فإنه يكون فى حقيقته بدل اقامة ولا يعتبر من بدلات طبيعة العمل حتى ولو اطلق عليه خطأ أنه بدل طبيعة عمل ، ومن ثم فإن الحظر الوارد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يمسرى عليه ،

وبالتالى يجوز للمحامين الذين يتقاضون ذلك البذل أن يجمعوا بينه وبين
بذل التفرغ المقرر بموجب القانون المذكور *

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى أنه يجوز للمحامين العاملين بالادارات القانونية لشركة النهضة
الزراعية أن يجمعوا بين بذل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
والبذل المقرر لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ٢٨٧ فى ٢٠/٣/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

لا يجوز لأعضاء الإدارة القانونية بشركة النصر للفوسفات الجمع بين
بذل التفرغ وبذل المخاطر .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، حيث ورد فى عجز جدول مرتبات
الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق به نص يجرى نسيقه على أن
« يمنح شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بذل تفرغ قدره ٣٠٪ من
بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر » .

« ولا يجوز الجمع بين بذل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبذل
التمثيل أو أى بذل طبيعة عمل آخر » .

كما استعرضت المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن « مع مراعاة
القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح

البدلات الآتية وتحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه مى
هذا الشأن :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد اقصى ٤٠٪
من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف
أو مخاطر الوظيفة : حيث نصت مادته الأولى على أن « البديل هو تعويض
للعامل عن أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو مسعوية معينة
أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الامن الصناعى ويرتبط
البديل بالوظيفة وليس بالعامل » .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى أن بديل
التعرض للضباب والأثرية المقرر للعاملين بالشركة ، هو بديل طبيعة عمل
يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها ، ومن ثم فانه يحظر صرفه الى اعضاء
الادارة القانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المساع الذى يقضى
بأنه لا يجوز التجمع بين بديل التفرغ وأى بديل طبيعة عمل آخر ولا وجه
للخوض فى الحكمة من النص على بديل التفرغ لأنه ايا كانت طبيعته ،
فلا اجتهاد امام صراحة النص وعلته الواضحة بعدم جواز الجمع .

(ملف ٩١٢/٤/٨٦ . جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

ادارة قضايا الحكومة

ادارة قضايا الحكومة

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

ادارة قضايا الحكومة — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بشأنها — النص على نيابتها عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها او عليها من دعاوى — مؤداه انها لا تملك الا مهمة الدفاع — تقدير ملائمة رفع دعاوى الحكومة من عدمه متروك للجهة الحكومية صاحبة الشأن — ليس لادارة القضايا غير تقديم رايها للجهة الحكومية على سبيل المشورة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ينص في مادته الثانية على ن « تتوب ادارة القضايا عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » . ويؤخذ من هذا النص ان العلاقة بين ادارة القضايا والجهات الحكومية هي علاقة نيابة قانونية ، ومعنى ذلك ان القانون وحده هو الذي يحدد نطاقها ومداها . وبما انه قد جاء في الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٤ بإنشاء لجنة قضايا الحكومة ، ان هذه اللجنة تدبر الدفاع وتتقدم به ، فان المقصود بنيابة الادارة عن الحكومة فيما يرفع منها او عليها من قضايا هو ان يكون ذلك في حدود ادارة الدفاع عنها فقط ، وهذا يعنى ان ادارة قضايا الحكومة لا تملك الا ادارة الدفاع عن حقوق الحكومة ومصالحها المختلفة ، ومن الواضح ان الذي يقرر بصفة نهائية جدوى الادعاء بالحق من عدمه ، هو الجهة التي تتمسك به وليست الجهة التي نيط بها فقط تولى الدفاع عنه ، وبمعنى آخر يمكن ان يقال ان مسألة ادارة الدفاع هذه هي مسألة يأتى دورها بعد ان تقرر الحكومة بصفة نهائية تمسكها بالحق الذي تطلب رفع دعوى به ، وهذا لا يمنع — بطبيعة الحال — ادارة القضايا من تقديم رايها للجهة الحكومية على سبيل النصح والمشورة . بيد انه تبقى دائما

الكلية الأخيرة لهذه الجهة الحكومية ، فإذا أصرت على رفع الدعوى خلانا لما تراه إدارة القضايا تعين على الإدارة أن تقوم برفع الدعوى وأن تبأثر في شأنها اختصاصها القانوني المعتقد .

(فتوى ٥٧٨ في ١٨/٩/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة - اختصاصها بتمثيل الحكومة ومصلحتها العامة - اختصاص عام أصيل - عدم جواز توكيل محام من غير عضائها إلا في حالة الضرورة القصوى .

ملخص الفتوى :

إن اختصاص إدارة قضايا الحكومة بالنيابة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا هو اختصاص أصيل عام مصدره القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الذي جعلها المحامي الأصيل عن الحكومة والمصالح العامة ، وينبنى على ذلك أنه لا يجوز توكيل محام عن الحكومة أو المصالح العامة كافة من غير أعضاء هذه الإدارة ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى . وفي ضوء هذه القاعدة يجب تفسير نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية فيما جاء به من جواز قبول أحد المحامين في المرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة ، فلا يجوز توكيل محام من غير أعضاء قضايا الحكومة إلا إذا توافرت حالة الضرورة القصوى ،

(فتوى رقم ٤٠٤ في ٣١/٥/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بالتشكيكها - تمثيلها الحكومة والمصالح العمومية في التقاضي - إدارة النقل العامة - مصلحة عامة تخضع لحكم هذا النص .

(م ٦ - ج ٣)

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ومقتضى هذا الاختصاص أن تنوب ادارة القضاة نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العمومية كافة ، سواء فى ذلك المصالح التابعة للحكومة تبعية كاملة وتلك التى منحت شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التى يطبق عليها اصطلاح «المؤسسات العامة» ، ذلك ان عموم النص وإطلاقه يقضيان بهذا التفسير .

ولما كانت إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية — كما يؤخذ من أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشائها — هى مصدرة عامة تقوم على مرفق النقل العام بمنطقة الاسكندرية وقد خولها القانون الشخصية المعنوية ، فانها تعتبر مؤسسة عامة تابعة لبلدية الاسكندرية وخاضعة للسلطة التى تخضع لها بلدية الاسكندرية وهى وزارة الشئون البلدية والقروية ، ومن ثم تختص ادارة قضايا الحكومة بتمثيلها لدى جهات القضاء على اختلاف درجاتها وأنواعها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، شأنها فى ذلك شأن كافة المصالح العمومية ٥

(فتوى ٤٤ فى ١٩٥٦/٥/٢١)

مادة رقم (٢٢)

المبدأ :

إقامة الدعوى أمام المحكمة التاديبية واختصاص مديرية الصحة وهى لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضى — صدور الحكم ضد مديرية الصحة — النعى على الحكم بخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة — غير سديد — اساسى ذلك : أن حضور محامى الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى — ادارة قضايا الحكومة وفقا لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمحالى المحلية فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون تأسيسا على أن الدعوى رقم ١٢ لسنة ٢٢ القضائية قد أقيمت أمام المحكمة الانتدابية بالإسكندرية على مدير الشؤون الصحية وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضي ، فانه بالإطلاع على محاضر جلسات المحكمة يبين أن الدعوى قد نظرت لجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وحضرها الاستاذ عن الحكومة والنمى أجل للرد على الطعن وتقديم مستندات ، و بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ حضرها نفس المحامى عن الحكومة أصلا لتنفيذ القرار السابق .

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة تندب — طبقا لقانون تنظيمها — عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها ، واذ حضر محامى الحكومة فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٢ القضائية المرفوعة أمام المحكمة الانتدابية بالإسكندرية ضد مدير مديرية الصحة بالإسكندرية فان حضوره يكون قد صحح شكل الدعاوى ، وعلى هذا الوجه يكون دفع الطاعنة على غير أساس من القانون متعيينا رفضه . .
(طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

حضور محامى الحكومة جلسات المحكمة وهو النائب القانونى عن الدولة فيما تقيمه أو يقام عليها من قضية وإبداء دفاعه وتقديمه مستندات ومذكرات فى الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى أو المحكمة الإدارية العليا — انعقاد الخصومة بين أطرافها مما لا يقبل معه أى دفع بعدم قبول الدعوى فى هذا الخصوص أثناء نظر الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يطعن بالدفع المثار بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير العدل ووزير التلهينات ووزير الصحة لأنهم لم يكونوا خصوما فى

الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى وكذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأنها أقيمت ضد مدير عام النيابة الإدارية وليست له أهلية التقاضى إذ هى معقودة أوزير العدل بصفته فالثبت من الإطلاع على محاضر الجلسات سواء تلك التى عقدتها هذه المحكمة أو محكمة القضاء الإدارى أن محامى الحكومة وهو النائب القانونى عن الدولة إنما تقيمه أو يتام عليها من قضية تبد تمثل فى تلك الجلسات وأبدى دفاعه وتقدم المستندات والمذكرات وبهذا أسقطت الخصومة صحيحة بين أطرافها أمام كل من المحكمتين مما لا يقبل معه بعد ذلك أى دفع فى هذا الخصوص وعلى ذلك يكون الطعن مستوفيا أوضاعه الشكلية .

(طعن ١٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة — هيئات عامة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » — قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ نصه — فى مادته السادسة على أن هذه الإدارة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها — شمول عبارة « المصالح العامة » الهيئات العامة ، إذ هى لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية — صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون المحاماة — مفاد نصوص هذا القانون أن الهيئات العامة ، شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، يتمتع لها الاختصاص فى مباشرة قضاياها بنفسها وتبذل قانونا أن توكل المحامين بها فى الحضور والمرافعة عنها أمام جهات القضاء — ليس من شأن هذا الاختصاص إلغاء النيابة المقررة لإدارة قضايا الحكومة فى هذا الصدد — مثال : الاختصاص بمباشرة قضايا الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية معقود لها بالإضافة الى إدارة قضايا الحكومة .

ملخص الفتوى :

أن قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ينص فى مادته السادسة على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ندى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى أجهزة الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم انبها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل بمها بجهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى . ورئيس إدارة قضايا الحكومة أو لمن يفوضه ان يتعاقد مع المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم في مباشرة دعوى خاصة بالحكومة أو المصالح العامة أو المجالس المحلية أمام المحاكم الأجنبية « ... كما نص قانون المرافعات في المادة ١٣ منه على أنه فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتي :

١ — ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديري المصالح المختصة والمحافظين أو من يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو غروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها .

٢ — ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنائب عنها قانونا أو لمن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو غروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها « ... » .

وقد استقر الرأي في تفسير هذه النصوص على أن إدارة قضايا الحكومة تنوب عن الهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، بحسبان أن الهيئات العامة تدرج في عموم المصالح العامة ، إذ هي لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية لتتمتع بقدر من الاستقلال في ممارسة النشاط المرفق الذي تخصصت للقيام عليه ، وهذه النيابة ليست رهينة بزيادة إدارة قضايا الحكومة أو بزيادة الهيئة العامة . فهي ليست من قبيل الوكالة ، وإنما هي اختصاص قرره القانون لجهة ناطق بها النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وما إليها ، فهو يدخل في نطاق ترتيب المصالح ، ويتميز بممارسته على النحو الذي رسمه المشرع له .

ومن حيث أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ نص في المادة ٥٤ منه على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قيديهم ... » كما نص في المادة ٥٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها . مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون أو الحضور باسم المحاكم لغير أجهزة التي يعملون بها » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع يقرر للمحامين العاملين بالهيئات العامة صلاحية تخويلهم المرافعة عنها كما أنه يسلم بحضورهم عنها أمام المحاكم ، ويحظر عليهم الحضور لغير هذه أجهزة التي يعملون بها ، وذلك يعنى أن الهيئات - العامة - شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - ينعقد لها اختصاص في مباشرة قضاياها بنفسها ، وتلك قانونا أن توكل المحامين العاملين بها في الحضور والمرافعة عنها أمام جهات القضاء ، فبذلك يستقيم ما قرره المشرع لهؤلاء المحامين من صلاحية في هذا الخصوص .

ويساند ذلك أن مشروع نص المادة ٥٤ من قانون المحاماة كان ينص على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن أوزارات ومصالح الحكومة والإدارات المحلية والهيئات العامة أعضاء إدارة قضايا الحكومة الحاصلون على درجة الليسانس في القانون أو ما يعادلها . »

« كما يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنظمات المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قيديهم ... » .

ويتضح من مشروع هذا النص أنه كان يقوم على فكرة التمييز بين الحكومة والمصالح العامة والهيئات العامة والمحلية من جهة وبين المؤسسات العامة والشركات والجمعيات من جهة أخرى ، فكان يساوى بين الهيئات

العلماء والحكومة ويعطى لإدارة قضايا الحكومة الاختصاص بمباشرة قضاياها على عكس المؤسسات العلمية وما إليها حيث ينيط بها مباشرة قضاياها عن طريق المحامين العاملين بها . . . غير أنه تقرر حذف الفقرة الأولى من النص سالف الذكر ، مع نقل للهيئات العلمية إلى الفقرة الخاصة بالمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العلم ، وذلك واضح الدلالة على أن المشرع بعد أن كان قد اتجه إلى تقرير حكم لمباشرة قضايا الهيئات العلمية بمثل الحكم المقر في قانون إدارة قضايا الحكومة ، عدل عن هذا الانجاء وأثبت لهذه الهيئات مكانة في مباشرة قضاياها بواسطة المحامين العاملين بها ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . كما أن الجمع بين الجهات جميعا في مضمار نص واحد ينطوي على حكم معين ، من شأنه أن يحول دون حرمان الهيئات العلمية من الاستفادة من هذا الحكم وإخراجها من زمرة الجهات التي سوى المشرع بينها جميعا .

ولا يعترض على تلك النتيجة بأنها تخالف ما قرره المشرع في قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات من نية لهذه الإدارة تنفرد بها في مباشرة قضايا الهيئات العلمية ، وذلك مردود بان هذه النتيجة تقررت بقانون المحاماة ، أي بإداة هي في مرتبة كل من قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات . مما يتعين معه أعمالها دون النحر من أن تقتصم بمقاعدة أعلى منها في تدرج مراتب التشريع .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الهيئات العلمية طبقا للنصوص المستحدثة في قانون المحاماة — أن تباشر قضاياها بنفسها عن طريق المحامين العاملين بها غير أن هذه المبكّة ليس من شأنها إلغاء النيابة المقررة لإدارة قضايا الحكومة في هذا الصدد ، فهذه النيابة — كما سلف البيان — اختصاص قرره المشرع لجهة أولها مرفق الدفاع عن الحكومة والمصالح العلمية ، ولم يتضمن قانون المحاماة نصا يقرر صراحة إلغاء هذا الاختصاص بالنسبة إلى الهيئات العلمية ، كما أن أحكام هذا القانون لا تتعارض مع أحكام قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات تعارضا من شأنه أن ينسخ أحكامها ، فضلا عن أن ما ورد بقانون المحاماة ليس

تنظيماً شاملاً للنهضة عن الهيئات العامة في تضاريسها يؤدي إلى نسخ التنظيم السابق عليه. وإنما كل ما ورد في هذا القانون هو إعطاء الهيئات العامة مكتة في مباشرة تضاريسها إلى جانب الاختصاص المقرر والمفوض لإدارة تضاريس الحكومة ، فهذه الإدارة لازالت صاحبة اختصاص في هذا الشأن ويجوز أيضاً للهيئة أن توكل المحليين العاملين بها في مباشرة تضاريسها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الاختصاص بمباشرة تضاريس الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية معتود لها بالإضافة إلى إدارة تضاريس الحكومة .

(فتوى ٤٠٤ في ١٦/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة وإدارة تضاريس الحكومة طبقاً للأحكام الواردة في القانون المظم لكل منها - امتداد هذا الاختصاص للمسائل والمنازعات الخاصة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية رغم انشاء إدارة قانونية بهذه المؤسسة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة . ونصت المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام هذا القرار على المؤسسات التي يسرى في شأنها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة موظفي وعمل المؤسسات العامة ، وتلك هي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .

وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على أن تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي . ونتيجة ذلك ننسرى على هذه المؤسسة أحكام القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، التى تنص المادة ٢ منه على أن (تنشأ فى كل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها فى المادة السابقة ادارة قانونية تختص بمباشرة القضايا التى ترفع من المؤسسات أو الشركات التابعة لها أو التى ترفع عليها ، كما تختص بابداء الفتاوى والآراء القانونية التى يطلبها سىر العمل ، وصياغة اللوائح والعقود وابداء اراى فيها كما تتولى اجراء التحقيقات التى تكلف باجرائها . ومراقبة تطبيق المؤسسة أو الشركة للقوانين واللوائح والانظمة السارية . وتكون الادارة المذكورة مسئولة عن مباشرة كلفة هذه الاختصاصات أمام رئيس ادارة المؤسسة) .

ويجب بمقتضى هذا ان تنشأ فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ادارة قانونية يهد إليها بالاخصاصات المبينة فى المادة ٢ من القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ٦١ المشار اليه .

ولما كانت اخصاصات القسم الاستشارى لفتوى وانتشريع بمجلس الدولة فى مواجهة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وهى مصلحة عامة فى تطبيق كل من المادتين ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، تتصدد بما تنص عليه هاتان المادتان من أن « تختص الادارات بابداء الراى فى المسائل الى يطلب الراى فيها من رئاسه الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص التنظيمات الادارية ولا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة » ، وأن « تتولى الادارات صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية والقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصمة التشريعية » وللوزارات والمصالح ان تعهد الى الادارات باعداد ما تسرى احالته اليها من المشروعات الصلبة » .

وإذا كان التشابه قائما بين بعض اختصاصات الإدارة القانونية في المؤسسة واختصاصات إدارات الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، خاصة فيما يتعلق بمهنتي الافتاء والصياغة ، إلا أنه يلاحظ أن الفارق بينهما في هذا الجهاز عنه في الجهاز الآخر واضح ، ذلك أن مجلس الدولة وهو هيئة مستقلة عن الحكومة والمصالح العامة ، يمثل أحد أجهزة الرقابة الرئيسية في الدولة ، وقد استمد بمقتضى هذا الوضع ووفقا لقانون تنظيمه ولاية عامة تتبسط على مختلف الأمور القانونية في سائر مصالح وهيئات الدولة. المقصد منها كفاءة المشروعية وحسن تنفيذ وتطبيق القانون في مباشرة هذه المصالح والهيئات لأوجه نشاطها المختلفة . أما الإدارة القانونية بالمؤسسة فهي جزء من المؤسسة وأحدى إداراتها ، وهي تتولى وفقا للمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ اختصاصاتها في حدود ما يتطلبه سير العمل وتسال عن مباشرة هذه الاختصاصات أمام رئيس مجلس الإدارة .

وإذا كان إنشاء الإدارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية يخولها الاختصاصات المقررة في قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، إلا أن هذا الوضع لا يؤثر على صلتها بمجلس الدولة التي تظل محكومة بالنصوص المشار إليها فيما تقدم وهذا هو الأمر الحادث بالنسبة إلى سائر الوزارات والمصالح ، حيث تعرض على مجلس الدولة سائر الموضوعات التي يختص بنظرها طبقا لتلك النصوص ، ذلك بالرغم من وجود إدارات قانونية متخصصة فيها ، كما أنه كثيرا ما ترد تلك الموضوعات من هذه الإدارات القانونية ذاتها .

وفما يتعلق بصلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإدارة قضايا الحكومة فلها تتحدد بما تنص عليه المادة ٢ من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ من أن (تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وندى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا) .

وتعتبر إدارة قضايا الحكومة بمتنفي هذا النص صاحبة اختصاص أصيل في النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وتمثيلها أمام القضاء . غير أنه يلاحظ أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحكمة أمام المحاكم قد حول الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة الاختصاص مباشرة قضايا هذه المؤسسات والمراعاة فيها إذ تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على أن (يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة : وزارة الأوقاف أو المؤسسات العلمية والهيئات التي يصدر بتميمتها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأي لجنة قبول المحامين محامو أقلام هذه الجهات الحاصلين على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين ...) .

وطبقا لنص المادة ٢٦ المشار إليها وما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧١ لسنة ١٩٦١ ، ينعقد للإدارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية اختصاص مباشرة قضايا هذه المؤسسة غير أنه ليس مباحون دون أن تعهد المؤسسة ، تحت أي ظرف من الظروف ، لإدارة قضايا الحكومة مباشرة بعض قضاياها أمام القضاء ، وذلك إما على وجه الاستقلال والانفراد أو بالتعاون والمشاركة مع الإدارة القانونية فيها . وفي كل هذه الأحوال تستند إدارة قضايا الحكومة اختصاصها من كونها صاحبة ولاية عامة في النيابة عن الحكومة والمصالح العامة أمام القضاء .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن إنشاء الإدارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية بمتنفي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ، مما يخولها الاختصاصات التي نص عليها هذا القرار . على أن هذا الوضع لا يؤثر على صلة كل من مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة بهذه المؤسسة التي تظل محكومة بالنصوص الواردة في قانون تنظيم هاتين الهيئتين ، وباعتبار أن لكل منهما ولاية عامة فيما يتعلق بما تبشره من اختصاصات .

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

دعوى - صفة في الدعوى - وكالة ادارة قضايا الحكومة - طبيعتها - وكالة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والهيئات العامة في الدعوى التي ترفع منها وكالة قانونية - لا تملك الحكومة اجراء صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها في اجراء الصلح أو التنازل - لادارة قضايا الحكومة - عدم الاعتماد برغبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى التنازل عن احد الطعون التى تباشرها نيابة عنها .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة ان هذه الادارة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والهيئات العامة فى الدعوى التى ترفع منها أو عليها لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها فادارة قضايا الحكومة وكيلة عن الحكومة والمصالح والهيئات العامة وكالة قانونية فى الدعوى التى ترفع منها أو عليها لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولا تملك الحكومة اجراء صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح أو التنازل (١) ومتى كانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد أبدت رغبتها فى عدم الاستمرار فى هذا الطعن والتنازل عنه وكان ذلك أثناء مباشرة ادارة قضايا الحكومة لهذا الطعن وكان الثابت ان ادارة قضايا الحكومة قد أبدت رغبتها فى استمرار السير فى الطعن، فلهذا يتعين عدم الاعتماد برغبة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى التنازل عن هذا الطعن واستمرار الخصومة حتى يتم الفصل فيه .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الجهة المختصة باقتراح الصلح في دعوى تباشرها ادارة قضائية الحكومة هي ادارة قضايا الحكومة التي يتعين اخذ رايها في الدعوى التي تباشرها - الجهة المختصة بالبت في الصلح هي المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة طبقا لنص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ - اختص مجلس الدولة في مسائل الصلح متى بلغت قيمته خمسة آلاف جنيه .

ملخص الفتوى :

ان وزارة الخزانة في الاقليم الشمالى نظمت بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ٧٥ بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ الذى حدد صلاحيات هذه الوزارة وتنظيماتها وهيئاتها المختلفة ومنها المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة الذى بينت المادة الرابعة من هذا المرسوم اختصاصه وعى دراسة المشاريع الاساسية المتعلقة بالموارد العامة والامور المالية والتنظيم المالى والبت فى اقتراحات مديرية القضايا بشأن اقامة الدعوى او عدها او الكف عن متابعتها عندما تستدعى مصلحة الخزانة انتهاء القضية بطريق التسوية او التحكيم .

ويستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ان المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة يختص فيها بتعلق بدعوى الحكومة بأمرين :

اولهما - اقامة الدعوى او عدم اقامتها .

والثانى - الكف عن متابعة الدعوى عندما تستدعى مصلحة الخزينة انتهاء الدعوى بطريق التسوية او التحكيم .

وقد عدل هذا الوضع بصدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن « تتوب هذه الإدارة (أى إدارة قضايا الحكومة) عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً » كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز إجراء صلح فى دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها فى إجراء الصلح ، كما يجوز لهذه الإدارة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها » . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون مجلس الدولة .

ويستفاد من هذين النصين :

أولاً : — ان إدارة قضايا الحكومة هى الجهة المختصة بتبثيل الحكومة ومصالحها والنيابة عنها قانوناً فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً .

ثانياً : — عدم جواز الصلح فى دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها فى إجراء الصلح .

ثالثاً : — ان لإدارة قضايا الحكومة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها .

رابعاً : — هذا الاختصاص المخول لإدارة قضايا الحكومة لا يخرس باختصاص مجلس الدولة .

ومقتضى ما تقدم ان هذا القانون قد قيد سلطة المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة فى إجراء الصلح فى الدعاوى التى تباشرها إدارة قضايا الحكومة بضرورة أخذ رأيها فى إجراء الصلح .

كما نصت المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أنه « لا يجوز لاية مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه يغير استفتاء الإدارة

المختصة (أى ادارة الفتوى والتشريع المختصة) « وهذا النص يقيّد نص المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر ، فقد وردت عبارته عامة مطلقة بحيث تتناول فى عمومها وإطلاقها صور الصلح ككتابة سواء اكان فى نزاع رفعت به دعوى أو كائن فى نزاع لم ترفع به دعوى بعد ، يؤيد هذا النظر الفقرة الأخيرة من المادة (٣) من قانون ادارة قضايا الحكومة التى تقضى بأخذ رأى ادارة قضايا الحكومة فى اجراء الصلح فى دعوى تباشرها أو اقتراح الصلح على الجهة المختصة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة ، والمقصود فى هذا الخصوص حكم المادة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها النى أوجبت استفتاء ادارة الفتوى والتشريع المختصة فى كل صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه ، وغنى عن البيان ان اختصاص البت فى الصلح لا يزال مقررا للمجلس الاستشارى لوزارة الخزانة .

لهذا انتهى الرأى الى أن المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة لا يراز مختصا بالبت فى الصلح فى المنازعات والدعاوى النى تكون الحكومة طرفا فيها ، وان ادارة قضايا الحكومة تختص باقتراح الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، وانه يتمين اخذ رأى ادارة قضايا الحكومة فى الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، وانه يجب اخذ رأى مجلس الدولة (ادارة الفتوى والتشريع المختصة) فى كل صلح تجاوز قيمته خمسة آلاف جنيه سواء كان الحق المتنازع عليه مرفوعة بشأنه دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة أو لم يكن .

(فتوى ١٩٢ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

وظيفة ادارة قضايا الحكومة هى نائب قانونى عن الحكومة — تركيبة الوزير أحد موظفى وزارته الحاليين الى مجلس التدبير — لا يؤثر على رفع الدعوى التقديرية ولا يؤدى الى عدم قبول الطعن فى القرار الصادر من هذا المجلس — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان ادارة قضايا الحكومة « تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيها يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القاتون اختصاصا قضائيا » طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ .
فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فهى والحالة هذه تنوب نيابة قانونية عن الحكومة فى رفع الطعن وغنى عن البيان أن كتاب الترقية الصادر من وزير الخزانة الى مجلس التأديب لصالح أحد الموظفين الحاليين اليه لا يخرج عن كونه مجرد ابداء رأى فى الموضوع لا يؤثر على رفع الدعوى التأديبية ولا على قبول الطعن المقدم فى القرار الصادر عن مجلس التأديب فضلا عن أن نوزير لم يصدر قرارا بعدم الطعن .
(طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

ادارة قضايا الحكومة — مهيتها الدفاع عن الحكومة فى مختلف المنازعات — المنازعات المتعلقة بالمسائل الشرعية — التأهيل العلمى اللازم فيمن يتولون الدفاع فيها .

ملخص الحكم :

ان الاوضاع الادارية بادارة القضايا كانت ولا تزال تقضى بأن تنشأ فى تلك الادارة اقسام متعددة تضطلع بمختلف نواحي المنازعات الخاصة بالحكومة ، ومن هذه الأقسام قسم شرعى يتصل عمله بتأهيل المظموين عليه ، وقد نظم هذا القسم على أن يكون من اختصاصاته تولي القضايا الشرعية الخاصة ببيت المال ، وهذا يقتضى التدخل فى القضايا انشريعة لاثبات حق بيت المال ، ومن الطبيعى أن يعين فيه من يكون تأهيله متقنا وهذا النوع من القضايا ، واجازة القضاء الشرعى هى المؤهل الذى يعمل عليه فى التعيين فى مثل هذه الوظائف ، سواء فى القضاء الشرعى أو فى الوظائف النظرية .

(طعن ٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٦)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

تتروط تعيين أعضاء قضايا الحكومة الفنيين وتحديد مرتباتهم — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة — حالته في ذلك الى ما نص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة قد اُحال في مادته السابعة الى ما نظمه قانون استقلال القضاء في خصوص رجال النيابة العامة بالنسبة لتحديد مرتبات الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم ، فنصت هذه المادة (معدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٨) على أن « يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . اما المستشارون والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشاري قسم الرأي والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه الماعدين وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن مستشاري رجال النيابة العمومية ، وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين » .

(طعن ١٣٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

موظف فني بإدارة قضايا الحكومة — شروط تعيينه — عدم اشتراط الحصول على مؤهل معين في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة — الرجوع الى القواعد العامة في هذا الشأن — ضرورة الحصول على مؤهل عال — اجازة القضاء الشرعي من قبيل المؤهلات العالية التي ترشح للتعين في ظل القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة لم ينص على شروط خاصة بشأن المؤهل الذي يعول عليه في التعيين ، وإن كان

قد نص في مادته السادسة على أن « يسوى الموظفون الفنيون فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبات برجال النيابة الأهلية ... » فمعين مستواهم الوظيفي وجعلهم في هذا الخصوص نظراء لرجال النيابة ، دون تعيين الشروط اللازمة في المرشح من حيث المؤهل ، كما فعل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٤ ، إذ اتجه في الصياغة اتجاها آخر ، بأن عني بالنص على وجوب حصول المرشح عنى درجة الليسانس . وغنى عن القول أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ ، وقد سكت عن تعيين هذه الشروط ، فإنه يرجع الى احكام الدكرتو الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المكين في مصالح الحكومة ، وهو ذلك الدكرتو الذى صرح في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز انتخاب مستخدمى المصالح الا من المرشحين الذين من الأنواع الآتية :... (الثالث) المرشحون الحائزون على دبلومة من مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية أو دبلومة بالوها خارج القطر واعتبرت كالدبلومة المصرية المعادلة لها طبقا لنص الامر العالى الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ » . ولا جدال في أن اجازة القضاء الشرعى التى حصل عليها المطعون عليه في سنة ١٩٢٧ هى من قبيل المؤهلات العالية التى عنها الدكرينو سالف الذكر .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة — تعيينه — صحته وفقا لقوانين التى كانت تحكم التعيين وقتئذ — استحقاقه للترقية الى الدرجات التالية متى توافرت فيه شروطها .

ملخص الحكم :

متى كان تعيين المدعى بإدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا ، ثم أبقي عليه عند اعادة تشكيل ادارة القضايا في سنة ١٩٤٦ ، فمن حقه أن يأخذ حقه في الترقية متى توافرت فيه شروطها .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

موظف غنى بإداره قضايا الحكومة - تعيينه - اشتراط القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الحصول على ليسانس الحقوق - تطبيق هذا الحكم يكون بالنسبة ان يعين منذ العمل بالحكم القانون المذكور - لا محل للمنازعة في صلاحية من عين قبل ذلك ولم يكن حاصلًا على المؤهل المذكور للبقاء في وظيفته ، والا كان في ذلك تطبيق للقانون بأثر رجعى .

ملخص الحكم :

ما دام تعيين المدعى في ادارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا في ظل القوانين التي كانت تحكم هذا التعيين وقتذاك ، وهى لم تكن تتطلب اجازة الحقوق للتعين في الوظيفة الفنية بالادارة ، فان صلاحيته للبقاء لا يجوز ان تكون محل منازعة بالاستناد الى ما استحدثته القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ من اشتراط حصول المرشح على اجازة الحقوق أو ما يعادلها ، لان المتصود بذلك هو المعين منذ العمل بهذا القانون ، دون المساس بمن تم تعيينه صحيحا قبل ذلك ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الاخير بأثر رجعى دون نص .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

أقدمية بإدارة قضايا الحكومة - القرار الصادر بتعيين محامين بإدارة قضايا الحكومة - عدم انفصاحه عن أقدمية خاصة لأحد المعينين - اعتبار ذلك ترتيبا لأقدميته بين زملائه على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه وفي الترتيب بعد زميله السابق - اعتبار أقدميته محدودة هي ذات القرار - عدم رفعه الدعوى خلال السنين يوما التالية - عدم قبولها لرفعها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من وزير العدل برقم ٨٧ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتعيين عدد من القضاة ، ومن بينهم المدعى ، فى وظائف محامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة ، لم يغفل تحديد أقدمية خاصة بالمدعى على النحو الذى يرضه ، وانما ترتيب أقدميته بين زملائه كان مقصودا فى القرار على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه واذا كانت أقدميته آخر من عين فى ذات الوظيفة قبله راجعة الى أول مايو سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر بها ، وكان القرار الصادر بتعيين المدعى فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ النافذ من يوم تسلمه العمل فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ لاحقا ، فان أقدمية المدعى تأتى فى الترتيب بعد زميله السابق ، وذلك بالتطبيق للقاعدة العامة ، ما دام لم يفصح بقرار عن أقدمية خاصة بالمدعى كما فعل بالنسبة لزملائه المعينين معه — القضاة البتة — إذ حددت لهم أقدمية خاصة . وما دامت أقدمية المدعى تعتبر قانونا محددة فى ذات القرار ، حسبما سلف إيضاحه ، وقد بلغ به المدعى بكتاب فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وكان هذا الإبلاغ شاملا لكل ما صدر به القرار فيما يتعلق بالمدعى ، وكانت الإقدمية مستفادة قانونا على النحو المتقدم وتسلم العمل بموجب ذلك فى ٢٦ منه فكان يتعين عليه أن يرفع دعواه خلال الستين يوما التالية ، ولكنه أقامها فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ فتكون دعواه ، والحالة هذه ، غير مقبولة .

لرفعها بعد الميعاد ،

(طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

ترقيات موظفى إدارة القضايا الفنيين — جريانها بالأقدمية مع الأهلية
أو بالكفاية الممتازة فى النسبة المعينة لذلك — اختلاف معنى الكفاية المطلوبة
فى كل نسبة .

ملخص الحكم :

ان الترقية بين رجال النيابة ومن في حكمهم من موظفي إدارة القضايا الفنين اما أن تكون بالأقدمية مع الأهلية في النسبة المعينة لذلك ، أو بالكفاية الممتازة في النسبة المعينة لذلك أيضا ، وغنى عن البيان ان قاعدة الترقية في كل منطقتين من هاتين المنطقتين تختلف في مفهومها وضوابطها عن الأخرى لما هو مسلم من أن مستوى الكفاية الممتازة أعلى قدرا من المستوى الآخر .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

ترقيات موظفي إدارة القضايا الفنين — ترك اقدمهم فيها لجرد حداثة عهده بالعمل في الإدارة — غير جائز متى كان عمل الموظف السابق على تعيينه عملا نظريا لعمل الإدارة الفني .

ملخص الحكم :

لا يجوز ترك المدعى في الترقية لجرد حداثة في إدارة القضايا ، ما دام عمله السابق قبل تعيينه فيها هو عمل نظير لعمل الإدارة الفني ، ومثله لا يجوز اطراحه وترك تقدير القائم به من ثلثاه ، لأن في اطراحه قطعا للصلة بين ماضى المدعى في ذلك العمل وحاضره في إدارة قضايا الحكومة والقانون اذ أجاز تعيينه في هذه الإدارة وحساب اقدميته السالفة عند التعيين ، انها قصد بداهة الى أنه لا يجوز فصل الماضى عن الحاضر ، بل يجب أحكام ربطهما ، وان يؤخذ في الاعتبار ما تتيحه الموظف من جهد مثني عليه في ذلك العمل النظير ، كما تقدر صلاحيته للترقية في الإدارة على أساسه ، هذا الى ما ينطوى عليه من ماضيه وتخطيه في الترقية من غبن لا يرجع الى نقص في كفايته الذاتية ، والاهلية للترقية هي بطبيعتها ذاتية بالنسبة للموظف ، بينما تركه بحسم منحل

الإدارة مردد إلى سبب غير ذاتي فيه ، وإنما هو بطبيعته موضوعي ،
يدور حول دعوى حداثة المعين في إدارة القضايا ، ولو كان ذاته
مكتوفاً وممتازاً .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب بإدارة قضايا
الحكومة — الدرجة المالية التي تعادل هذه الوظيفة في الكادر الملحق
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الدرجة الثانية — المعبرة في انتعادل
بمتوسط مربوط الدرجة .

ملخص الحكم :

ان تقصى المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب بفتيتها
الأولى والثانية يبين أن الدرجة المعادلة لدرجتها كانت في كادر الدرجة
الثانية وكذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة هي الدرجة الثانية ، وعندما تغير وضع هذه الوظيفة بحيث
أصبحت من فئة واحدة بدلا من فئتين واندجت فيها وظيفة المنسوب الأول
اختلفت هذه المعادلة ، إذ هبطت بدايتها إلى ٥٤٠ جنيتها وهي بداية مربوط
الدرجة الثالثة بينما ظلت نهايتها مجاوزة لنهاية مربوط الدرجة الثانية وان
كانت لا تزال دون نهاية مربوط "درجة الأولى" ولما لم تعد درجة هذه
الوظيفة تتطابق تماما مع درجات الكادر العام لا من حيث البداية ولا من
حيث النهاية ، أصبح لا مفر — إذا اقتضى الحال معادلتها بالدرجة
المقابلة لها في الكادر العام — من التحويل في ذلك على متوسط مربوط
الدرجة إذ أنه باختلاف البداية والنهاية يكون هذا المعيار هو السليم لاجراء
التعامل المالي إذ أنه فضلا عن أنه يلائم في التقدير بين حدى الدرجة
المالية فانه المعيار الذي تأخذ به التشريعات المالية والميزانيات في
تقدير وتسويات مرتبات الموظفين ومعاشاتهم باعتباره المعيار الدقيق لتقييم

الدرجة وانضباطها وإذا كان متوسط مربوط الدرجة المقررة لوظيفة النائب وقت صدور القرار المطعون فيه هو ٨١٠ جنيتها ، وكان متوسط مربوط الدرجات الثلاثة والثانية والأولى المتداخلة فيها في الكادر العام هو على التوالي ٦٦٠ ، ٨٧٠ ، ١٠٥٠ جنيتها فقد وضح أن المعادلة بين درجة نائب في الكادر الخاص وبين الدرجة الثانية في الكادر العام هي معادلة سلبية لا شائبة فيها .

ومن حيث أنه ليس مقبولا ، بعد أن سلكت درجات مالية ثلاث في درجة النائب (١٠٨٠/٥٤٠) أن يعتد بالحد الأعلى لمربوط هذه الدرجة معيارا تجرى على أساسه المعادلة بينها وبين درجات الكادر العام ، لأن التزام هذا المعيار يفضي إلى نتائج لا يمكن تقبلها ، فالمرضى حديثا إلى وظيفة نائب وقد كان إلى عهد قريب في وظيفة مندوب لا يجاور ربطها المالي حدود الدرجة الرابعة (٥٤٠/٣٦٠) لا تقبل منه المطالبة بالدرجة الأولى أو صار تعيينه بعد ذلك خارج قسم القضايا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الأوقاف ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر . وعلى الفرض الجدلي فإن تعيين مثل هذا النائب في الدرجة الأولى رغم أن نهاية هذه الدرجة أعلى من نهاية مربوط وظيفته الفنية السابقة بقسم القضايا ، لكن في هذا التمييز طرفة صارخة لا يسيغها العدل ، وبإبائها الحرص على تحقيق التعادل بين التدرجتين ، ولا ريب أن الأخذ بمعيار متوسط الدرجة هو أقرب إلى الحق وأبعد عن الشطط ، إذ به ينضبط مفهوم التعادل المفشود وليس فيه حيف على وضع سابق ، ولا اعتداء على حق مكسوب ، سيما وهو ينطوي في الغالب على مزايا يستفيد منها النائب المعين خارج قسم القضايا ، ومتى انتفى الأساس بالوضع انوظيفي السابق ، فإنه لا وجه لجارة المدعى في طلب المزيد من المزايا التي يختل بها التعادل ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر .

قاعده رقم (٤٨)

المبدأ :

الموظفون الفنيون بقسم قضايا وزارة الأوقاف — تنظيم القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ لتعيينهم بإدارة قضايا الحكومة أو بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم — حظر المادة الرابعة منه الطعن في التعيين وتحديد الأقدمية التي نمت طبقا له — لا ينصرف هذا الحظر إلى قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية تقل درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي — جواز الطعن في هذه القرارات بالإنهاء .

ملخص الحكم :

أن المشرع أجاز في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ تعيين بعض الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في إدارة قضايا الحكومة وأوجب تعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم وأوجب تحديد أقدميتهم في قرارات تعيينهم كما أوجب تعيين من تركوا بقسم قضايا الأوقاف بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم وقد قصد المشرع — وفصده في ذلك كان جليا واضحا — إلى أن الذين لا يعينون بإدارة قضايا الحكومة ينبغي ألا ينحدر بمستواهم الوظيفي من حيث الدرجة عن درجاتهم السابقة التي كانوا عليها بقسم قضايا الأوقاف باكتفاء ما لحق بهم من الحرمان من كادر القضاء وميزاته وعلاواته فلم يرد أن يتركهم تحت رحمة وزارة الأوقاف تعيينهم في أية وظيفة ويأية درجة ولو أدنى من درجاتهم فيصعبهم الفنيين مضاعفا ويجتمع بهم الحرمان من الكادر القضائي وميزاته والتعيين على درجات أقل من درجاتهم لا لذهب جنوه أو مطعن في كفايتهم سوى ما ابتغاه الشارع من قصر التعيين في إدارة قضايا الحكومة على حملة أجازته الحقوق كما أن المادة الرابعة صريحة في حظر الطعن على التعيين وتحديد الأقدمية التي تقع مطابقة لما نصت عليه أحكام المادة الرابعة بمعنى أنه متى عين عضو قسم قضايا الأوقاف في إدارة قضايا الحكومة في وظيفة مماثلة لوظيفته التي كان عليها ونص على تحديد أقدميته في قرار التعيين أو عين عضو بقسم قضايا الأوقاف لم يتح له حظ التعيين في إدارة قضايا الحكومة في وظيفة

فنية أو إدارية لا تقل درجتها عن درجة التي كان عليها بالكادر القضائي فقد وقعت هذه التعيينات وتحديد تلك الأقدمية محصنة من أي طعن سواء بالإنهاء أو التعميض فلا يجوز أن يطعن أحد من رجال قضايا الحكومة على قرارات تعيين أنوافدين عليهم من زملائهم أعضاء قسم قضايا الأوقاف فقد يرى أن هذا التعيين يمس به وأنه قد يصلح سببا في حرمانه من ترقية مقبلة إلى درجة أعلى كما لا يجوز لمن عينوا بإدارة قضايا الحكومة أن يطعنوا على تحديد أقدمياتهم الصادرة في قرارات تعيينهم ولا لمن فاتهم حظ التعيين بإدارة قضايا الحكومة أن يطلبوا إلغاء قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية ما دامت درجاتها لا تقل عن درجاتهم التي كانوا عليها وذلك لحكمة ظاهرة وهي أن المشرع قد انصرف قصده بهذا الحظر إلى حماية الأوضاع الحساسة المترتبة على عدم نقل بعض رجال قسم قضايا الأوقاف إلى قضايا الحكومة فقد نشأ هذا الحرج من أنها بنت في صلاحية الأعضاء الجديريين بهذا النقل بحكم كفاءتهم العلمية والذاتية فلم تروجها عند إمساكها عن نقل البعض الآخر لأن تفسخ لهم باب الطعن في هذه القرارات سدا منها للفرائع ومنعا للجدل والمهاترات حول هذه الكفاءات كناية وقصورا وهو أمر قد يتفق مع الصون لكرامة رجال كانوا زملاء لأعضاء إدارة القضايا وقد يصرغهم هذا الجدل حول صلاحيتهم عن الإقبال على عملهم في وظائفهم الجديدة كما أنه أراد أن يخلق باب المنازعات في الأقدميات المحددة في قرارات النقل ذلك أن الأقدميات بين الأنداد تثير كثيرا من المهاترات وتوقظ للجدال بين زملاء مما يعكر الصفو ويفصم روابط الألفة والتضامن بينهم وهو أمر يتنافى مع ما يجب أن يسود أفراد الفئة الواحدة من حسن الزمالة ومثانة الود والصفاء وقد يؤثر على قيامهم بعملهم على الوجه الأكمل فيضار بذلك الصالح العام وغنى عن البيان أن المشرع ابتغى إبعاد التنازع والجدال حول التعيين في هذه الوظائف أو الطعن بأنها وظائف تقل في احترامها ومركزها الأدبي وسلطانها عن وظائفهم التي كانوا يشغلونها ولكنه قيد هذا بشرط واحد وهو ألا تقل درجاتها عن درجاتهم الحالية أما إذا لم يعين من ينقلون إلى إدارة قضايا الحكومة في وظائف ماثلة لدرجاتهم أو لم تحدد أقدميتهم في قرارات تعيينهم أو عين من تركوا بوزارة الأوقاف في وظائف فنية أو إدارية تقل درجتها عن درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي فإن هذه القرارات لا يمتد

اليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة ولا تكون محصنة من الطعن عليها بالالفاء .

ويخلص من كل ذلك أنه إذا صدرت القرارات المنفذة للقانون ٨٤ سنة ١٩٥٩ في إطار الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة منه فائها تقع حصينة من الالفاء ويمتأى عن أى طعن الفاء أو تعويضاً أذ يضى عليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة حمايته إما إذا انحرفت عن تلك الشروط فإن الحظر لا ينظمها ولا يحميها ويكون من حق من صدر م شأته أو من يضر بها أن يطعن عليها بالالفاء أو يطلب بالتعويض عنها ولا حجية فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وما تقول به الحكومة من أن الحظر الوارد بالمادة الرابعة عام يشمل جميع القرارات سواء ما توافرت فيها الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة أو ما لم تتوافر فيه تلك الشروط أذ لا تخصيص بغير مخصص لأنه فضلاً عما سبق تبينه من عدم صحة ذلك فإن هذا القول مدحوض بأنه لا يعقل أن يستوجب المشرع شروطاً خاصة بالمادة الثالثة حماية للموظفين ثم يضى حمايته وسلطانه على تلك القرارات التي تحرف عن تلك الشروط التي وضعها والتي ننطوى على الانتقاص من الحقوق المكتسبة والأوضاع المستقرة للموظفين وقد كان فى مقدوره لو أراد ذلك أن يتطل من تلك الشروط بجعل سلطاتها فى تنفيذ أحكام هذا القانون مطلقاً من كل قيد .

وفى ضوء ما سلف بيباه يحق للطاعن أن يقيم طعنه على أنه عين فى درجة أقل من درجته التى كان عليها بالكادر القضائى ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن فى غير محله .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

معين - علاوة دورية - تعيين أحد انعاملين بالكادر العام فى احدى الوظائف - التقيد بإدارة قضائى الحكومة بعد تعييننا مبتدأ منبت الصلة بوظيفته السابقة - أساس ذلك - نتيجة ذلك عدم استصحاب العامل عند تعيينه فى احدى الوظائف الفنية بإدارة قضائى الحكومة موعد علاوته السابقة بالكادر العام وإن يبدأ فى حقه موعد جديد للعلاوات - مثال .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على ملفه ، خدمة المدعى انه حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٦ والتحق بالخدمة بمصلحة البريد اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بوظيفة من الدرجة السادسة وفى ٢٨ من غبرابر سنة ١٩٥١ صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٩ بتعيينه فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بديوان وزارة العدل وتدرج مرتبه الى ان وصل فى اول مايو سنة ١٩٥٤ ٥٠٠ مليم و ١٦ جنيه ، وفى ١٦ من اكتوبر صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٢ بتعيينه فى وظيفة مندوب « ١ » بادارة قضايا الحكومة بمرتبه .

ومن حيث ان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٤٦ بلاشاء ادارة قضايا الحكومة — الذى عين المدعى فى ظل العمل به — قد ازال الى ما نظمه قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء بالنسبة الى تحديد مهمات أعضاء ادارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم فنص فى مادته السابعة (معدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٢) على أن يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن الوكيل بمجلس الدولة ، ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠٠ جنيها فى انعلم ويكون شأن المستشارين الملكيين والمستشاريين الملكيين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن المستشارين والمستشاريين المساعدين بمجلس الدولة وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العمومية ، وبذلك أصبح أعضاء ادارة قضايا الحكومة خاضعين لأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء وجدول المرتبات الملحق بكل منهما على النحو المبين الذى نصت عليه المادة السابعة سالفة الذكر . وتأسيسا على ذلك فان تعيين أحد العاملين بالكادر العام فى إحدى الوظائف الفنية باداره قضايا الحكومة يعد تعيينا مبتدأ منبت الصلة بوظيفته السابقة ، أساسه شروط وصلاحيات خاصة . ولا ينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل والدرجة المتباعدة للوظيفة التى عين بها ، فبشأن العامل بهذا التعيين مركز قانونى جديد غير المركز الذى كان ينظمه فى

الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاه خدمته بها ولا يفتر هذا المركز الجديد امتدادا لمركز السابق ،

ومن حيث أن الأصل المقرر طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم مجلس الدولة والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والجدول الملحق بكل منهما — أن العلاوة الدورية تستحق بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين ومن ثم فإن العامل لا يستصحب عند تعيينه في إحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة موعد علاوته السابقة بالكادر العام ، وإنما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات .

ومم حيث إنه ترتبنا على ما تقدم فإن المدعى بتعيينه في وظيفته مندوب « ١ » بإدارة قضايا الحكومة يكون قد خضع لنظام وظيفي منبث الصلة عن النظام الذي كان خاضعا له إبان خدمته السابقة بوزارة العدل وبهذه المثابة فإن هذا التعيين لا يعد نقلا فلا تحسب في حقه المدة التي قضاها في وظيفته السابقة ضمن المدة التي يستحق بانقضائها العلاوة في وظيفته الجديدة ، وهو قائم عملا بالنسبة إلى المدعى فقد منحه الجهة الإدارية العلاوة الدورية الأولى بعد سنتين من تاريخ تعيينه بإدارة قضايا الحكومة وبذلك يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومتقنا مع أحكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون .

(طعن ٢٨٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على تشكيل لجنة التأديب والنظلمات يكون لها ولاية الفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء قضايا الحكومة الفناء وتمويضا — القرارات الصادرة من لجنة التأديب والنظلمات في هذا الشأن نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية هيئة قضائية — أساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تشكل لجنة التأديب والنظلمات

من أعضاء المجلس الأعلى منضما إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم فى الأقدمية وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفى طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا فى اختصاص القضاء . وتتصل اللجنة فيها ذكر بعد سماع أقوال العضو والإطلاع على ما يديه من ملاحظات .

وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا فى حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثى الأعضاء . ويكون قرار اللجنة فى جميع ما تقسم نهائيا لا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ أتف الذكر هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى المحدد فى قانون تنظيمه وسالب لولايته فيما يختص بالدعاوى المتعلقة بإلغاء القرارات الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها وقد انتهى قضاء المحكمة العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية دستورية الى رفض الدعوى المقامة بطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٥ المشار إليها فيما نصت عليه من اعتبار قرارات لجنة التأديب والتنظيمات الصادرة فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفى طلبات التعويض المترتبة عليها نهائيا ولا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة استنادا الى أن الشارع قد رأى بسلطته التقديرية أن يسند ولاية الفصل فى المنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة إلغاء وتمويضا الى لجنة التأديب والتنظيمات التى استحدثت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ وهى هيئة تؤلف من كبار أعضاء إدارة قضايا الحكومة باعتبارهم أكثر خبرة ودراية بشئونها وشئون القائمى عليها وأقدر من ثم على الفصل فى منازعاتهم وذلك على غرار لجنة التأديب والتنظيمات التى انشئت بمجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وككل لأعضاء الجهتين ضمانات التقاضى من إبداء دفاع وملاحظات وسماع أقوال ومحدور الأحكام بالأغلبية وتلك سمات الهيئات القضائية أن الشارع إذ فعل ذلك فقد كفل لأعضاء إدارة قضايا الحكومة حق التقاضى أمام جهة

خولها سلطة القضاء فى منازعاتهم الادارية وذلك فى حدود حقه فى اسناد مثل هذه المنازعات الى جهات اخرى غير مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام . وغنى عن البيان أن مثل هذه الهيئة التى تقوم بالفصل قضائيا فى منازعات أعضاء ادارة قضايا الحكومة تكون هى التقاضى الطبيعى المختص بالفصل فى منازعاتهم ومن ثم فلا يكون ثمة حرمان من حق التقاضى الذى كلفته المدة ٦٨ من الدستور ولا مخالفة لنص المادة ١٧٢ من الدستور .

ومن حيث لما تقدم يكون القرار الصادر من لجنة التأديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة بجلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٧٤ بشأن التظلم المقدم من الطاعن بطلب إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٧٣ الصادر باعادة تعيينه محاليا بادارة قضايا الحكومة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أى هيئة قضائية ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن المقدم من الطاعن عن هذا القرار والزامه المصروفات .

(طعن ١٨٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

وجوب الاقل درجة الوظيفة المعار اليها العضوا الفنى بادارة قضايا الحكومة عن درجة الوظيفة التى يشغلها بالادارة — هذا الوجوب يتعلق بقرار الاعارة انشاء وتجديدا ولا يمس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها — اذا تمت الاعارة او جددت على نحو مخالف لذلك فإن المعار يتحمل قبوله هذا الوضع — يشترط الا يقل راتبه فى الجهة المعار اليها عن راتبه فى الجهة المعار منها بمراعاة ما طرأ عليه من زيادات بسبب الترقية والمعلوات — تطبيق ذلك على المعارين من الأعضاء الفنيين بادارة قضايا الحكومة الى هيئة قناة السويس — يتعين الا يقل الراتب المقطوع الذى يحصل عليه كل منهم فى الهيئة ، بما فيه اعانته غلاء المعيشة والبدلات المقررة ، عن راتبه الاصلى فى الادارة مضافا اليه اعانته غلاء المعيشة ، على الا يجاوز نهاية مربوط الراتب المقطوع .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة الصالح به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تقضى بالاقل الدرجة المالية للوظيفة التى

يعار إليها عضو مجلس الدولة عن درجة الوظيفة التي يشغلها ، وتصل المدة السابعة من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بأن يكون شأن الأعضاء الفنيين بالإدارة شأن أقرانهم في مجلس الدولة بالنسبة إلى المرتب والمعاش وشروط التعيين ، إلا أن هذا التعيين إنما يتعلق بقرار الاعارة انشاء وتجديدا ولا يمس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها المحددة لذلك فإن المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع على أنه لا يجوز أن يقل راتب العامل المعار في الجهة المعار إليها بعد ترقيته أو منحه علاواته في الجهة المعار منها وطوال مدة الاعارة عن الراتب المقرر له في الجهة المعار منها فلا يضار بسبب استمرار الاعارة وحتى انتهائها بأن يصرف إليه راتب يقل عن مرتب وظيفته الأصلية .

ومن حيث أنه بالنسبة لمن يعارون إلى هيئة قناة السويس فإن مراكزهم القانونية من حيث الدرجات التي يعمنون عليها أو الوظائف التي يشغلونها إنما تحدده القرارات الصادرة بأعارتهم على التفصيل المتقدم أما بالنسبة لرواتبهم فالمستفاد من لائحة وكادر موظفي هيئة قناة السويس أنه ثمة بدلات وعلاوات كان يتقاضاها الموظفون المعينون بالهيئة قبل تطبيق هذه اللائحة ومن بينها بدل السكن وبدل الاعباء العائلية وعلاوات غلاء المعيشة وقد تضمنت هذه اللائحة بتجديدها بالنسبة للموظفين المعينين قبل صدورهما ليتكون من جملتها مرتب اضافي واحد بالنسبة لهؤلاء الموظفين وضمها إلى الرواتب الأساسية لمن يعينون اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة في صورة رواتب مقطوعة بحيث لا تعدو هذه الرواتب المقطوعة أن تكون رواتب الدرجات والوظائف التي يعين عليها العاملون بهيئة قناة السويس أو العاملون للعمل بها ومن ثم لا يجوز في الأصل أن تقل الرواتب الأصلية بالجهات التي يعارون منها بعد ترقياتهم أو منحهم العلاوات فيها عن المرتبات المقطوعة التي يحصلون عليها فعلا في الهيئة إلا أنه وقد اصبحت اعانة غلاء المعيشة المقررة والبدلات الأخرى في الراتب المقطوع فاتة يتعين ألا يقل الراتب الأخير الذي يحصل عليه العامل المعار فعلا عما يتقاضاه من راتب أصلي في الجهة المعار منها مضافا إليه اعانة غلاء معيشتة المقررة بهذه الجهة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يترتب على ترقية أعمار

فى وظيفته الاصلية اختياره مرقى بقوة القانون فى الجهات المعار اليها لمن يتعين أن يصدر بذلك قرار ادارى من الجهة المعار اليها بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن وبمراعاة وجود وظيفة أعلى خالية يمكن تعيينه فيها فاذا لم يصدر هذا القرار واستمر المعار شاغلا للوظيفة المعار اليها والنسب أصبحت بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية يستحق راتبه الجديد فى وظيفته الأصلية مدة اعلته واذا ما جددت الاعارة فلا يجوز تعيينه فى درجة مالية تقل عن الدرجة المالية نوظيفته الجديدة واذا تجددت الاعارة على نحو يخالف ذلك واستمر المعار فى الوظيفة المعار اليها التى أصبحت بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية فان المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع .

وبالنسبة للمعارين لهيئة قناة السويس انتهى الراى الى أن الراتب المقطوع بالهيئة هو راتب الوظيفة بحدية الأدنى والأعلى ولا يجوز أن يقل الراتب المقطوع الذى يحصلون عليه فعلا من الهيئة عن راتبهم الأساسى مضافا اليه اعانة الغلاء فى الجهة المعارين منها على أن لا يتجاوز نهايه مربوط الراتب المقطوع .

(فتوى ١١٤٥ بتاريخ ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٦)

تطبيق :

تقوم ادارة قضايا الحكومة على مرفق الدفاع عن الدولة أمام القضاء . فتتوب عن المصالح والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا أمام المحاكم والجهات التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

وقد واكبت ادارة قضايا الحكومة فى نشأتها نشأة القضاء ذاته فى مصر . فيرجع انشاؤها الى عام ١٨٧٦ على أثر انشاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٩٧٥ للفصل فى المنازعات بين الحكومة والمصالح ودائرة الخديوى وأفراد أسرته وبين الاجانب ، وقد نصت المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على ذلك .

وفى تقديمنا للموسوعة الإدارية الحديثة اثربنا بإيجاز الى بدايات ادارة

قضايا الحكومة التي كان يطلق عليها لجنة قضايا الحكومة ، ذلك أن مجلس الدولة إنما انبثق من قضايا الحكومة التي كانت أيضا تتولى الوظيفة الاستشارية قبل انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ في ١٩٤٦/٨/٧ .

وفي استعراض سريع للخطوط الرئيسية لمعالم التطور التشريعي لإدارة قضايا الحكومة نشير الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال أقلام قضايا الحكومة الذي نص في مادته الاولى على اختصاص ادارة قضايا الحكومة محددا اياها بما يأتي :

١ - ان تصدر فتاوى مبنية على الاسباب القانونية المحضة لمن يستقبلها من انوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقاولات الانشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ، ويكون مدعاة للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لأجل درسها .

٢ - أن تضع فى صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة أو أى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الامور الادارية التى تعرض عليها لدرسها .

٣ - أن تنوب لدى محاكم البلاد على اختلائها عن الحكومة وعن المصالح العمومية فى الدولة بوجه عام .

كما نصت المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ على انه « لا يجوز لإدارة أى مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز أو تأذن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة قضايا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا اذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خلص ويوجب ان يثبت فى الوثائق المتقدم ذكرها ان ادارة القضايا قد استفتيت فيها » .

وقد جاء هذا القانون فى اعقاب الحرب العالمية الاولى كخطوة من الخطوات التى سارت بها البلاد نحو تنظيم شئونها بعد اعلان استقلالها سعيا نحو تحقيق نهضتها الحديثة .

وبإنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ونص في المادة (١) منه على أن تنشأ إدارة قائمة بذاتها تسمى إدارة قضايا الحكومة وتلحق بوزارة العدل . وحدثت المادة (٢) من القانون اختصاص إدارة قضايا الحكومة فذكرت انها « تنوب عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » .

وقد أدخل على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ تعديل بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٤٨ ثم بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٠ .

وإدارة قضايا الحكومة بحكم قانون انشائها هي الجهة الوحيدة المختصة بالنيابة عن الوزارات والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . واختصاص إدارة قضايا الحكومة هذا اختصاص أصيل شامل . ويترتب البطلان على الإجراءات التي تتخذها جهات الإدارة أمام المحاكم من غير طريق إدارة القضايا .

وفي سنة ١٩٥٩ خطت الإدارة خطوة واسعة في استكمال اختصاصها وذلك بتمثيلها لوزارة الاوقاف بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الاوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة .

وتضخمت إدارة قضايا الحكومة بالاختصاصات والواجبات بعد ان ضمت اقسام قضايا الحدود سنة ١٩٥٤ والإصلاح الزراعي والسكة الحديد سنة ١٩٥٧ ووزارة الاوقاف سنة ١٩٥٩ وبعد أن تتابع تكليفيها بالنيابة عن المؤسسات والهيئات في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ مما بلغ — على حد قول المستشار محسن قاسم في تقريره بمجلة العدالة بالمسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢ — ١٩٨٠ الذي أصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (ص ٢٠٢) — أربع عشرة مؤسسة بل وبالألاف من قضايا شركات القطاع العام في الداخل وبعضها في الخارج .

كما تولت ادارة قضاليا الحكومة مباشرة المنازعات امام هيئات التحكيم وقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام مقرر اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بالمنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام او بينها وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او مؤسسة عامة ، وكذلك القضايا التى تقع بين هذه الجهات وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية — وطنيين كانوا او اجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص احوالها الى هيئات التحكيم ، ونص فيه على أن تحيل المحاكم الى هيئات التحكيم القضايا المعروضة عليها والتى اصبحت بمقتضى القانون من اختصاص هذه الهيئات .

ادارة مطيعة

الفصل الأول : اللجنة المركزية للادارة المحلية

الفصل الثاني : المحافظ

الفصل الثالث : المحافظات

الفصل الرابع : المدن والقرى

الفصل الخامس : المجالس الشعبية المحلية

الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

الفصل السابع : العاملون بوحدات الادارة المحلية

أولا : الوضع القانوني للعاملين بوحدات الادارة المحلية

ثانيا : عمال وحدات الادارة المحلية

ثالثا : بدلات وما شابهها

رابعا : تأييب العاملين بوحدات الادارة المحلية

الفصل الثامن : جوانب من وظائف الادارة المحلية .

الفصل الأول : اللجنة المركزية للإدارة المحلية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

يلولة اختصاصات اللجنة المركزية الى نائب رئيس الجمهورية العربية للإدارة المحلية ثم الى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية - دور اللجنة المركزية مقصور على وضع برنامج لتنفيذ احكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ليس نمة ما يوجب اعتماد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية او نشره في الجريدة الرسمية - التزام الجهات المعنية بتنفيذ ما تقرره اللجنة في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد وسع اختصاصات المجالس المحلية بأن نقل اليها كثيراً من الاختصاصات التي كانت تتولاها السلطات المركزية ونظراً الى ضخامة هذه الاختصاصات التي قضى القانون بنقلها الى المجالس المحلية وما يستتبعه ذلك من اعادة تنظيم الوزارات وتوزيع الموظفين على الاقاليم رأى المشرع ان يتم هذا النقل تدريجياً خلال مدة اقصاها خمس سنوات . لذلك نص قانون الاصدار في المادة الثانية منه على ان (تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع برنامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالترجى خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه البرامج :

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل في الإدارة المحلية بصيغة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الإدارة المحلية وفقاً لأحكام القانون .

(د) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونظماً لميزانياتها .

كما نص ذات القانون في المادة الرابعة منه على أن (يلحق موظفو مروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة .. وذلك كله الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية) وقد آل اختصاص اللجنة المركزية للإدارة المحلية بعد ذلك الى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم الى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية التى تضمن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ النص على انشائها - ودور اللجنة المركزية سالفة الذكر مقصور حسبما هو مستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على وضع برنامج لتنفيذ أحكام القانون بالذراج خلال المدة التى يتعين اثناءها نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الإدارة المحلية - وليس فى هذا القانون أو فى لائحته التنفيذية ما يوجب اعتماد البرنامج الذى تضعه اللجنة أو من آل اليه اختصاصها بقرار من رئيس الجمهورية أو نشر هذا البرنامج فى الجريدة الرسمية بل ان مفاد احكام القانون ان تتنزم الجهات المعنية بتنفيذ ما تقرره اللجنة فى هذا الشأن فى المواعيد التى تحددها دون أن يتوقف هذا الالتزام على صدور قرار جمهورى أو على نشره فى الجريدة الرسمية ذلك ان اختصاصات المجالس المحلية محدودة فى قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية أما قرارات اللجنة فتقتصر على وضع البرنامج الزمنى لمباشرة المجالس فعلا لتلك الاختصاصات .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

الفصل الثاني : المحافظ

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

صيرورة منصب المحافظ في ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية منصبا ذا وضع خاص يتميز عن منصب المحافظ أو المدير قديما .

ملخص الحكم :

ان المحافظين والمديرين الذين كانوا قائمين بالعمل عند نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية قد تحولوا الى مديري امن يتبعون وزارة الداخلية ولم يعد منصب المحافظ في النظام الجديد منصبا اداريا خالصا كما هو الشأن بالنسبة الى المديرين والمحافظين عدا بل اضحى لهذا المنصب وضع خاص متميز فهم يمثلون رئيس الجمهورية ويعتبرون مستقلين بقوة القانون بمجرد انتهاء مدة رئاسته فهم اشبه بالوزراء منهم بالموظفين العاديين وهم مكلفون بالاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة في اقاليمهم .

(طعن ٦٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — نصه على أن يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء وكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس — مؤداه قصر التفويض على رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية دون غيرهم — أساس ذلك من احكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة لنوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض أيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس وواضح من هذا النص أنه وإن كان قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة إلا أنه لم يرخص له في أن يفوض فيها إلا رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى موظفي هذه المجالس ومن ثم فإنه طبقاً للنص يقتصر التفويض على هذه الصورة وحدها ويمتنع لغير هؤلاء الرؤساء . ولا صحة في القول بأن هذا النص لا يمنع المحافظ استناداً إلى القانون رقم ٣٩٠ في شأن التفويض في الاختصاصات من أن يفوض في اختصاصاته غير هؤلاء الرؤساء ذلك أنه فضلاً عن أن هذا القانون ينظم أحكام التفويض في الإدارة المركزية مما يمتنع معه استعارتها في نطاق السلطات المحلية دون نص صريح بذلك لاختلاف النظامين في الأسس والمقتضيات ، فإنه غنى عن البيان أن أحكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق وعلى ذلك فإنه إذا كان قانون التفويض في الاختصاصات قد أعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإنه يتعين أن تقتصر هذه السلطات على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم دون غيرهم من أعضاء الإدارة المركزية أو أعضاء الإدارة المحلية المعمود اليهم باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات لأن هؤلاء الأعضاء وإن استصحبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات إلا أنه لا يجوز لهم استعمال سلطة التفويض فيما عهد اليهم من اختصاصات بغير نص صريح بذلك إذ أن الاختصاص واجب يلزم صاحبه أن يمارسه بنفسه وليس بغيره وليس حقاً يسوغ له أن يعهد به إلى سواه .

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية — تفويض بالاختصاصات — يجوز للمحافظ أن يفوض في بعض اختصاصاته رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس — امتناع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس » .

وان كان هذا النص قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة الا انه لم يرخص له في أن يفوض فيها الا رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ، ومن ثم يقتصر التفويض على هذه الصورة وحدها طبقا لذلك النص ويمتنع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

(فتوى ٤ في ١٩/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية — سلطة التعيين في الوظائف الخالية بالمجالس المحلية طبقا لهذا القانون — هي من اختصاصات المحافظ وحده وليست لرؤساء هذه المجالس — حق المحافظ في أن يفوض صراحة ممثلي الوزارات في مزاولة هذه السلطة الى الدرجة السابعة — اساس ذلك — مثال بالنسبة لقرار تعيين صادر من مأمور مركز منيا القمح بصفته رئيسا لمجلس محلي هذا المركز — انعدام هذا القرار .

ملخص الحكم :

بالإطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية يبين من المادة ٨٣ منه أنها تنص على أنه « يكون التعيين في الوظائف الخالية في المجالس بناء على طلب كل مجلس ويصدر التعيين بقرار من المحافظ ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختلفة في مجلس المحافظة في إصدار قرارات تعيين المشار إليها إذا كانت الوظيفة لا تعلو درجتها على الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلبت إليهم الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض » .

ومفهوم هذا النص أن سلطة التعيين في الوظائف الخالية بالمجالس المحلية من اختصاص المحافظ وحده وله أن يفوض ممثلي الوزارات في التعيين إلى الدرجة السابعة إذا رأى ذلك وصدر منه هذا التفويض صراحة أو طلبت منه الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٤ صدر قرار من وزير الإدارة المحلية قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى المحافظة من يرى اختياره من بين الموظفين الخاضعين لإشرافه في المحافظة وذلك حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجلس المحلية وفقا لأحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وتنفيذا لهذا القرار أصدر محافظ الشرقية قراره رقم ٥ لسنة ٦٠ قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجالس المحلية وفقا لأحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وحيث أنه يبين من ذلك أنه لم يصدر أي تفويض لمأمور مركز منيا القمح في التعيين بالوظائف الخالية وكل ما صدر إليه هو تفويض في رئاسة مجلس محلي منيا القمح .

وحيث انه يبين من الاطلاع على ظاهر الاوراق أن مأمور منيا القمح لا يملك التعيين في الوظائف الخالية بالمجلس وإن ذلك من اختصاص المحافظ وحده وقرار تولية رئاسة المجلس لا ينصرف الى تخويله سلطة التعيين في تلك الوظائف ومن ثم فيكون قرار تعيين المدعى الصادر من رئيس مجلس مدينة منيا القمح قد صدر من لا يملكه مما يجعله معطلاً ويحق للمحافظ باعتباره سلطة رئاسة سحبه غير مقيد بالميعاد القانوني .

وحيث أنه متى كان الامر كذلك فإن قرار السحب يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر سليماً من يملكه وعلى أساس سليم من القانون ولا يكون للمدعى أصل حق في طلب صرف مرتبه بصفة مؤقتة حتى يفصل في طلب الفاء قرار فصله بصفة نهائية وتكون دعواه بذلك واجبة الرفض.

(طعن ٥٣١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

الاختصاصات الممنوحة للمحافظين وفقاً للمادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية - دتتم في التفويض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة - سريان هذا النص على موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وكذلك على موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية - أساس ذلك مثال : قرار محافظ أسيوط بتفويض رؤساء مجالس المدن في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في قوانين موظفي الدولة ، فيما لا يتجاوز اختصاصات رئيس المصلحة ، ومنها الاختصاص بالنائب ، وذلك بالنسبة الى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية - هو قرار صحيح قانوناً .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية تنص على أن تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية (نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية) وضع برامج تنفيذ أحكام القانون

المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحديد مواعيد تنفيذ البرامج وتتولى متابعة تنفيذها . وتتضمن هذه البرامج ما يأتي :

(أ) العمل على سريان نظام الادارة المحلية على اقلية الجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللزيمين للعمل في الادارة المحلية بصفة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا لاحكام ائقانون .

(د) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطة المحلية ونقلها لميزانياتها .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على ان « يلحق موظفو مرور الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديريات والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وحيث ان اللجنة المركزية لادارة المحلية اصدرت بجلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارا بنقل اختصاصات بعض الوزارات والهيئات - ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الى المجالس المحلية ، على ان يعتبر موظفوها معارين الى المجالس المحلية اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦١ ، وعلى ذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، ومن ثم فان موظفيها يلحقون بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها .

وحيث ان المادة ٨٧ من قانون نظام الادارة المحلية تنص على ان « تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة . للوزراء ووكلاء الوزارات . وله ان يفوض غيرها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ولما كان المقصود بموظفي مجالس المدن والمجالس القروية هم موظفو

المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، وكذلك موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية . ذلك انه باستقراء أحكام قانون نظام الادارة المحلية يبين انه ينظم ثلاث فئات من الموظفين ، الفئة الاولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس ، وهؤلاء يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة (المادة ٤) والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية . وقد انفرد قانون الادارة المحلية بإبداء أحكام خاصة بموظفي الفئة الثالثة ، وهم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية (المادة ٦ من القانون) ، في حين لم يورد أحكاما خاصة بموظفي الفئة الثانية ، وهم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، ومقتضى ذلك هو أن المشرع يعتبرهم من موظفي تلك المجالس ، شأنهم في ذلك شأن موظفي الفئة الاولى . ومن ثم تطبق عليهم سائر الاحكام والنصوص الخاصة بموظفي المجالس المحلية الواردة في الفصل الرابع من قانون نظام الادارة المحلية . ولو أن المشرع لم يعتبرهم من موظفي فروع الوزارات التي لن تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، وهذا ما لم يفعله المشرع ، على أساس أن هؤلاء الموظفين ملحقون بالمجالس على سبيل الاعارة ومن ثم تطبق عليهم ذات القواعد والاحكام التي تسري على موظفي الفئة الاولى .

ومن حيث ائنه يؤكد ما تقدم ان موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة طبقا لصريح نص المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية ، ولما كان يترتب على الاعارة انفصام علاقة الموظف المعار لوظيفة الاصلية مدة الاعارة ويعتبر بهذه المثابة من موظفي الجهة المستعمرة وتسري عليه النظم المقررة التي تسري عليهم ، ومن ثم فان مقتضى اعتبار موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ملحقين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ، ان هؤلاء الموظفين يعتبرون من موظفي المجالس المحلية ويخضعون للنظم المقررة بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ، وأن هذه

المجالس تكون هي المختصة بتأديبهم شأنهم في ذلك شأن موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس الجديدة .

والمستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظام الإدارة المحلية سالفة الذكر ان المشرع خول المحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وأجاز له أن يفوض في تلك الاختصاصات رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة ، وذلك بالنسبة الى موظفي تلك المجالس ، ومن ثم فإن هؤلاء الموظفين يشملون موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة وموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية والقول بأن موظفي مجالس المدن والمجالس القروية يعني فقط موظفي الفئة الاولى دون موظفي الفئة الثانية ، فيه تخصيص لعبارة وردت مطلقة ، فلا يجوز تقييدها وتصرها على موظفي المجالس المحلية الملقاة دون موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية .

ومن حيث ان وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية كما سلف البيان ، فمن ثم يلحق موظفو فروع هذه الوزارة بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ، ويكون شأنهم شأن موظفي المجالس المحلية الملقاة والتي حلت محلها المجالس المحلية الجديدة كما يكون للمحافظ أن يفوض في اختصاصاته الممنوحة له في قوانين موظفي الدولة رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

واته طبقا لهذا النظر يكون قرار السيد محافظ أسيوط رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بتفويض رؤساء مجالس المدن كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز اختصاصات رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية - ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية يكون هذا القرار صحيحا قانونيا ، وبالتالي يكون لرؤساء مجالس المدن

مباشرة الاختصاصات المخولة للمحافظ في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي غروع الوزارات — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية — ومن هذه الاختصاصات الاختصاص بتأديب موظفي غروع تلك الوزارات فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة.

(فتوى ٨٤٧ فى ١٩٦٣/٧/٢٩) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ نظم تفويض المحافظ لغيره فى بعض اختصاصاته تنظيميا حدد فيه الأشخاص الذين يجوز تفويضهم فى ممارسة هذه الاختصاصات ولم يرد به ذكر لمساعد المحافظ — صدور قرار جمهورى بالإنز للمحافظ فى تفويض مساعده فى بعض الاختصاصات — غير جائز — اساس ذلك : لا يجوز الخروج على حدود التفويض المقررة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ الا بأدائن ذات المرتبة اى بقانون وليس بقرار جمهورى صدور قرار مساعد المحافظ بناء على تفويضه بمجازاة موظف مخالف للقانون — اساس ذلك صدوره من لا يملك اصداره .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات تنص على ان (تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية ولاجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى المسائل المالية والادارية عدا ما تختص به مجلس المحافظة ويجوز ان يفوض ممثلى الوزارات فى مجلس المحافظة والسكرتيرين العاملين بالمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى فى بعض هذه الاختصاصات) ولئن كانت مسائل تأديب العاملين بالمحافظات تدخل ضمن المسائل المالية والادارية المشار اليها فى هذا النص الا ان النص المذكور حدد الأشخاص الذين يجوز للمحافظ ان يفوضهم فى ممارسة بعض اختصاصاته فى هذه

المسائل تحديدا لم يرد به ذكر لمساعد المحافظ ولا يعنى عن وجوب الالتزام بهذا التحديد القانونى للأشخاص الذين يجوز للمحافظ أن يفوضهم في بعض اختصاصاته سالفة الذكر أن رئيس الجمهورية كان قد أصدر القرار رقم ٤٤٢١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتعيين السيد / مساعدا لمحافظ القاهرة لشئون الخدمات ونص على أن يعتبر سياقته عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وعلى أن يعهد اليه بالاختصاصات التي يفوضه بها 'المحافظ' . وأنه تنفيذا لهذا القرار أصدر محافظ القاهرة انقرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتفويض السيد المذكور في جميع اختصاصات المحافظ بالنسبة لمديريات التربية والتعليم والصحة والتموين والإسكان والشئون الاجتماعية والعمل وشئون الديوان العام في الشؤون المالية والإدارية لا يصلح هذان القراران سندا لتقرير اختصاص مساعد محافظ القاهرة بإصدار قرار الجزاء المطعون فيه ذلك لانه من القواعد المقررة في هذا الصدد ان الاختصاصات المقررة بقانون كما هو الشأن بالنسبة لاختصاص المحافظ التأديبي لا يجوز الاذن بالتفويض فيها بإداة احدى من القانون وانه متى اذن القانون بالتفويض في هذه الاختصاصات فانه لا يسوغ الخروج على حدود هذا الاذن الا بإداة من ذات القوة أى بقانون أيضا ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٢١ لسنة ١٩٦٦ الذي تضمن الاذن لمساعد القاهرة بتفويض مساعد المحافظ في بعض اختصاصاته اداة احدى قوة من نص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ الذي نظم مسألة الاذن للمحافظ في تفويض غيره في بعض اختصاصاته تنظيميا حدد فيه الأشخاص الذين يجوز تفويضهم في ممارسة هذه الاختصاصات تحديدا لم يرد به ذكر لمساعد المحافظ على ما تقدم البيان فمن ثم لا يصلح قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر سندا قانونيا صحيحا في تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ بتفويض مساعد المحافظ في مباشرة الاختصاصات المذكورة ويكون القرار الصادر من مساعد المحافظ بتوقيع الجزاء المطعون فيه قد صدر بالتالى ممن لا يملك إصداره ووقع بذلك مخالفا للقانون ولا يغير من ذلك ان تحديد الاختصاصات والاذن بالتفويض فيها مما يدخل في نطاق الاختصاص الدستوري المقرر لرئيس الجمهورية في ترتيب المصالح العامة ذلك لان المشرع

ملك هو أيضا ويحكم اختصاصه الدستوري كذلك ترتيب المصالح العامة بقانون يصدره . . ومتى تدخل المشرع من ناحية بممارسة هذا الاختصاص وأصدر قانونا ينظم الاختصاصات والأذن بالتفويض فيها على النحو الذى صدر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يسوغ لرئيس الجمهورية أن يعدل من هذا القانون بقرار منه لا يرقى فى قوته الى قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية مثلما فعل القرار الجمهورى رقم ٤٤٣١ لسنة ١٩٦٦ سالف الإشارة اليه . ولا يصح كذلك فى تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الاستناد الى احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاصات الذى ينص فى المادة الثالثة منه على ان (للوزراء ومن فى حكمهم أن يمهّدوا ببعض الاختصاصات المخولة لم يوجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص) ذلك لان هذا النص على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ويحق ينظم مسألة التفويض فى الاختصاص فى نطاق الادارة المركزية دون الادارة المحلية التى ورد بشأنها فى هذا الخصوص تنظيم آخر هو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ سالف الإشارة اليه وطالما ان مسألة التفويض فى الاختصاص بالنسبة للمحافظ ورد بشأنها تنظيم خاص على هذا النحو فإنه لا يكون ثمة وجه للرجوع فى هذا الصدد الى التنظيم الوارد فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن الادارة المركزية لمجرد أن قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ خول المحافظ حدود اختصاصات الوزير فى مسائل تأديب العاملين بالمحافظة اذ الامر فى هذا الخصوص يتعلق بمجرد تحديد نطاق الاختصاص التأديبى المخول للمحافظ دون ان يقصد به تحديد الوضع القانونى للمحافظ واعتباره فى حكم الوزراء بالادارة المركزية للدولة المضمين بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ سالف الفكر .

(ملن ٢٠٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٩)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

اختصاصات المحافظين - مقصورة على ما نص عليه في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وما يفوضون فيه من الوزراء في بعض اختصاصاتهم غلق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون التعليم الخاص - عدم اختصاصهم به .

ملخص الحكم :

لأن نص قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن لكل وزير أن يفرض المحافظ في بعض اختصاصاته (المادة ٤/٦ من القانون ٧ من اللائحة التنفيذية) إلا أن الثابت من رد الجهة الإدارية أنه لم يصدر تفويض للمحافظين في اختصاص وزير التربية والتعليم المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن غلق المدارس الخاصة اداريا . ولا يجوز القول بأن اختصاصات الوزراء المنصوص عليها في القوانين واللوائح قد آلت إلى المحافظين بصدور قانون الإدارة المحلية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه والا لما كانت ثمة حاجة إلى النص في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية على تفويض الوزراء للمحافظين في بعض اختصاصاتهم ، يضاف إلى ذلك أن قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية قد حددا المسائل التي تدخل في اختصاص المحافظين بها لا يتناول بالقطع الاختصاص بإغلاق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون المدارس الخاصة وبذلك بقي هذا الاختصاص مسندا لوزير التربية والتعليم دون سواه .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥) .

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تطور اختصاص المحافظين فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن - انتقال هذا الاختصاص بعد صدور قانون نظام الإدارة المحلية إلى مديري الأمن بالمحافظات - ليس للمحافظ تأسيسا على ذلك سلطة إصدار تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على الأمن العام .

ملخص الحكم :

انه طبقا لنص المادة السادسة من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يكون المحافظ بوصفه ممثل السلطة التنفيذية للدولة في نطاق المحافظة المسئول الاول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في دائرة المحافظة وعن تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية فيها . واستنادا الى ذلك اصبح المحافظ في نطاق ولاية الضبط الاداري الوارث الطبيعي لاختصاصات المديرين والمحافظين المنصوص عليها في القوانين ما دام قد نيط به تنفيذ القوانين واللوائح وقرارات الوزارية ، واذ كان من اهم واجبات هؤلاء المحافظين في هذا المجال اختصاصهم بالمحافظة على الامن بوصفهم من اعضاء هيئة الشرطة طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والتي تنص على أن « تختص هيئة البوليس بالمحافظة على النظام والامن العام وعلى الاخص منع للجرائم وضبطها وحماية الارواح والأعراض والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من تكليف » . غير أنه سرعان ما انتقل هذا الاختصاص بعد صدور قانون الادارة المحلية المشار اليه الى مديري الامن بالمحافظات حيث عطلت في ١٩/٧/١٩٦٠ المادة الثالثة من قانون نظام الشرطة آتف الفكر بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ اذ نص القانون في مادته الاولى على أن يستبدل بلفظي المحافظين والمديرين : « الوارد ذكره بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة للقوانين المعدلة لفظ « مديرو امن بالمحافظات » وعلى ذلك أصبحت . . تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على النظام والامن العام من اختصاص مديري الامن بالمحافظات بصنفة أصلية يتخونها تحت اشراف وزير الداخلية المباشر ، ومن ثم لم يعد للمحافظ بعد اذ سلب المشرع اختصاصه على الوجه المتقدم سلطة اصدار تدابير الضبط الفردية في هذا المجال وذلك اعتبارا بأن مهمة الامن حسبما كشفت عنه المفكرة الإيضاحية لقانون الادارة المحلية مهمة قومية اثر القانون أن يعهد بها كلها إلى الادارة المركزية .

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

إذا غلب المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحَكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون .

ملخص الحكم :

إن المادة العاشرة من قانون نظام الإدارة المحلية انصارت به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه » . ونقضى المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة معدلا بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ بأنه « وفي حالة غياب أحد مديري الأمن ينوب عنه الحَكمدار على ألا تتجاوز مدة الانابة سنة » . وهذان النصان وإن كان يضمهما تشريعان مختلفان إلا أنه يحتويهما نظام تشريعي واحد يهدف إلى تنظيم الإدارة في نطاق المحافظة وحسن سير العمل بها ، ومن ثم يتعين اعتبارهما في مجال التفسير كلا لا يتجزأ يكل أحدهما الآخر ويوضحه ويزيل غموضه ، ومؤدى ربط النصين المذكورين بعضهما ببعض أنه إذا غاب المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة ، فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحَكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته ، الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون وفي هذا تحقيق لمبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد وعدم تعطلها بسبب قيام مثل هذه الموانع التي تعتبر من حالات الضرورة والتي يسوغ معها طبقا للاتصال العامة وبغير نص أن يتحدر مباشرة اختصاصات الأصلية فيها إلى من يليه .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

عدم اختصاص المحافظ بطلب الراى من الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

مفاد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
ان اختصاص الجمعية العمومية لا ينمقد بنظر المسائل والموضوعات الواردة
بها الا اذا اُحييت من هؤلاء الاشخاص الذين حددهم هذا النص على سبيل
الصر دون غيرهم ممن هم فى حكم الوزراء او فى درجتهم .

ولا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة
١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لان هذه قاصرة على ما ورد
بها فقط ولا يمتدى نطاقها الى غير ذلك مما لم تتناوله تلك النصوص .

كذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٢٨ من قانون الحكم
المحلى سالف الذكر التى تقضى بأن تتم احالة الموضوعات القانونية التى
يطلب الراى فيها من مجلس الدولة من رئيس المجلس المحلى للمحافظة
او من المحافظ حسب الاحوال - للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر
المسائل التى يحال اليها من السادة المحافظين ، ذلك ان هذه المادة لم تنص
صرحة على اختصاص المحافظ باحالة الموضوعات الى الجمعية فانما نصت
على اختصاصه باحالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة .

اما اختصاص الجمعية العمومية فهو محدد بنص خاص فى المادة
٦٦ المشار اليها ومن المعلوم أن الخاص يقيد العام .

(ملف ٤٦٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) .

الفصل الثالث - المحافظات

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

المحافظات - وحدات ادارية ذات شخصية اعتبارية : يمثلها في التقاضي المحافظ .

ملخص الحكم :

المحافظة وفقا للدستور وقانون الادارة المحلية - وحدة ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها في التقاضي محافظها .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر جعل الاختصاص في استغلال المناجم والمحاجر لوزارة التجارة والصناعة - ايلولة هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها - صيرورة الاختصاص للمحافظات طبقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية وقرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ان المدة الرابعة منه الواردة في الباب الاول الخاص بالاحكام التمهيدية تنص على ما يلى : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقا لاحكام

هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورعايتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة وإما أن تعهد بذلك إلى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون . وقد آل هذا الاختصاص إلى وزارة الصناعة عقب انشائها ، واستمر الحال على ذلك إلى أن عمل بقانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وطبقا لاحكامه صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي « ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » . ونصت المادة الثانية على أن « نقول كل محافظة الإشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وإدارتها وتنظيم استغلالها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها وتؤول إليها إيراداتها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ . وفناد النصوص المتقدمة أنه اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الإدارية صاحبة الاختصاص الاصيل بالنسبة إلى الإشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة إلى منح تراخيص الاستغلال ابتداء أو في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص أو بالنسبة إلى غير ذلك من الشؤون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر ، وتمارس هذا الاختصاص بواسطة أجهزتها وإدارتها .

أما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح مقصورا على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تسير عليها المحافظات والإشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المحاجر دون أن يمتد هذا الاختصاص إلى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة إلى المحافظات سواء للترخيص باستغلال المحاجر ابتداء أو بالاستبدال .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

يمثلو الوزارات في مجلس المحافظة نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية - استلزامه ان يكون ممثل الوزارة اعلى موظفيها في نطاق المحافظة - مخالفة هذا الحكم تبطل تمثيل الموظف للوزارة جواز تعيين أكثر من ممثل في حالة تعدد المرافق العامة التي تقوم عليها الوزارة في المحافظة على ان يكون لها صوت واحد في المداولات - انعقاد سلطات رئيس المصلحة لكل من هؤلاء الممثلين في الفرع الذي يرأسه .

ملخص الفتوى :

لا يستقيم القول بالحد من السلطات التأديبية للمراقب المالي وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة استنادا الى انه ليس اعلى موظفي الوزارة في المحافظة اذ قد يعلو عليه رئيس جهاز الجمارك او الضرائب او الاموال المقررة لان هذا القول قائم على فهم استبعاد المصالح المركزية المختصة بجباية الاموال العامة من نطاق التمثيل المحلي وهو قول يعوزه الاساس القانوني السليم كما قدمنا فضلا عن مخالفته لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية التي تنص المادة ٢٢ منها على ان « يعين الوزير ذو الشأن اعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلا لوزارته كما يعين من ينيه من المساعدين الوكلاء » اذ ان عبارة انص تقيد الالتزام ومخالفة النص في هذه الخصوصية تهدر شرطا أساسيا في المهمل وتبطل تمثيلة للوزارة في مجلس المحافظة على انه يجوز للوزارة تبعا لتعدد المرافق العامة التي تقوم عليها في كل محافظة ان تعين أكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة على ان يكون للوزارة صوت واحد في المداولات مهما تعدد ممثلوها طبقا للمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية التي تنص على انه « ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بها في تلك المؤسسات العامة الخاضعة لاشرافها » وفي هذه الحالة يكون لكل ممثل منهم سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ في الفرع الذي يرأسه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انه :

اولا : يجب ان يكون ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة هو أعلى موظفى الوزارة في نطاق المحافظة والا كان تعيينه باطلا لتخلف شرطجوهري يتطلبه التشريع في ممثل الوزارة .

ثانيا : لوزارة الخزانة ان تعين أكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة تبعا لتعدد المرافق التابعة لها والتي يلزم تمثيلها في مجلس المحافظة وتكون لكل ممثل من هؤلاء سلطة رئيس المصلحة في الجهاز الذى يرأسه تحت اشراف المحافظ على أن يكون لهم ستوت واحد في مداوات المجلس .

ثالثا : ينعقد الاختصاص لسلطة رئيس المصلحة في تاديب موظفى نفروع وزارة الخزانة في نطاق المحافظة لممثل الوزارة في مجلس المحافظة او لممثليها عند التعدد ومن ثم ينحجب اختصاص رؤساء المصالح المركزيين في النطاق المذكور .

(فتوى ٥١٢ فى ١٩٦٦/٥/٢٢) .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

مجلس محافظة الاسكندرية - اثر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية على ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - بقاء هذه الادارة مستقلة عن مجلس محافظة الاسكندرية الذى ينحصر اشرافه فى المصادقة على تعريفة لجور النقل والنظر فى التعميلات الجوهرية فى مواعيد سير وسائل النقل وخطوطه وتكوين الميال الاحتياطى ، كما يعين مراقبو الحسابات بقرار من مجلس المحافظة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١/١٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية تنص على ان « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وادارة مختلف المرافق والاعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة » ،

وقصد استهدف المشرع بهذا النص أن تستأثر الإدارة المركزية بالمرافق القومية وتترك ما عداها إلى السلطات المحلية لتتولى إدارتها تحت إشراف الوزارات وتوجيهها ومعاونتها الفنية ويكون لهذه السلطات في سبيل ممارستها هذا الاختصاص أن تنشئ مؤسسات عامة محلية .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية على أن « يكون لمدينة الإسكندرية وتواحيها إدارة لشئون النقل العام تسمى « إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية » وتعتبر شخصا معنويا مقره منطقة الإسكندرية » وينص في المادة الثالثة على أن تقتصر جميع أعمال النقل العام للركاب في منطقة الإسكندرية على الإدارة المذكورة ولا يجوز الترخيص لغيرها في القيام بأي عمل من هذه الأعمال ولو بصفة مؤقتة ، وتنص المادة العاشرة على أن « يورد إلى المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية صافي الإيراد بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى » .

وبفك هذه النصوص أن النشاط الذى تمارسه إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية يقتصر نطاقه على هذه المنطقة وحدها وإنها تختص دون غيرها بالقيام بهذا المرفق كما أن صنف إيراد هذه الإدارة يؤول إلى مجلس المحافظة ومن ثم تعتبر هذه الإدارة مؤسسة عامة محلية يتولى إدارتها مجلس إدارتها تحت إشراف مجلس المحافظة وذلك بالتطبيق لحكم الماد ١٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية .

وإذا كان لمجلس المحافظة حق إدارة هذه المؤسسة بالتطبيق لحكم المادة ١٩ المشار إليها إلا أن المشرع قد خول هذا الحق إلى مؤسسة النقل العام بمدينة الإسكندرية في قانون أنشائها فأصبح حق مجلس المحافظة قاصرا في هذه الحالة على الإشراف على هذه الهيئة القائمة بمباشرة مرفق النقل العام في منطقة الإسكندرية ، يدل على ذلك المادة ٢ من قانون إنشاء المؤسسة سالف الذكر وما ورد بالفقرة الثانية من هذا النص من أن يتولى مجلس المحافظة « بوجه خاص في حدود القوانين والنواحي ١ - ٥٠ ب . ٥٠٠ ز - شئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذى تحدده اللائحة التنفيذية . » وما ورد في المادة ٤٣ من اللائحة

التنفيذية لهذا القانون من أن « يباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية : ١ - ب. ب. ك - توفير وسائل النقل المحلي وإدارتها والإشراف على ما يكون مداراً منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة » إذ يستفاد من هذه النصوص أنه إذا كان مرفق النقل في المدينة تديره مؤسسة عامة فإن اختصاص مجلس المحافظة يقتصر على الإشراف عليها دون أن ينمى ذلك إلى إدارتها إدارة فعلية .

وتولى مجلس المحافظة الإشراف على المؤسسة العامة التي تتولى مرفق النقل في المدينة مقيد — على نحو ما ورد في صدر الفقرة الثانية المشار إليها — بأن يكون في حدود القوانين واللوائح ..

والمستفاد من نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية أن ثمة قرارات تصدر من مجلس الإدارة ولا تكون نافذة إلا بعد مصادقة مجلس المحافظة وعلى وضع تعريفه أجور النقل والنظر في التعديلات الجوهرية في مواعيد سير وسائل النقل وخطوطه وتكوين المال الإحتياطي ، كما أن تعيين مراقبي الحسابات يكون بقرار من مجلس المحافظة (المادة ٩) ومن ثم فإن إشراف مجلس المحافظة على إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية يقتصر على هذه الأمور وحدها وذلك عملاً لتقيد المشار إليه .

فلا يجوز لمجلس محافظة مدينة الإسكندرية أن يباشر في إشرافه على إدارة النقل العام بمدينة الإسكندرية اختصاصاً غير منصوص عليه في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ أما ما عدا ذلك من شئون هذه الإدارة فهو منوط بأجهزتها المختلفة على النحو المنصوص عليه في هذا القانون وفي القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة .

نهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن اختصاص مجلس محافظة مدينة الإسكندرية في الإشراف على إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية يقتصر على المسائل المنصوص على اختصاصه بها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء هذه الإدارة .

(غتوى ١٨٦ في ١٩/٣/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية
- مجالس المحافظات - الأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس -
استحقاقهم للمكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة
بمجالس المحافظات - تعدد ممثلي الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة -
استحقاق كل منهم المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الماد ١٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان
يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويينت من يتألف منهم مجلس
المحافظة ومن بينهم من نصت عليه الفقرة (د) وهم « أعضاء بحكم وظائفهم
يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائماً ان
تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين فإذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادتهم
كل مركز أو قسم إداري الى ستة أعضاء .

ونصت المادة ٦٤ من هذا القانون على ان يتقاضى كل من الأعضاء
المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيهاً
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم
في هذه المجالس .

ونصت المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم
١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية على انه يجوز
في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات
عامة بالإضافة الى الأعضاء المشار اليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من
الوزير المختص بعد موافقة نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها .

وقد أصبحت الجهة المختصة المشار إليها في الفترة الأولى من هذه المادة بعد صدور قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ هي وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

ولما كانت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات تنص على أن يمنع ممثلوا الوزارات والمؤسسات العامة الأعضاء بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرين جنيها .

ولما كان استحقاق المكافأة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ هو نكل من يكون عضواً بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وأن تعدد ممثلوا الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة استحق كل منهم المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري المشار إليه - وعلى ذلك فإن ممثلي وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات يستحقون المكافأة الشهرية المنصوص عليها في هذا القرار إذا كان قد صدر قرار بضمهم لعضوية مجالس المحافظات من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق كل من ممثلي وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات المكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى ٤١٩ في ١٩٦٨/٥/٧) .

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

اتقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ - تشكيل مجلس المحافظات من ثلاث فئات من الاعضاء : الفئة الأولى هم الاعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى ، والفئة الثانية هم الاعضاء الذين يختارهم وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكى العربى ، ويناء على اقتراح المحافظ من نوى الكفاءة من اعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، والفئة الثالثة هم الاعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية او مؤسسات عامة معينة - تعيين مدير جامعة اسيوط عضواً بمجلس محافظة اسيوط بحكم وظيفته ومنحه مكافأة عضوية - سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت على ما تقاضاه من مكافأة عضوية مجلس المحافظة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية معدلا بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على ان « يكون لكل مجلس محافظة يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ، ويؤلف المجلس من :

(١) المحافظ ، وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الامن فى المحافظة محل المحافظ عند غيابه . ويكون تعيين مديرى الامن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ..

(ب) عدد من الاعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على اربعة عن كل مركز او قسم ادارى من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومى بالمحافظة وذلك بالطريقة التى يحددها الاتحاد القومى .

ويحدد الاعضاء المذكورين عن كل مركز او قسم ادارى بالاتفاق بين وزير الادارة المحلية والاتحاد القومى .

(ج) عدد من الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على عشرة يختارون من نوى الكفالية ويصدر باختيارهم قرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(د) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائماً أن تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين ، فإذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى ستة أعضاء .

وقد حددت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الوزارات التي يكون لها ممثلون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات .

ونصت المادة ٢٥ على أنه « يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالإضافة إلى الأعضاء المشار إليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لأشرافها .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مجالس المحافظات قد روعي في تشكيلها أن تضم ثلاثة فئات من الأعضاء فئة تكون عضويتها بالانتخاب المباشر بطريق الاقتراع السري ولهذه الفئة الاغلبية بين الاعضاء ، وفئة يختارها وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي وبناء على اقتراح المحافظ من نوى الكفالية من العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي واختيارهم يتم على هذا الأساس لا بوصفهم شاغلي مناصب معينة ، أما الفئة الثالثة منهم طائفة الاعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية أو مؤسسات عامة معينة ويكون تحديددهم منسوبا إلى المصالح التي يمثلونها لا إلى أشخاصهم ، مهما اختلف المعيار الذين يختارون به ، فقد يكون ممثل المؤسسة في محافظة مديرتها وفي محافظة أخرى نقيب أو وكيله ، فجميع من يختارون بهذه الطريقة الأخيرة يصدق عليهم وصف الاعضاء بحكم وظائفهم .

ومن حيث أن اختيار السيد الدكتور عضوا بمجلس محافظة
أسيوط لم يتم بالانتخاب ، كما لم يقع الاختيار عليه باعتباره من الاعضاء
المعلمين في الاتحاد الاشتراكي من قوى الكلية « إذ أن قرارا لم يصدر
باختياره هو بذاته ، بل أنصب اختياره على وظيفة بذاتها هي وظيفة مدير
جامعة أسيوط ، وقد شغل عضوية مجلس المحافظة باعتباره شاعلا هذه
الوظيفة في ذلك الوقت وبذلك فانه يعتبر معينا عضوا بمجلس المحافظة
بحكم وظيفته سالف الذكر ، فيسرى على ما تقاضاه عن هذه العضوية
حكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر معدلة
بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٢ / ١٩٥٩ التي نصبت على انسه
» فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع
ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبت ومكافآت علاوة على ماهيته او مكلفاته
الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات
او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العلمية او الخاصة على ٣٠
(ثلاثين في المائة) من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠
جنيه (خمسمائة جنيه في السنة ٥٠٠٠) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافاة عضوية مجلس
محافظة أسيوط التي منحت للسيد الدكتور يسرى عليها احكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ .

(فتوى ٤٧٣ في ٢٠/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ بتقرير مكافاة
شهرية قدرها ٣٥ جنيها لرؤساء مجالس المدن من الموظفين - مناض
استحقاقها أن يكون ثمة موظف يشغل المنصب بقرار من رئيس الجمهورية
- حلول وكيل المجلس المنتخب لاحدى المدن محل رئيس المجلس بعد نقله
حولا قانونيا - الاصل ان يقتصر الحول على الاختصاصات ولا يمتد الى
(م - ١٠ - ج ٢)

الحقوق والمزايا المالية للمنصب - في حالة الحل المقترب على خلو المنصب فإن من قوم بالحلول يصدق عليه أنه قام بأعباء الوظيفة طبقاً للأوضاع المقررة - استحقاق المكافأة المشار إليها أن يحل حلوها قانونياً محل رئيس مجلس المدينة من الموظفين .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن قد نص في المادة ١ منه على أن : « يسمح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالإضافة إلى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيهاً » ونص في المادتين ٢ منه على أن : « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها مائة جنية » .

وقد صدر هذا القرار استناداً إلى نص المادة ٦٤ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي ينص على أنه : « يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والمختارين من ذوي الكفاءة في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها ٢٠ جنيهاً ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور أو مكافآت عن أعمالهم في المجلس فيها عدا ما قد يقرره المجلس لكل عضو مقابل حضور الجلسات ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ استناداً إلى عجز المادة ٦٤ سالف الذكر إذ هو المنوط به إصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية بموجب المادة ٦ من مواد إصدار القانون المشار إليه .

ومن حيث أن الشارع يفرق في المعاملة المالية بين رؤساء مجالس المدن من الموظفين ورؤساء مجالس المدن من غير الموظفين على النحو الذي فصله قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر والذي يبين منه أن مناط استحقاق المكافأة الشهرية البالغ مقدارها خمسة وثلاثين جنيهاً أن يكون ثمة موظف يشغل منصب رئيس مجلس مدينة ، ويشغل منصب رئيس مجلس مدينة يكون بقرار جمهوري وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١

من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيسا للمجلس » مما يستفاد منه أن رئيس مجلس المدينة لكي يمنح مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها بالإضافة إلى مرتبه وعلاواته يشترط أن يكون موظفا أصلا وأن يعين بقرار جمهوري رئيسا لمجلس المدينة .

ومن حيث أن المطعون ضده وقد كان وكيلا منتخبا لمجلس مدينة تداد حل محل رئيس مجلس المدينة بعد تنقله من هذا المنصب حلولا قاتونيا واستمر ذلك في المدة من ١٥/١٢/١٩٦٢ حتى ١٧/٨/١٩٦٥ أبان خلو المنصب المشار اليه من شاغله الأصلي : ويرتبط على الحلول القانوني أن يحل وكيل المجلس محل رئيسه في أمر واحد هو اختصاصاته التي ناطها القانون به فلا يمتد الحلول إلى الحقوق أو المزايا المالية لمنصب رئيس مجلس المدينة .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك إلا أنه إذا كان المنصب خاليا فإنه يتمتع بتحديد مناط استحقاق المكافأة في هذه الحالة وباستقراء نصوص تشريعات الوظائف العامة المتعلقة ببيان أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كان ينص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ منه على أنه : « وللمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب إضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » . وان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد نص في المادة ٣٩ منه على أنه : « يجوز صرف بدل تهيئة أو بدل طبيعة عمل العاملين بالوزارات ، والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » كما نص في المادة (٤٠) منه على أنه : « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغلي الوظيفة المقررة لها بدل » وهذان هما التشريعان اللذان يسريان على النزاع الماثلبويستفاد منهما أن البدل لا يصرف إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البدل ويقصد بشاغل الوظيفة من يشغلها بالإداة المقررة لذلك سواء النعيين فيها أو الترقية والنقل اليها ، وعند خلوها يقصد بشاغلها من يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة وهذا ما تقتضيه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالصدار نظام

العاملين الخنيين بالدولة — بالنسبة الى بدل التمثيل — حيث نصت على انه : « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للتواعد المهيئة قرين كل منها :

١ — بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها ...
ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم باعبائها طبقا للاوضاع المقررة .

ومن حيث ان وكيل مجلس مدينة قنا المنتخب قد حل حولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة حال خلو الوظيفة في المدة المشار اليها ومن ثم يصحق عليه انه قام باعبائها طبقا للاوضاع المقررة .

ومن حيث انه سواء انتهى التكليف القانونى للمكافاة البالغ مقدارها خمسة وثلاثين جنيها شهريا المنصوص عليها في القرار الجمهورى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ الى اعتبارها بدل تمثيل أو الى اعتبارها بدل طبيعة عمل كما ذهب الى ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن منح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الاحياء والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين بالمحافظات مكائات شهرية بدل طبيعة عمل وبدل انتقال ثابت ، فانها على كلتا الحالتين تستحق ان يحل حولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة من الموظفين باعتباره قائما فعلا بأعباء رئيس المجلس طبقا للاوضاع المقررة في الوظيفة بعد خلوها ومن ثم تتحقق في شأنه مناهة استحقاق البديل « المكافاة » حال خلو الوظيفة من شاغلها الاصلى ، ولا يؤثر في ذلك ان وكيل مجلس المدينة منتخب لا معين لان التعيين قدر وائد على مناهة الاستحقاق في هذه الحالة ، ما دام ان قيامه بأعباء الوظيفة قد تم طبقا للاوضاع المقررة قانونا ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب الحق فيما قضى به وجاء تطبقنا لصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائما على غير اساس سليم من القانون متعينا الحكم برفضه .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

رؤساء مجالس المدن — مكافأة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن — مباط استحقاق رؤساء مجالس المدن للمكافأة المقررة لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ منوط بشغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تهلك التعيين فيها — حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا ومباشرة اختصاصاته في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية — عدم استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وقد أسست الجمعية العمومية فتواها على أن المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس المدينة رئيسا له وينتخب الأعضاء وكيلا للمجلس من بين المنتخبين » ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات » .

وإن المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها » .

وإن المادة الثانية منه تنص على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها مائة جنيها » .

وإن مفاد هذه النصوص أن المكافأة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر انما تستحق لمن يعين فى هذه الوظيفة ، فهناك الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة اتى تلك التعيين فيها ، أما حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا ومباشرة اختصاصاته وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فى حالة ما اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات أو عند خلو المنصب لا يترتب عليه بداته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات فى هذه الحالة بحكم القانون وبوجهه وكيعلا لمجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الحلول القانونى فى مباشرة الاختصاصات فى الأحوال المذكورة استحقاقه لمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ .

وفاء على كتاب الوزارة سالف الذكر أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٠/٢٢/١٩٦٨ وانتهت الى تأييد رأيها السابق للأسبب الذى قلم عليها .

(ملف ٤٠٣/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٨)

وقد أيدت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ - ملف ٤٠٣/٤/٨٦ .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

إدارة محلية — مجالس المدن — رؤساؤها من الموظفين — مناط
استحقاقهم المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣
لسنة ١٩٦١ هو شغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك
التعيين فيها — حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا
في مباشرة اختصاصاته وفقا لنص المادة ٣١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ —
لا يترتب عليه استحقاق المكافأة المذكورة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون
نظام الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان
يعين رئيس الجمهورية احد اعضاء مجلس المدينة رئيسا له وينتخب الاعضاء
وكيلا للمجلس من بين المنتخبين . ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس
المجلس عند خلو المنصب أو اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه
الاختصاصات .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١
ببعض الاحكام الخاصة برؤساء المدن على أن « يمنح رؤساء مجالس
المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية
مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من
غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها
مائة جنيها » .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المكافأة المنصوص عليها في
القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر لا تستحق لمن

يعين في هذه الوظيفة قضاة الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك التعيين فيها ، أما حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا في مباشرة اختصاصاته وفقا لنص الفقرة د من المادة ٣١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر في حالة ما اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات او عند خلو المنصب لا يتقرب عليه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات في هذه الحالة بحكم القانون بوصفه وكيل مجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يتقرب على هذا الحل القانوني في مباشرة اختصاصات في الاحوال المذكورة استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة د من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى ذلك فان السيد . . . الوكيل المنتخب لمجلس مدينة منيا القمح والذي باشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في فترة خلوها بوصفه وكيل للمجلس لا يستحق المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سالف الذكر لرئيس مجلس المدينة ما دام انه لم يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه فيها .

(فتوى ٦٢٦ م ١٩٦٧/٥/٢٠)

الفصل الرابع : المدن والقرى

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

إدارة — إنشاء المدن والقرى — الإداة القانونية لذلك — هي قرار من رئيس الجمهورية — أساس ذلك في ضوء أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية واللائحة التنفيذية له .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن : « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وتكون لكل منها الشخصية المعنوية .»

ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ » .

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات بمدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن مقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالفة الذكر أن إنشاء المدينة أو القرية إنما يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك أن هذا النص إنما يضع قاعدة دائمة تجعل من اختصاص رئيس الجمهورية تقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية ، فأى مدينة أو قرية يراد أنشاؤها ينزم أن يصدر هذا الانشاء بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من أنه :

« يكون إنشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها . ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها » .

أو ما نصت عليه المادة ٥٥ من القانون سالف الذكر من أنه :

« ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروي بقرار من الوزير المختص » .

إذ أن إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية إنما يجيء تاليا لإنشاء المدينة أو القرية ذاتها ، فلاصل أن يوجد الشخص المعنوي أولا ثم يوجد مثل هذا الشخص المعنوي . واذن فليس معنى أن يكون إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية بقرار من الوزير المختص أن يملك الوزير إنشاء المدينة أو القرية ، بل المفروض أن تنشأ المدينة أو القرية أولا بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم يقوم الوزير المختص بعد ذلك بإنشاء مجلس المدينة في المدينة التي تسمح ظروفها المعيشية أو العمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها . أو بإنشاء مجلس القرية في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة .

هذا وأن اختصاص رئيس الجمهورية بتقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية وتحديد نطاق المحافظات ، لا يختلط باختصاص الوزير المختص بتحديد نطاق المدن واختصاص المحافظ بتحديد نطاق القرى التي تقع في دائرة محافظته والذي سبق ان حددتها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وتحديد نطاق المدينة أو نطاق القرية الواردة في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لا يعني الانتشاء وإنما ينصرف الى تحديد الكردون ، فيكون تحديد كردون المدينة للوزير وتحديد كردون القرية للمحافظ . أما إنشاء المدينة أو القرية يتم بقرار من رئيس الجمهورية .

وإذا كانت صدوت قرارات من السادة المحافظين بإنشاء والغاء وتغيير أسماء بعض القرى ، ناتجا تكون قرارات باطله ويمكن عرضها على السيد رئيس الجمهورية لاعتمادها وتصحيحها اعتبارا من تأريخ صدورها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى
وانتشرع بمجلس الدولة الى ان اشياء مدينة او قرية انما يتم بقرار
من رئيس الجمهورية .
(فتوى ٥٩٥ فى ١٩٦٤/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

الوحدة الإدارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية
واهلية للتقاضى — يقوم رئيس المجلس بتمثيلها ، أساس ذلك — المجلس
المحلى المختص هو صاحب الصفة فيها يثور من منازعات بشأن ما يصدر
عنه من قرارات .

ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية
الاعتبارية بحكم الدستور ولها اهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها
أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
وبهذه المثابة يكون المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيما يثور
من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات وما تتخذه الادارات التى
يستعين بها فى مباشرة اختصاصاته من قرارات واجراءات وهو الذى
يتمتع أن توجه اليه الدعوى باعتباره الجهة الادارية ذات الشأن فى
المنازعة ، واذا اقيمت هذه الدعوى ضد مجلس المدينة بطلب تعويض
عن قرار باعادة مزايده اجراها هذا المجلس فانها تكون قد اقيمت على
الجهة ذات الشأن فى هذه المنازعة ويكون الدفع بعدم قبولها لرغمها على
غير ذى صفة غير قائم على اساس متهينا رفضه .

(طعن ٨١٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الوحدات الادارية التى تمثلها المجالس المحلية - لها شخصية اعتبارية وأهلية التقاضى - رئيس المجلس هو ممثلها أمام القضاء - المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات وفى الطعن فيما يصدر ضده من أحكام .

ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية بحكم الدستور ولها أهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وبهذه المثابة يكون المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات او ما تتخذه الادارات التى يستعين بها فى مباشرة اختصاصاته من اجراءات وهو الذى يتعين ان توجه اليه الدعاوى بحسب ذاته الجهة الادارية ذات الشأن فى المنازعات المذكورة كما أنه يكون صاحب الصفة فى الطعن فيما يصدر ضده من أحكام .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية ١٩١٢ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء - أثر ذلك - يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل فى اختصاصه ويتعين ان توجه اليه الدعاوى .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ ، وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروي ، كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة في الباب الخامس (أحكام عامة لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية) على أن يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير ، وتنص المادة ٣٤ من القانون آتف الذكر على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والإتارة والمجاري والإنشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يخص بها المجلس والمجالس أن تنشئ وتدبر في دائرة اختصاصها بالذات أو بالوساطة الأعمال والمؤسسات التي تراها كهيئة بتنفيذ اختصاصاتها .. وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية : ١ . م . م (م) إنشاء وإدارة الأسواق العامة والسلخات .

وبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام الإدارة المحلية وبهذه المثابة يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتمن أن توجه إليه الدعاوى المقطعة بذلك باعتباره الجهة الإدارية ذات الشأن .

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقليمية لا تصطبغ أعمالها بأية صبغة سياسية — اختيار بعض أعضاء المجالس المحلية من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى أو أعضاء اللجنة التنفيذية الإقليمية لاتحاد القومى الذى حل محلها الاتحاد الاشتراكى العربى لا يغير من الطبيعة الادارية للوحدات المشار إليها — نعين رؤساء المجالس المحلية بدرعاة أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وانهاء خدمتهم — كما ينهب الدفاع عن الحكومة — متى فقدوا اسباب الصلاحية — يتعلق بالسلطة التقديرية لرئيس الجهورية فى التعيين أو انهاء الخدمة دون أن يكون له أثر على طبيعة قراره باعتباره قرارا اداريا عاما لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة .

بإلغى الحكم :

أن وحدات الإدارة المحلية ، بحسب الاختصاصات المقررة لها . سواء فى ظل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية ، أو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بنظام الحكم المحلى ، لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقليمية لا تصطبغ أعمالها بأى صبغة سياسية ولا يغير من ذلك أن أعضاء المجالس المحلية فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كان يتم اختيار بعضهم من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى وأعضاء اللجنة التنفيذية الإقليمية للاتحاد القومى الذى حل الاتحاد الاشتراكى العربى محله فيما بعد . ذلك أن الصفة السياسية التى لهؤلاء الأعضاء بحكم انتمائهم الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تؤثر فى حقيقة الوضع القانونى لهذه الوحدات باعتبارها وحدات ادارية اقليمية تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية ليس فيها أى جانب سياسى . كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع أن رؤساء هذه المجالس يراعى فى تعيينهم ، على ما يقول به

الدفاع عن الحكومة ، ان تكون ميونهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة ، وأن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عينها :
انهاء خدمتهم متى فقدوا اسباب الصلاحية للاستمرار فيها اذ ان ذلك كله يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التقديرية فى التعيين او انهاء الخدمة ودون ان يكون له اثر على طبيعة القرار الذى يصدره رئيس الجمهورية فى هذا الخصوص وكونه قرارا اداريا علنيا لا يرقى الى مرتبة اعمال السيادة التى يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الفصل فى طلبات الغائها . ومتى كان ذلك فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون غير قائم على اساس سليم من القانون مما يضمن معه الحكم برفض الطعن المقدم من ادارة قضايا الحكومة .

(طعن ٦١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٢) .

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

قرارات المجالس المحلية فى حدود اختصاصها نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة ادارية أخرى مما يندرج فى نطاق الوصاية الادارية -
ليس لجهة الوصاية الادارية ان تحل دون نص ، محل المجالس المحلية فى ممارسة أى من اختصاصاتها .

ملخص الحكم :

انه وان كان لوزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات نوع من الاشراف على المجالس المحلية فى اداء الخدمات المتعلقة بكل وزاره الا انها لا تعتبر بمثابة سلطة ادارية رئاسية بالنسبة الى تلك المجالس المحلية لما لها من استقلال بشئونها وفقا لاحكام القانون - فالاصل فى ممارسة اختصاصاتها انها هى التى تتخذ ما تراه من قرارات وأن قراراتها فى حدود هذه الاختصاصات نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة ادارية أخرى مما يندرج فى نطاق الوصاية الادارية وليس لجهة الوصاية الادارية ان تحل محل المجالس المحلية فى ممارسة أى من اختصاصاتها الا اذا نص المشرع صراحة على ذلك .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المطعون ضده في وظيفته رئيس أحد مجالس المدن في حدود السلطة المخولة له طبقاً للمادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور هذا القرار - عدم جواز انتهاء تعيينه في هذه الوظيفة إلا بزيادة قانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري - صدور قرار من وزير الدولة لحكم المحلى بانتهاء نيب المطعون ضده في هذه الوظيفة أعادته إلى عمله الأصلي ببيان عام المحافظة هو قرار باطل لصدوره من غير مختص إذ أن شغل هذه الوظيفة لا يكون إلا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية - صدور قرار وزاري بانتهاء شغل أحد المعينين بقرار جمهوري وأن سمي القرار الوزاري المذكور بأنه انتهاء نيب هو في حقيقته قراراً بانتهاء التعيين في تلك الوظيفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢ أنه نص في المادة الأولى منه على أن يعين من وردت أسماؤهم فيه ونههم المطعون ضده رؤساء المدن ونص في المادة الثانية على أن « يفوض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في تحديد مجالس المدن التي يرأسها السادة رؤساء مجالس المدن المبيئة أسماؤهم في المادة الأولى » ومن ثم فانه إزاء صراحة هذا القرار الجمهوري فيما نص عليه وصدوره من مختص بإصداره . وفي حدود السلطة المخولة له طبقاً للمادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ - إزاء ذلك فانه بصدور القرار الجمهوري المشار إليه يعتبر المطعون ضده معينا في وظيفة رئيس مجلس مدينة وما يترتب على ذلك من آثار ، وفي مقدمتها عدم جواز انتهاء تعيينه في هذه الوظيفة إلا بالزيادة القانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري ، أما قرار وزير الدولة للحكم المحلى فلا يؤتى في هذا الخصوص أثراً قانونياً ، وعلى ذلك فلان القرار الوزاري الصادر من وزير

الحكم المحلى برقم ٧٣ فى ١٩٧٤/٨/٣١ بإنهاء نذب المطعون ضده لوظيفة رئيس مدينة أبو تشت وأعلنته الى عمله الأسمى بديوان عام محافظة بنى سويف اعتبارا من ١٩٧٤/٩/٦ هو قرار باطل لصدوره من غير مختص ، اذ ان شغل هذه الوظيفة لا يكون كما سلف البيان الا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية واذا صدر قرار وزارى بإنهاء شغل أحد المعينين بقرار جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة ، وسى القرار الوزارى المذكور بانه انهاء نذب كان فى حقيقته وجوهره قرارا بإنهاء التعيين فى تلك الوظيفة ومن ثم كان قرارا باطلا لصدوره من غير مختص .

ومن حيث انه متى كان ذلك فانه لا حجة لما ذهب اليه الطاعن من أن المطعون ضده شغل وظيفة رئيس مجلس مدينة بقرار من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ، فهذا مخالف لما ثبت من الأوراق على ما توضح آنفا . ولأن التعيين فى وظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون طبقا للقانون الا بقرار من رئيس الجمهورية . وليس فى استلزام أن يكون انهاء خدمة من يعين رئيسا لمجلس مدينة بالأداة القانونية ذاتها التى تم التعيين بها ما يعنى الا أن انهاء شغل المطعون ضده لوظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون بمجرد قرار وزارى بل بقرار جمهورى . واذا كان يجوز لوزير الإدارة المحلية عند الضرورة — طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة اليه — نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التى يرأسونها الى مجالس مدن أخرى ، الا انه لا يملك أن ينقل أحد رؤساء مجالس المدن الى وظيفة أخرى غير رئاسة مجلس مدينة ، فهذا لا يملكه قانونا الا رئيس الجمهورية . ولا يغير من كل ما تقدم أن يكون المطعون ضده — على حد قول الوزارة الطاعنة — يتقاضى مرتبه من مصرف مالى آخر غير المصرف المالى المقرر لوظيفة رئيس مجلس مدينة أبو تشت بحجة انه مجرد منتدب لتلك الوظيفة ، ذلك أن هذا القول منهار الاساس اذ ثبت أن المطعون ضده لم يكن منتدبا بل معينا وبقرار جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن فيه خليقا بالرفض ، مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

(طعن ٤٢٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥) .

الفصل الخامس : المجالس الشعبية المحلية

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

انتخاب أعضاء المجلس الشعبى المحلى يتم بعملية مركبة تمر بمراحل متعاقبة ، تقوم كل منها على الأخرى — مخالفة حكم القانون فى أى مرحلة من تلك المراحل تؤدى الى بطلان الإجراءات اللاحقة عليها — يتمين لتصحيح هذا البطلان إعادة اجراءات الانتخاب من آخر اجراء تم صحيحا .

ملخص الفتوى :

أجاز قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعمول به اعتبارا من ٢٢ يونية سنة ١٩٧٩ فى المادة ٥٨ تقسيم المحافظة ذات المدينة الواحدة الى احياء وقضى فى المادة ٥٩ بتشكيل المجلس الشعبى المحلى الحى على أساس تمثيل كل قسم بستة أعضاء وتشكيل المجلس المحلى الذى يضم تقسما اداريا واحدا من اثنى عشر عضوا وحدد فى المادة ٧٥ شروط الترشيح لعضوية المجالس المحلية وبين فى المادة ٧٦ كيفية التقدم بطلب الترشيح فاجاز لكل من تتوافر فيه شروط الترشيح ان يقدم بهذا الطلب وأوجب فى المادة ٧٧ قيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها فى سجل خاص ، وخول فى المادة ٧٨ المحافظ تشكيل لجنة لفحص طلبات الترشيح لمدة عشر أيام على الاقل ، وأوجب فى المادة ٧٩ عرض كشف المرشحين لمدة عشرة أيام على الاقل تالية لانتهاؤ بيماد الترشيح وأجاز لكل من لم يرد اسمه فى الكشف ان يطلب من لجنة فحص لاطلبات ادراجه به خلال تلك المدة وقرر فى المادة ٨٥ انتخاب عضو المجلس بالاغلبية النسبية لعدد الاصوات التى اعطيت فى الانتخابات ، ونص فى المادة ٨٦ على ان تسرى على عملية الانتخاب القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحصل ما تقدم ان انتخاب أعضاء المجلس الشعبى تتم بعملية مركبة تمر بمراحل متعاقبة تقوم كل منها على الأخرى .وتبدأ بفتح باب الترشيح

ثم التقدم بالطلبات خلال مدة محددة وإلى ذلك فحص هذه الطلبات واعداد كشوف المرشحين وعرضها لمدة لا تقل عن عشرة ايام يحق لمن لم يرج اسمه في الكشوف التظلم خلالها وبعد ذلك يتم نشر اسماء المرشحين وفي النهاية يجرى الانتخاب من بين المرشحين ومن ثم فان مخالفة حكم القانون في أى مرحلة من تلك المراحل تؤدى بالتبعية ونتيجة للارتباط القائم بينها إلى بطلان الاجراءات اللاحقة عليها ، وبالتالي يتعين لتصحيح هذا البطلان اعادة اجراءات الانتخابات من آخر اجراء تم صحيحا .

ولما كان البطلان قد لحق في الحالة الماثلة طبقا لمنطوق حكم محكمة القضاء الادارى الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ في الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٤ ق بمرحلة التظلم مما أدى الى نشر اسماء المرشحين بعد استبعاد اسم المرشح بغير وجه حق واذا رشح المذكور نفسه عن قسم عابدين وهو أحد الأقسام الادارية بحى غرب القاهرة فان تنفيذ هذا الحكم يقتضى نصحيح اجراءات الانتخاب لهذا القسم باعادة سر اسماء المرشحين المتنافسين داخل القسم على أن ينضم اليهم اسم المرشح المذكور ثم السير في باقى الاجراءات التالية وفقا لقواعد الترشيح الفردى المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى تمت الانتخابات في ظله اذ لا وجه لاعمال قواعد الانتخاب بالقائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت صراحة بأعمال تلك القواعد بعد انتهاء المدة القانونية للمجالس الشعبية المحلية القائمة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى الصادر لصالح المرشح يقتضى اعادة نشر اسماء المرشحين لتمثيل قسم عابدين في المجلس الشعبى المحلى لحى غرب القاهرة على أن يكون من بينهم اسم المرشح المذكور ثم تجرى الانتخابات بين هؤلاء المرشحين وحدهم لاختيار العدد المطلوب لتمثيل القسم في المجلس الشعبى .

مادة رقم (٨٠)

المبدأ :

ادراج اسم المرشح بالقائمة الحزبية شرط جوهري للترشيح في المجالس الشعبية المحلية وشرط العضوية واستمرارها فنزول العضوية بزوال الصفة الحزبية عن العضو بعمل ارادى صريح من جانبه .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريع لجواز اسقاط عضوية المجالس الشعبية المحلية عن الاعضاء الذين تم انتخابهم بفوز قائمة الحزب الذى رشحهم فى قائمته ثم انضموا بعد ذلك لاحزاب اخرى بمناسبة اترشيح لعضوية مجلس الشعب .

تخلص وقائع الموضوع فى ان قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى فازت بالتزكية فى انتخابات المجلس المحلى لحافظة المنيا ، وصدر قرار محافظ المنيا رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ بعلان نتيجة الانتخابات ، ثم قام بعض اعضاء المجلس المذكور بعد انتخابهم على اساس ادراجهم بقائمة الحزب المذكور بالانضمام الى احزاب اخرى بهدف الترشيح لعضوية مجلس الشعب على الرغم من ان اختيارهم فى انتخابات المجلس الشعبى تم فى ظل القائمة الحزبية المطلقة ، فثار التساؤل عن جواز اسقاط عضويتهم فى هذا المجلس .

وقد استعرضت الجمعية العمومية احكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وتنص المادة ٧٥ مكررا منه على ان « يكون انتخاب اعضاء المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويعين لكل قائمة رمز يصدر به قرار من المحافظ ، ويجب ان تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه وعددا من الاحتياطيين يقدر بنصف عدد الاعضاء الاصليين مراعاة ان يكون من بين المرشحين اصليا

واحتياطيا عنصر من النساء ، وأن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين . وعلى الناخب ان يبدى رأيه باختيار احدى القوائم بأكملها . وتبطل الاصوات التي تنتخب أكثر من قائمة او مرشحين من أكثر من قائمة أو المطلقة على شرط أو التي تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه .. » كما تنص المادة ٧٦ معدلة من ذات القانون على أن « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي كتابة الى المحافظ أو احدى وحدات الحكم المحلي الكائنة بنطاقها مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي اليه مبينا بها ادراجه فيها ... » .

كما تنص المادة ٧٩ على أن « يعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين في الوحدة المحلية بالطريقة التي يعينها المحافظ بقرار منه ويحدد في هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم والقائمة التي ينتمي اليها المرشح .

ولكل مرشح أدرج اسمه في احدى القوائم ولم يرد اسمه في الكشف المذكور ان يطالب من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ادراجه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أي من المرشحين أو انداء صفة غير صحيحة إلمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف وكل حزب ينتمي اليه أحد المرشحين ممارسة الحق المقرر في انفترتين السابقتين » ٥

وتنص المادة ٨٥ منه بأنه « اذا لم تقدم أكثر من قائمة حزبية أعلن انتخاب المرشحين انواردة أسماؤهم بالضميمة المقدمة بالتركية » . وتنص المادة ٨٦ في فقرتها الثالثة على أن « ينتخب أعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقا للقوائم الحزبية التي حصلت على الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب فاذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة لأي من القوائم أعيد الانتخاب بين القائمتين النتين حصلتا على أكبر عدد من الاصوات » .

كما تنص المادة ٩٦ من القانون المشار اليه بأن « تسقط عضوية المجلس الشعبى المحلى عن تزل عنه صفة العاهل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه فى المجلس أو بفقد شرط من الشروط اللازمة للتشريع » .

وتنص المادة ٩٧ على أنه مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين والمقاعد المخصصة للنساء إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته حل محله الاحتياطى من ذات القائمة التى انتخبت طبقا لترتيب أساء المرشحين احتياطيا بها وتكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة عضوية سلفه .

ومفاد ذلك أن المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى بعد تعديل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ جعل انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتم بالقائمة الحزبية المطلقة فجعل الترشيح فى حقيقته للأحزاب السياسية التى تقدم كل منها قائمتها للترشيح فلا يقل طلب الترشيح المقدم من الفرد إلا إذا قدم معه صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتهى اليه وأذى تشارك فى الترشيح للانتخابات للمجلس مدرجا فيها اسمه فطلب الترشيح المقدم من شخص لم يدرج اسمه فى قائمة حزب مشترك بقائمة فى انتخابات المجلس لا يكون مقبولا قانونا فالعبرة أولا بترشيح الحزب للشخص فى قائمته ، ثم فى قبول الشخص هذا الترشيح بتقديره طلم الترشيح استنادا الى ترشيحه فى قائمة الحزب ، ثم جعل للحزب صاحب القائمة حق الاعتراض على الترشيح إذا أدرج فى قوائم المرشحين من لم يرد اسمه فى قائمة حزب ما وكذلك عند عدم إدراج أحد مرشحي قائمة الحزب فى قائمة المرشحين أو إذا أقرت له صفة غير صحيحة ثم جعل المشرع الفوز لقائمة الحزب الذى انفرد بالترشيح بالتركية أو الذى يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت ، ثم جعل الإعادة عند عدم تحقق ذلك بين قائمتى الحزبين صاحبي أغلبية الأصوات الصحيحة ، وبذلك فقد حرص المشرع على أن الفوز إنما يكون لقائمة حزب لا لمرشح ، وحرص بذلك على أن يكون جميع أعضاء المجلس الشعبى المحلى من حزب واحد لأسباب قهرها وعند خلو أحد مقاعد المجلس لاي سبب يحل محله من ورد فى القائمة الاحتياطية للحزب صاحب القائمة الفائزة ، وبذلك فإن الإدراج

في القائمة الحزبية ليس فقط شرط ترشيح لا يصح الترشيح الا بتوافره وانما هو شرط عضوية بالمجلس الشعبي المحلي وشرط استمرار لهذه العضوية فاذا ما تخلف هذا الشرط يعمل ارادى من العضو بأن تنطى في الحزب الذى رشحه وفازت قائمته في الانتخاب تزول عنه العضوية ، وذلك كله بشرط أن يقر الحزب المذكور هذا العمل الارادى من جانب العضو .

(ملف ٢٢/١/٨٨ جلسة ٢٦/٦/١٩٨٤) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

نص المادة ٧٥ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ — تحظر على العهد او المشايخ الترشيح لعضوية المجالس المحلية للوحدات المحلية التى تدخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها — أساس ذلك ينفذ مظهر استقلال العمدة لمنصبه في التأثير على الناخبين — لا يوجد ما يحول دون ترشيح العمدة لعضوية المجلس المحلى للمركز الذى تقع القرية في نطاقه او المحافظة التى ينبعها — أساس ذلك أن مظنة التأثير في عملية انتخاب أعضاء المجلس المحلى للمركز أو المحافظة تكون غير قائمة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ينص في المادة (٧٥) منه على أنه « يشترط فمين يرشح عضوا بالمجالس المحلية ما يأتى :

١ — ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٢ — ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٣ — ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٤ — ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو أعضاء الهيئات القضائية الترشيح لعضوية المجالس المحلية قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم .

كما لا يجوز للعمد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية في نطاق هذه الوحدات الترشيع لعضوية المجالس المحلية للوحدات المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها .

ومع مراعاة التواعد المختلفة للاستقالة من القوات المسلحة والشرطة تعتبر الاستقالة المشار إليها في انفترتين السابقتين مقبولة بمجرد تقديمها .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص هو حظر الجمع بين العمدي وعضوية المجالس المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وظيفة المرشح لعضويتها وذلك دفعا لمظنة استغلال العمدة لمنصبه في التأثير على الناخبين .

ومن حيث أن نطاق اختصاص العمدة يقتصر على القرية التي يتولى عمديتها ولا يمتد الى المركز أو المحافظة التي يرشح نفسه فيها لعضوية مجلسها المحلي فمن ثم فإن مظنة التأثير في عملية انتخاب أعضاء المجلس المحلي للمركز أو المحافظة تكون غير قائمة ، لأن الناخبين في هذه الحالة ليسوا من قرية العمدة فقط ، بل من جميع انقري التابعة للمركز ومن غيرها من المراكز الأخرى لتابعة للمحافظة ، وبالتالي فلا يوجد ما يحول دون ترشيح العمدة لعضوية المجلس المحلي للمركز الذي تقع القرية في نطاقه أو المحافظة التي يتبعها .

ومن حيث أنه لما كان النائب إن السيد/ عمدة قرية الطمية قد فاز بعضوية المجلس المحلي لمركز أبو حماد ، كما فاز السيد/ عمدة قرية الأحسانية بعضوية المجلس المحلي لمحافظة الشرقية ، فمن ثمة فإنه يجوز لكل منهما أن يجمع بين العمدية وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة التي فاز بها كل منهما ، دون الالتزام بتقديم استقالته .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للسيد و الجمع بين منصب العمدية وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة .

(ملف ٣/١/٢١ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المكافأة المقررة لرئيس واعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ معذلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ أساس ذلك — نصوص القانون المذكور ناطقة في قصر الخفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة الى مرتبه لاى سبب كان يتعلق بالوظيفة — اعضاء المجالس الشعبية يكتسبون عضويتهم بها باعتبارهم بمنظمات الاتحاد الاشتراكي — ليس للوظائف التي يشغلونها بالجهاز الادارى للدولة صلة بعملهم أو عضويتهم في هذه المجالس .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى تنص على أن « ينشأ لكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبى ويسمى الثانى المجلس التنفيذى ويضاف الى هذه التسمية اسم المحافظة المنشأ بها المجلس » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أن « يتكون المجلس الشعبى للمحافظة برئاسة أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة وعضوية كل من :

١ — اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة .

٢ — امناء المراكز والاقسام .

٣ — ممثلين عن الشباب من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة .

٤ — ممثلين اثنين عن النشاط النسائى من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة .

ويجوز أن يضم الى عضوية المجلس عدد من الاعضاء لا يزيد على خمسة يختارون من اعضاء المؤتمر القومى أو مؤتمرات المراكز والاقسام لاستكمال الكماليات المطلوبة لعمل المجلس .

ويصدر بتشكيل المجلس المشار اليه قرار من رئيس الجمهورية « .
وتنص المادة ١٩ من ائقانون المشار اليه على أن « تحدد مكافآت
رئيس وأعضاء المجلس الشعبي وقواعد منحها بقرار من رئيس
الجمهورية » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٧١ بتحديد مكافآت
رئيس وأعضاء المجلس المحلي الشعبي في المادة الأولى على أن « تحدد
مكافآت رئيس المجلس الشعبي بمبلغ ٣٥ جنيها شهريا كما تحدد مكافآت
كل من أعضاء المجلس بمبلغ ٢٥ جنيها شهريا » .

وتعتبر المكافآت المشار إليها في الفقرة السابقة مقابل حضور .
وينص هذا القرار في المادة الثانية على أن « تصرف المكافآت اعتبارا
من تاريخ مباشرة رئيس المجلس وأعضائه لمهام مناصبهم » .

وينص في المادة الثالثة على أن « يوقف صرف المكافآت المشار إليها
عن أيام اجتماعات المجلس ولجانه التي ينغيب فيها العضو بغير إذن أو
بغير إجازة برخص له فيها قانونا » .

وينص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب
الإضافية التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رغم
٥٩ لسنة ١٩٧١ في المادة الأولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف
الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪
جميع البدلات وأرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح
لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين
بوحدات الجهاز الإداري للدولة وحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات
العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على
الأقل » .

ومن حيث أن لمستفاد من نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي أن رئيس وأعضاء المجلس الشعبي
للمحافظة هم أعضاء في منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي ولم يكن للوظائف

التي قد يشغلونها بالجهاز الإداري صلة بمعلم أو بعضويتهم في هذا المجلس فلقد كانوا يكتسبون صفة العضوية بالمجلس الشعبي باعتبارهم أعضاء بمنظمات الاتحاد الاشتراكي ، ولما كان اكتساب العضو بمنظمات هذا الاتحاد يتم عن طريق الانتخاب فإنه لم يكن يوجد بالمجلس الشعبي أعضاء بحكم وظائفهم كما هو الشأن بالنسبة للمجلس التنفيذي للمحافظة الذي قررت المادة (٢١) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ تشكيله من أعضاء كلهم بحكم وظائفهم .

ومن حيث أن نصوص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ناطقة في قصر الخفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة الى مرتبه لاي سبب كان يتعلق بالوظيفة فان مكافآت رئيس وأعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخفض المقرر بهذا القانون ، ولا يغير من ذلك ان يكون أحد أعضاء المجلس الشعبي للمحافظة من العاملين ذلك لانه لا توجد صلة بين وظيفته وبين عضويته في هذا المجلس ولأن هذه المكافأة لا ترتبط بأي شكل بأعمال الوظيفة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع مكافأة رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية للمحافظات المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(فتوى ٥٣٠ في ١٩٧٨/٦/١) .

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

أعضاء المجالس المحلية المنتخبين (البدلات المقررة لهم) - مدى خضوعها للخفض - البدلات المقررة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك - ان المشرع قصر الخفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة الى راتبه الاصلى لاي سبب كان يتعلق بالوظيفة .

ملخص التتوى :

ولما كان الموضوع المائل احيل الى الجمعية العمومية من رئيس مجلس الدولة فلقد نظرت الجمعية بجلستها سابعة الذكر واستعرضت غتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٢ وانتهت منها الى عدم خضوع مكلفاء رؤساء واعضاء المجالس انتسبعية للمحافظات المشكلة بمقتضى احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى ذن الحكم المحلى لنخض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ٧١ وتبين للجمعية ان قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ينص فى مادته الثالثة على ان (يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس محلى من اعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً) وان هذا القانون حدد فى المواد ٦ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ عدد اعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى .

وتتضى اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ٧٥ فى المادة ٤١ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز وصرف بدل تمثيل لرؤساء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خض البدلات ، والرواتب الاضافية التى تمنح للمعلمين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ على انه (فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب لى سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للمعلمين المدنيين والعسكريين بوحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الاقل) .

ولما كان نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ شاط فى عصر الخض على البالغ التى يتقاضاها الموظف بصفته هذ بالإضافة الى راتبه الاصلى لى سبب كان

يتعلق بالوظيفة فإن الخفض لا يسرى على المبالغ التى يتقاضاها من لم تكن له صفة ولا على المبالغ المرتبطة بأعمال الوظيفة التى يتقاضاها من كانت له هذه الصفة وذلك أيا كانت التسمية التى تطلق على تلك المبالغ ومن ثم فإنه لما كانت العضوية فى المجالس المحلية تكتسب عن طريق الانتخاب الحر المباشر فإن البدلات المقررة لأعضاء هذه المجالس تخرج من نطاق حكم الخفض الذى تضمنه القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ولا يفير من ذلك ان يكون أحد الاعضاء موظفا عاما لانعدام الصلة بين وظيفته وبين عضويته فى المجلس المحلى ولعدم ارتباط هذه المكافأة بأعمال الوظيفة التى يشغلها .

لذلك انتهت انجيمه العمومية لقسمى افسوى والتشريع الى ان المحافظين ليسوا من أجهات التى يجوز لها طلب ابرأى مباشرة من أجميه وان البدلات المقررة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المشار انيه .

(فتوى ٦٤٠ فى ٢/٢/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

خضوع البدلات المقررة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم الخفض المقرر بموجب المادة ٣٥ من تلك اللائحة فى حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ - أساس ذلك - أن المادة سالفة الذكر تناولت أحكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدار المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ - عدم مخالفة ذلك للقانون لأنه تم فى حدود الإطار الذى رسمه المشرع للائحته التنفيذية .

ملخص الفتوى :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتواها الصادرة

بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٨ (ملف رقم ٢٩/٢/٧٩) التي انتهت فيها الى عدم خضوع مكافأة رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية للمحافظات ، المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى للخض المقر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ كما استعرضت فتواها الصادرة بجلصة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ التي انتهت الى عدم خضوع البدلات المقررة باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ لاعضاء المجالس المحلية المنتخبين للخض المقر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حدد كيفية تشكيل المجالس الشعبية المحلية لوحدات الحكم المحلى وقواعده . في المواد ٣ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ ونص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه « ويجوز منح اعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبذونه من اعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

وبتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٩ عمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار الائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ، التي قضت في المادة ٣٥ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للمحافظات والمراكز والامتن والاحياء ورئيس المجلس الشعبى المحلى للقرية - وبصرف بدل تمثيل لرئيس كل من المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة والمركز والمدينة والحي - وبصرف بدل طبيعة عمل لرئيس الوحدة المحلية للقرية ، ونصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « ويسرى التخفيض المقر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على غثات البدلات الواردة في هذه اللائحة . »

ومناد ذلك ان قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدن بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ترك للائحته التنفيذية المقابل المستحق لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن مساهمتهم في اعمال تلك المجالس .

ولقد تناولت المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية احكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدرات المتصوص عليه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ،

ومن ثم فإن هذا الخفض إنما ورد باللائحة كعنصر من عناصر تحديد هذا المقابل المشار إليه فاستعمل كوسيلة لإجراء التحديد في حدود الإطار الذي رسمه المشرع لللائحة التنفيذية وبذلك فإنها لا تعد مخالفة للقانون في هذا الصدد ، وتبعا لذلك يتعين أعمال حكمها حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ السالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خفض البدلات المقررة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم الخفض المقرر بموجب المادة ٣٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وذلك حتى ١٩٨١/٧/١ .

١ فتوى ٢٨٩ في ١٩٨٢/٣/٦ .

(ملحوظة : قرن الفتوى الصادرة بجلطة ١٩٧٨/٥/٣ ملف ٢٩/٢/٧٩ « والفتوى الصادرة بجلطة ١٩٨٠/٤/٣٠ .

الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المواد من ٧٥ الى ٨١ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ والمادتين ٧١ و ٧٢ من قانون نظام الإدارة المحلية معدلا بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ — صدور ميزانية مجلس المحافظة يكون بقرار من رئيس الجمهورية وميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص — لا حاجة الى اعتماد هذه الميزانيات من السلطة التشريعية في الدولة — سلطة التصديق في ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي هي لمجلس المحافظة — نهائية قرارات مجلس المحافظة باعتماد هذه الميزانية ونفاذها دون توقف على اعتماد أو تصديق وزير الإدارة المحلية — صدور التعديل بالدارة المشار اليها يجعلها صادرة طبقا للدستور وقانون نظام الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

ان المواد من ٧٥ الى ٨١ من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ تنظم طريقة اعداد الميزانية العامة للدولة واعتمادها وتعديل أبوابها .

وقد نصت المادة ٨٠ من هذا الدستور على أن « الميزانيات المستقاة والملحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي » .

كما أن المادة ٨١ من الدستور المشار اليه تنص على أن « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وحساباتها الختامية » .

ومفهوم نص المادتين ٨٠ و ٨١ المشار اليهما أن الميزانيات المستقاة كميزانيات المؤسسات العامة المنظمة بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والميزانيات الملحقة كميزانيات الهيئات العامة المنظمة بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة — وحساباتها الختامية تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي .

أما ميزانيات الهيئات العامة الأخرى - كالوحدات الإدارية المحلية - (المحافظات والمدن والقرى) - فينظم القانون الأحكام الخاصة بها وحساباتها الختامية وعلى ذلك فلا تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامى .

ولما كانت المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع المجلس مشروع ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته وفقا لنقواعد المعمول بها فى وضع ميزانية الدولة ويقدم كل مجلس مدينة ومجلس قروى مشروع ميزانيته الى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل ويرفق بها جميع البيانات والمستندات التى بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات .

» وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروى ميزانية ملحقه بميزانية مجلس المحافظة .

وإن المادة ٧٢ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تتولى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات بناء على عرض وزير الإدارة المحلية بعد بحثه لها واللجنة أن تستدعى مندوب المحافظة المختص عند فحص ميزانية المجلس وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة . » .

كما أنه ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون نظام الإدارة المحلية أن « القاعدة العامة فى ميزانيات المجالس المحلية أنها لا تحتاج الى اعتماد من السلطة التشريعية فى الدولة الا من حيث الاعائنات التى تدرجها الدولة فى ميزانيتها السنوية لهذا المجلس لمواجهة ما توجد بها من اختصاصات وبرافق محلية . » .

ويخلص مما تقدم أنه بعد اعداد مشروع ميزانية كل مجلس محافظة مع ملحقانه عن مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية يبلغ المشروع الى وزير الادارة المحلية لبحثه ثم يعرضه على اللجنة الوزارية للادارة المحلية لفحصه ووضع في صورته إنتهائية ثم تصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية وتصدر ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص ، وعلى ذلك فلا تحتاج ميزانيا :
المجالس المحلية الى اعتماد من السلطة التشريعية في الدولة .

ولما كان مجلس المحافظة هو الجهة التي لها سلطة اعتماد ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بحسب الأصل فيكون له سلطة استعين في ميزانيات المجالس المذكورة بعد اعتماده لها اذا جد اثناء السنة المالية ما يقتضى تعديلها — وما دام أنه لا يوجد نص خاص في القانون يمنعه من مزاورة هذه السلطة او يعهد بها الى جهة أخرى .

ولما كان لم يرد بقانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية نص يقضى بتصديق وزير الادارة المحلية او أية سلطة وصائية أخرى على قرارات مجالس المحافظات التي تصدر باعتماد ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية او بتعديلها — لذلك فان القرارات الصادرة من مجلس المحافظة في هذا الشأن تكون قرارات نهائية وناقذة دون توقف على اعتماد او تصديق وزير الادارة المحلية .

ولما كان النائب — من الأوراق — أن الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الانفاق العام للمجالس المحلية للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية اني إن الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الانفاق العام للمجالس المحلية للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ (باب ١ — مرتبات) تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للدستور وقانون نظام الادارة المحلية .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية — اعثمة الدولة للادارة المحلية الواردة في الميزانية العامة للدولة (ميزانية الخدمات — لا يسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة الا باعتبارها اعتمادا اجماليا على حسب الشكل الواردة به في هذه الميزانية العامة — سريان احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على الاعتمادات الواردة في ميزانيات المجالس المحلية باستثناء الباب الأول .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان « يكون لوزير الادارة المحلية مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ — ب —

ج — اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من ابواب ميزانيات المجالس المحلية مع استثناء الباب الأول

د — هـ .

وان المادة ٧٢ من هذا القانون تنص على ان « يتولى اللجنة الوزارية للادارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات بناء على عرض وزير الادارة المحلية بعد بحثه لها . وللجنة ان تستدعي المحافظ المختص عند فحص ميزانية مجلسه ..

وتصدر ميزانية المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، اما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .. » ،

ومن حيث أنه يؤخذ من هذين النصين أن اعداد ميزانيات المجالس المحلية وكذلك النقل من باب الى آخر من أبوابها — باستثناء الباب الأول — إنما يتم وفقا لنظم وبواسطة سلطة تختلف تمام الاختلاف عن تلك النظم والسلطات الخاصة بميزانية الدولة التى يتعين موافقة مجلس الأمة عليها والتى لا يجوز النقل من باب الى آخر بها الا بعد موافقة مجلس الأمة .

ومن حيث أن أحكام المادتين ٦٢ و ٧٢ المشار اليهما قد وردت شاملة بحيث تسرى على كافة الاعتمادات ١. ترد فى ميزانيات المجالس المحلية ومن بينها مجالس المحافظات دون م. بين الاعتمادات الخاصة بالديوان العام المحافظة او المجلس وتلك الخاصة بالوزارة التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية طالما أن تلك الاعتمادات واردة فى ميزانيات المجالس المحلية باعتبارها مبالغ محددة للصرف منها فى أوجه معينة من النشاط المحلى .

ومن حيث أن الاعتمادات التى ترد بالميزانية العامة للدولة — ميزانية الخدمات — تحت عنوان : اعانات المحافظة او اعانة الدولة للإدارة المحلية — اجمالية لا تبين سوى المصدر التمويل لميزانيات المجالس المحلية ولا تعتبر فى حد ذاتها اعتمادات لأوجه صرف محددة وتفصيلية — وعلى ذلك فإن هذه الاعانات تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة فى حدود الشكل الإجمالى الواردة به فى هذه الميزانية العامة — أما توزيع هذه المبالغ ووضعها فى ميزانيات المجالس المحلية فانه يخضع للقواعد الخاصة بميزانيات هذه المجالس المحلية دون غيرها .

من حيث أنه باستقراء الحالة التى كانت أساسا للنزاع محل هذا الرأى يبين أن هذا النزاع كان ينصب على ما طلبته مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة الغربية فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ من الموافقة على نقل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الواردة بالباب الثالث بميزانية المحافظة بالبند (٨) الاسكان والمرافق تحت نشاط ردم البرك الى البند ١٦ الخدمات التنظيمية بنفس الباب .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الميزانية العامة للدولة (الخدمات) لسنة ١٩٦٥/٦٤ يتبين أنه قد جاء بهامش فرع الديوان العام أن اعتمادات هذا الفرع تقتصر على الديوان العام حيث نقلت اعتمادات الادارة المحلية الى القسم (٥٠) « اعانت المحافظة » وقد وردت المبالغ بهذا القسم بصورة اجمالية لمبلغ الاعانة للادارة المحلية دون أى تفصيل أو تخصيص ، ولا يوجد بالقسم الخاص بوزارة الاسكان والمرافق سوى فرع ثان خاص بمجلس بلدى العريش ..

ومن حيث انه بالاطلاع على ميزانية مجلس محافظة الغربية الواردة ضمن ميزانيات المحافظة عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ يبين انه ورد مبلغ ١٢٦٦٢١ جنيها بالصفحة ٦٨ فصل (٤) مديرية الاسكان والمرافق مفردات المصروفات الاستثنائية (٣) بالبند (٨) المرافق الذى تذكر الادارة العامة لميزانيات مجلس المحلية فى كتابها رقم ١٢٠٦ المؤرخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ المرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة أن اعتمادات ردم اليرك مدرج ضمنه وأن وزارة الاسكان والمرافق تقوم بتوزيع اعتمادات مثل هذه البنود على الانشطة المختلفة وتخطر بها المحافظات - كما يبين انه ورد بذات الصفحة تحت ذات الفصن والباب مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيها أمام بند (١٦) خدمات تنظيمية - وعلى ذلك فان الاعتماد الاجمالى الواردة بميزانية الدولة لاعانة محافظة الغربية قد انعكس تفصيلا فى ميزانية هذه المحافظة .

ومن حيث أنه عند نقل مبلغ معين من بند الى بند فى ميزانية مجلس محلى باستثناء الباب الاول تكون العبرة بميزانية المجلس المحلى دون ميزانية الدولة ويتعين لذلك أن يكون هذا النقل وفقا لقانون الادارة المحلية .

ومن حيث انه جاء بالتأثيرات العامة الخاصة بميزانية مجلس محافظة الغربية تحت عنوان الباب الثالث المصروفات الاستثمارية أنه « يعامل البند معاملة الباب المنفصل » .

ولما كان البنودان ٨ و ١٦ الخالصان بالمرافق والخدمات التنظيمية

عنى التوالى المطلوب نقل المبالغ بينهما قد وردا ضمن الباب الثالث المشار اليه الخاص بالمصروفات الاستثمارية فانه ينعين أن يكون النقل بينهما بالأداة اللازمة للنقل من باب الى باب بميزانيات المجالس المحلية .

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات تنص على أن تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية والأجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى المسائل الادارية والمسئولية عدا ما يخص به مجلس المحافظة — نأى اختصاص وزير الادارة المحلية بنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية يكون قد انتقل للمحافظ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن اعانة الدولة للادارة المحلية الواردة بالميزانية العامة للدولة (ميزانية الخدمات) لا تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة الا باعتبارها اعتمادا اجماليا على حسب الشكل الواردة به فى هذه الميزانية العامة — أما الاعتمادات الواردة بميزانيات المجالس المحلية فتسرى عليها احكام قانون الادارة المحلية .

وانه يكفى لنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية لسنة ١٩٦٥/٦٤ أن يصدر بذلك قرار من وزير الادارة المحلية — وبعد انعمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه يكفى أن يصدر هذا القرار من المحافظ المختص .

(فتوى ٢٠٦ فى ١٩٦٦/٣/٢٠) .

قاعده رقم (٨٧)

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية — تمنعها بشخصية اعتبارية وبحق مباشر في مواردها المالية — دخول حصيلة أيجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة ضمن الإيرادات المستحقة للمجلس — جواز تصرف المجلس في هذه الحصيلة بالإنجان — أساس ذلك سلطة المجلس في النزول عن مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو هل من أجر المثل بشروط وحدود معينة — لا مثل للاستشهاد بغتوى سابقة من الجمعية العمومية تقرر أن سلطات الإدارة المحلية لا تملك الإعفاء من ضريبة المباني ولو أنها تمثل مورداً من مواردها — أساس ذلك وجود نص صريح في قانون الإدارة المحلية يمنع تدخل هذه السلطة في شئون ربط الضرائب وتخصيصها والإعفاء منها .

دخول المبنى :

أن وحدات الإدارة المحلية تتمتع بشخصية اعتبارية طبقاً للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالتأنيدين رقمي ١٥١ لسنة ١٩٦١ و ٥٤ لسنة ١٩٦٢ وأنه ينوب عن الشخص الاعتباري مجلسه (المادة الثانية من القانون) ويترتب على ذلك أن تكون لهذا الشخص الاعتباري أهلية وذمة مالية مستقلة في الحدود التي يقررها القانون المذكور — وأن الأصل والحالة هذه — أن يكون لتلك الأشخاص الاعتبارية حق مباشر في مواردها المالية التي تمثل جانب الحقوق من ذمتها المالية — ويتولد هذا الحق بمجرد الواقعة القانونية المنشئة للحق ولا يستثنى من هذا الأصل إلا الأحوال التي أوردها القانون على سبيل الحصر والتي نطم فيها إيلولة بعض الموارد إلى الذمة المالية للشخص الاعتباري وفقاً لإجراءات معينة . وإن المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر

تنص على أن « تشمل إيرادات المجلس بالإضافة إلى ما تقدم الموارد الآتية :

(١)

(ب)

(ج) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من ايجار المباني وأراضي البناء الفضاء الداخلة في املكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي . . »

ومن ثم تعتبر حصيلة ايجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة « المادة الثانية من القانون المشار اليه » من الإيرادات المستحقة للمجلس .

ولما كانت المادة ٢٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المحافظة) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . » .

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ذاته المضافة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المدينة) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . » . فإن لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة استناداً إلى المادتين المذكورتين — إذا توفرت شروطهما — أن ينزل بغير مقابل عن مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو يؤجره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل في الحدود والشروط والقيود الواردة في القانون آنف الذكر .

ولاحجة في القول بانطباق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستي ١٠ من إبريل سنة ١٩٦٣ وأول يناير سنة ١٩٦٤ على الحالة المعروضة

اذ فضلا عن صراحة النصوص المتقدمة فان المسألة التي صدرت في شأنها الفتوى المذكورة كانت تتمثل في تدخل سلطات الادارة المحلية في شئون ربط احدى الضرائب العامة وتحصيلها وهي ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اذ اصدر المحافظ قرارا بالاعفاء من هذه الضريبة معدلا بذلك قرار مصلحة الاموال المقررة ، وقد ذهبت الفتوى بحق اني عدم مشروعية هذا التدخل تأسيسا على أن المادة ٢/٧٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بان تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي نخص المجالس ونؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها وعلى انقص يمنع سلطات الادارة المحلية من التدخل في شئون ربط هذه الضرائب وتحصيلها والاعفاء منها ولو كانت تمثل في النهاية موردا من موارد المجالس المحلية .

نظله انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اجرة المباني وأراضي البناء الفضاء المملوكة للحكومة ملكية خاصة والواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة وكذا نصف صامى المبلغ الذي يحصل عن بيع المباني والأراضي المذكورة تعتبر موردا من موارد إيرادات المجلس - ومن ثم يجوز له التصرف في حصيلتها بالمجان وفقا للقواعد المقررة في هذا الشأن في قانون نظام الادارة المحلية .

(فتوى ١١٥٦ في ١٢/٩/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

نص المادة ٣ مكرر من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادية • أضاف المشرع بمقتضى التعديل المتقدم حصيلة ضريبة الأراضي الفضاء الى موارد الصندوق المذكور - صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي الذي ألغى الصندوق المذكور فانه تبعا لذلك يكون الالغاء قد شمل ضريبة الأراضي الفضاء .

ملخص نقوى :

وتنص المادة (٣) مكرراً على أن « تفرض على الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق اعلية الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان ازراعية - ضريبة سنوية مقدارها (٢ ٪) من قيمة الارض الفضاء » .

وتنص المادة (٣) مكرراً (٦) على أن « تؤول حصيله الضريبة المنصوص عليها من هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادية وعلى أجهزة القائمة بالتحصيل ايداع البالغ المحصلة فى حساب الصندوق فى موعد لا يجاوز أول الشهر اتالى للشهر الذى سم فيه التحصيل » .

ويتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ نشر تانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ونص فى المادة السابعة من مواد اصداره على أنه « فيما عدا ما نص عليه فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادية : ينفى الصندوق المشر اليه وتوزع حصيله موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقاً للتواءم والنسب التى يضمها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والاسكان » .

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من هذا القانون على أنه « ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادية على مستوى المحافظة تتكون موارده من :

١ — حصيله النصف فى الاراضى المعدة للبناء

٢ — حصيله الاكتتاب فى سندات الاسكان المشر اليه فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق (تمويل) مشروعات الاسكان الاقتصادية .

٣ — حسيطة مقابل الارتفاع الذى يؤدى فى حالات الاعفاء من قيود الارتفاع

٤ — البالغ المخصصة لأغراض الإسكان الاقتصادى فى المحافظات فى الإتفاقيات التى تعقدها الدولة .

٥ — القروض .

٦ — الإعانات والتبرعات .

٧ — حسيطة استثمار أموال هذا الحساب ،

٨ — حسيطة الفراغات التى يقضى بها طبقا للفترة الاولى من المادة (٢١) من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وذلك على مستوى المحافظة » .

ومفاد ما تقدم أن المشروع أنشأ صندوقا لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وحدد له عددا من الموارد نصت عليها المادة (٣) من هذا القانون وأدخل فيها حسيطة الاكتتاب فى سندات الإسكان التى نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون وتدعيم موارد هذا الصندوق أصدر المشرع للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ الذى تناول المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بالتعديل وأضاف الى موارده بمقتضى المواد ٢ مكرر الى ٣ مكررا (٦) حسيطة ضريبة الأراضى الفضاء التى نصت عليها تلك المواد .

وفى غمرة الاتجاه الى اللامركزية التى هدف قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الى تحقيق أكبر قدر منها قرر المشرع إلغاء الصندوق المشار اليه واستبدل به نظاما جديداً بمقتضاه أنشأ حساب خاص بكل محافظة لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى وحدد لهذا الحساب موارد جديدة نصت عليها المادة ٣٦ من قانون الحكم المحلى ومن ثم فإن إلغاء الصندوق الذى أنشأه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ إنما يعنى إلغاء جميع موارده فيما عدا حسيطة سندات الإسكان التى نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من هذا القانون والتي استثنائها قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من الإلغاء .

وتبعاً لذلك يكون الإلغاء قد شمل ضريبة الأراضي الفضاء التى فرضتها المواد ٢ مكرراً الى ٢ مكرراً (٦) المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ كمورد من موارد الصندوق الملقى ولا وجه للقول بأن تلك الضريبة ما زالت قائمة رغم إلغاء الصندوق اذ لو أراد المشرع الإبقاء عليها لنص على ذلك صراحة على نحو ما فعل بالنسبة لسندات الإسكان التى وردت فى المواد التى رأى استبقاؤها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى 'ن' الضريبة التى فرضت على الاراضى الفضاء بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بموجب نص المادة ٧ من مواد اصدار قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ التى قضت بإلغاء هذا الصندوق .

(فتوى ٤٩٤ فى ١٦/٥/١٩٨١) .

قاعده رقم (٨٩)

المبدأ :

نقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية — أجازته فرض ضريبة اضافة بنسبة مئوية من الضريبة الاصلية على الثروة المنقولة — صنوبر القرار الجمهورى رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الاصلية — تفسر عبارة الثروة المنقولة وتحديد الضرائب الاصلية التى تشملها واثر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافة لصالح المجالس البلدية بواقع ١٠٠٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية — تفسر هذه العبارة بما يقصرها على ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون وعدم شمولها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو التفسير الاقرب الى النص مؤيداً بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس ، وفى سنة ١٩٥٥ روى توحيد الأحكام التى تسرى على المجالس القائمة على الشئون البلدية . فصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية وبين مواردها المالية فى المواد من ٢٣ الى ٤٥ ومن هذه الإيرادات الضرائب التى يجوز فرضها لحساب المجلس (المادة ٣٣ - خامسا) ونص فى المادة ٧٩ على أن - تعتبر مجالس بلدية المجالس البلدية والقروية الموجودة وقت نفاذه عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة ، فلا تسرى عليها أحكامه . ونصت المادة ٨ على أن تظل الرسوم والوارد المالية المقررة عند صدوره معمولاً بها . ونصت المادة ٨١ على أن يلغى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ويستمر العمل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى نص فى المادة ٥ منه على أن - تلغى أحكام القوانين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ وتلك الصادرة بإنشاء مجالس بلدية معينة . ولكنه لم ينص على إلغاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذى يفرض الضريبة الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس . وبين قانون نظام الإدارة المحلية الموارد المالية لمجلس المحافظة والمدينة والقرية فخصها بضرائب عينية ذات طابع محلى تستحوذ على حصيلتها ، كضريمتى الأطنان والمباني ، كما أجاز للمجالس فرض ضريبة اضافية بنسب مئوية تعطى على بعض الضرائب الحكومية وتوضع فى رصيد مشترك بين جميع المحافظات أو بين مجالس المحافظات . فنصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن من الإيرادات المشتركة بين مجالس المحافظات نصيب المجلس فى الضريبة الإضافية على الثروة المتقولة ، ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ ، ويخصص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر فى رصيد الإيرادات المشتركة . وإذا اختلف المركز لأحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط

الفعلى بفرض الضريبة . وبينت المذكرة الايضاحية للقانون ان ضريبة الثروة المنقولة تشمل الضريبة على ايراد التقيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الاصلية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير عبارة الثروة المنقولة الواردة بالقرار الجمهورى سالف الذكر والضرائب الاصلية التى تشملها تلك العبارة واثّر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية والقروية بواقع ١٠٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

والذى يبين من النصوص السابق بيانها أن قانون الادارة المحلية استخدم عبارة الثروة المنقولة فى شأن الضريبة الاضافية التى تفرض عليها ، وهى عبارة لم ترد فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وحددت المذكرة الايضاحية لقانون الادارة المحلية معنى يقصرها على ضريبتى التقيم المنقولة وفوائد الديون . ولما كانت الضريبة لا تفرض الا بقانون ولا يتوسع فى تفسير نصه ، كما لامرأ فى أن الأعمال التحضيرية للقانون ومنها المذكرة الايضاحية هى مما يكشف عن قصد المشرع ، ويعتد بها مؤيدة فيها وافقت فيه النص الذى سنه ، وتفسير ضريبة الثروة المنقولة بأنها تعنى ضريبتى التقيم المنقولة وفوائد الديون تفسر قريب للنص لا يوسع ولا يهدر ما للمذكرة الايضاحية من مضمّن بيانه ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد غرض الضريبة على ايرادات رؤس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية وعلى كسب العبد من ترتيبات ونحوها ومن دخول المهن اتحرة ، وجعل القانون كتابة الأول للضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة وقسمه أبوابا ثلاثة :

الأول — فى التقيم المنقولة ، والثانى — فى فوائد الديون والودائع ، والثالث — فى ايلولة المبالغ والتقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة — ولا وجه لسريان الضريبة الاضافية على ما يؤول الى الحكومة من المبالغ المتقادمة ، لأن هذه المبالغ وان كانت ثروة منقولة الا انها ليست ضريبة تجبى للحكومة حتى يؤدى بمولها ضريبة اضافية عليها ، كما لا تعتبر الأرباح

التجارية والصناعية وكسب العمل من الثروة المنقولة الخالصة ، فالربح التجاري أو الصناعي لا يستحق الا بتضامر العمل مع الثروة المنقولة ، بينما كسب العمل انما يتحقق كلاً من العمل وحده ولا يؤازره المال الا بسيراً في المهن الحرة .

هذا وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ في المادتين ٥ ، ١٢ على ان مأمورية الضرائب المختصة بالضريبتين على القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية هي التي يقع في دائرتها مركز ادارة الشركة او مقر محلها الرئيسي . فكلتا الضريبتين اذ تؤديهما الشركة ، قد يمرض في شأن كل منهما اختلاف المركز الرئيسي عن مركز النشاط الفعلي للشركة ، ولا يقتصر الامر على ضريبة الأرباح التجارية ، بل يشمل الضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات . ومن ثم تجد الفقرة التي اضافها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الى المادة ٢٩ من قانون الادارة المحلية التي تنص على انه اذا اختلف المركز الرئيسي لاحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي اختص مجلس المحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة الاضافية - هذه الفقرة تجد مجالا لأعمالها وتطبيقها في شأن الضريبة على القيم المنقولة حين يقع المركز الرئيسي للشركة في محافظة غير التي يوجد فيها نشاطها الفعلي ، وتكون الضريبة حقاً لمجلس المحافظة الأخير انتي يقع بدائرتها نشاط الشركة الفعلي : ولا يكون ما يقتضى صرف هذه الفقرة الى ضريبة الأرباح التجارية .

وبواضح ان كل اولئك يفيد ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليها وحدها تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

لذلك انتهى الراى الى ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليها وحدها تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

للمجلس المحلى ان يختار الأساس الذى يلائمه فى تقدير الرسوم
المحلية واجراءات حسابها .

ملخص الفتوى :

نظّم المشرع باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى بيان التواعد
الخاصة بتحديد أسس واجراءات حساب الرسوم المحلية وضمنها أسساً
متعددة لتقدير الرسوم على الأسواق وأجاز لكل مجلس محلى ان يختار
منها الأساس الذى يلائمه ومن بينها ذلك المنصوص عليه بالقرار الوزارى
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، دونما قيد فى هذا الخصوص سوى الا يريد
التقدير وفقاً لصريح نص الفقرة انشائية من المادة الثالثة من مواد اصدار
قانون نظام الحكم المحلى عن ضعف الفئات السارية عند العمل بهذا القانون ،
وعليه يكون مطابقاً لأحكام القانون تقدير المجلس المحلى المختص للرسم فى
الحالة الماثلة استناداً الى أساس يختلف عن المنصوص عليه فى قرار وزير
الادارة المحلية ، روعى فيه قدر حركة التعامل فى السوق ويكون هذا
التقدير قد أصبح نهائياً بعد عرض أمر التظلم منه على اللجنة المشكلة طبقاً
للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية وإقرارها له . وعليه فلا محل لمطالبة الملاك
بإداء الفرق بين الرسم المقدر على هذا النحو وما كان يجب تحصيله ضماً
للقرار الوزارى سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان الرسوم التى فرضت على
السوق فى الحالة المعروضة هى التواجية الاداء .

(ملف ٢٠٢/١/٢٧ جلسة ١٩٨١/٢/٤) ،

تأسدة رقم (٩١)

المبدأ :

اجازة قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما على أعمال التنظيم ومن بينها تراخيص البناء — صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني وتنظيمه كيفية تحديد هذه الرسوم نظما جيدا — وجوب اتباع الأحكام الواردة في القانون اللاحق وحدها — الإعفاء من هذه الرسوم — خضوعه لما نصت عليه المادة ١٨ من هذا القانون دون أحكام الإعفاء الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية — أن ذلك — اختصاص وزير الإسكان بالإعفاء بقرار منه بناء على اقتراح المجلس المحلي .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — تنص على أنه « يفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده » . ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ونصت المادة ٤٠ منه — في الفصل الثالث من الباب الثالث في الموارد المالية لمجلس المدن ومصرفاتها — على أنه « للمجلس أن يفرض في دائرته رسوما على : ج — العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها ، بحيث لا تجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات » ، كما نصت المادة ٤٨ على أن « تشمل موارد المجلس القروي : هـ) الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن » .

(م ١٣ — ج ٣)

وبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يفرض مقابل التحسين بالنسبة الى المشروعات العامة ايا كانت الهيئة التى قامت بهذه المشروعات ، أى سواء قام بها المجلس المحلى أو الحكومة المركزية أو أية هيئة عامة أخرى ، أما قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فإنه يفرض مقابل التحسين بالنسبة الى المشروعات العامة ذات الطابع المحلى اثنى تقوم بها مجالس المدن والقرى وذلك بصفته رسما من الرسوم ذات الطابع المحلى ، التى تدخل فى الموارد المالية لمجالس المدن والقرى . ومن ثم يكون قانون نظام الإدارة المحلية المشار اليه — وهو القانون السابق — فيما يختص بالمشروعات العامة لسنة ١٩٥٥ — وهو القانون السابق — فيما يعتص بالمشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ يتبع بخصوص هذه المشروعات الأخيرة الأحكام التى تضمنها قانون نظام الإدارة المحلية والاجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية ، ولا تطبق فى شأن هذه المشروعات أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ، قضت بإلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، ولذلك يعتبر ما تضمنه القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ مخالفا لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٨ من قانون نظام الإدارة المحلية ، ملغيا بصريح نص المادة الخامسة المذكورة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صدور قانون الإدارة المحلية — وتنظيمه من جديد موضوع مقابل التحسين الذى يفرض فى حالة المشروعات العامة اثنى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، تنظيميا يتعارض تعارضا تاما من حيث النطاق والقواعد والاجراءات ، مع التنظيم الذى تضمنه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ فى هذا الخصوص يترتب عليه أن أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ تعتبر أنها قد نسخت نسخا ضمنيا ، بالنسبة الى المشروعات العامة اثنى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، وأخيرا فإنه لما كان قانون نظام الإدارة المحلية قد حُل محل مجالس المدن والقرى والقرى فرض رسم على العقارات اثنى انتفعت من المشروعات العامة التى يقوم بها المجلس ، بحيث لا تجاوز قيمتها ٥٠ ٪ من الزيادة فى قيمة هذه العقارات ، فإنه يكون قد أفرد لهذا

النوع من المشروعات حكما خاصا بها ، يخرجها من نطاق الأحكام العامة التى تضمنها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمتعلقة بالمشروعات العامة القومية منها أو المحلية التى تنفذها الحكومة المركزية أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى .

لذلك انتهى الراى الى ان تمانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ عد نسخ — فى المادتين ٤٤ ، ٤٨ منه — أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وذلك فيها يختص بالمشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ تطبق فى خصوصها الأحكام التى تضمنها قانون نظام الادارة المحلية والاجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية ، دون أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

(فتوى ١١١٢ فى ١٥/١٢/١٩٦٤) .

قاعده رسم (٩٢)

المبدأ :

الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقديرها فى نطاق الحدود التى يقدرها القانون — لا وجه للتحدى باتعدام القرار الصادر بتقريرها على اساس أنه يؤدى الى ازدواج ضريبى وأنه قرار بفرض ضريبة والضريبة لا تفرض الا بقانون — اساس ذلك أنه طبقا لأحكام الدستور فإن انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا فى حدود القانون تطبيق : صدور قرار من أحد المجالس المحلية بفرض رسم منتجات المحل الصناعى للطاعن من المياه الغازية طبقا لأحكام قانون نظام الحكم المحلى بالإضافة الى ما هو مقرر قانونا من ضريبة اضافية — هذا القرار لم يجاوز نطاق الحدود التى قررها القانون ولا ينطوى على حالة ازدواج ضريبى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى باتعدام القرار المطعون فيه على أساس أنه يؤدي إلى ازدواج ضريبي ، وأنه قرار بفرض ضريبة والضرية لا تفرض إلا بقانون - ذلك أنه طبقاً لأحكام الدستور فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون . ومقتضى ذلك أن الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقريرها فى نطاق الحدود التى يقررها القانون .

ونظراً لأنه يبين من مطالعة القرار المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢ أى فى ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ، الذى حدد فى الفصل الثالث من الموارد المالية للسلطات المحلية على وجه يشتمل على كل من الضرائب الإضافية والرسوم التى يفرضها المجلس المحلى فى دائرة اختصاصه على المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية ، وأن ذات القرار قد قضى بتطبيق قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وهو نفس القرار الذى نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على استمرار العمل به إلى أن تحدد تلك الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة فى هذا القانون ، ورددت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ذات الحكم . ومن ثم فالقرار المطعون فيه ، اذ قضى بفرض رسم على منتجات المحل الصناعى للطاعن من المياه الغازية بالإضافة إلى ما هو مقرر قانوناً من ضريبة إضافية فإنه لا يكون قد جاوز نطاق الحدود التى تقرررها القانون ولا يتطوى على حالة ازدواج ضريبي .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صادف الحق فيها انتهى إليه من عدم قبول الدعويين نرفعهما بعد الميعاد ، ويكون الطعن ، والحالة هذه قد قام على غير أساس سليم من القانون - ويتعين من ثم القضاء بالغلطه ، وإلزام الطاعن بالمصاريف .

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

إصدار أحد مجالس المحافظات قرارا بفرض رسم قدره مائتان وخمسون مليما على كل اشترائك تليفونى على أن تقوم الجهة المسؤولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشترائك أو تجديده — عدم مشروعية كل عدا انقراض لتعارضه مع نص المادة ٢٢ من الدستور المؤقت ومع أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ وافق مجلس محافظة البحيرة ، على فرض رسوم محنية بدائرة المحافظة للصرف من حصيلتها على المشروعات السامة التى تقوم المحافظة بتنفيذها خارج الخطة لصالح افراد الشعب ، وكان من بين هذه الرسوم ، رسم قدره مائتان وخمسون مليما ، عن كل اشترائك تليفونى يحمل به المشترك ، وعلى أن تقوم الجهة المسؤولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشترائك أو تجديده وقد وافق وزير الإدارة المحلية ، على هذا القرار . وصدر بتنفيذه ، قرار محافظ البحيرة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٢ .

واستنادا الى ذلك ، طلبت محافظة البحيرة من الهيئة العامة لنواصلات السلكية واللاسلكية ، أن تقضى تحصيل الرسم المشار اليه . وأن تؤديه بعد ذلك اليها . وعندئذ ناز التساؤل ، عن شرعية فرض مثل هذه الفريضة ، بقرار من مجلس المحافظة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والنشر بجلستيه المنعقدتين فى ٤ من سبتمبر ، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن قانون الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بين فى المادة ٢٩ منه الموارد المالية لمجلس المحافظة ، فنص على أنها تشمل نوعين من الإيرادات أولهما ، إيرادات

مشتركة مع سائر مجالس المحافظات . وتتضمن نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصلح واثوار ، والتي يحدد سعرها بقرار من رئيس الجمهورية ، ونصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، ويحدد سعر هذه الضريبة الإضافية ، بقرار من مجلس المحافظة أو بقرار من الوزير المختص ، أو بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة - وثانيهما ، إيرادات خاصة بمجلس المحافظة ، وتتضمن ما يأتي :

١ - ريع حصيد الضريبة الإضافية المقررة على الإطيان في المحافظة ، وكذلك ريع حصيد الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الإطيان في المحافظة ، ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية ، وبقرار من الوزير المختص إذا زادت على ٥٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٠٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة ،

٣ - نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والداخلية في كردون البنادر التي ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ - اعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

٦ - الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ - القروض التي يعقدها المجلس .

ويبين من ذلك ، أن انشراح ، جعل من بين موارد مجلس المحافظة . بعض أو كل حصيد ضرائب ورسوم ، جاء بيانها في المادة ٢٩ من القانون ،

وزرائب ورسوم أخرى ، اكتفى القانون بوصفها بأنها ذات طابع محلي ، تفرض لصالح مجلس المحافظة . وانه بالنسبة الى الضرائب التى تضمنت المادة بيانها ، وهى الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ، والضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، والضريبة الإضافية على الاطيان ، وان القانون تضمن بيان الحد الأقصى لهذه الضرائب ، والسلطات المختصة بتحديد سعرها ، فى حدود هذا الحد ، وفى هذا الخصوص خول لمجلس المحافظة ، أن يحدد بقرار منه سعر انضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، اذا لم تتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وان يفرض انضريبة الإضافية على الاطيان ، وان يحدد سعرها بقرار منه اذا لم تتجاوز ٥٪ على انضريبة الأصلية ، أما بالنسبة الى الضرائب ورسوم الأخرى الى وصفها القانون بأنها ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة فان الشارع ترك الأمر فى شأنها الى القواعد العامة فى شأن فرض الضرائب والرسوم . مما يقتضى أن يجرى غرض هذه الضرائب ورسوم وتحديد وعائها وسعرها ، من السلطة المختصة بذلك ، وفقاً لهذه القواعد . وبذلك فإن حكم النص فى هذا الخصوص ، لا يعدو مجرد تقرير انه قد تضاف الى الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى ، ضرائب ورسوم أخرى، تفرض بناء على قانون ، يصدر بها ، وتخصص حصيلتها لمجلس المحافظة .

ولما كانت المادة ٢٣ من الدستور المؤقت تنص على أن انشاء الضريبة العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى احد من أدائها فى غير الأحوال المنصوص عليها فى انقانون ، ولا يجوز تكليف احد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون مائه من ثم تفرض الضرائب والرسوم غير العامة فى حدود القانون ، ويهدد بتعنين ، لفرض ضرائب ورسوم ذات طابع محلى ، أن يكون ثبت قانون يقرر الضريبة ويبين وعاءها ويحدد الحدود التى تنفذ بها السلطة التى يكمل اليها تحديد سعرها وشروط جبايتها ، وذلك حتى يتم هذا التحديد ، بالاستناد الى القانون ، المقرر لمبدأ فرض انضريبة ، ويجيء مبينا عليه ، ومتقيداً بالحدود المنصوص عليها فيه .

وعلى مقتضى ما سبق ، فان نص المادة ٢٩ من قانون الإدارة

المحلية ، على أن من بين موارد مجلس المحافظة الخاصة به . الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة — لا يتضمن تخويل مجلس المحافظة ، سلطة تقرير فرض ضريبة من الضرائب ذات الطابع المحلى : وإنما يجب لتقرير مثل هذه الضريبة : أن يصدر قانون يقرر فرضها ويبين ما تفرض عليه ويجوز أن يكمل القانون ، فى حدود بينها : للمجلس أن يقرر سعر الضريبة وشروط جبايتها .

وفى ضوء ذلك ، فإن قرار مجلس محافظة البحيرة . بفرض فريضة مالية : على كل مشترك فى تليفون كائن بدائرة المحافظة ، مائتان وخمسون مليما ، يكون غير صحيح لأن ما يفرضه . هو فى حقيقته — ضريبة غير عامة ، يجب أن تفرض استنادا الى قانون تقريرها ابتداء . ولما كان فرض مثل هذه الفريضة . فى هذه الحالة . على غير أساس . فإنه من ثم ، لا يلتزم من فرضت عليهم بأدائها . ولا يجوز تعسا للهيئة العامة للمواصلات السنكية واللاسكية أن تقوم بتحصيلها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعيه قرار مجلس محافظة البحيرة الصادر فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٣ ، فيها ضمنه من فرض رسم على كل اشتراك ، ليعمى : ومن تحميل المشترك بها .

، فتوى ٢٥٦ فى (١١/٢/١٩٦٣) .

قاعده رقم (٩٤)

المبدأ :

المبالغ التى يقوم مجلس محافظة المنيا بتحصيلها على بعض المحاصيل الزراعية — تكيفها لقانونى — لا تعدو أن تكون رسوما حصلت بالمخالفة لأحكام القانون — خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

ملخص الفتوى :

ان مجلس محافظة المنيا أصدر قرارا فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ بفرض رسوم على بعض المحاصيل الزراعية بالمحافظة وهى القطن : والحبوب ، والبصل تخصص حصيلته لتدعيم الصناديق الإجتماعية المنشأة

بقرى المحافظة والمسجلة بوزارة انشئون الاجتماعية ، وقد استطلع الجهاز المركزى للمحاسبات رأى ادارة الفتوى المختصة فى النكيب القانونى للمبالغ التى تقوم المحافظة بتحصيلها وفقا للقرار المشار اليه ومدى رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات عليها ، غرأت ادارة الفتوى ان هذه المبالغ تعتبر تبرعات ولا تعتبر اموالا عامة . وان للجهاز المركزى للمحاسبات ان يراقب الصناديق الاجتماعية بوصفها جهات معانة من الدولة .

وقد طلب السيد نائب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، ووافق على ذلك السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث ان المادة (٢٩) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو الذى صدر قرار مجلس محافظة المنيا فى ظله - كانت تمسد الموارد المالية لمجلس المحافظات ومن بينها « الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة . » وقد أوجبت المادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون لئلا ينفذ الرسوم التى يفرضها مجلس المحافظة موافقة وزير الادارة المحلية .

ومن حيث انه وبأن كان الثابت ان محافظة المنيا لم تتبع الاجراءات التى رسمتها اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية فى فرض الرسوم المشار اليها ، ذلك انها لم تحصل على موافقة وزير الادارة المحلية على فرضها ، الا انه لا يجوز وصف هذه المبالغ بانها تبرعات من الأفراد الذين قاموا بأدائها . ذلك انها حصلت منهم جبرا عنهم عن طريق الخصم من المبالغ المستحقة لهم لدى اتبوك وشركات الاقطان ، ولهذا فان هذه المبالغ لا تعدو ان تكون رسوما حصلت بالمخالفة لاحكام القانون ، وما دامت قد حصلت بهذه الصفة فانها تعتبر اموالا عامة فتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبالغ التى حصلت بالتطبيق لقرار مجلس محافظة المنيا الصادر فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ تعتبر من الاموال العامة فتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

ماعددة رقم (٩٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — نسخة فيما يتعلق بالمشروعات الدائمة التي تقوم بها مجالس المدن والقرى بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية — وجوب اتباع الأحكام التي تضمنها القانون الأخير والإجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية فيما يتعلق بهذه المشروعات دون أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها قد ألغيت ضمناً .

مقتضى الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني تنص على أن « يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط ألا تتجاوز خمسة جنيهات ، كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه ، ويصدر فى هذا الشأن قرار من المحافظ المختص » . وواضح من نص هذه المادة ان الجهة المختصة بتحديد رسوم تراخيص البناء هى مجلس المحافظة المختص .

واذا كانت المادة ٤٠ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد أجازت لمجلس المدينة أن يفرض فى دائرته رسوما على أعمال التنظيم ، وكانت تراخيص البناء تدخل فى مدلول أعمال التنظيم ، الا أنه لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — وهو قانون لاحق لقانون نظم الإدارة المحلية — قد تناول بالتنظيم كيفية تحديد رسوم تراخيص البناء — فى المادة السادسة منه — فإنه يكون القانون الواجب التطبيق فى هذا الخصوص . وعلى ذلك فإنه مع التسليم بأن رسوم تراخيص البناء تعتبر رسوما محلية ، فإن هذه

الرسوم صدر بتظليهما وبيان الجهة المختصة بتحديد ما تشريع جديد هو القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يتم تطبيق أحكام هذا التشريع الجديد في شأنها ، دون أحكام قانون الإدارة المحلية . غاذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أن تسري أحكام هذا القانون في المدن كما تسري في القرى والجهات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، ويجوز إعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة منها أو أية أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، وذلك بقرار يصدر من وزير الإسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلي المعتمد ويحدد فيه ما قد يرى أتباعه من شروط يجب توافرها ، فان مفاد نص هذه المادة أن الإعفاء من رسوم البناء يكون بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، ذلك أنه وفقا لهذه المادة يكون الإعفاء من بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أو القرارات المنفذة له ، بصفة مطلقة دون تحديد لنوع معين من الأحكام أو القرارات ، ومن ثم فان الإعفاء وفقا لنص هذه المادة يشمل — من بين ما يشمل — الإعفاء من رسوم تراخيص البناء ، وبالتالي فان وزير الإسكان والمرافق هو المختص بإصدار القرارات اللازمة للإعفاء من هذه الرسوم دون أعمال أحكام الإعفاء من الرسوم ذات الطابع المحلي الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، إذ أن أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس المحافظة هو المختص بتحديد رسوم تراخيص البناء ، على أن يصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص ، وأن وزير الإسكان والمرافق هو المختص بالإعفاء من هذه الرسوم بقرار يصدر منه — وذلك تطبيقا لنص المادتين ٦ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

(فتوى ١١١١ في ١٥/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

عدم مشروعية قرار المجلس الشعبي المحلى لمحافظة شمال سيناء بفرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما شلى كل بطاقة تموينية .

ملخص الفتوى :

صدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانشرىع لجواز فرض رسوم محلية دون التقيد بالرسوم او الاوعية النى حددها قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ . وتتخص وقائع الموضوع الذى عرض على الجمعية العمومية بهذا الخصوص فى ان المجلس الشعبى المحلى لمحافظة شمال سيناء قرر فرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما على كل بطاقة تموينية للصرف من حصيلته على اعمال النظافة عوضا عن عدم سريان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن انظافى العامة انذى لا ينطبق على المحافظة لعدم ربط عوائد على عقاراتها ، وبتاريخ ١٩٨٣/٩/١ اصدر محافظ شمال سيناء القرار رقم ٧٧٢ مبينا به كيفية تحصيل هذا الرسم . الا ان الجهاز المركزى للحاسبات اعترض على ذلك وطلب ايقاف العمل بالقرار المذكور . واذا طلب محافظ شمال سيناء عرض الامر على مجلس الوزراء للوافقة على استمرار تحصيل الرسم المشار اليه ، لذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد استتبنا للجمعية العمومية ان نص المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ان المشرع ازال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية والذى كان معمولا به فى ظل قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين السابقة عليه . وذلك الى حين تحديد هذه الموارد والرسوم المحلية طبقا للاحكام الواردة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واباح المشرع تجاوز الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها فى القرار

المذكور وبذلك يكون المشرع فى ظل انعمل بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ قد سرى أحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يتعلق بالأوعية الواردة فيه وفئاتها . فيظل هذا القرار ساريا الى حين اعادة تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقا لأحكام انقانون المذكور .

واذا كان المشرع فى المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى أو تعديلها أو تنصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، فإن هذا الاختصاص يقيد بما تضمنه المادة الرابعة من قانون الاصدار واعمالا لها بما ورد عليه النص فى المادة الأولى من قرار الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من أن تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المهمة بالجدول المرفقة لهذا انقرار وذلك احتراماً لزيادة المشرع انصريحة والتي اطلقت انى هذا انقرار فى شأن الموارد المالية والرسوم المحلية الجائز جبايتها . نينعم أن تلتزم المجلس الشعبية المحلية فى ممارستها لسلطاتها التى اختصاصها بها المشرع بالأوعية والفئات الواردة فى انقرار المشار اليه مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه فى الجدول المشار اليها . فاختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذى ورد فى القانون خاليا من أى قيد من حيث وعاء الرسوم أو فئاته يقيته المادة الرابعة من قانون الاصدار صراحة باستمرار انعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد المواد والرسوم المحلية طبقا لأحكام القانون المذكور وهو الذى نم يتم حتى الان . وبذلك فلا تعارض بين تقرير الاختصاص وتقييده .

ولما كان المبين من الأوراق ان رسم النظافة الذى قرره المجلس الشعبى المحلى لمحافظة شمال سيناء على كل بطاقة تموينية قد خرج عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ فيتعين القول بعدم مشروعية فرض هذا الرسم ايا ما كانت المبررات التى سبقت لتبرير فرضه . (ملف ٢٠٨/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

عدم مشروعية فرض الرسوم على مشتركى الانارة بدائرة محافظة
المنوفية وفقا لتوصية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

ملخص الفتوى :

تصحت الجمعية العمومية لقرى الفتوى والتشريع لدى مشروعية توصية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنوفية بفرض بعض الرسوم على مشتركى الانارة بدائرة المحافظة . وتتلخص وثائق الموضوع المعروض بهذا الخصوص على الجمعية العمومية فى ان المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنوفية اوصى بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥ بفرض بعض الرسوم المحلية على مشتركى الانارة بدائرة المحافظة تتراوح ما بين جنيهين وخمسين جنيها بغرض تمويل شراء المحولات اللازمة لقرى المحافظة . وقد أوضح وزير الحكم المحلى تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء ان المستشار القانونى للوزارة انتهى الى عدم قانونية التوصية المذكورة وقرر مجلس الوزراء فى ١٩٨٣/٥/٢٩ الموافقة على المذكرة المقدمة من وزارة الحكم المحلى التى انتهت لى عدم قانونية توصية المجلس الشعبى لمحافظة المنوفية بخصوص فرض الرسوم المشار اليها . الا أن محافظ المنوفية طلب فى ١٩٨٤/١٢/٢٤ اعادة عرض موضوع التوصية المذكورة على مجلس الوزراء على اساس أن ما انتهت اليه مذكرة وزارة الحكم المحلى من عدم قانونية التوصية لاسند له من القانون . استنادا الى أن هذه التوصية صدرت من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بناء على اختصاصه فى فرض الرسوم المحلية الواردة فى البند ٧ من المادة ١٢ من قانون نظام الحكم المحلى . لذلك طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقرى الفتوى والتشريع .

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقرى الفتوى والتشريع
فتبينت من نص المسألة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ان المشرع احال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ — بشأن الرسوم المحلية والذي كان معمولاً به فى ظل قانون نظام الحكم المحلى الصادر بلقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين السابقة عليه — وذلك الى حين تحديد هذه المواد والرسوم المحلية طبقاً للاحكام الواردة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وابعاح المشرع تجاوز الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها فى القرار المذكور . وبذلك يكون المشرع فى ظل العمل بسنن القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩ قد سرى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يتعلق بالاعوية الواردة فيه وفئاتها فيظل هذا القرار سارياً الى حين اعادة تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقاً لاحكام القانون المذكور . فاذا كان المشرع فى المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى او تعديلها او تقصير أجل سريانها او الاعفاء منها او الغائها بعد موافقة مجلس انوزراء ، فان هذا الاختصاص مقيد بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار واعمالاً لها بما ورد عليه النص فى المادة الاولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من ان تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجلس المحلية وفقاً للفئات والقواعد المبينة بالجداول المرافقة لهذا القرار فى شأن الموارد المالية والرسوم المحلية انجازاً لجبايتها . فبمعين ان تلتزم المجلس الشعبية المحلية مى ممارستها لسلطانها التى اختصاصها بها المشرع بالاعوية وانفئات الواردة فى القرار المشار اليه مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه فى الجداول المشار اليها . فاختصاص المجلس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذى ورد فى القانون خالياً من أى قيد من حيث وعاء الرسم او فئاته قيدته المادة الرابعة من قانون الاصدار صراحة باستمرار العمل باحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد الموارد والرسوم المحلية طبقاً لاحكام القانون المذكور وهو الذى لم يتم حتى الآن . وبذلك فلا تعارض بين تقرير الاختصاص وتقييده .

ولما كان البين من الأوراق أن الرسوم التي أوصى المجلس الشعبي المحلى لمحافظة المنوفية بفرضها بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ قد خرجت عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اذا استحدثت اوعية لم يتضمنها هذا القرار كما تجاوزت الفئات المبينة بالجدول المرفقة به بما يجاوز ضعفها . . فيتمين القول بعدم مشروعية هذه التوصية .

(ملف ٢٠٤/٢/٢٧ جلسة ٢٠٤/٦/٢٦ ١٩٨٥) .

قاعدة رقم (٩٨)

تبليداً :

ادارة المرافق العامة يتكون باحد الأساليب الآتية : أسلوب الإدارة المباشرة (انرجى) — أسلوب المؤسسة العامة — أو عن طريق الالتزام — الأسواق الحكومية أو العامة التي يؤول ايراد الثمن العام لخدماتها الى مجلس المدينة طبقاً لنص المادة ٢/٤٤ من قانون الإدارة المحلية هي الأسواق التي تتولى المجالس ادارتها واستغلالها مباشرة سواء بالذات او بواسطة فروع انوزارات والأجهزة الحكومية الكائنة فى نطاق اختصاصها — لا يكون للمجلس ثمة حق فى اقتضاء هذه الإيرادات فى حالة ادارته أو الاستغلال عن طريق المؤسسة العامة — اقتصار حق المجلس فى اقتضاء الرسوم التي تفرض على الأسواق المرخص فى ادارتها للأفراد والهيئات اقامة أحد الأسواق على مال خاص مشمول بنظارة الأوقاف وادارته عن طريق الفرقة التجارية — لهذه الفرقة الحق فى اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق لقاء ادارتها واستغلالها اياه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص فى المادة (٤٠) منه على أن « للمجلس أن يفرض عن دائرته رسوماً عن :

(ج) الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات .. »
كما نص في المادة (٤٤/د) على ان « تشمل إيرادات المجلس .. »
صلى إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه » ويقابل
هاتين المادتين ما ورد في المادة (٥١) من قانون نظام الحكم المحلى الجديد
الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ..

ومن حيث أن مثل النزاع بين الطرفين ينصب على إيرادات السوق
النتيجة عن عائد الخدمات التى يدفعها المتقنون بخدمات السوق .

ومن حيث أن ثمة وسائل متعددة لإدارة المرافق العامة منها أسلوب
الإدارة المباشرة (الراجى) والإدارة بأسلوب المؤسسة العامة أو عن
طريق الالتزام .

ومن حيث أنه وفقا لذلك فإن السوق إذا كانت تقوم على إدارته
واستغلاله مؤسسة عامة فإن إيراداته الناشئة عن الثمن العام للخدمة
الذى يدفعه المتقنون بخدمات السوق من حق المؤسسة العامة التى
تقوم بالإدارة والاستغلال أما إذا كان الثمن بالإدارة والاستغلال ملتزما فإن
هذا الإيراد يكون من حقه اذ هو العائد ومقابل الصيانة عن الجهود التى
تبذل والأموال التى توظف من جانب المؤسسة العامة أو الملتزم فى إدارة
المرفق حسب الأحوال .. وتأسيسا على ما تقدم فإن الأسواق الحكومية
أو العامة التى يؤول إيراد الثمن العام لخدماتها إلى مجلس المدينة طبقا
لنص المادة (٤٤/د) من قانون الإدارة المحلية هى الأسواق التى تتولى
المجالس إدارتها واستغلالها مباشرة سواء بالذات أو بواسطة فروع
الوزارات أو الأجهزة الحكومية الكفئة فى نطاق اختصاصها والتى تخضع
لسلطتها الرئاسية ، أما فى حالة الإدارة والاستغلال عن طريق المؤسسة
العامة أو الالتزام فانه لا يكون للمجلس ثمة حق فى اقتضاء هذا النوع
من الإيراد وانما يقتصر حقه على الرسوم التى تفرض على الأسواق
المرخص فى إدارتها للأفراد والهيئات وعلى ذلك فإن تكيف السوق بأنه
حكوى أو غير حكوى فىكى فى هذا المجال لمصرفة صاحب الحق فى
اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق اذ العبرة فى ذلك بالشخص الثائم
على إدارته واستغلاله .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على خصوصية الحالة المعروضة فإن السوق المشار اليه أقيم على مال خاص هو وقف النبی دانیال الخیری المسمول بنظر وزارة الأوقاف بالأرض والمباني ملكا لای من وزارتي الأوقاف أو التجارة ، وقد اختارت الوزارة لاستغلال هذا السوق أسلوب المؤسسة العامة ولهذا عهدت إلى الغرفة التجارية بالاستكفدية بإدارة واستغلال السوق وذلك بمقتضى قرار وزير التجارة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ طبقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجبله والذي نصت المادة الخامسة منه على أن « لوزير التجارة والصناعة أن يعهد بقرار منه إلى الغرفة التجارية المصرية بإنشاء إدارة الأمكن التي تخصص للتعامل بالجبله طبقا لأحكام هذا القانون على أن يكون إنشاء هذه الأمكن وإدارتها خاضعين لإشراف وزارة التجارة والصناعة » . ويتفق هذا الحكومة مع نص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والتي نصت على أن « يجوز للغرف التجارية باذن من وزير التجارة والصناعة وفي حدود القوانين واللوائح المعمول بها أن تنشئ ... والأسواق ... ويجوز أن توكل للغرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة إدارة أمثال تلك المنشآت ... » ويكمل هذا الحكم نص المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر والتي تنص على أن « تتكون أموال الغرفة من ... إيرادات المنشآت ... أو المرافق التي تتولاها الغرفة ... » وفناد هذه النصوص أنه تدخل في موارد الغرفة إيرادات الأسواق التي يعهد وزير التجارة إليها بإدارتها وهذا الحكم يتفق مع المبادئ المشار إليها والتي تقضى بأن يكون لها الحق في اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق لقاء إدارتها له واستغلالها إياه . ولا حجة في القول بأن إدارة الغرفة التجارية للسوق تتم تحت إشراف وزارة التجارة التي تقوم بوضع نوائح السوق ذلك أن هذا الإشراف هو من قبيل الضبط الإداري الذي تمارسه الدولة على كافة المرافق بما فيها تلك التي تدار بطريق الالتزام ، كذلك فإنه لا يحتج بأن الغرفة تدير السوق كمفوضة عن وزارة التجارة مما يفرض إلى استحقاق الوزارة وبالتالي المحافظة لإيرادات السوق إذ فضلا عن مخالفة هذا الرأي للمادتين ١٧ و ٢٦ من قانون الغرف التجارية فإنه يتعارض مع القواعد العامة في القانون الإداري لأن

التفويض فى هذا المقام بين سنطلت ادارية وهى وزارة التجارة من ناحية والغرفة التجارية من ناحية اخرى وهذه الاخيرة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة باعتبارها مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه كما انها لا تتبع انحكم المحلى ، وعلى ذلك فان تفويضها فى ادارة المرقى يؤدى الى انصراف آثار هذه الادارة اليها نهى التى تبذل المصروفات والنفقات من أموالها فى سبيل هذه الادارة وليس من ميزانية وزارة التجارة كما أن الموظفين الذين تستخدمهم لهذا الغرض يعملون لديها وليس لدى تلك الوزارة وهذا هو مقتضى التفويض فى الاختصاصات فى القانون الادارى .

وترتبيا على ما تقدم جميعه فان السوق المشار اليه يدار عن طريق مؤسسة عامة هى الغرفة التجارية بالاسكندرية ومن ثم فان من حق هذه الغرفة أن تحصل على العائد الناتج عن هذه الادارة ولا يكون للمحافظة ثمة حق فى الاستيلاء عليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احتية محافظة الاسكندرية فى إيرادات سوق الجبلة للخضر وانفاكها بجهة النزهة الذى تقوم على ادارته واستغلاله انغرفة التجارية بالاسكندرية .

(ملف ٢٢/٢/٢٨٨ جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

اختصاص مجلس محافظة مدينة القاهرة ومن قبله المجلس البلدى ، بإدارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه التى تمهد اليه الحكومة بإدارتها - احقية المجلس فى ااتوة ألعاب اليسر والأتاوة المقررة على مبيعات الأراضى بمنطقة المقطم التى تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السيلية - أساس ذلك ان هذه الإيرادات تعتبر جزءا من موارد المجلس فى ظل كل من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

أولاً — أن المادة ٤٠ فقرة ٥ و ١٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة تنص على أن « تتكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مَحِينَة القاهرة من :

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

٥ — حصة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والترام والنقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العمومية ،

١٤ — الإيرادات والاتاوات والأرباح الناتجة من استغلال المرافق العامة التى يديرها بنفسه أو بطريق الالتزام أو بأى طريق آخر .

ومفاد هذا أن من بين إيرادات مجلس بلدى مدينة القاهرة نصيب الحكومة فى الاتاوة المقررة على ألعاب الميسر ، وهو ما رددته البند ١٦ من العقد المرافق للقانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ وكذا حصة الحكومة فى ثمن بيع الأرض التى تستعملها الشركة بمنطقة المقطم (البند ٤٤ من انعقد) .

ثانياً — فيما يتعلق بالوضع بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية . فإن المادة ١٩ من هذا القانون تنص على أن « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين والنوائح الأمور الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(و) ادارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه والتي تعهد الحكومة اليه بإدارتها وفقا لتعليماتها فى هذا الشأن »

كما تنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على أن « تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(أ) »

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتنضم ما يأتى :

١ — »

٢ — »

٣ — »

٤ — إيرادات أموال المجلس والمرافق التى يقوم بإدارتها »

ومن ثم فإن انشركة المصرية للأراضى والمبلى (شركة مساهمة مصرية) حاليا الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحيه فى المنزه والمقطم اذ تقوم باستغلال مرفق عام ذى طابع محلى هو تعمير منطقة المقطم الداخلة فى كردون مدينة اقلاهرة فان مجلس محافظة مدينة القاهرة الذى يتولى ادارة هذا المرفق الواقع فى دائرة اختصاصه يكون وفقا للنصوص المتقدمة هو صاحب الحق فى الحصول على إيرادات الاتاوة على ألعاب الميسر وعلى حصة الحكومة فى ثمن بيع الأراضى بمنطقة المقطم وهى المبالغ التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط العقد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مجلس محافظة مدينة القاهرة — ومن قبله مجلس بلدى مدينة القاهرة — يخص بإدارة — وبإتقالي بالإشراف على ادارة — مشروع تعمير منطقة المقطم الذى تقوم به الشركة آنفة الذكر . وذلك أعمالا لنصوص القانونين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وأنه من ثم لا يكون لوزارة الاسكن والمرافق أن تطلب المجلس المذكور بأداء إيرادات الاتاوة على ألعاب الميسر او حصة الحكومة فى ثمن بيع الأراضى التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط عقد الاستغلال باعتبار هذه الإيرادات جزءا من موارد المجلس فى ظل أى من القانونين آنفى الذكر .

(ملف ١٦٣/٢/٢٢ — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥) .

وبهذا المعنى أُنقِطت أيضا الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٨٢/١٠/٧ ملف ٨٢٠/٢/٣٢ مقرر ان إيرادات الاتوة على ألعاب الميسر بمدينة المقطم ومبيعات الاراضى بها تؤول الى محافظة القاهرة تأسيسا على أن قانون نظام الحكم المحلى جعل لوحدات الحكم المحلى الحق فى انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما نقل اليها ما تمارسه الوزارات فعلا بمقتضى القوانين واللوائح فيما عدا ما يعتبر مرفقا قوميا أو مرفقا ذا طبيعة خاصة . وتسدد خولت وزارة الاسكان محافظة القاهرة الإشراف على استغلال منطقة المقطم ، ومؤدى ذلك صيرورة هذا الاختصاص منوطا بالمحافظة طبقا للمادة ٢ من قانون الحكم المحلى .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري — اعطاء تراخيص تسير خطوط نقل الركاب وتحصيل الاتوة الناتجة عن ادارتها تختص به مجالس المحافظات ومجالس المدن بالنسبة للوحدات التى تعمل فى نطاقها — اختصاص المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري فى هذا الشأن يقتصر على الوحدات المائية التى تعمل بين أكثر من محافظة .

دخلى الفتوى :

ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاحة الداخلية — المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ ينص فى المادة (١) منه على انه « لا يجوز أن يسير أو يستقر مركب فى المياه الداخلية لأغراض الملاحة الداخلية الا بترخيص يعطى لملكه طبقا لأحكام هذا القانون ، ويجوز للمركب بمقتضى هذا الترخيص أن يدخل فى الموانئ البحرية المصرية للشحن والتفريغ ... » وتنص المادة (٣) من هذا القانون على أن تختص الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى باعطاء الترخيص المنصوص عليه فى المادة (١) ويستثنى من ذلك المراكب التى تعمل فقط فى حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فتختص هذه المجالس باعطاء

الترخيص عنها « وأخيراً فإن المادة ١٣ من القانون المشار اليه تقضى بأنه » مع مراعاة ما جاء فى المادة (١١) لا يجوز استعمال مراكب للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر ، أو استعمال مراكب فى خطوط منتظمة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك ، وتحصل أتاوة عن الترخيص بالمعدات العامة أو مراكب نقل الركاب فى خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة عامة .

وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المائى بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص المنصوص عليه فى الفترة السابقة وذلك فيما عدا المعدات التى تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص المجلس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها .

ومن حيث أن المفهوم من مجموع النصوص المتقدمة أنه يتعين الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى عن كل مركب تسير أو تستقر فى المياه الداخلية لأغراض الملاحة : وتختص مجالس المحافظات ومجالس المدن باعطاء هذا الترخيص بالنسبة للوحدات التى تعمل فى نطاقها ، فإذا كانت المراكب تستعمل للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر أو فى خطوط منتظمة فإنه يتعين الحصول على ترخيص خاص وتحصل أتاوة عن هذا الترخيص تحدد عن طريق مزايمة عامة ، وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى باعطاء الترخيص المشار اليه وتحصل الأتاوة عنه ، وذلك ، فيما عدا المعدات التى تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص هذه المجالس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها .

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٩ ونص فى المادة الأولى منه على أن « ينقل اختصاص الإدارة العامة للوائح ورخص النقل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له إلى أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات وذلك فيما عدا انوحادات الآليه » ومناد هذا النص أن أجهزة الإدارة المحلية أصبحت هى الجهة صاحبة الاختصاص فى

صرف التراخيص وتحصيل الاتاوة على المراكب التى تستعمل فى التعمدية
أو فى السمر فى خطوط منتظمة داخل نطاق المحافظة ويستثنى من ذلك
الوحدات الآلية التى تعمل بين أكثر من محافظة فتختص الهيئة العامة
لشئون النقل المائى الداخلى باعطاء الترخيص عنها وتحصيل الاتاوة
المستحقة عن هذا الترخيص « .

ومن حيث أن صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء
المؤسسة المصرية العامة للنقل انتهى التى حلت محل المؤسسة المصرية
العامة للنقل الداخلى فى اختصاصاتها المتعلقة بالنقل المائى الداخلى —
لم يغير من الوضع المتقدم ذلك إن المادة ٢ من هذا القرار والتى حددت
اختصاصات المؤسسة أوردت قيدا عاما على مباشرة هذه الاختصاصات
وهو الا يترتب على ذلك الاخلال بما هو مقرر من اختصاصات مماثلة مقرر
للمجالس المحلية وذلك بموجب القوانين والقرارات المعمول بها .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك وكان ترخيص اى وحدات المائى
المستعملة داخل نطاق المحافظات وتحصيل الاتاوة المستحقة عنها يدخل
فى اختصاص المجالس المحلية طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم لا يجوز لمؤسسة النقل النهري أن
تبد ولايتها الى هذه اى وحدات وانما يقتصر اختصاصها على اعطاء
التراخيص وتحصيل الاتاوة عن الوحدات المائية التى تعمل بين أكثر
من محافظة .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المطروح أن خط نقل
الركاب بين مدينتى الأقصر وأرمنت يعمل داخل نطاق محافظة قنا ، فمن ثم
فإن مجلس محافظة قنا هو الذى يختص باعطاء ترخيص تسيير هذا الخط
وتحصيل الاتاوة المستحقة عن هذا الترخيص .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن محافظة قنا هى
الجهة صاحبة الاختصاص فى اعطاء الترخيص بتسيير خط نقل الركاب بين
مدينتى الأقصر وأرمنت داخل نطاق المحافظة وتحصيل الاتاوة الناتجة عن
إدارة هذا الخط .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

عدم مشروعية ما قامت به بعض المحافظات من زيادة غلات الاتاوة المخصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمهاجر أو فرض رسوم اضافية عليها .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى مشروعية ما تفرضه بعض المحافظات من رسوم محلية اضافية على المهاجر تجاوز غلاتها غلات الاتاوات المقررة قانوناً .

وتخلص وقائع الموضوع - حسبما يبين من الأوراق - في أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناجم والمهاجر فرض في المادة ٢٧ منه اتاوة على مواد المهاجر بالغلات الواردة تفصيلاً بالمادة المشار إليها . وقد جرى العمل على التعاقد شركات القطاع العام والخاص مع الهيئته العامة للطرق والكبارى على أساس هذه الغلات ، وهى ذات الغلات التى تضمنها دفتر المواصفات انقياسية للهيئة والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك العقود . الا أن بعض المحافظات قامت منذ عام ١٩٨٢/٨٢ بفرض اتاوة اضافية (رسوم) علاوة على الاتاوات الواردة بالقانون المشار اليه ، وتزيد كثيراً على الاتاوات المقررة بحكم ذلك القانون : فعلى سبيل المثال طلبت محافظة جنوب سيناء مبلغ ١٤٢ ألف جنيه قيمة الاتاوات المستحقه على الكميات المستعمنة في بعض المستخلصات الخاصة بعملية رصد ، طريق دهب / سانت كاترين ، في حين أن الاتاوة المقررة قانوناً عن هذه الكميات هي ٢٣ ألف جنيه فقط بزيادة قدرها ١١٩ ألف جنيه عبارة عن رسوم اتاوات اضافية لحساب المحافظة . ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى والتي حددت انواع الرسوم المحلية التى يجوز للجهات المحلية فرضها لتتضمن جواز فرض رسم اضافى محلى على اتاوات المهاجر ، فقد ثار التساؤل عن مدى مشروعية ما تفرضه بعض المحافظات من رسوم اضافية في هذا الشأن .

وازاء ذلك طلبتم بكتايكم المشار اليه عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وكانت الهيئة العامة للطرق والكبارى قد طلبت بكتلبها رقم ق/م/٢٦٣٧ المؤرخ فى ١٤/١٠/١٩٨٤ راي ادارة الفتوى لوزارتى النقل والمواصلات التى عرضت على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى فافقت بجلسة ١٩/١١/١٩٨٤ بأن الاتاوة فرضت بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وبالتالي لا يجوز زيادتها أو إلغاؤها أو تعديلها إلا بثنائون وبالتالي فانه لا يحق لوحدات الحكم المحلى زيادة الاتاوة وما يترتب على ذلك من آثار . الا أنه نظرا لتعاصر ذلك مع إجراءات العرض على الجمعية لم تبلغ فتوى اللجنة الثالثة الى الهيئة .

وقد استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر قد خولت لوزارة التجارة والصناعة أن تقوم طبقا لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمهاجر ورتبقتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة فى هذا القانون . ثم نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن تؤدى اتاوة عن مواد المهاجر فى نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفئات الآتية : « وتبين أنه قد تم نقل اختصاصات وزارة اصناعة فيما يتعلق بالمهاجر الى المحافظات بقرار نائب رئيس أنجهمورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بإدارة المهاجر الواقعة فى دائرتها وتنظيم استغلالها طبقا لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وتؤول إليها إيرادنها اعتبارا من اوان يونيو سنة ١٩٦٢ .»

ثم استظهرت أحكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذى جعلت المادة ٢ منه لوحدات الحكم المحلى كلا من دائرتها إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، وجعلت المادة ١٢ من ذات القانون للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة وفقا للمادة ٢

من هذا القانون ، ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة
وإمراة القوانين واللوائح بلقترح فرض الضرائب ذات الطابع المحر
« كذلك فرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لأحكام ذات القانون -
أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة
مجلس الوزراء ، وقد جعلت المادة ٣٥ ثانيا / د من الموارد الخاصة
بالمحافظة انضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح
المحافظة وجعلت المادة ٥١/ سادسا من موارد المدينة الرسوم التى
يفرضها المجلس التسعبي المحلى بالمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين
واللوائح على رخص المحاجر والمناجم ورخص الصيد . ثم نصت المادة
١٢٥ من ذات القانون بأن « تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد
أسس وإجراءات حساب جبيع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة
التظلم منها وإجراءات تخفيضها .

وقد خلت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢
ما يجيز للوحدات المحلية فرض أى رسم اضافى على اتاوات المحاجر .

ومفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم
والمحاجر قد فرض على مواد المحاجر ونظم الأحكام الخاصة بفئات هذه
الاتاوة وكيفية أدائها تنظيما متكاملا ، ولم يعط تلوزارة المختصة بتطبيق
أحكامه وهى وزارة الصناعة عند وضعه ولا المحافظات التى حلت محلها
فى هذه الاختصاصات بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ؛
أى حق فى زيادة هذه الاتاوة أو تعديل أحكامها . وبم يتضمن نظام الحكم
المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٨١ ولا لائحته التنفيذية ما يجيز للمحافظات فرض رسوم
إضافية على اتاوة المحاجر أو زيادة فئات هذه الاتاوة المقررة بالقانون رقم ٨٦
لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، بل أنه عندها تعرض المشرع للمناجم فى
المادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى السالف ذكرها لم يتعرض
الا لتحديد الرسم المفروض على رخص المناجم والمحاجر فقط وهى لا علاقة
لها بالاتاوة المذكورة . ولما كتلت الاتاوة المشار إليها قد فرضت وحددت

فئاتها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، فلا يجوز زيادتها أو
القائمتها أو تعديلها الا بقانون . كذلك نم يجوز القانون اضافة
اية رسوم اصلية أو اضافية اليها من اى نوع . ولم يجوز لوحدات الحكم
المحلى فرض رسوم على هذه الاتاوات . ومن ثم فلا يحق للمحافظات
زيادة فئات هذه الاتاوة ولا فرض رسوم اضافية اليها ، وهو ما انتهت
اليه اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلسته ١٩٨٤/١١/١٩ .

(ملف ٢٩٤/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

ماعدته رقم (١٠٢)

المبدأ :

أن المشرع حين فرض الضريبة على الاراضى الفضة بالقانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٧٨ خصص حصيلتها استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات
لتحويل صندوق الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ —
هذا الصندوق الفى بقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — الالفاء
أقتصر على الصندوق دون أن يمتد الى الضريبة ذاتها — اثر ذلك
خضوع هذه الضريبة لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات واعتبارها موردا
من موارد الخزانة العامة — اعادة النص على الضريبة المذكورة كمورد من
موارد حساب مشروعات الاسكان الاقتصادى بكل محافظة بمقتضى القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مؤداه العودة
الى استثناء الضريبة من قاعدة عدم تخصيص الإيرادات .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية اتعمومية لقمى الفتوى والتشريع بادى دى
بدء فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨١/٢/٤ التى انتهت الى ان :
الضريبة التى فرضت على الاراضى الفضة بمقتضى القانون رقم ١٠٧
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بموجب
نص المادة ٧ من مواد اصدار قانون الحكم المحلى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ،
التى قضت بالفاء هذا الصندوق « ثم استعرضت القانون رقم (١٠٧) :
لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان حيث تنص
المادة الاولى منه على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات
الاسكان الاقتصادى يتولى تمويل اقامة المساكن الاقتصادية ومدها بالمرافق

اللزامة لها ، تكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر امواله اموالا عامة وينبع وزير الاسكان والتعمير » كما استعرضت القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٨ بفرض ضريبة على الاراضى الفضاء وتنص المادة ٣ مكررا (٦) منه على ان « تؤول حصيلة الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى » .

واستعرضت الجمعية العمومية ايضا القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ :
باصدار قانون نظم الحكم المحلى حيث نص فى المادة السابعة من مواد الاصدار على انه « فيها عدا ما نص عليه فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بلفاء صندوق تمويل بشروعات الاسكان الاقتصادى يلقى الصندوق المشار اليه وتوزع حصيلة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقا للقواعد والنسب التى يضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والاسكان » واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، حيث نصت المادة (٣٦) بعد التعديل على أن « ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على مستوى المحافظة تتكون موارده من (٤) حصيلة الضريبة المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على الاراضى الفضاء » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ، ان المنزع حين فرض الضريبة على الاراضى الفضاء بالقانون (٣٤) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه خصص حصيلتها - استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات - لتمويل صندوق الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٦ آنف الذكر ، الا ان هذا الصندوق الذى طبقا لقانون الحكم المحلى رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ سالف الإشارة اليه ، وذلك تحقيقا للمركزية التى هدف اليها هذا القانون ، وبالتالي انفى تخصيص حصيلة هذه الضريبة لتمويل الصندوق المذكور ، اى ان هذا القانون قصر الانباء على الصندوق دون أن يمتد ذلك الانباء الى الضريبة ذاتها ، وبذلك تخضع هذه الضريبة للقاعدة العامة التى تقضى بعدم تخصيص الإيرادات ، وتعتبر موردا من موارد الخزانة العامة الا انه وقد أعيد النص على هذه الضريبة كمورد من موارد

حساب مشروعات الاسكان الاقتصادي بكل محافظة ، وذلك بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ - بتعديل القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، فان المشرع يكون بهذا النص قد رجع الى الاستثناء من قاعدة عدم تخصيص الايرادات ، أى انه اعتبر الضريبة على الأراضى الفضاء ضريبة لم تلغ مفذ فرضها ولم تزل قائمة ، وانه لم يكن يقصد - فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ انى الغاء تلك الضريبة وانما قصد فقط الى انفا تخصيصها كموارد من موارد الصندوق الملقى . ثم اعاد تخصيصها كموارد من موارد الحساب الذى حل محل ذلك الصندوق بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار سريان الضريبة على الأراضى الفضاء المفروضة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فى ظل كل من قانونى الحكم المحلى رقمى ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما واقتصر التعديل على مبدأ تخصيص الايرادات على الوجه سالف الذكر .

(ملف ٤٣/١/٧ - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣) .

الفصل السابع — العاملون بوحدة الإدارة المحلية

أولا : الوضع القانونى للعاملين بوحدة الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

العاملون فى دائرة المحافظات — القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية — انتظامه ثلاث فئات من العاملين : الفئة
الأولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التى ألغيت وحلت محلها
المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التى
لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية وكذلك فروع الوزارات التى نقلت
اختصاصاتها الى هذه السلطات ، والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات
التي نقلت اختصاصها الى الإدارة المحلية ، ومنها وزارة التربية والتعليم ،
وهؤلاء يلحقون بالمحافظات على سبيل الإعارة الى أن تنقل درجاتهم الى
ميزانيات الإدارة المحلية — العاملون بوزارة التربية والتعليم الذين يعملون
بالمحافظات — اعتبارهم معارفين الى هذه المحافظات الى أن يتم نقل درجاتهم
من ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية المحافظات ويتم نقلهم تبعاً لذلك
الى السلطات المحلية بصفة نهائية — أثر ذلك اختصاص المحافظ بالنسبة
لهم خلال فترة الإعارة بما تختص به الجهة المستعمرة بالنسبة للعاملين
المعارفين إليها .

ملخص الفتوى :

أنة باستقراء قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يبين
أنة نظم ثلاث فئات من العاملين ، الفئة الأولى ، هم موظفو المجالس المحلية
القديمة التى ألغيت وحل محلها المجالس المحلية الجديدة ، وهؤلاء تنظم
شؤونهم الوظيفية أحكام الفصل الرابع من الباب الخامس من قانون نظام
الإدارة المحلية ، وتكون للمحافظ بالنسبة لهم الاختصاصات الممنوحة فى
قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات طبقاً للمادة ٨٧ من قانون
نظام الإدارة المحلية المنشتر اليه التى تنص على أن « تكون للمحافظ

الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة» والفئة الثانية « هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، وكذلك ممثلوا فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه السلطات ، وهؤلاء يختص المحافظ بالنسبة لهم طبقا للمادة السادسة من قانون الادارة المحلية بما يأتي :

(١) تعيين من لا تعلو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهات ذات الشأن في حدود الميزانية التي تخصصها كل وزارة للمحافظة .

وفي جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن ان تأخذ رأي المحافظ عند ترقية أو نقل موظفي فروعها في المحافظة .

كما ان للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف من محافظته اذا نراه به أن وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع المصلحة العامة .

واذا لم تأخذ الوزارة برأى المحافظ في انحالات المشار اليها فيما تقدم جاز له أن يرفع الأمر الى وزير الادارة المحلية .

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لممثلي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس .

والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية « ومنها وزارة التربية والتعليم » وهؤلاء يحقون بالمحافظات على سبيل الاعارة الى أن تنقل درجاتهم الى ميزانيات الادارة المحلية وذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والتي تنص على أن « يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى

السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الإعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس الحيريات والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بقردياتهم ونقلهم ، وذلك كله الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

ولا يغير من هذا النظر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢ الذى ينص على انه « اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ تنقل درجات العاملين الذين يعملون بالمحافظات الى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات هذه المجالس المحلية ، ويعتبر هؤلاء العاملون منتقلين نهائيا من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة » طالما أن درجات العاملين بمرفق التربية والتعليم ظلت مدرجة فى اعتمادات وزارة التربية والتعليم ولم تنقل الى ميزانيات المجالس المحلية .

أما ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التقويض فى الاختصاصات من أن « تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية ولأجهزة هذه المجالس اختصاصات انوزير ووكيل الوزارة فى المسائل الادارية والمالية عمدا ما يختص به مجلس المحافظة .

ويجوز أن يفوض ممثلى الوزارات فى مجالس المحافظة والسكرنيرين العاملين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى فى بعض هذه الاختصاصات» فان هذا النص قد أعطى للمحافظ ما كان مقررا للوزير من اختصاصات فى المسائل الادارية والمالية بالنسبة الى المرافق التى نقلت الى المجالس المحلية ولكنه لم ينقل العاملين بهذه المرافق الى المجالس المحلية والذين يشترط لنقلهم الى هذه المجالس أن تنقل درجاتهم الى ميزانياتها وهو ما تبليه أصول الميزانية والاحكام الخاصة بالنقل فضلا عن المادة الرابعة من قانون الادارة المحلية ، وعلى ذلك والى أن يتم نقل درجاتهم فى الميزانية يظلون معارين الى المجالس المحلية ويكون اختصاص المحافظ بالمحافظة بالنسبة لهم خلال فترة الإعارة هو اختصاص الجهة المستعيرة بالنسبة للعاملين المعارين اليها

واختصاص المحافظ بالنسبة لهم هو اختصاص الوزير بالنسبة للمعارين
لوزارته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصومية الى ان العاملين بوزارة التربية
والتعليم الذين يعملون بالمحافظات يعتبرون معارين الى هذه المحافظات
وذلك اى ان يتم نقل درجاتهم من ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية
المحافظات ويتم نقلهم تبعا لذلك الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

ويختص المحافظون بالنسبة لهم خلال فترة الاعارة بما تختص به
الجهة المستعمرة بالنسبة للعاملين المعارين اليها .

(فتوى ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢١) .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية
— نصه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات
— نقل الموظفين الى المجالس المحلية طبقا له — اطلاق النقل من قيد الميعاد
التنظيمى الذى عدل من خمس سنوات الى اربع سنوات — اساس ذلك
اسقاط الميعاد كلية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ — نقل درجات الموظفين
بالوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية لا يقترب عليه وحده نقل الموظفين
الشاغلين لهذه الدرجات. — وجوب صدور قرار بنقلهم من السلطة المختصة
— قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية الصادر في ١٩٦٢/٩/٢١ بارجاء
النقل يتضمن عدولا عن قرار نائب رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٢
بهذا النقل .

ملخص الفتوى :

لئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار
قانون نظام الادارة المحلية قد قضت بأن تتولى اللجنة المركزية للادارة
المحلية وضع برامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها
خمس سنوات ، وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللازمين للعمل في

الإدارة المحلية بصفة نهائية ، وأن مهمة اللجنة في هذا الخصوص تحديد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ومتابعة تنفيذها ، إلا أن الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على مجرد انقضائه اعتبارا للعاملين المشار اليهم منقولين بقوة القانون .

وقد حل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية محل اللجنة المركزية في اختصاصاتها بمقتضى المادة السليمة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ الذى عدل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية فأصبح نصها يقضى بأن يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية وضع برامج أحكام هذا القانون بالتدرج خلال مدة انتصاها أربع سنوات ويحدد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ويتابع تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة نهائية وهذا الميعاد الذى حدد لتنفيذ ذات البرامج المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإصدار ، يعتبر ناسخا للميعاد الأول المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الإصدار فضلا عن أنه بدوره ميعاد تنظيمي شأنه في ذلك شأن الميعاد السابق ويعتبر هذا الميعاد مفسوخا بصور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الذى أورد ذات الأحكام الواردة في المادة ٦١ خالية من أى ميعاد لتنفيذ ما قضت به .

وينبنى على ذلك أن يصبح نقل الموظفين الى المجالس المحلية مطلفا من قيد الميعاد التنظيمي السابق الذى عدل من خمس سنوات الى أربع سنوات بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم أسقط كلية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يغير من هذا النظر نقل درجات الموظفين بالوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية ذلك أن هذا النقل لا يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم نقل العاملين الشاغلين لهذه الدرجات بل ينبغى أن يصدر بنقلهم قرار من السلطة المختصة ، ولا يعدو أن يكون نقل الدرجات مصرفا ظاهريا لترقيات شاغليها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ومضى في المادة الأولى منه بنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٣ وان يعتبر هؤلاء الموظفون منقولين نهائياً من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة فإن اللجنة الوزارية للإدارة المحلية التي حلت محل نائب رئيس الجمهورية في اختصاصاته بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ أصدرت بعد ذلك قرارها رقم ١ ق ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتضمن هذا القرار النصوص التي يستمر العمل بها من قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وليس من بينها المادة الأولى من هذا القرار ، وقد نصت المادة الأولى من قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية رقم ١ المشار اليه على تشكيل لجنة لدراسة وتقديم اقتراحات بشأن الخطوات اللازمة لنقل الموظفين الى المجالس المحلية كما نصت المادة الثانية من القرار على أن « برجا نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات لحين صدور قرار من اللجنة الوزارية للإدارة المحلية على ضوء نتيجة الدراسات التي ستعرضها اللجنة المشكلة بالمادة الأولى » .

ومؤدى ذلك أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بنقل موظفي الوزارات الذين يعملون بالمحافظات الى المجالس المحلية لم يعد قائماً وقد حل محله في هذا الخصوص الاحكام التي تضمنها قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية مما يعتبر عدولاً من هذه اللجنة عن قرار نائب رئيس الجمهورية سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصياد قانون نظام الإدارة المحلية والمحددة لنقل الموظفين النازمين للعمل بالإدارة المحلية الى مختلف المحافظات بمسفة نهائية هو ميعاد تنظيمي ، وما لم يصدر قرار من الجهة المختصة بنقلهم الى هذه المحافظات فإن فوات هذا الميعاد لا يترتب عليه اعتبارهم منقولين الى هذه المجالس بمجرد انقضائه ، ويكون الحاقهم بهذه المجالس على سبيل الاعارة .

وفضلا عن هذا فإن هذا الميعاد يعتبر منسوخا بصدر القانونين رقمي
١٥١ لسنة ١٩٦١ ، ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وان مجرد نقل درجات هؤلاء الموظفين من ميزانية الوزارات التابعين
لها الى المجالس المحلية لا يترتب عليه اعتبارهم منقولين اليها تلقائيا بل
يجب ان يصدر بذلك قرار وفقا لما تقتضيه المادة ٦١ من قانون نظم الادارة
المحلية المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يعنى ان يكون نقل الاعتمادات المالية الى ميزانية هذه المجالس
غير مضرر مالى لمرتباتهم .

ان قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٦٣/١/٢١
بارجاء نقل موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية
ينضمن عدولا عن القرار الصادر من نائب رئيس الجمهورية في ١٩٦٢/٥/٣١
بنقلهم .

(فتوى ٨٩٩ في ١٩/٧/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية — نص لائحته
التنفيذية على ان تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات الحالية
والوحدات المدمجة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات — مقتضى
هذا النص — اعتبار موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات
المدمجة من موظفي المجالس الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المنشأ
اليه دون حاجة لاستصدار قرارى ادارى بالنقل .

ملخص الفتوى :

في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
باصدار قانون نظم الادارة المحلية وقسم هذا القانون الجمهورية الى وحدات

إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ، ونص في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن « يعتبر مجلس مدينة في حكم هذا القانون — المجالس البلدية القائمة وقت العمل به والتي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص أما المجالس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية » وتأسيسا على ذلك صدر قرار من الوزير المختص بتحديد المجالس البلدية التي اعتبرت مجالس مدن ، أما المجالس التي لم يتضمنها القرار المذكور فقد اعتبرت مجالس قروية ، كما أن مجالس المحافظات قد حلت محل مجالس المديرية وذلك بالنسبة للقانون المنظم لها رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ .

وحيث أن المادة (١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المدمجة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات ، مقتضى ذلك ، أن موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المدمجة قد أصبحوا من موظفي السلطات المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وأن المجالس المحلية الجديدة التي صدر بها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد حلت محل المجالس المحلية التي كانت قائمة قبله فاختفت هذه الأخيرة في حين بدأت المجالس الجديدة ، ولا يثور في ظل ذلك أن يترتب نقل بين الموظفين ما بين هذه وتلك إذ يفترض في النقل قيام جهتين في آن واحد ، الجهد المنقول منها وتلك المنقول إليها . وواقع الحال ينقض ذلك بالنسبة إلى المجالس المحلية الجديدة وتلك المتبقية التي أختفت بمجرد قيام المجالس الجديدة . وتأسيسا على ذلك يصبح موظفو مجلس بلدي السويس ضمن موظفي مجلس محافظتها وأن يتمتع القول بقيام نقل لهم بين هاتين الجهتين إذ لم يعد مجلس بلدي السويس قائما بمجرد قيام مجلس محافظة السويس الذي حل بقوة القانون محله فأضحى موظفو المجلس البلدي المنتمين ضمن موظفي مجلس المحافظة انتماء ، كآخر حتى لازم هذا الحل ولم يرد بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يحول دون ذلك .

ويخلص مما تقدم أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار إداري بهذا النقل سواء من مدير البلديات أو لجنة شؤون الموظفين ، كما أنه ليس ثمة

ما يسوجب صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص ،
وان كان ذلك لا يتعارض مع صدور قرار تنفيذى من محافظ السويس
يرصد ويكشف صراحة تبعية موظفى مجلس بلدى السويس بمجلس
محافظتها منذ حل المجلس الاخير محل المجلس الاول .

(فتوى ٢٧٤ فى ٢/٢/ ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية —
نصه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات —
قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات (الادارة المحلية) رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢
— نصه على نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات من ميزانيات
الوزارات التى نقلت اختصاصاتها للمجالس المحلية الى ميزانيات هذه المجالس
اعتبارا من اول يولية ١٩٦٣ واعتبارهم منقولين من وزاراتهم الى هذه
المجالس من هذا التاريخ — نص هذا القرار على تولى المجالس جميع الترقيات
بالنسبة الى الموظفين لديها اعتبارا من هذا التاريخ — صدور قرار من
وزارة الصحة بعد اول يولية ١٩٦٣ باجراء ترقيات مقصورة على العاملين
بها دون من نقلوا الى المجالس — هو قرار سليم مطابق للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المدة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام
الادارة المحلية تنص على ان « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية وضع
برامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات
وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه
البرامج ما يأتى :

(ا) العمل على حريان نظم الادارة المحلية على اقليمى
الجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الادارة المحلية بصفة
نهائية .

(ج) تنقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية
وفتأ لاحكام القانون .

واعمالا لهذه المادة اصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية في ٢٠ من
كتوير سنة ١٩٦٠ قرارها الخاص ببرنامج نقل الاختصاصات وانتوصيات
الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به ما يلي :

١ - لا يتم نقل الموظفين المعارين الى المحافظات نقلا نهائيا الا بعد
موافقة اللجنة المركزية للادارة المحلية .

٢ - الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بشأن البرنامج المقترح
لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين
وهي :

أولاً - برامج نقل الاختصاصات :

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الآتى بينها
حسب البرنامج الموضح فيما بعد :

١ - في السنة الاولى ١٩٦١/٦٠

(أ) وزارة التربية والتعليم .

(ب) وزارة اتشئون البلدية والقروية .

(ج) وزارة الصحة .

(د) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

(هـ) الوحدات المجعة .

على أن تقوم كل وزارة او هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانياتها
على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة
الصرف على المرافق المعنية ومصالح الوزارات المختلفة تحت اشراف مجلس
المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية .

٢ - تنقل اختصاصات الوزارات الآتية للادارة المحلية .

ثانيا - فيما يتعلق بالموظفين :

نص القانون فى المادة ٤ منه على أن يلحق موظفو فروع الوزارات ، التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرات والمجالس البلدية بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

١ - وافقت اللجنة على أن يعتبر الموظفون معارين الى المجالس المحلية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦١ .

٣ - تيسير نذب واعارة الموظفين اللازمين من الوزارات المختلفة الى المجالس المحلية انى أن يتم نقلهم نهائيا الى هذه المجالس .

وفى ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر ونص فى المادة السابعة منه أن تحل عبارة « نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية » محل كل من عبارتى « اللجنة المركزية للادارة المحلية » و « اللجنة الاتطيلية للادارة المحلية » حيثما وردت فى قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه .

وفى ٣١ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات (الادارة المحلية) رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تعيين وترقية ونقل واعارة موظفى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ونص فى المادة الأولى منه على انه « اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٢ تنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات فى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية ويعتبر هؤلاء الموظفون منقولين نهائيا من هذا القاريخ الى المجلس المذكورة » .

كما نص فى ملحقته الثانية على انه « اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ يونية ١٩٦٣ يراعى ما يأتى بالنسبة لموظفى الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية :

أولا - فى التعمين : تتولى المجالس المحلية تعيين ..

ثانيا - فى الترقية : تتولى الوزارات ذات الشأن الترقيات المالية والأدبية لموظفيها بالمحافظات بعد اخذ رأى المجالس المحلية المختصة فى الترقية بالإنتمية والترقية بالاختيار .

وتتولى هذه المجالس جميع الترقيات بالنسبة للموظفين لديها اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣

ثالثا -٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

رابعا -٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتقدمة الى أن اللجنة المركزية للإدارة قد نقلت الى المجالس المحلية فى السنة المالية ١٩٦١/٦٠ اختصاصات بعض الوزارات والهيئات ومن بين هذه الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المذكورة وزارة الصحة . وقد تضمن قرار اللجنة المركزية الصادر بهذا الصدد أن تقوم كل وزارة بنقل اختصاصاتها الى الإدارة المحلية بتقسيم ميزانيتها على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ ، أما بالنسبة الى الموظفين فقد انقضى القرار المذكور موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس المحلية على سبيل الإعارة الى أن يتم نقلهم جميعا الى تلك الجهات بصفة نهائية ، وذلك اعمالا لحكم المادة الرابعة من قانون نظام الإدارة المحلية . وقد حسم قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر المركز القانونى لهؤلاء الموظفين اذ نقل درجاتهم الى المجالس المحلية ابتداء من أول يولية سنة ١٩٦٣ واعتبرهم منقولين نهائيا من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة .

ومن ثم فإن الكتاب الدورى الذى أصدرته وزارة الصحة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٣ بالتفويض للمناطق الطبية فى التعمين والترقية على الدرجات المخصصة لهذه المناطق فى ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ يكون مطابقا لحكم القانون اذ أن عمال هذه المناطق الطبية اعتبروا فى

اول يولية سنة ١٩٦٣ منقولين مهاتيا الى المجالس المحلية وينبنى على ذلك ان القرارات الوزارية التى صدرت بعد هذا التاريخ بترقية عمال الديوان العلم بالوزارة واننى اقتصرت عليهم دون عمال المناطق الطبية بالمجالس المحلية تكون من هذه الوجهة صحيحة قانونا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان قرارات الترقية بالانتمية التى اصدرتها وزارة الصحة بعد اول يولية سنة ١٩٦٣ وقصرتها على عمال الادارات المختلفة بالديوان العام دون عمال المناطق الطبية الذين نقلوا الى المجالس المحلية سنية قانونا من حيث النطاق الذى تمت فيه .

(فتوى ٦ فى ١٩/١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجمة الذين أصبحوا من موظفى المحافظات وفقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — ترقيتهم — جائزة دون توقف على تمام نقل موظفى الوزارات الاخرى المعارين الى المحافظة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قانون اصدار نظام الادارة المحلية قد عالجت هذا الموضوع فنصت على ان « يلحق موظفو فروع الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليين بوضعهم القائم فيها يتعلق بترقياتهم وتنقلهم وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وفى تفسير هذا النص ، لا ينبغى الربط بين الحاق موظفى فروع الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل

الاعارة وبين احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بوضعهم القائم حين نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك ان احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بهذا الوضع انما ينتهي بانخراطهم جميعا في الوحدات الجديدة دون ان يتوقف ذلك او يرتبط باعارة موظفي فروع الوزارات وانتهائها ، كما ان كلمة (جميعا) التي وردت بالنص انما قصد بها موظفي مجالس المديرية ، والمجالس البلدية ، فلا ينسب مخلوهم . او يشمل غيرهم من موظفي فروع الوزارات الأخرى والمعارين للمحافظات ؛ فنص المادة الرابعة انما يجد مبررة من واقع ما كان عليه الحال قبل صدور قانون الإدارة المحلية اذ كانت تضم موظفي المجالس البلدية جميعا وحدة واحدة من حيث الترقية فشاء المشرع ان يستبقئهم بها الى حين حلول المجالس المحلية الجديدة مكان تلك الملفة وانخراطهم معها جميعا في عدادها .

اما عن موظفي الوزارات المعارين للمحافظات خلال فترة الانتقال ، فليس ثمة من مبرر واضح للربط بينهم وبين موظفي المجالس في هذه المرحلة لعدم قيام هذه الرابطة من قبل وخاصة فانهم لن يضاروا بانتفاء هذا الربط اذ يبقى لهم مجالهم الأصلي المعتمد في الترقية داخل الوزارة شأنهم كسائر موظفيها على حد سواء .

ومضلا عن تقدم فان الكتاب الدوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ الذي وجهه وزير الإدارة المحلية قد اقر حق المحافظات في مباشرة اختصاصها في الترقية والنقل بالنسبة الى موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجموعة الذين أنسخوا من موظفيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ دون أن يربط ذلك او يعلقه على نقل موظفي الوزارات الأخرى الى المحافظات بصفة نهائية .

(فتوى ٢٧٤ في ١٢/٣/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

ان العاملين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء من كان يعمل في المحافظة او المراكز او المدن او الاحياء او القرى — اناط القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي باللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض — كون اللائحة تنفذ ان العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة فلا تثريب عليها — اساس ذلك — اقتصارها على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بدون ان تعدل من احكامه او تضيف اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي تنص على ان « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ويكون العاملون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » . كما نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على ان « يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة في نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالاعدية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث انه يستفاد من احكام هذا القانون امران : اولهما ان العاملين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل في المحافظة او المراكز او المدن او الاحياء او القرى وهي وحدات الحكم المحلي المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة — وثانيهما ان المشرع احال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض واذا اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العامة لوحدات

الحكم المحلى سألقة الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيميا يدخل فى حدود ما خوله القانون لها يتناول شئون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديرية وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتمون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع احكام قانون الحكم المحلى اذ هو حكم يتفق مع الحدود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لاقتصراره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير أن يعدل من احكامه او يضيف اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٢٨١ فى ١٩٨٢/٢/٦) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

مدى تعارض حكم المادة ٩٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى مع احكام هذا القانون فيما تقتض به من اعتبار العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على ان « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل مديرية من هذه المديرية وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية » . كما تنص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على ان

« يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة رداً . فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث انه يستفاد من احكام هذا القانون اعلان : اولها أن العاملين فى كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل فى المحافظة او المراكز او المدن او الاحياء او القرى وهى وحدات الحكم المحلى المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، والتى لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة - وثانيها ان المشرع احال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التى تحقق هذا الغرض واذا اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى سلفة الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيمها يدخل فى حدود ما خوله القانون لها يتناول شئون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديرية وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كانه العاملين الذين ينتمون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع احكام الحكم المحلى اذ هو حكم يتفق مع الحدود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لاقتصاره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير أن يعدل فى احكامه او يضيف اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

(ملف ٥٧٧/٣/٨٦ - جلسة ٨١/١٢/١٦) .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

العاملون بالدواوين العامة للحكم المحلى يعتبرون تابعين لوحدته مستقلة عن الوحدة التى ينتمى اليها العاملون بالتربية والتعليم ، وبذلك ينفى عنهم احد شروط ارجاع الأقدمية طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الذى يثنى بأى « ىرقى حلىل المؤهل العالى الذى ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق بالقانون المذكور ، المعين معه فى تاريخ وأحد فى ذات الوحدة الادارية الى فئة أعلى من فئته من تاريخ ترقية زميله إليها » ،

ومفاد ذلك أن مناط أعمال حكم المادة (١٣) سالفه الذكر يتحقق بنوافر شرطين أساسيين :

الأول : أن يكون حلىل المؤهل العالى قد أصبح فى فئة أدنى من فئة زميله من طبق فى شأنه أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لحصوله على أحد المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون .

الثانى : أن يكون هذا الزميل معينا معه فى تاريخ وأحد وفى ذات الوحدة الادارية المعين بها ،

ومن حيث أن الشرط الثانى قد تخلف فى الحالة المعروضة ذلك أن العاملين بالدواوين العامة للحكم المحلى فى نطاق المحافظة يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التى يتبعها العاملون بالترقية والتعليم وذلك حسبما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وبالتالى تكون التسوية التى تمت لهم بموجب القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ بأرجاع أفضمتهم فى الفئة الرابعة الى ١٢/٣١/١٩٧٣ لا تتفق وصحيح حكم القانون .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن التسوية المشار إليها بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ قد تمت فى ١٩٧٧/٢/٢١ . وأن الجهاز المركزى للحسابات قد أعترض عليها بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ أى قبل مضى ستين يوما على صدورهما ، ومن ثم فإن هذه التسوية لا تلحقها الحصانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب سحب الترقيات التى خالفت حكم القانون لعدم تحصنها ازاء اعتراض الجهاز المركزى للحسابات فى الميعاد .

(ملك ٩٠٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧) .

ثانيا - عمل وحدات الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية - عدم سريان احكام الكادر عليهم الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية - لا يجوز ان ترد ائتمياتهم فى درجات الكادر الى ما قبل نفاذ القانون ما لم يصدر تشريع يجيز ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٠ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون او فى لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمى وعمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بمستخدمى الحكومة وعملها .

وللمحافظ ان يضع احكاما تكيلية تسرى على مستخدمى وعمل مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك فى حدود منظمة عامة تضعها اللجنة المركزية للادارة المحلية ويصدق عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وكذلك نصت المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على انه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة تسرى على عمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بعمل الحكومة .

ولمجلس المحافظة ان يضع احكاما خاصة تسرى على عمل مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » .

ولما كان يؤدي هذه النصوص أن ينطبق على عمال هذه المجالس
لحكام كادر العمال وذلك من تاريخ نفاذ قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ من أبريل،
سنة ١٩٦٠ ونص في المادة السادسة من قانون إصداره على أن يعمل
به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ومن حيث أن قانون نظام الإدارة المحلية وكذلك لائحته التنفيذية
لم يتعرضا لتسوية حالة عمال هذه المجالس في المدة السابقة على نفاذ
هذا القانون ، فإن حساب مدد الخدمة السابقة في أقدميات هؤلاء العمال
قبل نفاذ قانون الإدارة المحلية يتطلب أن يعالجها تشريع يجيز حساب
هذه المدد في أقدميات هؤلاء العمال وذلك أسوة بما اتبع في شأن العمال
الموسمين والمؤقتين الذين صدر بالنسبة لهم القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٦٤،
وحتى يمكن مساواتهم بعمال القناة الذين صدر في شأنهم القانون رقم ١٧٣
لسنة ١٩٦١ والمستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين صدر في شأنهم
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن أحكام كادر العمال لا تسري
على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية إلا من
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولا ترتد أقدمياتهم في
درجات كادر العمال إلى ما قبل نفاذ هذا القانون ما لم يصدر تشريع
يجيز ذلك .

(فتوى ٨٩٦ في ١٨/٧/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

تسوية حالات عمال المجالس المحلية أعمالا لأحكام القانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقا لأحكام كادر العمال وذلك بمنحهم
الدرجات المقررة لحرفهم في ذلك الكادر — وجوب الاعتماد في هذه
الحالة بدة خدمة العامل السابقة على نفاذ القانون المشار إليه ومن ثم
يتمتع تسوية حالة العامل بوضعه في الدرجة المقررة لحرفته بكادر العمال
من تاريخ شغفه لها مع تدرج أجره منذ ذلك التاريخ بالمعاشرات المقررة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هذا الطعن ينصب على ما قضى به من تأييد الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية المستأنف فيها انتهى اليه من وجوب تسوية حالة عمال المجالس المحلية اعمالا للقانون رام ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقا لاحكام كادر العمال بوضع كل عامل دائم فى المهنة التى عين فيها بفئتها المقررة به من تاريخ شغله لها مع تدرج أجره من ذلك التاريخ بالمعلاوات المقررة فيه ، اذ يتجه الطعن على ما ورد بأسبابه التى بنى عليها على ان ما ذهب اليه ، الحكم من ان « من شأن الأثر المباشر للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه اعمال » احكام كادر العمال على العمال المعايين والتعيينين بالمجالس المحلية ياتر حال مباشر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون بالنسبة الى الفروق المالية المستحقة لها بالنسبة لتسوية الحالة طبقا لاحكام كادر العمال فيمتد أثرها الى تاريخ التحاق العامل بالخدمة وما يترتب على ذلك من آثار خالف ما جرى عليه قضاء الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الادارى من أن سريان كادر العمال على هؤلاء مؤداه وجوب تسوية حالاتهم طبقا لاحكام هذا الكادر اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الادارة المحلية ودون الاعتماد فى هذه التسوية بمدد الخدمة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون (مجموعة السنة الثالثة العوائر الاستئنافية ص ١٢ مبدأ ٢ ومؤدى ذلك ان يقتصر حق الدعى فى تسوية حالته طبقا لاحكام كادر العمال على الفترة اللاحقة لتطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ودون اعتماد فى مجال هذه التسوية بمدد الخدمة السابقة له على هذا التاريخ .

ومن حيث ان هذا الطعن فى غير محله ذلك ان قواعد كادر العمال وقد طبقت على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية بمقتضى نصوصها التى اوردها الحكم المطعون فيه الواضحة فى تقرير سريان هذا الكادر على هؤلاء بعد ان كان على ما جرى عليه العمل وأخذ به القضاء الادارى .
مقتضوا على عمل الحكومة المركزية وفروعها دونهم لاقتصار القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس القروية والبلدية ولائحته استخدام موظفي وعمال هذه المجالس الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ على تطبيق القواعد والشروط الأساسية التى تحكم التعمين والترقيات والعلاوات كأصول عامة فلا يمتد الى تطبيق ذلك الكادر على عمالها لارتهاج أمره بمقدرتها المالية وميزانياتها وهو ما أرادت النصوص الواردة فى القانون واللائحة العدول عنه بتطبيق ذلك الكادر ، بأحكامه عليهم ورصدت لذلك على ما لا خلاف فيه الاعتمادات اللازمة له فى ميزانياتها على أن يكون التطبيق من تاريخ نفاذ القانون فى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ - ان قواعد هذا الكادر وقد طبقت على عمال المجالس البلدية تقتضى وضع كل منهم على الدرجة المقررة لوظيفته بكارر اعمال من تاريخ شغله لهذه الوظيفة بعد توافر الشروط المقررة ومنحه أول مروهووط الدرجة الواردة على ما هو وارد فى الكادر مع تسلسل الأجر بالعلاوة الدورية المحددة به فى المواعيد المحددة وذلك بصفة فرضية عن الماضى على الا تصرف الأجر المستحق وفقا لهذه التسوية اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون ، ودون صرف أية فروق عن الماضى وبهذا تتضمن التسوية على مقتضى القانون اعتبار كل منهم فى الدرجة المقابلة فى الكادر لدرجة الوظيفة التى يشغلها من تاريخ ذلك ولو كان سابقا على العمل بالقانون لتضمن ان القانون بمقتضى خصوصية تلك هذا الاثر للتسوية اذ هو لا يتجه الى اهدار مدد العمل السابقة التى قضيت فعلا فى الوظيفة وبصفة دائمة ووفقا لشروط ذلك الكادر ولا الى انقاص من أى حق يترتب على ذلك للعامل من حيث رد أتعيبته فى درجتها فى الكادر الى تاريخ تعيينه فيها او تدرج أجره على أساس منحه أول درجتها من ذلك اتاريخ ثم زيادته فى مدد الخدمة التالية بالعلاوات المقررة وفى واقع الدعوى التى صدر الحكم المطعون فيه فى الاستئناف المقدم عن حكم المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية فيه يقتضى تطبيق الكادر المذكور على المدعى وهو ليس الا عملا عاليا وردت وظيفته عامل كياس فى الفئة ٢٤٠/١٠٠ ملية المعدلة بقرار مجلس الوزراء فى ١٢/٨/١٩٥١ الى ٣٠٠/١٠٠ ملية . وضمه فى هذه الفئة بأول مروهووطها ثم اعمال ما نص عليه الكادر من تسوية حالة العمال الموجودين فى الخدمة بفتراض تعيينهم ابتداء فى

الدرجة الفرعية المحددة لكل منهم زيدت بالمعالمات الدورية » ولا يقتضى ذلك نصا خاصا اذ هو ملزوم تطبيق احكام الكادر عليه على الوجه الذى وردت به النصوص فى القانون البعيدة فى كل حال عن اعتبار ذلك تعميما جيدا من تاريخ تطبيقه فهى بالنسبة الى الموجودين فى الخدمة عند تطبيقه تقتضى بتسوية حالاتهم وفقا للكادر وبشروطه اعتبارا من تاريخ تعيين كل منهم فى حرفته وهو الاصل بصفة عامة فى تطبيق احكام ذلك الكادر على من كانوا فى الخدمة عند صدوره ، والذى طبق على من عين بعده بما اشترط فى قرارات مجلس الوزراء المكيلة له من شروط لتعيينه على درجة بالميزانية دائمة وهو ما يجرى على القاعدة التى يصدر عنها بتطبيق الكادر وهو ان يكون من يفيد منه عللا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرفقة له وان يكون معنا بصفة دائمة وان يعين ان كان التعيين بعد ١٩٤٥/٥/١ على درجة من درجات الكادر بميزانية الجهة انى عين فيها ولا وجه بعد تحديد فيه المدعى واجره على هذا الوجه الى تأخير اقدميته فيها عن تاريخ شغله لها او حرمانه علاواته من بعد ذلك على امتداد مدة خدمته الموصلة بعده — اذ لا سند لذلك قانونا . ومن ثم فلا يصح ما اتجه اليه تقرير الطعن او احكام مخالفة للمحكمة المطعون فيها من ان مقتضى تسوية ، حالات عمال المجالس المحلية طبقا لكادر العمال عملا بالقانون سالف الذكر الذى قضى بذلك استدراكا لما فاتهم والحاقا لهم بنظرائهم فى الحكومة عدم الاعتداد فى مجال هذه التسوية بمدد انخدمه السابقة لهم على هذا التاريخ اذ هذا نظر غير سديد ولا يعتد على ما يسنده لا من المعقول ولا من النصوص وهو يخالف الاصول العامة ويعد ان يتجه اليه نظر الشارع وهو كما سلف لا تحمله النصوص او تنفيده على ما تقدم بيانه وما ورد بالحق المطعون فيه من اسباب للرد عليه ايضا .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها ومن اجل ذلك يكون الطعن عليه على غير اساس موضوعا فيتعين لذلك رفضه .

(طعن ٣٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٤)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

قانون نظام الدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ - نصها على سريان كادر العمال على عمال المجالس المحلية - مؤداه وجوب تسوية حالاتهم في التدرجات المقررة لهم طبقاً لأحكام هذا الكادر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه دون توقف على تعديل ميزانيات هذه المجالس - تراخى فتح الاعتماد المالي اللازم لا يؤثر في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوي الشأن من تاريخ العمل به طالما يستمدون حقهم فيها مباشرة منه .

ملخص الفتوى :

ان قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٩٠ منه على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها » . « » وأن اللائحة التنفيذية للقانون آنف الذكر الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص في المادة ٧١ منها على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمال الحكومة » . ولجلس المحافظة أن يضع أحكامها خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » . وأن المادة ٧٢ من هذه اللائحة تنص على أن « ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقاً لكادر العمال الى فئتين : (١) عمال عاديون . (ب) عمال فنيون . ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة في كادر العمال » . كما تنص المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة على أن « تسرى أحكام كادر العمال والقواعد العامة المنظمة لشئونهم على عمال المجالس المحلية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آتف الذكر نص في مادته السادسة على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه عمل به اعتبارا من ٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ ، واصبح نافذا وناجز الاثر اعتبارا من هذا التاريخ ، دون تعليق نفاذ أحكامه على فتح الاعتماد المالي اللازم طالما أن هذا النفاذ لم يعلق على شرط أو يقترب بأجل ، وأذن فإن تراخى فتح هذا الاعتماد — ولا سيما أنه كان في تقدير الإدارة وحساباتها وأنه كانت لديها سعة من الوقت لتدبيره — لا يؤثر في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوى الشأن منذ تاريخ العمل به ، والتي يستمدون حقهم فيها مباشرة منه بنص الشارع .

ومقتضى ذلك، أن أحكام كادر عمال اليومية انكسرى — وفقا للنصوص السالف إيرادها وبمراعاة الأوضاع الخاصة التي أشارت إليها — على عمال المجالس المحلية ، اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في ٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ ، وما يستتبع شسوية حالات هؤلاء العمال في الدرجات المقررة لهم طبقا لأحكام هذا الكادر ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اعتبارا من ذلك التاريخ . لذلك انتهى الرأي الى سريان أحكام كادر عمال انيومية الحكومي على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، دون توقف على تعديل ميزانيات هذه المجالس .

(فتوى ١٧٩ في ١٢/٢/١٩٦٦) ..

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

عمال المجالس المحلية المؤهلون — تسوية حالة — سريان أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ على عمال المجالس المحلية المؤهلين .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه فيما يتفق بمدى سريان القانون آتف الذكر على عمال المجالس المحلية المؤهلين فانه يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة في

١٥. من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظف موظفى المجالس البلدية والقروية ومستخدمىيها وعمالها التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ أن المسادة الأولى منها نصت على أن « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة » ولوضحت المواد من ٢ الى ٥ المؤهلات الواجب توافرها فبين يشغل وظائف المجالس المختلفة وهى فى جملتها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعين فى وظائف الحكومة المماثلة .

كما نصت المادة ٨٠ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق فى شأن موظفى ومستخدمى مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام العامة فى شأن موظفى الدولة . . . » وقضت المادة ٩٠ بأنه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمى وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بمستخدمى الحكومة وعمالها » .

ونصت المادة الاولى من قانون اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على وزارات الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة . . » .

وقضت المادة الاولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأن « يتألف الجهاز الادارى من الوحدات الآتية : (ا) وزارات الحكومة ومصالحها (ب) وحدات الادارة المحلية » .

ومن حيث أنه يبين من مجموع النصوص المتقدمة أن العاملين فى المجالس البلدية والقروية ومن بعدها مجالس المحافظات والمدن والقري يخضعون لذات النظم القانونية التى تسرى على العاملين بالحكومة ، فمن ثم فإن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسرى بضوابطه على المؤهلين من عمار المجالس المحلية .

(فتوى ٧٥١ فى ١٢/٧/١٩٧١) .

ثالثا - بذلات وما شابهها

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

العبرة من نقاضى بدل الجلسات المقرر لكل من اعضاء المجالس الشعبية واطعاء المجالس التنفيذية بالمحافظات هو بصفة العضوية لاي من المجالس المشار اليها - حضور اعضاء المجالس التنفيذية لبعض جلسات المجالس الشعبية المحلية في الحالات الواردة بالقانون لا يرتب لهم حقا في صرف بدل الحضور المقرر لاطعاء المجالس الشعبية المحلية عن الجلسات التي يحضرونها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى والمعد بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ٢٣ منه على ان يحضر المحافظ أو من يحل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى كما يحضرها رؤساء المصالح والادارات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ٩٠ من القانون ذاته على أنه لا يتقاضى عضو المجلس الشعبى المحلى أية رواتب أو مكافآت مقابل عمله ويجوز منح اعضاء المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبذونه من أعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ١٠٢ من القانون المشار اليه على أنه مع مراعاة احكام المادة ٢٣ من القانون يحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى للوحدة . كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة المحلية ضرورة حضورهم من مديرى الادارات أو الاجهزة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ١٠٨ من القانون سالفة الذكر على أنه على رؤساء المصالح ومديرى ورؤساء الادارات والاجهزة التنفيذية أو غيرها من الجهات

ذات الشأن في المسائل المعروضة على نجلان المجلس الشعبي المحلي حضور اجتماعاتها مع مراعاة مستوى المجلس .

ويجوز للمجلس التنفيذي أو لاية لجنة من لجان المجلس الشعبي المحلي الاستعانة بمن يرى الافادة بخبرته من ذوى الكفاءات وان تدعو لحضور اجتماعاتها من تتصل اعمالهم بالموضوعات المعروضة عليها .

ويشارك من يحضر اجتماعات اللجان من غير اعضائها في مناقشة الدراسة دون ان يكون له صوت معدود في مداولاتها .

ولا يجوز اشتراك اعضاء المجالس المحلية في أى اعمال تنفيذية أو الاشتراك في عضوية لجان ذات طابع أو اختصاص تنفيذى عدا اشتراكهم في لجان الخدمات بالمناطق الصناعية والنجان التى تشكل لادارة المشروعات المشتركة بين اتوحدات المحلية .

وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الشعبي المحلي أنواع لجانه وعدد اعضاء كل لجنة ونظام سير العمل فيها .

كما تنص المادة ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي الصادره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه يصرف لاعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة واعضاء المجلس التنفيذي بها مقابل ما يتكبذونه من اعباء مبلغ خمسة جنيهاات عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبي المحلي ولجانه أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذي حسب الاحوال على الا يتجاوز مجموع ما يصرف للعضو مبلغ عشرين جنيهاا في الشهر .

ويكون هذا المقابل لاعضاء المجالس الشعبية المحلية للمركز والمدن والاحياء اعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع ثلاثة جنيهاات للجلسة الواحدة وبعد اقصى قدره اثنى عشر جنيها شهريا لكل عضو . كما يكون المقابل المشار اليه لاعضاء المجالس الشعبية المحلية بالقرى واعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع جنيهاين للجلسة الواحدة بحد اقصى قدره ثمانية جنيهاات شهرية .

وفي جميع الاحوال تعتبر الجلسة الواحدة نحين الانتهاء من جدول الاعمال المعد لها .

وفي حالة اشتراك اى من اعضاء المجالس التنفيذية فى عضوية اكثر من مجلس تنفيذى فلا يجوز ان تزيد المقابل الذى يتقاضاه على الحد الاتمى المقابل المقرر بحضور المجلس التنفيذى الاعلى .

وتنص المادة ٣٦ من القرار المشار اليه على انه يحضر المحفظ او من يحل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى لنمحافظة كبا يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويحضر رئيس كل وحدة محنية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى لها كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة ضرورة حضوره من مديرى الادارات والجهزة ممن لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس ،

وفى ما تقدم ان المشرع قرر صرف مبلغ لكل من اعضاء المجالس الشعبية واعضاء المجالس التنفيذية يتحدد حسب نوع المجلس وذلك مقابل ما يتقاضونه من اعباء عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبى او لجانه او كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذى على حسب الاحوال .

ومن حيث ان العبرة فى تقاضى بدل الجلسات المشار اليها هو بصفة العضوية لاي من المجالس السابق ذكرها ومن ثم فان حضور اعضاء المجالس التنفيذية لبعض جلسات المجالس الشعبية المحلية فى الحالات الواردة بالقانون لا يرتب لهم حقا فى صرف بدل الحضور المقرر لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن الجلسات التى يحضرونها ذلك ان حضورهم هذه الجلسات ليس باعتبارهم اعضاء فى المجالس الشعبية المحلية وانما يتم بحكم وظائفهم وامتداد لاعمالهم التى يتقاضون عنها مرتباتهم ، وما يؤكد ذلك ان حضور اعضاء المجالس التنفيذية لجلسات المجالس الشعبية لا يكون الا عند الضرورة ويقتصر على من لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس الشعبى وذلك للرد على استفسارات واسئلة اعضاء المجالس

الشعبية فحضورهم لهذه الجلسات يعد من واجباتهم الوظيفية التي يتقاضون عنها مرتباتهم ، ومن ثم لا يحق لهم الحصول على مقابل حضور جلسات المجالس الشعبية المقرر لهذه المجالس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه اللجنة الاولى بقسم الفتوى في فتواها الصادرة في هذا الشأن بجلستها المعقودة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ .

(ملف ٩٩٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ المحافظين المعينين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة أو غير ذلك من أجور اضافية أو مقابل جهود غير عادية مما كانوا يتقاضونه ابان عملهم السابق بالشرطة ، وكذلك عدم سريان الاحكام الخاصة بالأجور الإضافية أو المكافآت التشجيعية أو المقابل عن الجهود غير العادية أو الحوافز في شلتهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمذى احتفاظ المحافظين الذين كانوا ضباطا بهيئة الشرطة قبل تعيينهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات ابان عملهم بهيئة الشرطة ، وكذلك جواز منح المحافظين أجورا اضافية ومكافآت تشجيعية ومقابل جهود غير عادية ، وقد استظهرت الجمعية العمومية من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة أن المشرع نظم حالة نقل ضابط الشرطة الى وظيفة خارج هيئة الشرطة فاحتفظ له بالمرتبة الذى كان يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة والمخررة لرتبته أو درجته .

ولما كان منصب المحافظ يعد من المناصب السياسية حسبما استقر عليه الفقه الدستوري ، ويؤكد ذلك أن تعيين المحافظين واعفاءهم من مناصبهم حسبما ورد بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم

الحائى والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يتم بقرار من رئيس الجمهورية مع عدم التقيد بالاحكام الواردة فى هذا الشأن بقانون العاملين المدنيين بالدولة من حيث المؤهل وسن التعيين ، ويعتبر المحافظون مستقيلون بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذى عينهم ، ولا يتقيدون ببلوغ سن المعاش . ويعاملون من حيث المرتب والمعاش معاملة الوزراء اعضاء مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء لا يخضعون منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ لنظم العاملين المدنيين بالدولة اذ غضت المادة ١٢١ منه بعدم سريان احكامه على الوزراء عدا ما حدده من مواد ، ولم يرد فى قوانين العاملين المدنيين بعد ذلك ما يغير من ذلك ويقضى بخضوعهم لاحكام نظم قوانين العاملين المدنيين بالدولة - لذلك فان المحافظين شأنهم شأن الوزراء يخضعون لنظام خاص ينظم شئونهم الوظيفية بصطبغ بصفة سياسية ، ومن ثم فان شغل منصب المحافظ انها هو دائما تعيين فى هذا المنصب . ومن ثم فان تعيين بعض العاملين سواء من العاملين بأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او من تنظم شئونهم الوظيفية نظم خاصة فى منصب المحافظ يعد خروجاً من نظام وظيفى اناى نظام وظيفى آخر مغاير له منبت الصلة عن العمل السابق فيعتبر من جميع الاوجه تعيينا جديدا شأنه فى ذلك شأن تعيين مثل هؤلاء العاملين فى وظيفة وزير . لا يستصحب المعين أى عنصر من عناصر مركزه الوظيفى السابق الا بنص قانونى صريح يسمح بذلك باعتبار ان هذا يمثل خروجاً على الاصل العام . ومن ثم فان من يعين فى وظيفة محافظ من اعضاء هيئة الشرطة لا يسرى فى شأنه عند تعيينه فى وظيفته المحافظ حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه شأنه فى ذلك شأن من يعين منهم فى وظيفة وزير كمنصب وزير الداخلية على سبيل المثال . اذ لا يدور الامر حول نقل من هيئة الشرطة وانما هو تعيين جديد فى وظيفة المحافظ ، ويقطع فى ذلك وقد سبق لهذه الجمعية فى مجال تفسير واعمال نص المادة ٢٨ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ ان رأت بجلستها المعقودة فى ١٠/١/١٩٨٢ فى شأن تعيين بعض ضباط الشرطة بمجلس الدولة عدم جواز احتفاظهم بالبدلات الثابتة او غير الثابتة التى يتقاضونها فى وظائفهم السابقة باعتبار ان الاحتفاظ بها مقصور على النقل ، فلا يتبدى فى حالة اعادة التعيين . ولما كالا المحافظون حكمهم حكم الوزراء من حيث

المرتب والمعاش فقد تكفل القانون ببيان مستحقاتهم المالية وفيما عدا ذلك لا يخضعون لاحكام نظم العاملين المنتمين بالدولة على الوجه السابق بيانه فلا تسرى في شأنهم الاحكام الخاصة باستحقاق اجور اضلعية او مكافآت تشجيعية او مقابل عن جهود غين عادية او حوافز او غيرها من الانظمة اللصيقة بأداء الموظف لعمله في اوقات العمل وفي غير اوقات العمل وفي كيفية ادائه .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ المحافظين المعينين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة او غير ذلك من اجور اضافية او مقابل جهود غير عادية ما كانوا يتقاضونه اiban عملهم السابق بالشرطة ، وكذلك عدم سريان الاحكام الخاصة بالاجور الاضافية او المكافآت التشجيعية او مقابل عن الجهود غير العادية او الحوافز في شأنهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

١ ملف ٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ (٠)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت على العاملين بالنولة ومنهم العاملون بالمحافظات — اثر ذلك — عدم احقية العاملين بمحافظه القاهرة في بدل حضور اللجان والجلسات عن اللجان والجلسات انتى تعقد بالمحافظة لاتصريف شئونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على انه « يمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات

العاملة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى .

ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على أن « لا يمنح المكافأة أو البديل المشار اليه فى المادة السابقة للأعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التى يعتقد بخصوصها الجنس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين لها » .

وتنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والأجور والمكافآت على أنه « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى بالدولة وأنوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبنان السد العالى سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة لما يتقاضونه من البدلات والأجور أو المكافآت فى الداخل .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أنه من العموم والشمول بحيث يشمل العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية وذلك الى جانب سريانه على العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ومرد ذلك ان النص لم يقف عند حد ايراد عبارة « أعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة » وإنما أضاف عبارة « وأعضاء اللجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى » وأيضا أضاف عبارة « ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » فهذه الإضافات توضح ان النص ليس مقصورا على العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة ونو شاء المشرع قصر نطاقه على العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة كما كان فى حاجة الى إضافة هاتين العبارتين »

ولا يصح القول بأن عبارة « أعضاء اللجان الأخرى » تنصرف الى أعضاء اللجان بالهيئات والمؤسسات العامة فقط لان المشرع تجاوز هذا النظر بكثير بنصه فى الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار اليها بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠ على جواز (منح المكافأة أو البديل لأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية) فقرارات الوزراء بتشكيل اللجان تجد مجالها الطبيعي في وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي .

وإذا كان القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أشار في ديباجته الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة والى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة وكان في ذلك دلالة على سريان احكامه على العاملين بها — فانه أشار في ديباجته أيضا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فانه يجب أن يؤخذ ذلك دليلا على سريان احكام القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ عليهم أيضا .

ولا وجه للقول بأن الإشارة الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مقصود بها انتظام الذى يطبق على العاملين بالهيئات العامة اذا كان الامر كذلك لما كان المشرع في حاجة اطلاقا الى الإشارة الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اكتفاء بالإشارة الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة وفيه الكفاية القاطعة على تحديد العاملين بالهيئات العامة .

ومن حيث أنه ليس هناك تعارض بين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البسولات والاجور والمكافآت يمنع من تطبيقها معا على نفس العاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مقصور على بديل أو مكافأة حضور الجلسات وقد نص المشرع في هذا القرار على الحدود القصوى لهذا البديل وشروط واحكام صرفه بينما تضمن القرار رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تنظيم شامل للحدود القصوى لما يصرفه العاملون وزيادة على مرتباتهم الاصلية من بدلات حددها المشرع على نحو اعم واشمل يدخل في نطاقه مكافآت وبديل حضور جلسات اللجان ومن ثم فان تطبيقه على بديل الحضور لازم الى جانب تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ .

وبناء على ما تقدم فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ يسرى على العاملين المطبق عليهم قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان هذا القرار يسرى على العاملين بمحافظة القاهرة وكاتب المادة الثانية منه تحظر منح بدل الحضور (للاعضاء) الدرجة وظائفهم في الجهة التي ينعتد بخصوصها اللجنة أو المجلس فإن موظفى المحافظة الاعضاء في اللجان والمجالس التي تنعتد لتصريف شئون المحافظة والإدارات التابعة لها لا يستحقون بدلا أو مكافأة عن حضور جلسات تلك اللجنة أو المجالس .
(فتوى ٤٦٦ فى ٢٢/٦/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

إن المجلس المحلى هو الذى يفرض رسم النظافة ويعزز الصندوق باعتبارات تدرج فى ميزانية المجلس ولهذا لا يعتبر صندوق النظافة وحدة مستقلة ذات ميزانية خاصة — اعتباره وحدة تابعة للمجلس المحلى — إدارته بواسطة موظفى وعمال المجلس المحلى التابع له — أثر ذلك — عدم أحقية أعضاء الصندوق من موظفى المحافظة لبذل حضور جلسات المجلس .

ملخص الفتوى :

ومن حيث إنه بالنسبة للسئلة الثانية الخاصة بمسدى استحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق النظافة لبذل عن حضور جلسات هذا المجلس فإن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة التابعة تنص على أنه « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤدبه شاغلوا العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢ ٪ من القبة الايجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة » .

وينشأ فى كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه فى الفقرة (م — ١٧ — ج ٣)

الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ولما كانت هذه المادة تقرر انشاء صندوق للنظافة فى كل مجلس محلى يفرض فيه رسم للنظافة تودع فيه حصيله هذا الرسم والاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ومن حيث أنه اذا كان المجلس المحلى هو الذى يفرض رسم النظافة ويمرر الصندوق باعتمادات من ميزانيته فان الصندوق لا يعتبر وحدة مستقلة ذات ميزانية خاصة مدرج بها وظائف العاملين وانما هو فى التكييف القانونى السليم وحدة تابعة للمجلس المحلى الذى يقوم بإدارته بواسطة موظفيه وعمله .

ولما كان مجلس إدارة الصندوق مختصا بتصريف شئون المحافظة المتعلقة بالنظافة فان اعضاءه من موظفى المحافظة لا يستحقون بدلا او مكافأة عن حضور جلساته .

ولايمر فى هذا النظر ان جزءا من ميزانية الصندوق يتكون من رسم النظافة الذى يفرض خصيصا لتمويل نشاطه فذلك لا يعدو أن يكون نوعا من تخصيص الإيراد ليس من شأنه الفصل بين الصندوق والمحافظة . من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى انفتوى والتشريع الى ما يلى :

اولا — عدم استحقاق العاملين بمحافظة القاهرة الاعضاء بالمجالس واللجان التى تعقد لتصريف شئون المحافظة لمكافأة او بدل حضور جلسات هذه المجالس واللجان وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة .

ثانيا — عدم استحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق النظافة الموظفين بالمحافظة لبدل عن حضور جلسات هذا المجلس وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة أيضا .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

رؤساء واعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية تتحمل المحافظة بقيمة هذه المكافآت .

ملخص الفتوى :

ان تشكيل اللجان المشار اليها واللجان الاستثنائية في المحافظات بقرار من المحافظ المختص من شأنه أن يكون صرف المكافآت لعضائها من ميزانية المحافظات ذاتها حتى وان اشدت وزارة الاصلاح الزراعى من اعمال هذه اللجان بطريق او بآخر . اذ فضلا عن أن الاصل أن يتم صرف المكافأة من الجهة التى يتم تشكيل اللجنة بمعرفتها ، فان نص المنازعات الزراعية وان كان يخدم الاهداف التى انشئت وزارة الاصلاح الزراعى من اجلها فانه يخدم أيضا وينفس الدرجة الاهداف الاساسية التى يقوم عليها الحكم المحلى والتى من بينها استقرار الاوضاع فى الريف وتصفية المشاكل الزراعية .

(متوى ١٥٩ فى ١٩٧٠/٢/٥) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

عاملون مدينون بالدولة — مكافأة — المكافأة الشهرية التى يتقاضاها العاملون المدينون بحكم وظائفهم فى مجالس المحافظات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لمثلى الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات — خضوع هذه المكافأة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية — كما يخضع لاحكام هذا القانون ايضا المكافأة التى تصرف لهؤلاء العاملين لقاء عملهم فى اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ورد لوزارة التكوين من الجهاز المركزى للمحاسبات المناقضة رقم ٧٩/٢/د ج ٦ بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ فى شأن اثنتى عشرة حالة

من بين موظفي الوزارة حصلوا على مكافأة عضوية مجلس المحافظة بواقع ٢٠ جنيها شهريا بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ومكافأة من اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية خلال عام ١٩٦٤ تزيد على النصاب المقرر بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وطلب الجهاز سرعة تحصيل الزيادة منهم وقد طالبت الوزارة هؤلاء الموظفين بسداد الزيادة المنصرفة اليهم وقد ورد للوزارة كتاب سكرتير عام الحكومة المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ الذي افاد بأن مكافأة مجلس المحافظة وكذلك مكافأة لجنة المساعدات المذكورة لا تحسب ضمن النسبة الواردة في القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولكنها تدخل ضمن الحد الاقصى الذي نص عليه القانون وقدره ٥٠٠ جنيها في السنة - فانظرت الوزارة الجهاز المركزي للمحاسبات بذلك فاناد بكتابه رقم ٧٩ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ ان اللجنة الاولى بالتقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع انتهت بجلستها المنعقدة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ الى ان عمل أعضاء المجالس المعيّنين بحكم وظائفهم يعتبر عملا اضافيا تخضع المكافآت المستحقة للاعضاء مقابل القيام به لقيد الى ٢٠ ٪ الوارد في القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - كما افاد الجهاز المركزي للمحاسبات بكتابه رقم ١٨١ المؤرخ ١٢ يولية سنة ١٩٦٧ بأن مكافآت لجنة المساعدات الخيرية الاجنبية نصرف من اعتماد اللجنة المدرج بالميزانية العامة للدولة وذلك تخضع ايضا للمادة الاولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - وقد اخطرت الوزارة مديري التعمين الذين يحصلون على مكافآت عضوية مجلس المحافظة ومكافآت لجنة المساعدات الاجنبية تزيد على النصاب المقرر بالقانون المذكور .

ومن حيث ان المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على ان « الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس المحافظة ومن بينهم الاعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٦٤ من هذا القانون على ان يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية بمقدارها ٢٠ جنيها

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الأولى منه على أن يمنح ممثلوا الوزارات والمؤسسات العامة الأعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرين جنيها .

ومن حيث أن عمل الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات وكذلك الشأن بالنسبة لعمالهم في اللجنة الخاصة بالمساعدات الخيرية الأجنبية يشكل اعباء وظيفية مغايرة لوظائفهم الأصلية ولا يعتبر أى من هذين العاملين امتدادا لعمالهم الأصلي . وبذلك نخضع المكافآت التي تمنح لهم لقاء هذين العاملين لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معجلة بالقانون رقم ٣٦ ، ٩٣ لسنة ١٩٥٩ والذي نصت المادة الأولى منه على أنه فيها عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنية (خمسمائة جنية) في السنة . » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافأة الشهرية التي يتقاضاها العاملون المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — كما تخضع لها أيضا المكافآت التي تصرف لهم من اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ للسكرتيرين العاملين للمحافظات والسكرتيرين العاملين بالمساعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل - أساس ذلك أن هذه المكافأة لا تعدو أن تكون من بدلات طبيعة العمل التي تخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارها من المزايا النقدية المقررة لشاغل الوظيفة والتي تخضع لهذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت لرؤساء المدن من الموظفين والسكرتيرين العاملين للمحافظات تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الاحياء من العاملين بالدولة والسكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين بالمساعدين للمحافظات بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبدل طبيعة عمل مقدارها خمسة وثلاثون جنيها شهريا وتخضع هذه المكافأة بمقدار الربع ٠.٠٠ » وتقتضى المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل بأن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومكافآت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوها له من المزايا نقدا أو عينا ، وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

ومن حيث ان المكافأة المقررة للسكرتيرين العاملين والسكرتيرين بالمساعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لا تعدو أن تكون طبقا لصريح نص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ من بدلات طبيعة العمل التي شرعت لمواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها ان تبدل من مخاطر أو ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد متميز عن غيرها من الوظائف الاخرى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تأسيسا على أنه يدخل ضمن المزايا النقدية المقررة لشاغل الوظيفة والتي تخضع للضريبة المشار إليها ، فمن ثم تخضع المكافأة المقررة للسكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لضريبة كسب العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ للسكرتيرين العاملين للمحافظات والسكرتيرين العاملين المساعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل .

(فتوى ٢٢٠ في ١٢/٦/١٩٧٤) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

علاوة وظيفة - المادة ٨٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإدارة المحلية - نصها على تخويل مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة وظيفة الى جانب المرتب الأصلي - عدم جواز الرجوع في هذا الشأن الى المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة واستلزام قرار جمهوري - الاكتفاء بصور قرار من مجلس المحافظة بتقرير هضم العلاوة واعتقاده من السلطة المختصة طبقا لقانون الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة كما تطبق عليهم الأحكام العنصرية في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » .

كما تنص المادة ٨٤ على أنه « لمجلس المحافظة أن يضع شروطا أو احكاما أخرى علاوة على الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين

أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالنسبة الى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك ، كما يجوز أن يقرر أني جانب المرتب الأصلي علاوة وظيفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف » .

ومفاد نص المادة ٨٠ — المشار اليه — أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها سريان الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة على موظفي المجالس المحلية ، وكذلك سريان الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش على الموظفين المذكورين ، وذلك كله مما لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام الإدارة المحلية أو لائحته التنفيذية . ومن ثم فإذا ورد تنظيم خاص في قانون الإدارة المحلية أو في لائحته التنفيذية امتنع الرجوع الى التنظيم العام الوارد في شأن موظفي الدولة »

وبين من نص المادة ٨٤ سالف الذكر أنه قد تناول حكيمين مختلفين ، الحكم الأول خاص بسلطة مجلس المحافظة في وضع شروط أو أحكام بالإضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، وذلك إذا رأى المجلس المذكور أن التعيين في بعض الوظائف يستلزم ذلك . والحكم الثاني خاص بسلطة مجلس المحافظة في تقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف ، إلى جانب المرتب الأصلي ، ليست لها صلة به وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف . ولم يقتصر نص المادة ٨٤ العلاوة التي يقرها مجلس المحافظة لبعض الوظائف — إلى جانب المرتب الأصلي — على تلك الوظائف التي يقرر مجلس المحافظة بالنسبة إليها شروطاً أو أحكاماً أخرى بالإضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، ذلك أن هذا النص قد جاء مطلقاً من أي قيد ، وعلماً دون تخصيص . ومن ثم يسرى حكم المادة ٨٤ سالف الذكر بالنسبة إلى الوظائف المشار إليها وغيرها من الوظائف الأخرى .

ويخلص مما تقدم أن مجلس المحافظة يكون هو السلطة المختصة بتقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف طبقاً لنص المادة ٨٤ من قانون نظام

الإدارة المحلية ومن ثم فإنه يكفى لتقرير العلاوة المذكورة صدور قرار من مجلس المحافظة ، على أن يعتمد من السلطة التى حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون الأخير التى تنص باختصاص نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية باعتبار ما تضمه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية .

ولا يسوغ الاستناد — فى هذا الخصوص — الى حكم المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذى يقضى بأن يكون منح الرواتب الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية ، ذلك أنه لا محل للرجوع الى قانون نظام موظفى الدولة إلا اذا خلا قانون نظام الإدارة المحلية من نص يحكم الحالة المعروضة ، طبقا لمصريح نص المادة ٨٠ من القانون الأخير ، أما وقد تضمن هذا القانون — فى المادة ٨٤ — نصا يدخل مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة الوظيفة المشار إليها ، فإنه لا يكون ثبت محل للاستناد الى نص المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة فى هذه الحالة . هذا بالإضافة الى أن الحكم الذى تضمنته المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، من أن تقرير الرواتب الإضافية يكون بقرار من رئيس الجمهورية إنما هو حكم عام ، فى حين أن الحكم الذى تضمنته المادة ٨٤ من قانون الإدارة المحلية يعتبر حكما خاصا ، ولما كانت القاعدة أن النص الخاص يقتد النص العام ، فمن ثم يتعين أعمال هذا الحكم الخاص فى مجاله ، دون الحكم العام المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يكفى لتقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف بمحافظة القاهرة — ومنها وظائف إدارة المرور — صدور قرار من مجلس المحافظة ، طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ، على أن يعتمد هذا القرار من السلطة التى حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية تطبيقا لنص المادة ٦٣ من القانون المذكور .

رابعاً — تأديب العاملين بوحدات الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

السلطة التأديبية للمحافظ على موظفي غروع الوزارات والمصالح في نطاق المحافظة — تحجب اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي نمرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، وهو أمر تأباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة . وما لا شك فيه أنه اذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة وزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المفوظ به وليس حق له . وأنه اذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معيناً بنص صريح لا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضاً) والا كان المتصدى مغتصباً للسلطة . ليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أي سلطة في تأديب العاملين بنطاق المحافظة .

(طعن ٢٢٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

السلطة التأديبية للمحافظ على موظفي فروع الوزارات في نطاق المحافظة - لم تحجب سلطة الوزير في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان كلن قانون الادارة المحلية قد خول المحافظين اختصاص توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة أو التي لم تنقل ، غير أنه لم ينص على استقطاب ولاية التأديب من الوزير ، ويؤيد ذلك أن المادة ٩٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه إذا أسفر تفتيش الوزارة عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فالوزير أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ، ومن ثم يكون القرار قد صدر من يملك إصداره .

(طعن ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

ان للمحافظ بالنسبة الى موظفي المحافظة سلطة توقيع الجزاء والتعقيب ، بالتعديل أو الإلغاء ، على القرارات التأديبية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح . لا يشترط في قرار التعقيب شكل معين فقد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا .

ملخص الحكم :

ان المشرع خول المحافظ بالنسبة الى موظفي المحافظة ، سلطة توقيع عقوبتي الإنذار وانخصم من المرتب ابتداء ، كما خوله سلطة

التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح ، سواء بإلغاء تلك القرارات أو تعديل العقوبة بتخفيفها أو إلغاء القرار وإحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ، على أن يتم ذلك خلال شهر من تاريخ صدور القرار التأديبي وإلا اعتبر نهائيا ، وإذا لم يشترط القانون شكلا معينا في القرار الذي يصدره المحافظ بالتعقيب على القرارات التأديبية انصاغة من رؤساء المصالح ، فإنه ينبغي على ذلك أنه كما يجوز أن يكون ذلك القرار صريحا ، فقد يكون ضميا إذا كان القرار يحمل في طياته الدليل القاطع انوضح على قصد المحافظ من إصداره ، كما لو رأى المحافظ أن التحقيقات التي سبقت القرار التأديبي غير كافية وشابها نقص أو انطوت على إخلال بحق الدفاع أو لغير ذلك من الأسباب مما لا يمكنه من إصدار قرار في الموضوع بحالته ، فرأى إعادة التحقيق ، ففي مثل هذه الحالة يكون المحافظ قد قصد في حقيقة الأمر إلغاء القرار التأديبي المروض عليه ، وأساس ذلك أن إعادة تحقيق الموضوع برمته قد تؤدي إلى إثبات التهمة أو نفيها كلها أو بعضها بما يؤثر بذاته على مشروعية الجزاءات التي سبق توقيعها قبل إجراء هذا التحقيق الشامل .

وغنى عن البيان أن هذا لا يمنع الرئيس الإداري ، بعد استيفاء التحقيقات على النحو الذي أشار به المحافظ ، من أن يباشر سلطاته التأديبية مرة أخرى ، كما لا يمنع المحافظ من مباشرة سلطاته في التعقيب على قرار الرئيس الإداري أو في توقيع الجزاء ابتداء طبقا للأوضاع التي حددها القانون .

(طعن ٩٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

رئيس المصلحة المركزية لا يختص بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة .

ملخص الحكم :

إن المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المطية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد خولت المحافظ في

دائرة اختصاصه السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية وذلك التي لم ينقل القانون اختصاصاتها ، في حدود اختصاص الوزير . . وكانت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة (ومن بينهم ممثل وزارة الخزانة) رئيسا للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ ، لما كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من السيد / مدير عام مصلحة الأموال المقررة دون المحافظ أو ممثل وزارة الخزانة في المحافظة فإنه يكون قد صدر من غير مختص . ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون المشار إليه من تخويل الوزير ذى الشأن ، إذ أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتمثلة بمرفق معين ، سلطة معاقبة موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ، ذلك أن تقرير هذه السلطة في التشريع لا يكون تطبيقاً لاصل ، وإنما يرد استثناء من هذا الأصل ، وهو عدم مكنة الوزير معاقبة هؤلاء الموظفين إلا في الحالة سالفة البيان . . ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي إليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص تأباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة . كما أنه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة الوزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن ، وأنة إذا أناط التشريع بموظف ما اختصاصاً معيناً بنص صريح فلا يجاز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أن أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضاً) ، وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة . .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

سلطة توقيع الجزاءات على موظفي فروع الوزارات بالمحافظات .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول بلختصاص رئيس المصلحة المركزية في توقيع العقوبات على موظفي فرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، وهو أمر تأباه طبائع الاشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة ومما لا شك فيه أنه اذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزية في نطاق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة وزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزية في هذا الشأن ، خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقا له . وأنه اذا اناط التشريع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويض) والا كان المتصدى مختصبا للسلطة * وليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزية أو الوزير أى سلطة في تأديب العاملين بنطاق المحافظة الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والاختصاص في هذه الحالة مقصور للوزير دون سواء وذلك اذا ما أسفر التفتيش الذي تقوم به الوزارة عن وقوع خطأ أو افعال جسيم في افعال مجلس المحافظة المطلقة بالمرفق الذي تعني به الوزارة .
(طعن ٨٠٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٣ .)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نص المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المادة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ على تخويل

المحافظ — فى دائرة اختصاصه — السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى وغرور الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصاتها فى حدود اختصاص الوزير — عدم اختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفى غرور الوزارة بالمحافظة — أساسس ذلك : اذا اتطاف المشرع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (اصاله او تفويضا) وليس فى القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى اية سلطة فى تاديب العاملين فى نطاق المحافظة .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد خولت المحافظ فى دائرة اختصاصه السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى غرور الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصاتها فى حدود اختصاص الوزير . وكانت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان يكون ممثل الوزارة فى مجلس المحافظة (ويدخل فى ذلك ممثل وزارة الخزانة) رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرفق الذى تقوم عليه وزارته ويكون له فى ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ . ولما كان الامر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من مدير عام مصلحة الاموال المقررة دون المحافظ او ممثل وزارة الخزانة فى المحافظة فانه يكون قد صدر من غير مختص ، ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون المشار اليه من تخويل الوزير ذى الشأن . اذا اسفر التفتيش عن وقوع خطأ او اهمال جسيم فى اعمال المجلس المتلفة بمرفق معين ، سلطة معاتبة موظف المرفق المنسبب فى هذا الخطأ او الاهمال ذلك ان تقرير هذه السلطة فى التشريع لا يكون تطبيقا لاصل ، وانما يرد استثناء من هذا الاصل ، وهو عدم مكتة الوزير معاتبة هؤلاء الموظفين الا فى الحالة سالفه البيان . ولا يسوغ انقول باختصاص رئيس المصلحة المركزى

بتوقيع المعقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي إليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص تباه طبائع الأشياء ومتضيت التنظيم الإداري للمصالح العامة . كما أنه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزية في نطاق المحافظة ، فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة الوزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزية في هذا الشأن ، وأنه إذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معينا (ينص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضاً) ، وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزية أية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء القرار المطعون لصدوره من مدير عام مصلحة الأموال المقررة ، وهو غير مختص بإصداره طبقا لما سبق من إيضاح قد أصاب وجه الحق ولا مطمئن عليه .

(طعن ٢٨٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطة المحلية — الحاقهم بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة وعلاقة العامل المعار بالجهة المقيمة لا تنقطع باعارته ولو كانت الاعارة الى جهة ادارية ويتربط على ذلك ان الجهة المقيمة هي وحدها صاحبة الاختصاص في فصل موظفيها لاتشاركتها فيه الجهة المستعمرة — انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف — ليس جزاء تأديبيا اثر ذلك — انه لا يدخل في اختصاص المحافظ توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع الوزارات بالمحافظة .

ملخص الحكم :

انه وان كان لكل محافظة شخصية معنوية مستقلة وان المحافظ يمثل المحافظة وهو الذي يمثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه . ويقوم بتمثيل مجلس المحافظة اما المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته

مع الغير طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٥٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية الا ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظم الادارة المحلية يقضى بان يلحق موظفو فروع اتوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة وذلك كله الى ان يتم نقلهم جديعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية . ولما كان المطعون ضده عند صدور اتقرار المطعون فيه ما زال من بين العاملين الملحقين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة فانه يتعين معرفة مدى علاقته بالجهة المعيرة وهى وزارة التربية والتعليم فيما يتصل بأعمال نص انقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى اتدولة المعمول به آنذاك والنسب تقضى بان تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحد الأسباب الآتية : ٨ — الحكم عليه فى جنائية او جريمة مخلة بالشرف ،

ومن حيث أن علاقة الموظف المعار لا تنقطع بإعارته عن الجهة المعيرة بل تظل قائمة ولو كانت اعارته الى جهة ادارية أخرى ويبسرى عليه مدة اعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من أحكام من ذلك مثلا ان تحسب للموظف المعار مدة الاعارة فى شأن العلاوات والترقيات كما لو كان فى خدمتها ومن ذلك ما للجهة المعيرة من حق تجديد او عدم تجديد مدة الاعارة . فعلاقة الموظف بالجهة المعيرة علاقة مستمرة لا تنقطع بإعارته كما يتضح ذلك من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقضى بانه عند اعادة احد العاملين بنبق وظيفته خالية ويجسوز فى حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين او الترقية بقرار من السلطة التى تختص بالتعيين اذا زادت مدة الاعارة عن سنة وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او أى وظيفة خالية من فته او يبقى فى وظيفته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفة تخلو من نفس الفئة .

فهذه المادة تبقى رابطة الموظف المعار بالجهة المعيرة طوال فترة اعارته وينبنى على ذلك ان الجهة المعيرة هى وحدها صاحبة الحق فى فصل موظفيها

لاتشاركها فيه الجهة المستعمرة وترتقيا على ما تقدم فان انتهاء خدمة المطعون ضده اعمالا لنص الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ السالف الذكر هو من سلطة وزير التربية والتعليم لا من سلطة الجهة المستعمرة ولا ينال من ذلك ان للمحافظ حق توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي غروع الوزارات بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير اعمالا لنص المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ السالف الذكر اذ ان انتهاء الخدمة للسبب المتقدم لا يعتبر من قبيل الجزاءات التأديبية .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق ، ٤٩٢ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعده رقم (١٢٠)

المبدأ :

تحديد السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - مع عدم الإخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من قانون نظام الادارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمقتضى هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس السلطة والسلطة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة - وبالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات - الاختصاص باصدار لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء - اثرتك عدم مشروعية قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى بتفويض مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

ملخص الفتوى :

في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي القرار الوزاري رقم ٢٢٧٢ إداري ونصت المادة الثانية منه في فقرتها التاسعة على تفويض مدير الزراعة المساعد للشئون الإدارية في اختصاصات مدير الزراعة في مجازاة العاملين انشاعلين لوظائف عمالية في حدود أربعة أيام بعد التحقيق معهم ، كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار على تحديد اختصاصات مدير الزراعة المذكور ومن بين هذه الاختصاصات ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة وهو اقتراح الجزاءات بالنسبة للأطباء والعاملين وكذلك الشاعلين لوظائف العمالية اذا زاد الجزاء المقترح عن أربعة أيام وذلك بعد التحقيق معهم واعتبارها من المصلحة البيطرية فيما يختص بالعاملين على المستوى المركزي .

ومن حيث أن المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة . . كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القسئون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .»

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي :

(١) .

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتبيري الأحكام المتقدمة الخصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجلس المحلية وبالنسبة لموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس . .

وأن المادة ٨٧ من هذا القانون تنص على أن « تكون المحافظ
الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات ،
وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية
بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس
المصلحة » .

وأن المادة ٩٣ من هذا القانون تنص على انه « تتولى كل وزارة
التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به . .

وإذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو اهمال جسيم في أعمال المجلس
المتعلقة بمرفق معين فلوزير ذي الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ
أو بمعالجة الاهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق
المسبب في هذا الخطأ أو الاهمال ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على
حسابات المجالس » .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠
تنص على أن « الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم
ممثلو الوزارات الآتية : ... الزراعة ...

ويمين الوزير ذو الشأن اعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون
ممثلا لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين والوكلاء .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيسا للجهاز الذي يتولى
أعمال المرفق ... » .

وأن المادة ٦٥ من هذه اللائحة تنص على أن « يكون للمحافظ بالنسبة
الى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء
ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن
والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة
رئيس المصلحة » .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من نظام المصلين الخنيين بالقولة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن لوكل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الانذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما . ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص .

وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على المصلين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمثل هذه انوزارات في مجالس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة وللحافظ في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة - أما بالنسبة للمصلين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية - عدا رجال القضاء ومن في حكمهم - فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات - كل ذلك دون الاخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ومن حيث أن الاختصاص بإصدار لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء .

ومن حيث أنه لا يفجر من هذا النظر صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

ومن حيث أن وزارة الزراعة من بين الوزارات المثلة في مجلس محافظة قنا ويمثلها في مجلس المحافظة مدير الزراعة بالمحافظة فان قرار السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي رقم ٢٧٧٢ والصادر في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة لتفويض السيد مدير الزراعة المساعد للشئون انبيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه مع عدم الاخلال بسلطة الوزير المتصوص عليها في المادة ٩٣ من قانون نظم الادارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة ، اما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات .

وعلى ذلك فان اقرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف لقانون بالنسبة لتفويض في الجزاءات .

(غتوى ٨٦٢ في ١/١٠/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

لمثل الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بفروع هذه الوزارات في دائرة المحافظة في حدود السلطة المقررة لرئيس المصلحة — للمحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على هؤلاء العاملين في حدود السلطة المخولة للوزير — نقل العامل لجهة أخرى غير الجهة التي ارتكب فيها المخالفة — اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باصدار قرار الجزاء — المناط في تحديد الاختصاص هو محل وقوع المخالفة لا بتبعية العامل وقت المخالفة او المجازاة — لا يعنى من ذلك ان قانون الادارة المحلية لم يكن قد صدر وقت وقوع المخالفة — العبرة في هذا الشأن بالقانون الواجب التطبيق وقت اصدار قرار الجزاء .

ملخص الفتوى :

ان السيد المذكور كان يعمل في وظيفة من الدرجة السادسة الكتبية علم ١٩٥٤ بكتب السجل التجارى بسوهاج التابع لمصلحة التسجيل النجارى بوزارة التموين .

وفي عام ١٩٥٦ تم التفتيش على أعمال هذا المكتب فكتشف عن وجود بعض المخالفات التي تشكل جرائم تزوير واختلاس ، ومن ثم أحيل الامر لى نيابة سوهاج وقدم المذكور الى المحكمة الجنائية .

ويعد أن قضت محكمة جنابات أمن الدولة العليا بسوهاج بجلسة ١٠/٤/١٩٦٧ ببراءة المتهم مما اسند اليه ، أحيلت الاوراق الى النيابة الادارية لتحديد المسؤولية الادارية . ويناء على ما انتهت اليه أصدر السيد محافظ سوهاج فى ١٢/٦/١٩٦٨ قراره رقم ٥٨٥ بمجازاة المذكور بخضم ثلاثة أعلم من مرتبه .

ولما تنظم من هذا القرار ارتأى السيد مفوض الدولة لوزارة التكوين سحب القرار لصدوره من غير مختص ، الا ان السيد مفوض الدولة بمحافظة سوهاج ذهب الى غير هذا الرأى فارتأى أن القرار المنظم منه صدر من السلطة المختصة باصداره .

ومن حيث أن القاعدة التي اضطردت فى التشريع أن الموظف المتهم بارتكاب مخالفة ما يحاكم على أساس اعتباره تابعا للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تابعا عند المحكمة لوزارة أخرى . ولقد وردت هذه القاعدة فى المادة ٨٦ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تم فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية اذ نصت على أن « تكون محكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحكمة أو المجازاة لوزارات أخرى » .

فالمنط اذن فى هذا الشأن هو بيجل وقوع المخالفات لا بتبعية الموظف وقت المحاكمة أو المجازاة . وهذا الضابط هو الذى يتفق وطبائع الاشياء ومقتضيات المصلحة العامة بحسبان أن الوزارة أو الجهة التي وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بالموضوع وهى بالتالى لقدر الجهلت على اصدار القرار

المناسب في شأنه ، كما أنها أقدر على بسطة وإعداد بياناته وتقديم المستندات الخاصة به عند إحالة الموظف إلى المحاكمة .

وتأسيسا على ما تقدم ، ولما كانت المخالفات المنسوبة إلى العامل في الحالة المعروضة قد وقعت إبان عمله بمكتب السجل التجارى بسوهاج فمن ثم كان الأصل أن يختص هذا المكتب بمجازاته .

ومن حيث أن المادة ٦ من قانون نظم الإدارة المحلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة . . . كما يتولى الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعين الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية . . . » ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما ينص (أ) ٠٠٠٠٠٠ (ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير . وتسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية بالنسبة لمثل فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجالس » .

كما تنص المادة ٨٧ من هذا القانون على أن تكون للمحافظ الاختصاصات المروحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء وكلاء الوزارات

وتنص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ بأن « الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلوا الوزارات الآتية : الأشغال العمومية ، التربية والتعليم ، الشؤون . . . ويعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ممثلا لوزارته ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيسا للجهاز الذي ينوب أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ، ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ » .

ومفاد هذه النصوص أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الإدارة المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظات في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة .

(فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨) .

ومن حيث أن سلطة الوزير (المحافظ) التأديبية تتمثل في حقين أولهما حقه في توقيع عقوبتي الإنذار وانخصم من المرتب في الحدود المقررة وثانيهما حقه في التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة في حدود اختصاصه .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف فإن ممثل وزارة التهمين بمجلس محافظة سوهاج ، وهي من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الإدارة المحلية ، يكون له أن يصدر قرارا بمجازاة العامل المذكور باعتبار أن المخالفة وقعت منه ابان عمله هناك . كما يكون للمحافظ ان يتصدى مباشرة لاصدار قرار انجزاء .

ولا يغير مما تقدم ان يقال أنه خلال وقوع المخالفة المنسوبة الى هذا العامل لم يكن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بعد اذ العبرة بالقانون الواجب التطبيق عند صدور قرار الجزاء . كما لا يغير من هذا النظم القول بأن العامل المذكور حين صدور حكم محكمة الجنايات ببراءته واحالته الى النيابة الادارية لتحقيق لم يكن يعمل بمحافظة سوهاج وانما كان قد نقل الى مراقبة براءات الاختراع بالقاهرة اذ المساعدة حسبا سبق البيان هي بتبعية العامل وقت ارتكاب المخالفة ، والعامل في الحالة المعروضة كان تابعا وقت ارتكاب المخالفات المنسوبة اليه لمكتب المسجل التجاري بسوهاج .

وفضلا عن ذلك فانه اذا كان القيام على امر المرفق العام الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية قد اسند الى جهة او وزارة اخرى . فان هذه الجهة او الوزارة تكون هي المختصة بمجازاة العامل سواء ظل تابعا لها او نقل الى جهة غيرها .

وهذه الفكرة لا تتعارض مع القاعدة السابق ايضاحها . بل انها تعد في الحقيقة تأكيداً لها . ذلك انه اذا كانت القاعدة تقوم على أن الوزارة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بها موضوعاً والاقتدر على بسطها واعداد بياناتها ومستنداتها . فانه حيث تطل محل هذه الوزارة جهة أخرى في اتيام على شئون المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه فان هذه الجهة الأخيرة تكون هي الاقتدر على مباشرة الموضوع بحسبانها خلفت الوزارة الأولى وحلت محلها .

وبناء على ذلك ، ولما كانت وزارة التكوين من بين الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى الإدارات المحلية وبالتالي أصبحت الإدارة المحلية هي القائمة على شئون مرفق التكوين في نطاق المحافظة فمن ثم يختص السيد محافظ سوهاج بمجازاة العامل المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرار الصادر من السيد محافظ سوهاج بمجازاة العامل ... هو قرار صادر من السلطة المختصة باصداره .

(فتوى ٢٤٦ في ٢٨/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — تحديدها الاختصاص التأديبي لرؤساء المصالح — مزاولة هذا الاختصاص حق لكل من تخوله القصوص سلطة رئيس المصلحة — تقرير سلطة رئيس المصلحة لمثل الوزارة في مجلس المحافظة بمقتضى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية — يجعل له الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي المصلحة العاملين بالمحافظة — سريان ذلك بالنسبة إلى ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة .

ملخص النقوى :

ان المادة ٦٣ من قانون نظم العاملين المدنيين — وتقبلها المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تنص على أن « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة ... » وتقضى المادة العاشرة من قانون نظم الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأن يشترك في عضوية مجلس المحافظة « اعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التى تبين في اللائحة التنفيذية » واوردت المادة ٢٢ من هذه اللائحة بيان هذه الوزارات كما قضت بأن يعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفى انوزارة في المحافظة ليكون ممثلا لها ، ونصت على أن يكون هذا الممثل رئيسا للجهاز الذى ينوب اعمال المرفق الذى تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ .

وقضت المادة التاسعة من اللائحة بأن يعهد المحافظ الى هؤلاء الممثلين — كل غيا يخصه — بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة تحت اشراف المحافظ وأن تكون للممثلين في هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

ويؤخذ من هذه النصوص جميعا انها تكبل بعضها في نطاق الإطار العام للعلاقة بين الهيئات المحلية وبين فروع المحافظات التى تعمل في نطاق المحافظة ، ذلك ان المادة ٦٣ من قانون نظم العاملين المدنيين انما تبين مدى الاختصاص التاديبى لرؤساء المصالح فمن ثم فهى سند لمزاولة الاختصاص لكل من تخوله النصوص سلطة رئيس المصلحة ولم تات المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية بحكم جديد من شأنه تعطيل الاثر القانونى لهذا الحكم بل هى لا تعدو ان تكون تنفيذا للمادة العاشرة من قانون نظم الادارة المحلية ببيان الوزارات التى يكون لها ممثلون اعضاء في مجالس المحافظات وبيان الشروط التى يجب توافرها في الممثل ثم حددت مستوى السلطة الادارية التى يستند اليها في مزاولة اختصاصه في النطاق المحلى — وهى سلطة رئيس المصلحة — وذلك تمكينا له من مواجهة مسؤولياته في ادارة شئون المرفق الذى تقوم عليه وزارته وكذلك في تنفيذ مجلس المحافظة فيما يخصه .

هذا فضلا عن أن تقرير سلطة رئيس المصلحة لمثل الوزارة في مجلس المحافظة يدخل في ترتيب المصالح العامة الذي يتولاها رئيس الجمهورية بقرارات منه طبقا للمادة ١٢٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ١١ من الدستور الحالي . وقد تقررت هذه السلطة لمثلى الوزارات في مجالس المحافظات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ومما لا جدال فيه أن مزاولة ممثلي المحافظة بحكم كونهم رؤساء مصالح السلطات التنفيذية في النطاق المحلي كتيل بتحقيق الغاية من تقرير هذه السلطات وهي ضبط سير العمل في المرافق التي تقوم عليها وزاراتهم في النطاق المحلي ، ومن ثم لا يحتاج الأمر الى تدخل في المجال ذاته من جانب الأجهزة المركزية بالوزارات لأن هذا التدخل يؤدي الى ازدواج في السلطة في مجال واحد مما يباه التنظيم الإداري السليم فضلا عما يؤدي اليه من تعطيل للسلطة التي نفلها المشرع الى الأجهزة المحلية .

ولا حجة في القول بأن ظروف العمل في ذروع وزارة الخزائنة بالمحافظات تختلف عنها في الوزارات الأخرى وخاصة بالنسبة للأجهزة الضريبية التي يوردها مبدأ وحدة السلطة الأمر في شئون جبالية الضرائب على المستوى المركزي وهو ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية من أن « تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها » بخلاف المرفق المالي والمحاسبي الذي يتولى رئاسته المراقب المالي وهو ممثل وزارة الخزائنة في مجلس المحافظة . إذ أن هذا القول مردود عليه بما تنص عليه المادة السادسة من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه كما يتولى الإشراف على جميع ذروع الوزارات التي تم ينقل القوانين اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » ويؤخذ من هذا النص أن سلطات المحافظ واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفي ذروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفني أو الموضوعي على مبنائهم

نوع الوزارات. على اختصاصاتهم الفنية التى يظلون خاضعين بالنسبة اليها للوزارات التابعين لها أصلاً ؛ وأن كان للمحافظ الاشراف الإدارى عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفنى لنشاط الوزارة فى نطاق المحافظ ، وهو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية الصومية للتسم الاستشارى للفتوى والتشريع بكتابها الى السيد مدير عام مصلحة الاموال المقررة المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ ملف رقم ١١٩/٢/٣٧

. (فتوى ٥١٢ فى ١٩٦٦/٥/٢٢) .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية — مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظة — اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم فى حدود اختصاص الوزير .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كانت تنص على ان :

« يكون المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى اشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وعلى نوع الوزارات فى المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم » .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦١ وصارت تنص بعد التعديل على ان :

« يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » .

الثانية — وتشمل ممثلى فروع الوزارات التى نقل القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة او غيره من المجالس المحلية وهؤلاء يخضعون ايضا للسلطة التأديبية للمحافظ المخولة بالنسبة الى موظفى الطائفة الاولى ، فله توقيع الجزاءات التأديبية عليهم فى حدود اختصاص الوزير .

وعلى مقتضى ما تقدم غانه ولئن كان مراقبوا ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم لا يعتبرون تابعين للوزارات وفروعها التى يعينون بها بالمحافظات المختلفة وذلك اعمالا لصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، الا ان هؤلاء الموظفين هم ذاتهم يعتبرون فروعاً لندىوان فى المحافظات المختلفة اذ يستوى فى التنظيم الادارى لورارة من الوزارات او لاحدى الهيئات الحكومية . ن يتكون فرع الوزارة أو الهيئة من موظف واحد أو من عدة موظفين وذلك حسبما تطلبه مقتضيات العمل وطبيعته ، ومن ثم فاذا قام الدىوان بتعيين احد موظفيه مديرا او مراقبا لمستخدمين أو وكلا لاي منهما بفرع من فروع الوزارات باحدى المحافظات فان هذا الموظف وان لم يعتبر تابعا لذلك الفرع الا انه يعتبر امتدادا للدىوان ذاته فى المحافظة ومن ثم يعتبر فرعا للدىوان وبها سواء كان يباشر عمله فى المحافظة ذاتها بالنسبة الى مستخدميها او كان يقوم بهذا العمل فى أحد فروع الوزارات بالمحافظة .

وبناء على ذلك — وطبقا لصريح نص المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على مراقبى ومديرى ورؤساء المستخدمين ووكلائهم فى المحافظة اذا ما ارتكبوا ما يستوجب ذلك .

ويؤيد ذلك ان المشرع بعد ان قرر هذا الاصل بالنسبة الى سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها استثنى منه رجال القضاء ومن فى حكمهم وهم اصلا تابعون لسلطة أخرى غير السلطة التنفيذية ، ومن ثم ما كانوا بحاجة الى ايراد استثناء صريح بالنسبة اليهم فيما لو كان المقصود ان تكون سلطة المحافظ التأديبية مقصورة على موظفى السلطة التنفيذية فقط

التي يمثلها ، الامر الذى يبين منه انه لولا هذا الاستثناء بالنص المريح لامتدت اليوم سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها ، وهو ما يترتب عليه شمول سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية جميع موظفى الدولة الذين يعملون في نطاق المحافظة .

كما ان القول يقتصر حق الجهة التى يعمل بها لرؤساء ومراقبوا المستخدمين ووكلائهم على ابلاغ الديوان بما قد يرتكبونه من مخالفات اهدارا للغرض الذى من اجله انشئ نظام الادارة المحلية وما اريد له من تحقيق للامركزية ، ومساسا بأصل من الاصول المسلمة في المجازاة التأديبية من ان الجهة التى يؤدى الموظف عمله بها هى اقدر الجهات على وزن جسامة المخالفة التى يرتكبها وتقدير ملائمة توقيع الجزاء عليه ومقدار هذا الجزاء .

ولا يسوغ الاحتجاج بما قد يساق للتدليل على وجهة النظر المخالفة من انه يجب تفسير عبارة « فروع الوزارات » الواردة في المادة السادسة من القانون على ضوء ما جاء بالمادة ٢٢ من اللائحة والقول بان فروع الوزارات المذكورة والتي يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها هى فروع الوزارات التى ورد ذكرها في المادة ٢٢ المشار اليها وهى وزارات الاشغال العمومية والتربية والتعليم والتموين والخزانة والداخلية والزراعة والشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل والصحة والواصلات ، ومن ثم ولما كان ديوان الموظفين لم يرد ذكره في هذه المادة فلا يكون للمحافظ أية سلطة تأديبية بالنسبة الى موظفيه الذين يعملون بنطاق المحافظة - لا يسوغ الاحتجاج بهذا القول ذلك ان لكل من المادة السادسة من القانون والمادة ٢٢ من اللائحة نطاقها المستقل ، اذ تتكلم المادة الاولى عن سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية بينما المادة الثانية تتناول تحديد من يكون عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته ، الامر الذى يترتب عليه ان هناك فروعاً لوزارات اخرى لا يعين ممثلوها بمجلس المحافظة ومع ذلك يختص المحافظ طبقاً للمادة السادسة من القانون بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى اختصاص المحافظين بتوقيع
الجزاءات التأديبية على مرافق ومديرى ورؤساء المستخدمين ووكلائهم
الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظات المختلفة طبقا لنص المادة
السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة
بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى ١٧٣ فى ١٢/٢/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قانون الحكم المحلى خول المحافظ سلطة توقيع الجزاءات على العاملين
بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصها الى
وحدات الحكم المحلى أو تلك التى لم ينقل اختصاصها الى الحكم المحلى —
رؤساء وحدات الحكم المحلى لهم حق الإشراف على سائر المرافق التى تدخل
فى نطاق اختصاصهم ولكنهم لا يملكون إصدار قرارات نهائية ومن بينها
قرارات الجزاء — القول بغير ذلك يجرّد السلطات الرئاسية بالمحافظة من
اختصاصاتها المقررة بالنسبة للإدارات التابعة لها — أساس ذلك — أن
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ١٩٧٩/٤٣ المعدل بالقانون
١٩٨١/٥٠ خلت من أى نص يخولهم سلطة توقيع الجزاءات على موظفى
المديريات العاملين فى النطاق الإقليمى للوحدة المحلية — تطبيق — رئيس
المركز لا يملك توقيع الجزاء التأديبى على أحد العاملين بمديرية الأوقاف فى
النطاق الإقليمى للمركز .

ملخص الفتوى :

أن قانون نظام الحكم المحلى رقم ٧٩/٤٣ المعدل بالقانون رقم ٨١/٥٠
تضى فى المادة ٢ بأن تتولى وحدات الحكم المحلى كل فى نطاق اختصاصها
جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وفقا
لما تبينته اللائحة التنفيذية .

وقضى في المادة ٢٦ باعتبار المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ، وخوله في المادة ٢٧ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزارة بمقتضى القوانين والوائح وجعله رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية كما منحه السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس ادارات الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة ، وخصه بالاشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة وكذلك جميع فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك ببدء الملاحظات واقتراح الطول اللازمة في شأن الانتاج وحسن الاداء . وقضى قانون الحكم المحلي في المادة ٢٧ مكرراً بأن يكون المحافظ رئيساً لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ، وخص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها باخصاصات محددة من بينها الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزارة .

ولقد قضت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩/٧٠٧ في المادة ٢٥ بأن تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصاتها بالتنسيق مع وزارة الاوقاف نشر الدعوة الاسلامية وتنمية اعمال البر والخبرات والاشراف على المساجد وصيقلتها وانتظام الشعائر الدينية بها ، وصيانة اموال الاوقاف وحمايتها .

ومعاد هذه النصوص أن قانون الحكم المحلي خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين والوائح ، كما خوله بالاضافة الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي أو من كان منهم بفروع الوزارات أو الجهات التي تعمل في نطاق

المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى ائوحدات المحلية ، اها من عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى فان المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوئحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة والتي كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية ، ولقد خولت اللائحة التنفيذية الوئحدات المحلية فيها يتعلق بشئون الاوقاف التى تقوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة اختصاصا بنشر الدعوة الاسلامية وبتهيئة اعمال البر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة اموال الاوقاف وذلك كله بالتسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات لتلك الاختصاصات تنقيد بالقواعد والانتظمة العامة التى تضمها وزارة الاوقاف ، وتتق عند حد الاشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى ائتدخل فى جهازه الادارى .

وتبعاً لذلك فان لرئيس مركز كهر الزيت أن يطلع على الاوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها والفنية ، لبيدى بشأنها ما يعن له من ملاحظات وتوصيلت وآراء ، فى نطاق سلطة الاشراف المخولة له ، بيد أنه لا يملك اصدار قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها ، كما لا يملك توقع الجزاء..

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٧٩/٤٣ المعدل بالقانون ٨١/٥٠ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذى تبينسه اللائحة التنفيذية ، ولما كلفت هذه اللائحة قد خلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين فى النطاق الاقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسهم وفقاً لحكم المادة ٢٦ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين

بالمذولة رقم ٧٨/٤٧ تعد قصر سلطات التأديب على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه ، فان تأديب العاملين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كفر الزيت إنما يكون للمحافظة وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الأوقاف بالمحافظة ، دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن اختصاص رئيس مركز كفر الزيت بالإشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الأوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين التابعين للمديرية في النطاق الإقليمي للمركز .

(متوى ٢٤٢ في ١٩٨٢/٢/٢٤) .

الفصل الثامن — جوانب من وظائف الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

وحدات الحكم المحلي لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القومية — أثر ذلك — لا يجوز للوحدة المحلية أن تنزع قطعة أرض مخصصة لمرافق السكك الحديدية — عدم انتفاع هيئة السكك الحديدية بالأرض ليس من شأنه إنهاء تخصيصها لها .

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية العمومية أن الأرض محل النزاع تدخل فى عداد الاراضى المخصصة لهيئة السكك الحديدية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم اصول السكك الحديدية ، وأن المادة الثانية من قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر باستثنائها قرار من رئيس الجمهورية » .

ولقد تضمنت ذات الحكم المادة الثانية من قانون الحكم المحلي المعمول به حاليا رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وترتبطا على ذلك فإن وحدات الحكم المحلي لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القومية وعليه لا يكون لها أن تنزع منها الاراضى المملوكة للدولة المخصصة لتلك المرافق بقرار تصدره لانعدام ولايتها فى هذا المجال ، واذا يدخل مرفق السكك الحديدية فى عداد المرافق القومية فإن الوحدة المحلية لمركز ميت غمر لا تكون على حق فى اغتصابها لقطعة الارض المخصصة للهيئة فى الحالة

المائلة وليس للوحدة المحلية أن تستند في هذا الصدد الى عدم انتفاع هيئة السكك الحديدية بالأرض اذ أن ذلك ليس من شأنه انهاء تخصيصها للهيئة وانما يلزم ذلك صدور قرار بذات الاداة التى تم بها التخصيص أى قرار من رئيس الجمهورية يقضى بانتهائه أو بتغيير الغرض المخصصة له .

لذلك انتهت الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع الى إلزام الوحدة المحلية لمركز مدينة ميت غمر برد الأرض محل النزاع الى هيئة السكك الحديدية .

٠ فتوى ٨٤٥ فى ١٩/١٠/١٩٨١ ٠

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ قضى بأن يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكامه جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة بمقتضى القوانين واللوائح — مؤدى ذلك انه لما كانت الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك فإن المحافظات هى المختصة بالإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية الواقعة فى دائرتها سواء فيما منح للجهة الإدارية المختصة أو الوزير المختص فى قانون التعاون الاستهلاكى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت

مراحة على أن تتولى الوحدات المحلية جميع ما يتعلق بشئون التموين والتجارة الداخلية ، كما نصت على أن المحافظة هي الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإنها تباشر جميع الاختصاصات المخولة للجهة الإدارية المختصة سواء ما تعلق منها بالاتحادات التعاونية أو بغيرها من الاختصاصات المخولة لها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويؤيد ذلك ما نصت عليه المواد (٢ و ٢٧) من قانون الحكم المحلي و ٥٢ من لائحته التنفيذية من أن المحافظ هو الذي يتولى بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ومن ثم وإذا أن الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك وإذا أنها تقع في دائرة المحافظة ، فإن المحافظة هي الجهة المختصة بالإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية في دائرتها سواء منحت لجهة الادارية المختصة أو الوزير المختص في قانون النعوان الاستهلاكى ، فالمحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، كما وأن المحافظ يتولى بالنسبة لجميع المرافق العامة غير القومية الواقعة بدائرة المحافظة جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء .

وبالبناء على ما تقدم واستنادا الى نصوص قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، يكون المحافظ — وليس وزير التموين — هو المختص بالرقابة والإشراف على الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الواقعة بدائرة المحافظة ، سواء كان وزير التموين هو الذى يتولى الاختصاصات المخولة بكل من الوزير والجهة الادارية المختصة بالنسبة للاتحادات التعاونية الاستهلاكية ، أو كانت المحافظة هي التى تتولى اختصاصات الجهة الادارية المختصة بالنسبة لهذه الاتحادات ، إذ أن المشرع اجتزأ من اختصاصات

جميع الوزراء السلطات التنفيذية المقررة لهم بالنسبة للمرافق العامة غير
القانونية أو ذى الطبيعة الخاصة واعطاها للمحافظ .

نذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لى اختصاص المحافظين بالاشراف
على الاتحادات التعاونية الإقليمية .

(ملف ٢٦٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/٤) .

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للمادة
٤٥ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة —
اجراءات تقرير اعانتات المدارس الخاصة المجانية الداخلة فى نطاق
الاعانة المنصوص عليها فى القرار — اثر تنفيذ نظام الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى
رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ — بقاء الاجراءات التى تختص بها المناطق
التعليمية دون تغير — حلول المحافظ المختص محل وكيل الوزارة فى الموافقة
على ائصال المدارس الجديدة فى نطاق الاعانة والبت فى شكاوى اصحاب
المدارس من التقييم الذى تقرره المنطقة — أساسى ذلك أنه بحكم سلطته
يمثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه والرئيس المحلى لوظيفة منطقة
التربية والتعليم فى المحافظة .

ملخص الفتوى :

تنفيذا للمادة ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة بالجمهورية العربية
المتحدة التى تنص على أن « تمنح وزارة التربية والتعليم المدارس المذكورة

(المدارس الخاصة المجانية) اعطت مالية طبقا لنوائح التي تضمنها . . . » .
صدر القرار الوزاري رقم ٢٠ في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ خاصا في المادة
٥٣ منه على ان « يكون تقرير اعلات المدارس الخاصة المجانية الداخلة
في نطاق الاعانة وتحديد درجاتها وزيادة فصولها المعانة وفق الشروط وطبقا
للإجراءات التالية :

اولا — إجراءات المنطقة :

١ — في الفترة ما بين أول نوفمبر وآخر ديسمبر من كل عام دراسي
تكلف المنطقة لجنة من مفتش فني ومفتش إداري ومهاتس بزيارة جميع
المدارس الخاصة بها لتقدير درجاتها واقتراح ابقائها على حالها أو رفع
درجاتها أو خفضها أو اخلال أي مدرسة جديدة في نطاق المجانية وتقدير
درجة لها .

٢ — في يناير من كل عام تكون المنطقة لجنة برئاسة مدير التربية
والتعليم أو من ينوب عنه وعضوية اثنين من مساعديه أو المفتشين الفنيين
بالمنطقة للنظر في التقارير المقدمة عن المدارس من اللجنة التي كلفت
بمعاينتها ثم تضع قرارها النهائي عن كل مدرسة وتبلغها في نفس الوقت
بالاصلاحات المطلوبة منها .

ومدير التربية والتعليم بالمنطقة ان يعتمد قرارات اللجنة لرفع درجات
المدارس . . . » .

مع مراعاة عدم اخلال اية مدرسة جديدة في نطاق الاعانة الا بعد
الحصول على موافقة وكيل الوزارة .

ثانيا — إجراءات الوزارة التنفيذية :

إذا قدمت شكوى من صاحب المدرسة فعلى المنطقة ان ترسل مذكرة
بحالة هذه المدرسة مرفقة باستمرار تقييم الى وكيل الوزارة للبت في

الموضوع وله أن يشكل لجنة من اثنين من موظفى الوزارة واحد موظفى المنطقة لاعادة معاينة المدرسة قبل البت فى الشكوى ..

ثالثا - تكون زيارات المدارس فى أثناء الدراسة

رابعا - تتم هذه الاجراءات جميعا بحيث يعتمد تقييم جميع المدارس الخاصة عن كل سنة دراسية فى نفس السنة ولا يجوز ان يتأخر اعتمادها بحال عن نهاية العطلة انصيفية الا لضرورة تصوى يقرها وكيل الوزارة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونص فى المادة اثناسيه من مواد الاصدار على ان « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية وضع برامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

أ -

ب -

ج - نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا لاحكام القانون .

د -

كما نصت المادة السادسة من القانون المتسار اتيه على أن « يكون المحافظ ممثلا لسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى نروع الوزارات فى المحافظات وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم .

ويجوز لكل وزير أن يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقصرار

منه .

وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته الى الوزراء المختصين في كل ما يتعلق بشئون المحافظة كذلك نصت المادة ١٩ من القانون المذكور على ان يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة لل دولة ائشاء وادارة مختلف المرافق والاعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة.

وتتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الامور الآتية :

(١)

(ب) انقيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية — ونص في المادة ٢٨ منه على ان « تباشر المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها الشئون الآتية :

(١) (ب)

(ج) (د)

(هـ) (و) الترخيص في انشاء مدارس ومكاتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ومنح الاعانة المستحقة لكل مرتبة منها .

وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ اصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية قرارا في شأن برنامج نقل الاختصاصات والتوصيات الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به تحت البند رقم ٢ — « الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بشأن البرنامج المقترح لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين وهي :

أولا — برامج نقل الاختصاصات :

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارت والهيئات الآتى بيانها
حسب البرنامج الموضح فيما بعد :

١ — فى السنة الاولى : ١٩٦١/٦٠

(أ) وزارة التربية والتعليم .

(ب) وزارة

(ج) ١٩٦١/٦٠

(د) ١٩٦١/٦٠

(هـ) ١٩٦١/٦٠

على أن تقوم كل وزارة أو هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانيتها
على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة
الصرف على المرافق المعنية مصالح الوزارات المختلفة تحت اشراف مجلس
المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية

ويخلص مما تقدم أنه بعد الأخذ بنظام الادارة المحلية وتطبيقه فى
الجمهورية العربية المتحدة أصبحت المجالس المحلية هى الجهة المختصة
بشئون التعليم كل فى دائرة اختصاصها طبقا للقواعد وفى الحدود التى
رسمها قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية ومن بين هذه القواعد
ما نصه عليه صراحة المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية المشار اليها من
أن الترخيص فى انشاء المدارس الخاصة وتحديد مستوياتها ومنحها الاعانة
المستحقة يكون من اختصاص هذه المجالس ومن ثم فإن الاجراءات المنصوص
عليها فى المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨
آنف الذكر والتى هى أصلا من اختصاص المناطق التعليمية لم يطرا عليها

أى تغيير بعد العمل بقانون نظام الإدارة المحلية إذ أن هذه الإجراءات كانت تتم بطريقة لا مركزية تتفق وأحكام نظام الإدارة المحلية أما اختصاص وكيل الوزارة فيما ينطق بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة فى نطاق الاعانة وبالبت فى شكاوى أصحاب المدارس من التقييم فقد انتقل الى المحافظ المختص لكونه بحكم وظيفته يعتبر ممثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه وبهذه المثابة يتولى الاشراف على جميع فروع الوزارات بدائرة المحافظة ومن ثم فانه يتولى الاشراف على المنطقة التعليمية فى دائرة اختصاصه وتبعا لذلك يكون هو المختص بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة فى نطاق الاعانة وبالبت فى الشكاوى التى تقدم من اصحاب المدارس باعتبار أن هذا الاختصاص مرتبط ارتباطا وثيقا بما تقوم به المناطق التعليمية من اجراءات فى هذا الشأن ونتيجة لازمة لهذا الارتباط وباعتبار المحافظ هو الرئيس المحلى لموظفى منطقة التربية والتعليم فى المحافظة .

لذلك انتهى الراى الى أن المجالس المحلية التى تقع فى دائرتها المدرسية الخاصة المحلية الداخلة فى نطاق الاعانة هى التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة وان الاختصاصات المقررة لوكيل انوزارة فى هذه المادة قد آلت الى المحافظ المختص .

(نئوى ٢٤١ فى ٢٤ / ٣ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المجالس المحلية تختص بتطبيق وتنفيذ القوانين واللائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والالاهى والمحال الصناعية والتجارية — أساس ذلك من نصوص قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته

التنفيذية عدم انفرة في هذا الشأن بين ما كان من هذه الاختصاصات مسندا الى الادارة العامة مواتع وانرخص ومديرها العام وما كان منها مسندا الى الوزير — القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات — يخص المحافظون طبقا لنص المادة الاولى منه بقوة القانون باختصاصات الوزراء وكلاء الوزارات في الشؤون الادارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية — الرقابة على المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية في امر ضبطي في المقام الاول وهي اختصاص اداري تسفر كل اعماله ونفاصله عن اصدار قرارات اداريه تتعلق بالترخيص — الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة .

ملخص التفوى :

ان قانون نظام الاداره المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٣٤ منه على أن « تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومراقب التنظيم والمياه والاتارة والمجارى والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في احدود انتى تبينها انلائحة التنفيذية ، كما تبين اللائحة المسائل الاخرى التى يختص بها المجلس » واعمالا لهذا النص قررت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ سنة ١٩٦٠ في المادة ٤٣ منها أن « تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل فى دائرة اختصاصه اشئون الممراتية الآتية : (١) (ب) (ع) تطبيق وتنفيذ انقوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية والمعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطر » .

ومفاد نص 'مسادة ٤٣ غرة (ع) المشار اليه — وهو نص صادر ببناء على التفويض التشريعى المقرر في المادة ٣٤ من القانون — أن المجالس المحلية تختص بتطبيق تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة

والملاهي والمحال الصناعية والتجارية ، وهو اختصاص عام يشمل جميع أمور تطبيق هذه القوانين واللوائح وتنفيذها بغير تفرقة بينها ، كما أن هذا النص لم يفرق في هذه الاختصاصات بين ما كان منها مسندا الى الإدارة العامة للوائح والرخص ومديرها العام وما كان منها مسندا الى الوزير ، فجميع اختصاصات تطبيق وتنفيذ القوانين المذكورة نقلت — تنفيذا لقانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية — الى المجالس المحلية — ، مما لا يقوم معه القول باستثناء اختصاصات الوزير على سند من القانون وانها بعد هذا القول تخصيصا للنص بغير مخصص وتحديد له دون سند مقبول .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فقد صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على أن « تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية ولاجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة » ويجوز أن يفوض ممثلى الوزارات في مجلس المحافظة والسكرتيرين العاملين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى في بعض هذه الاختصاصات « فالمحافظون — طبقا لهذا النص — يختصون بقوة القانون باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات في الشؤون الادارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية ويدهى أن الرقابة على المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية هي أمر خطي في المقام الاول ، وهي اختصاص ادارى تسفر كل أعماله وتفاصيله عن اصدار قرارات ادارية تتعلق بالترخيص ، واما ما يتصل بذلك من مراح فنية فهي أعمال تابعة وسابقة ولها الاجهزة المختصة بها في المحافظة ، كما أن هذه الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة بحيث يجب أن يتمتع كل منها بسلطانه تاما في شأنها طبقا لنصوص قانون الإدارة المحلية ، والقول بغير ذلك مؤداه المساس بكيان نظام الإدارة المحلية ذاته .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، فهذا القانون اذا كان لاحقا في صدوره للقانون

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بما يحتمل معه افعال قاعدة أن اللاحق يفسخ السابق فان قوانين الترحيص الخاصة بالمحال والملاهي سائلة الذكر (٥٣) لسنة ١٩٥٤ و ٣٧١ و ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ، سابقة جميعها على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ومن شأن القانون الاخر أن يفسخ ما ورد في نصوصها من احكام تخالفه .

ولا حجة في الاستناد الى نص المادة ٦ من قانون نظام الادارة المحلية توصلا الى القول بأن اختصاصات الوزير باقية له كما كانت ولم تنقل الى المجالس والا لما جاز له أن يفوض فيها المحافظين طبقا لهذا النص — لا حجة في ذلك ، اذ اللائحة التنفيذية لهذا القانون لم تنقل جميع الاختصاصات المنوطة بجميع الوزارات الى المجالس المحلية كمعادة مطلقة ، وانما واجهت كل حالة على حدة ، وعلى سبيل المثال فان هذه اللائحة لم تنقل الاختصاصات المتعلقة بشئون التربية والتعليم كاملة الى المجالس المحلية وانما نصت على مسائل معينة منها واختلتها في اختصاص المجالس المحلية عنى التفصيل المبين في المواد ٣٥ — ٣٨ من اللائحة وكذلك الحكم في الشئون الصحية (المادنان ٢٠ و ٤١) والشئون الزراعية (المادة ٤٦) الى غير ذلك مما نصت عليه اللائحة التنفيذية ومن ثم فان افعال نص المادة ٦ فقرة ٢ يجد مجالا واسعا في جميع ما لم ننص اللائحة التنفيذية على نقله الى المجالس المحلية .

بذلك فان الاستناد الى نص المادة ٩٢ والمادة ٩٣ من قانون نظام الادارة المحلية غير مجد في هذا الشأن ، فالمادة ٩٢ تنص على ان « تتولى كل وزارات والنسبة الى شئون المرفق المعنية به اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ افعال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من ارشادات وتوجيهات تؤدي الى حسن قيامها بنصبيها من هذا المرفق ، كما أن لكل وزارة بناء على اتفاق سابق مع المجالس ان تساهم في الاعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس » وتنص المادة ٩٣ على ان « تتولى كل وزارة التفتيش على افعال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى سدى تنفيذ المجالس للقوانين

واللوائح المنظمة لهذه الشؤون ، وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجالس واللجنة الإعلانية للإدارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس ... » .

فهذان النصان يتعلقان باختصاص الوزارة بإصدار القرارات والتعليقات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، وهذا الاختصاص ليس من شأنه أن تشترك الوزارة مع المجالس المحلية في تطبيق وتنفيذ القوانين وإنما أنها ان تصدر الى هذه المجالس ما تراه من قرارات وتعليقات عامة لتضمن أن تسير المجالس على السبيل الذي يحقق السياسة العامة للدولة ، كما أن هذا الاختصاص مقيد بما نص عليه القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ من إعطاء المحافظين بالنسبة الى المرافق التي نقلت الى المجالس المحلية اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة معاً في المسائل الإدارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة ، كما أن هذين النصين يتعلقان أيضاً بسلطة الوزارة في متابعة أعمال المجالس المحلية والتفتيش عليها ، وليس من شأن ذلك أن تطل الوزارة محل هذه المجالس في اختصاصاتها أو أن تصدر الوزارة هي المطلق والمنفذ للقانون وإنما يقتصر دورها على ما تصره عليه المشرع من اختصاص المتابعة والتوجيه والإرشاد ثم التفتيش مع بقاء المجلس المحلي مختصاً بجميع ما وكله اليه القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان الاختصاصات المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية والمعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد انتقلت الى المجالس المحلية .

(فتوى ٦٠ في ١٩٧١/١/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

تحويل المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفية سيارات الاجرة بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته - تحويل وزير السياحة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية سلطة تحديد أسعار الخدمات السياحية - الاختصاص بتحديد تعريفية سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظ والمجلس المحلى ووزير السياحة لانها باعتبارها من سيارات الاجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى بتحديد تعريفتها وباعتبارها خدمة سياحية يوضع حد اقصى او ابقى لتعريفه الركوب - اعمل هذه الاحكام مجتمعة يقتضى ان يوافق وزير السياحة على التعريفه التى تحددها الجهات التى عينها قانون المرور .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه (وتحدد تعريفه اجور السيارات الاجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته) .

وتخول المادة ١٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وزير السياحة سلطة تحديد أسعار الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية ، وتعتبر المادة الاولى من قانون تنظيم الشركات السياحية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ - شركات سياحية كل شركة تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين ، وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على أنه (لوزير السياحة ان يضع حدا اقصى او ابقى لاسعار بعض الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية) .

ولقد اصدر وزير الداخلية قراره رقم ١٠٧١ لسنة ٧٤ فى شأن الترخيم لشركات السياحة باستخدام سيارات نقل السياح وقضى باضافة

فقرة جديدة لنص المادة ١٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ٧٣ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٧٤ أجاز بمقتضاها الترخيص لشركات السياحة بتسيير سيارات أجرة تعمل في النشاط السياحي في محافظة واحدة أو أكثر على أن تصدر تعريفه هذه السيارات بعد موافقة وزير السياحة .

وبين مما تقدم أن المشرع خول المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفه سيارات الاجرة بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل السيارات في دائرته وفي ذات الوقت خول وزير السياحة بقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم اشركات السياحة سلطة تحديد أسعار الخدمات السياحية — أجاز له الاكتفاء بوضع حد أدنى أو أقصى لأسعار بعض تلك الخدمات واعتبر في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ شركة سياحية كل شركة تقوم بتشغيل وسائل لنقل السائحين وبناء على ذلك يكون الاختصاص بتحديد تعريفه سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظة والمجلس المحلي ووزير السياحة لأنها باعتبارها من سيارات الاجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي بتحديد تعريفها باعتبارها خدمة سياحية يختص وزير السياحة بوضع حد أقصى أو أدنى لتعريفه الركوب ومن ثم فإن أعمال هذه الاحكام مجتمعة يقتضى أن يوافق وزير السياحة على التعريف التي تحددها الجهات التي عينها قانون المرور لذلك يكون قرار وزير الداخلية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٤ الذي استقرم موافقة وزير السياحة على تعريفه سيارات نقل السياح قد صادف صحيح حكم القانون ٤

لذلك انتهت الجمعية انصومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن تحديد تعريفه سيارات نقل السائحين يتم بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل تلك السيارات في دائرته ووزير السياحة .

(فتوى ٦٨٥ في ١٩٨٠/٥/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المجالس المحلية — اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — وعاء استحقاق الـ ١٠ ٪ التي يخولها هذا القانون لهذه المجالس نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الاعيان — هو حاصل اعمال الإدارة المتعلقة بهذه الاعيان دون حاصل أعمال التصرف فيها — يخرج من هذا الوعاء مال البدل والمهد والامانات المتعلقة بأى وجه من أوجه التصرف في اعيان الاوقاف الخيرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثامنة من انقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية — تنص على أن « تسلم إلى المجالس المحلية المباني الاستغلالية والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والقابعة للأوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الاوقاف والتى تقع فى دائرة اختصاص كل منها وتتولى المجالس المحلية بالنيابة عن وزارة الاوقاف ادارة هذه الاعيان واستغلالها والتصرف فيها واستثمار أموال البدل الخاصة بها . . . » ، وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أن « تتقاضى المجالس المحلية ١٠ ٪ من اجمالى إيرادات الاعيان المشار اليها فى المادة الثامنة من هذا القانون وذلك نظير ادارتها وصيانتها » .

ومقتضى هذين النصين أن المجالس المحلية تستحق طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — نظير ادارة وصيانة اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون المذكور — نسبة ١٠ ٪ من اجمالى إيرادات هذه الاعيان . . . ويقتصر حساب هذه النسبة على الاموال التى تقدرها الاعيان بمالفة الذكر كريع أو غلة لها . باعتبارها دخلا دوريا متجددا ، بمعنى أن يقتصر حساب النسبة المشار اليها على حاصل اعمال الإدارة المتعلقة بتلك الاعيان ، دون حاصل اعمال

التصرف فيها . ذلك لأن الإيراد هو كل دخل دورى متجدد وهو بذلك يتميز عن رأس المال الذى يفره ، والذى يكون له — ولو نسبيا — صفة الثبات والاستقرار . كما يكون له أيضا صفة انتاج هذا الإيراد ، ولذلك فإن منتج أعمال التصرف فى أعيان الوقف ذاتها — باعتبارها رأس مال — لا يدخل فى حسب النسبة التى تنقاضها المجالس المحلية من اجمالى إيرادات تلك الأعيان تطبيقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ولما كانت أموال البذل تحل — بصفة مؤقتة — محل الأعيان الموقوفة التى تباع الى أن يشتري بها أعيان أخرى تحل محل الأعيان المبينة ، ومن ثم يكون لمال أبذل ذات طبيعة العين الموقوفة التى يحل محلها ، فيعتبر موقفا بحيث لا يجوز التصرف فيه بغير التصرفات التى تسمح بها طبيعة المال الموقوف ويظل وقتا مرسودا لخدمة الأغراض الموقوف عليها المال نفسه ، الى أن تشتري به عين أخرى تحل محل العين المبينة . وعلى ذلك فإن مال البذل يعتبر رأس مال ، ويحل بهذه النصفة محل العين الموقوفة المبينة ، وبالتالي فإنه لا يعتبر إيرادا ، ولا يدخل بذلك فى محلول الإيرادات — فى حكم تطبيق نص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ومن ثم لا يدخل فى حساب نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها .

هذا كما وأنه لا يعتبر من قبيل الإيرادات سالفة الذكر : العهد والامانات المتعلقة بأى وجه من أوجه التصرف فى أعيان الاوقاف الخيرية المشار إليها ، تصرفا يمس رأس المال ذاته ، اذ تأخذ فى هذه الحالة حكم رأس المال ولا تعتبر إيرادا .

ولا يسوغ القول بأن المقصود بإجمالى الإيرادات هو الجانب الدائن لميزانية الأموال التى تقوم عليها المجالس المحلية نيابة عن وزارة الاوقاف طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ذلك أنه ينمى التفرقة بين فكرة الجانب الدائن فى الذمة المالية او فى ميزانية أعمال جهة من الجهات ، وبين فكرة الإيراد ، فاذا كانت هاتان الفكرتان متداخلتين ، الا انهما غير متطابقتين . ففكرة الجانب الدائن للذمة هى أكثر اتساعا من فكرة

الإيراد ، بحيث تشمل الفكرة الأولى والثانية فalcجانب الدائن لخدمة شخص ما يشمل ما حققه هذا الشخص من إيراد كما يشمل الحقوق التي له قبل الآخرين ، ورصيده في البنوك ، والأموال التي تكون قد آلت اليه بمصفتها رأس مال - بطريق الميراث أو بأي طريق ثانوي آخر - وعلى ذلك فإن ما يدخل في الجانب الدائن لخدمة هذا الشخص من رؤوس أموال لا يمكن أن يعتبر في نفس الوقت إيرادا . إذ انها تدخل في الجانب الدائن لخدمة هذا الشخص باعتبارها رؤوس أموال ، وليست باعتبارها إيرادا .

لذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن وعاء استحقاق نسبة الـ ١٠ ٪ التي يخولها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ للمجالس المحلية نظير قيامها بإدارة وصيانة الاعيان التابعة للأوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الأوقاف بموجب القانون المذكور - يقتصر على الأموال التي تدرها الاعيان سائفة الذكر كريع أو غلة لها ، باعتبارها دخلا دوريا متجددا ، بمعنى أن يقتصر حساب النسبة المشار اليها على حاصل أعمال الإدارة المتعلقة بتلك الاعيان ، دون حاصل أعمال التصرف فيها ، ومن ثم لا يدخل في حساب وعاء استحقاق هذه النسبة أموال البذل أو المهد أو الامانات المتعلقة بالاعيان المذكورة .

(فتوى ٨٧٤ في ١٨/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المجالس المحلية - اعيان الأوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الأوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - استحقاقها نسبة الـ ١٠ ٪ التي يقرها هذا القانون نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الاعيان - يكون من تاريخ تسلمها الفعلى لهذه الاعيان - لاساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على أن ينقل الى المجالس المحلية موظفو وزارة الأوقاف ، الذين يعملون في إدارة

الاعيان التى سمنت اليها ، كما ينقل الى ميزانية المجالس المحلية الاعتمادات المالية المدرجة فى ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ للصرف منها على هذه الاعيان . ويتضح من هذا النص ان الموظفين الذين يعملون فى ادارة الاعيان المسلمة من وزارة الاوقاف لمجالس المحلية ، اصبحوا تابعين لهذه المجالس بحكم القانون ، كما وان الاعتمادات المالية التى يتم الصرف منها على تلك الاعيان نقلت بحكم القانون ايضا الى ميزانية المجالس المحلية وصارت ضمن بنودها . ومن ثم تكون ادارة هذه الاعيان من اختصاص المجالس المحلية ، وهى التى تقوم بها فعلا بواسطة الموظفين الذين يعملون فيها والذين تم نقلهم من وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية بحكم اقدانهم كما وان الصرف على هذه الاعيان انها يكون من الاعتمادات المالية التى نقلت الى ميزانية المجالس المحلية وبالتالي فان المجالس المحلية تستحق نسبة الـ ١٠ ٪ التى يخولها لها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نظير قيامها بادارة وصيانة اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف طبقا للقانون المذكور ، اعتبارا من تاريخ تسلم المجالس الفعلى للاعيان المذكورة .

(فتوى ٨٧٤ فى ٨/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

اتفاق شركة الأسواق المصرية مع محافظة كفر الشيخ على نقل سوق من ملك الأوقاف الى موقع جديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت الى هذا الموقع على نفقتها — اعتبار هذا الاتفاق بمثابة انتهاء لعقد ايجار السوق القديم من جهة واقتتاحا لعلاقة جديدة تتعلق بسوق حكومى تشرف عليه المحافظة — مقتضى ذلك انه يتمين قبل ابرام الاتفاق الجديد طرح استغلال هذا السوق فى مزاد علنى بواسطة مجلس المدينة ثم يمنح الترام الاستغلال للراسى عليه المزايا بقرار من المحافظ المختص — اساس ذلك وجوب أن يتوافر فى هذا الاتفاق الشروط المنصوص عليها فى قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية وأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بالانن للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى منح الترام الاسواق الحكومية .

ملخص القسوى :

ان الشركة قد اتفقت مع محافظة كفر الشيخ على نقل السوق من ملك الأوتاف الى الموقع الجديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت الى هذا الموقع على نفقتها ، مع التزامها بدفع ألفى جنيه سنويا لصندوق الخدمات بالمحافظة بالإضافة الى الشروط الأخرى المتعلقة بالسوق القديم ، ولما كان هذا الاتفاق يعد بمثابة إنهاء لعقد ايجار السوق القديم من جهة . وافتتاحا لعلاقة جديدة تتعلق بسوق حكومى ، تشرب عليه المحافظة . ومن ثم فانه يلزم ان يتوافر فى هذا الاتفاق لكى ينتج اثره الشروط المنصوص عليها فى قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ والتي نصت على اختصاص مجلس المدينة باتشاء وإدارة الاسواق الحكومية التى تقع فى نطاق اختصاصه ، وكذلك فى اقتانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بالاذن للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى منح التزام الاسواق الحكومية . والذي نصت مادته الاولى على أن « يؤذن للمحافظين — كل فى دائرة اختصاصه — فى منح التزام استغلال الاسواق الحكومية الى الرأسى عليه مزاد استغلالها » .

ومن حيث انه يتضح من هذه النصوص انه كان من المتعين . غير ابرام الاتفاق الجديد . طرح استغلال هذا السوق فى مزاد علنى ، بواسطة مجلس المدينة . ثم يمنع التزام الاستغلال للرأسى عليه المزاد بقرار من المحافظ المختص واذا كان انشأت أن الاتفاق المشار اليه لم تراعى بالنسبة له هذه الاجراءات التى تستهدف تحقيق المصلحة العامة ، ومن ثم فانه يكون قد خالف القانون ، مما يترتب عليه تقرير بطلانه .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى بطلان عقد ايجار المبرم بين محافظة كفر الشيخ وشركة الاسواق المصرية بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ ، وانه يتعين على الجهة الادارية المختصة ، استغلال السوق موضوع هذا العقد عن طريق طرحه فى مزايده عامة وفقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

مفاد المادة ٨ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تخويل المجلس المحلى للمحافظة حق الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية المالية - استبعاد الوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة من نطاق الرقابة والإشراف من المجلس المحلى - عدم جواز توجيه المجلس المحلى للمحافظة الأسئلة والاستجوابات لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام - جواز حضور رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام جلسات المجلس المحلى التى تعرض فيها مسائل تتعلق باختصاصهم - لا يجوز إلزامهم بحضور هذه الجلسات - أن المشرع قد عدد فى المادة (٢٥) من قانون الحكم المحلى الرؤساء الملتزمين بحضور الجلسات وليس من بينهم رؤساء هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى ينص فى المادة ٨ على أنه « يتولى المجلس المحلى للمحافظة فى نطاق السيادة العامة للدولة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية العامة فى نطاق المحافظة وله أن يطلب عن طريق المحافظة أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الإنتاجية والاقتصادية وغيرها فى المحافظة ، كما يتولى المجلس المحلى الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المبين بالقانون واللائحة التنفيذية »

وينص فى المادة ٢٠ على أنه « لكل عضو من أعضاء المجلس المحلى للمحافظة أن يوجه للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة فى نطاق المحافظة أسئلة فى الشئون التى تدخل فى اختصاصاتهم . - وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات وأوضاع تقديم الأسئلة والرد عليها .

وينص في المادة ٢١ على أنه « يجوز لأعضاء المجلس المحلى للمحافظة تقديم استجوابات للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة لحسابتهم... » .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات وأوضاع تقديم الاستجوابات ومناقشتها » .

وينص هذا القانون في المادة ٢٥ على أنه « يحضر المحافظ جلسات المجلس المحلى كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس » .

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه يحضر المحافظ اجتماعات المجلس المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس... » .

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة ٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع خول المجلس المحلى للمحافظة حق الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية المحلية - أما انوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة فلم يمنحه المشرع بالنسبة لها حق الرقابة والإشراف وإنما منحه الحق في طلب بيانات عن نشاطها ، ولقد حدد المشرع وسيلة طلب تلك البيانات بأن تكون عن طريق المحافظ وليس عن طريق رؤساء تلك الوحدات مباشرة وهذا المسلك من جانب المشرع يتفق واستبعاده تلك الوحدات من نطاق رقابة وإشراف المجلس المحلى .

ومن حيث أن ممارسة حق الإشراف والرقابة إنما يتم عن طريق توجيه الأسئلة وتقديم الاستجوابات فإن المشرع قصر حق المجلس المحلى للمحافظة في توجيه الأسئلة وتقديم الاستجوابات على رؤساء الجهات التى له حق الإشراف عليها وهم المحافظ ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات العامة

ولم يعد نطلق هذا الحق الى رؤساء الوحدات الاقتصادية لخروجها من نطاق اشراف ورقابة المجلس .

ومن حيث ان الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/٩/١١ قد اسند في المادة ١٦٣ الى القانون بيان اختصاصات المجلس المحلية ودورها في الرقابة على اوجه النشاط المختلفة ، فانه يجب الاحتكام الى نصوص قانون الحكم المحلي لبيان حدود تلك الاختصاصات وهذه الرقابة والوقوف عندها ومن ثم فانه لا يسوغ القول بأن للمجلس المحلي الحق في توجيه الاسئلة وتقديم الاستجابات الى رؤساء الوحدات الاقتصادية استنادا الى ان حقه في طلب البيانات عنها يتضمن حقه في السؤال والاستجواب ، كما لا يسوغ القول بأن حضور هؤلاء الرؤساء جلسات المجلس وفقا لنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية يستوجب الاقرار للمجلس بهذا الحق ، ذلك لان في كلا القولين مجاوزة لصريح نصوص القانون ، الذي لم يمنح المجلس حقا في سؤال واستجواب رؤساء تلك الوحدات ولم يستوجب حضورهم جلساته كما هو واضح في نص المادة ٢٥ التي تذكرهم ضمن الرؤساء الملزمين بحضور جلسات المجلس .

واذا كانت المادتين ٢٠ ، ٢١ من قانون الحكم المحلي قد احالنا الى اللائحة الداخلية للمجلس لبيان وتنظيم اجراءات واوضاع تقديم الاسئلة والاستجابات فان تلك الاحالة لا تعني على وجه الاطلاق ان توسع اللائحة الداخلية اختصاصات المجلس او ان تضيف اليها ، لذلك فانه لا يجوز الاستناد الى نصوص اللائحة الداخلية للقول بأن للمجلس حقا في توجيه اسئلة واستجابات لرؤساء الشركات طالما ان القانون لم يعطه هذا الحق صراحة اذ يجب ان تلتزم اللائحة حدود الاحالة وهي لا تتعدى تنظيم اجراءات واوضاع تقديم الاسئلة والاستجابات لمن ورد ذكرهم بنص القانون على سبيل الحصر .

ومن حيث انه لا يجوز الحجاج بأن إلغاء المؤسسات العامة واسناد اختصاصات رؤسائها الى رؤساء مجالس ادارة الشركات طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦

يقتضى نقل الالتزام بالتد على الأسئلة والاستجوابات والالتزام بالحضور الى رؤساء مجالس ادارة الشركات ذلك لأن قصد المشرع فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لم ينصرف الا الى الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وما يتصل بهما من قوانين ولوائح . يضاف الى ذلك انه لا يجوز استنباط اى من الالتزامين من بين تنال النصوص وانما يجب أن ينص عليهما صراحة الأمر الذى أغفله المشرع عند اصداره لقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعند تعديله له بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ . علاوة على ذلك فإن المؤسسات العامة كانت تختص بخطط ومتابعة الاهداف المقررة للشركات التابعة لها ولم يكن تدخلها فى العمل التنفيذى للشركات يخرج عن المعاونة وتذليل الصعاب وقد كان لكل من المؤسسة والشركات التابعة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الاخرى ، ومن ثم لا يمكن القول بطول الشركات محل مؤسسات هذا وضعها فى اى التزام لم يرد نص صريح بنقله الى انشركات . فالسؤال والاستجواب وانحضور كانت حقوق للمجالس المحلية فى مواجهه المؤسسات للمراقبة والاشراف على اختصاصات هذه المؤسسات التى حاصلها التخطيط لاهداف الشركات ومراقبة تنفيذها وهذا اختصاص لم ينقل اطلاقا الى الشركات حتى يمكن انقول بانتقال حق المجلس فى مواجهتها وانما نقل بمقتضى القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الى القطاعات .

ومن حيث انه اذا كان قانون الحكم المحلى قد احوال فى المادة ٨ الى اللائحة التنفيذية لبيان كيفية الاشراف على خطة التنمية المحلية واذا كان ذلك يسمح لللائحة التنفيذية أن تقرر حضور رؤساء الشركات جلسات المجلس التى تعرض فيها مسائل تتصل باختصاصاتهم وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من اللائحة لما قد يؤدى اليه حضورهم من تيسير مباشرة المجلس لمهمته فى الاشراف على خطة التنمية المحلية ومتابعتها ، فإن هذا الحضور لا يصح أن يكون الزاميا ذلك لأن المشرع عدد فى المادة (٢٥) من قانون الحكم المحلى الرؤساء المزمين بحضور الجلسات فحصرهم فى المحافظ ورؤساء المصالح والوحدات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ومن ثم لا يجوز الزام غير

هؤلاء بالحضور ولو أراد المشرع إلزام رؤساء الشركات بالحضور لنص عليهم صراحة وعدددهم ضمن الرؤساء المذكورين بالمادة (٢٥) .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للمجلس المحلى للمحافظة ان يوجه أسئلة أو يقدم استجابات لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام وأنه يجوز لهؤلاء الرؤساء حضور جلسات المجلس التى تعرض فيها أمور تتصل باختصاصاتهم .

(فتوى ٨٦٩ فى ٤/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

الجهة المختصة بإجراء التفتيش المالى والإدارى على شئون التعليم بالمجالس المحلية - هى المراقب المالى التابع لوزارة الخزانة طبقاً لحكم المادة ٢٩ من قانون الإدارة المحلية دون وزارة التربية والتعليم التى تقتصر رقابتها واختصاصها على الشئون الفنية فقط .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ اصدرت وزارة التربية والتعليم انقرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات واختصاصات أجهزة وزارة التربية والتعليم متضمنا النص على ان التفتيش المالى والإدارى يمارس اختصاصه بالنسبة الى ديوان الوزارة وفروعه ، ثم رؤى تعديل هذا القرار على نحو يمد اختصاص هذا التفتيش الى مديريات التعليم بالمحافظات وذلك على اثر ما لا حظته الوزارة من اضطراب الشئون المالية والإدارية هذه المديريات اضطراباً من شأنه التأثير على الخدمة التعليمية مما يتطلب العلاج بقيام الوزارة بالتفتيش ولكن ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم لم توافق على هذا التعديل استناداً الى ما يستفاد من نص المادتين

٩٢ ، ٩٣ من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من ان اختصاص الوزارة في اصدار القرارات والتعليمات والتفتيش والمتابعة فيما يتعلق بأعمال المجالس المحلية مقصور على الشئون الفنية للمرافق المعنية به ومدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون الفنية دون ما يتعلق بذلك من تصرفات ادارية ومالية .

وترى الوزارة ان في هذا اثرى تخصيصا لعموم نص المادتين المشار اليهما دون دليل على التخصيص وأن لوزير التربية والتعليم سلطة اصدار نوائح تنفيذية لقوانين التعليم تشمل الاحكام الفنية والمالية والادارية وتقوم على هذه الاحكام جميعها السياسة العامة للوزارة ومن ثم يتعين ان يمتد تفتيش الوزارة الى تنفيذ المجلس لهذه اللوائح بكل ما تتضمنه من الاحكام المذكورة ، فضلا عن ذلك فان ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه الاحكام على نحو يؤدي الى صعوبة الفصل بينها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستقر لها ان المادة ٩٢ من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تتولى كل وزارة بالنسبة الى شئون المرفق المعنية به اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس المحلية ، ولها في ذلك ان تبلغها ما تراه من ارشادات وتوجيهات تؤدي الى حسن قيامها ونصيبها من هذا المرفق . . . » ، وتنص المادة ٩٣ على أن « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس المحلية ، فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون ، وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجلس واللجنة اقليمية للادارة المحلية ، وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس » .

واذا كان المعنى المتبادر من ظاهر نص المادة ٩٣ أن التفتيش الذي تقوم به الوزارة على أعمال المجالس المحلية تفتيش عام ينتظم النواحي الفنية والمالية والادارية معا ، ألا أن الاستفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة التربية والتعليم ومن أحكام

القتانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية أن اختصاص هذه الوزارة في التفتيش على شئون التعليم الذي تتولاه المجالس المحلية مقصور على الناحية الفنية محسب ، ويبان ذلك أن القرار الجمهوري المشار اليه ناط بوزارة التربية والتعليم مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة في شئون التعليم في غير المرحلة العالية فحدد في المادة الأولى مسؤوليات هذه الوزارة بأنها بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في جميع ميادين التعليم العام والفنى في غير المرحلة العالية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة بما يلزم حاجات انبلاذ والتطورات العلمية واستصدار التشريعات والقرارات انجيمورية اللازمة لذلك واصدارالقرارات واللوائح المنفذة لها وتقرير الوسائل التى تؤدى الى نشر التعليم ومراعاة التوزيع الجغرافى للخدمات التعليمية وبتقرير المناهج والكتب والوسائل التى تؤدى الى تحقيق الغرض من التربية والتعليم وتحقيق التوازن بين المواد الدراسية المختلفة . الى آخره . أما قانون الإدارة المحلية فقد أناط بالمجالس المحلية القيام بشئون أغلب أنواع التعليم غير العالى فهى التى تنشئ وتجهز وتدير المدارس الثانوية العامة والفنية ومدارس المعلمين والمعلمات والمدارس الاعدادية العامة والفنية والابتدائية . ولما كان الإصاء في قيام الجهة الادارية بالتفتيش لتحقيق أهداف النشاط الذى تباشره هـم أن يقتصر على الشئون المتعلقة بهذا النشاط وحده ، لذلك يضمن أن يقتصر تفتيش وزارة التربية والتعليم على النواحي الفنية دون أن يمد الى النواحي الادارية والمالية .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لوزارة التربية والتعليم مباشرة التفتيش الإدارى والمالى على شئون التعليم في المحافظات ، ويؤيد ذلك ما قضى به القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر من ممارسة الوزارة بمسؤولياتها عن طريق التفتيش الذى يقوم به موظفو الاجهزة المختصة مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية (المادة الأولى بند ١٣) ، إذ يستفاد من ذلك أن تفتيش الوزارة على شئون التعليم لا يمتد الى ما تختص به المجالس المحلية في هذا الشأن وهو التفتيش المالى والإدارى .

وغنى عن البيان أن الرقابة المالية المعاصرة للتنفيذ مكفولة لدى

المجالس المحلية سواء بالنسبة الى شئون التعليم او الى غيره من الشئون وذلك بالتطبيق للمادة ٣٩ من قانون الادارة المحلية التى تقضى بتعيين مراقب مالى تابع لوزارة الخزانة يختص بمراجعة حسابات المجلس ايرادا ومصرفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويعاونه فى ذلك مدير ورؤساء الحسابات ، وهذا بالإضافة الى الرقابة المالية اللاحقة التى يتولاها ديوان المحاسبات أما التفتيش الادارى فتقوم به أجهزة مختلفة فى الهيئات المحلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز قيام وزارة التربية والتعليم بالتفتيش المالى والادارى على شئون التعليم فى المجالس المحلية ما لم يكن بناء على طلب هذه المجالس فى حدود القوانين واللوائح .

(فتوى ١١١٩ فى ١٦/١٠/١٩٦٣)

تطبيق :

فى بعض جوانب نظام الادارة المحلية فى مصر

اولا : نبذة تاريخية :

● لم يستحدث النظام اللامركزى الاقليس فى مصر الا سنة ١٩٠٩ بصدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ أما قبل ذلك ومنذ سنة ١٨٨٣ عندما صدر قانون مجالس المديرية فقد كان لهذه المجالس مجرد اختصاصات محدودة واستشارية . وذلك باستثناء مجلس بلدى مدينة الاسكندرية فى ٥ يناير ١٨٩٠ .

● وفى ظل دستور عام ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام مجالس المديرية ولكن ظل اختصاص هذه المجالس ضيقا مائة . بالسماح للسلطة التشريعية او السلطة التنفيذية بالتدخل لمنع تجاوز هذه المجالس لاختصاصاتها او اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك . وحتى فى اطار الاختصاصات القليلة التى عهد بها الى هذه المجالس مثل التعيين الاولى راحت التشريعات تنقل الاختصاصات الى الحكومة المركزية . وكذلك تنقل الاعتمادات التى كانت مخصصة فى ميزانيات تلك المجالس الى ميزانيات وزارات الحكومة المركزية .

● وعلى هدى إلغاء معاهدة مونثرو علم ١٩٣٧ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام المجالس البلدية والقروية أنهى القانون تبعد الانظمة البلدية التي كانت قائمة في البلاد نتيجة الامتيازات الأجنبية ، واستبعد العنصر الاجنبى من عضوية تلك المجالس .

● وتحت عنوان « الادارة المحلية » نص دستور سنة ١٩٥٦ على الاحكام المنظمة « للادارة المحلية » في مصر (من المواد ١٥٧ الى ١٦٦) فأشار الى أن الجمهورية تنقسم الى وحدات ادارية محلية كل منها ذات شخصية اعتبارية وتكمل الدولة لها ما تحتاج اليه من معونة فنية وادارية ومالية في النطاق الذى يعينه القانون وموارد ذات سند من الدستور .

وفي عام ١٩٥٧ تالفت لجنة برياسة الجمهورية لاعادة النظر في تنظيم الادارة المحلية في مصر ، وأعدت اللجنة مشروعا وبعد ان وافقت عليه السلطة التشريعية صار القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية وقد جعل هذا القانون مجالس المدن بمثابة من حيث التنظيم والتشكيل والاختصاصات والموارد المالية ، الا انه رأى أيضا المدن التى تتميز بكثرة عدد سكانها أو اهميتها العمرانية أو مواردها المالية ، فخصها بنظام خاص . وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بالنص على الا يزيد عدد الاعضاء المختارين على خمسة بينما كان النص الاصلى يجعل عدد الاعضاء المختارين اثنين على الاقل وثلاثة على الاكثر ..

● وعندما اعلن الميثاق الوطنى بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٦٢ اشار الى استحداث المجالس المحلية الشعبية ، واشترط ان تكون منتخبة حتى تكون اقدر على الاحساس بمشاكل الجماهير واقدر على حلها ، واتصافا مع ما تقدم ان تلو سلطة هذه المجالس الشعبية سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وذلك بنقل سلطات هذه الاخيرة في هذا الخصوص الى المجالس الشعبية الا ان هذه المجالس الشعبية لم تخرج الى حيز الوجود آنذاك .

كما نص الميثاق على ان « الحكم المحلى يجب ان يتقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية فاتها اقدر على الاحساس (م - ٢١ - ج ٣)

بمشاكل الشعب وأقدر على حلها » جاء ذلك في الميثاق تحت عنوان « عن الديمقراطية السليمة » وتبدو أهمية هذا النص في أنه عبر تعبيرا صادقا عن تحول النظام من الرأسمالية صوب الاشتراكية ، ذلك أنه وقعا للنظام الرأسمالية يتولى الأفراد أساسا اشباع حاجات الجمهور عن طريق المشروعات الخاصة أما في النظام الاشتراكي فإن مهمة الحكومة مركزية و محنية نتجه الى الحلول محل الأفراد في اشباع حاجات الجمهور ، ومن ثم تقوم بالمشروعات التي يتولاها الأفراد في النظام الرأسمالي . ولما كانت هذه المرافق الاشتراكية مرافق تقوم بها الدولة لذلك اتسع دور الرقابة الشعبية عليها وذلك ممثلا في المجالس الشعبية المحلية .

● ويتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٦ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة متضمنا نص عنوان « الإدارة المحلية » المادة ١٥٠. وقد نصت على أن « تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية ويجوز أن يكون لكل منها او لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون » والمادة ١٥١ التي نصت على أن « تختص الهيئات الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها ان تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وذلك على الوجه المبين بالقانون » .

وواضح من هذا ان الدستور قد اعترف بالادارة المحلية الى جوار الادارة المركزية للدولة وناط بالقانون تنظيم احكام تلك الادارة .

ولهذا فقد كلف السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٨ وزير الادارة المحلية باعادة النظر في نظام الادارة المحلية بما يحقق تطوره في ضوء مبادئ الديمقراطية السليمة وبعد الدراسة قدمت وزارة الادارة المحلية الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في الدورة العادية الثانية في مارس ١٩٦٩ تقريراً في الموضوع تردد صداه في تقارير اللجنة المركزية اذ جاء بها تحت عنوان « الاصول التي تحكم تطوير نظام الادارة المحلية » ما يأتي : « يتضمن تطوير المجالس المحلية تشكيل مجلسين جديدين على مستوى المحافظة بدلا من تشكيلها المختلط الحالي - أولهما مجلس شعبي محلي منتخب انتخاباً مباشراً لكل محافظة ، وثانيهما مجلس تنفيذي محلي

لكل محافظة يؤلف من الأعضاء التنفيذيين فقط ، لى مديرى المديرية التابعين للوزارات والمصالح التى تدخل فى اختصاص المجالس الشعبية وكذلك من يرى ضمهم من ممثلى الهيئات والمؤسسات العامة فى المحافظة مع ضم رؤساء مجالس المدن والأحياء » .

● ويتأريخ « ١١ سبتمبر ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية متضمنا تحت عنوان « الإدارة المحلية » المواد من ١٦١ الى ١٦٣ . » وقد نصت المادة ١٦١ على أن « تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز انشاء وحدات ادارية اخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك » ونصت المادة ١٦٢ على أن « تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر . ويكلل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا . ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء » ونصت المادة ١٦٣ على أن « يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، وتمهدا من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها وذلك تدريجيا بمجلس الشعب والحكومة وفورها فى اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه انشغال المختلفة » .

ويبين من ذلك أن دستور مصر الحالى قد ضمن اعترافا بالإدارة المحلية ، وتمهدا من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها وذلك تدريجيا للحكومة التنفيذية المركزية انى أن يصدر بنقله اليها قانون .

وعن طريق القانون . وعلى ذلك فإن لم ينص القانون على أسناده الى الإدارة المحلية ووحداتها ومجالسها من سلطات تشريعية أو تنفيذية يبقى

● وصدر القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى بتعديل بعض احكام قانون نظم الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وقد نص فى المادة الخامسة منه على أن ينشأ بكل محافظة مجلسان يسمى اونها المجلس الشعبى ويسمى الثانى المجلس التنفيذى . وقد أوضح القانون فى الفصل الرابع منه احكام العلاقة بين المجلس الشعبى والمجلس التنفيذى ، كما أوضح فى الفصل الخامس العلاقة بين المجالس الشعبية بالمحافظات ومجلس الشعب .

وقد ألغى هذا القانون والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى جاء تعديلا لبعض أحكامه - ألغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى .

● أما القانون الحالى المعمول به فى شأن الإدارة المحلية فهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى .. وقد عدل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٩/٦/٢١ وقد نص فى المادة الثامنة من مواد إصداره على إلغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . وما ليث القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ان عدلت أحكامه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ انصارد فى يونية ١٩٨١ والمعمول به من ٢٥ يونية من ذلك العام الى ان عدل تعديلا جزئيا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : أجهزة وهيئات الإدارة المحلية :

ويمتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ فان وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى . ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية . ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقاتها وتغيير أسمائها والغائها على النحو التالى :

(ا) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية ، ويجوز ان يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

(ب) المراكز والمدن والاحياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

(ج) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى للمحافظة . (المادة ١)

ويكون لكل من الوحدات المحلية المذكورة مجلس تنفيذى محلى (المواد ٣٢ و ٤٥ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣) كما يكون لكل من هذه الوحدات أيضا مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . ويمثل المجلس الشعبى المحلى رئيسه امام القضاء وفى مواجهة الغير (المادة ٣) ..

وتتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها . كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلى . كما تبين ائلاحة ما تباشره كل من المحافظات وباقى الوحدات من هذه الاختصاصات ، وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التى لا نخص بها الوحدات المحلية الأخرى . (المادة ٢) .

ويعتبر المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وله السلطة الكاملة على كل مرافق الخدمات والانتاج فى نطاق المحافظة . ويتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية . كما ألا له السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات المسندة من مجالس إدارات الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة .

ويتولى المحافظ الاشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة ، وكذلك جميع غروع الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيها عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك ابتداء من الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة فى شأن الانتاج وحسن آداء ، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها . كما يكون المحافظ مسئولا :

(١) عن كفاءة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الانتاج الزراعى والصناعى والنهوض به وله أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك فى حدود القوانين واللوائح .

(ب) عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة يعاونه فى ذلك مدير الأمن فى اطار السياسة التى يضعها وزير الداخلية وعلى مدير الأمن ان يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعتمادها .

ويلتزم مدير الأمن بإخطاره فوراً بالحوادث ذات الأهمية الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن بالاتفاق بينهما .

وللمحافظ أيضاً أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة ، وإزالة مايقع عليها من تعديات بالطريق الإدارى .

وعلى الرغم من اتساع صلاحيات المحافظ ، فى دائرة المحافظة . فان هذه الصلاحيات كلها تنفيذية يباشرها فى اطار القانون واللوائح ، بمعنى ان ما من سلطة على مستوى الإدارة المحلية — او ما يسمى خطأ بالحكم المحلى — تلك صلاحيات تشريعية . فهذه الصلاحيات تظل لمجلس الشعب يمارسها على مسؤوليته وفى اطار الدستور والقانون ، والتور بغير ذلك يتعارض مع الاملاءات ائدستورية والمبادئ السياسية انعمامة فى شان الدولة الموحدة . وذلك لان اختصاص هذه ألوحدات المحلية انما اجتزىء من السلطة التنفيذية التى كانت تقوم بالمهام البئدية والقروية من خلال وزراء من وزارات الحكومة المركزية ، فلما أخذ بنظام اللامركزية او الإدارة المحلية صارت هذه المهام التنفيذية تؤدى على نحو لا مركزى . هذا كل ما حدث من تغير فى نظام الدولة ازاء أخذها باللامركزية ، وعلى ذلك فان ما تلوحدها المحلية من اختصاصات انما اجتزئت من السلطة التنفيذية وحدها . وليس من الدولة او سلطتها التشريعية . ويؤكد ذلك ان الدستور الحالى عرض أحكام الإدارة المحلية فى الفرع الثالث من الفصل الثالث المعنون « السلطة التنفيذية » .

ولا يثور خلاف أو جدل فى هذا المقام الا بشأن غرض الرسوم ذات الطابع المحلى : فقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة ٥٠٠٠٠ ويختص فى اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يأتى :

٥٠٠٠٠٠ ٧ - فرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لاحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصر أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء » ونصت المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على ان « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق . ولا يجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها فى القرار المشار اليه » .

وواضح من هذه الأحكام الى انه ولئن كان الرسم يفرض طبقا لأحكام الدستور بقانون أو فى انحالات التى ينص عليها القانون ، فان فى حالة الرسوم المحلية احيط فرضها من القيود بما يجعل انفراد الوحدة المحلية بفرضها أو زيانتها فيما يتعدى اطار ما ورد بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له سالف الإشارة إليها أمرا متعذرا فى الوقت الحاضر .

ويتولى المحافظون كل فى حدود محافظته السلطة كاملة (وهى هنا كما قلناه سلطة تنفيذية) على كل مرافق الخدمات والانتاج على أرض المحافظة بما يكفل اتخاذ كافة القرارات على مستوى الاقليم دون الرجوع الى السلطة المركزية فى القاهرة . وفى ذلك يكون المحافظ مسئولا امام مجلس الوزراء بمباشرة اختصاصاته ويعرض عليه تقريراً دورياً عم نتائج الأعمال فى مختلف الأنشطة التى تزاولها المحافظة واية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع الوزارات المعنية .

ويكون للمحافظ اختصاصات انوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليهما فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التى نقلت الى الوحدات المحلية والأجهزتها وموازنتها ، وذلك بما لا يتعارض مع التأثيرات العمالة المرافقة لقانون ربط الموازنة العمالة للدولة (المادة ٢٩) .

● وللإدارة المحلية وزير مختص بشئون الحكم المحلى . كما ان شبة مجلسا اعلى للحكم المحلى . وقد حل هذا المجلس محل ما كان يسمى « مجلس المحافظين » قبل تعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ويتبع الوزير المختص بالحكم المحلى « أمانة عامة للحكم المحلى » تتولى الشؤون المشتركة للوحدات المحلية ، وكذلك دراسة وبحث الموضوعات الواردة من تلك الوحدات . كما تقوم بمعاونة الوزير المختص بالحكم المحلى فى اعداد الدراسات والابحاث المتعلقة بالموضوعات التى يعرضها على مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للحكم المحلى وابلاغ القرارات الى الوحدات المحلية ومتابعة تنفيذها .

وتتولى « الامانة العامة للحكم المحلى » ايضا تقديم المشورة لوحدات الحكم المحلى . وانعمل على توحيد الرأى القانونى الصادر فى المسائل المتعلقة بشئون الحكم المحلى وتعميم التجارب الرائدة فى بعض المحافظات . هذا فضلا عن ان الامانة المذكورة تقوى تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات الدولية والمحلية المتعلقة بالحكم المحلى وشئون اتدريب للعاملين بالاجهزة المحلية . (المادة ٦) .

● اما المجلس الاعلى للحكم المحلى فيشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينييه وعضوية : - انوزير المختص بالحكم المحلى - المحافظين - رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات . ورئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء او غيرهم . ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصفة دورية (فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية) ويتولى النظر فى كل ما يتعلق بنظام الحكم المحلى من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلى . (المادة ٥) .

وكذلك فان فى اطار اجهزة نظام الادارة المحلية فى مصر يجدر ان نشير الى اللجان العليا للتخطيط الاقليمى ، وهيئات التخطيط الاقليمى .

وهذان الجهازان مرتبطان بالاقاليم الاقتصادية فقد نصت المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على ان « تنشأ بكل من الاقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الاقليمى تتبع وزير التخطيط ويصدر بنظريهما وتحديد العلاقة بينها وبين ادارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظى الاقليم . وتختص هيئة التخطيط الاقليمى :

١ — بالقيام بالبحوث ودراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطهيرها واستخداماتها المثلى ، واقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم .

٢ — القيام باعداد الاجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث واعمال التخطيط على مستوى الاقليم . (المادة ٩) .

كما ينشأ بكل اقليم اقتصادى لجنة عليا للتخطيط الاقليمى تشكل برئاسة محافظ عاصمة الاقليم وعضوية كل من : — محافظى المحافظات المكونة للاقاليم — رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للاقليم — رئيس هيئة التخطيط الاقليمى (امينا عاما للجنة) — ممثلى الوزارات المختصة ويصدر باختيار كل منهم قرار من الوزير المختص . وتختص هذه اللجنة :

١ — بالتنسيق بين خطط المحافظات وقرار الاولويات التى تقترضها هيئة التخطيط الاقليمى والتى تتخذ اساسا فى وضع بدائل لخطة الاقليم وذلك على ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا .

٢ — النظر فى التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة ودراسة التعديلات التى تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى فى الخطة وفقا للظروف التى تواجه تنفيذها ، ويعرض ما تصدره اللجنة من التوصيات على المجلس الاعلى للحكم المحلى .

اذاعة وتليفزيون

الفصل الأول — عاملون

الفصل الثاني — رسوم

اذاعة وتليفزيون

الفصل الأول - عاملون

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٢٢ من الدستور الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ استبعاد القرارات كإداة لتحديد مرتبات العاملين مع اسناد هذا الاختصاص للقوانين التى تصدرها السلطة التشريعية - أثر ذلك اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين باحدى الهيئات العامة تعين الرجوع فى ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة فى شئون التوظيف وفقا لحكم المادة الأولى منه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن (يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها) .

وان المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على :

١ -

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات . .) .

وينص القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى المادة الأولى على أن (تنشأ هيئة عامة باسم « اتحاد الإذاعة والتليفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية بجمهورية مصر العربية وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . .) كما تنص فى المادة

الرابعة على أن (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص لشئون الإذاعة والتليفزيون ويكون للاتحاد مجلس الأمناء ...) وينص في المادة السادسة على أن (يختص مجلس الأمناء بوضع السياسة العامة لعمل الاتحاد واعتماد الخطوط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها ... رله على وجه الخصوص ما يأتي :

١ -

٢ - إصدار لائحة لشئون العاملين ومعلمتهم المالية بما يتفق وطبيعة العمل الاعلامي وما يحقق لهم الرعاية ويكفل الارتقاء بمستوى الاداء وذلك دون التقيد بالنظم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ...) وينص القانون في المادة ١٦ على أن (يخضع الاتحاد في انظمته وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الأمناء دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تجرى عليها الحكومة) .

ومفاد ما تقدم أن الدستور استبعد القرارات كأداة لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الأحكام التي تضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حدة ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديدا لمرتبات العاملين باحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، وبالإضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطن في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والاسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة إصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس الأمناء ان يضع لائحة لشئون العاملين وتحديد معاملتهم المالية بيد انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

كذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن سلطة مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى وضع لائحة لشئون العاملين به وتحديد معاملتهم المالية تنقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبالمبادئ والأسس العامة فى التوظيف الواردة بهذا القانون .

(فتوى ٧٠٦ فى ٢١/٦/١٩٨٠) .

فاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأن ورد بين نصوص القانون المشار اليه الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى - هذا النص يمثل قاعدة من قواعد النظام العام الذى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية - سريانه على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون باعتباره هيئة عامة - لا يقدح فى هذا النظر ما ينص عليه قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بأن تسرى الاحكام والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص فى هذا القرار - اساس ذلك : ان قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١ سابق على صدور قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فضلا عن ان نص المادة ٨٧ يتعلق باجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها الا بنص فى القانون - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من ناحية اخرى فان نص المادة ٨٧ سالفة الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى أى أنه يمثل قاعدة من قواعد النظام العام التى لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم فانه يسرى فى عموميته التى ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تقتضى به المادة الاولى (ب) من ذلك القانون من أن تسرى احكامه على العاملين بالهيئات العامة ما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والصادر في أول مارس سنة ١٩٧١ تنص على أنه « تنشأ هيئة تسمى « اتحاد الإذاعة والتلفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الإعلام ، ويكون مركزها مدينة القاهرة » وبالتالي فإن نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تسرى على العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون باعتباره هيئة عامة .

ومن حيث أنه لا يقدر في هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ من أنه « يخضع الاتحاد في أنظمته وشئون العاملين فيه وإدارة أموانه وحساباته وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه وانقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ويضع مجلس المديرين القواعد المنظمة لعمل الاتحاد وتسييره وعلى الأخص :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) لائحة لتنظيم شئون العاملين » وما تنص عليه المادة الأولى من اصدار قرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنفيذ الحكم الفقرة د المشار إليها من أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بشئون العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بالأحكام المرافقة لهذا القرار » وما تنص عليه المادة ١٠٠ من هذا القرار من أنه « تسرى الأحكام والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة لا يقدر في النظر المتقدم ما أتت به تلك النصوص من أحكام ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ١ لسنة ٧١ سابق في صدوره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإن نص المادة ٨٧ الوارد في هذا القانون الأخير نص عام يتعلق كما سلف بلجراءات التقاضي التي

لا يجوز الخروج عليها الا بنص فى القانون ومن ثم فان صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ وهو اداة تشريعية ائفى بكثير من القانون باخضاع العاملين بالاتحاد لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القرار الذى خلا من نص مماثل لنص المادة ٨٧ لا يكون من شأنه انحصار نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بذلك الاتحاد ويضاف الى ذلك ان العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون انها يقومون على ادارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة شأنهم فى ذلك شأن العاملين بالجهاز الادارى للدولة ذاته . وتختص محاكم القضاء الادارى بشئون منازعاتهم الوظيفية فيمايتام منهم او عليهم من افضية طرفها الآخر الاتحاد الذى يعملون به فهم موظفون عموميون ، كما ان موازنة الهيئات العامة هى موازنات ملحقه بموازنة الدولة وتضرى عليها ذات الاجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم ازاء كل ذلك ولازمة سريان حكم المادة ٨٧ سالفة الذكر على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون باعتباره احدى الهيئات العامة .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان المدعى يطالب بارجاع اقدميته فى الفئة الرابعة الى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بدلا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ أى انه يطالب بتعديل مركز قانونى له ستقدا فى ذلك الى جداول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية (التى حل محلها اتحاد الاذاعة والتليفزيون طبقا للمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١) والتى اعتمدتها اللجنة انوزارية للمشئون التشريعية والتنظيم والادارة فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ . وهذه القواعد والقرارات والنظم سابقة فى صدورها على انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبالتالي كان يتمين عليه ن يرنع دعواه خلال ثلاث سنوات سابقة من تاريخ نفاذ ذلك القانون أى فى ميعاد غايته ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ اما وانه اتمم الدعوى فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ فمن ثم تصبح غير مقبولة .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

إذاعة — مكافأة السهرة — اعتبارها مكافأة عن عمل اضافى ولو لم تكن امتدادا للعمل الاصلى للمهندس .

ملخص الفتوى :

ان مكافأة السهرة لا تعدو أن تكون مكافأة عن عمل اضافى ، ومن ثم تخضع لقيود واستحقاق هذه المكافأة ومنها الا تزيد على ٢٥٪ من المربح الاصلى ، ولا تخرج عن هذا الوصف فى الحالة التى تمنح مقابل عمل ليس امتدادا للعمل الاصلى للمهندس لأن علة منح المكافأة عن الأعمال الاضافية هى العمل الذى يجاوز العمل الاصلى للموظف وهذه العلة متحققة فى عمل السهرة ، ومن ثم فان مهندسى الإذاعة لا يستحقون عن السهرة مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا وينفس القيود الوارد ذكرها فى شأن المكافأة عن الأعمال الاضافية .

(فتوى ٥٧ فى ٢٦/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مهندسو الإذاعة — اجور اضافية — جواز جمعهم بينها وبين بدل التفريغ المقرر بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين — وجوب مراعاة عدم تجاوز مقدار المكافأة الاضافية فى هذه الحالة ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، وان الاستحقاق فى هذه الحدود لا يكون الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن هيئة الإذاعة — عدم استحقاق هؤلاء مكافأة السهرة الا باعتبارها عملا اضافية — لا يغير من الأحكام المتقدمة صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم هيئة الإذاعة او القرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى لهيئة الإذاعة .

(م - ٢٢ - ج ٣)

ملخص الفتوى :

كان ديوان المحاسبة قد استطلع رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى فى مدى جواز الجمع بين المكافأة التى تمنح للمهندسى الاذاعة نظير ما يقومون به من أعمال اضافية ، والمكافأة التى ينالونها مقابل العمل كمراقبى سهرة ، وبين بدل التفرغ الذى يتقاضونه بصفتهم مهندسين .

وقد انتهى رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ الى ان مهندسى الاذاعة يستحقون مكافأة عن الأعمال الاستثنائية ، وبطل استحقاقهم لها قائما حتى بعد ١٢/٧/١٩٥٧ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين) ، مع ملاحظة عدم تجاوز مقدار المكافأة ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، وان استحقاقها فى هذه الحدود لا يكون الا من ٢٦/١٢/١٩٥٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاذاعة) المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ (بشأن الاذاعة) ، وانهم لا يستحقون عن السهرة مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا .

ويرى ديوان الموظفين ان الجمعية لم تعرض فى هذه الفتوى لبيان اثر صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاذاعة والقرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المتضمن لائحة انظام الداخلى لهيئة الاداعة — على مبدأ الجمع بين المكافأة الاضافية المقررة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر ، وبندل التفرغ وكذا مكافأة السهرة .

ولهذا بطلب الديوان اعادة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، لبدء الرأى فيها فى ضوء القرارات الجمهوريين رقمى ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها ان الرأى الذى انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ ، قد بنى على ان المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣

التي تقضى بأنه استثناء من قاعدة مريان الأحكام المقررة فى قانون موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون التوظيف ، يتقاضى موظفو الإذاعة أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل فى الحكومة - على ان هذه المادة تخرج مهندسى الإذاعة من عموم الحكم المقرر فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ثم فى القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، والتقاضى بحظر الجمع بين بدل التفريغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الاضافية . ولئن كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر والقوانين المعدلة له قد ألغى بالقانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة المصرية ، الا ان حكم المادة ١٣ من القانون الاول ، قد بقى ساريا ، طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ والتي نصت على ان يستمر العمل بالقواعد السارية قبل صدوره على موظفى ومستخدمى وعمال الإذاعة حتى تصدر لائحة النظام الداخلى - وقد بينت المذكورة الايضاحية للقانون المذكور اسباب ايراد حكم المادة ١٧ منه فقالت بأنه اريد به انتفاء حدوث الفراغ الناجم من الغاء القانون القديم فى الفترة ما بين الغاء القانون القائم وصدور لائحة النظام الداخلى التى ستكمل بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين والشئون المالية والإدارية . وواضح من ذلك ان بقاء العمل بالقواعد التى كانت سارية على موظفى الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ - موقوت بأجل معين ، وهو تاريخ صدور لائحة النظام الداخلى للإذاعة ، على أن تكون هذه اللائحة متضمنة للأحكام الخاصة بموظفى الإذاعة .

ومن حيث ان صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الإذاعة ، والقرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى للإذاعة - لا يغير من الوضع المتقدم شيئا ، وليس من شأنه انتهاء الأجل الذى حدد للعمل بالقواعد التى كلفت سارية على موظفى الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة ، ذلك لأنها وان يكن ظاهر المادة ١٧ من القانون الأخيرة يوحى بان العمل بالقواعد السارية على موظفى الإذاعة قبل صدوره ينتهى بمجرد صدور لائحة النظام الداخلى للإذاعة ، وهى اللائحة التى نصت المادة ٦

منه على أن يكون صدورها بقانون ، انه وإن يكن ظاهر النص يوحي بما سلف ، إلا أن الغاية من تقرير حكمه ، والحكمة من توقيته بالأجل المذكور — يدل كلاهما على أن هذا الظاهر ليس هو المقصود باطلاق لأن المادة ١٧ حين جعلت من صدور لائحة النظام الداخلى للاذاعة ، أجلا تنتهى به المدة المقررة للعمل بالقواعد السارية من قبل على موظفى الاذاعة — إنما قيدت ذلك ضمنا بشرط أن تكون هذه اللائحة قد تضمنت بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين ، على ما يستفاد من عبارات المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليها .

وعلى مقتضى ما سبق — فانه لما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاذاعة قد نص فى المادة ٥ منه على أن يضع مجلس الادارة مشروع اللائحة الداخلية للمؤسسة . وكذلك اللوائح الخاصة بالميزانية وشئون الموظفين والحسابات ، ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وينص فى المادة ٦ منه على أن « يستمر النظام المعمول به فى الاذاعة حاليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار أو مع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، وذلك حتى تصدر القرارات التنظيمية للعمل — فان مؤدى ذلك ان القرار الجمهورى بتنظيم الاذاعة قد أكد احكام انوار فى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ وأعاد تقريره بالنص عليه ، ولكنه فصل بين اللائحة انداخلية للاذاعة ، وبين اللوائح الخاصة بالموظفين والحسابات ، فلم يضمن اللائحة الاولى أى حكم من الاحكام الخاصة بالموظفين ، وأشار الى صدور لائحة خاصة بهذه الاحكام . ولما تصدر هذه اللائحة بعد ، وبهذا فان الأجل الذى حدد لانهاء العمل بالاحكام التى كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح تاريخ صدور اللائحة الخاصة بموظفى الاذاعة بدلا من تاريخ صدور « لائحة النظام الداخلى » يدل على ذلك ان نصوص القرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى للاذاعة ، تنظم جميعها اختصاصات كل من مجلس الادارة ومدير الهيئة وكيفية مباشرة هذه الاختصاصات ، دون أن تعرض صراحة ولا ضمنا لبيان أى حكم خاص بموظفى الاذاعة .

ويبين ما تقدم ان ائلاحة الخاصة بشئون موظفى الاذاعة لما تصدر
بمعد ، ومن ثم فان الاحكام التى كان معمول بها قبل صدور القانون
رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ نظل سارية ، على نحو ما انتهت اليه الجمعية
فى فتاوها المشار اليها فى كتاب ديوان الموظفين . ولا اثر لصدور القرارين
الجمهوريين رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليهما فى كتاب الديوان آنف الذكر ، على الراى المذكور الذى صدر صحيحا
متفقا مع احكام القوانين والقرارات النافذة وقت صدوره ، ومنها القراران
الجمهوريان السالف ذكرهما .

لهذا انتهى راى الجمعية الى تأييد غتواها انسابقة فى هذا الموضوع .

(فتوى ٤٧٥ فى ١٩٦٠/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

يطبق قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على بعض موظفى
الاذاعة ممن كانوا معاملين بهذا القانون قبل نظمها اليها بالرغم من أن القانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالاذاعة قد نص على انشاء صندوق اخلا
لموظفى الاذاعة ومستخذيها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥١
موضوع معاش احد موظفى الاذاعة اللاسلكية . ولاحظ القسم باذى الراى
ان الاذاعة المصرية مرفق عام كانت تقوم على ادارته شركة مركوبى بالنيابة
عن الحكومة المصرية وتحت اشرافها بموجب عقد مبرم فى ٣١ مارس
سنة ١٩٤٤ على أن تقوم الحكومة بدفع جميع النفقات وأجر سنوى
للشركة ، وفى سنة ١٩٤٧ أصدرت وزارة انشئون الاجتماعية وكانت
تقوم بالاشراف على هذا المرفق فى ذلك الوقت - قرارا بانهاء وكالة
شركة ماركوبى ونقل ادارة الاذاعة اللاسلكية الى الحكومة اعتبارا من ٣١
مايو سنة ١٩٤٧ ثم صدر مرسوم فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بانشاء

ادارة للاذاعة اللاسلكية المصرية نص في المادة الأولى منه على انشاء ادارة خاصة قائمة بذاتها تسمى ادارة الاذاعة اللاسلكية المصرية » وتلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية ونص في المادة الثانية على أن تكون لهذه الادارة الشخصية الاعتبارية .

وفي ٤ من اغسطس سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ ونص في المادة الأولى منه على أن الاذاعة هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى الاذاعة المصرية ، وتلحق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ونص في المادة ١٤ على أن تكون موارد الاذاعة من حصيلة رخص اجهزة الاستقبال وغلة اموالها ومن الاعانة التي تمنحها لها الحكومة . . . الخ وتعتبر هذه الاموال جميعا اموالا عامة .

وواضح من هذه النصوص أن الاذاعة المصرية مرفق عام تقوم به الدولة ، وقد أنشأت الدولة لادارة هذا المرفق هيئة عامة منحتها الشخصية الاعتبارية ، وهذه الهيئة من اشخاص القانون العام ، اموالها اموال عامة وموظفوها موظفون عموميون .

وهيأت أن المتوفى كان موظفا عموميا بمصلحة الطفرانات والظيفونات ومعللا طبقا لقانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ثم نقل الى وظيفة عامة أخرى فانه لا يكون هناك ما يبرر العدول عن معاملته بهذا القانون والفاء تثبيته .

ولا ممتنع في كون الاذاعة هيئة قائمة بذاتها فكثير من مصالح الدولة نصت قوانينها على أن تكون هيئات قائمة بذاتها كمجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة دون أن يمنع ذلك من تطبيق قانون المعاشات عليها .

كما لا وجه للتحدى بأن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية ، لأن هذه الشخصية لا يترتب عليها عدم اعتبار الموظفين بها موظفين عموميين كجامعة فؤاد الاول وغيرها من الهيئات العلمية .

لما نص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ من انشاء صندوق للاذكار فان هذا لا يتعارض مع تطبيق قانون المعاشات على بعض موظفي الاذاعة من كانوا معاملين بهذا القانون قبل نظمها اليها .

وقد يقال أن وظائف ادارة الاذاعة ليست وظائف دائمة مدرجة فى الميزانية ولكن يرد على ذلك بأن نقل موظف دائم من وظيفة دائمة الى أخرى مؤقتة لا يلى تثبيته بل تستمر معاملته بقانون المعاشات وقد نص على ذلك صراحة فى الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون المذكور ، بل ان هذه الفترة قد ضريت مثلا لوظائف المؤقتة نظار المدارس الحرة مع أن هذه المدارس لم تكن عند صدور القانون معتبرة من اشخاص القانون العلم .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن المتوفى يستمر معاملا بمقتضى قانون المعاشات الملكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بعد تعيينه فى الاذاعة المصرية ، ويقتضى تسوية معاشه على اساس مدة خدمته بمصلحة التليفونات والاذاعة المصرية .

(فتوى ٦٥٣ فى ٢٥/١٠/١٩٥١) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

وجوب استصدار قرار وزارى باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ٦٣ بأثر رجعى يرتد الى ١٩٧١/١١/١٣ - اساس ذلك ان هؤلاء العاملين كانت تسرى عليهم قبل نظمهم للاتحاد أحكام قانون التأمين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقا لأحكامه الى ان صدرت لائحة نظام العاملين خاصة تنظيم شئون العاملين بالإتحاد وحيث طبقت عليهم اعتبارا من ١٩٧١/١١/١٣ ومن ثم فإن الامر يتطلب لاستمرار سريان قانون التأمين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقا للفقرة الاخيرة من المادة ٣ منه لا يحول دون ذلك أن يكون لهذا القرار اثرا رجعيا يرتد الى ١٩٧١/١١/١٣ (تاريخ خضوع هؤلاء العاملين للائحة نظام العاملين الجديدة - اساس ذلك أن هذا الاثر يستند الى طبيعة الاختصاص الذى حوله المشرع للوزير المختص والذى لا يتطور الا ان يكون لاحقا لما طرأ على الخاضعين لأحكام قانون التأمين والمعاشات من أوضاع قانونية تخرجهم عن نظام موظفى الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على أن « يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه إذا نقل أو عين في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة التى لا ينتفع موظفوها بأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة التى تخرج عن نظام الدولة أو تعدل جدول الوظائف والمرببات الذى تقرر على مقتضاه انتفاعهم بأحكام هذا القانون ما لم يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاعهم بأحكامه .

ومن حيث أن العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون كانت تسرى عليهم قبل نظمهم للاتحاد من هيئة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة الهندسة الإذاعية أحكام قانون التأمين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقاً لأحكامه الى أن صدرت لائحة نظام عاملين خاصة بنظم شؤون العاملين بالاتحاد حيث طبقت عليهم اعتباراً من ١٣/١١/١٩٧١ ومن ثم فإن الأمر يتطلب لاستمرار سريان قانون التأمين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣) منه ولا يحول دون ذلك أن يكون لهذا القرار أثر رجى يترد اى ١٣/١١/١٩٧١ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين بلائحة نظام العاملين الجديد ، فهذا الاثر يستند الى طبيعة الاختصاص الذى خوله المشرع الوزير المختص باصدار هذا القرار والذي لا يتصور الا ان يكون لاحقاً لما يطرأ على الخاضعين لأحكام قانون المعاشات من اوضاع قانونية تخرجهم عن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فإن ما تتضمنه من أثر رجى لا يعدو ان يكون نتيجة طبيعية لفكرة استمرار انتفاعهم بأحكام قانون المعاشات بعد خروجهم من نطاق العاملين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين استصدار قرار وزارى باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأثر رجى يترد الى ١٣/١١/١٩٧١ .

(فتوى ٩٨ في ٤/٣/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

إذاعة - تتمتعها بالشخصية المعنوية واستقلالها عن شخصية الدولة

- نقل موظفى الحكومة اليها يعد تعيينا جديدا .

ملخص الفتوى :

نعتبر الإذاعة المصرية مصلحة حكومية أضفى عليها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فإن تعيين موظفيها يعتبر تعيينا مبتدأ ولو كان هؤلاء أصلا فى خدمة الدولة ، مما يستتبع بالتالى أن تنتهى علاقة موظفى الحكومة بها عند تعيينهم فى الإذاعة المصرية ، وتنقطع صلتهم الوظيفية بالدولة ، على نحو يتعين معه أن تجرى تسوية حالاتهم عن مدة خدمتهم فيها .

(فتوى ٢٧٢ فى ١٩٥٤/٢/٩)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مؤدى احكام مرسوم ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ انها صدرت استكمالا للقواعد التى ارساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية اوضاع جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها ممن لم تسلمهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ هذه التسوية انما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الإذاعة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذى أرسى قاعدة التسوية بالنسبة لجميع موظفى ومستخدمى الإذاعة وجميع المستخدمين باليومية الموجودين بخدمة الإذاعة فى سنة ١٩٥٣ كتابيين وفنيين يستفيدون من احكام التسوية الصادر بها المرسومين المشار اليهما .

ملخص الحكم :

انه بتقضى المراحل التشريعية المنظمة لاضاع موظفى ومستخدمى الإذاعة - يبين انه صدر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٨ القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٨ بشأن الإذاعة المصرية ونص في المادة ١٣ منه على أنه « فيما عدا موظفي الإذاعة الذين تحدد شروط تعيينهم وترقياتهم في كادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء . فإن الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين تسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في مصالح الحكومة ويتقاضون المرتبات التي يتقاضاها نظراؤهم فيها مضاعفا إليها أجر اضافي لا يزيد على ٢٥ ٪ بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من أعمال تمتد الى غير ساعات العمل الرسمية — ثم صدر بعد ذلك بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ واستبدل بالمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه النص التالي :

« تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

كما نص في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم فاذا ترتب على التسوية وضع أحدهم في درجة يقل مربوطها عن مرتبه الحالي بقی محتفظا به بصفة شخصية » .

وحيث ان المستخلص من ذلك ان موظفي الإذاعة ومستخدميها بعد ان كانوا في ظل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ غير خاضعين لنظام قانوني موحد اذ كان المعينين منهم يخضعون في شروط تعيينهم وترقياتهم لكادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء ، بينما الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين يسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها بالنسبة لموظفي ومستخدمي الحكومة ، اصبحوا جميعا بصور القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه خاضعين لنظام قانوني موحد هو قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين ، وما يستتبع

ذلك من نظم الدرجات والكرات والاعتداد بمدد الخدمة السابقة ، على أن يعبر ذلك كله في إطار القاعدة التي أرساها المشرع وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة لنظام وظيفي واحد ومن ثم يجب أن تشمل التسويات التي تجرى في هذا الصدد جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها دون تفرقة بين فئة وأخرى .

وحيث أن القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ حرص على تأكيد ذلك فنص في المادة الرابعة على أن تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم ، وإذا كان المشرع قد أراد أن يغوض في القواعد التي تتم بها تسوية حالة الموظفين الحاليين إلى مرسوم يصدر في هذا الصدد فقد كان في الوقت ذاته حريصا على إبراز القاعدة التي أرساها وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها لنظام وظيفي واحد ولذلك جاءت عبارة المادة الرابعة في شأن تسوية أوضاع العاملين بالإذاعة قاطعة في شمولها لجميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين غير هؤلاء الموجودين في خدمة الإذاعة وقت صدور أحكام هذا القانون في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحيث يكون من حق كل موظف أو مستخدم موجود في خدمة إذاعة في هذا التاريخ أن تسوى حالته دون تفرقة بين فئة وأخرى حسبما ذهبت المحكمة .

ومن حيث أنه تطبيقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ صدر المرسوم الأول في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التي تتبع في تسوية حالات موظفي ومستخدمي الإذاعة ونص في المادة الأولى منه على أن «يوضع كل موظف أو مستخدم في الكادر الذي يتفق مع مؤهله » ، ونصت المادة ٢ منه على أن يمنح كل موظف أو مستخدم الدرجة والمرتب المقررين لمؤهله عند بدء التعيين مع مراعاة ضم مدد الخدمة السابقة وفقا للأحكام التالية . . « وتضمنت المادتين ٤ ، ٥ الأحكام الخاصة بضم مدد الخدمة بعضها أو كلها ونصت المادة السادسة على أن « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على أساس التعيين في الدرجة المقررة للمؤهل الحاصل عليه على أن يرقى إلى الدرجة التالية بعد انقضاء خمس سنوات في كل درجة » .

وحيث انه كان من مقتضى قاعدة خضوع جميع موظفي الإذاعة لنظام وظيفي واحد أن تسرى قواعد التسوية على جميع موظفي ومستخدمى الإذاعة دون تفرقة بين فئة وأخرى ، ألا أن المادة العاشرة من مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار إليه والذي تضمن قواعد التسوية نصت على سريان أحكام هذه القواعد المشار إليها على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية الذين ي دون أعمالا كتابية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد ، ولذلك فإن أحكام هذا المرسوم تجد مجالها فى التطبيق على هذه الطائفة من العاملين الا انه ليس معنى ذلك سلب غيرهم من الموظفين والمستخدمين من حقهم فى تسوية أوضاعهم الذى يستمدوه مباشرة من نص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فلا يمكن حيل امثال تسوية حالة بعض العاملين بالإذاعة بمقتضى أحكام المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ الا انه ارجاء لتسوية حالتهم وذلك الى أن يتدخل المشرع فيفزل صحيح حكم القانون ويضع القواعد اللازمة لتسوية أوضاعهم دون نرخص له فى ذلك .

ومن حيث أنه تأكيدا لذلك صدر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ مرسوم بتعديل بعض أحكام الرسوم الاول الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ونص على أن يستعمل بالمواد ٢ ، ٦ ، ١٠ من المرسوم المشار اليه النصوص التالية ونصت المادة ٢ على أن « يمنح كل موظف أو مستخدم الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهله عند بدء التعيين على ألا تقل هذه الدرجة عن الثامنة بالنسبة الى المساعدين الفنيين بقسم الهندسة الذين تم تعيينهم فى هذه الوظيفة أثناء ادارة شركة ماركونى للإذاعة سواء الحاصلين على مؤهلات مقرر لها هذه الدرجة أو غير الحاصلين ويضم مدد خدمة الموظف أو المستخدم السابقة وفقا للأحكام التالية » . ونصت المادة ٦ على أن « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على أساس التعيين فى الدرجة المقررة وفقا لأحكام المادة الثانية على أن يرقى الى الدرجة التالية بعد انقضاء خمس سنوات فى كل درجة » ونصت المادة العاشرة على أن « تسرى الأحكام المتقدمة على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد » .

وحيث أن مؤدى أحكام مرسوم ١٦ سونير سنة ١٩٥٤ أنها إنما صدرت استكمالاً للقواعد التي أرساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية أوضاع جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها من نم تشملهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وخاصة بالنسبة للمساعدين الفنيين بقسم الهندسة بمنحهم الدرجة الثالثة منذ بدء التعيين سواء الحاصلين منهم على مؤهلات مفرر لها هذه الدرجة أو غير الحاصلين ، وأجراء الترقيات الافتراضية لهم كل خمس سنوات ، وهذه التسوية أسوة بالتسوية الصادرة بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ إنما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الإذاعة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٢ الذي أرسى قاعدة التسوية بالنسبة لجميع موظفي ومستخدمي الإذاعة ، ولذلك فإن جميع المستخدمين باليومية الموجودين بخدمة الإذاعة في سنة ١٩٥٢ كتابيين وفنيين إنما يستفيدون من أحكام التسوية الصادرة بها المرسومين الصادرين في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ المشار إليهما دون اعتداد بحصول الموظف على درجة في الفترة الواقعة بين صدور هذين المرسومين اعتباراً بأنه كان أصلاً من عداد موظفي اليومية وقت صدور أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن من حقه أن يتنفع بالتسوية التي أرساها القانون المذكور وفصلت أحكامها المرسومان سالفى الذكر .

(طعن ٩٥٩ لسنة ١ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

موظفو الإذاعة — تسوية حالتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم الصادر في ١٩/١/١٩٥٤ — زيادة مرتباتهم وقت صدور هذا المرسوم على المرتبات المستحقة بعد التسوية ودخولها في حدود الدرجات التي سويت حالتهم عليها — لا تؤثر في استحقاقهم علاواتهم الاعتيادية المقررة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقاً لحكم المادة ٤٢ من قانون موظفي الدولة أو في استحقاقهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها وفقاً لحكم المادة ٣٧ من هذا القانون .

ملخص الفـتـوى :

تنص المادة ١٣ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية المعدلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ — في فقرتها الأولى على أن «تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين» .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه على أن «تتبع فى تسوية حالة موظفى الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التى يصدر بها مرسوم . فإذا ترتب على التسوية وضع أحدهم فى درجة يقل مربوطها عن مرتبه الحالى . بقى محتفظا به بصفة شخصية » .

ونصت المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التى تتبع فى تسوية حالات موظفى الإذاعة ومستخدميها على أن « إذا تساوى المرتب الحالى للموظف مع مرتبه بعد التسوية أو قل عنه منح المرتب الذى وصل إليه بالتسوية . أما إذا زاد مرتبه الحالى عن مرتبه بعد التسوية فيحفظ له بصفة شخصية الى أن يصل الى الدرجة المعادلة له » .

وظاهر من هذه النصوص أن الشارع فى صدد تنظيم شئون موظفى الإذاعة اتخذ قاعدة عامة أصلية نص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ — معدلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر — مؤداها خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام قانون موظفى الدولة . وقد خرج الشارع على هذا الأصل فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المذكور فى تحديد قواعد تسوية حالات موظفى الإذاعة إذ نص فى تلك المادة على أن تحدد تلك القواعد بموجب مرسوم خاص (صدر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤) وأراد الشارع بذلك أن يتم تحديد أوضاع هؤلاء الموظفين ورواتبهم وفقا لهذه القواعد . وأنه منى تم ذلك فإن قواعد التسوية هذه تكون قد استنفدت أغراضها بعد أن انتجت آثارها التى قصدتها المشرع . ويرجع فيها عداها مما لم يرد فى شأنه نص خاص الى القواعد العامة فى قانون نظام موظفى الدولة .

وترتبط على ذلك فإن علاوات موظفى الإذاعة الذين تتم تسوية حالاتهم وفقا للقواعد الخاصة المشار إليها وترقياتهم تسلك المجرى الطبيعى للامور

وتخضع لاحكام القوانين المنظمة لشئون موظفى الدولة وفقا لحكم المادة (١٣) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ما دام الشارع قد نص على ذلك صراحة . وما دام لم يخرج على هذا النص الصريح فى شأن العلاوات والترقيات كما فعل بالنسبة الى تسوية حالات اولئك الموظفين التى اُحل فى تنظيمها الى قواعد خاصة معينة يصدر بها مرسوم . ويؤيد هذا النظر ما جاء فى المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار اليه من النص على احتفاظ الموظف الذى تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة فى ذلك المرسوم — بمرتبه قبل التسوية الى أن يصل الى « الدرجة » المعادة له — اذ أن هذه العبارة الاحيرة تكشف عن أن الشارع لا يوجد التزام المثالية بين راتب الموظف قبل التسوية وان علا وبين راتبه وفقا للتسوية والا لا يستبدل بالعبارة المشار اليها العبارة الآتية « الى أن يصل الى المرتب المعادل له » .

ومن حيث أن الراتب الذى يستحق للموظف وفقا لحكم القانون ينشئ له مركزا قانونيا بشأنه ، لا يجوز المساس به الا بمقتضى نص فى القانون ومن ثم فإن الموظف يحتفظ براتبه ولو زاد على مربوط الدرجة التى عين فيها أو سويت حالته عليها اخذا بالاصل المسم فى هذا الخصوص حتى لا تضطرب احواله المعيشية ، وقد جرى التشريع على هذا الاصل فى النصوص القانونية الخاصة بهذه المسألة التى تقدم ذكرها .

ومتى كان الامر كذلك فليس ثمة تعارض بين احتفاظ الموظف براتبه ولو زاد على بدايته مربوط الدرجة التى سويت حالته عليها وبين استحقاقه للعلاوات الاعتيادية المقررة له قلنا ما دام المرتب مضافا اليه هذه العلاوة لا يجاوز نهاية مربوط تلك الدرجة وذلك تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على أن « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة » ، ويؤيد هذا النظر أن الشارع عند تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نهج هذا النهج اذ قضى فى الفقرة الخامسة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بأن « يحتفظ بمواعيد العلاوات الدورية للموظفين الذين يتقاضون ...

مرتبات توازى أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون .

وفيما يتعلق بالترقية فان تنظيمها مرده الى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التى تنص على ان « كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها او بدايتها او مربوطها ان ثابت ايها اكبر . وتستحق علاوة الترقية من اول الشهر التالى للترقية » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان موظفى الاذاعة انذين سويت حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ والمرسوم الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ سالف الذكر — ممن كانت مرتباتهم وقت صدور المرسوم تزيد على مرتباتهم بعد التسوية وتدخل فى حدود الدرجات التى سويت حالاتهم عليها — هؤلاء الموظفون يستحقون علاواتهم الاعتيادية المقررة لهم قانونا بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقا لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما يمنحون عند ترقيتهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها وفقا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

(فتوى ٦٢٤ فى ١٩٦٠/٧/٢٨)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

التكليف القانونى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون — يعتبر هيئة عامة تاجع بالتشخصية الاعتبارية وتتولى ادارة مرفق عام — اثر ذلك — سريان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات المدرسية والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج اثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون .

مخلص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩ تاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة

١٩٧٩ بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، نص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شئون الإذاعة المسبوعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام وتكون مركزها مدينة القاهرة .

ونص في المادة ١٩ على أن « يخضع الاتحاد في أنظمتة ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة » ونص في المادة ٢١ على أن « توضع للاتحاد ميزانية مستقلة » .

وتنص المادة ٢٩ على أن تؤول الى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها وإذاعة الجمهورية العربية المتحدة وتلفزيون الجمهورية العربية المتحدة ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليها من التزامات .

وينقل الى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومرتباتهم والمميزات الأخرى المقررة لهم حالياً ونظراً للنظم والقواعد المطبقة حالياً في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن تصغر لوائح الاتحاد » .

وحاصل ذلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سالف الذكر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحه الشخصية الاعتبارية وتبعه وزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية ، ونقل اليه العاملين بتلك الجهات بأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم لحين صدور لوائح الاتحاد التي يستقل بوضعها دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يقطع بأن المشرع أنشأ جهازاً إدارياً توافرت له مقومات الهيئة العامة ، بقيامه على مرفق عام ، وتمتعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة (م - ٢٢ - ج ٣)

واقتر له بهذه المثابة بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة لحين وضع تلك اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية في مائته الاولى وكان انقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج آثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مائته الثانية يقضيان بسريان أحكامهما على العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فإن العاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لاحكام هذين القانونين .

لذلك انتهت انجمنية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام القانون رقم ٨٣ المشار اليه على العاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون في ظل العمل باحكام قانون انشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ١٢٣ في ١٧/١٢/١٩٨١)

الفصل الثاني — رسوم

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدا :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ — الرسم المقرر لهيئة الاذاعة على استهلاك التيار الكهربائى والاثارة طبقا لهذا القانون — عبؤه يتحمله المستهلكون وحدهم — قيام جهات توزيع التيار الكهربائى بداء هذا الرسم نيابة عن المستهلكين الى جهات التوليد لتوريده مقدما الى هيئة الاذاعة — ايلولة ما يؤديه المستهلكون بعد ذلك الى جهات التوزيع — اساس ذلك وتطبيقه على التيارات الكهربائى الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والاجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم على كل مستهلك نتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك على الوجه الآتى : ١٠٠٠٠٠ ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصينه ، ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام . ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن « يستحق الرسم المنصوص عليه فى المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجملة من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعه بمعرفتها سواء للاثارة أو القوى المحركة ، وذلك على أساس أن ثلاثة أرباع الكمية

المباعة مستعملة في أغراض الإنارة ، وعلى جهات التوحيد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها ، وتوريده لهيئة الإذاعة على الأساس المبين بالمادة السابقة » .

وتنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه « على المصانع والورش والمحلات وسائر الجهات التي تدار بالكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عدادا مختبرا ومختوما من المجلس البلدى أو من جهة حكومية مختصة أو من شركات الترام الإنارة لتسجيل القوى المستهلكة الخاضعة للرسم . وعلى الجهات المذكورة توريد الرسم المستحق شهريا الى هيئة الإذاعة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى . ولهذه الهيئة حق مراقبة العدادات المذكورة والتفتيش عليها » .

وبين من هذه النصوص إرادة المشرع فى فرض رسم على استهلاك التيار الكهربائى بحيث يؤول هذا الرسم لهيئة الإذاعة ، اذ تعد حصينة رسوم أجهزة الاستقبال المصدر الأساسى الذى تعتمد عليه هيئة الإذاعة فى سبيل تحقيق أغراضها والنهوض برسالتها . وكان قد سبق ذلك صدور القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة الإذاعة اللاسلكية والتليفزيون مضمنا قواعد تحديد هذه الرسوم ، الا أنه اعترى تنفيذ القانون المذكور صعوبات عملية ، فضلا من ازدياد نفقات التحصيل بنسبة كبيرة لا تتفق والحصيلة المترتبة على تنفيذ القانون المشار اليه . ولهذا رأى إلغاء هذا القانون الأخير الذى يفرض رسما ثابتا على حائزى الأجهزة اللاسلكية والاستعاضة عنه بفرض رسم جديد على أساس نسبة ضئيلة من استهلاك التيار الكهربائى . وقد روعى فى هذا الرسم الجديد التوفيق بين حصول هيئة الإذاعة على مستحقاتها فى نظام مريح ، وبين أداء المواطنين لهذا الرسم فى سهولة ويسر . (!المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠) .

ويستفاد من ذلك — وبمقتدر الأصل التشريعى لهذه النصوص — وضوح نية المشرع فى تحميل عبء الرسم لحائزى أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية بالنسبة للقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ وتحميل عبء هذا

الرسم لكل مستهلك كهربائى فى الاتارة ونفسا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ . فنص انقانون الأخير فى مادته الأولى على أساس فرض الرسم بالنسبة للتيار الكهربائى المستهلك ، وقد راعى المشرع استثناء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة سواء بالمصانع أو المحلات العامة أو المنازل أو غيرها . ثم تضمنت المادة الثانية مواجهة حائة التيار الكهربائى المباع أو المورد بالجملة من جهات التوليد الى جهات أخرى تتولى توزيعه بمعرفتها ، وسرا على مبدأ إعفاء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة ، وتناديا للصعوبات التى تعترض تحديد هذه الكمية ، فقد افترض النص ان ثلاثة أرباع القدر المباع للاستهلاك الذى يحصل عنه الرسم ، والربع انبأتى للقوى المحركة ، وناط بجهات التوليد مهمة تحصيل الرسم المقرر من جهات التوزيع ، مع ثمن التيار المولد لها ، على ان تقوم جهات التوليد بعد ذلك بتوريد الرسم المحصل من جهات التوزيع الى هيئة الاذاعة .

ويثور البحث فى هذه الحالة بالنسبة الى المرحلة التالية ، وهى المرحلة التى تنقضى بوصول التيار الكهربائى من جهات التوزيع الى المستهلكين ، من حيث تحديد الجهة التى يؤول إليها الرسم المحصل من المستهلكين ، وتسليها بالمبدأ المستفاد من مقتضى النصوص ومن نظورها التشريعى وما ورد بالمذكرة الإيضاحية ، من اتجاه نية المشرع أى تحميل عبء الرسم لمستهلك التيار الكهربائى المستعمل فى الاتارة . يتعين القول بان هذا الرسم المحصل فى هذه المرحلة يؤول الى الجهات التى سبق أن قامت بأداء هذا الرسم سلفا عن المستهلكين ، وهى جهات التوزيع ، التى قامت جهات انتوليد بنحصيل الرسم منها وتوريده الى هيئة الاذاعة .

يؤيد ذلك ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون عندما ناط المشرع بجهات الانتاج المحلية بالنسبة للانتاج المحلى ، وبمصلحة الجمارك بالنسبة للبطلريات الجافة المنتجة محليا أو المستوردة ، بمهمة اداء هذا الرسم لهيئة الاذاعة ، على أن يتحمل بها المستهلك بالإضافة الى الاثمان المقررة نها . والأخذ بهذا النظر يحق نية الشارع فى تحميل عبء هذا الرسم لمستهلكى التيار الكهربائى المقصودين أصلا بالرسم ، ويتفادى — فضلا عن ذلك — تحقق الأزواج فى الرسم .

والقول بأن ما تضمنته المادة الثانية من التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة على الاساس المبين بالمادة الاولى يعنى أن يؤول الرسم فى المرحلة التالية (وهى مرحلة التوزيع) لهيئة الاذاعة ، على الاساس المبين بالمادة الاولى ، هذا القول مردود بأن المادة الثانية لا تعنى غير التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم من جهات التوزيع ، التى تقوم بأداء الرسم سلفا عن المستهلكين فى حدود التقدير الجزائى المحدد بهذه المادة وعلى أساس قيمة الرسم كما حددته المادة الاولى ، ولا يعنى هذا بآية حال أن يتم توريد الرسم المحصل من المستهلكين — فى مرحلة التوزيع — إلى هيئة الاذاعة ، وذلك نسبق أدائه إليها بمعرفة جهات التولية فى المرحلة الاولى التى يتم فيها توريد التيار الكهربائى من هذه الجهات إلى الجهات التى تقوم بتوزيعه على المستهلكين . ولما فى هذا القول من شذوذ فى النتيجة التى تؤدي إليها ، وهى ازدواج الرسم المورد إلى هيئة الاذاعة وتجاهل نية المشرع الواضحة فى تحصيل المستهلكين للتيار الكهربائى عبء الرسم المشار إليه .

ويخلص مما تقدم أن الرسم المقرر على التيار الكهربائى المورد من جهة توليد إلى جهة أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين . يقع عبؤه على هؤلاء المستهلكين وحدهم . فإذا ما قامت جهات التوزيع بأداء هذا الرسم إلى جهات التوليد لتوريده مقدما إلى هيئة الاذاعة ، فإنما تقوم بذلك عن المستهلكين ، بحيث يؤول إليها ما يقوم المستهلكون بأدائه بعد ذلك ..

ويتطبيق ما سبق على الحالة المعروضة ، فإن الرسوم المستحقة على التيار الكهربائى الموزع بمعرفة إدارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس ، والتى سبق تحصيلها وتعليقها بالأمانات انتظارا للفصل فى تحديد من تؤول إليه ، هذه الرسوم يتعين صرفها إلى الجهة التى سبق أن أدتها سلفا عن المستهلكين إلى هيئة الاذاعة ، فإذا كانت إدارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس سبق أن أدت تلك الرسوم إلى محل تكرير البترول الحكومة بالسويس مع ثمن التيار الكهربائى المورد من المحل إليها

للقيام بتوزيعه على المستهلكين ، ليقوم بدوره بتوريدها الى هيئة الاذاعة ،
فإن الرسوم المعلاة بالامانات تؤول الى الادارة سالفة الذكر .

لهذا انتهى الراى الى أن رسوم الاذاعة المستحقة على التيار الكهربائى
الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس واثنى سبق
تحصيلها وتعليتها بالامانات تؤول الى الادارة المذكورة اذا كانت قد سبق
ان أدت قيمة تلك الرسوم الى معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس
لتوريدها الى هيئة الاذاعة — وذلك طبقا لنص المادة الثانية من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(فتوى ٢٦٦ فى ٢٨/٤/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية — تستحق على من التيار الكهربائى
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ —
مقتضى نص المادتين الأولى والثانية من هذا القانون أن عبء الرسم يقع
على عاتق المستهلك للتيار الكهربائى — وأن يحصل بواسطة الجهة التى
تقوم بتحصيل من التيار — اذا كان التيار يورد بالجملة تحصل الرسوم
من الجهة التى تستورده على أساس خضوع ثلاثة ارباع كميته لهذه
الرسوم طبقا لحكم القانون — ويكون للجهة المستوردة ان تحصل لحسابها
رسوم الاذاعة من المستهلكين وتؤول اليها حصيلتها قلت او كثرت .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المادتين الأولى والثانية من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠
فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٦٢ ، أن القاعدة هى أن عبء الرسم المشار اليه يقع على عاتق
كل مستهلك لتيار كهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما يستهلكه منه فى أغراض

الإنارة ، دون ما يستهلكه فى القوى المحركة ، وأن الرسم المذكور يحصل عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، وذلك بواسطة الجهات التى تقوم بتحصيل هذا الثمن ، على أن تؤديه الى هيئة الإذاعة . على أنه فى حالة ما اذا كان التيار الكهربائى موردا بالجملة من جهات التوليد . الى جهات أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، فإن جهات التوليد هى التى تقوم بتحصيل الرسم المستحق على التيار الكهربائى المورد ، من جهات التوزيع ، عند قبيلها بتحصيل ثمن انتيار من هذه الجهات الأخيرة . وبحسب الرسم فى هذه الحالة بطريقة جزائية . على أساس خضوع ثلاثة ارباع كمية انتيار الموردة للرسم — باعتبارها مستعملة فى أغراض الإنارة — واعفاء اربع الباقى — باعتباره مستهلكا فى القوى المحركة . وتقوم جهات التوليد بإداء الرسم المحصل على الأساس السابق الى هيئة الإذاعة . ولما كان المستهلك هو الذى يتحمل عبء الرسم على التيار الكهربائى الذى تستهلكه فى أغراض الإنارة ، فإن جهات التوزيع — الملزمة بإداء الرسم الى جهات التوزيع محسوبا بالطريقة الجزائية المشار إليها — تقوم بتحصيل الرسم المستحق على المستهلكين مع ثمن انتيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، ويؤول هذا الرسم اليها .

ولا وجه للمحاجة بأن رسوم الإذاعة المستحقة عن التيار انكهربائى المورد من الشركة الى المحافظة تزيد على قيمة الرسوم التى حصلتها المحافظة فعلا من المستهلكين ، مما يترتب عليه تحميل هذه الأخيرة مبلغا مقابل رسوم لم تحصلها ، واثناء انشركة بلا سبب — ذلك أن نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ صريح فى بيان طريقة حساب الرسوم التى تحصلها جهة التوليد (الشركة) من جهة التوزيع (المحافظة) ، وتؤديها الى هيئة الإذاعة ، وهى طريقة جزائية قصد بها تيسير محاسبة هيئة الإذاعة على مستحقاتها من الرسوم المشار إليها ، أيا كان انخلاف بين قيمة الرسوم المؤداة من جهة التوزيع الى جهة التوليد على أساس هذه الطريقة ومن قيمة الرسوم التى تحصلها جهة التوزيع من مستهلكى التيار انكهربائى وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من القانون آنس الذكر ويترتب على ذلك بالضرورة أن جهة التوزيع التى أدت الرسوم الى جهة التوليد ، محسوبا بالطريقة الجزائية ، تتحمل الفرق بين قيمة الرسوم التى أدتها ، وقيمة

الرسوم التى تحصلها من المستهلكين أو تفيد منه بحسب الأحوال ما دام
مرد ذلك الى القانون ولا محل القول بلثراء جهة التوليد (الشركة) ،
اذ انها تقوم بأداء كل ما حصلته من رسوم من جهة التوزيع (المحافظة)
الى هيئة الاذاعة . كما لا وجه للتحدى بوجوب أن تكون الرسوم المستحقة
على التيار الكهربائى ، والتى تؤدى لتهيئة الاذاعة بوساطة الشركة
المذكورة ، مساوية لقيمة التى تحصلها المحافظة من المستهلكين — لمخالفة
ذلك لمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠
بوضعها النراهن »

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركة السويس لتصنيع
البترول (معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس) هى التى تقوم بتحصيل
رسوم الاذاعة المستحقة على التيار الكهربائى المورد منها الى
محافظة السويس ، من هذه المحافظة وذلك على أساس خضوع ثلاثة ارباع
كمية هذا انتيار للرسوم المشار اليها ، واعفاء الربع الباقى منها ثم تؤديها
الى هيئة الاذاعة . وأن محافظة السويس تقوم بتحصيل الرسوم المستحقة
من مستهلكى التيار انكهربائى فى اغراض الانارة . عند تحصيل ثمن هذا
التيار من المستهلكين ، وتؤول اليها حصيلتها ..

(فتوى ٩٨١ فى ١٤/٢١ / ١٩٦٥) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة
اللاسلكية — قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الحكومة والهيئات
الأخرى المخصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون
المذكور — استنزالها من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة
مؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

وبعد استبعاد ما تستهلكه مؤسسة ضاحية مصر الجديدة فى ادارة
المترو من كمية التيار التى تحصل عليها جملة من جهة التوليد ، تسرى

المادة الثانية من القانون على ما تتولى المؤسسة توزيعه بمعرفة من التيار . وعلى مقتضى هذه المادة تعتبر ثلاثة ارباع الكمية المباعة مستعجلة فى اغراض الانارة يستحق الرسم عنها ولا يستحق عن الربع الباقى . وانجزاف فى هذا التقسيم قائم على بيان نسبة ما يستخدم فى الانارة الى ما يستخدم فى انقوى الحركة ، لأن الاول يستحق عنه الرسم أصلاً والثانى معنى منه بصريح نص المادة الاولى . وعنئ ذلك لا شأن لهذا التقسيم الجزائى بصور الاعفاء الأخرى كاعفاء الوزارات والمصالح . اذ يقوم هذا الاعفاء الاخير مع اعفاء تيار انقوى الحركة لا يجب احدهما الآخر .

وعنى ذلك يتعين ان يستنزل من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة المؤسسة قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور انعبادة والمدارس والمستشفيات العامة فى الانارة . والقول بغير ذلك يسلم باستحقاق الرسم عنئ ما تستهلكه هذه الجهات فى الانارة حين أنها مفعاة صراحة من الرسم .

(غنوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية والقوانين المعدلة له - الرسم المستحق على مؤسسة ضاحية مصر الجديدة طبقاً لهذا القانون - حساب هذا الرسم - اتخاذ كمية التيار الذى تبغعه جهة التوليد (ادارة الكهرباء والغاز) للمؤسسة لتوزيعها اساساً لهذا الحساب ، دون اعتبار لبيان كمية التيار لئى جهة التوليد او لئى المؤسسة - أساسئ ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانونين رقمى ٤٨ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

» يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار المستهلك على الوجه الآتى :

٢ ملزم (مليون) فى دائرة كل من محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

١ - ملزم (مليون واحد) فى سائر انحاء الجمهورية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ، ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل سنة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستعملة فى القوى المحركة . كما يعفى من هذا الرسم انيار الكهربائى الذى تستهلكه للانارة الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودورة العبادة والمدارس والمستشفيات العامة (اضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ وعمل بحكمها من اول يوليو سنة ١٩٦٢) .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على انه « يستحق الرسم المنصوص عليه فى المادة انسابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجملة من جهات انتوليد الى هيئات او جهات اخرى تقوم بتوزيعها بمعرفتها سواء للانارة او القوى المحركة ، وذلك على أساس ان ثلاثة ارباع الكمية المبيعة مستعملة فى اغراض الانارة . وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن انيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة على الأساس المبين فى المادة السابقة » .

ومن حيث انه يبدو من المادة الثانية المذكورة أن المشرع قد ربط فيها بين ثمن التيار الكهربائى وبين الرسم حين نص على أن « وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة » الامر الذى يؤخذ منه أن المشرع جعل من كمية التيار المبينة وعاء للرسم ، ولهذا لا يجوز أن يختلف مقدار التيار المستحق عليه الرسم عن مقدار التيار الذى يلتزم المستورد بأدائه ثمنه الى جهة

التوليد ، ويترتب على ذلك أن تكون العبارة فى حساب الرسم بكمية التيار الذى تبنيه جهة التوليد المؤسسة صاحبة مصر الجديدة وتقتضى منها ثمنه طبقا للاتفاق بينهما ولما هو مقرر فى القوانين واللوائح ، وذلك دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد او لدى المؤسسة .

(فتوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم المفروض على التيار الكهربى الذى تستهلكه للإنارة — عدم ضمن القانون المذكور اثرًا رجعيًا الى ما قبل تاريخ العمل به فى أول يونية سنة ١٩٦٢ — مقتضى ذلك أن تبقى الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الإنارة فى المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى أول يوليو سنة ١٩٦٢ — احقية مؤسسة ضاحية المعادى فى مطالبة معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الإنارة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ والذى سبق أن ادته المؤسسة المذكورة عن المعسكرات الى هيئة الإذاعة فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك على الوجه الآتى :

٢ ملجم (ملجمان) فى دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

١ ملجم (ملجم واحد) فى دائرة المجالس البلدية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويونيو من كل عام .

« ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوة المحركة » .

وقد صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وقضت المادة الأولى منه بأن تضاف الى المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه — فقرة أخيرة نصها :

« كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للانارة الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ على أن ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢ .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر أنه « صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية ، ونص فى مادته الأولى على فرض رسم على كل مستهلك تيار كهربائى عن كل دبلوات ساعة من التيار الكهربائى على أن يحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل سنة اشهر ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، وقد أثار مجلس الدولة بمرسبان الرسم المقرر فى القانون المذكور على انحكومة ومصالحها وعلى الهيئات العامة الأخرى . ولما كانت الحكمة من صدور القانون المشار اليه هو أنه قد أصبحت حيازة أجهزة الراديو الآن من مستلزمات الحياة ، بحيث أصبح فى كل منزل وفى كل محل ، وأن هذا الرسم نظير الخدمات التى تؤديها هيئة الاذاعة . لذلك كان من اللازم بدلا من تحصيل

رسم على كل جهاز استقبال ، وتنظيما لهذه العملية ، أن يفرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى . وهذا ولما كانت هذه الحكمة تنقضى فيها يختص بآثاره الشوارع والمصالح الحكومية والمدارس ودور العبادة والمستشفيات العامة — هذا فضلا عن أنها تقوم بخدمات عامة وحيوية ، كما أنها تستهدف فى أداؤها لخدماتها المصلحة العامة . لذلك أعدنا مشروع القرار الجمهورى بقانون المرافق باضافة فقرة اخيرة الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تقضى باعفاء دور الحكومة والمجالس المحلية وغيرها من الهيئات العامة الأخرى ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة من رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية » .

ومن حيث انه يبين من نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ — ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية ، فرض رسما على كل مستهلك لتيار كهربائى ، يحصل من المستهلك مع ثمن التيار الكهربائى ، بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيل هذا الثمن ، وتقوم هذه الهيئات بإداء الرسم المذكور الى هيئة الاذاعة فى المواعيد المقررة لذلك . ولم يعف المشرع من الخضوع لهذا الرسم سوى الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، ومعنى ذلك أنه — فى غير هذه الحالة الأخيرة — كان يخضع للرسم المشار اليه جميع المستهلكين للتيار الكهربائى ، لا فرق فى ذلك بين الأفراد والهيئات ، والجهات الخاصة والعامة — بما فى ذلك الوزارات والمصالح العامة .

غير ان المشرع رأى أن الصالح العام يقتضى عدم خضوع انوزارات والمصالح العامة للرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى تستهلكه للإضاءة ، لما تقوم به من خدمات عامة وحيوية تستهدف فى أداائها المصلحة العامة — لذلك أصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ قاضيا باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم سالف الذكر ، على أن يعمل بهذا القانون — بما تضمنه من الاعفاء — اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢

ولما كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ المذكور ، لم يتضمن أثرا رجعيا لاغفال حكمه الخاص باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم

المشار اليه ، الى ما قبل تاريخ العمل به فى اول يونيو سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فتبقى الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربائى الذى استهلكه فى الانارة ، فى المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ اعمال حكم الاعفاء الذى قضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ .

فاذا كان الثابت أن مؤسسة ضاحية المعادى تقوم بتوريد التيار الكهربائى الى معسكرات الجيش بالمعادى ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — كانت معسكرات الجيش المذكور خاضعة للرسم المفروض على النصار الكهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما استهلكته من هذا التيار فى الانارة : عن المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى اول مايو سنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت مؤسسة ضاحية المعادى ملزمة بتحصيل الرسم المشار اليه من المعسكرات ، مع ثمن التيار الكهربائى الذى تقوم بتحصيله ، على أن يؤدي هذا الرسم الى هيئة الاذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

وتطبيقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — قامت مؤسسة ضاحية المعادى بإداء الرسم المفروض على التيار الكهربائى المورد بمعرفتها لمعسكرات الجيش ، الى هيئة الاذاعة ، فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ — بناء على طلب هذه الهيئة — وذلك عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ . ومن ثم تلتزم معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة ما ادته عنها مؤسسة ضاحية المعادى من الرسم المشار اليه الى هيئة الاذاعة ، وذلك عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكته المعسكرات فى الانارة .

ولما كانت المعسكرات المذكورة قامت بإبداء ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكه فى الانارة ، عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، دون أن تؤدي معه قيمة الرسم المستحق عن تلك المدة ، والذي قامت مؤسسة ضاحية المعادى بإدائه الى هيئة الاذاعة .

لذلك فإن مؤسسة ضاحية المعادى يكون لها الحق فى مطالبة
معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة ان رسم المفروض على التيار
الكهربائى الذى استهلكته فى الإنارة ، عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠
الى آخر يونيه سنة ١٩٦٠ ، والذى سبق أن أدته المؤسسة المذكورة عن
المعسكرات الى هيئة الإذاعة فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٦٠
(فتوى ٢٠٠ فى ١٤/٣/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

التيار الكهربائى الذى تستهلكه مؤسسة ضاحية مصر الجديدة فى
ادارة المترو - اعتباره مستعملا فى القوى المحركة فى مفهوم المادة الأولى
من القانون المذكور - اثر ذلك - اعفاؤه من الرسم الذى قرره هذا القانون .

ملخص الفتوى :

بمطالبة المادتين ١ ، ٢ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
رسوم الإذاعة والأجهزة الاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ و ١١٤
لسنة ١٩٦٢ الأنف نصها يبين أن المادة الأولى تواجه الحالة التى يتم
فيها توزيع التيار الكهربائى على مستهلكيه عن طريق جهة التوليد مباشرة ،
وفى هذه الحالة يحصل الرسم من المستهلك مع ثمن التيار بمعرفة
الهيئات التى تقوم بتحصيله ، والمادة الثانية تعالج الصورة التى يتم
فيها توزيع التيار عن طريق جهة تحصل عليه جملة من جهة التوليد
الى الصورة التى يتدخل فيها وسيط بين المولد والمستهلك .

ولما كانت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تحصل على التيار من
جهة التوليد فتستهلك جانباً منه فى ادارة المترو وتوزع الباقي على المستهلكين
فى الضاحية الذين يستعملونه فى الإنارة وفى ادارة القوى المحركة .

ومن حيث ان جانب التيار الذى تستخدمه المؤسسة فى ادارة المترو لا يوجد وسيط فيه بين جهة التوليد وجهة الاستهلاك ، ومن ثم تطبق فى شأنه المادة الاولى من القانون دون المادة الثانية التى لا تناول احكامها هذه الصورة بصريح نصها ، لأن ما تستخدمه المؤسسة من التيار فى ادارة المترو ليس تيارا موردا اليها تقوم بتوزيعه وانما باستهلاكه .

وترتقيا على ذلك لا تسرى المادة الثانية من القانون الا على كمية التيار التى توزعها المؤسسة ، اما ما تستهلكه من تيار فى ادارة المترو فيخضع لحكم المادة الاولى ويعفى من الرسم طبقا لصريح هذا الحكم باعتباره تيارا مستخدما فى القوى المحركة .

(فتوى ٢١١ فى ١٩٦٤/٤/٧) .

از هر

الأزهر

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة وأشرعية ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك . يتعين ان يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة تتوافر له مقومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتهي اليها - ارجاء الجامعة الموافقة على اعارة عضو هيئة التدريس حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل الموافقة على اعارته لا يشكل خطأ من جانبها يستوجب التعويض اساس ذلك . الحفاظ على سمعة عضو هيئة التدريس بالأزهر من متابعتها بأحكام قضائية في دولة اسلامية مما يسبب اليه والى الجامعة التي ينتهي اليها .

ملخص الحكم :

ان مناط الفصل في هذا الطعن هو بيان ما اذا كان تصرف الجامعة على النحو المشار اليه يكون خطأ في جانبها يترتب عليه مساعقتها ، ومن ثم فانه يتعين النظر الى هذا التصرف في ضوء احكام رسالة الجامعة الأزهرية وما تطلبه القانون من صفات في العاملين بكلياتها ، اذ ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والزيادة والقدوة الطيبة وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوى الى

سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى ذلك فانه يتعين أن يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة تتوافر له مقومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتمى اليها ، ومن ثم نأذا ما قامت الجامعة بأرجاء الموافقة على اعارة المطعون ضده حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل موافقه على اعارته فان مسلك الجامعة عتى هذا النحو لا يشكل خطأ من جانبها ، لأنها أتت نصرعا من شأنه الحفاظ على سمعة أحد أعضاء هيئة التدريس بها ، وذلك من متابعتة بإحكام قضائية فى دولة اسلامية أخرى ، بما قد يسوء اليه وإنى الجامعة التى ينتمى اليها ، ولا سند فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون رسم طرقا للحصول على الحقوق ليس من بينها تدخل الجهة الادارية فى شأن يخص أحد العاملين بها فان هذا القول لا يؤخذ على اطلاقه ذلك أن الجامعة الأزهرية نها وضع خاص فى هذا الشأن من حيث انه يتطلب فى أعضاء هيئة التدريس بها أن يكونوا قدوة فى التصرف وائخلق الكريم يضاف الى ما تقدم أن الجامعة وافقت على اعارة المطعون ضده فى العام الجامعى ٨٠/٧٩ ثم وافقت على تجديدها فى العام الجامعى ٨١/٨٠

ومن حيث انه لما تقدم ننتفى مسئولية انجاعة حيال ما قامت به قبل المطعون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه ويرفض طلب التعويض مع الزام المطعون ضده بمصاريف الطعن عملا بنص المادة ١٨٤ مراعات .

(طعن ٩٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٩) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

موظفو الأزهر والمعاهد الدينية — المادة الأولى من قانون موظفى الدولة — النص على سريان احكامه على هؤلاء الموظفين — المقصود منها — تطبيق هذه الأحكام عليهم فيها عدا ما نصت عليه القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

ملخص الفتوى :

ان قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نص فى مادته الاولى على الآتى : — « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام موظفى وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل حكم يخالف هذه الأحكام » .

والنص الوارد فى المادة المذكورة لم يستهدف الا التنبية فقط الى سريان الأحكام اعمالية بقانون موظفى الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف ، وان شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة ، دفعا لكل شبهة يمكن أن تقوم فى هذا الصدد بسبب استقلال هذه الجهات ، ولم يقصد الى إلغاء القوانين الخاصة بهذه الهيئات واحلال احكام قانون موظفى الدولة محلها ، وآية ذلك ان قانون الجامع الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ طوأت عليه عدة تعديلات بعد صدور قانون موظفى الدولة . بما يفصح عن ارادة المشرع فى هذا الشأن على الوجه المتقدم فكره .

واذ أخضع قانون موظفى الدولة موظفى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف لأحكامه من وجهة النظر العام على ما سبق بيانه ، فانه يتعين اعمال النص الوارد فى الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور فى شأنهم على ما جرت به من « ان أحكام هذا القانون لا تسرى على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » . وعلى مقتضى ذلك أحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فيما عدا ما نصت عليه أحكام القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

(فتوى ٧٩ فى ١٩٥٥/٥/٥) .

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف على أن يكون لشيخ الأزهر الاختصاصات الممنوحة بهذا القانون للوزير — النص في القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على تعيين وزير لشئون الأزهر وتحديد اختصاصاته وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون — يترتب عليه تعطيل نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف وصيرورة الوزير قمة الشئون الادارية بالأزهر وصاحب الرئاسة دون شيخ الأزهر الذي يقتصر اختصاصه على الشئون الدينية وحدها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أنه « ويكون لشيخ الجامع الأزهر الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير . » وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر . » .

ويبين من هذا النص الآخر أنه قد نصب لأول مرة — على مدى وجود الأزهر — وزيرا لشئونه ، ومقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن تجتمع بالنسبة اليه كل الاختصاصات والسلطات أنتى تقررها القوانين واللوائح للوزير ، لا يستبعد منها أو يخرج عنها الا ما ينص قانون وإعادة تنظيم الأزهر على أن يعهد به لغير الوزير . وفيما عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير أصلا بالنسبة الى الأزهر — لوزير شئونه دون غيره ، وتلك مسألة تتعلق بالتنظيم الإداري الذي ينبى انضباطه أن ينصب وزير لشئون جهة وتكون اختصاصات الوزير منها لغيره بدون تصريح من المشرع ، ويترتب على ذلك بحكم اللزم تعطيل حكم الفقرة انفاية من المادة ١٣٣

من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لانتقال الاختصاص الوارد بهذا الحكم الى وزير شئون الأزهر على مقتضى الأثر اللازم لحكم المادة الثالثة من انقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، يؤيد هذا النظر ويؤكداه ما يلى :

أولا : تنص المادة الرابعة من قانون اعادة تنظيم الأزهر على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الراى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستقلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية فى الأزهر وهيئاته . ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وهذا النص واضح اندلالة فى بيان أن منصب شيخ الأزهر هو منصب دينى ومن ثم لا تكون له اختصاصات ادارية الا فى حدود تصريح تشريعى ، ومما يعزز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الأزهر (الذى حل محله والفاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) كان ينص فى مادته السادسة على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر نجيب رجال الدين . والمشرف الأعلى على المسيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين وهو المنفذ الفعلى لجميع انقوانين والمراسيم والأوامر الملكية والنواتج والقرارات المختصة بالجامع الأزهر ، والموظفون تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره » — فهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب الامامة فى الدين والرياسة فى الادارة ، وانساقا معه ورد حكم الفترة اثنائية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ . على أن ذلك النص لم يتردد كامل حكمه فى القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، وانها تضمن — فحسب — فى مادته الرابعة حكم الامامة الكبرى والصدارة فى شئون الدين دون اشارة الى الرئاسة الادارية ، مما يوضح أن اتجاه المشرع فى القانون الجديد الى قصر المنصب الأعظم على أمور الدين دون شئون الادارة ، الأمر الذى يعطل الحكم المشار اليه بقانون الموظفين فيما وكله الى شيخ الأزهر من اختصاصات الادارة فى شئون الموظفين ، ويصل انعطال الى غاية الانقواء بوجود وزير لشئون الأزهر يجتمع له سلطات هذه الادارة بحكم المنصب .

ثانيا : تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن
« تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت
الإشارة إليه في هذا القانون »

١ - اختصاصات شيخ الأزهر ، ووكيل الأزهر ، ... ،

غلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما غوض شارع القانون
لائحته التنفيذية في تحديد اختصاصات شيخ الأزهر ، حيث لا وجه
لتحديد اختصاصات الوزير لأنها قائمة في القوانين المعمول بها - أما وقد
ورد هذا التفويض فإن موارد أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة
وستحددها اللائحة التنفيذية »

ثالثا : حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يعهد باختصاصات
الوزير أو بعضها لمسئول في الأزهر غير وزير شئون نص على ذلك صراحة ،
فمجاز المادة ٦٦ من هذا القانون تنص على أن « ... » ولدير الجامعة
(جامعة الأزهر) سلطة الوزير فيما يختص بموظفي الجامعة طبقا
لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

ولو أن اتجاه المشرع الى الإبقاء على اختصاصات الوزير نشيخ
الأزهر لنص على ذلك صراحة في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

رابعا : تنص المادة ١٠٠ من القانون المذكور على أن للوزير المختص
اصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكمينية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر
وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي
تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها .

واعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأزهر واضح الدلالة على
أن الوزير هو قمة الشئون الإدارية وصاحب الرئاسة فيها ، الأمر الذي
يتعارض مع التسليم بقيام اختصاصات الوزير في شئون الموظفين -
وهي شئون إدارية - غيره . ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه
الى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيخ الأزهر لقيد سلطة الوزير المذكورة
بالأ تخل بها لشيخ الأزهر من اختصاصات في شئون الموظفين ، وذلك -
مرة أخرى - في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاص التنظيم والتكليف فى الأزهر لحين صدور اللائحة التنفيذية ، وهو بذلك يعطى أى اختصاص آخر الى أن تصدر اللائحة فتستبين الأمور وتحدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

لهذا فقد استقر الرأى على أنه انى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأزهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة الى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(فتوى ١٠٤٨ فى ١/١/ ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

شيخ الأزهر هو المهيمن على جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر فى مسائل موظفيها وأنه بالنسبة لها ولوظيفها سلطة الوزير فيما عدا موظفى جامعة الأزهر — وزير الدولة لشئون الأزهر يمارس اختصاصاته بالنسبة لجامعة الأزهر عن طريق شيخ الأزهر — نتيجة ذلك — اختصاص شيخ الأزهر بتشكيل اللجنة المقوط بها النظر فى شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئاته وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديرى أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة » .

وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (٣) على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .

وينص في المادة (٤) على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وينص في المادة (٨) على أن « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

١ - المجلس الأعلى للأزهر .

٢ - مجمع البحوث الإسلامية .

٣ - إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية .

٤ - جامع الأزهر .

٥ - المعاهد الأزهرية » .

وينص في المادة (٣٩) على أن « يتولى إدارة جامعة الأزهر :

١ - مدير جامعة الأزهر ... » .

وينص في المادة (٤١) على أن « يكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر ... » .

وينص في المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه في هذا القانون .

١ - اختصاصات شيخ الأزهر » .

وتنص المادة (٢٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يتولى رئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة الإدارية والمالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى . وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ... » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الأزهر وتنظيم مسئولياتها في المادة الأولى على أن « تقوم وزارة شئون الأزهر على تحقيق الأهداف التي صدر من أجلها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن أهمها إعداد المتخصصين في تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين واللغة العربية وإعداد العالم الإسلامي والداعية الإسلامي المتبحر في العلوم الدينية وغيرها من العلوم والعمل على حفظ التراث الإسلامي وتجليته ونشره وإظهار حقيقته في تقدم البشر .

وهي تمارس مسئولياتها لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالي :

١ — بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في التعليم الأزهرى .

٢ — تقرير المناهج التي تؤدي الغرض من التعليم الأزهرى .

٣ — تشجيع البحث العلمى الإسلامى .

٤ — ربط التعليم الدينى وأبحاث العلمى الإسلامى بحركة المجتمع .

٥ — تجميع إتراث الإسلامى .

٦ — تقديم الخدمات التعليمية الدينية .

٧ — وضع الخطة لإنشاء الأبنية التعليمية .

٨ — وضع الخطط لمواجهة احتياجات العائم العربى والإسلامى من علماء الأزهر .

٩ — تدعيم هيئات التدريس فى المعاهد الدينية وجامعة الأزهر .

١٠ — وضع الخطط الخاصة بالبعثات العلمية الموفدة من الأزهر .

١١ — العناية بالوافدين الى الأزهر لتلقى العلم به .

١٢ — "عناية بالمراكز الإسلامية فى الخارج ،

وينص القرار رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فى المادة الثالثة

على أن « يتبع وزير شئون الأزهر (الأزهر والهيئات التى يشملها) » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (١) من مواد إصداره على أن « يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليها المرافقة لهذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامها » .

وينص في المادة (٢) من مواد لإصدار على أن « تلغى المادتان الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ويستمر العمل بباقي أحكامه فيها لا يخالف أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة » .

وينص هذا القرار في المادة (٣) من مواد إصداره على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا تنفذ قرارات المجلس الأعلى للأزهر أو مجمع البحوث الإسلامية أو مجلس جامعة الأزهر فيها يحتاج إلى استصدار قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء إلا بعد اعتمادها من وزير شئون الأزهر طبقاً للمادتين ١١ ، ٥٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ويسرى ذلك على ما يصدر من قرارات في المسائل المنصوص عليها في المواد ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ٣٠/ب/ ٢/٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ من القانون المذكور وكذلك في المسائل التي جمل هذا القانون لوزير شئون الأزهر اختصاص إصدار قرار فيها » .

وتنص اللائحة المرافقة للقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المادة (٢) على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لشيوخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته وللعاملين بها عدا جامعة الأزهر جميع الاختصاصات المقررة للوزير في كلفة القوانين واللوائح ويكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة » .

وتنص المادة (١٢٦) من تلك اللائحة على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لحدير الجامعة بالنسبة لأجهزة الجامعة وللعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع

الاختصاصات المقررة لنوزير في كافة القوانين واللوائح وذلك دون الرجوع في شأنها الى وزارة الخزانة أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . الا أنه في الحالات التي توجب القوانين إصدار قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء يتعين إرسال القرارات إلى شيخ الأزهر لإرسالها الى وزير شؤون الأزهر لاتخاذ اللازم بشأنها .

ومن حيث أنه باستقراء هذه النصوص يبين أن الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية ووزارة الثقافة والبعوث الإسلامية وجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية تتبع جميعها شيخ الأزهر وذلك ثابت بصريح نص المواد ٤ ، ٨ ، ١٤ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بأعادة تنظيم الأزهر وبصريح نص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وقد أصبح من غير الممكن المجادلة في ذلك بعد الغاء المادتين الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شؤون الأزهر وتحديد مسئولياتها فبد الغاء المادة الأولى لم يعد هناك ازدواج في الاختصاص وبعد الغاء المادة الثالثة لم يعد هناك ازدواج في التبعية ومن ثم يكون فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر هو المهيمن على تلك الجهات في مسائل موظفيها وله بالنسبة لهذه الجهات ولوظفيها سلطة الوزير فيما عدا موظفي جامعة الأزهر لان مديرها نه بالنسبة للجامعة ولوظفيها سلطة الوزير بيد أن ذلك لا ينفي تبعية جامعة الأزهر لشيخ الأزهر . وليس لوزير الدولة لشؤون الأزهر أن يمارس أى اختصاص بالنسبة للجامعة الا عن طريق شيخ الأزهر الذى خوله القانون اختصاصات وزير التعليم العالى بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بها وذلك يقطع بتبعية الجامعة للإمام الأكبر وبالتالي فإنه يختص بكل ما يتصل ويترتب على هذه التبعية .

ومن حيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ تشأن الإدارات القانونية قد خولت الوزير المختص سلطة تشكيل اللجنة المنوط بها النظر في شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية كما حددت المادة ذاتها هذا الوزير بأنه الذى يدخل في نطاق وزارته هذه الإدارات وتتبعه الجهات التى تعمل بها تلك الإدارات القانونية ولما كان هذا الوصف يصدق

على فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر بالنسبة لجميع الجهات التي نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على شبعيتها له بها في ذلك جامعة الازهر نانه يختص وحده بتشكيل اللجنة المشمل اليها ،

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن فضيلة وزير الدولة لشئون الازهر أصبح بعد إلغاء المادتين الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الازهر وتحديد مسؤولياتها حلقة اتصال بين الازهر كهيئة دينية مستقلة وبين الحكومة وانحصر اختصاصه في مسائل محددة تمثل هذا المعنى اصدق تمثيل فهو في المادة (١١) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يصدر القرارات التي يوافق عليها المجلس الاعلى للازهر اذا كان تنفيذها يحتاج الى اصدار قرار منه فان مضت ستون يوما بغير ان يصدر قراره أصبحت موافقات المجلس الاعلى للازهر نافذة بحكم القانون ، وفي المادة (٥٠) من هذا القانون يصدق على بعض قرارات مجلس جامعة الازهر ، وفي المادة (٢٢) يلزم موافقته لعقد اجتماع غير عادي لمجمع البحوث الاسلامية ، وفي المادة (٢٣) يعرض على رئيس الجمهورية تعيين أمين المجمع الذي يوافق عليه الامام الاكبر — وكذلك الامر بالنسبة لباقي اختصاصاته المنصوص عليها في المواد ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ فهو في هذه المواد التي ائخصر فيها اختصاصه لا يصدر قرارا على وجه الاستقلال بغير موافقة من الامام الاكبر او الهيئات التي تتبع فضيلته وانما يلزمه لممارسة هذا السلطان أن يطلب منه الامام الاكبر او احدى الجهات التابعة له اصدار القرار ، واذا كان الامر يحتاج الى اصدار قرار من رئيس الجمهورية او من مجلس الوزراء او اصدار قانون تونى وزير الدولة لشئون الازهر عرض الامر على الجهات التي مستصدر القرار ومن ثم فان وزير الدولة لشئون الازهر لا يقوم على رأس وزارة يعد الازهر وهيئاته جهات تابعة لها الامر الذي يؤدي الى حجب الاختصاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشمل اليه عنه .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية قد اطلعا على وزير الدولة لشئون الازهر تسمية الوزير

المختص لأن هذه التسمية تصدق فقط بالنسبة للاختصاصات المنصوص عليها فيها فلا تتعداها الى غيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين الأخرى كالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية خاصة وأن القانون الأخير قد عرف الوزير المختص بتشكيل اللجنة المنوط بها النظر في شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية تعريفا لا يجد صداه في وزير الدولة لشئون الأزهر ، ومما لا شك فيه أن المشرع قصد بالقضاء تبعية الأزهر والهيئات التي يشملها نوزير شئون الأزهر العودة لصحيح وصريح أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الأزهر ينقضيها في مادتها الأولى والثالثة ، وبذلك لم يعد وزير الدولة لشئون الأزهر متبوعا لاي من الجهات التي يشملها الأزهر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر بتشكيل لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئاته المنصوص عليها بالمادة ١٧

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(فتوى ٥٢٩ في ١/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

المجلس الأعلى للأزهر يجوز له أن يفوض في بعض اختصاصاته رئيسه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر — أساس ذلك أنه مع خلو القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية من أى نص على جواز هذا التفويض تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها ويتمين التماس الحكم الخاص بها (باعتبار ان الأزهر هيئة عامة) في قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الذي يجيز لمجلس الإدارة أن يعهد الى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ينص في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئة العلمية

الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل امانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب » . كما ينص فى المادة ٦ على أن يكون للآزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الاهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التى ترد اليه عن طريق الوقف والنوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذى يقوم عليه الأزهر .

وشيخ الأزهر هو الذى يمثل الأزهر ويكون له حق مقاضاة نظائر الاوقاف التى للمدرسين أو الموظفين أو الطلاب نصيب فيها » .

وقد رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٤ وهى بصدد ارساء التكليف القانونى للأزهر انه يعتبر هيئة عامة ، وعلى هذا الاساس يعتبر انقائون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة بمثابة الشريعة العامة التى يرجع الى احكامها فى كل ما لم يرد عليه نص فى قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

واذا خلا القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر هو ولائحته التنفيذية من أى نص على جواز تفويض المجلس الاعلى للأزهر للامام الاكبر شيخ الأزهر ومن ثم تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها فى قانون الأزهر ويتعين التماس الحكم الخاص بها فى قانون الهيئات العامة .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن انهيئات انعامة ينص فى المادة ٧ بند ٥ منه على أن « يجوز لمجلس الادارة ان يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة ، » مما يفيد أنه يجوز قانونا أن يفوض المجلس الاعلى للأزهر فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر فى بعض اختصاصاته على النحو انوارد فى قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ ،

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مشروعية تفويض المجلس الاعلى للأزهر رئيسه فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر فى الاختصاصات المشار اليها .

(فتوى ١٤ فى ١١/١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

ميزانية الجامع الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ — تضمن الإدارات الواردة تحت الإدارة العامة وظائف متدرجة تدرجاً هرمياً من شأنه الإفصاح عن استقلال هذه الإدارات — اثر ذلك — عدم جواز مزاحمة احد موظفي احداها موظفاً آخر في ادارة اخرى عند خلو احدى درجاتها أو رفعها — مثال بالنسبة لاستقلال ادارة المراقبين عن غيرها من هذه الإدارات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن ميزانية الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ أوردت تحت الإدارة العامة جملة إدارات منها مراقبة البحوث الإسلامية ومكتب شيخ الجامع الأزهر وإدارة تفتيش العلوم الدينية وأنعمرية ومراقبة العلوم والآداب وموظفو الإدارة العامة وتضمنت بعض هذه الإدارات وظائف متدرجة تدرجاً هرمياً من شأنه أن يفصح عن رغبة الجهة الإدارية في أن يكون لهذه الإدارات استقلالها وبالتالي فلا يسوغ أن يزاحم في الترقية أحد الموظفين الذي ينتسب إلى إحدى هذه الإدارات آخر في إدارة أخرى إذا تساوى معه في الأقدمية أو سبقته إذا خلت إحدى الدرجات ، فإذا ما اتضح في خصوصية هذه الدعوى أن الطاعنين يعملان في المراقبة وهي لها تدرج هرمي في وظائفها (من السادسة إلى الثالثة في ميزانية تلك السنة) فلا يزاحمان غيرها في أية إدارة أخرى لا سيما وقد حوت هذه الميزانية التأشير الآتية : تحت إدارة المراقبين (نقتن الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة تلحق بالإدارة العامة بما يستفاد منه أن درجات هذه الوظائف كانت تتبع الكليات والمعاهد ثم رؤى ضمها في وحدة مستقلة وألحقها بميزانية الإدارة العامة للأزهر حتى لا تستقل كل كلية أو معهد بما يخص لها من درجات لهذه الوظائف)

ويخلص من هذا أن هذه التأشير لم تقض بإدماج هذه الوظائف في غيرها من وظائف الإدارات العامة وهي عديدة وكل منها ينتمي إلى كادر

خاص وبذا تبقى لهذه الإدارة ذاتيتها وخصائصها وأوضاعها كإدارة مستقلة عن غيرها ، ولما كانت أعلى درجة في هذه التوحدة هي الثالثة وكل من الطاعنين في هذه الدرجة فلا يمكن ترقية أحدهما أو كلاهما إلى الدرجة الثانية في أية إدارة أخرى من إدارات الإدارة العامة إنما يمكن ترقيتهما إذا حصل رفع في درجات وظائف تلك الوحدة .

(طعن ٢٢٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

موازنة الأزهر الشريف لعام ١٩٧٧ — تقسيمها إلى : ١ — بند الوظائف الدائمة ويشمل وظائف الإدارة العليا والعاملين بمكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ٢ — بند العاملين بإدارات الأزهر الأخرى — اعتباراً من موازنة سنة ١٩٧٧ أصبح للعاملين بالمكتب المذكور موازنة مستقلة خاصة بهم شملت نوعيات من الوظائف المختلفة — الأثر المترتب على ذلك : الدرجات التي تخلو في إحدى الوظائف بالمكتب المذكور يتم شغلها من بين العاملين بهذا المكتب ولا يجوز أن يتزاحم عليها العاملون غير التابعين للمكتب أسس ذلك : التخصيص الوارد في الموازنة .

ملخص الحكم :

أنه يبين من الإطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٦ قطاع التعليم والبحوث والشباب — قسم ٩٠٣ وزارة شؤون الأزهر فرع (٢) الأزهر الشريف تحت عنوان مفردات الباب الأول — أجور « أن الوظائف والدرجات الخاصة بالأزهر سواء كانت وظائف الإدارة العليا أو مجموعة الوظائف التخصصية أو الفنية أو التنظيمية والإدارية أو المكتبية أو الخدمات المعاونة إنما وردت عامة وغير مخصصة لوظائف معينة ، ومن ثم يتزاحم عليها جميع العاملين مادامت شروط الترقية متوافرة في شأنهم » . غير أنه بالإطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٧ قطاع التعليم

والبحوث والشباب قسم — ١٠٢ — الأزهر فرع (١) الأزهر الشريف تحت مفردات الباب الاول — أجور « بند ١ — الوظائف الدائمة وشمل هذا البند وظائف الإدارة العليا (شيخ الأزهر — وكيل الأزهر ...) كما عمل تحت بند أولا : العنوان الاتى « وظائف العاملين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر (وظائف الإدارة العليا مجموعة الوظائف التخصصية — الوظائف الفنية — مجموعة العمال المهنيون — المجموعة النوعية للوظائف التنظيمية والإدارية — مجموعة الوظائف المكتبية المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة) ، وتشمل تحت بند ثانيا ، وظائف العاملين بإدارات الأزهر الأخرى (مجموعة الوظائف التخصصية انوظائف الفنية — العمال المهنيون — الوظائف التنظيمية والإدارية — الوظائف المكتبية . المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة) . ويتضح من هذا البيان المقارن لميزانية الأزهر عن عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ أنه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ أصبح للعاملين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر موازنة مستقلة خاصة بهم شملت نوعيات من الوظائف المختلفة : وجاء توزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية متكاملًا اذا شمل كافة الوظائف كما شمل كافة المستويات والفئات الوظيفية فجاء التسلسل الهرمى للفئات المالية متكاملًا مع نوعية الوظائف وبالتالي فإنه على مقتضى هذا التوزيع الوارد فى موازنة الأزهر الشريف لعام ١٩٧٧ تكون موازنة العاملين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر مستقلة عما عداها من وظائف العاملين بإدارات الأزهر الأخرى — وما يؤكد ذلك ما جاء بكتاب وزير المالية رقم ١٩٨٨ المؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ الموجه لفضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر (والمرق بحافظة مستندات المدعى) من أنه « صدرت موازنة العام المالى ١٩٧٧ متضمنة تأشيرًا ينص على تقسيم بند ١ — الوظائف الدائمة بموازنة الأزهر الشريف الى كادرين مستقلين الاول منها يضم وظائف العاملين التابعة لمكتب شيخ الأزهر ويفرد لها اقدمية خاصة ، فى الكادر الثانى يضم باقى وظائف العاملين التابعين للإدارات المختلفة للأزهر » . . ويبنى على ذلك أنه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ (أى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧) فإن الدرجات التى تظلو فى احدى الوظائف الخاصة بمكتب شيخ الأزهر يتم شغلها من بين العاملين بهذا المكتب ولا يجوز أن

يتزاحم عليها العاملين غير تابعين للمكتب استنادا لهذا التخصيص الوارد في الموازنة .

ومن حيث أن النائب من الاطراف على الاوراق انه بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ اخذت وظيفة المدير العام لنشؤون القانونية التي كان يشغلها الاستاذ ليلوغة السن القانونية وهي وظيفة من الفئة الثانية ذات الربط السنوي ٨٧٦/١٤٤٠ جيبها وقد صدر بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧ قرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ونصت المادة الاولى منه على ان « ينتقل الى مكتب شيخ الازهر اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ » .
السادة المحامين الاتية اسماؤهم بعد .

أولا : مجموعة الوظائف التخصصية

ثانيا : مجموعة الوظائف التنظيمية :

١ — الاستاذ — الفئة الثانية (احيل الى المعاش اعتبارا من ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦) .

٢ — الامستاذ (المدعى) — الفئة الثالثة —
كما نصت المادة الثانية على انه « ترفع اسماء السادة المذكورين من سجلات الانتدبية العامة وتفرّد لهم سجلات اقدمية خاصة ضمن العاملين بمكتب شيخ الازهر كل بحسب فئته المالية وترتيب اقدميته فيها » ثم صدر بتاريخ ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ القرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ بترقية السيد / مدير التخطيط والمتابعة بادرار الازهر الى الدرجة التي خلت وفك اعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي .. ومؤدى هذا انه وقت صدور القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ كانت الدرجة التي تمت الترقية عليها قد نقلت الى مكتب شيخ الازهر فأصبحت خاصة بالعاملين بهذا المكتب اعمالا لموازنة الازهر عن عام ١٩٧٧ وتنفيذا لقرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وبالتالي ما كان يجوز اترقية على هذه الدرجة او شغلها بعامل من غير العاملين بالمكتب المذكور ، سيما اذا لوحظ أن المادة ١٦ من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة تقضى بأن تعتبر وظائف ومديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع اتوظائف الفنية بالإدارات القانونية فى الوحدات التابعة لها وحدة واحدة فى التعيين والترقية — وفى هذا الضوء يكون القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ على النحو الذى صدر به مجانيا صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما قد يقال بأن القرار المطعون فيه قضى بترقية السيد / اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ (أى قبل نقل الدرجة المرقى إليها إلى مكتب شيخ الأزهر فى أول يناير سنة ١٩٧٧ وذلك طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار رئيس مجلس ابوراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذى أشار إلى قرارى وزير المالية رضى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ . ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ المتضمنين تلك القواعد ، ذلك أن القرارات الصادرة بقواعد الترقية بالرسوب الوظيفى ليست سوى مصارف مالية تلججيات إلى سنم الترقية إليها وهى ترقيات تنم بقرار من الجهة المختصة ترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقا للقواعد المقررة قانونا فى هذا الشأن ، وهذه الترقيات لا يستمد العامل حته فيها من القواعد التى تنظمها مباشرة بل لا بد من صدور قرار بها من الجهة المختصة — وعلى هذا فانه ما يجوز للجهة الادارية ان تصدر قرارها فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ بترقية المطعون فى ترقينه — وهو من غير العاملين بمكتب شيخ الأزهر — وفى وقت كانت الدرجة التى تمت الترقية عليها مخصصة قانونا للعاملين بهذا المكتب اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ وإذا كان الثابت من الأوراق ومن محضر لجنة شؤون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ أن المدعى بشغلوظيفة من الدرجة اثنانة التنظيمية اعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وانتهطقا لشروط الترقية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو اقدم المستحقين للترقية من بين أعضاء الاداره القانونية بالأزهر — وعليه وطالما ان المدعى قد تكاملت فى حقه الشروط المطلوبة للترقية ولم يثبت من الأوراق ان احدا يزاحمه فى شغل تلك الفئة من العاملين بمكتب شيخ الأزهر وبالتالى

يفدوا مستحقا لها اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ تأسيسا على ان الترقية تعتبر نافذة من تاريخ صدور القرار بها طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ..

ومن حيث أنه ترتيبا على كل ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر بالسالف فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تأويله وتطبيقه بما يضمن معه الحكم بقبول انطعن شكلا وفي موضوعه — بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الفئة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٤١١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

جماعة كبار العلماء — اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الازهر اذا نسب اليهم طعن في الدين الاسلامي او انكار ما على ضرورة منه او سلوكهم سلوكا شائنا — خروج هذه الامور عن ولاية مجلس تأديب الموظفين .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الازهر ان جماعة كبار العلماء هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمة العالم ، موظفا كان أو غير موظف . اذا وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية ، وان هذه الولاية موطاة بحقيقة الفعل المنسوب اليه ، بأن يكون الطعن في الدين الاسلامي ، او انكار ما علم ضرورة من الدين ، او سلوكه سلوكا شائنا . فادا كان الثابت أن الذنب المنسوب للمطعون عليه (المدرس بلكية اصول الدين) هو انه نشر مقالا بعنوان « اباحة الفطر في رمضان وشروطه » تضمن مخلفات صريحة لاحكام الصوم عددها قرار الاتهام ووصفها بأنها انكار للاحكام التي تكون معلومة من الدين

الاسلامى بالضرورة . فلا ريب ان هذا الفعل — لو صح — لكان فى حقيقته انكارا لما هو معلوم ضرورة من ائدين الاسلامى فى احكام الصوم . وهو ما نهلك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه . باعتبارها الهيئة العامة التى مستطيع مناقشة المتهم فى رايه . واستظهار حكم الدين فى شئها اما مجلس تأليب الموظفين فميسر له ولاية فى مناقشة هذه الوسائل واستظهارها والحكم فيها مع وجود كبار العلماء . وآية ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بشأنون المشار انيه نصت على انه اذا كان المحكوم عليه موظفا وجب ان يحال امره بعد ذلك الى الجهة التى هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة اثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الادارية فيما يختص بالفصل او ضياع الحق فى المكافاة او المعاش . فقرار هذه الهيئة الادارية لا يعدو ان يكون تنفيذا لمقتضى قرار جماعة كبار العلماء التى هى وحدها صاحبة اولاية فى هذا الشأن .

(طعن رقم ٣٥ - لسنة ٢ فى — جلسة ١٤/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

مجمع البحوث الاسلامية — المادة ١٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١
فى شأن اعادة تنظيم الازهر — حلول المجمع محل جماعة كبار العلماء —
سند ذلك من احكام القانون — زوال الوجود القانونى لجماعة كبار العلماء
من تاريخ العمل بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

بمقارنة احكام هذا المجمع ووضعه واختصاصاته كما وردت فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاصة بجماعة كبار العلماء ، يتضح ان المشرع قصد ان يكون المجمع عو الخلف الجند لجماعة كبار العلماء وانقائم بمهامها واختصاصاتها فى شتى المجالات مع تطوير واحكام تنظيم اقتضتها وثبة الاصلاح فى شئون الازهر . فرسالة المجمع واختصاصاته واهدافه كما بينتها المادة

١٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تشمل على رتبة اقرب اغراض جماعة كبار العلماء وادئصاصها كما كان ينظفها المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ مع تغيير فى التسمية كما نصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يندف مجمع البحوث من خمسين عضوا من كبار علماء الاسلام ... كذلك نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن يختر فضيلة الامام الاكبر شيخ الاردر من بين هيئة مجمع البحوث الاسلامية فان لم يكن قبل تعيينه عضوا فى الهيئة صار بمقتضى هذا التعمين عضوا فيها . وبمثل ذلك كانت نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بالنسبة الى جماعة كبار العلماء ، وفضيلة الامام الاكبر رئيس المجمع وقد كان ايضا رئيسا لجماعة .

(فتوى ٩٢٧ فى ١٠/٢/ ١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

مجمع البحث الاسلامية - مكافأة عضوينه - طولها محل ما كان يستحقه العضو من مرتب جماعة كبار العلماء بما لا يقل عن هذا المرتب - سند ذلك : المجمع من الناحية القانونية هو الامتداد لجماعة كبار العلماء فى المجال الدينى .

ملخص الفتوى :

يتضح مما تقدم أن الوجود القانونى لجماعة كبار العلماء زال من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وحل محلها تنظيم جديد هو مجمع البحوث الاسلامية لتستوعب رسالته بوجه عام رسالة جماعة كبار العلماء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فضيلة الشيخ ... لا يستحق فى تمام الجمع بين مرتب عضوية جماعة كبار العلماء ومكافأة عضوية مجمع البحوث الاسلامية سوى هذه الاخرة وذلك اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٩٢٧ فى ١٠/٢/ ١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

صدور قرار الجامع الأزهر بنبذ المدعى للتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت — تكيف هذا القرار — اعارة وليس ندبا .

ملخص اتحسكم :

انه ولئن كانت قرارات الجامع الأزهر انصاردة في شأن قيام المدعى بالتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت . ثم بانتهاء عمله بهذه الجمعية قد وصفت مهمته « بالنذب » الا ان التكيف القانوني الحقيقي للمهمة التي عنتها هذه القرارات . هو ان المدعى انما كان مصارا للجمعية المذكورة طوال مدة عمله بها لا منتدبا . ذلك ان المادة ٤٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على انه « يجوز ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » ومن ثم فان عمل المدعى لدى هذه الجمعية لا يكون ندبا وانما يكون اعارة للجمعية المذكورة ، تسرى في شأنه احكام المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويأتالي فان معاملته من الناحية المالية تخضع لاحكام القرارات الصادرة في شأن المعارين .

(طعن ١٤٨٢ لسنة ٨ قـ جلسة ١٩٦٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

تبعية مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم للأزهر الشريف وخضوعها لإشرافه — خروجها عن نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة عليها ، وسريان القواعد التنظيمية التي وضعها واعتمدها فضيلة شيخ الجامع الأزهر ووزير التربية والتعليم في ٧ مارس سنة ١٩٥٦ عليها — اثر ذلك — صحة الحكم بوقف تنفيذ قرار اداري باغلاق احد هذه المكاتب بالاستناد للمادة ٢٧ من هذا القانون .

ملخص الحكم :

ان مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لها وضع متميز خاص يقوم على جلال رسالتها الدينية وعظمتها الروحية وروعيتها الادبية لتحفيظ النشء آيات القرآن الكريم وما يحيط بذلك من تفهيم وتجويد وبرئيل ، فيقبل عليها كل من تهيأ لطرق أبواب مختلف المعاهد الدينية والازهر ابتغاء الاستزادة من هدى القرآن وسنة الرسول . وكل هذا ينأى بنك المكاتب عن نطاق تطبيق قانون التعليم الخاص الذي يقصده اصلا او فرعاً انثربية او الاعداد للمهن الحرة والتي تهدف الى تحقيق ناحية من نواحي انتقيف العام . وفي ملف المسادة من الرسائل والمكائبات الادارية الرسمية ما يؤكد ان وزارة التربية والتعليم لا تعارض في ذلك الاتجاه من عدم تبعية مكاتب او (مدارس) تحفيظ القرآن الكريم لها ، وانما تنبع تلك المكاتب والمدارس للازهر الشريف الذي يتولى اعانتها مع وزارة الاوقاف وتخضع تلك المكاتب لاشرافه . وقد جاءت القواعد التنظيمية التي وضعتها واعندها كل من فضيلة شيخ الجامع الازهر والسيد وزير انثربية والتعليم في مارس سنة ١٩٥٦ في صورة مذكرة عنوانها « مذكرة بتنظيم اشراف الازهر الشريف على مدارس تحفيظالقران الكريم » . فاذا جاءت بعد ذلك جهة فرعية من جهات الاداره لطلص بهذا المكتب محل قرار الخلق ايا كانت تسميته . صفة المدرسة الخاصة لتزج به في مفهوم نص المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وتصدر قرارها تأسيسا على حكم المسادة ٢٧ منه باغلاقه . فان جهة الادارة هذه تكون قد خالفت حكم القانون . واذا تام طعن المدعى على قرار الخلق الذي يطلب وقف تنفيذه ، بحسب الظاهر من الاوراق ، على اسباب جدية تبرر اجابته الى طلبه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال الذي يتمثل فيها يؤدي اليه غلق المكتب المذكور من تعطيل رسالته الدينية وحرمان المدعى من نشاطه المشروع ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بوجهة النظر هذه وهى سديدة تتفق واحكام القانون وروحه . فان الطعن فيه بالالغاء يكون قد جانبه التوفيق .

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

مدرسو مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية — احتفاظهم بمكافآتهم التي كانوا يتقاضونها من الأزهر إذا كانت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم وبشرط ألا تجاوز نهاية مربوطها — أساس ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الإساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استثناهم من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستهدفا تعيينهم جميعا والإفادة من خبرتهم حسبا ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في الفقرة الأولى من المادة (٨٤) على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين الى المعاهد الإعدادية للأزهر .

وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية ونص في المادة (١) منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي حولت والتي ستحول الى الأزهر من وزارة التربية والتعليم في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع اعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان والنيابة الطبية — وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « تنفيذاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تضمنت ميزانية الأزهر

لعام ١٩٦٢/٦٢ ٢٨٠ درجة تاسعة لمدرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم ولكن هذه الدرجات لم تكن كافية لاستيعاب مدرسى هذه المدارس .

وقد طلب الأزهر الى وزارة الخزائنة ادراج اعتماد بيلقى درجات الموظفين البالغ عددهم ٥٢٢ مدرسا فوافقت على تعيينهم بالمكافأة بالسبب الاول على أن يراعى فى ميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ ادراج باقى الدرجات اللازمة لهؤلاء المدرسين وقد صدرت ميزانية ١٩٦٤/٦٣ متضمنة ١٦ درجة سادسة ، ٢ درجة سابعة ، ١٣٤ درجة ثامنة علاوة على الدرجات السابق اعتمادها فى ميزانية عام ١٩٦٢/٦٢ وهى ٢٨٠ درجة تاسعة — ونظرا لرغبة الأزهر فى تعيين هؤلاء المدرسين جميعا فى الدرجات التى تسمح بها مؤهلاتهم سواء فى الدرجات المنشأة وفقا لما تقسم او فى الدرجات الخالية بميزانية الأزهر للوظائف التى تناسبهم وفى حدود مصلحة العمل على أن ندرج بميزانية الأزهر للسنة المالية انضمام الدرجات اللازمة لتعيين من لم يتم تعيينه من هؤلاء وذلك حرصا على الامادة من خبرتهم الطويلة فى العمل بهذه المدارس » .

ومن حيث أن مؤدى هذه الاجراءات التى اتخذت فى الميزانية تنفيذا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ هو تسكين هذه الطائفة من مدرسى تحفيظ القرآن الكريم فى الدرجات التى انشئت خصيصا لهم فى الميزانية وليس من شأن هذا الاجراء أن يؤثر على المكافآت التى يحصلون عليها قبل وضعهم على هذه الدرجات ما دام أن هذه المكافآت تدخل فى حدود الربط السالى لتدرجة التى وضع عليها كل منهم ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر لم يقصد الاساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استثناهم من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستهدفا تعيينهم جميعا والافادة من خبرتهم حسبا ورد فى المفكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الدرجات التى تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع اعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان واللياقة الطبية يحتفظون بمكافآتهم التى كانوا يتقاضونها من الأزهر اذا كانت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم وبشرط أن لا تجاوز نهلية مربوطها .

(فتوى ٥٢٢ فى ١٩٦٨/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

نظام التطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر مقابل بدل جبرية شهرية — لا يجعل المتطوع فى مركز الموظفين المعينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة بميزانية الأزهر ولا يعطيه حقا فى مزايا احدى هذه الوظائف — عدم اعتباره موظفا فعليا وعدم انطباق قاعدة الإنراء بلا سبب للمطالبة بالتعويض عن عمله .

ملخص الحكم :

ان الذى تستخلصه المحكمة انه ليس ثبت رابطة وظيفة قد قامت بين المدعى — وهو متطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية — والجامع الأزهر ولا يمكن أن يعتبر قانونا موظفا معينا فى خدمة الحكومة على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، من لم يتم تعيينه فى هذه الوظيفة بالإدارة القانونية ممن يملك التعيين ، ومن ثم فلا ينشأ له مركز قانونى يتصل بالوظيفة العامة كموظف ولا يستحق مرتبا لما عساه ان يكون قد أدى من خدمات بناء على افتتاح رابطة التوظيف قانونا . وما جرى فى حق المدعى يؤكد هذه الحقيقة فلم يصدر له قرار بتعيينه فى احدى الوظائف ولم يعتقد له اختبار اجراه الجامع الأزهر لاختباره طبعا لترتيب النجاح ولم يقدم أى مسوغات للتعيين ولم يوقع عليه الكلف الطبى ، ومن ثم فليس له ملف خدمة يعتبر وعاء طبيعيا لعمله الوظيفى ولا يعدو حال المدعى بالنسبة لاتصاله بالجامع الأزهر أن يكون خاضعا لنظام التطوع ، كما جاء بحق فى دفاع الجامع الأزهر ، ولا يصدق فى حقه القول

بأنه يعتبر موظفا فعليا لان نظرية الموظف الفعلى لا تقوم الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحاح الحاجة الى الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ، ضمانا لانتظام المرافق العامة وحرصا على تادية خدماتها للمنتفعين منها باطراد دون توقف وتحتم الظروف غير العادية ان تغضى جهة الادارة عند تصدى هؤلاء الموظفين للخدمة العامة اذ لا يتسع امامها الوقت لاتباع احكام الوظيفة العامة فى شأنهم ، ونتيجة لذلك لا يحق لمن يتصدى لامور انوظيفة فى ظل هذا النظام ان يطلب من الادارة ان تطبق عليه احكام الوظيفة العامة كما لا يحق له الاستفادة من مزاياها لانه لم يخضع لاحكامها أصلا ولم يعين وفقا لاصول التعيين فيها .

وانه ولئن اتسعت روابط انقانون الخاص او علاقات الافراد بهال الدولة علما كان أو خلافا لان تكون مجالا لعمال قاعدة الاثراء بلا سبب اذا توافرت شروطها فان العلاقة انوظيفية العامة لا يتصور فيها تطبيق هذه القاعدة الا فى اضيق نطاق كما لو طالبت الدولة أحد موظفيها برد ما أخذه منها بغير استحقاق ذاك بأن المشرع ينظر الى من يقحم نفسه فى امور انوظيفة العامة نظرة ريبة وحذر فلا يشجع المتفضل فى اوضاع القانون العام كما يشجعه فى علاقات الافراد اذ يفترض فى الفضولى أنه يعمل فى شئون الفئائب بلا اذن والادارة فى شئون وظائفها ليست غائبة او غائلة ، والان الوظائف ولاية عامة تكلل القانون بتحديد حقوق وشروط من يتولون مقاليدها بقواعد منضبطة تقطع السبيل على من يقحمون انفسهم فى اختصاصاتها كما فى حالتى غصب السلطة والموظف الفعلى والغصب لا يرتب للغاصب حقوقا قبل الدولة بل يجرمسؤوليته المدنية بل الجنائية طبقا لبعض الشرائع والموظف الفعلى لا يستقيم توليه لامور الوظيفة العامة الا فى ظروف غير عادية صرف تشفع لتوليه اياها وكلاهما غير متحقق فى المنازعة الحالية ومع ذلك فلا حق للموظف الفعلى فى مركز الوظيفة القانونى ولا فى الاستفادة من مزاياها .

وانه لو سلم فى الجدل المحض بمكان تطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب على هذه المنازعة بذريعة ان المدعى كان يعمل استاذنا بمعهد البحوث بالازهر لقاء اجر هو دون ما يتقاضاه زملاؤه فى المؤهل ، فان ذلك مردودا بأن مركزه فى الازهر وهو يتصدى لخدمة عامة يمنعه من المطالبة بتعويض استنادا

الى هذه القاعدة من قبل أن الأزهر اتما اتحد من خدماته بسبب قانونى فجهوده استوجبها عليه نظام التطوع والمتطوع يعمل لما تطوع له لا يبقى من وراء ذلك إلا ماعول عليه من مقابل حدده العرف فى ظل ذلك النظام ، ولا حجة فى القول بأن المدعى يستحق قبل الأزهر تعويضا عن عمله غير المشروع لأن الأزهر اذ اقام فى وضع النهار صلته بالمدعى على أساس نظام التطوع ولم يكتم عنه طبيعة علاقته به طوال السنين التى اتصلت فيها بينها الاسباب لا يكون مرتكبا لخطأ يستوجب مسئوليته .

(طعن ١٧١٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

انتهاء خدمة العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالأزهر الذين عينوا فى هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ببلوغهم سن الستين — انتهاء خدمة العلماء الموظفين والعلماء المدرسين فى اقسام الأزهر والمعاهد الأزهرية وكليات الأزهر الذين عينوا فى هذه الوظائف قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ببلوغهم سن الخامسة والستين .

منخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الإرادة السنية رقم ٢١ الصادرة فى ١٥/٣/١٩٢١ بالتصديق على لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية والاسلامية معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ كانت تقضى باحالة من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية الى التقاعد ..

وقد احتفظ كل من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين لهؤلاء العلماء بهذه الميزة ، ولما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الأزهر

والهيئات التي يشملها نص في المادة ٩٨ منه على أن « يحتفظ للعلماء الموظفين الآن والمدرسين في أئسالم الأزهر وفي المعاهد الأزهرية وأعضاء هيئات التدريس في كليات الأزهر الحالية .. بكل الحقوق المالية المقررة لهم قبل صدور هذا القانون سواء في المرتبات أو في المعاشات أو في الأوقاف .. على أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون تحديد كل ما يتعلق بهذه الحقوق بالنسبة للذين يعينون في الوظائف أو يلتحقون بأقسام الدراسة المختلفة مستقبلا » .

ولم تصدر اللائحة التنفيذية سالفة الذكر الى أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ونص في المادة ١٣ من القانون المرافق له على أن « تنتهي خدمة المتقاعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ -

٢ -

٣ -

٤ - العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية .. الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون ففنتهى خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين » .

ومفاد ما تقدم أن نصوص القوانين المتعاقبة قد احتفظت للعلماء الموظفين والعلماء المدرسين في أقسام الأزهر والمعاهد الأزهرية وكليات الأزهر بالحق في البقاء في الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه قد احتفظ لهؤلاء بهذا الحق من بين الحقوق المالية المقررة لهم قبل صدور هذا القانون وفوض في الوقت ذاته اللائحة التنفيذية تحديد كل ما يتعلق بهذه الحقوق للمعينين بعد العمل به ، إلا أنه يصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي نص في المادة ١٣ على الاحتفاظ للعلماء المذكورين الموجودين في الخدمة فقط وقت العمل به بالحق

فى البقاء فى الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والسنتين يكون قد فسخ ضمنها تفويض اللائحة التنفيذية الواردة فى المادة ٩٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فيها يتعلق بتحديد سن التقاعد للعلماء المعيّنين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ولا وجه لقول بأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ان هو الا قانون خاص بالازهر ، وأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو قانون عام بتنظيم المعاشات وأن القاعدة المسلمة أن الخاص يقيد العام ذلك انه ولئن كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو القانون العام فى شأن تنظيم المعاشات الا ان ما تضمنه هذا القانون فى شأن تحديد سن الاحالة الى المعاش للعلماء المشار اليهم قد جاء حكما خاصا تصدى فيه المشرع لتحديد هذه السن بما مؤداه انتهاء خدمة من لم يكن بالخدمة منهم وقت صدور القانون عند بلوغه سن السنتين ، وقد جاء هذا الحكم حكما خاصا نهؤلاء ينسخ الحكم الخاص السابق عليه .

ولا يجدى هؤلاء العلماء نفعا صدور قرار وزير شئون الازهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ استنادا الى السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى أجازت للوزير المختص اصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الازهر وهباته خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية ، فيما نص عليه هذا القرار من أن « يحتفظ العلماء الموظفين والمدرسين فى أقسام الازهر المختلفة وفى المعاهد الازهرية وأعضاء هيئات التدريس فى كليات الازهر المعيّنين بعد صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بكل الحقوق التى كانت مقررة لهم قبل هذا القانون سواء فى المرتبات أو المعاشات أو غير ذلك اسوة بزملائهم فى الازهر قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ » .

ذلك ان هذا القرار قد صدر فى الفترة الانتقالية حتى تعد اللائحة التنفيذية واستنادا الى التفويض الوارد فى هذه اللائحة والذى أصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قاصرا عن أن يمتد الى المعيّنين بعد العمل بالقانون الاخير فيها يتعلق بتحديد سن الاحالة الى المعاش ١٠٠ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالأزهر الذين عينوا في هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين .

(فتوى ١٧٦ فى ١١/٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بتصحيح اوضاع العلماء من حملة شهادة العالمية المؤقتة الصادرة ببراءة من الأزهر الشريف غير المسبوقة بالثانوية الأزهرية ومنحهم الحقوق المقررة للعلماء خريجي الأزهر بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين — إعادة الطاعن الى الخدمة تنفيذاً لهذا القانون بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن الستين بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ — مطالبة الطاعن بالمرتب كتمويض عن فهم خاطئ لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ — مسئولية الجهة الادارية لا تقترب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان او جسيما — الاحكام لا تنبى الا على اليقين لا على ما يقبل الظن — أو التأويل أو الاحتمال — التأويل القانونى الذى تختلف فيه وجهات النظر — عمل الجهة الادارية كعمل الفنين باعتبارها قائمة على تاويل القوانين وتطبيقها — اتجاه الجهة الادارية الى الجهة التى ناط بها القانون تفسير مواده الا وهو الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهى أعلى جهة قضائية فى اصدار الراى واتباع الجهة الادارية ما صدر به الراى باعتباره هو صحيح حكم القانون لا يقترب على ذلك أية مسئولية على الجهة الادارية وهو الركن اللازم والاساسى لقيام دعوى التعويض .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه واذ تبين لمحكمة القضاء الادارى اثناء نظرها للدعوى محل الطعن ان الطلبات المعدلة التى تقدم بها المدعى بعضها مرتبط ارتباطاً

وثيقا ومباشرا بالطلب الاصلى الذى اُصبح غير ذى موضوع بعد اعادة المدعى الى الخدمة بموجب القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ وهما الطالبان الاول والثانى من الطلبات المعدلة أما الطلب الثالث المتعلق بتعديل اقدمية المدعى فى درجة وكيل وزارة ليسبق آخرين فلا تربطه صلة بالطلب الاصلى فى الدعوى لانه لا يخرج عن كونه دعوى جديدة لم يراع فى اقامتها الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، هذا النظر منه جاء سديدا مطابقا وحكم القانون الى النحو المشار اليه آنفا ، وعليه يكون القضاء بعدم قبول هذا الطلب قد صدر متقنا وحكم القانون .

ومن حيث انه بالنسبة للطلب الاول بأحقية الطاعن فى مرتبة عن الفترة من ٧٥/٩/٢٣ تاريخ احالته الى المعاش لحين عودته فى ١٩/٩/١٩٧٧ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على ان يخصم منه ما صرف له منها من معاش فلان الجهة الادارية أصدرت قرارها بتاريخ ١٩/٩/١٩٧٥ بإحالة المدعى الى المعاش لبلوغه سن الستين عمالا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ المعدل للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وقد اتخذت الجهة الادارية هذا الاجراء بعد ان استطلعت رأى الجمعية العمومية للضم الاستشارى للفتوى والتشريع الذى انتهى بجلسته المنعقدة فى ١٠/١٢/١٩٧٥ الى عدم أحقية المدعى فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فكان لزاما على الجهة الادارية تنفيذ احكام القانون بإحالة المدعى عند بلوغه سن الستين الى المعاش .

ومن حيث ان المرتب يصرف نتيجة القيام بعمل وبعد ادائه ، فان المدعى لم يكن متقما بالعمل فى الفترة من تاريخ إحالته الى المعاش لبلوغه سن الستين وحتى تاريخ عودته الى الخدمة بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر تصحيحا لوضع العلماء من حملة شهادة العالمية المؤقتة الصادرة ببراءة من الازهر الشريف غير المسبوبة بالثانوية الازهرية ولنحهم الحقوق المقررة للعلماء خريجي الازهر بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، الامر الذى يؤكد ان هؤلاء العلماء لم يكن لهم فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ حق فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت الشهادات الحاصلين عليها غير مسبوبة بالثانوية العميلة .

ومن حيث انه غنى عن البيان انه وان اشتمل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على أثر رجعى اعتبارا من تاريخ صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ، فليس له من معنى غير اعادة من لم يبلغ بعد سن الخامسة والسنتين الى الخدمة حتى يلوغها ، ولو اراد القانون صرف اجر أو تعويض عن الفترة ما بين الاحاله الى المعاش وحتى العودة لقضى بذلك صراحة .

ومن حيث انه لا يصح القول بان المطالبة بهذا المرتب انما هي تعويض عن فهم خاطيء لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ذلك ان مسؤولية الجهة الادارية لا تترتب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، اذ الاحكام لا تبنى الا على اليقين لا على ما يقبل الظن أو التأويل أو الاحتمال ، فاذا كان الامر في التأويل القانوني مما تتفرق فيه وجوه الراى — وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل راى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء اصح أو على الأرجح قبولاً عند جمهور رجال المهنة ، وكان عمل الجهة الادارية كعمل الفنيين باعتبارها قائمة على تاويل القوانين وتطبيقها ، فانها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ طالما انها قد اتجهت الى الجهة التى ناط بها القانون تفسير مواده الا وهى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع وهى أعلى جهة قضائية فى اصدار الراى ، مما كان لزاما على الجهة الادارية ان تتبعه باعتبار ما صدر به الراى هو صحيح حكم القانون . ولا يترتب على اتباعه أية مسؤولية على الجهة الادارية فهى لم ترتكب خطأ يترتب هذه المسؤولية وهو الركن اللزيم والاساس لقيام دعوى التعويض .

ومن حيث انه لذلك يكون طلب صرف المرتب عن المدة المشار اليها اجرا كان أم تعويضا غير قائم على اساس سليم من القانون حقيقيا بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد نهج سبيلا صحيحا مطابقا وحكم القانون فيكون الطعن قد قام على غير سبب صحيح حقيقيا بالرفض مع الزام الطاعن بالمصروفات .

استثمار مال عربي واجنبي

الفصل الاول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

الفصل الثاني : المناطق الحرة .

الفصل الثالث : التمتع بجزايا القانون .

الفصل الرابع : الاعفاء من الضرائب والرسوم .

الفصل الخامس : تلك العقارات .

الفصل السادس : القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين .

الفصل السابع : التحكيم .

الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ م بشأن استثمار المجال العربي والمناطق الحرة حدد اختصاصات مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بحسبها السلطة الهيئية على الهيئة وبصرف أموراً ووضع السياسة العامة التي يتصرف عليها وبما يراه أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذي هامت من أجله الهيئة — ويود النص صراحة على اختصاص المجلس بالموافقة على إنشاء المشروعات يمتد بداهة إلى أوضاعها على انتهائها هكذا الأمرين بريطانيا ومواطنان بالسلطة التي تملكها وهي مجلس الإدارة وفقاً لقاعدة نوازي الأشكال — أساس ذلك أن ما ورد بالخصوص من سلطات واختصاصات للمجلس إنما جاء على سبيل المثال وليس الحصر وأن غرض الهيئة هو إقالة المشروعات الاستثمارية واستمرارها تحفيماً للخطية التوجيهية ومساهمة فيها — يؤدي ذلك ضرورة توفر شرطتي الشئ والاستمرار ماداً زائلاً المشروع أحداها أو كلاهما كبن لمجلس الإدارة الفاء موافقة أو إسقاطها — سحب الموافقة على بعض المشروعات التي لم تتخذ خطوات جديده تنفيذها ليس حكماً استحدثته المادة ٢٧ من القانون الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وإنما كان الحكم في القانون القديم عاماً مطلقاً خصصته المادة ٢٧ بعميار الخطوات الجدية — عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توفره حتى يصل المشروع إلى غايته إذا تأكد لمجلس الإدارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة فإنه يحق له إسقاط موافقته — قرار إسقاط الموافقة طبقاً لحكم المادة ٢٧ المشار إليها إنما هو تنفيذ لحكم قانوني خوله القانون مجلس الإدارة ومتى صدر صحيحاً فإنه يكون مشروعاً لا يرتب للمستثمر حقاً في التعويض .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع :

أولاً — نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ « في شأن استثمار المجال العربي والمناطق الحرة وبالفاء القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦

بإصدار قانون المنطقة الحرة ببورسعيد ، وبإلغاء القوانين والقرارات الصادرة في شأن استثمار المال الأجنبي » ، وبخاصة المواد الآتية :

م ٣ : تقدم طلبات استثمار رأس المال العربي في جمهورية مصر العربية الى الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة ويوضح في الطلب رأس المال المراد استثماره وطبيعته وكافة البيانات الأخرى التي من شأنها ايضاح طبيعة المشروع المقترح تنفيذه .

وعلى مجلس إدارة الهيئة أن يصدر قرارا في شأنه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

وللمجلس سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه « . » .

م ١٣ : « مجلس إدارة الهيئة » - وهي هيئة عامة بها الشخصية الاعتبارية طبقا للمادة ١١ من ذات القانون - « هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي يشرف عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من انقرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة « . » .

م ١٤ : « تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون ، ولها على الأخص أن تقوم بالآتي : « . » .

ثانيا : نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :

قانون الإصدار :

المادة الرابعة : « يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظلّه بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون . أما المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمائم التي كانت مقررة لها قبل العمل بالقانون المشار اليه « . » .

النظام :

الفصل الأول فى استثمار المال العربى والأجنبى .

.....

الفصل الثالث، فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

م ٢٥ : « تنشأ هيئة عامة وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس ادارة

ويكون مجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسر عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله ائهيئة » .

م ٢٦ : « تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتى : »

م ٢٧ : « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح فى الطلب المسار المراد استثماره وطبيعته وسائر انبيانات الأخرى التى من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس ادارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التى تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة اشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التى يراها » .

ثالثا : اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧ .

م ٢٤ : « على المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التى تضمنتها طلبات الإستثمار المقدمة منها ، والتى حصلت على الموافقة بناء عليها . وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو انخروج عن الأهداف المحددة فيه الموافقات يعرض الأمر على مجلس الادارة » .

ومن حيث انه باستقراء النصوص القانونية السالف ذكرها ، ومسلك الواقعات المعروضة لبيان مدى حق هيئة الاستثمار فى سحب الموافقة

على مشروع مؤسسة الخدمات البترولية المشار اليه . ومدى استحقاق تعويض على ذلك ، يتضح ان هذا المشروع ، انشئ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٧٣ ويخاطب من ثم بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومنها المواد ١١ ، ١٣ ، ١٤ سابق الاشارة اليها ، بشأن اختصاصات مجلس ادارة الهيئة انعملة للاستثمار ، بحسباتها السلطة المهيمنة عليها وتصريف امورها ووضع سياستها واداره شئونها ، ومنها الموافقة على المشروعات ، والغاء هذه الموافقة او اسقاطها اذا توافرت انشروط فى الحالىين وتحققت موجباتها ، ذلك انه وان ورد ان نص صراحة على الموافقة بانشائها فانه يند بداهة الى الموافقة على انتهائها ، فكلاهما مرتبطان ومنوطان بالسلطة التى تهلكهما ، وهى مجلس الإدارة وفقا لقاعدة مسلمة وهى توازى الاشكال ، فضلا عن صراحة النصوص واتساعها لذلك ، اذ ان ما ورد بها من سلطات واختصاصات معددة ، انها جاء على سبيل المثال حيث ذكرت المادة ١٣ « مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة انعملة التى نسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله الهيئة .» . « وقالت المادة ١٤ : تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون وله على الأخص ان تقوم بالآتى .» . ويذهى ان غرض الهيئة وتنفيذ احكام القانون يهدفان الى اقامة المشروعات الاستثمارية واستمرارها تحقيقا للخطة القومية ومساهمة فيها الى توفر شرطى النشوء والاستمرار ، فاذا زایل المشروع احداها او كلاهما كان لمجلس ادارة انهيئة وفقا لهذه المواد والقواعد العامة ، الغاء موافقتها او اسقاطها .

ومن حيث انه بالاضافة ، فقد مارس مجلس الادارة صلاحياته فى هذا الشأن ، اذ قام فعلا بسحب الموافقة على بعض المشروعات التى لم تتخذ خطوات جدية ، وفقا لما سبق ذكره فى الوقائع ، ومن ثم فهو ليس حكما مستحدا . غاية الامر ان المشرع قفنه بعد ذلك فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث انه قد ألغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وفقا للمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، الذى ردد فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ما سبق أن تضمنه القانون الملقى وهذه المواد كسالفقتها وردت فى الفصل المتعلق بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصاصاتها ، وهو فصل يبرى على كل المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وعلاقتها بترك الهيئة العامة ، ومنها المشروع المائل . غلية الأمر انه فصل فى المادة ٢٧ حالة سقوط الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذ طلب المال المراد استثماره « خلال ستة أشهر من صدور هذه الموافقة ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التى يراها . وهذه ولا ريب ضمانات مزيده أتى بها القانون الجديد ، مضافة الى سبق تمتع المشروعات القديمة بالمزايا والضمائم الواردة فى القانون الملقى طبقا للمادة الرابعة من مواد الاصدار السابق ذكرها ، لأنه بعد ان كان الحكم فى نصوص القانون القديم عاما مطلقا . خصصته المادة ٢٧ المذكورة بمعيار الخطوات الجدية ، ومدة الأشهر الستة وجواز التجديد للمدة التى يراها المجلس ، ومن ثم تنطبق على المشروع الاستثمارى المائل احكام المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون التى توجب عرض الأمر على مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه استصحابا لما تقدم ، فان مناط تطبيق المادة ٢٧ ، هو عدم اتخاذ خطوات جدية بتنفيذ المشروع الاستثمارى بعد الموافقة عليه . ولا شك ان عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توفره حتى يصل المشروع الى غايته ،

ومن حيث ان الهيئة ترى حسبما جاء فى أوراقها ومذكرتها ، وخاصة فى الفترة الأخيرة بمناسبة استطلاع الراى ، انه بعد ان مضى على موافقتها على هذا المشروع الاستثمارى سنوات عدة ، فان مناط الجدية أضحت تنفيذ قرار جلس ادارتها بجلسة ١٥/١٠/١٩٨١ بقرار المستثمر بتقديم خطاب نوايا من بنك يتضمن مصدر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد ٥ مليون طن بقول خام لمدة عشر سنوات لأنها - حسبما ورد بكتاب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، المؤرخ

١٩٨٢/٤/٥ سابق الاشارة اليه « هما ضمان جدية المشروع ، وان مجلس الادارة هو الذى يقدر مدى كفايته فى هذا المجال » . ومع مراعاة ان المستثمر ، وفقا لما سبق ذكره ، عارض فى هذا القرار ، وبسطه على القضاء الادارى طالبا الغاءه ، فضلا عن انه ، لا يعتبرهما معيارا للجدية ، وان الجدية بمظاهرها التى يدعيها متوفرة فى حقه . ومن المسلم به ان مسألة الجدية الواردة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المنوه عنها ، مسألة واقع ، وعنصر مادى ، كما انها مسألة نسبية تخضع للسلطة لمجلس الادارة وفقا لاحكام القانون . . وهو الذى يقدر مدى كفايتها .

ومن حيث انه من المسلم به ان يظل سبب القرار قائما حتى صدور القرار بحيث لو زال سبب القرار قبل اصداره امتنع على جهة الادارة اصداره حتى يكون القرار على اساس صائق وقوام واقع . واذا يتأكد لمجلس الادارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة منذ الموافقة على المشروع حتى الآن ، فانه يحق لمجلس الادارة اسقاط الموافقة على المشروع الاستثنائى طبقا للمادة ٢٧ آنفة الذكر .

ومن حيث ان تطبيق هذه الرخصة ، وفقا للمادة ٢٧ المذكورة ، وعلى هدى من شروطها واحكامها ، انها هو تنفيذ لحكم قانونى خوله القانون مجلس ادارة الهيئة ، وهو حكم يسرى فى مجاله الزمنى على المشروع الاستثمارى المائل . ومتى صدر قراره صحيحا على هذا السنن ، وفى حدوده ، فانه يكون مشروعاً لا خطأ فيه . ولا يترتب ، من ثم ، اى تعويض عشاء يطالب الهيئة به المستثمر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مجلس ادارة الهيئة ان يقرر سقوط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصاغر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وعدم استحقاق التعويض وفقا للتفصيل السابق بيانه .

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في إلغاء الموافقة الصادرة لمشروع استثماري في حال ارتكابه لمخالفات وعدم تنفيذه لشروط الموافقة الصادرة له - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد هدف الى استثمار المال العربي والأجنبي في مصر لتحقيق أهداف التنمية حرص على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة كما أجاز الترخيص لها بشغل منطقة حرة وهو ما يضيف للمشروع مزايا جديدة وفي المقابل فقد أحاط المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وتلك التي تشغل مناطق حرة بصفة خاصة بالضمانات التي تكفل تحقيق الغاية من وراء ما منحها من مزايا فأنشاء الهيئة العامة للاستثمار وأنط بها إصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة وجعل من مجلس إدارتها السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة والتي تتخذ من القرارات ما تراه لازما لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق - كما ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المشروعات الموافقة عليها بالالتزام بالشروط التي تضمنتها طلبات الاستثمار التي حصلت على الموافقة بناء عليها وتمكين مندوبي الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط - في حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لتقرير ما يراه وله أن يقرر إلغاء الترخيص بشغل منطقة حرة دون أن يؤثر ذلك في استمرار المشروع مشروعا استثماريا يتمتع بها هو مقرر لهذه المشروعات من مزايا .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المبرع ، بقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، هدف الى استثمار المال العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية ، وتحقيقا لهذا الهدف ، نص المشرع على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة ، فضلا عن المزايا والاعفاءات التي تتمتع بها هذه المشروعات بصفة عامة ، أجاز الترخيص لها بشغل منطقة

حرة ، وهو ما يضيف للمشروع الاستثمارى مزايا جديدة اهمها عدم خضوع البضائع التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ، واعفاء المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والارباح التى توزعها من تحكمات قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وعدم خضوع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة فيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد ، وفضلا على ذلك فقد احاط المشرع المشروعات الاستثمارية بصفة عامة ، وتلك التى تشغل مناطق حرة بصفة خاصة ، بالضمانات التى تكفل تحقيق الغاية المرجوة من وراء منحها المزايا سالفه الذكر ، فائشاً الهيئة العامة للاستثمار ، واناط بها اصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة ، وجعل من مجلس ادارتها السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، والمختصة بوضع السياسة العامة لها ، والتى تتخذ ما تراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من اجله هذه المناطق ، وجعل الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصياً لا يجوز التنازل عنه كلياً أو جزئياً أو اشراك الغير فيه الا بموافقة الجهة التى أصدرته ، كما ألزمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط التى تضمنتها طلبات الاستثمار التى حصلت على الموافقة بناء عليها ، وتمكين مندوبى الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة فى المواصفات ، يعرض الأمر على مجلس ادارة الهيئة لتقرير ما يراه لازماً فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ، أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وافق - بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠ على اقامة مشروع استثمارى من السيد / باسم مشروع « موصيلاى » لتجهيز الأنسجة القطنية وتحويلها الى شمواه وفرو صناعى ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠ قامت الهيئة بالترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة خاصة ، وتضمن الترخيص شروطاً متعددة ، من بينها ان الترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه أو اشراك الغير فيه ، والالتزام المرخص له بمراعاة أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى واللائحة التنفيذية ، وكافة التعليمات والقرارات

التي تصدرها الهيئة ، الا ان المشروع المذكور لم يلتزم بشروط الترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، وقام على خلاف أحكام القانون سابق الإشارة اليه ، وفقا لما ورد ذكره في مساق الوقائع ، بتخصيص احد المخازن الموجودة داخل نطاق المنطقة الحرة الخاصة لصالح احد ائنيوك ، مما بعد اشراكا للغير في الترخيص دون الحصول على موافقة الهيئة ، كما قام بتصريف منتجاته بالسوق المحلي والتشغيل لحساب الغير من شركات القطاع العام والخاص ، بالمخالفة للغرض من اقامة المشروع بالمنطقة الحرة ودون سداد الرسوم انجبركية المستحقة ، بالإضافة الى عدم تمكن صاحب المشروع للهيئة من اجراء الجرد المفاجيء وعدم تمكن ممثلى الجهات الحكومية من اداء وظائفهم تجاه المشروع ، مما يعد اختلالا بأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ولأئحته التنفيذية فى شأن الاستفادة بمزايا المنطقة الحرة ، كما يشكل مخالفة لشروط انترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، الأمر الذى يجوز معه لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار ، بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، ان يقرر الغاء هذا الترخيص ، مع مراعاة ان الغاء الترخيص بشغل منطقة حرة لا يؤثر فى كون المشروع من المشروعات الاستثمارية ، ويتمتع بجميع المزايا المقررة فى قانون استثمار المال العربى والأجنبى لهذه المشروعات ، اذ ان المخالفات التى ارتكبت وان كانت تجيز الغاء الترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة ، الا انها لا تجيز الغاء الموافقة على اعتباره مشروعا استثماريا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المخالفات المنسوبة للمشروع المذكور ، تعتبر اختلالا بشروط الترخيص الصادر اليه بشغل منطقة حرة خاصة ، وتجزى لمجلس ادارة الهيئة الغاء هذا الترخيص .

(ملف ١٤/٣/١ جلسة ١٩٨٣/٥/٤) ،

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

ليس لهيئة الاستثمار اختصاص في التدخل في العقود التي تبرمها المشروعات المرخص لها بالعمل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي مع الغير — الهيئة تستنفذ سلطاتها بالموافقة على المشروع الاستثماري .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء تسمى (الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة) وتنص المادة (٣٦) من ذات القانون على أن « تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على الأخص ما يأتي : ٤ — دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة لنبت فيها » وتنص المادة (٢٧) على أن « لمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه » ونصت المادة (٣٠) على أن « لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة عامة ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد » وتقتض المادة (٣١) بأن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ويضع السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق وذلك في حدود هذا القانون » وتنص المادة (٢٣) من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي على أن « يتولى (م — ٢٧ — ج ٣)

مجلس الإدارة البت في الطلبات المقدمة للهيئة ويعتبر قرار المجلس نهائيا » وقضت المادة (٢٤) من ذات القرار بأنه « عني المشروعات الموافق عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها والتي حصلت على الموافقة بناء عليها وفي حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس الإدارة » وقد أنشأ مجلس أعلى للاستثمار بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الثانية على أن « يختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وله أن يتخذ ما يراه من قرارات وتوصيات واقتراحات لتحقيق هذا الغرض ، وله على الأخص ما يلي » (ج) البت فيما يعترض الجهات القائمة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية من عقبات وإزالة المعوقات التي تعترضها » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع اختص هيئة الاستثمار بالموافقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين لأقامة مشروعات استثمارية ، ولها أن تنشئ مناطق حرة عامة أو خاصة ، وجعل من مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، كما اختص المشرع المجلس الأعلى للاستثمار بالتنسيق بين أجهزة الدولة وإصدار التوصيات والقرارات التي تساعد على تذليل مشاكل الاستثمار ، بيد أن المشرع لم يعط لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار اختصاصا أيما ما كان نوعه في التدخل في العقود التي تبرمها المشروعات المرخص لها بالعمل وفقا لأحكام القانون المذكور مع الغير ، سواء بالتعديل أو الإلغاء ذلك لأن الهيئة تستنفذ سلطاتها بالموافقة على المشروع الاستثماري ولا سلطان لها على العقود التي تبرم تنفيذها لهذه الموافقة إذ أنها تعد طرفا أجنيا عنها .

وإذا كان أسناد تسويق إنتاج الشركة في الحالة المعروضة إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون شرطا تضمنه قرار هيئة الاستثمار بالموافقة على تأسيس الشركة فإن إخلالها بهذا الشرط لا يعطى الهيئة — وقد استنفذت سلطاتها بالموافقة على تكوين الشركة — سوى إعادة عرض

الأمر على مجلس إدارتها وفقا للمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مالف البيان وليس من شأن هذا الإخلال ان يمنح الهيئة أى سلطة فى تعديل أو إلغاء العقد الذى أبرم تنفيذا لهذا الشرط لأنه فضلا عن أن الهيئة - كما سبق القول تعد طرفا اجنبيا عن هذا العقد ، فان هذا العقد يحكمه قانونه ، والقول بغير ذلك يجعل من هيئة الاستثمار سلطة تعلو إرادات المتعاقدين فى العقود التى تبرم تنفيذا لما قد تشترطه الهيئة عند موافقتها على تأسيس الشركات وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الأمر الذى لا يستند الى أى أساس من القانون المذكور ويتعارض مع القواعد العامة التى تحكم العقود .

وعليه فما كان يجوز لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار إصدار قرار بتسوية الالتزامات الناشئة عن العقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون أيا ما كان سبب هذا القرار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه ليس للهيئة العامة للاستثمار أن تعدل من أحكام العقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون .

(ملف ٧٨١/٢/٢٢ - جلسة ١٩٨١/٢/٤) .

الفصل الثاني - المناطق الحرة

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

للهيئة العامة للاستثمار ولاية انشاء مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء لاقامة المشروعات التى يرخص بها طبقا للقانون - هذه الولاية تمتد بحكم اللزوم الى حق ادارة الاراضى التى يتم اختيارها لانشاء هذه المناطق الحرة بما يتضمنه من التزامها بتوفير المرافق العامة للمنطقة وحققها فى الترخيص يشغل الاراضى أو تاجيرها بحسب الاحوال والحصول على العائد من ذلك - الأثر المترتب على ذلك : ترتفع يد المحافظة التى تقع بدائرتها المنطقة الحرة عن الاراضى ولا يحق لها الحصول على مقابل الانتفاع او قيمة الاجار لهذه الاراضى - تطبيق - احقية الهيئة العامة للاستثمار فى تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضى بالمنطقة الحرة بپورسعيد والتى رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة المنطقة الحرة بپورسعيد .

الخص الفئوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على ان « مجلس ادارة الهيئة ان ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لاقامة المشروعات التى يرخص بها طبقا لأحكام هذا القانون وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية » ، وتنص المادة (٣٣) من ذات القانون على ان « يتولى ادارة كل منطقة حرة عامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس ادارة الهيئة » .

ويختص مجلس ادارة المنطقة بـ

وله على الأخص ما يلى :

المحافظة عنها ، وهو ما أكفته المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد حين قضت بمسريان التشريع المصرى على المنطقة الحرة ببورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريع الى احتية الهيئة العامة للاستثمار فى تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضى بالمنطقة الحرة ببورسعيد وإننى رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة المنطقة الحرة ببورسعيد .

(ملف ١٤/٢/٧ - جلسة ١٩٨٤/٢/٧) .

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

عدم سلامة الترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتأجير تلك المعدات والآلات للعمل داخل البلاد خارج المنطقة الحرة .

ملخص الفتوى :

أصدرت الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة عدة تراخيص لعدد من المشروعات بمزاولة نشاط التخزين داخل المناطق الحرة لتخزين الآلات والمعدات اللازمة لقطاع البترول مع قيام هذه المشروعات بتأجير معداتها للعمل خارج المناطق الحرة . وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية طلب استمرار معاملة هذه المشروعات بنفس الأساس السابق معاملة بها قبل صدور هذا القانون . فتم عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين ، فتمت بكتابها رقم ٦٧٣ المؤرخ ١٩٨٤/٦/١٩ الى أن المشروعات المذكورة لا يجوز لها أن تياشر نشاط تأجير الآلات والمعدات

الخاصة بها لمشروعات البترول داخل البلاد استنادا الى نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية سواء قبل أو بعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولما كان للقطاع القانونى بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رأى غير ذلك ، فقد طلب رئيس الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى انفتوى والتشريع فاستبانت ان قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حدد صراحة فى المادة ١/٢٥ منه ما يجوز الترخيص بتخزينه فى المناطق الحرة وقصره بالنسبة للبضائع الاجنبية على انبضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . ومن ثم فلا يجوز الترخيص بتخزين بضائع فى المناطق الحرة يفرض استخدامها خارج هذه المناطق فى داخل الاقليم الجمرى للدولة مع بقاء تمتعها بالاعفاءات والمزايا المقررة لمشروعات المقامة فى المناطق الحرة . اذ انها لا تعدو - فى هذه الحالة - أن تكون بضائع مستوردة للاستهلاك والاستخدام داخل انبلاذ تخضع للضرائب والرسوم الجمرية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ولكنها تتخفى وراء ستار التخزين فى المناطق الحرة للتهرب من أداء هذه الضرائب والرسوم ، وهو ما يتعارض وما قصده المشرع من قصر الترخيص بالتخزين فى المناطق الحرة بالنسبة للبضائع الاجنبية على البضائع التى لا يجوز استخدامها داخل الاقليم الجمرى للدولة ، وهى البضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . فلذا ما استخدمت هذه البضائع فى داخل البلاد خارج المنطقة الحرة اعتبرت كما لو كانت مستوردة من الخارج للاستعمال داخل البلاد . ويؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون المشار اليه من استخفاف الضرائب والرسوم الجمرية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج ،

وبناء على ما تقدم فان قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتأجير تلك الآلات والمعدات داخل البلاد خارج المناطق الحرة أمر لا يتفق وصحيح انقانون .

فاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تتمتع المشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة بالاعفاء من كافة الضرائب النوعية ، بما فيها الضريبة على العقارات المبنية واستمرار هذا الاعفاء طوال حياة المشروع .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتمتع المشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية ومدة هذا الاعفاء . وقد تبينت الجمعية العمومية من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ان المشرع يعد ان عدد فى المواد السابقة عليها — خاصة المادة ١٦ الاعفاءات المقررة لمشروعات الخاضعة والقائمة وفقا لاحكام القانون المذكور ، افرد حكما خاصا بالمشروعات التى تنام بالمناطق الحرة . اذ اعفى هذه المشروعات والارباح التى توزعها من جميع احكام قوانين انضرائب والرسوم المقررة فى جمهورية مصر العربية . كما اعفى اموال المساهمين فى هذه المشروعات من ضريبة التركات ورسم الايلولة . ويقوم هذا الاعفاء بجانب أى اعفاء آخر تقرر فى ذات القانون او فى قانون آخر . وبذلك فهو يقوم الى جانب الاعفاء المقرر فى المادة ١٦ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ ويقتصر على ضريبة الارباح التجارية وضريبة التقيم المنفولة على توزيعات الارباح ثم من انضريبة على اليراد العمام فى النطاق انذى حدده النص المذكور . ولم يجز المشرع خضوع المشروعات التى تنام فى المنطقة الحرة سوى للرسوم التى تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى بشروط محددة . ومن ثم ففيما عدا المقابل والرسوم المذكورين تكون المشروعات القائمة فى المناطق الحرة والارباح التى توزعها غير مخاطبة باحكام قوانين الضرائب والرسوم على اختلاف انواعها بما فى

ذلك الضريبة على العقارات المبنية . وبذلك فالاعفاء من ضريبة العقارات المبنية سنده نص المادة ٤٦ وليست المادة ١٦ . بل اضاف المادة ٤٦ الى الاعفاء المقرر لتشريع نفسه من كلفة الضرائب . اعفاء الاموال المستحقة في المنطقة الحرة من ضريبتى التراكات ورسم الايلولة .

ولما كان الاعفاء المشار اليه في المادة ٤٦ المذكورة جاء مطلقا من اى قيد زمنى بعكس ما هو مقرر في المادة ١٦ من ذات القانون من قصر الاعفاءات المقررة منها على مدة خمس سنوات فقط ومن ثم يتغير القول بسريان القيد الزمنى الوارد في المادة ١٦ من ذات القانون على الاعفاءات المقررة في المادة ٤٦ للمشروعات القائمة في المنطقة الحرة اذ ان لكل من المادتين مجاه الخاص به ولا يجوز الخلط بينهما .

(ملف ٢٧/٢/٢٠٢ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩) .

قاعدة رسم (١٨٢)

المبدأ :

استمرار وتكرار اعفاء سيارات الركوب لمواطنى بورسعيد وفقا لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ حتى فى ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ .

ملخص الفتوى :

اولا — استعرضت الجمعية العمومية لتشيمى الفتوى والتشريع نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شان تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ، بأن « يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها الى منطقة حرة ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ وينفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم جميع السائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الإقامة بها وتنظيم المعاملات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجمركية والنقدية وغيرها » .

ثانيا - كما استعرضت احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وتنص المادة الاولى منه على ان « يعمل بالاحكام المرفقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » ثم تنص المادة الثانية على ان « تسرى احكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق او فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . ولا تسرى احكام النظام المرفق على المشروعات المرخص بها طبقا لاحكام القانون المذكور » . ثم نص المادة الثالثة بان « تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد بناء على ما يقترحه مجلس ادارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » .

ثالثا - ثم استعرضت الجمعية نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٢ منه على انه « فيما عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانونا والخمر والسجائر والدخان بكافة انواعه ومنتجاته لا تخضع للاجراءات الجمركية المواد الاجنبية التى تستورد او تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

وفى ما عدا القواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية لا يخضع استيراد او بقاء هذه البضائع والمواد فى المنطقة الحرة او تصديرها منها لآلية قيود تقررها التشريعات الجمركية او التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير » .

وكذلك تنص المادة ١٣ بان « نفعى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها جميع البضائع والمواد المشار اليها فى المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الادوات والمهمات والالات ووسائل النقل وما يماثلها » .

ثم نص المادة ١٦ بان « لا تخضع البضائع والمواد الاجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد او المخصصة لاستخدام المقيمين بها لخصائص الجمركية والضرائب والرسوم المطلقة بها » .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية إخضاع بعض البضائع والمواد سالفة الذكر للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها » .

رابعاً - تم استعراضت الجمعية المادة ١٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ وتنص على أنه « لا يجوز الإفراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد إلا لأبناء بورسعيد المقيمين بها أو العاملين بالمنطقة المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات ».

خامساً - وأخيراً استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية وتنص المادة ١١ على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : » - لا تشمل عبارة « وسائل النقل » الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية سيارات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إلا إذا نص عليها صراحة » .

ثم المادة ١٣ منه وتنص على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة، بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من إعفاءات جمركية وغيرها من إضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية : » والملاحظ أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ لم يرد ضمن القوانين والقرارات الواردة في هذه المادة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع قرر تحويل مدينة بور سعيد بأكملها الى منطقة حرة بغرض رئيس الجمهورية في إصدار نظام هذه المنطقة ، وقد نص في هذا النظام على خضوع المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد لأحكام التشريع المصري وذلك فيها لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام ، وقد أعفى المشرع في هذا النظام الخاص المواد الاحتمالية لتي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة

الحرّة من الخضوع للإجراءات الجمركية المنصوص عليها فى قوانين الجمارك كما أعفى هذه المواد من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ، وأوضح المشرع أن مدلول البضائع — فى مفهوم النظام الخاص بالمنطقة الحرّة — يشمل جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل أو ما يماثلها ، وأضاف المشرع الى الاعفاء من الضرائب البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرّة أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها ، ثم جاء قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ فأوضح شروط الإفراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرّة لإبناء بور سعيد المقيمين بها أو العاملين بها .

وإذا كان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد جع فى تشريع واحد شتات الاعفاءات الجمركية الواردة فى ما يقرب من ٦٨ قانون و ٨ قرارات جمهورية و ٣ قرارات لرئيس الوزراء رأى فيه أن يكون جامعاً وشاملاً لجميع حالات الاعفاءات التى قرر المشرع الإبقاء عليها والاكتفاء بها سواء كان سبب الاعفاء طبيعة المواد المستوردة أو الجهة المستوردة أو غير ذلك من الاعتبارات التى قدرها المشرع فان نطق التنظيم والتعديل والافشاء الوارد فى هذا القانون يتعين أن ينحصر فى قوانين الجمارك وغيرها من القوانين والقرارات المنظمة للاعفاءات الجمركية وهى التى عددها المشرع على سبيل الحصر فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالفه البيان .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرّة لمدينة بور سعيد لم يرد ضمن القوانين التى ألفت الاعفاءات الواردة بها بالمادة ١٢ سالفه البيان ومن ثم فان أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بها فيهما المادة ٤/١١ تنحصر عما نظمته القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وبذلك يكون المشرع قد أكد ما يتصف به القانون المذكور من ذاتية خاصة باعتبار أنه ينظم منطقة حرّة ولا يتضمن فقط اعفاءات جمركية بل يعدل أيضاً من الإجراءات الجمركية بالشروط والأوضاع الواردة به ، وغنى عن البيان أن هذه الذاتية والخصوصية تستبعد بالضرورة أحكام القانون الجمركى العلم فيما ورد بشأنه نص خاص إلا أن

المشرع أكد ذلك منعا من كل لبس حينما نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ على سريان أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى نظام هذه المنطقة ، وكذلك حينما تم إدراج القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ضمن القوانين التى ألغيت نصوصها المتعلقة بالإعفاءات الجمركية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

وإذا كانت سيارات الركوب التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد لا تخضع لضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم استنادا لنص المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ وأن ما يخص من هذه السيارات للاستعمال داخل المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد أو لاستخدام المقيمين بها لا يخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم استنادا لنص المادة ١٦ من ذات القانون فإن هذه الإعفاءات يتمين استمرارها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، ولا يعتمد فى هذا الصدد بما تضمنته المادة ٤/١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى تعريف عبارة وسائل النقل اذا وردت فى هذا القانون الاخير أو غيره من القوانين أو اللوائح المتعلقة بالإعفاءات الجمركية من عدم شموله سيارات الركوب فلا تعفى الا اذا نص عليها صراحة ، ذلك أن هذا النص بذاته يضع حكما عليها تقيد به الطبيعة الخاصة لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وما قام عليه من لوائح وقرارات .

ومن حيث أنه ليس فى نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ولا لائحته التنفيذية ما يضع حدا معيناً للتمتع بهذا الإعفاء الخاص بسيارات الركوب ، ومن ثم يكون من حق من توافرت فيه شروط الإعفاء تكراره ، والمشرع وشأنه أن يضع ما شاء من قيود بنصوص صريحة على النحو الذى نظمها القانون فى عجز المادة ١٦ من نظام المنطقة الحرة سالفة البيان .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

**أحقية الهيئة العامة للاستثمار في تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضي بالمنطقة
الحرّة ببور سعيد والتي رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة إدارة
المنطقة الحرّة ببور سعيد .**

ملخص الفسوى :

نصت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام
استثمار المال العربى والاجنبى والمنطق الحرّة على أنه « لمجلس إدارة
الهيئة أن ينشئ مناطق حرّة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء — وذلك لأقامة
المشروعات التى يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وتكون لكل منطقة حرّة
شخصية اعتبارية وتنص المادة ٢٣ « من ذات القانون على أن « يتولى
إدارة كل منطقة حرّة عامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسة قرار
من مجلس إدارة الهيئة » .

ويختص مجلس إدارة المنطقة بـ وله على الأخص
ما يلى :

(١) الترخيص فى شغل الأراضى وانعقارات أو استئجار عقارات مملوكة
للغير بالمنطقة الحرّة .

(٢)

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ بإصدار
نظام المنطقة الحرّة لمدينة بور سعيد والتي تنص المادة الثانية منه على
أن تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرّة لمدينة بور سعيد وذلك
فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المشار اليه ولا يسرى النظام المرفق على المشروعات المرخص لها
طبقاً لأحكام القانون المذكور

ومن حيث أن مفاد أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر انه منح الهيئة العامة للاستثمار ولاية انشاء مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء لاتمام المشروعات التى يرخص بها طبقا لهذا القانون ، وهذه الولاية تمتد بحكم اللزوم الى حق ادارة الاراضى التى يتم اختيارها لاتشاء هذه المنطقة الحرة سواء كانت هذه الاراضى منوكة للدولة ملكية خاصة او كانت اموالا عامة فهذا الحق مستمد من احكام القانون مباشرة يستهدف به المشرع اقامة مشروعات استثمارية بمناطق حرة تدعيا للاقتصاد الوطنى وقد منح به الهيئة العامة للاستثمار الحق فى ادارة الاراضى محل الاختيار بما يتضمنه ذلك من التزامها بتوفير المرافق العامة للمنطقة وحققها فى الترخيص بشغل هذه الاراضى أو تأجيرها بحسب الاحوال والحصول على العائد من ذلك ومن ثم ترتفع يد المحافظة عن هذه الاراضى ولا يحق لها الحصول على مقابل الانتفاع أو قيمة الاجار لهذه الاراضى .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك وجود هذه الاراضى ضمن املاك محافظة بورسعيد أو المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ذلك انه بتخصيص هذه المنطقة للهيئة العامة للاستثمار لتقيم عليها منطقة حرة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته فان لهذه الهيئة أن تستأجر بإدارة المنطقة دون غيرها من الجهات الأخرى وترتفع من ثم يد المحافظة عنها ، وهو ما اكنته المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باتشاء نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد حين قضت بstriation التشريع المصرى على المنطقة الحرة ببورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ،

(فتوى ٢٩٠ فى ٢٧/٣/١٩٨٤)

الفصل الثالث - التمتع بمزايا القانون

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

تمتع المشروعات المقامة بأموال مملوكة لمصريين سواء كانت بالعملة المحلية أو بالنقد الأجنبي بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة ٢٣ المشار إليها أن المشرع أطلق لفظ المشروعات أيًا كان شكلها إقانوني ، ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية وأجنبية ، وإنما ذكرت أن جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل رسم تصديق معين فإنه لا يجوز قصر تحصیل هذا المقابل على المشروعات العربية والأجنبية فقط .
ونون المشروعات المنشأة بأموال مصرية ، وقد أرف المشرع بأن جميع هذه المشروعات تعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة ل عقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسم تصديق شامل مقداره ربع في المائة بحد أقصى تدره ألف جنيه ، ويسرى هذا الحكم أيضا على المشروعات المقامة في المناطق الحرة ولم يفرق المشرع في المشروعات المقامة في المناطق الحرة بين مشروعات رأس مال أجنبي أو مصري بل أطلق لفظ المشروعات أيضا ومن ثم تعيين أعمال المطلق على إطلاقه ما دام لا يوجد في النصوص ما يفيد تقييده أو قصره على مشروعات معينة بذاتها .

كما وأنه من غير المقبول التفرقة بين المشروعات الاستثمارية المقامة بأموال عربية أو أجنبية بحيث تمنح مزايا واعفاءات تتجاوز المزايا والاعفاءات الممنوحة للمشروعات الوطنية المنشأة بأموال مصرية مملوكة لمصريين وإقامة هذه التفرقة على أساس جنسية مالكي المشروعات فضلا عن أن هذا القول

لا يجد أساس سليم نه فى قانون الاستثمار ، فان تطبيقه يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة ادنى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة غير مقبولة وتتناقض مع ما انتهى اليه تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب المشكلة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة عن مشروع قانون فى شأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة مع مراعاة التسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى ..

(ملف ٢٥٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٣/٦/١)

تعليق :

(١) تنص المادة ٢٢ المشار اليها على ان المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة او ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها اسماء الاطراف المتعاقدة وشكلها القانونى وأسسها وموضع نشاطها ومدنها ورأس مالها ونسبة مشاركة الاطراف الوطنية والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام .

ويعتبر التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق بمقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد اقصى مقداره الف جنيه او ما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج وتعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المعاولة وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المنطق الحرة .

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تتمتع الشركات المنشأة طبقاً لنظام استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولو كانت براسمال مصرى مملوك لمصريين بالمزايا المقررة فى هذا القانون طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٦ منه .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على ان « يقصد بالمشروع فى تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة به ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كما تنص المادة ٦ على ان « تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لاحكام هذا القانون وايا كانت جنسية مالكيها او محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة للمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للتواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه وتنص المادة ١١ من ذات القانون على ان « يسرى على المشروعات ايساً كان شكلها القانونى الاحكام الخاصة بالعمل والمستخدين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة ٢١ من قانون العمل كما يستثنى العاملون واعضاء مجالس ادارات تلك الشركات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه » ، واستظهرت

الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع انها كانت قد رأت بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١ منع المشروعات القائمة بأموال مملوكة لمصريين سواء اكانت بالعملة المحلية ام بالنقد الاجنبى بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اوضح أن المقصود بالمشروع فى تطبيق احكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى هو كل نشاط يدخل فى اى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛ ونص على أن تتمتع المشروعات المقبولة وفقا لاحكامه بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فيه، ايا كانت جنسية مالكى هذه المشروعات أو محال اقامتهم ، فها دامت هذه المشروعات قد انشئت وفقا لاحكامه فانها تتمتع بجميع المزايا والضمانات الواردة فيه . ولم يفرق المشرع بين المستثمر العربى أو الاجنبى وبين المستثمر المصرى فى النفع بجميع المزايا الواردة بالقانون المذكور. اذ لم يرد نص فى القانون المذكور يحرم المصريين من التمتع بالاحكام المشار اليها ، كما لا يمكن استخلاص هذه التفرقة من مجموع أحكامه ، وهى تفرقة تجعل المستثمر المصرى فى مرتبة احدى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة تجافى احكام القانون وخاصة وأن تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب عند تعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كان صريحا فى وجوب مراعاة التسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى . ولا يقدح فى ذلك ما تضمنه نص الفقرة الثانية من المادة ٦ من هذا القانون تمنع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فيه ببعض المزايا والاعفاءات الواردة فى مواد معينة منه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لأن ظاهر النصوص — خاصة وأن هذا النص يضاف بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنصح عن أن المقصود بها المشروعات التى لم تنشأ طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا وانما المشروعات التى نشأت طبقا لغيره من النظم القانونية ولكنها تعمل فى أحد المجالات المنصوص عليها فيه فرأى منحها ميزات محددة من ميزات القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة ، دون كافة المزايا المقررة للشركات المذكورة ويؤكد ذلك ما ذهبت اليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فى فتواها سالفة الذكر

من تمنع المشروعات الاستثمارية المقامة بأموال ملوكة للصربين سواء أكانت بالعملة المحلية أم بالنقد الاجنبى بحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من أن هذه المادة ، شأنها فى ذلك شأن المادة ١١ من ذات القانون ، لم يرد ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ٦ آتفة البيان .

(ملف ٢٨٤/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

احقية المكتتبين بالدولارات فى استعانة مقدار الاكتتاب بذات العملة التى تم الاكتتاب بها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أن « تعتبر الشركات المنفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العلم أو العاملين به » وتنص المادة ٢١ على أن « لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على هذا المال خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة انتجاوز عن هذا الشرط اذ تبين انه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول أو المحول من أجله المال أو الاستثمار فيه لأسبيل خارجة عن إرادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله بمراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر يعلن للنقد الاجنبى على خمسة أسساف دورية متساوية متعاقبة ، وبذلك يتم تحويل المال المستثمر له محسوباً طبقاً لأحكام هذه المادة إذا كان رصيد المستثمر بالنقد

الأجنبي في الحساب المشار اليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل او اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

•••••

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير الإرشاد بخضوع شركة
لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فقد أصبحت هذه الشركة من شركات القطاع الخاص الخاضعة للقانون المذكور طبقا لحكم المادة (٩)
منه السابقة فكريها . فإذا ما صدر قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصاد بعد ذلك بسحب قرار وزير الاقتصاد واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لازالة جميع الآثار المترتبة عليه ، فانه يجب ازالة جميع الآثار طبقا لأحكام نفس القانون * ومن ثم يجب تصفية الآثار المترتبة عن انقضاء الشخصية الاولى طبقا لأحكام القانون الذي كان يحكمها .

ومن حيث ان المادة ٢١ من هذا القانون تكفلت ببيان كيفية التصرف في الاموال المستثمرة اذا لم يستمر المشروع لسبب لا بد للمستثمر فيه ، وذلك بأن ترد قيمة الاسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها او السماح للمساهمين بالتصرف فيها بعملات محلية ، وذلك كله بشرط موافقة هيئة الاستثمار *

ومن حيث ان الثابت أن عدم استثمار شركة المشار اليها كشركة استثمار كان لسبب لا يد المستثمرين فيه ، وهو صدور قرار نائب رئيس الوزراء بسحب قرار وزير الاقتصاد على النحو السابق بيانه . ومن ثم يتعين رد قيمة الاسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها طبقا للمادة (٢١) المشار اليها ، فضلا عن أن مؤدى ذلك هو اعادة الحال الى ما كان عليه اعمالا لما نص عليه قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الاشارة اليه .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

خضوع المشروعات الاستثمارية التي تم اقرارها طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ملخص الفتوى :

هذا هو ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ (ملف رقم ٢٧/٢/٢١١)
الا ان السيد / وزير الاقتصاد والتجارة والتعاون الإقتصادي طلب اعادة النظر في هذه الفتوى ، وامس طلبه على ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ اعفت المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة طبقا لأحكامه من الضرائب التي تفرض مستقبلا ، وان حكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مقصور على المشروعات التي تقام بعد العمل به وان تطبيق حكمها على المشروعات التي تمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يهدر قصد المشرع من نص المادة (٤) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي احتفظ تلك المشروعات بالمزايا المقررة لها ونقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، كما وان هذا التطبيق من شأنه التسوية بين تلك المشروعات وبين المشروعات التي تمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . أعيد عرض المشروع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر لسنة ١٩٨١ فايدت فتواها السابقة في ١٩٧٩/١١/٢٨ وقالت في ذلك :

ان المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التي تقام بالمنطقة الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة والتي تقرر مستقبلا واحتفظ تلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبه من مزايا و ضمانات في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥

لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه أخضعها للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ، وفرض رسما سنويا على السلع التي تتعامل فيها أو على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التي اقيمت في ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله ، بان ينشأ انحق فيه ويتصل بالمشروع الاستثماري في ظل العمل بأحكام هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقرر خلال المجال الزمني لأعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض على المشروعات الاستثمارية بعد .

وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد اعفت المشروعات من انضرائب التي تفرض مستقبلا فان هذا الاعفاء رغم ذلك يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى إلغاء القانون ، ولا يمتد إلى الضرائب التي تفرض بعد إلغاءه والا كان في ذلك مصادرة في الاختصاص الدستوري المقرر للمشرع في فرض الضرائب .

وإذا أتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عاما فم يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي اقيمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فان تلك المشروعات تلتزم بأداء رسوم الخدمات وكذلك الرسم السنوي المنصوص عليه في المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(ملف ٢٧/٢/٢١١ - جلسة ١١/٤/١٩٨١) .

الفصل الرابع — الاعفاء من الضرائب والرسوم

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

فترة توقف المشروع الخاضع للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بسبب القوة القاهرة أو الظرف الطارئ أو الحادث المفاجئ تدخل ضمن السنوات الخمس المقررة لاعفائه من الضرائب طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على انه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية افضل مقررّة فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المتقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للأنوع المفعلة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال » .

ومفاد ما تقدم ان الأصل العام خضوع المشروعات الإنتاجية للضرائب الا أن المشرع رغبة منه فى تشجيع الاستثمارات لجذب الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة لتطوير كافة الأنشطة الإنتاجية دعما للاقتصاد القومى فقد منح استثناء هذه المشروعات اعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو لمزاولة النشاط حسبما يبين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو نص خاص يقضى صراحة بان الاعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو لمزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ولم ينص على خمس سنوات انتاجية حتى يمكن القول بعدم

حساب المدة التى يتوقف فيها المشروع الاستثمارى خلال مدة الاعفاء المشار اليها . وبما أن هذا النص حسبها سبق البيان يعد استثناء من المواعيد العامة فى الضريبة فمن ثم فانه لا يجوز التوسع فى تفسيره أو التقياس عليه ويتمين تطبيقه فى الحدود الواردة فيه وانه ولئن كان الحريق الذى سبب فى المصنع المشار اليه ، وما أدى اليه من توقف المصنع بعد سبها خارجا عن ارادة الشركة ، الا انه ليس من شأنه أن يؤدى الى امتداد مدة السنوات الخمس المقررة للاعفاء الضريبى مدة أخرى تعادل مدة التوقف ، مادام ان مدة الاعفاء بدأت فعلا لبداية الإنتاج طبقا للنص الصريح للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وهذه المدة ليست مماثلة لمدد التقادم المعروفة فى القوانين حتى يمكن القول بخضوعها لأحكام التوقف أو الانقطاع بل هى مدة اعفاء ضريبى وان كان توقفه يرجع لنسب خارج عن ارادة صاحب المشروع الاستثمارى .

(ملف ٢٨١/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

عدم سريان الاعفاء الضريبى المقرر بالمادة ١٦ من نظام استثمار المال انعربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على الأرباح التى تحققها مشروعات الاستثمار سواء كانت ناتجة عن بيع بعض أصولها الثابتة أو تقازلا عن كل أو بعض فروع المنشأة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » ونص المادة الثالثة على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة

العمالة للدولة وخطتها القومية » كما تقضى المادة (١٦) من هذا القانون على أنه « مع عدم الاخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من اضرية على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الأرباح التى توزع من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة انشباط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياجات الخاصة » .

ومن حيث ان مفاد نص المادة (١٦) سالف الذكر هو ان الاعفاء الخمسى من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة العامة على الإيراد أنها ينصرف الى أرباح المشروعات الاستثمارية التى وافقت الهيئة العامة للاستثمار على خضوعها لأحكام قانون الاستثمار ، وبالتالى يكون للمشروع حق التمتع بما ورد به من ضمانات ومزايا وإعفاءات ، ويقصد بالمشروع الاستثمارى طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة ، بحيث يكون نشاطا أصيلا للمشروع الاستثمارى والذي يصدر بشأنه الترخيص من الهيئة المذكورة ، وعلى ذلك فان بيع الأصول الرأسمالية للمشروع أو التنازل عنه للغير وتحقيق أرباح عن طريق ذلك النشاط لا يدخل فى المجالات الواردة على سبيل التخصيص فى المادة الثالثة المشار إليها ، ومن ثم فانه لا يجوز اعتباره نشاطا استثماريا ولا تسرى فى شأنه المزايا والإعفاءات المنصوص عليها فى قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى .

ومن حيث انه مما يؤكد ذلك ان الاعفاء يحسب الفهم الطبيعى لهدف الشارع أنها ينصرف الى الجانب من المشروع الذى يعمل نملا فى الاستثمار

تشجيعا له فى الاسهام فى الانتاج القومى ، ولا ينصرف الى الجانب من المشروع الذى يخرج عن نطاق الاستثمار بالبيع ، واية ذلك ايضا ان المشرع لم يستهدف فى قانون الاستثمار ان تباع اصول المشروع الرأسمالية او يتم التنازل عنها للغير الا عند تصفية المشروع توطئه لاعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج طبقا للمادة (٢١) من القانون المشار اليه اما التصرف فى بعض الاصول الثابتة للمشروع اثناء قيامه فلا يعدو ان يكون مضاربا على عناصر لا تدخل اصلا فى مجالات الاستثمار مما ينبغى ان تقتصر معه الامتيازات التى منحها القانون للمال المستثمر .

(ملف ٢٥١/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/١٠/٥) .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والمنتفعة بالاعفاء الضريبى طبقا لحكم المادة ١٦ من القانون — جواز تمتعها بالاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات الممرانية الجديدة — مناط التمتع بالاعفاء فى هذه الحالة مزاولة النشاط فى المناطق الخاضعة لاحكام القانون — الاعفاء لا يطبق الا على الارباح التى تتحقق من هذا النشاط دون غيره من الأنشطة .

ملخص الفتوى :

قامت مأمورية ضرائب استثمار المال العربى والاجنبى باصدار بطاقة ضريبية لشركة ... لنقل البضائع باعتبارها شركة مساهمة مصرية مقبلة باحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد اشر فيها ان الشركة تتمتع بالاعفاء الضريبى لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ الى ١٩٨١/١٢/٣١ تطبيقا للمادة (١٦) من القانون سالف الذكر وطلبت الشركة استخراج بطاقة ضرائب أخرى من مأمورية ضرائب الاسماعيلية والنص فيها على الاعفاء لمدة عشر سنوات اعتبارا من السنة التالية لتاريخ بدء المزاولة باعتبارها

تباشر النشاط في مدينة العاشر من رمضان إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وأوضحت أنها اتخذت إجراءات تخصيص ٢٢١٦٠٠ م^٢ للشركة بالمنطقة الصناعية رقم (١) وقامت الشركة بسداد ثمنها بالكامل وستقام على هذه الأرض مبانى وإنشاءات الشركة وتتضمن ببرنامج زمنى يتدرج أعمال إنشاءات الشركة ووافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥ على تغيير المركز الرئيسى للشركة الى مدينة العاشر من رمضان وتم تعديل السجل التجارى للشركة بجعل المركز الرئيسى بمدينة العاشر من رمضان ، الا ان مصلحة الضرائب ترى ان مناط الإعفاء كما حددها المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ هو مزاولة النشاط في المناطق الخاضعة لأحكامه وليس بالمركز القانونى أو المحل الإدارى ، وأن الشركة لم تبدأ نشاطها بعد في مدينة العاشر من رمضان وبما الإجراءات التى اتخذتها الشركة انها هي إجراءات تمهيدية للانتقال لمزاولة النشاط وأن مقر الشركة لازال بمدينة الاسماعيليه .

وقد تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لهذا الموضوع فاستعرضت المادة ١٦ من نظام استثمار المال العربى والاجنبى بالمناطق الحرة انصاحر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث تنص على أن « مع عدم الإخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مائة تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ » .

« كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة حيث تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأى اعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المظم باستثمار

المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاوُل نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن مناط التمتع بالإعفاءات الواردة بالمادة ٢٤ المذكورة أن تزاوُل المشروعات والمنشآت نشاطها فى المناطق المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، وتكون مدة الإعفاء عشر سنوات محسوبة اعتباراً من أول سنة تالية لبداية انتاج هذه المشروعات أو مزاوَلتها النشاط ، ويقصد ببداية انتاج أو مزاولة النشاط فى مفهوم أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو ببداية انتاجها فى المناطق الخاضعة لأحكام هذا القانون ، حتى ولو كانت تمارس نشاطها فى جهات أخرى أو نشاطاً قبل انتقالها للعمل بالمجتمعات الجديدة وكانت تتمتع بإعفاءات من هذه الأنشطة ، إلا أن الإعفاء لا يطبق سوى على الأرباح التى تتحقق لها من نشاطها فى هذه المناطق دون غيره من المناطق الأخرى وعلى ذلك فإن المشروعات الخاضعة لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والتى سبق تمتعها بالإعفاء الضريبى طبقاً للمادة (١٦) سالف الذكر خلال الخمس سنوات التالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالإعفاء لمدة عشر سنوات تالية للخمس سنوات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن أرباحها من هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الإعفاء أن تكون قد سبق أعاؤها طبقاً لنصوص أخرى وعن أنشطة أخرى .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يستفاد منه استثمار تمتع المشروعات الاستثمارية التى اقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه — مناط ذلك — أن يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثمارى قبل الغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — الاعفاء المقرر بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقرر خلال المجال الزمنى لاعمال القانون المشار اليه — لا يدخل فى هذا المضمون الضرائب التى تفرض بعد الغائه — اثر ذلك — التزام المشروعات الاستثمارية التى اقرت طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ باداء الرسوم المنصوص عليها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٤) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، كما يلغى اى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون ، ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى ظلها بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ، لما المشروعات التى سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليها فيستمر تمتعها بالمزايا والخصومات التى كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

ومفاد ذلك ان المشرع قرر بعبارات صريحة استمرار تمتع المشروعات التى اقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه وهذا يقتضى أن يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثمارى قبل الغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فبذلك يكتسب الحق أو الميزة وتقوم حالة الاستمرار المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومن ثم فانه اذا كتبت المادة (٤٢) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التى تقام

بالمناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة او التى تقرر مستقبلا فى جمهورية مصر العربية ، فان الاعفاء المقرر بهذا النص والذى يعد حقا او ميزة يحتفظ به المشروعات التى اقرت فى ظل هذا القانون ويقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقرر خلال المجال الزمنى لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ولا يدخل فى هذا المضمون الضرائب التى تفرض بعد الغائه لان الاعفاء من هذه الضرائب لم يتحقق ابان العمل بالقانون وبالتالى لا يسوغ اعتباره ميزة او حقا يمكن الاحتفاظ به للشركات بعد الغاء القانون .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بالمناطق الحرة والارباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية كما تعفى الاموال التى توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الاموال العربية والاجنبية والمستثمرة بالمناطق الحرة من ضريبة التراكمت ورسوم الابلولة ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل خدمات ورسوم سنوى لا يجاوز ١ ٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) كما تخضع المشروعات التى يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٣ ٪ (ثلاثة فى المائة) من القيمة المضافة التى يحققها المشروع سنويا » فان مشروعات المناطق الحرة التى اقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تلتزم باداء الرسوم التى تقابل خدمات لانها لم تكن معفاة منها فى ظل العمل بالقانون القديم كما انها تلتزم باداء النسبة السنوية المقررة على البضائع او النسبة السنوية المقررة على القيمة المضافة ان كان نشاطها لا يتناول السلع بصفة رئيسية رغم انها من الضرائب التى لا تقابل خدمات محددة لان اعفاء شركات المناطق الحرة من الضرائب المقررة

بالمادة (٤٢) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لا يشملها لكونها قد تقررتا بعد الغائه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان المادة (٤٦) من القانون الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ على المشروعات الاستثمارية التى اقرت طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .
(فتوى ١٢١٥ فى ١٥/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

اعفاء المشروعات الاستثمارية التى اقيمت فى ظل القانون رقم ٦٥/١٩٧١ من الضرائب دون الرسوم — قصر هذا الاعفاء على الضرائب التى فرضت حتى إلغاء القانون سالف الذكر ولا يمتد الى الضرائب التى تفرض بعد الغائه — القول بغير ذلك فيه مصادرة للاختصاص الدستورى المقرر للمشرع فى فرض الضرائب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة اعفت المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة من احكام فوائين الضرائب المقررة او التى تنقرر مستقبلا فى جمهورية مصر العربية ، وان المادة ٤ من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنس والمناطق الحرة تنص على ان « ينغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة » ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى ظلها بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون . اما المشروعات التى سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التى كانت مقررة لها قبل العمل بالقانون المشار اليه » .

وتنص المادة ٤٦ معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعنى المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والارباح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب

والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التراكات ورسم الايلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل الخدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١ ٪ (واحد فى المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال و اخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٢ ٪ (ثلاثة فى المائة) من القيمة المضافة التى يحققها المشروع سنويا .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التى تقام بالمنطقة الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة والتى تنقرر مستقبلا ، واحتفظ لتلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبته من مزايا وخصومات فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه اخضعها للرسوم التى تستحق مقابل خدمات وفرض رسما سنويا على السلع التى تتعامل فيها او على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذى احتفظ به المشرع للمشروعات التى اقيمت فى ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله . بأن ينشأ الحق فيه ، ويتصل بالمشروع الاستثمارى فى ظل العمل باحكام هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقررت خلال المجال الزمنى لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل فى هذا المضمون الضرائب التى تعرض على المشروعات الاستثمارية بعد الفسخ .

وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد أعفت المشروعات من الضرائب التي تفرض مستقبلاً فإن هذا الإعفاء رغم ذلك يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى إلغاء القانون ، ولا يمتد إلى الضرائب التي تفرض بعد الفائه والا كان في ذلك مصادرة للاختصاص الدستوري المقرر للمشروع في فرض الضرائب .

وإذا أتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عاماً فلم يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي أقيمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فإن تلك المشروعات تلزم بأداء رسوم الخدمات وكذلك الرسم السنوي المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٥٨ في ١٢/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

الفوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية العاملة في مصر المودعة في الخارج لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال فترة إعفاء هذه البنوك من بعض الضرائب وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مدى خضوع الفوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية العاملة في مصر المودعة في الخارج للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال فترة إعفاء هذه البنوك من الضرائب وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وقد تبين للجمعية العمومية من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام

استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع أعفى أرباح المشروعات بها فيها البنوك الخاضعة لاحكامه من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما أعفى الارباح التى توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ومن الضريبة العامة على الأيراد بالنسبة للاوعية المعفاة من انضرائب النوعية وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لمزاولة النشاط وقضى بالا تخذ هذه الاعفاءات بأى اعفاءات ضريبية افضل مقرر فى قانون آخر .

وإذا كان الإعفاء من بعض الضرائب المقرر للمشروعات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمشار اليها فى المادة ١٦ من القانون المذكور لم يمتد ليشمل اعفاء ما تتلقاه هذه المشروعات من فوائد عن ودائعها المستثمرة سواء أودعت فى الداخل أو فى الخارج للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، الا أنه نظرا للاحالة الصريحة الواردة فى عجز المادة ١٦ سالفة البيان الى أى نص قانونى يمنع اعفاءات ضريبية أفضل للمشروعات المقامة وفقا لاحكام القانون المذكور فإنه يتعين الرجوع الى احكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل . يبين منه أن المشرع أخضع للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة فوائد الديوان والودائع متى كانت الديون والودائع مطلوبة لمصريين أو لأجانب مقيمين عادة فى مصر ولو كانت الفوائد ناتجة عن أموال مستثمرة فى الخارج ، أعفى فى المادة ١/٤ من هذه النريبة فوائد الودائع المتصلة بمباشرة المهنة إذا كانت داخلة فى حسابات المنشأة المنتفعة بها ، وكلفت هذه المنشأة كاتنة فى جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الاحوال . فمتى تحققت شروط هذا الإعفاء سواء المتطلبة بالمنشأة أو بطبيعة النشاط تعين اعفاء فوائد الودائع من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة سواء كانت هذه الفوائد عن أموال مودعة فى الداخل أو فى الخارج طالما كان هذا النشاط داخلا فى حسابات المنشأة يخضع للضريبة على الارباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال وكاتت المنشأة كاتنة فى مصر . وبذلك يكون المشرع قد أعفى هذا النشاط سواء تم فى الداخل أو الخارج . ولا يغير من ذلك

أن أرباح المشروعات الاستثمارية بما فيها بنوك الاستثمار العاملة والكثنة في مصر معفاة مؤقتا وفقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ سالفة البيان - من القانون على الأرباح التجارية ومن الضريبة على إيرادات القيم المكتوبة على ما توزعه من أرباح لأن هذا الإعفاء امر عارض ووقتي لا يخل بكون ربح هذه البنوك وتوزيعاتها تخضع كالمصل عام للضرائب المذكورة إلا أن المشرع لاعتبارات قدرها أعفى هذه المنشآت مؤقتا من سداد الضريبة النوعية المقررة على النشاط ، باعتبار هذا النشاط خاضعا بطبيعته للضريبة الأمر الذي يكفى لتوافر مناط تطبيق نص المادة ١/٤ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ سالفة البيان .

(ملف ٢٠٠/٢/٢٧ - جلسة ١٥/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

الأصل وفقا لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هو خضوع جميع الأشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية - استثناء من ذلك أجاز قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي لرئيس الجمهورية أن يقرر إعفاء المواد المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية من كل الضرائب والرسوم الجمركية أو بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها بشرط عدم التصرف في هذه المواد لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها - هذا الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه وهو يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية الذي له أن يقرر الإعفاء أو لا يقرره - أثر ذلك أن للجهة الإدارية وهي بصدد ممارستها للسلطة التقديرية أن تضع من الضوابط ما يحقق الصالح العام - التصرف في الأشياء محل الإعفاء ولو بعد مدة الخمس سنوات مؤداها أنها أصبحت غير لازمة للمشروع وأن الحكمة من تقرير الإعفاء قد انتفت - جواز النص في قرار الإعفاء على حظر التصرف في الأشياء محل الإعفاء بعد مضي المدة المحددة بها قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا للقيمة الجمركية المسارية في ذلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

نص المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦.

لسنة ١٩٦٢ على ان « تخضع انبضائع التي تدخل اراضي الجمهورية للضرائب الواردات المقررة في التعريفية الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص » ، كما استعرضت قانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي الصادر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٦ منه في فقرتها الاخيرة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة الاموال الراسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة انلازمة لانشاء المشروعات المقبولة في نطاق احكام هذا القانون من كل او بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، او تأجيل استحقاقها او تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الاشياء محل الاعفاء او التأجيل او انتقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها او لمدة التقسيط بحسب الاحوال والا حصلت عليها بالضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها او تأجيلها او تقسيطها » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان الاصل وفقا لقانون الجمارك هو خضوع جميع الاشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية واستثناء من ذلك اجاز المشرع ، بقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي لرئيس الجمهورية ان يقرر اعفاء المواد المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية او بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم او تأجيل استحقاقها او تقسيطها ، بشرط عدم التصرف في الاشياء محل الاعفاء او التأجيل او التقسيط لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها »

ومن حيث ان الاعفاء من كل انضرائب والرسوم او بعضها المستحقة على الاشياء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات الاستثمارية هو استثناء اجازة المشرع من خضوع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية كأصل عام ، ومن ثم لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، كما ان هذا الاعفاء يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية قلن يعنى او لايعنى ، ومن المسمو به انطيسمة ما يمنع الجهة الادارة وهي بصدد ممارستها للسلطة التقديرية ان تضبط هذه السلطة بضوابط لتحقيق انصالح العام ، فمن ينك الاعفاء ، يملك وضع

المضوابط التي تتمشى مع الهدف منه — فضلا عن أن تقرير الاعفاء المشار إليه منوط بأن تكون الأشياء محل الاعفاء لازمة للمشروع الاستثماري ، والتصرف فيها ، ولو بعد مدة الخمس سنوات ، معناه أنها أصبحت غير لازمة للمشروع وانتفتت الحكمة من تقرير الاعفاء .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أنه يجوز النص في قرارات الاعفاء المشار إليها على المضوابط والقيود التي تتمشى مع الهدف من تقريره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز النص في قرارات الاعفاءات الجبركية على حظر التصرف في الأشياء التي لم اعفاؤها ، وفقا لمفقره الأخيرة من المادة (١٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه . بعد مضي المدة المحددة بها . قبل سداد الضرائب والرسوم وفما لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا لتعريفه الجبركية السارية في هذا التاريخ .

(ملف ٢٠٧/١/٢٧ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ — المادة ٥٠ من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة من مقتضاها ان اعفاء الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستورة من كل أو بعض الضرائب أو الرسوم الجبركية لا يتم بقوة القانون — فالاعفاء من الضريبة الجبركية بالنسبة لتلك الاصول يتم بسلطة تقديرية لجهة الادارة فلها ان ترخص في منح الاعفاء أو تأجيل السداد أو تقسيط الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر احد الشروط الواردة بنص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية ولايعنى توافر احد الشروط وجوب منح الاعفاء وانما هو شرط للنظر في طلب الاعفاء ومن ثم متى انتهت الجهة الادارية الى تقرير التقسيط فان قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الاعفاء من الرسوم الجبركية — ولا يجوز العدول عن هذا القرار الى تقرير الاعفاء ، ذلك ان ترتيب حقوق الخزنة العامة في الرسوم الجبركية عند التقرير بتقسيطها واعمال قاعدة استقرار القرارات الادارية .

مذخض الفتوى :

تنص المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع عدم الاخلال بآلية اعفاءات ضريبية افضل مقورة فى قانون آخر تعفى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الارباح التى توزعها من انضريبة على ايرادات التقيم المتسولة » .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الراسمالية والموارد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المتسولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل او بعض انضرائب وانرسوم الجمركية وغيرها من انضرائب والرسوم او تأجيل استحقاقها او تقسيطها وذلك كله بشرط عدم النصرف فى الاشياء محل الاعفاء او التاجيل او التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها او لمدة التقسيط او التاجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها انضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها او تأجيلها او تقسيطها » .

واستعرضت الجمعية نص المادة (٥٠) من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والتى تنص على انه « يشترط للنظر فى طلب الاعفاء من الرسوم وانضرائب الجمركية او تأجيل استحقاقها او تقسيطها توافر احد الشروط التالية :

١ - أن يقام المشروع بمنطقة نائية أو يساهم فى تعمير تلك المناطق .

٢ - أن يقدم المشروع وسائل إنتاج متطورة أو يساهم فى تطوير ما هو قائم منها » .

٣ - أن يكون العتد على الاستثمار منخفضاً بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط » .

٤ - أن يكون نشاط المشروع فى مجاا استراتيجى أو حيوى » .

ومفاد ما تقدم أن إعفاء الأصول انضمامية والمواد وتركيبات البنساء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية لا يتم بقوة القانون على عكس الإعفاء من الضرائب النوعية الأخرى الواردة بصدر هذه المادة . ذلك أن الإعفاء من الضريبة الجمركية بالنسبة لتلك الأصول إنما يتم بسلطة تقديرية لجهة الإدارة التي تترخص في منح الإعفاء أو رفضه أو تأجيل السداد إلى فترة معينة أو تقسيط تلك الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر أحد الشروط الواردة بنص المادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار سالف الذكر ، ولا يعنى توافر أحد هذه الشروط وجوب منح الإعفاء وإنما هو شرط للنظر في طلب الإعفاء المقدم من المشروع ، وقد استهدف المشرع من إيراد هذه الصور المتعددة من المزايا الجمركية كدالة المرونة في التطبيق العملي بإدخالها دائرة السلطة التقديرية بحسب ظروف كل مشروع .

ومن حيث أنه متى انتهت الجهة الإدارية إلى تقرير "تقسيط أعمالا لسلطانها التقديرية وما تنتهي إليه إنما يتم عند ورود البضاعة عملا بأحكام قانون الجمارك وحسب مفهوم قانون الاستثمار فإن قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية ، ومثل هذا القرار يكون قد صدر صحيحا وفق أحكام القانون وفي حدود السلطة المقررة لجهة الإدارة وبالتالي فإنها تكون قد استنفذت ولايتها في هذا الشأن وترتب عليه حقوق الخزنة العامة في الرسوم الجمركية فلا يجوز العدول عنه إلى تقدير الإعفاء وذلك عملا لقاعدة استقرار القرارات الإدارية .

ومن حيث أنه متى كانت الشركة قد تقدمت بطلب لإعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الخارج واللازمة لأقامة المشروع عملا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ، ويبحث طلب الشركة انتهى الرأي إلى التوصية بتقسيط الضرائب والرسوم الجمركية اللازمة لمدة ثلاث سنوات وصدر بذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم تكون الجهة الإدارية قد أعملت سلطتها التقديرية في هذا الشأن ويكون قرارها قد صدر صحيحا مطابقا لأحكام القانون ولا يجوز العدول عنه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرى انى عدم جواز اعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة مشروع تصنيع مكرونة روما من الضرائب والرسوم الجريكة .

(ملف ٢٧/٢/٢٦٢ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ اورد فى المادة ٢٢ منه لفظ المشروعات ايا كان شكلها القانونى ولم يغير من الحكم بين المشروعات المنشأة بأموال مصرية وتلك المنشأة بأموال عربية واجنبية — مؤدى ذلك ان الاعفاء من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس هذه المشروعات ينظم كلا النوعين — التفرقة بين نوعى المشروعات فى حكم الاعفاء لم يرد به نص فى القانون — تطبيق هذه التفرقة يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من المستثمر الاجنبى وهو امر غير مقبول وينعارض مع النصية التى انتهى اليها تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب من وجوب مراعاة التسوية فى المزايا بين المشرع الوطنى والاجنبى .

ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ يبين ان المادة السادسة منه تنص على أن تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون ، وايا كانت جنسية مالكيها او محال اقامتهم بالضافات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات اثنى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقا للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه . وتسرى الاعفاءات المشار اليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون ... »

وتخص المادة (٢٣) من ذات اثنان عنى ان « ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء عنى العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وتعمى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس اى من هذه المشروعات وفنك حتى تها تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة عنى تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقامة فى المناطق الحرة » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع — فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالفة الذكر — قد اطلق النظر للمشروعات ايا كان شكلها القانونى ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية أو اجنبية ، وانما ذكر ان جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل لرسم تصديق معين ، ومن ثم فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات العربية والاجنبية دون المشروعات المنشأة بأموال مصرية ، وقد اورد المشرع بان جميع هذه المشروعات تعمى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسوم تصديق كامل مقداره ربع فى المائة بحد أقصى مقداره ألف جنيه ، ويسرى هذا الحكم ايضا على المشروعات المقامة فى المناطق الحرة . ولم يفرق المشرع فى المشروعات المقامة فى المناطق الحرة بين مشروعات مستثمرة ورأسهال اجنبى او مصرية ، بل ورد لفظ المشروعات علما مطلقا ومن ثم فانه ينظم كلا النوعين كما ان التفرقة بينهما على أساس جنسية مالكى المشروعات لم يرد بها نص او حكم فى قانون الاستثمار ، فضلا عن ان تطبيقها يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من المستثمر الاجنبى ، وهى نتيجة غير سائفة ولا مقبولة وتتعارض مع ما انتهى اليه توصية تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب فى شأن قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة من مراعاة التفرقة فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى . لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع المشروعات المقامة بأموال مملوكة للمصريين سواء اكلت بالعملة المحلية او بالنقد الاجنبى بحكم المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية السياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجمركية دون غيرها - الإعفاء لا يشمل رسوم الاستهلاك التي خانت مفروضة قبل صدور قانون الضريبة على الأهلاك رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروض على مثيلاتها من الإنتاج المحلي رسوم إنتاج - هذا الإعفاء لا يشمل أيضا الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ - أساس ذلك أن هذا القانون جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة مميزة عن الضريبة الجمركية من حيث تنظيمها ، الضى ووعائها وتحديد حالات الإعفاء على سبيل الحصر ومن حيث التصرف فى السلع المعفاة - مودى ذلك اعتبار هذه الضريبة ضريبة قائمة بذاتها بالإضافة الى الضريبة الجمركية على السلع المستوردة والمحلية الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الإعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الواردة به على سبيل الحصر ولا يمتد الى حالات الإعفاء المنصوص عليها فى قوانين ضريبة سابقة فى صدورها على القانون المذكور - ضرورة النص صراحة على الإعفاء من هذه الضريبة فى قوانين الإعفاء التى تصدر تالية لذلك القانون أعمالا لحكم المادة الثانية من مواد اصداره بالنسبة للمنشآت السياحية المنتفعة بأحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فإن الإعفاء الجمركى المنصوص عليه فى المادة ١٦ منه لا ينصرف الا الى الضرائب والرسوم التى كانت سارية فى تاريخ العمل به وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التى فرضت فى تاريخ لاحق .

ماخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية ، ويعتبر منشأة فندقية فى تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن « يعنى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من انضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم والمستلزمات التى تستورد لبناء أو تجهيز

أو تجديد المنشآت. الفندقية أو السياحية ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزير السياحة .

كما استعرضت المادة (١٢) من نظام استثمار المال العربى والإجنى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أمضت مقررّة فى عقود آخر » .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كلفة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة فى نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها ، وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط بحسب الأحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها . وتنص المادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية لقانون المذكور على أن « يشترط للنظر فى طلب الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها توافر أحد انشروط التالية :

١ — أن ينام المشروع بمنطقة نائية أو يساهم فى تنمية تلك المناطق .

٢ — أن يقدم للمشروع وسائل إنتاج متطورة أو يساهم فى تطوير ما من قائم فعلا .

٣ — أن يكون العائد على الاستثمار منخفضا بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر بطبيعة النشاط .

٤ — أن يكون نشاط المشروع فى مجال استراتيجى أو حيوى .

كما استعرضت الجمعية العمومية الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ ، حيث تنص المادة الثانية من مواد

الإصدار على أن « تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الإنتاج أو الاستهلاك ، كما تلغى ... ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره ، وذلك في الحدود الصادر بها الاعفاء ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما لم يصر صراحة على ذلك في قانون الاعفاء » . وتنص المادة الأولى بالقانون المذكور على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : بالسلعة : كل مادة منتجة محلياً أو مستوردة وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو أضيفت إليه طبقاً لاحكامه .

كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها : »

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الاعفاء المقرر بمقتضى المادة (٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر يقتصر على الضرائب والرسوم الجبركية دون غيرها ومن ثم لا يشمل الاعفاء من رسوم الاستهلاك أتى كانت مفروضة قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ آنف البيان ، وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروضة على مثيلاتها من الإنتاج المحلى رسوم إنتاج ، كما لا يشمل هذا الاعفاء الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ المشار إليه بحسب أن هذا القانون الأخير قد جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجبركية سواء من حيث تنظيمها الفنى ، ومن حيث وعائها أو من حيث تحديد حالات الاعفاء على سبيل الحصر ، أو من حيث التصرف في السلع المعفاة من الضريبة ، مما يعنى أن المشرع قد جعل من هذه الضريبة ضريبة أخرى قائمة بذاتها ، بالإضافة الى الضريبة الجبركية وتوسرى — من ثم — على السلعة المستوردة المحمية ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى أن تعفى السلع المستوردة من ضريبة الاستهلاك ، في حين يخضع لها السوق المحلى وهذا التنظيم المتكامل للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ : أصبح هو الواجب الاتباع عند النظر في الاعفاء من هذه الضريبة ، دون أى تنظيم ضريبي آخر .

وبناء على ذلك فإن الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الاعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهى حالات واردة على سبيل الحصر ، ولا يمتد الى حالات الاعفاء الوجوبى المنصوص عليها فى قوانين ضريبة أخرى سابقة فى صدورها على القانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ المتفوه عنه . أما قوانين الاعفاءات التى تصدر تالية للقانون المذكور فيتمتعين أن تتضمن النص صراحة على الاعفاء من هذه الضريبة اعمالا للفقرة الاخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون والسالف ذكرها .

ومن حيث انه بالنسبة للمنشآت السياحية المنتفعة بأحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، فإن الاعفاء الجمركى المنصوص عليه فى المادة (١٦) من هذا القانون لا يبصر الا الى تلك الضرائب والرسوم التى كانت سارية فى تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التى فرضت فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما أن سلطة رئيس الجمهورية فى الاعفاء والمستمدة من المادة (١٦) سالفة الذكر لا يتصور أن تشمل الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية والاستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية على النحو السابق ذكره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعفاء المنشأة الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المقروضة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٣٧/٢/٣٥ - جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

الفصل الخامس : تلك العقارات

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

ان الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هو عدم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء سواء كان الاجنبى شخصا طبيعيا او اعتباريا - الاستثناء من هذا الاصل قاصر على ثلاث حالات (١) مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية (٢) العقار المعد للسكن الخاص او لمزاولة النشاط ولا يتجاوز مساحته ألف متر مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة العقار بشرط موافقة مجلس الوزراء (٣) العقارات التى لا تتوافر فيها هذه الشروط ولكنها ترتبط بمصالح البلاد بشرط موافقة مجلس الوزراء ايضا - الخروج على هذه الاستثناءات - بطلان التصرف .

تعامل شركات او مشروعات الاستثمار فى العقارات المبنية فى اطار نشاطها المخصص به ينعين ان يخضع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - اساس ذلك - ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته لم تستثن تصرفات شركات المبانى ومشروعاتها من الخضوع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - نصرت شركة مصر ايران للمنشآت الادارية فى وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها بالبيع لغير المصريين بتقيد باحكام القانون رغم موافقة هيئة الاستثمار على البيع - اساس ذلك - ان هذه الموافقة تصدر فى حدود القانون ولا تضيف اليه حكما لم يرد به نص .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سن بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ أصلا علما من مقتضاه حظر تلك غير المصريين العقارات المبنية والاراضى الفضاء ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها واستثناء من هذا الاصل العلم أجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية العقارات فى ثلاث حالات تتعلق أولها بمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك بقصد السكنى الخاصة

أو لزواله النشاط ولم تتجاوز المساحة ألف متر مع تحويل نقد أجنبي يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة فهي التي ترتبط بمصالح البلاد ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء أيضا ، ولقد أبطل المشرع أى تصرف لأجنبي يتم بالمخالفة لتلك الأحكام وذلك دون إخلال بأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وأكدت اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لأحكام قانون الاستثمار على موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو على المشروع . ولقد حدد المشرع في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال الأجنبي فيها ومن بينها مشروعات الإسكان والإمتداد العمرانى التى يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والأراضي الفضاء مشروعات استثمارية إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وخص المشرع مشروعات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها في المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعنى في المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مبانى الإسكان الإدارى وفوق المتوسط لأحكام تحديد القيمة الإيجارية ، وضمن المشرع للمستثمر الأجنبي استعادة رأس ماله فخلوه تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال وأجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عن تلك المدة في أحوال خاصة ، وخول التصرف إليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية كما ضمن المشروع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومى واستخدامه للنقد الأجنبي وإباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التى تدفع أجرتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فإن ملكية الأجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء لا تكتسب إلا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الأحوال المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ،

وبالنسبة للشركات والمشروعات الى توافق عليها هيئة الاستثمار ومن

ثم فإن تعامل تلك الشركات أو المشروعات في العقارات المبنية في إطار نشاطها المخصص فيه يتعين أن يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصدد استرداد رأس المال المستثمر إذ في هذه الحالة يقيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم القانون ، وتبعاً لذلك لا يجوز انحجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الإطلاق كما لا يجوز انحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للأجانب بدون أعمال أحكام هذا القانون إذ ليس في أي من تلك الأحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولما كان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المبانى ومشروعاتها المنشأة وفقاً لأحكامه من الخضوع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتولى أنشائها لغير المصريين فإنه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإن تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الإدارية في وحدات الإسكان الإداري التي أنشأتها بالبيع لغير المصريين بتتيد بأحكام هذا القانون .

ولا يغير من ذلك أن النظام الأساسي للشركة الذي وافقت عليه هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع الوحدات التي تقيمها لغير المصريين ذلك أن موافقة الهيئة أنها تصدر في حدود القانون ولا يمكن أن تضيف اليه حكماً لم يرد به نص وعليه فإن هذا الحق يتتيد رغم موافقة الهيئة بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك فإنه لا وجه للقول بخروج الإسكان الإداري من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لأن هذا القانون أدخل التملك بقصد مباشرة النشاط صراحة ضمن الحالات التي يتعين الحصول فيها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد أن نص على القاعدة العامة بحظر التملك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى ابفتوى والتشريع الى خضوع
(م — ٣٠ — ج ٢)

تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان
الادارى اتى انشائها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة
١٩٧٦ .

(فتوى ٨٩٤ فى ١١/٨/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك المصريين للعقارات المبنية
والاراضى الفضاء - النص فى هذا القانون على حظر تملك غير المصريين سواء
كانوا اشخاصا طبيعيين أو اعتباريين العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى
جمهورية مصر العربية - عدم سريان هذا الحظر على الشركات التى تنشأ
وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى
والاجنبى والمناطق الحرة ايا كانت جنسية مالكها والتى يجوز شراء الاراضى
التي يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتي تمثل جزءا متكاملًا من اصولها
الراسمالية .

ملخص الفتوى :

ان الشركات التى تؤسس فى مصر طبقا لاحكام استثمار المال العربى
والاجنبى يحكمها فى المقام الاول القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى نظم
احكام هذا النوع من الشركات واورد الضمانات والمزايا والاعفاءات التى
تتمتع بها فى ضوء انتشريات المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

وقد تبين لجمعية العمومية أن الحكمة التى استهدفها المشرع من وراء
هذه الاحكام هو تشجيع استثمار رؤوس الاموال فى مصر ، وترغيبها فى
الدخول فى مشروعات تفيد فى تنمية اقتصادها القومى . وأن ذلك يقتضى
بطبيعة الحال هجرة رأس المال المستثمر الى مصر ، وتشجيعه وحمايته فى
استثماره فى مصر ، مما يقتضى ان شركات الاستثمار المنشأة طبقا لهذا
القانون انما تنشأ بمصر وتمارس نشاطها الرئيسى فيها مما يجعلها شركات
مصرية طبقا للمادة (٤١) من قانون التجارة التى تنص على أن « جميع
شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون
مركزها الاصلى بالقطر المذكور » ، وقد استقر الفقه والقضاء المصرى على

أن جنسية الشركات المساهمة تتحدد بمركزها الرئيسى ، ومن ثم فإن الشركة المساهمة تكون مصرية إذا كان مركز ادارتها الرئيسى فى مصر .

وقد تبين للجمعية العمومية أن الثابت أن شركة القاهرة للدواجن هي شركة مساهمة مصرية طبقا لقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ وبحكم تأسيسها فى مصر طبقا لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وأن نظمها الاساسى قد نص على أن مركز الشركة ومحطها الثانوى فى مدينة الجيزة ومن ثم فانه لا أساس لخضوعها للحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها .

وأما القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك المصرين للعقارات المبنية والإراضى النضاء الذى نصت ملحقه الاولى منه على انه :

« مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصرين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتسب ملكية العقارات المبنية أو الإراضى فى جمهورية مصر العربية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى غير المصرى فى تطبيق احكام هذا القانون أى شركة — أيا كان شكلها القانونى — لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد أنشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى ويبين من استعراض هذا النص انه لا يؤثر فى اعتبار الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار شركات مصرية إذ استعمل الأحكام الواردة به بمراعاة أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المذكور .

وبالتالى فانه لا محل للأساس بالمزايا والخصومات التى يكون تسد أورها هذا القانون ومنها جواز تلك المشروعات التى تقبلها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للإراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من أموالها الرأسمالية .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل

بعض احكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على اضافة مادة برقم ٢ — مكرر
نصها كما يلى :

« يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره
وكذلك تحويل الارباح المحققة الى الخارج وفقا لاحكام هذا القانون وذلك
بأعلى سعر محلي للنقد الاجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية
المختصة »

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر إلّا لزم لشراء الاراضى
والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الاصول الرأسمالية للمشروعات التى
تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » .

كما تنص المادة ٢ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلة بالمادة الثانية
من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المذكور على ان تتمتع المشروعات المقبولة
فى جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكيها
أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما
تتبع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات
المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة
فى المواءمات » .

فان المستفاد من هذين النصين ان للمشروعات التى تقرها الهيئة
العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المشار اليه ، تلك الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الاصول
الرأسمالية للمشروع ، وأنه يترتب على قبول الهيئة المذكورة للمشروع تمتعه
بمسائر الضمانات والمزايا المنصوص عليها فى القانون أيا كانت جنسية مالكيه
أو محال اقامتهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى أنه يجوز لشركة انقاهرة للدواجن شراء الاراضى التى يثبت لزومها لمباشرة
نشاطها والتى تمثل جزءا متكاملًا من أصولها الرأسمالية .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

يجوز للشركات التى تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
تملك العقارات المبنية والأراضى الفضاء اللازمة لأغراضها .

ملخص الفتوى :

طلب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعادة عرض
الموضوع الخاص بجواز تملك شركة . . . للأراضى المقامة عليها مصانعها
بالجبل الأحمر بمدينة نصر . وقد كانت الجمعية انعموية لقسمى الفتوى
والتشريع قد سبق ان انتهت بجلستها المعتودة فى ١٨/١/١٩٨٤ الى عدم
جواز تملك الشركة المشار اليها للأراضى المقام عليها مصانعها بالجبل
الأحمر . واذا ذهب رأى الى جواز تملك الشركة المذكورة للأراضى المقام
عليها مصانعها بالجبل الأحمر لذلك طلب اعادة العرض على الجمعية العمومية
فاستعرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٧ باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٢ فقرة ٧ منه على أن يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام
هذا القانون النقد الاجنبى الحر المحول الى جمهورية مصر العربية عن طريق
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم فى شراء ارض
فضاء أو عليها مبلن لتشييد عقارات عليها طبقا لأحكام هذا القانون ولو كان
شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة متى كان الشراء قد تم
طبقا للقوانين النافذة وفى تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٧١ .

وتنص المادة ٢ مكررا من ذات القانون على أن يتم تحويل المال المستثمر
الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الارباح المحققة الى
الخارج وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معن للنقد الاجنبى القابل
للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا مكتملا من الاصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٣ فقره ٢ من القانون المذكور على ان : يكون استثمار المال العربى والاجنبى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ويكون استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ، بطريق الايجار طويل الاجل الذى لا يتجاوز خمسين عاما .

وتنص المادة ٥ من القانون سالف الذكر على أنه لا يجوز نزع ملكية عقارات لائمة ومشروعات استثمارية عليها إلا اذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من اعمال المنفعة العامة طبقا لاحكام القانون .

وتنص المادة ٢٢ من ذات القانون فى فقرتها الرابعة المضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « وتعفى من رسم انديغة ومن رسم التوثيق والشهر عقود تأسيس اى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها .

كما استعرضت الجمعية العمومية انقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتنص المادة الاولى منه على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربيه ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث .

ويشمل هذا الحظر الملكية العامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر فى حكم التملك فى تطبيق احكام هذا القانون ، الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

كما استعرضت الجمعية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ والتي انتهت فيها الى انه يجوز لشركة القاهرة للدواجن شراء الاراضى التى يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتي تمثل جزءا متكاملًا من اصولها لاراسمالية ، وكذلك فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ التى انتهت فيها الى عدم جواز تملك شركة القاهرة للمحيطات والصناعة ، بالاراضى المقام عليها مصانعها بالجبل الاحمر بمدينة نصر .

واستخلصت الجمعية أن قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ صدر وعمل به فى ظل نظام قانونى يسمح بتملك غير المصريين للعقارات المبنية وأراضى الفضاء ، وجاءت أحكامه مؤكدة لهذه القاعدة فنصت المادة ٧/٢ منه على اعتبار المال المستثمر البقد الاجنبى الحر المحول عن طريق البنوك الرسمية لشراء ارض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات ، كما جاء بالمادة ٢ مكررا من ذات القانون اعتبار الاراضى والعقارات تمثل جزءا متكاملًا من الاصول الرأسمالية للمشروعات ويؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون المذكور من اعفاء العقود المرتبطة بالمشروع من رسوم الحفظة والتوثيق والشهر بما فى ذلك عقود الرهن وشراء العقارات ، كما ورد بالمادة ٥ من القانون سالف الذكر جواز تملك المشروعات الخاضعة لاحكام قانون الاستثمار للعقارات عن طريق نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، الامر الذى يقطع فى جواز التملك أيضا بكافة التصرفات الارادية ، يؤكد ذلك أن المشرع فى مجال استصلاح الاراضى واستزراعها فرض حظرا على تملك المشروعات لهذه الاراضى وجعل استغلالها عن طريق الايجار طويل الاجل ، واذا نص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى فرض حظرا على غير المصريين فى تملك استثمارات المبنية وأراضى الفضاء صراحة على عدم الاختلال بأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فهو ما يؤكد حشوا تملك المشروعات الخاضعة لاحكام هذا القانون للعقارات والاراضى النقصان اللازمة لاغراضها (ملف ٤٩/١/٧ - جلسة ١٩٨٥/١/٩) .

تعليق :

كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد افقت فى ذات الموضوع بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ بأن خضوع شركة الاستثمار المعروضة التى

يملك المصريون فيها ٢٠ ٪ فقط من رأسمالها الحظر الوارد في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ طالما لم ينطبق عليها أيا من الحالات الاستثنائية المحددة بهذا القانون . كما لا يجوز لها تملك هذه الأراضي بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بحسبان أن غرضها هو إقامة مصنع لانتاج وتعبئة المياه الغازية وليس الاستثمار في مجال تقسيم الأراضي وتشديد مبان جديدة (فتوى رقم ٢٩١ في ١٩٨٤/٣/٢٨) ونمست الجمعية العمومية في فتاها المذكورة بان المشرع بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد وضع اصلا عاما مقبضاه حظر تملك غير المصريين للقطارات المبنية وا.راضى انفضاء . ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأسمالها اما في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ غلشركات المنشأة طبقا لاحكامه ان مارس نشاطها في نطاق مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى الا انه قصر تملك الاراضى النضاء والمقطارات المبنية في هذه الحالة لاجل البناء او اعاده البناء فقط وهى الصورة انى اجاز فيها هذا القانون لتلك الشركات تملك الاراضى النضاء او المقطارات المبنية .

قاعدة رقم (٢٠٢)

ابدا :

تخضع تصرفات شركة للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ماخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية نقسى الفتوى والتشريع لدى جواز تصرف شركة للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان الادارى بـلابيع لغير المصريين دون التقيد بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للمقطارات المبنية . وحاصل الوقائع انه كان قد صدر قرار وزير الاقتصاد بالتخصيص بتأسيس الشركة المشار اليها وفقا لاحكام قانون الاستثمار بغرض إقامة مبنى ادارى فاخر وخولها القرار حق استغلال

المبنى بالتأجير أو البيع للمصريين أو الاجانب مقابل عملات اجنبية تحتفظ بها لتحقيق اغراضها ، وبعد ان اقامت الشركة المبنى وشرعت في بيع وحداته للاجانب رأت الهيئة العامة للاستثمار ان بيع وحدات المبنى يخضع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وبالتالي لا يجوز تهليك وحداته للاجانب الا بناء على موافقة من مجلس الوزراء في كل حالة على حدة واذ ترى الشركة انها لا تخضع لاحكام هذا القانون لكونها مخولة بمقتضى قرار تأسيسها الصادر وفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بالبيع للاجانب فقد استطلع الراى من الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فبين انها ان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى انقضاء ينص في المادة الاولى على انه (مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية الملكية كان سبب اكتساب الملكية ، عدا الميراث . ويشمل هذا الحظر الملكية القائمة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر فى حكم التمك ، فى تطبيق احكام هذا القانون الاجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

ويقصد بالعقارات المبنية والاراضى الفضاء فى تطبيق احكام هذا القانون ، المباني والاراضى ولو لم تكن خاضعة لاحكام القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة الاطيان ، او القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى المصرى ، فى تطبيق احكام هذا القانون اية شركة ايا كان شكلها القانونى - لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الاقل ، ولو كانت قد انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على انه (استثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى الفضاء فى الاحوال الآتية :

(١) اذا كانت ملكية العقارات لحكومة اجنبية لاتخاذها مقرا لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل أو كانت الملكية لاحدى انهيئات أو المنظمات الدولية .

(ب) فى الحالات النى يوافق عليها مجلس الوزراء والتى تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ — أن يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكنى الخاصة للفرد أو لاسرته أو لمزاولة نشاطه الخاص .،،،،، ويقصد بالاسرة الزوجان والاولاد القصر .

٢ — الا تجاوز مساحة العقار بملحقاته ، لاي الغرضين المحددين فى البند السابق ألف متر مربع .،

٣ — أن يحول عن طريق أحد المصارف المرخص لها نقدا أجنيا قابلا للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار انتى يقدر على أساسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ — الا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى .

ويجوز لمجلس الوزراء الاستثناء من الشروط المتقدمة كلها أو بعضها ، وذلك فى الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد التومسية أو الاقتصادية أو متطلبات التنمية الاجتماعية أو اعتبارات المجاملة ،

وينص القاتون فى المادة الرابعة على أن (يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ، ولا يجوز شهره) .

وينص القانون فى المادة السابعة على أنه (مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يلغى كل نص يتعلق بتنظيم تملك غير المصريين لعقارات المبنية والاراضى الفضاء) .

وتنص المادة السادسة من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بالاحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غسبر

المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء على أنه لا يجوز تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الا بعد موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على (ا) تأسيس اشركة في حالة الاشخاص الاعتباريين .

(ب) المشروع في حالة الاشخاص الطبيعيين .

وينص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق لحره المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ في المادة ٣ على أن (يكون استثمار المال العربى والاجنبى في جمهورية مصر العربية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وذلك في المجالات الآتية : ...)

٣ - مشروعات الاسكان ، ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الاراضى وتشيد مبان جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ولا يعتبر شراء مبنى قائم مفعلا أو أرض فضاء مشروعا في مفهوم أحكام هذا القانون الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو اعادة انشاء وليس بقصد اعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة السوقية وذلك دون اخلال بقواعد النصرف في المسال المستثمر واعادته تصديره المنصوص عليها في هذا القانون ...

ولقد استثنى قانون الاستثمار في المادة (١٠) المشروعات المتفعلة بأحكامه من الخضوع لاحكام قانون انتخاب ممثلى المال رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٣ واستثناءها في المادة (١٢) من الخضوع لبعض أحكام قانون اشركات رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٤ وفي المادة (١٤) من بعض أحكام القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٤ بتظيم الرقابة على عمليات النقد وحوّلها في المادة (١٥) حق الاستيراد المباشر بدون ترخيص واعفاها في المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من بعض الضرائب ، ونصت المادة ١٩ من القانون على أنه (لا تخضع مبانى الاسكان الادارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الاجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بـاجارات الامكن ..

وينص قانون الاستثمار في المادة ٢١ على أنه (لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المتفقد بأحكام هذا القانون الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس ادارة الهيئة أن تجاوز عن هذا الشرط اذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول المحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لخروف غير عادية أخرى يقرها مجلس ادارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتي : —

١ — يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر يعلن نلنقد الاجنبي على خمسة اقساط سنوية متساوية ٠٠٠٠.

٢ — اذا كان المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس ادارة الهيئة .

٣ — يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال على أن تعتد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة التصرف في أمواله المسجلة لديها أو جزء منها الى آخر بعملة محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ويحل المتصرف اليه في الحالتين محل المستثمر الاصل في الانتفاع بأحكام القانون .

وتنص المادة (٢٢) من قانون الاستثمار على أن (تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر الى الخارج — اذا رغب المستثمر في ذلك وفقا لما يأتي :

١ — بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الاجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة

جميع عناصر احتياجه من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج وموارد من سداد للقروض المعتودة بالنقد الاجنبى وفوائدها ، يسمح بتحويل صافى الارباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملية الاجنبية المرخص به .

٢ — بالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة أساسا للتصدير والتى تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافى أرباحها كلها أو بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى وفقا لما تقرره الهيئة ...

٣ — يحول بالكامل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالنقد الاجنبى الحر كما يتم تحويل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع اجرتها بالعملة المحلية وفى حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وى حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة فى مدن جديدة ١٩٦٥ (١٠) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع سن بموجب القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ أصلا عاما من مقتضاه حظر تلك غير المصريين العقارات المينة والاراضى الفضاء ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأسمالها واستثناء من هذا الاصل العام أجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية عقارات فى ثلاث حالات تتعلق أولها بمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك يقصد السكنى الخاصة أو لمزاولة النشاط ونم تتجاوز المساحة ألف متر مربع مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة فهى التى ترتبط بمصالح انبلاذ ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء ايضا ، ولقد أبطل المشرع أى تصرف لاجنبى يتم بالمخالفة لتلك الاحكام وذلك دون اخلال بأحكام قانون الاستثمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ ، واكتت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لاحكام قانون الاستثمار وعلى موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو على المشروع ، ولقد حدد المشرع فى قانون

الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال العربي والأجنبي فيها ومن بينها مشروعات الإسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والأراضي الفضاء مشروعات استثمارية إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وخص المشرع مشروعات القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها في المسواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعن في المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مباني الإسكان الإداري وفوق المتوسط لأحكام تحديد القيمة الإيجارية ، وضمن المشرع للمستثمر الأجنبي استفادة رأس ماله فخلوه تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال وأجاز نهية الاستثمار التجاوز عن تلك المدة في أحوال خاصة ، و دخول المتصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية كما ضمن المشرع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه لتنفذ الأجنبي وإباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة لئمال المستثمر في المساكن التي تدنع أجرتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فإن ملكية الأجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء لا تكتسب إلا بالتطبيق لأحكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الأحوال المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ وبالنسبة للشركات والمشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ومن ثم فإن تعامل تلك الشركات أو المشروعات في العقارات المبنية في إطار نشاطها المرخص فيه يتعين أن يخضع لأحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصد استرداد رأس المال المستثمر إذ في هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم القانون وتبعاً لذلك لا يجوز الحجاج بأحكام انتصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الإطلاق كما لا يجوز الحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للأجانب بنون أعمال أحكام هذا القانون إذ ليس في أي من تلك الأحكام ما يفيد الاستثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد

المصوص عليها بالقانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ ولما كان القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ لم يدمت تنصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقا لاحكامه من الخضوع لاحكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتولى انشأتها لغير المصريين فانهم لا يكون هناك 'ساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق أعمال احكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان تصرفات شركة للمنشآت الإدارية في وحدات الاسكان الإداري التي أنشأتها بالبيع لغير المصريين بتقيد بأحكام هذا القانون ..

ولا يغير من ذلك أن النظام الاساسى للشركة الذى وافقت عليه هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع انوحدات التي تقيها لغير المصريين ذلك أن موافقة الهيئة انها تصرف في حدود القانون ولا يمكن أن تضيف ايه حكما لم يرد به نص وعليه فان هذا الحق يتقيد رغم موافقة الهيئة بأحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ وكذلك فانه لا وجه لقول بخروج الاسكن الإداري من نطاق أعمال احكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ لان هذا القانون ادخل التملك بقصد مباشر، النشاط صراحة من الحالات التي يتعين الحصول عليها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد أن نص على القاعدة العامة بحظر التملك .

(مذ ٨٦/٢/٧ - جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة اجاز استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل - القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضى الصحراوية بهدف الاستفادة من الاراضى الصحراوية وتشجيع المشروعات الاستثمارية والافراد والجمعيات على استصلاح الاراضى الصحراوية - ما ورد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من قصر مجال استصلاح

من هذا القانون على انه يكون الحد الاتمى للملكية فى الاراضى الصحراوية الخاضعة لاحكام هذا القانون وفقا لما تحققه اساليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد فى استخدام مصادر المياه المتاحة .

وفى جميع الاحوال يجب الا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة والا تزيد ملكية الفرد على ٥ ٪ من رأس مالها ، ولا يجوز أن تؤول اراضى الجمعيات التعاونية والشركات عند انتقضاها الى غير المصريين وتنص المادة (١٢) على انه « وفى جميع الاحوال لا يفيد من التملك وفا لاحكام هذا القانون سوى المصريين دون سواهم »

وتنص المادة (١٣) منه على ان يكون تصرف الهيئة فى الاراضى الخاضعة لاحكام هذا القانون أو تأجيرها أو استغلالها لغرض استثمارها واستزراعها فقط

وفى جميع الاحوال يكون استغلال الارض عن طريق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات فاذا ثبت الجدية فى الاستثمار خلال تلك الارض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستثمار والاستزراع مع خصم القيمة الاجارية المسددة من ثمن الارض واذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الايجار مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة الى اجراءات وتسقط الارض اداريا من كان قد استأجرها .

ومن حيث ان الهدف من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على ما يبين من مذكرته الايضاحية هو تطوير النظرة الى المناطق الصحراوية من حيث اساليبها وقواعد الملكية القصوى بما يحقق الاستفادة من الاراضى الصحراوية وتشجيع المشروعات الاستثمارية والافراد والجمعيات على استثمار الاراضى الصحراوية ، فالمشرع والحالة هذه قد استهدفت دخول المشروعات الاستثمارية التى تتكون من رأس مال اجنبى وعربى ومصرى فى مجال استثمار واستزراع الاراضى الصحراوية وهو المجال المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى ، وعلى ذلك فان ماورد بهذا القانون الاخير من قصر مجال استثمار واستزراع الاراضى الصحراوية على الايجار طويل الاجل يصبح مفسوخا ضمنا بالوسيلة الجديدة اللاحقة التى استنها قانون الاراضى الصحراوية سالفا

(م - ٢١ - ج ٣)

الذكر بهدف قومي حيوى هو غزو الصحراء وتوسعة الرقعة الزراعية — وهو ما يتضح بجلاء من مناقشات مجلس الشعب حول هذا القانون ، وبالتالي يجوز للهيئة العامة للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية متى تحققت في شأنهم شروط تطبيق هذا القانون .

ومن حيث انه لا وجه للنقول بأن مؤدى هذا الراى هو تملك المستثمر الاجنبى للاراضى الصحراوية او قيام المضاربة على الأرض ذلك ان نصوص القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ واضحة في وجوب الا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة والا تزيد ملكية الفرد عن ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز ان تؤول اراضى الجمعيات التعاونية والشركات عن انتقضاتها الى غير المصريين ، وأخيرا الا يجيز القانون التصرف فى الاراضى التى تخضع لحكمه الا بعد استصلاحها واستزراعها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للهيئة العامة للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية على أساس التملك طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .
(ملف ٩٣/٢/٧ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

الفصل السادس — القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ — مؤدى التنظيم القانوني لأعمال الوكالة التجارية أن يقتصر حق القيد في سجل الوكلاء التجاريين على الشركات الحكومية ، والشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تقل حصة الحكومة فيها على ٢٥ ٪ من رأسمالها ، وشركات القطاع الخاص التي يمتلك المصريين كامل رأسمالها ، والأشخاص الطبيعيين من المصريين — أثر ذلك — عدم جواز قيد إحدى شركات الاستثمار التي تساهم إحدى شركات القطاع العام بنسبة ٣٩ ٪ من رأسمالها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ينص في مادته الأولى على أنه « تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة » . كما تنص مادته الثانية على أنه « لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسة العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ » .

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل فقد صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية ونص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية يرخّص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين في ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه تنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ ونصت مادته الاولى على أنه « يجوز أن يقيد في السجل المد بوزارة التجارة لمزاولة اعمال الوكالة التجارية الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون من المصريين الذين تنوافر فيهم الشروط الاتية :

أولا : الاشخاص الطبيعيون»

ثانيا : الاشخاص الاعتباريون : من شركات القطاع الخاص المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة أو التوصية بالاسم أو التضامن أو التوصية البسيطة :

١ — أن يكون رأس مال انشركة مملوكا بالكامل لمصريين من ابهمصرى على أن تثبت اقامتهم في جمهورية مصر العربية خلال الخمس سنوات السابقة على طلب القيد باستثناء من يعملون بالخارج بترخيص عمل أو بقرار من السلطة المختصة ..

٢ —»

٣ —»

٤ —»

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أنه لا يجوز مزاولة أعمال الوكالة التجارية الا لمن يكون اسمه مقيدا بسجل الوكلاء التجاريين ويقتصر القيد في هذا السجل على نوعين من الشركات هما :

أولا : الشركات الحكومية :

ثانيا : الشركات التى لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسة العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ ، وقد حدد المشرع شخص المساهم في هذه الشركات بأن تكون الحكومة أو المؤسسة العامة أى يجب أن يكون من أشخاص القانون العام ، ويتمتع الا يقل حجم هذه المساهمة عن ربع رأس المال

ومن حيث أنه استثناء من هذا الاصل فقد أجاز القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ تسالف الذكر للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين تمثيل الشركات الاجنبية بجمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذى صدر به قرار

من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ ثم عدل بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ وحدد الشروط الواجب توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية من شركات القطاع الخاص ضرورة أن يكون رأس مالها مملوكا بالكامل لمصريين من أب مصري ويشترط الإقامة في مصر خلال الخمس سنوات السابقة على طلب الت قيد ، ويستثنى من ذلك العاملون في الخارج .

ومن حيث أن القرار انصاح بالترخيص في تأسيس الشركة المذكورة وان كان يجيز لها تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ، فانه لا يغنى (عند قيدها في سجل الوكلاء التجاريين) عن ضرورة استيفاء كائفة الشروط والجراءات التي يتطلبها المشرع في هذا الصدد .

ومن حيث أنه لما كانت شركات القطاع العام هي من اشخاص القانون الخاص فمن ثم فان مساهمة شركة النصر للتصدير والاستيراد بنسبة ٣٩٪ من رأس مال شركة النصر العظيم ، لا تعتبر مساهمة من شخص اعتباري عام في رأس مال تلك الشركة ، وبالتالي فانها تكون قد ائقتت أحد الشروط التي يتطلبها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ وهو ضرورة أن يكون المساهم أحد اشخاص لقانون العام ولذلك فلا يجوز قيدها بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أنه بالنسبة للاستثناء الوارد في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ السالف الإشارة اليه . فانه لما كان الثابت أن شركة النصر العظيم ليست مملوكة بالكامل لمصريين ، فانه يكون قد ائتنى الشرط الاساسي الذي من أجله صدر القانون المذكور وهو ضرورة أن يكون رأس مال الشركة مملوكا جميعه لمصريين ، ومن ثم فانه لا يجوز قيد الشركة بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أن حاصل ما تقدم انه لا يجوز قيد شركة النصر العظيم بسجل الوكلاء التجاريين سواء بتطبيق الاصل الوارد في لقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ أو الاستثناء المشار اليه في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك لعدم استيفائها لشروط تطبيق أى منها على النحو السالف بيانه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز قيد شركة النصر الفطيم للتجارة في سجل الوكلاء التجاريين .

(فتوى ٢٧٧ في ٢٧/٣/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

تطلب المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى قبل قيد الشركات الاجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الاتفاق في شأنها بين وزير التجارة والوزير المختص هو تطلب لشرط لم يفرضه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى ، وبذلك يكون نص اللائحة مخالفا لنص القانون .

ملخص الفتوى :

تقدمت شركة هولندية وشركة يابانية الى السجل التجارى المصرى لتقيد فرعيهما لتنفيذ عمليات ومشروعات زراعية بمصر طبقا لللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى ، الاولى لتنفيذ تعاقدها مع شركة الروضة لتوريد محطة تربية دواجن والاشراف على تركيبها ، والثانية لتنفيذ العقد المبرم بينها وبين وزارة الزراعة لميكة الارز فتقدمت مصلحة السجل التجارى الى وزير الزراعة تطلب موافقته باعتبار ان موافقة الوزير المختص فنيا على شرط جوهرى للغير طبقا للمادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، الا ان وزارة الزراعة ثمانت استنادا الى رأى السيد الاستاذ مستشارها القانونى بان القانون المشار اليه لم يشترط لتقيد فروع الشركات لاجنبية التى يوجد مركز ادارتها بالخارج سوى موافقة الهيئة اعلية للاستثمار فقط وما جاء باللائحة التنفيذية للقانون لا يجد له سنداً فى القانون ، بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠ استطلعت مصلحة السجل التجارى رأى ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين والتأمينات التى عرضت الموضوع على اللجنة الثالثة لتقسم الفتوى فانتهت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦ الى

أنه. يتمين أخذ موافقة الوزير المختص بالنسبة لتقيد فرعى الشركتين المشار اليهما في السجل التجارى وهو في الحالة المعروضة لوزير الزراعة .

وازاء هذا الخلاف فى الراى عرض الامر على الجمعية العمومية لتسمى انقوى والتشريع ، فاستعرضت المادة ١٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والتي تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى اصدارها ويجوز أن يعين اتقانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » واستعرضت أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى وتنص المادة ٣ منه على أن « يشترط فمين يقيد فى السجل التجارى أن يكون مصريا حاصلًا على ترخيص بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة » . وتنص المادة ٤ منه على أنه « استثناء من أحكام المادة السابقة وبمراعاة حكم المادة ٢٣ . ودون اخلال بأحكام القانون المنظم للقيام بأعمال الوكالة التجارية يتمين على الاجانب التقيد فى السجل التجارى فى الحالات الآتية :

١ — موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة فى حالة المشروعات التى تنشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٢ —٠٠٠٠٠٠٠٠

٣ — كل شركة — أيا كان شكلها القانونى — يوجد مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها فى الخارج إذا زاولت فى مصر أعمالا تجارية أو مالية أو صناعية أو قامت بعملية مقاوله بشرط موافقة هيئة الاستثمار . وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أن « تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التجارة وتشمل على الاخص :

١ — الشكل الذى يكون عليه انسجل التجارى .

٢ — اجراءات طلب التقيد والتأشير والتجديد والمحو ومواعيد تقديمها وبياناتها ومستنداتاتها٠٠٠٠٠٠٠٠

كما استعرضت الجمعية المادة ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى والصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ ، وتنص على أن « تقيد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب أيداعها .. » . ويتعدد قيد الطلبات بتعدد المخال الواقعة في دائرة اختصاص مكاتب السجل التجارى بالنسبة لقيد الشركات التى يوجد مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها بالخارج فيجب أن يشتمل القيد على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، اما بالنسبة للشركات الاخرى غير الخاضعة لاحكام هذا القانون فيتم الاتفاق في شأنها بين وزير التجارة والوزير المختص .

ومفاد ذلك أن اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين تصدر بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعدام من تنفيذها ، فلا تملك أن تقرر شرطا جديدا لم يرد النص عليه في القانون أو تعفى في شرط استلزمه القانون .

ولما كان القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى لم يشترط لقيد الشركات الاجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، والنسبة لوجود مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها في الخارج - سوى موافقة هيئة الاستثمار واذ تضمنت الائحة التنفيذية لهذا القانون في مادتها (٣) السالفة الذكر شرطا جديدا هو الحصول على موافقة الوزير المختص فانها بذلك تكون قد خالفت احكام القانون .

(ملف ٢/٤٢ - ٣٥٥ - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٠٦).

المبدأ :

لا يجوز القيد بسجل المستوردين بالنسبة لشركة تملك في رأسمالها خصوصا شركة استثمار اجنبى يملك فيها غير مصريين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين على انه « لا يجوز لاي شخص طبيعي أو اعتباري استيراد السلع بقصد الاتجار الا اذا كان مقيدا بسجل المستوردين المعد لذلك بالجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجار الخارجية وفقا لاحكام هذا القانون ، وفي تطبيق احكام انقرة السابقة يعتبر استيراد الوكيل التجارى للسلع استيرادا بقصد الاتجار » .

وتنص المادة ٢ هـ و من القانون المذكور على انه « يشترط فimen يطلب التيد في سجل المستوردين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(هـ) أن تكون اسمهم أو حصص الشركاء في شركات مساهمة وشركات التوصية بالاسهم مملوكة جيما لمصريين مع مراعاة مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب جنسية جمهورية مصر العربية .

(و) أن يكون جميع الشركاء ومديرو الشركة في شركات الاشخاص ومديرو ورؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات الاموال مصريين وبانفسية لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب هذه الجنسية .

ومفاد هذه النصوص ان المشرع اشترط مصرية الشريك في شركات الاشخاص كشرط لقيدها في سجل المستوردين وفي حالة ما اذا كان الشريك قد اكتسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس فانه يشترط للتيد مضي عشر سنوات من تاريخ تجنسه وهي المدة المقررة في قانون الجنسية لاكتساب الحقوق الخاصة بالمصريين لتعلق ذلك بالمصالح الاقتصادية الاساسية للبلاد وكذلك تطلب كشرط لتيد شركات الاموال في سجل المستوردين أن تكون اسمهم أو حصص الشركاء في هذه اشركة مملوكة ملكية خالصة لمصريين فاذا ما كات الشركة طالبة القيد يملك جزءا من رأسمالها بعض الشركات فان المشرع لم يقف عند الاكتفاء بتوافر الجنسية المصرية في هذه الشركات حيث تكتسبها بمجرد تأسيسها طبقا للقانون المصرى ، ولكلة اشترط تملك المصريين لكافة أسهمها بل ولم يكتف بذلك بل اشترط أن يكون جميع أعضاء مجلس

ادارة الشركة وكذلك مديروها مصريين ، فاذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فالمستفاد ان القانون لم يكلف بمصريته تطلب في الحقيقة مصرية رأسمال الشركة طالبة القيد بأكمله ، أى ان يكون رأسمال الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد مملوكة بأكمله لمصريين ، والا انتفت الغاية من اشتراط ملكية رأسمال الشركة طالبة القيد لمصريين . اذ يكفى حينئذ أن يكون المساهمون جميعا من شركات الاموال المنشأة طبقا لاحكام القانون المصرى وبذلك تكون مصرية الجنسية ولو كان جميع المساهمين عيها أجنبى ، كما تنهار علة اشتراط أن يكون جميع أعضاء مجلس الادارة مصريين ، لانهم باعتبارهم ممثلين للشخص المعنوى بمجلس الادارة يلتزمون بتوجيهاته ، وتكون ادارة الشركة خاضعة لتوجيه الاجانب المساهمين في الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد ، كما تنهار علة اشتراط ان يكون جميع المديرين مصريين اذ سوف يكونون خاضعين لتوجيه مجلس الادارة الخاضع لمن يمثلهم من المساهمين الاجانب في الشخص المعنوى ، وفي هذا كله ما يقطع بانه اذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فلا يكفى بمصرية هذا الشخص المعنوى بل يلزم كذلك تحقق مصرية جميع المساهمين فيه بالمعنى الذى حدده القانون أى المصرية الاصيلة بمعنى أنه اذا قامت على التجنس فتكون قد مضت مدة العشر سنوات اللازمة لتحقيق اندماج الاجانب في المصريين وتمتعهم بالحقوق السياسية الايجابية ، على ما افصحت عنه نصوص القانون حين تطلبت في مصرية المساهم في الشركة طالبة القيد أن تكون قد مضت على تحققها مدة السنوات العشر المشار اليها ، واذا كان شرط هذه المدة لا تتحقق ، في شأن الشخص المعنوى الذى يكتسب الجنسية المصرية بمجرد نشوئه عملا بأحكام القانون المصرى فلا بد أن ينصرف الى الاشخاص الطبيعيين والا لم تتحقق علة اشتراط المصرية في المساهم والتي يجب أن تمضى عليها عشر سنوات في حق التجنس .

ولما كانت شركة اننيل للتجارة وانتوزيع طالبة القيد تحدد رأسمالها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه (مائتى ألف جنيه) موزعة على خمسين ألف سهم تمتلك فيها شركة النصر الفطيم للاستثمار وهى شركة مساهمة مصرية مؤسسة طبقا لقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار رأس المال

العربي والاجنبي ٤٥٠٠٠ سهم ، وكانت هذه الشركة الاخيرة يمتلك فيها
غير المصريين وقت تأسيسها ٤٠ ٪ من رأس المال فانه لا يجوز قيد شركة
النيل للتجارة والتوزيع في سجل المستوردين طبقا لاحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٨٢ .

١ ملف ٢٥٤/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

الفصل السابع : التحكيم

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار المال العربي والاجبيى والمناطق الحرة اختياري محض للمتحاكمين الذين يسوغ لهما باتفاق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطنى - اذا لم يترتب هذا الاتفاق وتراضى عليه الطرفان في وضوح تاكد الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص - لا يعتبر التحكيم ضمن المزايا والاعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة - اساسى ذلك - تطبيق : « انشاء شركة بقانون لاحق على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - النص في قانون انشائها على تمتعها بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التى تعمل بالمناطق الحرة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - انصراف حكمها في هذا الصدد الى المزايا والاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون ويخرج عن هذه الدائرة التحكيم الاجبارى المقرر بمقتضى المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ - اختصاص جهة القضاء ولائيا .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت فيها سبق أن تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفق احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذى صدر قانون الشركة المطعون ضدها لاحقا عليه وفي ظله - اختياري محض للمتحاكمين الذين يسوغ باتفاق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطنى ، فاذا لم يترتب هذا الاتفاق ويتراضى عليه الطرفان في وضوح ، تاكد الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص ، اعمالا لحكم الدستور وضماناته المؤكدة بأن يكون لكل دعوى قاضيهما الطبيعى وأن ينسط سلطان القضاء ويتأكد بكل القراب الوطنى كظهور لسلطان الدولة وعزتها وتأكيد لا غنى عنه - لاعتبارها وسيادتها .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية — لا يستظهر التحكيم سبيلا إلى غرض المنازعات بين الشركة وجهة الإدارة ، وليس ثمة اتفاق لاحق بين الطرفين يسند هذا الاختصاص للجان التحكيم أو ينزعه من قاضيه الطبيعي ، وترتبطا على ذلك ونفاذا لموجبه وإدراكا من الشركة لصحيح حكم القانون في جهة الاختصاص بدعواها — توجهت ابتداء إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية حيث صدر لصالحها الحكم الطعين — ولما طعن في هذا الحكم ومثلت اندعوى أمام دائرة فحص الطعون أقامت الشركة المطعون ضدها دفاعها بمنأى عن النيبك بتحكيم لا تظاهرها نصوصه أو تطوعه أسباب جادة فتوعا بجهة القضاء التي يفرضها حكم القانون والتي استلهمها ابتداء ما تسنده من ضمانات وثقة يقر بها أطراف المنازعة على سواء بينهم ، ولم تدفع الشركة بعدم اختصاص القضاء الذي لا بد أن بعد أن أضحي الطعن في مراحله النهائية مهيا للفصل فيه الأمر الذي لا يستوى معه هذا الدفع على أساس أن التحكيم ما تقدم بيانه محض سبيل احتياري يتعين اتفاق الطرفين عليه ، وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى ولم قم عليه شاهد من دليل .

ومن حيث أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة تنص على أن « تعرض جميع المنازعات التي تنشأ بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم للفصل فيها بحكم نهائي ونافذ وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه . . . » بينما تنص المادة ٣٩ من هذا القانون أن « يصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بتشكيل هيئة التحكيم من أحد مستشاري مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة أو أحد مستشاري الاستئناف يرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارهما طرفا النزاع في حين تنقضي المادة ٤١ منه بأن تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث أن المادة ١٠ من قانون إنشاء الشركة المطعون ضدها إذ تنص على أن تتمتع الشركة من أنشطتها المتعلبة بالمناطق الحرة بجميع المزايا

والاعفاءات المقررة للشركة والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، فانها ينصرف حكمها فى هذا الصدد الى المزايا والاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون .

وينبى عن هذه الدائرة التحكيم الاجبارى المقرر بمقتضى المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ذلك أن هذا التحكيم لا يتمخض نفعا خالصا للمستثمر على مثل المزايا والاعفاءات التى يعقدها له القانون المذكور بشأن الاعفاء من احكام قوانين الضرائب واحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة وقانون الرقابة على عمليات النقد وغير ذلك من المزايا والاعفاءات المحددة بصريح النص والتى لا يخفى شك فيها تخوله للمستثمر من مزايا خالصة ونفع محقق .

اما التحكيم فهو وان اثمر أحيانا قصدا فى الوقت والاجراءات الا أن العنصر الغائب فى تشكيل هيئته لغير رجال القضاء مما يفقده خبرة القضاة وقدرتهم وما يطوقهم به القانون من تجرد وحيدة فضلا عن الضمانات التى كفلت للاختصاص بقانون المرافعات ، على وجه يفوق معه التحكيم نظاما خطرا لا يخلو من مزالق بنأى بالخصوصية عن قضايتها الطبيعى ، وبهذه المثابة لا ينخرط التحكيم — والذى لا يؤمن أبداا علقته — ضمن المزايا والاعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والتى تستصحبها الشركة المطعون ضدها وفق المادة ١٠ من قانون انشائها .

هذا الى أن التحكيم سبيل استثنائى لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضى العادية وما تكفله من ضمانات ، فلا سبيل الى أن يشتم ضمنا وانها يتعين فى تأكيده قيام نص صريح ، وقد خلا قانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ من هذا النص والذى لا تعين على استخلاص احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

ومن حيث انه لما تقدم — فإن الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء ولائيا بنظر المنازعة ، لا يستوى على أساس حرى بالرفض .

(طعن ٩٣١ لسنة ٢١ ق — جملة ١٦/٤/١٩٧٧)

تطبيق :

التحكيم وسيلة من وسائل غش المنازعات ، يترك للخصوم تيسيرا عليهم . والتحكيم نوعان : اختياري واجباري .

ومن امثلة التحكيم الاجباري ، التحكيم في منازعات القطاع العام (القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١) ، والتحكيم في منازعات الجمارك (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣) والتحكيم في منازعات العمل (القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) .

ومن امثلة التحكيم الاختياري التحكيم في قانون المرافعات (المواد ٥٠١ وما بعدها) والتحكيم في منازعات الاستثمار والمناطق الحرة . (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، والتحكيم التجاري الدولي .

نشأة التحكيم التجاري الدولي واقراره دوليا :

لا يوجد حتى الوقت الحاضر قضاء دولي يفصل — على سبيل الالتزام في المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية والتي تنشأ بين الاشخاص التابعين لدول مختلفة ؛ و بين حكومة دولة ورعليا دولة أخرى ومن ثم كمن التحكيم بما تضمنه من سرعة الاجراءات هو الوسيلة نحسم هذه المنازعات بدلا من سلوك سبيل القضاء العادي وما قد يثيره من تضارب في الاختصاص القضائي الدولي ..

وكان امر التحكيم التجاري الدولي بغير تنظيم الى سنة ١٩٢٣ حيث قامت الغرفة التجارية الدولية بانشاء محكمة التحكيم التابعة لها ثم قامت هذه الغرفة بمساعي ندى عصبة الامم بقصد الوصول الى اتفاقية دولية للاعتراف بالحكام المحكمين الاجنبية — وكان من نتيجة هذه الجهود ان تم التوقيع في ١٩٢٣/٩/٢٤ على بروتوكول جنيف الخاص بالتحكيم ..

وفي عام ١٩٥٨ أقر مؤتمر الامم المتحدة المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ مايو الى ١٠ يونية ١٩٥٨ — اتفاقية خاصة بالحكام المحكمين الاجنبية وتنفيذها ، وقد انضمت اليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ على ان تعتبر نافذة اعتبارا من ٨ يونية ١٩٥٩ .

وفي نفس عام ١٩٥٨ أُنشئت مجموعة البلاد الاشتراكية الأوروبية لهيئة التحكيم التجارى الدولى فعملت على تنظيم الهيئات التى تباشره وأبرمت فيها بينها اتفاقية للمعونة الاقتصادية المتبادلة .

وفي عام ١٩٦١ أبرمت فى جنيف اتفاقية تعرف باسم الاتفاقية الاوربية للتحكيم التجارى ،

وفي ١٨/٣/١٩٦٥ عقدت اتفاقية خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدولة ورعايا الدول الاخرى عن طريق التحكيم والمصالحة على ان تطبق هيئة التحكيم القواعد الدولية المنصوص عليها فى الاتفاقية مع ما ينطوى عليه ذلك من احلال هذه القواعد محل القانون الوطنى وقد انضمت جمهورية مصر العربية الى هذه الاتفاقية بامعان رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٧٦ صدرت قواعد التحكيم الدولى التى وضعتها لجنة القانون التجارى الدولى وأوصت بها الامم المتحدة والمعروفة باسم قواعد النيونيسيترال وهى تتضمن مجموعة موحدة من الاجراءات يمكن تطبيقها بصورة شاملة على التحكيم الدولية سواء اكلفت خاصة او عن طريق مؤسسات .

هذا وقد ترتب على اتساع نطاق التجارة الدولية والاتجاه الى التحكيم لحسم المنازعات الناشئة عن عقودها أن ظهرت مؤسسات دولية متخصصة فى التحكيم تقدم خدماتها لمن يطلبها أهمها محكمة التحكيم التابعة للفرقة التجارية الدولية بباريس وجمعية التحكيم الامريكية ومحكمة تحكيم لندن والمؤسسة الهولندية للتحكيم .

كما قررت اللجنة القانونية الاستشارية ندول آسيا وافريقيا فى دورتها التى عقدت بالدوحة فى يناير سنة ١٩٧٨ انشاء ثلاثة مراكز اقليمية للتحكيم لخدمة المنطقة والحد من سيل التحكيم المتجه الى مؤسسات الدول الغربية

وقد تم انشاء مركز في كوالا لمبور كما انشئ مركز آخر في القاهرة ويؤدى مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى الوظائف التالية :

— اقامة التحكيم تحت اشرافه .

— النهوض بالتحكيم التجارى العونى فى المنطقة .

— تنسيق ومساعدته أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة وخاصة المؤسسات الموجودة داخل المنطقة .

— تقديم المساعدة فى اجراء التحكيم الخاصة وخاصة التحكيم التى تجرى وفقا لتواعد اليونسيترال للتحكيم .

— المساعدة فى تنفيذ احكام التحكيم .

(المستشار رشاد الميحيى ، قضاء غير المتخصصين فى المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ — ١٩٨٠) .

قواعد التحكيم التجارى الدولى :

لا توجد بالطبع قواعد موحدة تنظم اجراءات هذا التحكيم وان كانت المؤسسات المتخصصة فيه تضع لوائح خاصة بها تنظم اجراءاته وعلى ذلك فانه يتمين على المحكمين فى التحكيم الخاصة مراعاة قواعد الاجراءات المدنية فى الدولة التى يتم التحكيم فى اراضيها .

وفىما يختص بعدد المحكمين وكيفية اختيارهم فيتم ذلك باتفاق الخصوم مع مراعاة ما تقتضى به لوائح المؤسسات المتخصصة من جعل هذه المؤسسات سلطة تعيين للمحكم الواحد فى حالة عدم اتفاق طرق النزاع على اختياره كما تجعل منها سلطة تعيين المحكم المرجع فى حالة الاتفاق فى تعيينه وكذلك تعيين محكم الخصم الذى يتخلف عن تعيين محكمه فى حالة الاتفاق على ثلاثة محكمين .

وبخصوص القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع فالاصل أن تطبق الهيئة القانون الذى يحدده الطرفان فلن لم يتفقوا وجب تطبيق القانون الذى تحدده قواعد تنازع القوانين ويلاحظ بشأن القانون الواجب التطبيق (م — ٢٢ — ج)

على موضوع النزاع أن نظام محكمة التحكيم للفرقة التجارية الدولية بباريس المطبق من ١٩٧٥/٦/١ يقضى في مادته الاولى بأنه يمكن للخصوم إذا رغبوا أن ينضموا في شرط التحكيم ذاته على القانون الواجب التطبيق على العقد ولم يوضح هذا النظام القانون الذى يتعين على المحكمة تناسله في حلة تحديد القانون بمعرفة الخصوم .

في حين كانت قواعد الدونستريال توضح في هذا الصدد اذ يجرد نص المادة ٣٣ من هذه القواعد بما يلى :

— تطبيق محكمة التحكيم القانون الذى تحدده قواعد تنازع القوانين التى تراها واجبة التطبيق .

— لا تصدر محكمة التحكيم قرارا بوصفها موفقا وديا او وفقا لمبادئ العدل والإنصاف الا اذا غوضها الطرفان صراحة في القيام بذلك وكان القانون الواجب التطبيق على اجراءات التحكيم يسمح بذلك التحكيم .
— في جميع الحالات . تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقا لاحكام العقد وتأخذ في حساباتها العادات التجارية الواجبة التطبيق على المعاملة .
هذا ويلاحظ ان نفقات التحكيم الذى يتم بمعرفة المؤسسات المتخصصة في الدول الغربية باهظة .

(المستشار رشاد المليجي — في المسح الاجتماعى الشامل) .

التحكيم في قانون الاستثمار :

وتنص المادة (٨) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على ان « تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ احكام هذا القانون بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر ، او في اطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، او في اطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطنى الدول الاخرى التى انضمت اليها جمهورية مصر العربية بموجب هذا القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التى تسرى فيها .

ويجوز الاتفاق على ان تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفى النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على

اختياره العضوان المذكوران ، فان لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرهما ، يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب اى من الطرفين بقرار من المجلس الاعلى لنهيات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الاجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الاساسية للتقاضي ، على ان تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الاصوات ، وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الاحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم ،
فهذا النص يجعل الخيار للمستثمر للجوء للطريق الذى يرى انه اكثر ضمانا لحقوقه ، سواء بالجوء الى التحكيم او الى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ، كما يمكن ان تتم التسوية فى اطار الاتفاقات الثنائية او الجماعية المعقودة بين مصر والدول التى يتبعها المستثمرين — كما يبقى دائما احتمال لجوء المستثمر الى القضاء الوطنى بحسباته صاحب الاختصاص الاصيل فى تسوية كافة المنازعات التى تنشأ عنى الاقليم — ويعتبر اللجوء الى التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار استثناء من هذا الاصل العام .

موضوع المنازعات التى يجوز عرضها على التحكيم :

لم يحدد المشرع نوعا معينا من المنازعات التى يجوز تسويتها عن طريق التحكيم ، وانما جعل اختصاص التحكيم ينظر المنازعات المتعلقة بالاستثمار علما ، ويرى بعض الشراح ان شروط عرض انزاع على التحكيم تخلص فيما يلى :

(ا) ان يكون النزاع متعلقا بتطبيق او تنفيذ حكم من احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(ب) ان يكون هناك اتفاق على التحكيم سواء عند ابرام عقد الاستثمار او عند نشوب النزاع .

(ج) الا تكون هناك طريقة اخرى التزمت بها الدولة لتسوية النزاع

بموجب الاتفاقات الدولية الثنائية أو الجماعية ، أخذاً بمبدأ سمو القواعد الدولية على القواعد الوطنية .

تشكيل لجنة التحكيم :

ينص القانون على تشكيل لجنة التحكيم من عضوين اثنين يقوم كل طرف من طرفي النزاع باختيار أحدهما — ويقوم المحكمان بالاتفاق على اختيار العضو الثالث المرجح ، وهو العضو الذى يقوم بالدور الحاسم والفعال فى انتهاء النزاع ، ومن ثم غاذا لم تتوافر فى هذا المحكم المرجح ضمانات الحيطة والعدالة ، مما يدعم الشعور بالثقة والاطمئنان نحو شخصه ونحو جدارنه ، فإنه سيكون مصدر ضرر بمصالح أحد الطرفين ، وقد نص المشرع على اختيار العضو الثالث المرجح خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين آخر المحكمين ، وفى حالة اخفاق العضوين المحكمين فى اختياره خلال هذه المدة فإنه يتمين اختياره بناء على طلب أى من الطرفين من بين المستشارين بالهيئات القضائية فى مصر .

اجراءات التحكيم :

يتقدم طرفا النزاع بطلب التحكيم على النموذج المعد لذلك الى المكتب الفنى لشئون التحكيم الملحق بالهيئة العامة للاستثمار ، ويجب أن يبين فى الطلب اسماء عضوى التحكيم اللذين وقع عليهما الاختيار وموضوع النزاع محل التحكيم وطلبات كل طرف ، على أن يرفق به اتفاق التحكيم وجميع المستندات المؤيدة لكل طرف ، ويتولى ذلك المكتب قيد الطلب واتخاذ الاجراءات اللازمة — وتضع لجنة التحكيم برئاسة العضو المرجح القواعد والاجراءات الخاصة لنظر النزاع ، ويجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من أهل الخبرة .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الاصوات ، على أن يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لوثائق النزاع وطلبات الخصوم وحججهم وأقوالهم ومستنداتهم واسباب القرار ومنطوقه ، ومكان وزمان صدوره ، والملتزم بأداء المصروفات والأتعاب .

ويكون قرار اللجنة فى النزاع نهائياً وملزماً للطرفين وقابلاً للتنفيذ شأنه شأن الأحكام النهائية .

الاجوء الى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار :

الى جانب التحكيم كوسيلة رضائية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، الاجنبى فقد انضمت مصر فى نوفمبر سنة ١٩٧١ الى « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى » التى اعدھا البنك الدولى للانشاء والتعمير فى سنة ١٩٦٥ والتى دخلت دور النفاذ اعتبارا من ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦ — كما سبقت الاشارة — ولا تتضمن الاتفاقية المذكورة قواعد موضوعية يمكن تطبيقها على منازعات الاستثمار ، وانما تقتصر على رسم طريق لتسوية المنازعات بين الدول الاطراف ومواطنى الدول الاطراف الاخرى ، اى على المعاملة الاجرائية للمستثمرين فى حالة النزاع مع الدول المضيفة لهم ، ووسيلتها فى ذلك هو انشاء المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار وتحت رعاية البنك الدولى للانشاء والتعمير ، لتكون مهمته الاساسية تقديم تسهيلات التوفيق والتحكيم كاجراءين متكاملين لتسوية المنازعات القانونية الناتجة مباشرة عن عملية الاستثمار وبحيث لا يقوم المركز بنفسه بتسوية هذه المنازعات ، وانما يتم ذلك عن طريق لجان التوفيق والتحكيم ووضحت الاتفاقية طريقة تشكيلها ويمكن اعطاء فكرة مبسطة للنظام القانونى الذى يقوم عليه المركز على النحو التالى .

العضوية فى المركز :

تقتصر العضوية فى المركز على الدول التى صادقت على « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار التى اعدھا البنك الدولى . . . » وتستطيع اى دولة عضو فى هذا البنك ان تنضم للاتفاقية . . اما بالنسبة للدول غير الاعضاء فليس لها الحق فى الانضمام الا اذا كانت طرفا فى انظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ودعاها المجلس الادارى للمركز باغلبية ثلثى الاعضاء .

المنازعات التى يجوز عرضها على المركز :

يشمل اختصاص المركز كل المنازعات القانونية انتى تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر من رعايا دولة متعاقدة اخرى ، ويشترط — لاختصاص المركز بتسوية النزاع — ان يكون اطراف المنازعة قد قبلوا اختصاص المركز كتابة عند تقديم المنازعة الى التوفيق او التحكيم ولكل دولة ان تخطر المركز بأنواع المنازعات التى يمكن فى نظرها ، ان

تخضع لاختصاص المركز ، ولا يعتبر هذا الاخطار بمثابة قبول لهذا الاختصاص
فاختصاص المركز لا يمارس في مواجهة دولة معينة الا بعد قبولها له صراحة
ويتم التعبير عن هذا القبول بطرق شتى فقد ينص في معاهدة ثنائية على
استعداد الدولة للجوء الى المركز لتسوية منازعات الاستثمار التى تؤثر
بينها وبين رعايا الطرف الاخر في المعاهدة .

وقد قمص الدولة في تشريعها الخاص بالاستثمارات الاجنبية ، او في
اعلان من جانبها وحدها ، على استعدادها لقبول اختصاص المركز في المنازعة
مع اى مستثمر يقبل ذلك الاختصاص وقد ينص على القبول المتبادل
لاختصاص المركز في عقد الاستثمار المبرم بين الدولة او مؤسساتها العامة
وبين المستثمر . او في اتفاق خاص بينها بصدد منازعة معينة .

اجراءات التحكيم أو التوفيق أمام المركز :

تبدأ اجراءات التوفيق أو التحكيم عن طريق طلب مكتوب يقدم من
الطرف الراغب في تسوية المنازعة (سواء كان المستثمر أو الدولة) الى
السكرتير العام للمركز ويجب أن يكون هذا الطلب موضحا به موضوع
المنازعة والاطراف فيها . وموافقتهم على تسوية النزاع بالطريقة المطلوبة
فاذا تم تسجيله فان اجراءات تشكيل لجنة اتوفيق أو التحكيم تبدأ باحدى
طرق ثلاث :

١ - اما باتفاق الاطراف على اشخاص المحكمين ويتعين أن يكون
عددهم فرديا .

٢ - او بتشكيل اللجنة من ثلاثة محكمين بحيث يختار كل طرف
محكم ويتم اختيار الثالث باتفاقهما .

٣ - فاذا لم تتشكل اللجنة أو المحكمة خلال ٩٠ يوما من ارسال
السكرتير العام الاعلان بتسجيل انطلب فلرئيس المجلس الادارى بناء على
طلب أحد الاطراف تعيين المحكمين الذين لم يتم اختيارهم .

ويستطيع الاطراف تعيين موفقين أو محكمين من خارج القوائم التى
يحفظ بها المركز بشرط أن يتوافر فيهم الصفات المقررز للمرشحين فى القوائم

وهذا الحق مخول لاطراف النزاع فقط . فلا يجوز لرئيس المجلس الإداري ممارسته .

قرار التحكيم :

تعمد إجراءات التوفيق أو التحكيم في مقر المركز الرئيسي للبنك الدولي بواشنطن حيث يباشر « المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار » نشاطه ومع ذلك يجوز الاتفاق على عقدها في مقر محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي أو في أي منظمة أخرى أو أي مكان آخر توافق عليه اللجنة أو المحكمة بالاتفاق مع السكرتير العام للمركز .

على محكمة التحكيم أن تصدر قرارا في النزاع بأغلبية الآراء ، وذلك خلال تسعين يوما من انتهاء الإجراءات . وللعضو الذي يكون له رأى مخالفا أن يرفق رأيه بالحكم .

ويجب على المحكمة أن تطبق - في موضوع النزاع - القواعد التي يتفق الاطراف على تطبيقها ، والافتقار الدولة المضيفة بها في ذلك قواعد تنازع القوانين . وأيضا لها حرية تطبيق قواعد القانون الدولي إذا كانت صالحة للتطبيق على النزاع سواء بصورة تكميلية أو اضافية أو أصلية حسبما تراه المحكمة في هذا الشأن . أي أن تطبيق القانون الدولي يدخل ضمن السلطة التقديرية للمحكمة .

ويصدر الحكم كتابة ويجب أن يغطي جميع الموضوعات التي أثير بشأنها النزاع . . . ويكون هذا الحكم ملزما ، ويعامل في الدول الاطراف كما لو كان حكما نهائيا صادر من محاكمها .

انظرن في الحكم :

يجوز لكل طرف . خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ صدور الحكم أن يطلب من السكرتير العام تصحيح حكم التحكيم على أن يتضمن هذا الطلب المسألة التي أهملها أو أخطأ فيها الحكم . . كما يجوز لكل طرف إذا اكتشف وقائع جديدة يمكن أن تؤثر بصفة قاطعة في حكم التحكيم أن يتقدم بطلب للسكرتير العام لاعادة النظر في الحكم على أن يكون ذلك خلال

ثلاثة أشهر من اكتشاف تلك الوقائع . ويشترط عدم مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور الحكم . . . وأخيرا يجوز طلب ابطال الحكم لاهد الاسباب الآتية :

- ١ — التشكيل المعيب للمحكمة .
 - ٢ — تجاوز المحكمة لاختصاصها بطريقة واضحة .
 - ٣ — ارتشاء احد أعضاء المحكمة .
 - ٤ — خروج المحكمة على قواعد الإجراءات الأساسية بصورة خطيرة
 - ٥ — اغفال الحكم ذكر الاسباب التى بسى عليها .
- ويجب على السكرتير انعام للمركز اتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث طلب التصحيح أو اعادة النظر أو طلب الالفاء . . وفقا لقواعد الاجراءات المنصوص عليها فى هذا الشأن .
- (المستشار محمود نهى — محاضرة بعنوان « دراسات انجوى القانونية للمشروعات الاستثمارية » القيت بنادى مجلس الدولة بالقاهرة يوم الخميس ١٢/٣/١٩٨١)

الفصل الثامن : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

عبارة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الواردة في نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ تنصرف الى رئيس مجلس ادارة الجهة الذى يقوم بأعمال الادارة الفعلية اللازمة لها .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد المقصود بعبارة رئيس مجلس الادارة التنفيذي الواردة في نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات . فاستبان للجمعية العمومية من نص المادة الاولى من انقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات وانهيئات ان المشرع قضى بان تؤول الى الجهات المشار اليها فى هذه المادة جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها او تسميتها او الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة او شركات الاستثمار او غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم او تشارك تلك الجهات فى راسمالها الا أن المشرع استثنى من ذلك المبالغ التى تنصرف مقابل قيام ممثلى هذه الجهات بأعمال رئيس مجلس الادارة التنفيذى او عضو مجلس الادارة المنتدب .

ولما كانت ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها في النص المذكور — وبغض النظر عن الاحكام والنظم التى تخضع لها — يقوم عليها مجلس ادارة يشكل بأسلوب وعدد محدد حسب النظام المعمول به في الجهة الا أن ادارة الجهة وتصريف شئونها لا يمارسها مجلس الادارة مجتمعاً بل يعهد بها اما للعضو المنتدب للادارة أو لرئيس مجلس الادارة اذا بنشر بنفسه اعمال الادارة أو لغيرهما من أعضاء مجلس الادارة ، وقد يعهد بها الى أحد العاملين بالجهة من غير أعضاء مجلس الادارة حسبما يقتضى بذلك النظام القانونى لكل جهة ، وعلى ذلك فان عبارة مجلس الادارة التنفيذى الواردة في نص المادة الاولى سالفة البيان لا تصدق الا على رئيس مجلس الادارة انذى يقوم باعمال الادارة الفعلية للجهة وتصريف شئونها ، ولا يقتصر نشاطه على مجرد رئاسة مجلس الادارة عند انعقاد جلساته فالنشاط انذى يعتد به هو قيام رئيس مجلس ادارة الشركة بالاعمال اللازمة لادارتها سواء منفردا أو بمشاركة غيره معه في القيام بتلك الاعمال طبقا لنظامها الاساسى .

(ملف ٥٠/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

يسرى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على الجهات الواردة به ، ومنها شركات القطاع العام — وجوب تطبيق هذا القانون على ما يقبضه العامل بعد استبعاد ما يخص منه طبقا للقانون .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه حيث تنص مادته الاولى على أن « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو

مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى . ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » .

وتضمت مادته الثالثة بأن يعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا القانون ينظم فيما يسرى عليه من جهات الشركات وقد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فإنه يتدخل فيهما شركات القطاع العام ، وقد أجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن أن تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المنفوخ عنه وهو أول أغسطس ١٩٦١ لاحق لسريان قوانين القطاع العام فوات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، لسنة ١٩٦١ المعمول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا معمولا به لم يبلغ وقتا للادة الثانية من التقنين المدني ، بل لحقه تعديل جزئي خرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات ، كذلك الخاضعة لنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بلقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث انه استصحابا لما سلف ، فإنه لا يجوز وفقا للادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سبق الاشارة اليها ، أن يزيد مجموع ما يتقاضاه ويأى صورة ، رئيس مجلس ادارة الشركة أو أى عامل آخر فيها ، على مبلغ خمسة الاف جنيه في السنة ، واذا اعتد القانون بما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ فإنه يستنزل ما يجرى خصمه على حساب الضرائب على الدخل ، أى أن العبرة بما يقبضه العامل مع مراعاة استبعاد ما يخضم منه طبقا للقانون .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة بنك مصر أمريكا الدولي
وعضوية مجلس إدارة بنك المتيا الوطنى .

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية العمومية لقرسى الفتوى والتشريع أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة كان يقضى فى مادته الثالثة بعدم جواز الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من عشر شركات مساهمة وعدم جواز الجمع بين صفة العضو المنتدب بمجلس إدارة أكثر من شركتين ثم جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتوصية بالإسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة فخفض هذا النصاب الى ست شركات فى المادة (٢٩) التى أوردت استثنائية على تلك القاعدة أولها خاص بالشركات التى لم يعض على أنشائها خمس سنوات وثانيها يتعلق بعضو مجلس الإدارة الذى يملك عشر أسهم رأس المال واعتبر هذا القانون فى المادة ٣٠ القيام بالأعمال الإدارية أو الفنية فى مقام الاشتراك فى عضوية مجلس الإدارة فلم يجز أن يشارك أحد فى أعمال أكثر من ست شركات وحظر فى المادة (٢١) الجمع بين صفة العضو المنتدب فى أكثر من شركتين ولقد صدر بعد ذلك القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٦ ماضاف الى المادة (٢٩) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ فقرة جديدة خاصة بالبنوك لا يجوز بمقتضاها لعضو مجلس إدارة أى بنك أن يجمع بين تلك العضوية وعضوية جلس إدارة بنك آخر ، كما خفض القانون (١١٤) لسنة ١٩٥٨ نصاب العضوية الى شركتين حتى صدر القانون رقم (١٣٧) لسنة ٦١ الذى نزل بالنصاب الى شركة واحدة وعلى ذلك فإن القاعدة العامة فيما يتعلق بالاشتراك فى عضوية مجالس إدارة البنوك كانت منذ صدور القانون رقم (١٥٩) لسنة ٥٦ تقصر هذا الاشتراك على مجلس إدارة بنك واحد ولم يرد على تلك القاعدة استثناء الا عندما صدر القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال الحرى والاجنبى والمناطق الحرة الذى نص فى المادة (١٢) على أنه

(تستثنى الشركات) المنقضة بأحكام هذا القانون من حكم البند (٥) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ ... كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة ١١ والمادة (٢٩) بالنسبة لمثلئ الاشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية والمادة (٣١) بالنسبة لغير المصريين ... وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٦١ كما ان قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ لم يستثنى من المادة (٢٩) من انقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ سوى رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام عند تمثيلهم لها بمجالس ادارة البنوك المشتركة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ .

وبمقتضى حكم المادة الاولى من مواد اصدار قانون الشركات الجديد رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الذى انقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٦١ ونصت المادة (٩٤) من القانون على انه (مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمثلئ بنوك القطاع العام لا يجوز لمعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوئ شواطها فى مصر ان يجمع ائى عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يحون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من اعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما) .

وحاصل ما تقدم ان عضوية مجلس ادارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حدها الاقصى عشرة مجلس من القانون رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ثم خفضت الى ست مجالس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك بمقتضى القانون رقم ١٥٩ لسنة ٥٤ قصرت بمقتضاه عضوية مجالس ادارتها على مجلس واحد وعلى ذلك خفض النصاب عضوية مجالس ادارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون ١٣٧ لسنة ٦١ فتسلوت فى ذلك البنوك رمن ثم فان القاعدة العامة كثتت ومقتضا لحكم المادة ٢٩ من القانون ٢٦ لسنة ٥٤ المعدلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تجيز الجمع بين عضوية مجالس ادارة البنوك وكانت تقصر تلك العضوية على مجلس ادارة بنك واحد وبالتالي فان الاستثناء الذى أورده القانون ٤٣ لسنة ٧٤ بنظام الاستثمار على تلك القاعدة يتحدد فى ضوء هذا المضمون كما

انه يقتصر على من تناولهم فقط وهم ممثلى الاشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية فى مجالس ادارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء الممثلين الاشتراك فى عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيها عدا ممثلى بنوك القطاع العام فى مجالس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناهم المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذا اخذ المشرع فى قانون الشركات الجديد بذات الحكم فى المادة ٩٤ بمنع بنص عام الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد فان الاستثناء الخاص من تلك القاعدة الوارد بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ يظل مقصورا على ممثلى الاشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرها ، وبناء على ذلك فانه لايجوز للمعروضة حالته ان يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر امريكا الدولى وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(ملف ٢٨/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — أساس ذلك — ان المشرع قد نطق باختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والاحالة الى المحاكمة التأديبية او التنبية العامة الى طائفتين من العاملين اولاهما العاملين بشركات القطاع العام وثانيهما العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — اثر ذلك — اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والاسكان رغم ان البنك قد نشأ طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص

على أنه (مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها الموظف فى الرقابة
وفحص الشكاوى والتحقيق وتسرى أحكام المواد من ٢ الى ١١ و ١٤ و ١٧
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

... (٣) موظفى الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات
والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا
أدنى من الأرباح) .

ومفاد ذلك أن المشرع مـد نطاق اختصاصات النيابة الإدارية
بالتحقيق والرقابة والنقص والإحالة الى المحاكمة التأديبية والإحالة الى
النيابة العامة اذ أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها
بالمواد من ٢ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة
تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية الى طائفتين من العاملين اولاهما
طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصنة وفما
لاحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيها طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها
الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن
ثم فإن ممارسة النيابة الإدارية لاختصاصاتها سالفة الذكر بالنسبة لطائفة
اثنائية لا يشترط لها أن تكون لشركة من شركات القطاع العام ، وبعبارة
لذلك يكون للنيابة الإدارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية
شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات العامة فى رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين
ببنك التعمير والإسكان الذى تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة
الأوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسماله رغم أن إنشاء البنك
قد تم طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق
الحررة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى
تضى فى مادته التاسعة باعتماد الشركة المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع
الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم
يستثنى الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لاحكام القانونين رقمى
١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .
(فتوى ٦٥٥ ق ١٢٢/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة مؤداه اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها - يؤيد هذا النظر ان القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذي صدر فى ظل انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى قد اكد على اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع هؤلاء العاملين .

ملخص الفتوى :

كانت الجمعية العمومية قد خلصت من قبل فى فتواها بجللسة ١٩٨٢/٥/٥ الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، واستندت فى ذلك الى نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث أنه عن القول بأن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ صدر ابان قوانين التأميم الجزئى ، وقبل صدور مجموعة القوانين باعائد تنظيم الدولة

بعد مايو عام ١٩٧١ وانتهاج الدولة لسياسة اقتصادية مختلفة عن تلك التي صدر في ظلها القانون المذكور ، فإن ذلك مردود عليه بأن المشرع بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون المشار إليه ، والصادر في ظل انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، أكد على اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، بفض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الشركات وسواء أكانت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي — أم وفقا لغيره من القوانين ، الامر الذي يتعين معه تأييد ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع. صادرة في هذا الشأن والسالف فكرها ،

لذلك انتهى رأى انجعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة في هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ .

(ملف: ١٧٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

لا يجوز قيام شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الاموال المنشأة طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة بتأسيس شركات غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ او المساهمة في انشاء مثل هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بتأسيس شركة للاستثمارات وفقا لنظام استثمار المال العربي والاجنبي انصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في عقد تأسيس الشركة على أن أغراضها هي المساهمة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والامن الغذائي في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي . ومن بين هذه الاغراض انشاء وادارة المصانع وتسويق منتجاتها محليا وخارجيا (م — ٣٣ — ج ٣)

والقيام بالمشروعات الاستثمارية والخدمية أو المساهمة فيها . ويتلخّص تاريخ
١٩٨٠/٧/٦ تقدمت الشركة المذكورة الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق
الحرّة بكتاب تضمن مساهمتها في رأسمال شركة مصنع نسيج وصباغة عزبة
النخل بنسبة ٥٠ ٪ . وهذه الشركة الاخيرة هي شركة توصية بسيطة
رأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه خاضعة لاحكم القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
ولا تخضع لقانون الاستثمار . وافادت الشركة بكتابها المشار انيه انها
لا تطلب موافقة هيئة الاستثمار وانما مجرد احاطة الهيئة لكى تتمكن من
متابعة نشاطها ويعرض الامر على مجلس ادارة الهيئة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٠
قرر عدم الموافقة على هذه المساهمة . ويكتابها رقم ١٠٨٦٥ المؤرخ في
١٩٨١/٥/٢٠ طلبت الهيئة من ادارة الفتوى لوزارة المالية الاقامة بالرأى
عن جواز قيام الشركة المذكورة بالمساهمة في رأسمال شركة لا تخضع
لقانون الاستثمار . فارتأت ادارة الفتوى عدم جواز قيام شركات الاستثمار
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالمساهمة فى الشركات غير
الخاضعة لاحكام هذا القانون الا اذا توافرت شروط تطبيق احكام الفقرة
الاخيرة من المادة ٦ من هذا القانون . ويترتب على ذلك انحسار قانون
الاستثمار عن عمده الشركات باعتبار انه لا ينظم مسوى المشروعات
الاستثمارية الجديدة ، وأن توظيف المال المستثمر انها يتم طبقا لاحكامه
وينسب طبقا لرغبات المستثمرين .

ولما كانت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة ترى أن الصالح العام
قد يقتضى الموافقة على أن تقوم شركات توظيف الاموال المنشأة طبقا
لاحكام قانون الاستثمار بتأسيس شركات لا تخضع لاحكام هذا القانون أو
المساهمة فيها بضوابط معينة ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع فاستبانت ان قانون استثمار المال العربى والاجنبى
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قصر فى المادة ٢
منه مدلول المال المستثمر على النقد الاجنبى احر المحول الى مصر عن طريق
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه فى تنفيذ أحد
المشروعات أو التوسع فيها ، أو ينفق كمصروفات الدراسات الأولية والبحوث
والتأسيس ، أو فى الاكتتاب فى الاوراق المالية المصرية أو شرائها من اسواق
الاوراق المالية فى مصر أو ، لشراء أرض لتشييد عقارات عليها طبقا

للقانون ثم الحق بالنقد الاجنبى الحر ما يستورد من آلات ومعدات . . الخ لازمة لتنفيذ المشروعات بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها وكذلك الحقوق المعنوية المسجلة والملوكة لمبتعين فى الخارج . واخيرا الحق به الارباح التى يحققها المشروع اذا زيد بها رأسماله او اذا استثمرت فى مشروع اخر . فالمال المستثمر هو نقد اجنبى حر محول الى مصر طبقا للقانون وما يلحق به من آلات ومعدات وحقوق معنوية مستوردة اما ما ينتجه المشروع من ربح فلا يعتبر مالا مستثمرا الا اذا زيد به رأس مال المشروع ذاته ، او اذا استثمر فى مشروع آخر بموافقة مجلس ادارة الهيئة فى الحالتين والمشروع الاخر الذى يستثمر فيه ربح المشروع الاصلى هو مثله بالمعنى المحدد فى المادة ١ من القانون نفسه . اى مشروع استثمارى اى خاضع لاحكام هذا القانون . ويقطع فى ذلك ان المادة ٦/٢ حينما اجازت استخدام المال المستثمر فى الاكتتاب فى الاوراق المالية او شرائها من اسواقها فى مصر نصت على ذلك صراحة واشترطت أن يكون مصدر الثمن نقدا اجنبيا حرا محولا : كما اشترطت مطابقة القواعد التى يضعها مجلس ادارة الهيئة .

ثم اشترطت المادة ٢ من القانون فى المشروع الذى يجرى فيه الاستثمار فضلا عن تحقق وصف المشروع فيه بالمعنى المحدد فى المادة ١ منه أن يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث أو يحتاج الى رؤوس أموال اجنبية فى المجالات المبينة فى البنود من ١ الى ٩ من المادة ٣ ، وأن تكون هذه المشروعات دالخة فى القوائم التى اعتمدها الهيئة ووافق عليها مجلس الوزراء . واذا كانت المجالات المبينة قد تتسع فقد ائتمنتها بما رآه لازما من قيود . ويلاحظ أن البند ٤ من ذات المادة وقد جعل من مجالات الاستثمار توظيف شركات الاستثمار أموالها فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون اى مجالات المادة ٣ نفسها ، وشرطها انجوهرى أن يتحقق فيها وصف المشروع بالمعنى المحدد فى المادة ١ ، ثم يتوافر فيها شرط المادة ١/٣ وهو أن يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث أو رؤوس أموال اجنبية اى أن المشروع الذى يتم فيه توظيف أموال شركات الاستثمار هو مشروع خاضع لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نفسه ، فلا يمكن أن يمتد التوظيف الى مشروع خارج عن نطاق هذا القانون . كما أن رأس المال

الموظف يجب أن يكون مالا مستثمرا بالمعنى المحدد في المادة ٢ من القانون وأخيرا فإن مجال التوظيف يجب أن يكون من المجالات المنصوص عليها في ذات القانون . أى تحتاج الى خبرة عالمية في التطوير الحديث أو إرسال اجنبى . وبذلك فإن مجال نشاط توظيف شركات الاستثمار لاموالها وهى ذات مجالات القانون : فلا يمكن أن يتسلل الى خارج نطاقه . تقطع في ذلك مقارنة البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ ، فعنما عالج البند ٥ بنوك الاستثمار (وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين) قصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ثم اجاز لها ان تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها ، سواء تعلقت بشروعات في المناطق الحرة أو بشروعات محلية أو مشتركة أو اجنبية مقامة في مصر ، ثم اذن لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية من تصدير واستيراد . فنص المشرع الصريح على اجازة ذلك لبنوك الاستثمار دون تضمين نص ائبند ٤ الخاص بشركات الاستثمار شيئا من ذلك ، يقطع في عدم تمتع هذه الشركات بحق توظيف لموالها في مشروعات محلية أو في تمويل عمليات تجارة مصر الخارجية . اذ لو اراد المشرع أن يعطيها هذا الحق كما اعطاه بنوك الاستثمار لعنى بالنص الصريح على ذلك في البند ٤ كما فعل في البند ٥ ، خاصة وقد أعطى المشرع هذه البنوك ميزات لم يعطيها تلك الشركات . فقد أجازت المادة ٢/٤ ب انفراد رأس المال العربى والاجنبى دون مشاركة مصرية في هذه البنوك اذا كانت شروعا تابعة لمؤسسات مركزها في الخارج . كما استثنتها المادة ٢/١٣ من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد ، وهى استثناءات لا تتمتع بها شركات الاستثمار المشار اليها في ائبند ٤ من المادة ٣ . وبذلك فالواضح من نصوص القانون انها تقطع في عدم اجازة توظيف شركات الاستثمار المشار اليها في المادة ٤/٣ لموالها في خارج مجال المشروعات الخاضعة لهذا القانون .

اما ما تضمنته المادة ٦/٢ من اعتبار النقد الاجنبى الحر المحول الذى يستخدم في الاكتتاب في الاوراق المالية المصرية أو شرائها في اسواق الاوراق المالية المصرية مالا مستثمرا فإن كلمة الاكتتاب هنا لا تقطع في الغلابة على شمولها للاكتتاب في تأسيس الشركات ، لان الاكتتاب يقتصر على ما يطرح من أسهم للاكتتاب ، وهى عادة أسهم شركات المساهمة « فتخرج أنواع

الشركات الاخرى ، ثم ان المشرع عندما اراد الدلالة على تأسيس الشركات لم يعوزه الاصطلاح السليم فاستعمله في المادة ٤/٢ للتعبير عن مصروفات تأسيس الشركة المساهمة التي تقوم على المشروع الاستثماري . وهو يدل على ان الاكتتاب المشار اليه في المادة ٦/٢ ليس هو الاكتتاب في اسهم التأسيس ، اى ليس عليه المساهمة في تأسيس الشركة نفسها ، وانما هو الاكتتاب في اوراق مالية فصلا يمكن شراؤها من سوق الاوراق المالية . ويؤكد ذلك نص المادة ٥/٢ حينما اعتبرت ربح المشروع مالا مستثمرا اذا استثمر في مشروع آخر . فقد قرن هذا الاستثمار بزيادة رأسمال المشروع نفسه ، فدل على ان هذا الاستثمار قد يكون بالمساهمة في مشروع آخر او انشائه ودل على ان تعبير الاكتتاب الوارد في المادة ٥/٢ ليس هو الاكتتاب في تأسيس الشركة بانشاء اسهمها واصدارها . ويؤكد ذلك ايضا نص المادة ٥/٣ حين اجازت البنوك الاستثمار القيام بنفسها بالعمليات التمويلية الاستثمارية بالعملة الاجنبية الحرة في المشروعات المحلية ، فلم تستعمل تعبير الاكتتاب ، مما يؤكد ان المعنى المقصود به الاكتتاب في المادة ٦/٢ بعيد عن معنى انشاء الشركات او الاكتتاب في اسهم التأسيس . واخيرا فان المادة ٦/٢ انما تدخل في نطاق تحديد مدلول المال المستثمر ، اما المادة ٤/٣ و ٥ فتدخل في تحديد مجال الاستثمار بقوة على المشروعات التي تتطلب خبرة او رأسمالا اجنبيا . وينتهي كل ذلك الى تأكيد حكم النصوص من ان توظيف شركات الاستثمار اموالها طبقا للمادة ٤/٢ من القانون على مجال المشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا نفسه ، فلا يمكن ان يخرج هذا التوظيف الى مشروعات خارجة عن نطاق هذا القانون . وبذلك يتمتع على هذه الشركات توظيف اموالها في تأسيس شركات لا تخضع لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا ، او ان تساهم في مثل هذه الشركات ايا كان شكلها القانوني . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الهيئة في كتب طلب الرأى من ان المصلحة العامة قد تقتضى الموافقة على ان تقوم الشركات المذكورة بتأسيس شركات غير خاضعة لقانون الاستثمار او المساهمة فيها بضوابط معينة اوردتها الهيئة بكتابها المشار اليه ، ذلك ان هذه الضوابط لا يمكن فرضها الا بتعديل تشريعى ، مما يؤكد عدم جواز ذلك وفقا لاحكام القانون القائم .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

عابرون بالقطاع العام — حظر مزاولتهم للأعمال التجارية في ظل احكام كل من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (الملقى) والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حاليا ، كما لا يجوز لهم الجمع بين رئاسة مجلس ادارة الشركة وعضوية او رئاسة مجلس ادارة شركة استثمار خاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في ظل احكام كل من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس ادارة شركات المساهمة (الملقى) والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بصدار قانون شركات المساهمة .

ملخص الفتوى :

١ — ان الاشتراك في تأسيس شركة الاستثمار يعد عملا تجاريا في مفهوم القانون التجاري وبالتالي يلحقه الحظر الوارد بالمادة (٤٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعمول به وقت تأسيس الشركة ، ويؤكد ذلك ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حاليا قد حظر في المادة ٧٩ منه على عامل القطاع العام ان يشترك في تأسيس الشركات الا اذا كان مندوبا عن الشركة او وحدات القطاع العام او الحكومة .

٢ — ان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة وقد تضمن حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة ، يعد بمثابة تشريع قائم بذاته ومستقل عن جميع القوانين الاخرى التي تنظم انواع الشركات المساهمة حيث يتناول بالتعديل جميع احكام القوانين بالنسبة لكيفية تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة ومنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، واذا كلفت شركات الاستثمار مستثناة من هذا القانون فان مجال هذا الاستثناء الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة من شركات الاستثمار فقط ولايمتد الى عضوية مجلس ادارة شركة استثمار وشركة قطاع عام باعتبار ان شركات القطاع العام غير مستثناة من ذلك القانون ، ولم يتغير هذا الوضع بصدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي وان كان قد ألغى العمل بالاحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ فقد أعاد النص على ذات الحظر المشار اليه .

(فتوى ٢٦١ في ١٨/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصالحها العامة على النحو الموضح في المائتين ٥٨ و ٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من الناحية القانونية اختصاص أصيل مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى — وجوب تفسير الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على هذا الأساس — اختصاص الهيئة العامة للاستثمار بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية — هذا الاختصاص لا يحجب اختصاص مجلس الدولة بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توجب على وزارات الدولة وهيئاتها ومصالحها استثناء مجلس الدولة قبل إبرام أو اجازة أى عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه كما توجب المادة ٦١ من ذات القانون عرض العقود التي تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه وعقود تأسيس الشركات التي يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية على اللجنة المختصة بمجلس الدولة .

ومن حيث ان هذه النصوص تعهد الى مجلس الدولة مراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصالحها اذا بلغت مبالغ معين أو كانت لها أهمية خاصة ،

وأثمة غنى عن البيان ان المشرع قد استهدف أن يكون اختصاص مجلس الدولة في مراجعة العقود سألقة الذكر من الناحية القانونية اختصاص مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى ، الامر الذي يستلزم بجلاء من نصوص قانون مجلس الدولة وطبيعة اختصاصه ومن كونه الجهاز الوحيد من أجهزة الدولة المتخصص في الامتاء في المسائل القانونية .

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/٩/١١ تنص على أنه « يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه

رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ، ويؤخذ رايه على مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية « فان من مقتضى هذا النص ان اى تعديل فى اختصاص مجلس الدولة يجب عرضه على المجلس الاعلى للهيئات القضائية اعمالا لحكم الدستور باعتبار ان هذا التعديل يتعلق بتنظيم شئون هيئة من الهيئات القضائية .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والناطق الحرة لم يعرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فانه بالتالى لا يمكن القول بان الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من ذلك القانون قد تضمنت تعديلا صريحا او ضميا لاختصاص لصيل من اختصاصات مجلس الدولة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه يجب فهم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والناطق الحرة على انها تعهد اى الهيئة العامة للاستثمار وحدها بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية فتتظر فى اقتصادياته وموقفه من الاقتصاد القومى واثره عليه ومدى ارتباطه بخطة الدولة ، ولكن ذلك كله لا يجب ولا يمس اختصاص مجلس الدولة الاصيل بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية ومن تم يتحدد دور المجلس بأنه المراجع الاخير للعقد فهو يمارس دوره فى المراجعة بعد أن تكون الهيئة العامة للاستثمار قد استنفذت ولايتها عليه باجارته اقتصاديا .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص مجلس الدولة بمراجعة عقود تأسيس الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة التى تبرم مع الادارة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وانه يعد المراجع الاخير لنصوص العقود المشار اليها .

استشارات

استثناءات

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والإعدييات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية — الميزة التي أوردها هذا المرسوم بقانون تشمل الإبقاء على مدة خدمة ضمت استثناء من القواعد العامة الى جانب الإبقاء على علاوة استثنائية واحدة .

ملخص الحكم :

ان المشرع عندما أصدر المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ لم يهدف الى إلغاء جميع الاستثناءات التي منحت من الهيئات المبينة في المادة الأولى خلال المدة المنصوص عليها ، إلغاء تالفاً ويصفه عامة وانها — على حد ما ورد بذكرنا الإيضاحية — راعى الاعتدال في هذا الصدد فاستبقى للموظف المرتقى ترقية أو ترقيات استثنائية ، ترقية واحدة واستبقى لمن منح علاوة أو علاوات استثنائية علاوة واحدة كما استبقى المعاشات الاستثنائية وكل زيادة استثنائية في المعاش القانوني اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهاً أو أكثر وذلك لتلك الحكمة التي افصح عنها في المذكرة الإيضاحية . ويبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ بالموافقة استثناء على تعيين المدعى في وزارة التربية والتعليم بمهامه التي كان يقتضاهما في مجلس بؤدى طنطا وقدرها ١٦٥ جنيه في الدرجة السادسة بدلاً من الماهية التي منحت اليه عند نقله الى الوزارة المذكورة وقدرها ١٥ جنيه وضم مدة خدمته بالمجلس الى مدة خدمته الحالية ، انه لا يعدو إعادة الوضع الذي كان فيه المدعى سابقا نقله الى وزارة التربية والتعليم فهو انصاف وان اتخذ في ظاهره شكل الاستثناء ، على أن هذا الاستثناء مقصور على زيادة جنيه ونصف على بدء مربوط الدرجة التي نقل بها وهو ما يدخل في حدود علاوة دورية واحدة ، كما ان ما ضم اليه من مدة ليس له من اثر سوى ائادته

في الترقية مستقبلا ، وهذا وذاك مما يدخل فيها إبقى عليه قانون الفناء الاستثناءات ذاته اعتدالا منه في التطبيق كما ائصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية ، فكان يتعين على الإدارة واتحالة هذه عدم المساس بوضع المدعى بالتطبيق لهذا القانون .

(طعن ٣٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعة رقم (٢١٧)

المبدأ :

ترقية استثنائية — المرسوم بقانون الذي ألغى الترقيات الاستثنائية — اشتراطه لإبطالها أن تكون قد تمت خلال المدة من ١٠/٨/١٩٤٤ إلى ١٩٥٢/٤/١ — إبقاؤه على بعض الاستثناءات بشروط معينة — شروط استبقاء الاستثناء غير مقيدة بقيد زمني — استبقاء الترقية الاستثنائية لمن أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها — انصراف هذا الحكم لى من استكمل السنتين قبل العمل بالمرسوم بقانون في ١٩٥٢/٤/١ أو من يتما بعد هذا التاريخ — قانون نظام موظفي الدولة لم ينسخ هذه الاحكام في هذا النطاق .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢) قد حدد في مادته الاولى الفاصل الزمني الذي قضى خلاله بإبطال الترقيات والعلوات والإعدييات ذات النصفة الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين من احدى الهيئات اثنى عينها . فنص على انه هو المدة من ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في اول ابريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطق أعمال حكم البطلان الذي أورده من حيث الزمان في هذه الفترة دون ما سبقها أو ما يليها ، وأجرى هذا الحكم كذلك في مواده الثنائية والثالثة والعاشرة على التعيينات وضم مدة الانفصال للموظفين الذين فصلوا لاسباب اعتبرت سياسية والمعاشات الاستثنائية . فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو اقدمية استثنائية

منحت لموظف أو لمتخدم من إحدى الهيئات انفى نص عليها على خلاف الاصل دون مراعاة اقواعد ائلائية الموضوعة لذلك خلال ائفتره المشار اليها يعتبر طبقا له باطلا . وعلى ان المشرع لم يشأ اطلاق اثر هذا الابطال فى كل ما تقدم ، بل تنوله بالتخفيف ، اذ عاج الاستثناءات التى أبطلها على اسس جديدة ، ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة اوردها فى المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الامر . فبغى على بعضها كليا أو جزئيا على سبيل الاستثناء فى حدود وقيود وشروط نص عليها . واذا كان قد حصر المجال انزمنى لحكم الابطال فيها وقع من استثناءات خلال المدة التى حددها ، فانه لم يفعل ذلك بالنسبة الى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء انذى اطلقه من كل قيد زمنى . حتى لا يقيم نفرة فى الافادة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية فى الوقت الذى يمتهدف فيه علاج الماضى من جهة ، مع اعادة التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة اخرى فى الحدود التى رسمها . ومن أجل هذا نص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر — فيها يتعلق بالترقية الاستثنائية — على أن نستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من احكام المادة الاولى منه اذا كان قد امضى قبيل حصوله عليها سنتين على الاقل فى الدرجة المرقى منها ، فاذا لم يكن قد امضى هذه حسبت له الترقية من التاريخ اتالى لانتهائها . ومفهوم هذا النص هو استبقاء اترقية الاستثنائية لمن كان قد امضى قبل ترقيته سنتين على الاقل فى الدرجة المرقى منها ، اما حساب الترقية للموظف الذى حصل على اترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين فى ادرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالى لانتهاء هاتين السنتين فينصرف اى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه فى اول أبريل سنة ١٩٥٢ او من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لاطلاق النص . ومقتضى اعمال اثر هذا الحكم فى ائحالة الاخرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالى لاستيفاء المدة المنوه عنها لا من التاريخ الذى عينه القرار الصادر بها اى تصبح ترقية مرجاه اثرها ، فيتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهونا بأجل هو حلول التاريخ التالى لاستكمال مة السنتين فى الخدمة ، وينشأ له فى ذات الوقت مركز قانونى جديد معدل فى استحقاق الترقية على هذا الوجه . والقول بغير ذلك يؤدى الى ايجاد مفارقة فى

الحكم بين أوضاع متماثلة بسبب يرجع الى عامل زمنى قد يكون يوما واحدا ويقضى على الحكمة من التسويات التى قررها الشارع فى هذا الصدد لن نلوا استثناءات والتى ابتغى بها تقويم أوضاعهم وتعديل مراكزهم بضوابط متساوية وعلى أسس موحدة . ومتى كان هذا هو حكم تشريع الغناء الاستثناءات فى هذه الحالة فإن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — الذى جاء ذلك التشريع لاحقا لصدوره بقطع النظر عن أرجاء العمل به الى أول يولية سنة ١٩٥٢ — لا يكون له أثر فى حق ترتيب بشروطه ، ومركز قانونى تحقق لصاحبه ، بمقتضى التشريع المشار اليه واستدته من أحكامه التى لم ينسخها قانون نظام موظفى الدولة فى هذا النطاق ، وهو القانون الذى وضع للترقيات قواعد وأحكاما تطبق فى مجال تنظيماتها القانونية .

(طعن ٥٦٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٥٨)

قاعة رقم (٢١٨)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الترقيات والعلاوات والاقديمت والتميينات والمعاشات الاستثنائية — ابقاؤه على بعض هذه الاستثناءات كليا أو جزئيا — الإبقاء على الترقية الاستثنائية من تاريخها اذا كان الموظف قد أمضى فى الدرجة السابقة سنتين على الأقل ومن تاريخ انتهاء هاتين السنتين لمن لم يكن أمضى هذه المدة — انصراف الحالة الأخيرة الى من يستكمل هذه المدة قبل أو بعد العمل بالمرسوم بقانون .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الترقيات والعلاوات والاقديمت والتميينات والمعاشات الاستثنائية الذى عمل به طبقا للمادة ١٦ منه اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص فى مادته الاولى على أن « تبطل الترقيات والعلاوات والاقديمت الاستثنائية التى منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ الى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ... » كما

نص في مادته الرابعة على أنه « استثناء من أحكام المادة الأولى تستبقى للموظف الترقية الاستثنائية إذا كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرتقى فيها . فإذا لم يكن أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهاؤها .. » وهذا المرسوم بقانون — كما يبين من استقراء نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية — أنها صدر لمحاربة الاستثناء حتى توضع الأمور في نصابها ورد أنى أصولها السليمة من الكفاية والنزاهة وذلك بعد الذى نلاحظ من الإسراف فى منح الاستثناءات اسرافا أخرجها عن نطاق المصلحة العامة التى قد تسوغها فى بعض الظروف سواء من حيث عدد الموظفين والمستخدمين الذين منحوا لاستثناءات أو من حيث الأغراض التى كانت الباعث على تقرير هذه الاستثناءات : وقد جاء هذا المرسوم بقانون تنمة للمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترتيبات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ونذا حدد فى مادته الأولى الفاصل الزمنى الذى نضى بإبطال الترتيبات والعلاوات والإقدمات ذات الصفة الاستثنائية التى منحت لموظفين والمستخدمين خلاله من الهيئات التى عينها فنص على أنه هو المدة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطاق أعمال حكم البطلان الذى أورده من حيث المجال الزمنى فى هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها وأجرى هذا الحكم كذلك فى مواده الثانية والثالثة والمباشرة على التعيينات وضم مدد الانفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمعاشات الاستثنائية فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو أقدمية استثنائية منحت لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التى نص عليها خلاف الأصل دون مراعاة القواعد الثلاثية الموضوعية لذلك خلال الفقرة المشار اليه يعتبر طبقا له باطلا . على أن المشرع لم يشأ إطلاقا اثر هذا الإبطال فى كل ما تقدم بل تناوله بالتخفيف ، أنه عالج الاستثناءات التى أبطلها على أسس جديدة ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة ليردع عن المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الأمر فلبقى على بعضها كليا أو جزئيا على سبيل الاستثناء فى حدود وقيود وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال الزمنى لحكم الإبطال فيها وقع من استثناءات خلال المدة التى حددها فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة الى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء الذى أطلقه

من كل قيد زمني حتى لا يقيم تفرقة في الافادة من هذا التفسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة مع اعادة التماثل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها ، ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر — فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية على أن تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الاولى منه اذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فاذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقية سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها . أما حسب الترقية للموظف الذي حصل على لادرقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاء هاتين السنتين فينصرف الى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه في اول ابريل سنة ١٩٥٢ أو من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لاطلاق النص ومقتضى أعمال اثر هذا الحكم في الحالة الاخيرة هو ان تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستيقاء المدة المنوه عنها لا من التاريخ الذي عينه القرار الصادر بها أي تصبح ترقية مرجاة متراخ اثرها فتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهون بأجل هو حلول التاريخ التالي لاستكمال مده السنتين في الخدمة وينشأ له في ذات الوقت مركز قانوني جديد معدل في استحقاقه الترقية على هذا الوجه .

(طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقية والمعلومات والادعيات والقيمينات والمعاشات الاستثنائية — ابقاؤه على حالة الموظف بمرسوم اذا كان قد وصل الى الدرجة الاولى بصفة غير استثنائية او كان بتسوية حالته طبقا للقواعد التي تضمنها المرسوم بقانون يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على ان « كل موظف عين بمرسوم في الفترة المنصوص عليها في المادة الاولى يبقى بالحالة التي يكون عليها وقت العمل بهذا المرسوم بقانون اذا كان بتسوية حالته طبقا للقواعد المتقدمة يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين فاذا وصل بالتسوية اليها في تاريخ لاحق بطل مرسوم تعيينه فاذا عين بمرسوم جديد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون حسبت اقدميته من تاريخ وصوله الى الدرجة الاولى بالتسوية » وغنى عن البيان ان اعمال حكم هذه المادة يفترض قيام حالة استثناءات ما دامت هذه المادة تقضى ببطلان مرسوم التعيين اذا ما اسفرت تسوية حالة الموظف المعين بمرسوم طبقا للقواعد التي نص عليها المرسوم بقانون المشار اليه عن وصوله الى الدرجة الاولى من تاريخ لاحق لتاريخ صدور مرسوم لتعيين الامر انذى يستتاد منه ضرورة مخالفة هذا المرسوم لقواعد التعيين ، بل ان هذه المادة فيها قضت به من الابتاء على حالة الموظف المعين بمرسوم اذا كان بتسوية حالته طبقا لنفس القواعد يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه انها تقر التعيين الاستثنائي في هذه الحدود أى تبقى على الاستثناء اذا ما وقع فيها يجاوز الدرجة الاولى ما دام وصول الموظف الى هذه الدرجة قد تم بالطريق الطبيعي أو كان ليتم بالتدرج الفرضى دون مخالفة للقواعد الموضوعية يؤيد هذا كله ان المواد الثلاثة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على بطلان الترتيبات والعلاوات والتعيينات الاستثنائية ونذا قرارات ضم مدد الانفصال لاسباب سياسية وان المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ تقرر تسويات هى في ذاتها استثناء من حكم الاطلاق الذى تضمنته المسود الثلاثة الاولى وبالتالي ابقاء للاستثناء في الحدود وبالشروط التى نصت فيها ومقتضى ذلك أن الموظف الذى يكون معينا بمرسوم خلال المدة من ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ الى أول ابريل سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ويكون قد وصل الى الدرجة الاولى بصفة غير استثنائية حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين أو كان

بتسوية حالته طبقا للقواعد التي تضمنها الرسوم بقانون يصل الى
الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين يظل مرسومه قائما .
(طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

ترقية استثنائية — موظف — تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة
الفنية بقرار من مجلس الوزراء وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ولم يكن قبل ذلك
معينا على درجة سابقة للدرجة السادسة — اعتبار ذلك تعيينا استثنائيا —
المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان تعيين الموظف في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من
مجلس الوزراء ، وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ، ولم يكن قبل ذلك معينا
على درجة سابقة للدرجة السادسة يعتبر تعيينا استثنائيا ، يصدق
عليه التعيين الاستثنائي الذي نص عليه المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون طلب المدعى
بالغاء القرار الوزاري رقم ١٤٤٦ الصادر في ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٢
المتضمن الغاء تربيته الاستثنائية للدرجة السادسة الفنية على غير
اساس من القانون متعينا رفضه .

(طعن ٧٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨) .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ — ابطاله كل زيادة تجاوز
خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على اساس مرتب زيد
بسبب ترقية او علاوات استثنائية — ايجابه رد متجدد الغروق المنصرفة
نتيجة تصحيح الترتيبات والعلاوات او التعيينات او المعاشات الاستثنائية
(م — ٢٤ — ج ٣)

التي كانت ابطلت بالمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ — تحصيل هذه الفروق باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة استثناء من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — خروج الزيادة في المعاشات عن حكم الاستقطاع اذا كان مقدار المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل في الشهر — حكمة ذلك .

ملخص الحكم :

نص المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والاقديمت والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ، في مادته العاشرة على ان « يبطل بالنسبة الى اصحاب المعاشات والى المستحقين عنهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب ريد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية ابطلت أو عدلت بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون ، وفي هذه الحالة يسرى المعاش على هذا الاساس الا اذا كان لصاحب المعاش أو المستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على أساس المرتب الذي يستحقه بالتطبيق للاحكام المذكورة » . كما نص في مادته الخلمسة عشرة على ما ياتي « الموظفون الذين ابطلت ترقياتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت اليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجمدة عن الماضي بموجب قرارات من احدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الاولى يلزمون برد هذه الفروق . ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه . وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه » وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون ما يلي : « نصت المادة العاشرة على استثناء المعاش الاستثنائي وكل زيادة استثنائية في المعاش القانوني اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل . وفي حالة تجاوز الزيادة هذا القدر تعد تسوية المعاش على أساس استبعاد الجزء الزائد على هذا القدر . وقد اشتملت المادة ١٥ من المشروع على حكم خاص بالموظفين الذين ألغيت ترقياتهم أو علاواتهم أو معاشاتهم

الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وردت اليهم بقرارات من مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وصرفت اليهم فروق مجمدة عن الماضي . ويقضى هذا الحكم برد هذه الفروق التي صرفت محافظة على صالح الخزانة العامة ولما لوحظ من أن صرف هذه الفروق كان مبنيا على أسس حزبية . اذ اقتصر على فريق معين من الموظفين وحتى يكون رد تلك الفروق عبرة وردعا ويوضع به حد لمثل هذه التصرفات في المستقبل . »

واذا كانت المبالغ التي قبضها المدعى بمناسبة اعادته الى الخدمة في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ انها صرفت اليه على انها قيمة متجدد فرق تعديل معاش عن الماضي على أساس رد انتزيعات والحلاوات الاستثنائية اليه وهي التي كان قد منحها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ والتي أبطلت بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فانه نزولا على حكم المادة ١٥ من الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ يكون ملزما برد هذه الفروق ، ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجر عليه ، وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ ، مع مراعاة ما سبق ان قضت هذه المحكمة من انه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من فروق مجمدة عن الماضي ما ابقاه الرسوم بقانون آنف الذكر في مادته العاشرة من زيادة في المعاشات الاستثنائية أو القانونية اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهات فأقل في الشهر ذلك ان المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على هذه الزيادة وعدم المساس بها رحمه بأرباب المعاشات ورعاية لحالة الارامل واليتامى . وغنى عن آتيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتنافى بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما اكده الشارع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أفصح عنها .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

دعوى المنازعة في استحقاق اعانة غلاء المعيشة من معاش استثنائي — عدم اعتبارها منازعة بالمعنى المراد في المادة السادسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات فلا تسقط بمضى مدة السنة أشهر أو السنة المتصوص عليها في تلك المادة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ اتخاص بالمعاشات المكية على أنه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش الى صاحب الشأن .

كما تنص فقرتها الثالثة على أن « كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصلحتها لاى سبب كان » .

وبما أن النقول بسقوط حق المدعى فى منازعته بحجة أنه سبق له تسليم سركى معاشه من مدة تزيد على سنة قبل رفع الدعوى وذلك طبقا للفقرة الثالثة (معدنة) من المادة السادسة من المرسوم بقانون آنف الذكر مخفوع بأن حكم هذه المادة أنها ينصرف الى المنازعة فى أصل المعاش من جهة استحقاقه أو عدم استحقاقه أو الى المجادلة فى مقدار هذا المعاش من حيث طلب تعديله ، أما موضوع الدعوى الحالية فينحصر فى المنازعة فى عدم استحقاق اعانة غلاء المعيشة عن هذا القدر الذى لا يجادل فيه المدعى ولا يتصور أن يجادل فيه وهو يعلم أنه قد منحه إياه مجلس قيادة الثورة على سبيل الاستثناء وعلى خلافت ما تقضى به قوانين المعاشات . والحكومة ترى أن اعانة الفلاء غير مستحقة على معاشه اعتبارا بصفته الاستثنائية ، ويزعم المدعى استحقاقها تعويلا على عموم نص قرار مجلس

الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ . فمنازعته موجهة الى ما تنكره عليه الحكومة من استحقاق اعانة غلاء عن هذا المعاش الاستثنائي فهي منازعة من المدعى غير حاصلة في اصل المعاش ولا هي مراد بها تعديل مقداره الذى تم ربطه بواسطة مجلس قيادة الثورة وانما هي متعلقة بدعوى استحقاقه لاعانة غلاء عن هذا المعاش وهي الاعانة التى تمنح في بعض الحالات لاصحاب المعاشات على انه ولئن كانت اعانة الغلاء تضاف الى الراتب او المعاش الا أن لها كيانا ذاتيا يمنع من اعتبارها جزءا من المعاش بدليل عدم جواز منحها لطائفة من أصحاب المعاشات ، وبدليل أن حساب مقدار المعاش يجرى على أساس راتب الموظف مجردا من اعانة الغلاء .

فالمطالبة باستحقاق اعانة الغلاء عن المعاش لا تعتبر منازعة بالمعنى المراد للمادة السادسة من قانون المعاشات سألغة الذكر « أخذا بالتنصير الضيق لحدود المنازعة أو مفهوم الحق الذى يخضع أيها الميعاد السقوط ، وأنن فالقول بدوران هذه المنازعة حول مقدار المعاش فيه تحريف للحكمة المتبناة من النص ، وتاويل للفظ « المقدار » بما يمسح بدولها القانونى الذى كان مائلا في ذهن انشاع عند وضع النص المذكور .

• واذا كان مقتضى نظرية الحكومة التى جرى باعنائها قضاء هذه المحكة ان اعانة الغلاء لا تمنح أصلا لاصحاب المعاش الاستثنائي فلا يتسق مع منطق هذه النظرية ان تكون المنازعة بشأن عدم استحقاق هذه الاعانة من قبيل المنازعات الحاصلة في مقدار المعاش بحيث يجرى عليها ميعاد التسقوط الخاص بالنسبة التالية لتاريخ تسلم سركى المعاش المبين به مقداره المقرر للمدعى وهو برمه استثنائي « اذ لا يتصور اعتبار الاعانة في هذه الحالة جزءا من هذا المقدار مع كونها لا يصح قانونا اضافتها الى المعاش ، ويترتب على هذا قبول المنازعة في إنكار الإدارة استحقاق المدعى لهذه الاعانة ، ما دام الحق الذى يدعيه لم ينقض بالتقادم ويتعين من ثم رفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والادعيات والتعيينات الاستثنائية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ — أبطاله أنقرارات الصادرة ، خلال الفترة من ١٠/٨/١٩٤٤ حتى تاريخ العمل به ، من الهيئات المذكورة في المادة الأولى منه بضم — انفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية — القرار الصادر من مجلس الوزراء بإبطال قرار مما سبق تطبيقا للمرسوم سالف الذكر — لا يؤثر في صحته سبق صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي اعتبر في حكم الصحيحة القرارات الصادرة باختساب مدد في المعاش استثناء من القوانين التي أشار إليها — أساس ذلك أن هذا القانون قد نسخ بأحكام المرسومين بقانون سالف الذكر باثر رجعي .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والادعيات والتعيينات والمعاشرات الاستثنائية انذى عمسل به من اول أبريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص في مادته الأولى على أن : تبطل الترقيات والعلاوات والادعيات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون من احدى الهيئات الآتية : (١) مجلس الوزراء (ب) « كما نص في مادته الثالثة على أن » تبطل القرارات انصاذه من احدى الهيئات المقسدم ذكرها في المادة الأولى خلال المدة المحددة فيها بضم مدد انفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية » .

وإذا كانت الشروط الواردة في هاتين المادتين متوافرة في القرار الصادر من رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحساب مدد فصل المدعى من الخدمة من ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ في معاشه مع التجاوز عن دفع الاحتياطي عنها على أساس أن احلته إلى المعاش كانت لأسباب سياسية ومن ثم فان قرار

رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بإبطال القرار آنف الذكر وعدم حساب المدة المشار إليها في معاش المدعى بالتطبيق لاحكام المرسومين بقانونين رقمي ٣٦ و ٨٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء الاستثناءات يكون صحيحا سليما مطابقا للقانون . على ان هذا القرار قد أصبح حصينا من الإلغاء بانتضاء ميعاد الطعن فيه دون أن يطعن فيه المدعى بطلب الغائه وما ترتب عليه من آثار . ولا يغير من هذا كون القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المند التي تحتسب في المعاش الذي عمل به في ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ قد اعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ١ يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل به ، كذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش بالاستثناء من احكام القوانين التي أشار إليها في مادته الاولى وقضى بأن تظل هذه القرارات نافذة .منتجة لآثارها ، ومن بينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على حساب مدد الخلو السياسي في حساب المعاش ان اعيثوا للخدمة ابتداء من ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ . لا يغير هذا من صحة قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعدم احتساب مدة فصل المدعى من الخدمة في معاشه ما دام المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ وكذا المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكلاهما تشريع لاحق صادر بإداة قانونية معادلة في قوتها لتلك التي صدر بها القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قد أورد حكما صريحا ناسخا بآثر رجعي لحكم هذا القانون الاخير في خصوص ما قضينا به من ابطال القرارات الصادرة بغضم مدة الفصل السياسي في حساب المعاش خلال المدة من ٨ أكتوبر حتى اول أبريل سنة ١٩٥٢ بما لا وجه معه نالاحتجاج بعدم جواز ابطال ما سبق اعتباره في حكم الصحيح من هذه القرارات بمقتضى القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

(طعن ١٣٧١ لسنة ٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ — ابطاله بعض المعاشات واسترداد ما قبض من فروق مجمدة — ابقاؤه الزيادات التي لا تتجاوز ١٥ جنيها في الشهر — عدم استرداد الفروق المجمدة التي قبضها من يدخل في هذا النصاب .

ملخص الحكم :

تنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والعلاوات والامتيازات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية على أن « يبطل بالنسبة إلى أصحاب المعاشات وإلى المستحقين عنهم كل زيادة تتجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم بقانون . وفي هذه الحالة يسوى المعاش على هذا الأساس إلا إذا كان لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على أساس المرتب الذي يسحقه بالتطبيق للأحكام المذكورة وتنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سلف الذكر على ما يأتي : « الموظفون الذين أبطلت ترقياتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت إليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجمدة عن الماضي بموجب قرارات من إحدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى بلزمون برد هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ » ، فهذه المادة الأخيرة قد خولت التنفيذ على ربع مرتب الموظف أو معاشه لاسترداد ما قبضه من فروق مجمدة عن الماضي ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك

استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .. ولا ريب في أنه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من غرور مجبدة عن الماضي ما أبقاه القانون من زيادة في المعاشات الاستثنائية أو القانونية إذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل ، ذلك أن المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على الزيادة وعدم المساس بها رحمة بآرياب المعاشات ورعاية مصلحة الأراذل واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتناقض بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما أكدته الشارع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أفصح عنها .

(طعن ٢١١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٥/١) .

استرداد ما دفع بغير حق

الفصل الاول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

الفصل الثاني : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

الفصل الاول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

استرداد ما دفع للموظف بغير حق — التجاوز عن الاسترداد يتم بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية وبالشروط التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ وللوزير المختص سلطة تقديرية في التجاوز عما صرف ولو لم يكن نتيجة ترقية أو تسوية يتعين ان يقترن مثل هذا التجاوز بالنظر في تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم .

ملخص النقوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية النابعة لها ، للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لديموان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية .

ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة ترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من إحدى الإدارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف.

وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية فيها يتعلق بهذا النص ، ان مشروع القانون الجديد يتضمن الأحكام الآتية : ١ — ٢ — يتجاوز عن استرداد ما صرف بالزيادة من تلك المبالغ اذا كان الصرف قد تم بناء على قرارات الترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى صادرة من مجلس الدولة اذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات — ٣ — يتجاوز عن المبالغ التي صرفت نتيجة لقرارات أو تسويات صادرة بناء على فتوى من الإدارات التساوية بالوزارات والمصالح اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف ٤ — في غير تلك الحالات يرخص للوزير المختص بالتجاوز عن استرداد ما صرف من تلك المبالغ بالزيادة مع وجوب تحميل الموظفين المتسببين في الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ وذلك في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم وذلك لضمان عدم صدور نواطؤ لصرف مبالغ بدون وجه حق .

ومن حيث أن الاستفادة من نص المادة الأولى المشار إليها أن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم من مرتبات أو أجور أو بدلات أو معاشات أو مكافآت أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك هذا التجاوز يقع بقوة القانون وبمقتضى أحكامه اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطللة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو إحدى الإشارات التي ورد ذكرها في هذا النص على سبيل الحصر ، وفي غير هذا النطاق فإن التجاوز عن استرداد هذه المبالغ ، هو من الأمور المتروكة لتقديرها للوزير المختص وذلك حسبما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة والتي ينصرف حكمها — نزولا على عموم عبرتها — الى جميع المبالغ المشار إليها في النص ، وهي المرتبات والأجور والبدلات والرواتب الإضافية والمعاشات والمكافآت والمبالغ المدخرة وما في حكم ذلك سواء تم الصرف بناء على تسوية أو ترقية تخلفت بالنسبة لها الأوضاع المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية ، أو بناء على أية إجراءات أخرى شابهها بطلان لسبب أو آخر ،

نفى مثل هذه الحالات يكون التجاوز امرا جائزا بقرار يختص بتقدير ملاءمة اصداره الوزير المختص ،

ومن المعلوم أن سلطة الوزير في هذا الصدد لا تمثل سلطانا مطلقا وانما تجد حدها الطبيعي فيما تليه نصوص هذا القانون والقواعد العامة من قيود وشروط يمكن ردها الى أن هذا التجاوز يتعين أن ينصب على مبالغ صرفت بغير وجه حق بصفتها مرتب أو بدل أو أجر أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخخرة أو ما في حكم ذلك ، وأن يستهدف قرار التجاوز — باعتباره وليدا للسلطة التقديرية المخولة للوزير تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم يتحدد بالتحالات التي تتحقق فيها هذه المصلحة متمثلة فيما يترتب على التجاوز في بعض صورته من تمكين المرافق العامة من اداء خدماتها بانتظام واضطراب ، كما لو كان الصرف الخطأ قد تم باجراء شمل عددا من العاملين ولم يقتصر اثره على عامل بذاته ، وهو ما يستفاد من المناقشات التي تمت في مجلس الشعب حول نص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — كما يتعين في ذات الوقت أن يقتصر قرار التجاوز بالنظر في تحميل الموظف المسئول عن الصرف اجراء بسداد تلك المبالغ وذلك في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم تفاديا لاي تواطؤ فيها يتعلق بصرف مبالغ غير مستحقة وذلك على نحو ما اثير اليه في المفكرة الايضاحية للقانون المذكور ، وتطبيقا للقواعد العامة في المسؤولية .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه يجوز للوزير المختص في الحدود المشار اليها آنفا ، أن يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من المبالغ المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون سالف الذكر ولو لم يكن الصرف قد تم بناء على ترقية أو تسوية .

من أجل ذلك رأى أن عبارة « في غير تلك الاحوال الواردة في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لا تنقيد بوجود ترقية أو تسوية » وذلك بمراعاة الضوابط المشار اليها .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

استرداد المبالغ التي صرفت دون وجه حق — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها بغير وجه حق — مناط تطبيق هذا القانون أن يكون الصرف قد تم نتيجة تيسوية أو ترقية — وجوب توافر ذلك حتى في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

كان مجلس محافظة بور سعيد قد وافق في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على صرف علاوة مقدارها ١٥ جنيه شهريا الى السيد مدير العلاقات العامة بالمحافظة وذلك استنادا لحكم المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ التي تقضى بأنه يجوز للمجلس ان يقرر الى جانب المرتب الاصلى علاوة وظيفية ليست لها صلة بالمرتب الاصلى وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف ووافق السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الإدارة المحلية على منح العامل هذه العلاوة ، ومن ثم استمر في صرفها حتى ٣١ من مارس سنة ١٩٦٧ وذلك على الرغم من أن تأشيرات ميزانية المحافظة اعتبرها من السنة المالية ٦٣/٦٤ تضمنت ضرورة مراعاة عدم صرف البدل من الباب الأول إلا طبقا لقرارات جمهورية سابقة أو بعد صدور القرارات الجمهورية المقررة لهذه البدلات والرواتب . وقد استطلعت المحافظة رأى إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات في هذا الموضوع فأبنت انه ولئن كان انقرار الصادر بتقرير العلاوة قد صدر سليما الا انه لا يمكن تنفيذه ازاء ما تضمنته تأشيرات الميزانية ، ومن ثم فما كان يجوز صرف هذه العلاوة للعامل المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ طالما لم يصدر بتقريرها قرار من رئيس الجمهورية وعقب ذلك تم حصر المبالغ التي صرفت بغير حق للموظف المذكور فتبين أنها تبلغ ٣١٥ جنيه شرعت محافظة بور سعيد في تحصيلها عن طريق الخصم من مرتبه اعتبارا من أول اغسطس إلا ان السيد المذكور تقدم بشكوى الى السيد رئيس

الجمهورية التمس فيها أعفائه من استرداد المبالغ المشار إليها ، وصرف ما تم تحصيله منه ، وقد أحيلت هذه الشكوى الى الجهاز المركزى للمحاسبات ، ومن ثم طلبت ابداء الراى فى مدى افادة التعامل المذكور من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخخرة أو ما فى حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو من الادارات العامة لحيوان الموظفين أو الادارات المركزية لجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من احدى الادارات القانونية اذا كُتبت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع حدد الشروط التى يلزم توافرها فى المبالغ التى يمكن أن تكون محلا للتجاوز ، كما حدد الاحوال التى يتم فيها التجاوز ، أما الشروط فهى :

١ — أن تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بالقانون ..

٢ — وأن تكون قد صرفت بصفة من الصفات التى حددها النص مرتب أو أجر أو بدل .. الخ .

٢ — وأخيرا ان يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية ، واما احوال التجاوز فقد حدد انقائون بعضها حيث يتم التجاوز بقوة القانون في حالات التسوية أو الترقية تنفيذا لحكم أو لفتوى ، واناط بالوزير المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التي يتم فيها التجاوز بقرار يصدره ، ويتضح من ذلك أنه سواء في الاحوال التي يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو الاحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، يتعين ان يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية ، ولا وجه للقول بان هذا الشرط لا يلزم توافره في الاحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استنادا الى ان الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ قد استهلكت بعبارة « وفي غير تلك الاحوال يجوز التجاوز .. » مما قد يستفاد منه ان المشرع قد اطلق سلطة الوزير المختص في التجاوز عن المبالغ التي حددها القانون في أية حالة يقدر فيها ضرورة هذا التجاوز ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية ، لا وجه لهذا القول لان اشتراط ان يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية هو من شروط التجاوز وليس من احواله ، وقد انيط بالوزير تحديد بعض احوال التجاوز دون ان يكون له الاعفاء من شروطه .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك ، ولما كان المبلغ الذي تم صرفه للسيد/... لم يصرف له نتيجة لتسوية أو لترقية ، وانما صرف له بناء على قرار صدر من مجلس محافظة بور سعيد في حين كان الصرف يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقا لما ورد بتأشير الميزانية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ، ومن ثم فان هذا المبلغ يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

نهذا انتهى الرأي الى انه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت للسيد/... تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(متوى ٢١٦ في ١١/٣/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — مقتضى احكامه ان التجاوز يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذاً لحكم قضائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو احدى الإدارات التي ورد نكرها في نص المادة الأولى من القانون على سبيل الحذر — في غير هذه الحالات يكون التجاوز عن استرداد هذه المبالغ من سلطة الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت . تنص على أنه « اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررًا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه فأكثر فلا يجوز له ان يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار .

فإذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل ان يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .

كما ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو انوحدات الاقتصادية التابعة لها — للعاملين أو اصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو اجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى

من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة نديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم الفيت هذه التسوية أو الترقية .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر عن إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف .

وفي غير تلك الأحوال يجوز تجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص .

ويتعين في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم تحميل المتسببين في الصرف قيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم .

ومن حيث أن بدل حضور جلسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية السابق صرفه للمذكورين كان قد صرف اليهم دون وجه حق وذلك لمخالفة حكم المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، وإن هذا الصرف تم استفادا الى فتوى صادرة عن ادارة الفتوى لوزارة الداخلية برقم ٣٠٥٦ في ٢٦/١٢/١٩٦٥ ثم عدل عنها بعد عرضها على الجمعية العمومية نقسبى الفتوى والتشريع ، ومن ثم فانه يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ ولا تعارض في ذلك مع فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ والتي يدعم بها انجهاز المركزى للمحاسبات وجهة نظره في مطالبة المذكورين ، اذ أن تلك الفتوى ارتأت عدم أحقية من صدرت في شأنهم في الإفادة من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لكون الالتزام برد المبالغ التي صرفت اليهم لم يكن التزاما برد ما دفع دون وجه حق وانما هو التزام مستقل مصدره القاعدة القانونية التي أوجبت الرد بينما الامر في الحالة المعروضة مغاير تماما اذ ان المعروض حالتهم ما كانوا يستحقون ابتداء صرف بدل حضور الجلسات لان كلا منهم كان يشغل وظيفة مقرر لها بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر عملا بصريح الحظر الوارد بالمادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة

١٩٦٥ وبالتالي فإن صرف هذا البنذ انهم كان صرفا لغير مستحق وهو أمر مختلف عن حالة المستحقين لصرف بدل حضور جلسات بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى انذى حدده القانون والذي يلتزم التعامل بعده برد ما يجاوز هذا الحد الأقصى .

ومن حيث أنه ولئن كان الصرف الذى تم للمعروض حالتهم يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ الا أنه وإذا لم يكن قد تم نتيجة ترقية أو تسوية فلا يحقه التجاوز بقوة القانون وإنما يترخص اوزير المختص فى تقدير ملائمة التجاوز .

ومن حيث أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية هو الجهة التى قامت بصرف غير المستحق فمن ثم يكون لمن له سلطة الوزير فيه التجاوز عن استرداد هذه المبالغ .

ومن حيث أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية هو من المؤسسات العلمية طبقا لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على سريان أحكام انقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالتجنول المرفق بالقانون ومنها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، كما نصت المادة (٤) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ المشار انه على أنه « انى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه لم تصدر بعد اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية فمن ثم استمر العمل فيه باللوائح والقواعد السابقة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومنها المادة (٣٢) من انقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجناائية والتى تنص على أن « لمجلس الادارة سلطة الوزير ولندير المركز سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح » . وببناء

على ذلك فإن مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تكون له سلطة الوزير في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجهه حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان الثابت من صورة محضر اجتماع وقرارات الجلسة الحادية والسبعين لمجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتاريخ ١٩٧٤/٧/١٢ والمرسنة رفق كتاب السيد وكيل وزارة العدل رقم ٢٧ - ٢٢/٢٣ بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٢ أن المجلس قد وافق على المذكرة الخاصة بمكافآت حضور مجلس الإدارة ولجان فحص الانتاج العلمي وذلك بالتجاوز عن استرداد المبالغ المطلوب تحصيلها من أعضاء مجلس الإدارة السابقين وكذلك المكافآت الممنوحة للجان فحص الانتاج لأعضاء هيئة البحث ومن ثم فإن مجلس إدارة المركز يكون قد استعمل سلطة الوزير المخولة له في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجهه حق شريطة أن يكون هذا الصرف قد تم قبل صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ .

لذلك انتهى الرأي الى :

أولا : أن صرف بدل حضور جلسات مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية للسادة / وكلاء وزارة العدل السابقين الذين كانوا يحصلون على بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيها سنويا فاكتر هو صرف تم بغير وجه حق ويخضع أمر التجاوز عن استرداده لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : لمجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سلطة التذرع في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجهه حق وانه وقد استعمل مجلس الإدارة هذه الرخصة فعلا فان قراره بالتجاوز يكون صحيحا عن المبالغ التي صرفت حتى تاريخ صدور القانون في ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق — اشتراطه للتجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق قد نص في مادته الاولى على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بغير وجه حق ، من الحكومة او وحدات الإدارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها - بصفة بدل انتقال ثابت (مقابل عدم تخصيص سيارة) في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٥ من يونية ١٩٧٤ في طلب التفسير المقيد بجدول تلك المحكمة تحت رقم ١ لسنة ٥ القضائية » . كما نص في مادته الثانية على أنه « لا يترتب على العمل بأحكام هذا القانون رد ما سبق نحصيله من المبالغ المشار اليها في المادة السابقة » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله منه .

ومن حيث أن الوزارة لم ترد على كتابا رقم ٥٢٣ المؤرخ ١٩٧٧/٧/٤ الذي طلبنا فيه بيان التواريخ التي تم فيها صرف بدل الانتقال الثابت للسيد وكيل الوزارة المعروضة حالته ، فإن الأمر يكون مرده الى تاريخ صرف هذا البديل فإن كان سابقا على العمل بالقرار التفسيري المشار اليه وجب التجاوز عما صرف منه بدون وجه حق وان كان لاحقا عليه تعين استرداده .

لذلك انتهى الرأي الى التجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت من السيد/..... اذا كان قد تم صرفها له في المدة السابقة على العمل

بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ولم يكن قد سبق تحصيلها منه .

(فتوى ٦٠٠ في ١٨/٨/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة — استرداد المبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — المبالغ التي نظم المشرع التجاوز عنها وفقا لاحكام هذا القانون هي المبالغ التي صرفت بغير وجه حق — المقصود بذلك المبالغ التي تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت ظن انه مطابق له ثم تكتشف المخالفة بعد تمام الصرف — المبالغ التي تم صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها في الاحوال التي حددها القانون تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ — المكافآت والاجور الإضافية والبدلات التي تصرف للعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال اضافية تعتبر بحسب الاصل مبالغ صرفت لهم بوجه حق — القواعد التي وضعت حدا اقصى للبدلات والاجور والمكافآت والزمّت العامل بلان يؤدي ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التابع لها — الالتزام باداء الاجور والمكافآت التي تزيد على الحد الاقصى الى الجهة التي يتبعها العامل لايتمتع التزاما برد ما دفع بغير حق وانما هو التزام مستقل عن الالتزام باداء هذه الاجور والمكافآت — الالتزام بالرد لا يجوز ان يكون محلا لتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

نائب السيد / للعمل في غير اوقات العمل الرسمية في بعض شركات القطاع العام خلال المدة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٠ ، وحصل منها على اجور اضافية مكافآت تشجيعية تزيد على الحد الاتصى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت .

ومن ناحية اخرى ، كان السيد/..... قد حصل على اجور اضافية من الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب خلال سنة ١٩٧٠ تزيد على الحد المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ،

ولما طوئب برد الزيادة التى صرفت اليه ، أفاد أن السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والبتروال والثروة المعدنية قد أصدر القرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بالهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وذلك تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو مكلفات أو ما فى حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من انحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو انهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو اصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى أو معاش أو مكلفاة أو مبالغ مخضرة أو ما فى حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو من الادارات العامة لديموان الموظفين أو الادارات المركزية لجهاز المركزى لتنظيم والادارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بشاء على رأى صادر من احدى الادارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل انصرف ، وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المبالغ التى نظم المشرع التجاوز عنها هى المبالغ التى صرفت بغير وجه حق ، أى التى تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت ظن انه مطابق له ، ثم تكشفت المخالفة بمد تمام الصرف ، فيكون حق الجهة التى قابلت بالتصرف أن تسترد ما أوفته بغير حق . ومن ثم نظم المشرع احوال التجاوز عن هذا الحق ، وعلى ذلك فان المبالغ التى تم صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها فى الاحوال التى حددها القانون تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فلا يصح أن تكون محلا للتجاوز ذلك أن الالتزام بردها

ليس التزاما برد ما دفع بغير وجه حق ، وانما هو التزام مستقل مصدره القاعدة القانونية التى اوجبت الرد .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت المكافآت والاجور الاضافية والبدلات التى تصرف للعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال اضافية تعتبر بحسب الاصل مبالغ صرفت لهم بوجه حق ، غاية الامر ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وقرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ الذى صدر تنفيذا له ، قد وضع احدا اقصى للبدلات والاجور والمكافآت والزميا العامل بأن يؤدى ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التابع لها / فنصت المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على انه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه فى السنة ، ونصت المادة (٦) من قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على ان « يؤدى العامل الى الجهة التابع لها قيمة ازيدة عن انحدود القصى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه شهرا بشهر فى ذات السنة الميلادية التى يتم فيها الصرف وله أن يؤدى هذه ازيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة الميلادية التالية ... » ، ومن ثم فان الالتزام بأداء الاجور وانبدلات التى تزيد على الحد الاقصى الى الجهة التى يتبعها العامل لا يعتبر التزاما برد ما دفع بغير حق ، وانما هو التزام مستقل عن الالتزام بأداء هذه الاجور ، مرده احكام القرارين المشار اليهما .

ومن حيث انه مما يؤدى الى هذا النظر ، ان اتفاهة من تقرير التجاوز عن المبالغ التى نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ هى حماية العامل من المفاجأة بالالتزام برد ما سبق أن تقاضاه ظنا بأنه يستحقه ، وما يترتب عليه من اضطراب فى احواله المعيشية ثم يكن فى حسبانته ، وهو الامر الذى لا يتوافر فى حالة تقاضى الاجور والمكافآت والبدلات مع العلم المسبق بالالتزام برد ما يزيد منها على الحد انذى عينه القانون .

ومن حيث انه تطبيقا لذاك ، ولما كان كل من السيدين ... قد تقاضى اجورا اضافية ومكافآت وبدلات تزيد على الحد الاقصى الذى عينه

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، والتزم كل منهما بإداء ما يزيد على هذا الحد إلى الجهة التي يتبعها فمن ثم فإن هذا الالتزام لا يجوز أن يكون محلاً لتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي تقاضاها كل من السيدين / زيادة على الحد الأقصى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(نموى ٢١٧ في ١١/٣/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — نصه في مادته الثانية على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف — لا يسرى هذا الحكم على ما صرف بغير وجه حق بعد تاريخ صدور هذا القانون وإنما يخضع لحكم المادة ١٨٧ من القانون المنقضى .

ملخص النقوى :

لما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التّجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، قد حدد في المادة (١) منه حالات يتجاوز فيها عما صرف بغير وجه حق بحكم القانون وحالات أخرى يجوز فيها ذلك بقرار من الوزير المختص ، ثم نص في المادة (٢) منه على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر ، بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف .

ولما كان مقتضى ذلك أن ما صرف للعاملين من مرتبات بغير وجهه

حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من إبريل سنة ١٩٧١ يسقط الحق في استرداده بمضي خمس سنوات من تاريخ صرفه ما لم تكن قد اتخذت اجراءات لاسترداده خلال ذلك الاجل ، وان ما يصرف لهم من هذه المبالغ بعد هذا التاريخ لا يسرى عليه حكم هذا القانون وانما يخضع لاحكام القسانون المدني الذي ينص في المادة ١٨٧ منه على ان « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد » .

ولما كان السيد / قد استمر في تقلبى زيادة في مرتبه صرفت له بغير وجه حق ابتداء من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد مرتبه بها يزيد على بداية مربوط الدرجة المعين عليها ، حتى تاريخ احواله الى المعاش في ١٩٧٢/٩/٢٢ ، فقد تضمنت تلك المدة فترة سابقة على ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم يسرى عليها حكمه ، وفترة لاحقة على هذا التاريخ تخرج عن نطاق تطبيقه ويسرى في شأنها حكم القانون المدني ، ومؤدى ذلك ان الزيادة في المرتب التى صرفت للسيد المذكور دون وجه حق حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد سقط الحق في استردادها بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف طالما لم تكن قد اتخذت اجراءات استردادها خلال الاجل المذكور ، وان الزيادة في ذلك المرتب التى صرفت له على هذا النحو بعد التاريخ المشار اليه لا تسقط دعوى استردادها الا بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ علم جهة الادارة بحقتها في الاسترداد والذي تحقق في تاريخ ورود غنوى ادارة الغنوى لوزارة الصحة بهجلس الدولة المؤرخة ١٩٧٣/١١/١٢ الى جهة الادارة وعرضها على جهة الاختصاص ، وعلى اساس انه ليس من الجائز قانونا التجاوز عن استرداد هذا المبلغ وفقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ نظرا لصرفه بعد تاريخ صدور هذا القانون الذي لا يجيز التجاوز وفقا لاحكامه عما يصرف بغير وجه حق بعد تاريخ صدوره .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ما ياتي :

اولا : انه يمنع قانونا التجاوز عن استرداد ما صرف للسيد /

دون وجه حق وفقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : سقوط حق الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من ابريل سنة ١٩٧١ .

ثالثا : احقية الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها بعد التاريخ المذكور وحتى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ احالة السيد المعروضة حالته الى المعاش .

(غتوى ٦٢٢ في ١١/١١/١٩٧٦) ..

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — المشرع حدد في نص المادة الاولى من هذا القانون الشروط التي يلزم توافرها في المبالغ التي يمكن ان تكون محلا للتجاوز كما حدد الاحوال التي يتم فيها التجاوز ينعين في جميع الاحوال أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية — المبلغ الذي صرف على وجه الخطأ كمرتب أثناء العضوية لمجلس الشعب يخرج عن نطاق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استرداده .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخدرة أو ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو غتوى من مجلس الدولة أو من الادارات العامة لليونان الموظفين أو الادارات المركزية للجهاز المركزي للتقظيم والإدارة

ثم الغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة ترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صدر من احدى الادارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث ان المشرع قد حدد فى هذا النص الشروط التى يلزم توافرها فى المبالغ انى يمكن ان تكون محلا للتجاوز ، كما حدد الاحوال التى يتم فيها التجاوز ، اما الشروط فتتصل فى الآتى :

أولاً : ان تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ثانياً : ان تكون قد صرفت باحدى الصفات التى حددها النص من مرتب أو اجر أو بدل الخ .

ثالثاً : ان يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية .

اما احوال التجاوز فهى حالات التسوية أو الترقية تنفيذا لحكم قضائى أو فئوى ، واناط بالوزير المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التى يتم فيها التجاوز بقرار يصدره .

ويتضح مما تقدم ، أنه سواء فى الاحوال التى يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو التى يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، فانه يتمين أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية . ولا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يلزم توافره فى الاحوال التى يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استناداً الى أن الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر قد استهلكت بعبارة « وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز .. » مما قد يستفاد منه أن المشرع اطلق سلطة الوزير المختص فى انتجاوز عن المبالغ التى حددها القانون فى اية حالة يقدر فيها ضرورة ذلك حتى ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية ، لأوجه لهذا القول لأن اشتراط أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية هو

من شروط التجاوز وليس من أحواله ، وقد نيط بالوزير المختص تحديد بعض احوال التجاوز دون أن يكون له الاعفاء من شروطه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كان الثابت أن المبلغ الذي تم صرفه الى السيد / ٠١٠١٠١٠٠٠٠٠ لم يصرف له نتيجة لترقية أو لتسوية وانما صرف له على وجه الخطأ كمرتب أثناء عضويته لمجلس الشعب وقبل أن يبيت في صحة هذه العضوية ومن ثم فإن هذا المبلغ يخرج عن نطاق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم انطباق أحكام المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سائف الذكر على المبالغ التي صرفت خطأ الى السيد / ٠١٠١٠٠٠٠ أثناء عضويته لمجلس الشعب ، ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استردادها .

(غنوى ١٠٥٢ فى ١٢/٢٨ / ١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

لا يجوز استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التي تضمنتها — أساس ذلك — أن سحب الترقية وإن كان يؤدي الى إلزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها إلا أن ثمة التزام في ثمة جهة الإدارة بتعويض العامل عما قدمه اليها من خدمات وما نهض به من أعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة فلا يرد الموظف الفروق المالية الناتجة عن الترقية مباشرة — عدم جواز الاسترداد لا يشمل الفروق المسالية التي حصل عليها العامل بسبب زيادة مرتبه بالمعلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

إذا كان سحب الترقية يؤدي الى إلزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها وهو القرار المسحوب فانه ينشئ التزاماً مقابلته في ثمة جهة الإدارة بتعويض العامل عما قدمه اليها من خدمات وما نهض به من أعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة ، ومن ثم

يتخضع الأمر عن التزامين متقابين أحدهما التزام بالرد من جانب الموظف والآخر التزام بالتعويض من جانب جهة الإدارة ، وتبعاً لذلك يتعين نزولاً على مقتضيات العدالة إجراء مقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف الفروق المالية ناتجة عن الترقية مباشرة بل يحتفظ بها تعويضاً له عما قام به من أعمال في الوظيفة الأعلى خلال فترة سريان القرار الباطل ، وإذا يقوم حكم عدم الاسترداد في هذه الحالة على أداء الأعمال المترتبة على الترقية الباطلة فإن نطاقه يتحدد بالفروق المالية المتمثلة في علاوة الترقية المساوية لأول مربوط الفئة التي رقي إليها العامل أو علاوة من علاواتها أيها الأكبر والتي يحصل عليها نتيجة لترقية فلا يمتد هذا الحكم إلى الفروق المالية التي يحصل عليها بسبب زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية لتخاف علة الاسترداد في تسأنها لكونها لا تقترن بتغير في مركز التعامل وتبعاته .

لذلك يتعين إلزامه برد الفروق المترتبة على تدرج مرتبه بالعلاوات الدورية أو على منحه تلك العلاوات عند حلول أجلها .

ولا يغير مما انتهت إليه الجمعية ولا ينال من أسانيده القول بأن الترقيات المسحوبة تمت على درجات غير مرتبطة بوظائف أو أنها لم تصطبح بزيادة في أعباء العامل لكونها تمت قبل توصيف الوظائف وتقييمها ذلك أن الترقية إلى درجة أعلى في مدارج السلم الإداري تلقى على العامل بذاتها تبعات ومسئوليات تتعلق بشخصه وبالوظيفة العالية التي يشغلها ولو لم تؤد إلى تغير نوع العمل المسند إليه بالمقارنة بهم من دونه درجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاها الصادرة بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠ بعدم استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التي تضمنتها .

(فتوى رقم ٥٨٥ في ١٩٨٢/٥/٨) .

الفصل الثانى : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

استرداد ما صرف منه بدون وجه حق — التفرقة بين حالتى الترقية
اللفاء وحالة التسوية التى سحبت إخالفتها للقانون — عدم جواز الاسترداد
فى الحالة الأولى لاعتبارات العدالة وتأسيسا على قاعدة الغرم بالغنم ،
ما دام الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها — وجوب الرد فى
الحالة الثانية .

ملخص النقوى :

ومن حيث أنه بالنسبة لجواز استرداد الفروق المالية التى حصل
عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق فإن التجميعية العمومية للقسم الاستشارى
قد عرضت لجواز الرجوع على الموظفين بالمبالغ التى صرفت لهم بدون
وجه حق فى عديد من جلساتها ، ويبين من استقراء فتاويها فى هذا الشأن
أنه يمكن التفرقة بين حالتين :

١ — حالة الموظف الذى ألغيت ترقيته فان مقتضيات العدالة فى هذه
الحالة ترتب بهذا الموظف الحق فيما قبضه من فروق مالية نتيجة الترقية
اللفاء ، اذ لا شأن نه فيما صاحب تلك الترقية من خطأ فى الفهم أو
اختلاف فى التقدير وذلك أسوة بحائز الشئ حسن النية الذى يعطيه القانون
الحق فى جنى ثمراته ولو ظهر فيما بعد أن الشئ مستحق لسواء ،
فضلا عن أن مثل هذا الموظف يكون فى الغالب قد رتب حياته على أساس
ما ناله من ترقية ، ومن غير المستساغ إلزامه برد ما قبضه بحسن نية علاوة
على أرجاع حالته الى ما كانت عليه قبل الترقية ولا غبن فى ذلك على
الخزانة العامة ما دام مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها
طوال الفترة التى انتضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بالفائه
وأفادت الحكومة من جراء ذلك ما أداه لها من خدمات فى الوظيفة المرقى إليها
تأسيسا على قاعدة الغرم بالغنم .

٢ — حالة الموظف الذى سويت حالته بالمخالفة لاحكام القانون وسحبت التسوية : فى هذه الحالة لا تقترن التسوية بتغيير فى مركز الموظف أو زيادة فى مسئولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسئوليته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها ومن ثم اذا ما سحبت جهة الادارة التسوية لمخالفتها للقانون ، فان السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى ذمته التزام برد ما حصل عليه من فروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدنى .

ولا يتقدم حق جهة الادارة فى استرداد هذه المبالغ الا من تاريخ علمها الحقيقى الفعنى بالحق فى الاسترداد .

ومن حيث انه فى خصوصية الحالة المعروضة فان وزارة العدل وقد عينت العمال المشار اليهم فى الوقائع فى درجة صانع دقيق ممتاز بأجر يومى ٣٦٠ مليا بناء على ما قرره اللجنة المشكلة للامتحان ، ولما كان فى هذه التسوية مخالفة للقانون كما سلف القول ويتعين سحبها ، فاننا نرى فى مجال جواز استرداد الفروق المالية التى حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق ، انه لا يجوز الاسترداد — ذلك انهم قاموا بأعباء وظيفية « صانع دقيق ممتاز » ، منذ تعيينهم حتى الآن ورتبوا معيشتهم على اساس حصولهم على هذه الدرجة فهذه الحالة تتساوى مع حالة الترقية على خلاف القانون ، فكلا الموظفين قد قام بأعباء الوظيفية الأعلى واذا كان الرأى قد استقر على انه لا يجوز الاسترداد فى حالة سحب قرار الترقية فانه يتعين نفس القول فى حالة صدور قرار تعيين هؤلاء العمال بالمخالفة لاحكام القانون للاعتبارات سالف الاشارة اليها فضلا عن اعتبارات العدالة ومراعاة ظروفهم ..

(فتوى رقم ٤٨٦ فى ٣٠/٥/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

عدم خصم فرق الكادرين دون وجه حق تنفيذا لفتوى من ديوان الموظفين صدرت خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور — عدم جواز استرداد ما صرف للعاملين تنفيذا لفتوى المشار اليها الا من تاريخ العدول عنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور نص على أن يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن لا تسرى احكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذا للأحكام والفتاوى التي صدرت اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث أن مؤدى هذه المنصوص أنه متى كانت الفتوى الذي تم الصرف على مقتضاها أو الحكم الذي تم الصرف تنفيذا له قد صدر في الفترة المحددة في القانون والى تاريخ العمل به فان الصرف الذي يتم تنفيذا لهذه الفتوى أو هذا الحكم تسرى عليه احكام هذا القانون فلا يجوز استرداده طبقا لما يقضى به القانون لو ألغى هذا الحكم أو عدل عن الفتوى في تاريخ لاحق للفترة الزمنية المحددة في القانون .

ومن حيث أن مصلحة المساحة لم تقم بخضم فرق الكادرين نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للعلاوات الفرضية للذين سبق أن ضمت لهم مدد خدمة سابقة وذلك استناداً الى فتوى ديوان الموظفين بكتابه رقم ٢ - ١ / ١٢٢م المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦١ الموجه للمصلحة . وقد صدرت هذه الفتوى من ديوان الموظفين المشار اليه في النطاق الزمني ائدى حده القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فلا يجوز استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين نتيجة تطبيق هذه الفتوى على حالاتهم الا من تاريخ العدول عن الرأى الوارد بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن :

١ - ان فرق الكادرين بالنسبة للعلاوات التى يفترض منحها للعاملين عند تسوية حالاتهم بضم مدد خدمتهم السابقة يخضم من اعانة غلاء المعيشة .

٢ - لا يجوز تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف للعاملين بمصلحة المساحة تنفيذاً لفتوى ديوان الموظفين الصادرة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ الخاصة بالعلاوات الفرضية الا من تاريخ العدول عن هذه الفتوى .

(فتوى ١٠٨٣ فى ١/١٢/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

استرداد ما دفع بشئ حق - صرف الإدارة بمبالغ لبعض الموظفين أزيد مما يستحقونه بوجب عليهم رد هذه الزيادة - صدور قرار من الجهة الإدارية بالتجاوز عن تحصيل هذه الزيادة باعتبارها تمويضا لهم عن ساعات عمل تزيد على المقرر فى فترة سابقة - غير جائز - الاحتجاج بأن المقصود هو التبرع للموظفين بهذه الزيادة - لا محل له ما دام التبرع غير مستوف لشروط التصرف بالمجان فى احوال الدولة طبقاً للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨.

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أنه قد صرف الى الموظفين بلجنة القطن المصرية أجر اضافى يجاوز المستحق لهم طبقا لقرار اللجنة الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ ، ولذلك يكون هذا الأجر الزائد قد صرف بغير سبب قانونى مما يتعين معه استرداده طبقا لقواعد القانون العامة المقتنة بالمادة ١٨١ من القانون المدنى التى تنص على أن كل من يتسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

ولا حجة — لمنع هذا الرد — فيما جاء بقرار اللجنة المؤرخ فى ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٥٨ بالتجاوز عن تحصيل مبالغ هذه الأجور باعتبار ذلك اثابة للموظفين عما بذلوه من جهد فى فترة سابقة عملوا خلالها عددا من الساعات يزيد على العدد المحدد على أساسه أُنحِد الأقصى للأجر الإضافى ، ذلك أنه إذا كان المقصود بهذه الانابة هو تعويض هؤلاء الموظفين عن الجهد المشار اليه فإن التعويض يستلزم لصحة أساسه توافر التزام فى جانب المسئول عنه يشغل ذهنه ، فإذا تخلف هذا الالتزام انسحب عن التعويض أساسه القانونى ، والثابت أن اللجنة لم تكن ملزمة وفقا لقرارها الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بدفع مقابل لساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا حيث وضع هذا القرار حدا أقصى للأجر الإضافى هو ما يوازى أجر ثلاث ساعات أيا كان عدد ساعات العمل الإضافية ومتى تبين بذلك انتفاء التزام اللجنة عن دفع ما يقابل ساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا ، فأنه يتضح عدم جواز قرار اللجنة بالتجاوز عن الاسترداد عنى أساس التعويض عن الجهد الزائد خلال فترة سابقة .

وإذا كان المقصود بالتجاوز عن التحصيل هو التبرع للموظفين عما قبضوه من أجر اضافى زائد عما يستحقونه فإن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان فى أموال الدولة يشترط لصحة التنازل أن يستهدف تحقيق غرض ذى نفع عام ، الأمر الذى لا يحقق إلا إذا كان مآل المال موضوع التصرف بالمجان — أى التبرع — هو تحقيق

خير مباشر أو غير مباشر للمجموع — وليس من شك في أن التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها لا يحقق غرضا تتوافر فيه صفة أئنف العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور ، اذ لن يترتب على هذا التجاوز سوى تحقيق مصلحة خاصة للموظف الذي قبض ما ليس حقا له بتوفير مانع له بتعين عليه رده كاملا للجهة .

ويخلص من ذلك أن ما صرف بغير حق من أجر اضافى لهؤلاء الموظفين يبعين عليهم رده % ولا يعينهم من ذلك قرار اللجنة المشار اليه بالتجاوز عن استرداد هذا الأجر .

(فتوى ٢٠٤٦ في ١٢/١١/١٩٦٣) .

استيراد وتصدير

استيراد وتصدير

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات المعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ — مؤداهما أن قانون الاستيراد لا يسرى على المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج إقليم الدولة إذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع إعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص .

ملخص الفتوى :

أن الأصل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ما تنص عليه المادة الأولى من أن يحظر استيراد انسلع من خارج انجهمورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد . وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

وانه استثناء من هذا الأصل تقضى المادة السادسة من هذا القانون بعدم سريان أحكامه على السلع التى يتقرر اعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون انجهمورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها .

ومن حيث أن المادة الثانية من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والمعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ تنص بأن تمنح كل من الدول المتعاقدة حق دخول مؤقت معنى من رسوم وضرائب الوارد وتبيود اسيراد المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج إقليمها ويأن يستخرج عن تلك

المركبات تصاريح سيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد وذلك لمواجهة ما قد ينشأ عن توقيع جزاءات جمركية .

وتتقضى المادة ١٢ بأن « المركبات الموضحة فى تراخيص الاستيراد المؤقتة يعاد تصديرها بنفس حالتها العامة الا فيما يتعلق بالاستهلاك وذلك خلال مدة صلاحية هذه التراخيص » .

وتتقضى المادة ٢٨ بأن « للدول المتعاقدة فى حالة الغش أو المخالفة أو سوء استعمال الحق ، بصرف النظر عما تقتضى به أحكام هذه الاتفاقية فى اتخاذ أية اجراءات ضد الاشخاص الذين يستخدمون تراخيص استيراد مؤقتة وذلك لتحصيل رسوم وضرائب الاستيراد ولتوقيع اية عقوبات جنائية يقضى بها انقانون » .

وتنص المادة ٣١ من الاتفاقية على أن « أية مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية أو تحوير فيها أو أى بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه افادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد المعمول به فى هذه الاتفاقية يعرض مرتكبها فى البلد الذى وقعت فيه المخالفة للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين ذلك البلد » .

ومن حيث أن مؤدى نصوص الاتفاقية الدولية ونصوص قانون الاستيراد أن قانون الاستيراد لا يسرى على المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج اقليم الدولة اذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع اعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص وانه فى حالة الغش والمخالفة أو سوء استعمال الحق أو التحوير فى الاتفاقية أو تقديم أية بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه افادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد فإن مرتكب هذه الأفعال يتعرض للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين البلد الذى وقعت فيها المخالفة ومن بين هذه الجزاءات العقوبات الجنائية .

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — نص المادة السادسة من هذا القانون على عدم سريان أحكامه على السلع التى تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط — معنى عبارة الحكومة الواردة فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ — شمولها الهيئات العامة دون المؤسسات العامة — أساس ذلك التمييز الذى استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦١ والذى حل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما .

ملخص الفتوى :

أن المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد تنص على أن « لا تسرى أحكام هذا القانون على السلع التى يقرر اغاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على ما يأتى :

(١) السلع التى تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط .

واستنادا الى هذا القانون أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزارى رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ببيان السلع والبضائع التى يحظر استيرادها من الخارج والمعدل بالقرار الوزارى رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الإدارة العامة للاستيراد تطلب بكتابها سائف الذكر ما اذا كتبت عبارة الحكومة المشار اليها فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة وأشارت الى أن الجمعية العمومية للمجلس سبق أن أيدت بجلستها المنعقدة فى ١٩٦١/١/٢٤ أن هذه العبارة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة .

ومن حيث أنه بعد فتوى الجمعية العمومية سائلة الذكر صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون الهيئات العامة وقد ميز هذان القانونان بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ضوابط واحكام مميزة وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ عن هذا التمييز فقد جاء فيها « ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلاً في النشاط انخاص ورات الدولة ان تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة ، في حين ان الهيئات العامة في الأغلب الأعمال مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً وتمارس هذا النشاط أساساً بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي ، فالأصل ان الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رُؤي في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لمسا يتناز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . ونضلاً عن ذلك فان المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلاً عن طريق ما تعقده من قروض ، أما الهيئة العامة فانها وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجري عليها احكامها وتتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح . وبالإضافة الى ما تقدم فان رقابة الدولة على المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعاً في الحالة الأخيرة ، وهذا أمر يستتجبه طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة . فالهيئة العامة إما ان تكون مصلحة حكومية رات الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وإما ان تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة ، وهي في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة ، أما قرارات المؤسسة العامة وان كانت بدورها تخضع لاعتماد الجهة الإدارية المختصة ، الا أنه لما كانت المؤسسة لا تدبر بنفسها بل عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة ، فان النتيجة

الحتمية لذلك هي أن رقابة الدولة على المرفق انذى تقوم عليه المؤسسة اقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة .

ومن حيث أنه يترتب على هذه التفرقة انى اوجدها المشرع بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة مغايرة فى الاحكام التى تطبق على كل منهما فان جاز أن نشمّل عبارة الحكومة الواردة فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الهيئات العامة فان هذا الاستثناء لا يمتد ليشمل المؤسسات العامة .

ولا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه بعد التمييز الذى استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، والذى حل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما فان الاستثناء الذى تضمنته المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد بالنسبة للحكومة يشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة .

(تنوى ١١١ مى ١٩/٥/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ — شروط تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد طبقا لهذا المنشور .

ملخص الحكم :

ان منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل تراخيص الاستيراد ، يقضى فى الفقرة « ب » من البند السادس منه بأنه « يجوز تعديل بلد المصدر من احدى بلاد العملات الحرة الى غيرها من بلاد العملات الحرة أو الى غيرها من بلاد الاتفاقيات اذا طلب صاحب

الشان ذلك . ويراعى فى هذه الحالات أن يتم التعديل المطلوب بناء على أسباب جدية ومؤيدة بالمستندات « وتنص الفقرة « ج » من البند أولا منه على أنه « وفى حالة طلب تغيير اسم البلد المصدر يجب أن يراعى أن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين » ومؤدى ذلك أنه يشترط للموافقة على تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد ، أن يتقدم صاحب الشأن بطلب هذا التعديل ، لأسباب جدية ومؤيدة بالمستندات وأن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين .

(طعن ٦٥٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

القيد فى سجل المستوردين وسجل المصدرين — يلزم له توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون رقمى ٢٠١ ، ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحتها التنفيذية الصادرتين بالقرارين الوزاريين رقمى ٧٢٤ و ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ اشتراط هاتين اللائحتين فى كل شريك متضامن أن يكون متتعا بسهمعة تجارية حسنة ولم يسيء الى مصالح الدولة الاقتصادية — المقصود بعبارة « كل شريك متضامن » — هى عبارة عامة تشمل شركات التضامن وكل شريك متضامن فى شركات التوصية بنوعيتها التى ورد ذكرها فى صدر النص .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢ فقرة ب « ٤ » من القرار الوزارى رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين على أن « يجب أن تتوافر غيمن يقيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بالفقرة « ج » من المادة الثانية من القانون المذكور الشروط الآتية » ب « فيها يتعلق بشركات التضامن والتوصية بنوعيتها والشركات ذات المسئولية المحدودة . . . » « ٤ » أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك فى الشركات ذات المسئولية المحدودة متتعا بسهمعة تجارية حسنة ولم يسيء الى مصالح الدولة الاقتصادية . . . » ونصت المادة ٢٥ فقرة ب « ٤ » من القرار الوزارى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير على أنه يجب أن تتوافر فيمن يقيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بأبند ٣ من المادة ٨ من القانون المشار اليه الشروط الآتية ... «ب» بالنسبة لشركات التضامن والتوصية بنوعيهما وذات المسؤولية المحدودة ... «{» أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية .

ويبدو واضحاً من هذين النصين أن عبارة « كل شريك متضامن » قد وردت مطلقة ولم تخصص لشركات التضامن ، ومن ثم فقد لزم أن تمس كل شريك متضامن في شركات التوصية بنوعيهما التي ورد ذكرها في صدر النص ، ولما كان لا جدال في أن الشركة التي يمثلها المدعى هي شركة توصية بالإسهم ، وأن المدعى شريك متضامن فيها ، فانه يبدو واضحاً أنه يشترط لفقد الشركة المذكورة في سجل المستوردين وفي سجل المصدرين أن يكون المدعى متمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية .

(طعن ٩٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الامر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ يحظر استيراد البضائع والمنتجات المعمول به بالرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستيراد العمل بالتدابير المقررة ببعض الأوامر العسكرية — إجازته المصاهرة في حالتين — الأولى الاستيراد بدون ترخيص ، الثانية مخالفة البضاعة المستوردة للترخيص — القرار الجمهوري رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٧ باستيراد سيارات الركوب الصغيرة استثناء من الحظر الوارد بالامر العسكري سالف الذكر — تحديد وزير الاقتصاد مبلغ ٤٥٠ جنيهاً كحد أعلى لسعر السيارة الصغيرة خلاصاً المحروقات لميناء الوصول — استيراد سيارات من طراز معين مطابقة للترخيص — عدم جواز مصادرتها ادارياً — التحدى بأن السيارات المستوردة

ليست صغيرة — غير جئز ما دام قد رخص باستيرادها فعلا — مجاوزة سعرها الحقيقي لبلغ ٥٠٪ جنيتها — لا يجوز المصادرة ما دامت الشركة المنتجة ارتضت هذا السعر .

ملخص الحكم :

إذا كان اثبات أن السيارات التي استوردت بناء على هذا الترخيص والتي صدر القرار المطعون فيه بمصادرتها هي بذاتها السيارات الصادر بها الترخيص ، فإن القول بأن سعرها الحقيقي يجاوز ٥٠٪ جنيتها الذي حدده وزير الاقتصاد بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٧ بالسماح باستيراد السيارات الصغيرة بفرض صحتة لا يؤثر في حقيقة الواقع من أن السيارات المستوردة هي نفسها الصادر عنها الترخيص وإن الثمن الذي اشترت به هو ٥٠٪ جنيتها مصرى وأن هذا السعر هو سعر خاص ارتضته الشركة المنتجة لتصريف ما لديها من سيارات طراز سنة ١٩٥٨ ولكي يتمشى مع القوانين المصرية الخاصة بالاستيراد ، ومن ثم تكون هذه السيارات قد استوردت في حدود الترخيص الصادر للشركة المدعية الأولى وبالتالي لا يجوز مصادرتها إداريا استنادا إلى الأمر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ الذي استمر العمل به بالرسوم يتقنون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ، إذ أن المصادرة الإدارية بمقتضى هذا الأمر لا تجوز إلا في حالة استيراد البضاعة بدون ترخيص سابق أو استيراد بضاعة مخالفة للترخيص ، ولا يجدى بعد ذلك الحكومة القول بأن السيارات المستوردة ليست صغيرة ما دام أنها رخصت باستيرادها فعلا .

(طعن ١٣٤٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

قيام التكيف في عقود المبادلات الإدارية على أسس القوانين والقرارات واللوائح الصادرة في هذا الشأن — مثال بنظم الاستيراد والتصدير وفرض قيودها على بعض المبادلات — قيام نظام المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد على أسس يراد بها موازنة الميزان الحسابى النقدى للبدفوعات الخارجة حتى لا يكون هذا الميزان الحسابى مدينا بمبالغ ضخمة ، ترهق مركز الجنيه المصرى في الخارج أو تضعف من قوته الشرائية .

ملخص الحكم :

ان الامر في تكييف المبادلة لا يكون بالرجوع الى احكام القانون المدنى بل يرجع الى القوانين والقرارات الصادرة في ذلك الشأن اذ ان نظام التصدير والاستيراد كان يقوم في ذلك الوقت على ان تضع الحكومة الشروط الخاصة بتصدير السلع وكان الارز آنئذ في حياض وزارة التكوين من السلع الدولارية اى التى تستخدم في التصدير للحصول على الدولار وهو من العملات الصعبة فاذا ما وجد في العقد شرط تلزم بمقتضاه الحكومة بالتريخيس في تصدير الارز مقابل الحصول على عملة سهلة اعتبر ذلك قييدا على الاصل الواجب الرعاية في عملية تصدير الارز وقد تنبعت القوانين والقرارات الى مثل هذه الصورة فقررت سعرا آخر للارز اعلى من الاول على وجه يكفى لتغطية الفرق بين سعر الدولار الرسمى وسعره في السوق الحرة وذلك حتى لا تحل بالحكومة اية خسارة من نتيجة تحصيلها ثمن الارز بالعملة السهلة وهو اصلا معتبر سلعة من السلع الدولارية ، ومن هذا يبدو في وضوح ان التعاقد انما قام على تنفيذ التزامين متبادلين أحدهما هو استيراد كميات من القمح اللازم لتكوين البلاد والاخر هو تمكين المستورد من تصدير كميات من الارز وذلك بمنحه التراخيص اللازمة والتي كانت في ذلك الوقت مرهونة بقيود وشروط معينة ومن هنا سميت مثل هذه العملية بالمبادلات دون ان يقصد بهذه التسمية معنى المقايضة المعروف في القانون المدنى الذى يكون العنصر الغالب فيه هو تبادل نقل ملكية ليس من النقود ، والواقع ان حكم المبادلات في فهم نظام الاستيراد والتصدير يبين من استقراء نظم المبادلات التى اعلنت عنها الجهات الادارية وهى في هذا الصدد انما تقوم على قيود خاصة بالتصدير او الاستيراد قصد من ورائها اجراء موازنة في الميزان الحسابى التقدى للمدفوعات الخارجية القصد منه ملاقة ان يكون الميزان الحسابى مدينا ببالح ضخمة ترهق مركز الجنيه المصرى في الخارج أو تضعف من قوته الشرائية ومن ثم فان نظام المبادلات يقوم على توجيه يهدف الى تعادل الميزان التجارى مع الدول .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد سعر المبادلات الخاصة بالارز — دخوله في السلطة التقديرية للجنة الحبوب واللجنة الوزارية العليا للتبوين وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصين بالتسعر الجبرى وتحديد الارباح .

ملخص الحكم :

ان تحديد سعر المبادلات بالنسبة للارز هو مما اقتضته دواعى التصدير والاستيراد وقد فرضت اجهزة الادارية المختصة معاله وضوابطه بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن مرددا الى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعر الجبرى وتحديد الارباح ، والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٩ بشأن التسعر الجبرى حيث منح القانون المذكور للجان المختصة سلطة تعيين الاسعار وتحديد الارباح فى السلع الواردة بالجداول المرافقة له ، وفى هذه اللجان لجنة الحبوب واللجنة انوزارية العليا للتبوين وهى اعلى هيئة ذات اختصاص فى تعيين الاسعار ، واذا قامت كل من هاتين اللجنتين بتحديد سعر المبادلة عموما وهو ذات السعر الذى يعامل به المدعيان المقدر ١٢٢ ريالاً وذلك بالنسبة للصفة جميعها سواء ما تم تصديره منها قبل ١٢/٨/١٩٥٠ او بعد هذا التاريخ وكان قرارها فى هذا الشأن يستند الى ما توجيه اصول الموازنة فى الاسعار عند تحقق غيام الفرق الناشئ بين اسعار البيا بالعملة الصعبة وبين اسعار البيع بالعملة السهلة أساسه سعر الصرف السابق الاشارة اليه فى السوق الحرة بين الدولار والعملات السهلة المبيع بها الارز — وما دام القرار قد حدد سعرا عاما بالنسبة للكافة بأنه يكون مستقدا الى مبدأ المشروعية ولا سبيل بعد ذلك للطعن عليه طالما لم يثبت أنه يتسم باساءة استعمال السلطة وأن فيه خروجا على احكام العقد المبرم بين الدعى الاول ووزارة التبوين .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد لجنة التموين العليا سعرين للارز احدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازى الثمن المحدد والآخر سعر مبادلة في حالة الاتفاق على تصدير كميات من الارز مقابل التمتع باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — لا وجه لاعادة التمتع بالمحاسبة على أساس العملة الصعبة ما دام لا يقدم هو العبء المقابل بتقديم عملة صعبة بل يستورد فقط كميات من القمح مقابل سعر مرتفع مخصوص فلا يجمع الميزتين .

ملخص الحكم :

كانت وزارة التموين تستولى على جميع انتاج من محصول الارز كما هو ظاهر من قرارات لجنة التموين العليا الخاصة بالاستيلاء على محصول الارز لسنة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ الصادرة في ٢٣/٧/١٩٤٩ ، ٢٠/٨/١٩٥٠ كما تشرف على تصديره ثم انها حددت اعتبارا من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ سعرين احدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازى الثمن المحدد والآخر هو سعر المبادلة ويكون التعامل به في حالة الاتفاق على تصدير كميات الارز مقابل التمتع باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — ومن ثم فان العملية محل التعاقد انذى نحن بصدد وقد انحصرت في التزام باستيراد قمح أدى الى تحريك جنيهات استرلينية الى الدولة المصدرة له والقيام انوزارة بالترخيص في تصدير أرز أدى الى مديونية الدولة المستوردة بثمنه بالعملة السهلة وهى على هذا النحو وطبقا لما سبق بيانه لا تعدو أن تكون من قبيل عمليات المبادلة فتتحكمها الاسعار المحددة للمبادلات وما دام أن الأساس في تحديد الاسعار بالعملة الصعبة هو رغبة الحكومة في الحصول على عملات صعبة توازى السعر المحدد بالعملة المصرية مما حدا بها الى تخفيض هذه الاسعار تشجيعا للتجار على الاقبال على هذا النوع من التعامل فانه لذلك يكون الدفع باحدى العملات الصعبة شرطا أساسيا للمحاسبة على أساس الاسعار المحددة للبيع بالعملة الصعبة . وبهذه المثابة لا يكون هناك وجه لما يطلبه المدعيان من المحاسبة بمقتضى هذه الاسعار لما يؤدي اليه ذلك من اضرارها

بمزايا هذا النوع من التعامل دون تحمل العبء المقابل لهذه المزايا وهو تقديم عملة صعبة ، ولم يقصد عقد التوريد المبرم بين المدعى الاول والوزارة عن كميات القمح الى شيء من هذا الاعفاء لا صراحة ولا ضمنا خصوصا وقد كان هناك سعر آخر للبيدالة بالعملة السهلة مرتفع منذ البداية وقبل انعقاد عقد توريد القمح وذلك طبقا لقرار اللجنة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

(طعن ١١٥٤ سنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم الاستيراد — قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد رسوم الاستيراد — الحالات التي عددها لرد الرسوم لم ترد على سبيل الحصر وانما على سبيل التمثيل حق مؤدى الرسم في استرداده يتوافر بقيام السبب الخارج عن ارادته الذي من شأنه تعذر استيراد البضائع المرخص بها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم استيراد والذي يحكم الواقعة مثار المنازعة في المادة الاولى منه على ان يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجبائية لما يرخص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل الرسم ، وينص في المادة الثالثة منه على ان « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيراده بسبب لا دخل له فيه وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم » . ونصت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على ان « يرد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيراده بسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وذلك في الحالات الاتية ... » ومفاد هذه النصوص ان الواقعة المنشئة لاسترداد رسم الاستيراد هي الترخيص بالاستيراد وان حق مؤدى الرسم في استرداده مفوظ بتعذر استيراد البضائع

المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل للمرخص له فيه وإذا كان القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر قد حدد بعض حالات اجاز فيها رد رسم الاستيراد لمؤديه اذا تعذر عليه استيراد البضائع لسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وكان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر لم يخول وزير الاقتصاد والتجارة سلطة تحديد الحالات التى يتعذر فيها على مؤدى الرسم استيراد البضائع المرخص له في استيرادها لسبب لا دخل له فيه ، فان مؤدى ذلك أن الحالات التى ساقها القرار الوزارى المذكور لاتنطوى على ثمة حصر لكل الحالات انتهى قضى القانون برد رسم الاستيراد فيها ، وبهذه المثابة فانها لا تعد أن تكون مجرد امثلة ومن ثم فان حق مؤدى الرسم في استرداده يتوانر بقيام السبب الخارج عن ارادته والذي من شأنه أن يتعذر عليه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها اعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر دون التقيد بالحالات اتنى عددها القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن الثابت من استقراء الاوراق على التفصيل السابق أن المدعى تقدم الى الادارة العامة للاستيراد بوزارة الاقتصاد بطلب الترخيص له في استيراد اسماء محفوظة من يوغوسلافيا ولحم بقرى محفوظ من الصين الشعبية وذلك فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقيد الطلبان فى هذا اليوم برقمى الوارد ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ على التوانى على ما هو ثابت من ختم الادارة المذكورة على طلبى الاستيراد المشار اليهما وكان طلبى الترخيص المشار اليهما قد قدما بناء على العرضين المتقدمين الى المدعى من شركتى التصدير فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الاول و١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الثانى واذا كان الامر كذلك وكانت الادارة المذكورة لم ترخص له في استيراد البضائع سالفة الذكر الا فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ أى بعد انقضاء أكثر من أربعة اشهر ونصف ، وذلك رغبا عما تضمنته فاتورة الشراء المبدئية الصادرة من الشركة اليوغوسلافية الى المدعى بأن يكون التسليم فى اقرب وقت ممكن وهى الفاتورة التى على اساسها تقدم المدعى طالبا الترخيص له في استيراد الاسماء المحفوظة من يوغوسلافيا وارفعها بطلبه هذا ، فان جهة الادارة تكون فى الواقع من الامر قد تراخت فى اصدار الترخيص المشار اليه تراخيا يجاوز الامد المعتول ، أخذا فى الحسبان

أن أمور الاستيراد تتطلب بطبيعتها سرعة البت ، على نحو يسوغ معه أن تظل مراكز المستوردين والمصدرين مطلقة في الوقت الذي تقلب فيه الاسعار العالمية ويتغير فيه العرض من المنتجات بين يوم وآخر . وقد ترتب على تراخي الجهة الادارية ان صدر الترخيصان المشار اليهما في الريع الثاني من سنة ١٩٦١ وكان المنتج من الاسماك المحفوظة واللحم البقري المحفوظ قد نفذ على ما جاء بكتاب شركة يوغوريبيا وسفارة الصين انشعبية سالف الذكر ولا غناء فيما اثر من أن هذين الكتليين صدرا بصدد الترخيصين الممنوحين للمكتب الشرقي للتجارة (شفيق زنارى) ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج بما تضمناه من بيانات في شأن المدعى : لا غناء في ذلك لان هذين الكتليين صدرا على التفصيل السابق بمناسبة ترخيصين مماثلين للترخيصين الخاصين بالمدعى من حيث نوع البضاعة وجهة الاستيراد وتاريخ الاصدار وتاريخ صلاحية كل منهما مواذ تضمن هذان الكتليان انه لم يكن ثمة فائض من البضائع المرخص باستيرادها يسمح بشحنه الى مصر في سنة ١٩٦١ فان المدعى يكون على حق في طلب الامانة بما تضمنه هذان الكتليان من وقائع يتوافر معها العذر المبرر لطلب رد رسم الاستيراد المحصل منه لسبب لا دخل له فيه ، وهو على ما سلف البيان تراخي جهة الادارة في اصدار الترخيصين منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى اربع الثاني من سنة ١٩٦١ التي تعذر فيها على الجهة المصدرة في كل من يوغوسلافيا والصين انشعبية تقدير البضائع المرخص باستيرادها لعدم وجود فائض منها . وبهذه المثابة فانه يصبح غير ذي موضوع الادعاء بأن المدعى لم يستعمل ترخيص الاستيراد خلال ستين يوما من تاريخ اصدارها وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن انسترداد ، لانه سواء اعتد بتاريخ انقضاء مدة الستين يوما المذكورة أو انقضاء تاريخ منعولهما بالنسبة لوصول البضاعة المشار لايها في الترخيصين وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فان كلا من هذين التاريخين قد وقع خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦١ التي كان من التعذر فيها على جهتي التصدير تصدير البضائع المرخص باستيرادها على ما سلف البيان ، ومن ثم فانه ما كان يسوغ للجهة الادارية ان تلزم المدعى بأداء رسوم الاستيراد عن الترخيصين المشار اليهما وترفض طلب اعفائه منها ، ومن ثم يكون تسرارها في هذا الشأن قد صدر بالمخالفة للقانون .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

رسم الاستيراد — القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ يفرضه — الفرق بين الرسم والضريبة — التكليف القانوني لرسم الاستيراد في ضوء هذه التفرقة — اعتباره ضريبة عامة يسرى في شئته ما يسرى على الرسوم الجمركية .

ملخص الفتوى :

ان الضريبة تكليف مفروض على الافراد دون مقابل معين ، على حين ان الرسم انما يفرض مقابل وبسبب خدمة معينة تؤديها الدولة للفرد ، ويترتب على اعتبار الرسم مقابلا لخدمة أو منفعة معينة انه لا يجاوز في مقداره قيمة هذه الخدمة المؤداة ، بل ان مقدار الرسم يكون في اغلب الاحوال اقل من قيمة هذه المنفعة أو الخدمة الخاصة .

ورسم الاستيراد ، وان كان يجيء بمناسبة استيراد البضائع من الخارج ، الا أن جبايته ليست بسبب هذا الاستيراد أو لتغطية نفقاته ، والمذكورة الايضاحية للقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ قاطعة في هذا المعنى ، اذ جاء فيها « ان وزارة المالية والاقتصاد قد رفعت الى مجلس الوزراء مذكرة مستقلة اقترحت فيها انتهاء العمل بنظام حق الاستيراد بالنسبة الى الاسترليني والدينشمارك . كما رفعت مذكرة اخرى اقترحت فيها خفض ضريبة الصادر عن القطن . ولما كانت ضريبة الصادر عن القطن تعتبر من مصادر الإيراد الكبيرة في ميزانية الدولة ، فان خفضها سيقرب عليه عجز يقتضى الامر تدبير مورد آخر لمقابلته ، حتى يمكن مواجهة المصروفات التي تضمنها الميزانية . علاوة على الحاجة الى مواجهة تكاليف شراء حق الاستيراد .

لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد فرض رسم قدره ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة .

ويؤخذ من ذلك أن الرسم قد حل محل ضريبة قديمة هي ضريبة الصادر على القطن، وقد كانت مصدرا كبيرا من مصادر الإيراد في ميزانية الدولة العامة وأنه قصد بفرض هذا الرسم سدا للنقص المترتب على خفض هذه الضريبة ، وذلك لمواجهة المصروفات المختلفة التي تضمنتها الميزانية العامة للدولة .

وإذا كان هذا الرسم يهدف أيضا إلى مواجهة تكاليف شراء حساب حق الاستيراد فإنه لا يقتصر على هذه التكاليف وحدها ، وإنما يجاوزها إلى مواجهة كافة التكاليف العامة شأنه في ذلك شأن أية ضريبة عامة أخرى . ولا تخرج تكاليف شراء حساب حق الاستيراد عن كونها عبئا عاديا ضمن مختلف الأعباء العامة الأخرى التي يقوم رسم الاستيراد بتحويلها كاية ضريبة عامة .

وبما أنه يستفاد من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجمركية أن الرسوم الجمركية هي الضرائب التي تفرض بمناسبة الاستيراد أو التصدير .

لهذا قررت الجمعية العمومية أن رسم الاستيراد يعتبر ضريبة ويسرى في شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية .

(غنوى ١٢٤ في ١٩٥٧/٤/٢٥) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

رسم الاستيراد — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرضه — جعله الواقعة المنشئة للرسم مجرد الترخيص ، بعد أن كانت في القانون السابق واقعة الاستيراد — عدم جواز رد الرسم بعد تحصيله إلا في الأحوال الواردة في القانون على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسم الاستيراد على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الإجمالية

لل بضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالنقد في حسابات الاتفاقيات أو العمليات بمبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

وقد ألغى هذا القانون وحل محله القرار بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم استيراد ، ونصت المادة الأولى منه على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الإجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ... » .

وبيين من المقارنة بين هذين النصين أن أونها جعل استحقاق رسم الاستيراد منوطا ب ورود البضائع فعلا باعتباره الواقعة المنشئة لهذا الرسم وقد عدل النص الثاني عن هذا المبدأ ، فجعل مجرد الترخيص في الاستيراد لا ورود البضائع فعلا هو الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد ، ومن ثم فلا يجوز طبقا لهذا النص رد هذا الرسم بعد تحصيله إلا في الأحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ، ويؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أنه « نظرا إلى ما لوحظ من تناعس بعض المستوردين عن استيراد ما رخص لهم فيه من السلع المفاة من ذلك الرسم ما يفوت على البلاد سد حاجتها من هذه السلع الهامة ، ويعطى صورة غير صحيحة عما ينتظر استيراده وناء بحاجة المستهلك المحلي . ويفوت الفرصة على المستوردين الجديين في استيراد ما يلزم البلاد من هذه السلع في الوقت المناسب » .

فيخلص مما تقدم أن العبرة في استحقاق رسم الاستيراد وفي تحصيله هي بوقت الترخيص في الاستيراد ، تحقيقا لحكمة استهدها المشرع وهي التحقق من جدية طلبات الاستيراد .

ومن ثم فلا يجوز رد هذا الرسم بعد تحصيله إلا في الأحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد — ارتباطا بتحصيل الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له تطبيقا للقواعد العامة التي تربط استحقاق الرسم بأداء الخدمة .

ملخص الفتوى :

ان تراخيص الاستيراد موضوع البحث صدرت في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ، وتنص المادة (١) من هذا القانون على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ، ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل هذا الرسم » كما تنص المادة (٣) على أن « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيراده بسبب لا دخل له فيه : وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم ويستفاد من هذين النصين أن الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد ، وبمقدور هذا الترخيص ينشأ الحق لصاحب الشأن في الاستيراد كما يترتب في ذمته الالتزام بأداء الرسم ، على أنه لما كان رسم الاستيراد مفروضا مقابل الخدمة المقررة لطالب الترخيص وهي تمكنه من الرسم مرتبط باستلام صاحب الشأن لترخيص ، ومن هنا قضت المادة (٣) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بأحقية صاحب الترخيص في استرداد الرسم بعد دفعه اذا تعذر عليه لظروف خارجة عن ارادته استعمال الترخيص في الاستيراد ، فهذا الحكم ان هو الا تطبيق لقاعدة العامة التي تربط استحقاق الرسم بأداء الخدمة ، بحيث اذا استحال هذا الاداء لسبب لا يرجع الى تقصير من قررت الخدمة لمصلحته أصبح من حقه استرداد الرسم وطبقا لذلك يتمين على جهة الادارة قبل اتخاذ اجراءات التحصيل الجبرى للرسم ان تقيم الدليل على أنها مكتت صاحب الشأن من استعمال الترخيص الصادر لمصلحه بارساله له واستلامه اياه ، او أنها اتخذت من جانبها

الاجراءات اللازمة لتوصيل الترخيص اليه ولكن تعذر عليها ذلك لمسبب يرجع الى طالب الترخيص نفسه كما لو كان قد ذكر بيانات غير صحيحة عن عنوانه في طلب الحصول على الترخيص ، أو كان لم يخطر الادارة العامة للاستيراد بتغيير محل اقامته لارسال الترخيص اليه على عنوانه الجديد .

ولا وجه لاقتضاء الرسوم المفروضة على تلك التراخيص متى تحققت الادارة من عدم استعمالها — لارتباط تحصيل الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الاستمرار في اجراءات انحجز لاداري لتحصيل الرسوم المفروضة على التراخيص الصادرة في عام ١٩٦٠ باسم مؤسسة . . . التجارية وذلك بشرط التحقق من عدم استعمال هذه التراخيص .
(فتوى ٢٤ في ١٩٧٤/١/٢٠) .

مادة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

رسم الاستيراد — المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأنه — نصها على عدم سريان القانون على البضائع التي تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالقيد في حسابات الاتفاقية او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون — المقصود بتحويل القيمة بعملة اجنبية مجرد التصريح بذلك او القيد في حسابات الاتفاقية — المقصود باتهام الاستيراد او التصدير وصول البضاعة فعلا الى البلد المستورد .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما ياتي « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجبالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او القيد في حسابات الاتفاقيات او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

ويؤخذ من هذا النص انه يضع معيارا لتحديد مدى سريان القانون الجديد على البضائع المستوردة ، فيفرق بين الاستيراد عن طريق الشراء بالدفع نقدا وبين الاستيراد بمبيعات مبادلة . ففي الحالة الاولى — وهي حالة الشراء نقدا — يعفى القانون من أداء الرسم البضائع التى يكون قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية او بالقيد فى حسابات الاتفاقيات وهو ما يساوى تماما التحويل بعملة أجنبية. اما فى الحالة الثانية — وهي حلة المبادلة — فنظرا لطبيعتها الخاصة وتكوينها من شقين هما استيراد بضائع من دولة أجنبية وتصدير بضائع وطنية فى مقابلها يجتزئ القانون باتهام أى من شتى هذه العملية — الاستيراد أو التصدير — قبل العمل به للخروج من نطاق تطبيقه .

ويقصد بتحويل القيمة بعملة أجنبية مجرد التصريح بذلك أو القيد فى حسابات الاتفاقيات ، حيث ينشأ الحق بذلك فى الحصول على هذه العملات الأجنبية ، اما نقل العملة من بلد الى آخرى فانه عملية مادية تدخل فى نطاق تنفيذ التحويل بقبض هذه العملة ؛ بل ان هذه العملية المادية لا تتم على الاطلاق ويكتفى بمجرد القيد فى حسابات نصفى آخر الامر بالمقاصة بين الرصدين الدائن والمدين .

كما يقصد باتهام الاستيراد أو التصدير وصول البضاعة فعلا الى بلد المستورد . اما اجراءات سحب البضائع بعد ذلك من الدائرة الجمركية والتخليص عليها . فانها اجراءات لاحقة لا تتصل بطبيعة عملية الاستيراد أو التصدير ، وقد تطول أو تقصر لاسباب واعتبارات مختلفة لا دخل لها بطبيعة العملية . وهذا هو المستند من نصوص اللائحة الجمركية بالنسبة الى الرسوم الجمركية عامة ، ومن ثم يتعين القياس عليه فى حالة رسم الاستيراد لانه ضريبة جمركية يسرى فى شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية عامة .

ولما كانت رسالة الادخنة — فى الحالة المعروضة — قد استوردتها شركة ايسترن كومباني من امريكا بموجب ترخيص استيراد نص فيه على الدفع بالجنيهات المصرية فى حساب تصدير ، قد تم أداء ثمنها بحساب تصدير

للمصدر بالدولارات الأمريكية في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ووصلت إلى مصر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، أي قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ ، فانه يتعين اغلاؤها من رسم الاستيراد المقرر بهذا القانون .

(فتوى ٤٣٢ في ١٩٥٧/٥/٦) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رسوم جبركية — الافراج عن البضاعة ودفع الرسوم عنها دون الحصول على رخصة استيراد — وقوع هذا الافراج بالمخالفة لاحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ — اثر ذلك انه يتعين عند مصادرة البضاعة اعادة الامور الى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالافراج الذى تم بالمخالفة للقانون ورد الرسم الذى دفع دون وجه حق .

ملخص الفتوى :

انه تأسيسا على ذلك اذ افرج عن البضاعة ودفع عنها الرسم دون الحصول على رخصة استيراد فان مثل هذا الافراج يكون قد وقع بالمخالفة لاحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ ويتعين عند مصادرة البضاعة اعادة الامور الى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالافراج الذى تم بالمخالفة للقانون ومن ثم رد الرسم الذى دفع دون وجه حق .

ومن حيث ان الثابت أن السجين /

قد استوردا سيارتين من الخارج دون الحصول على رخصة استيراد وعلى الرغم من ذلك تم الافراج عن السيارتين وسداد الرسم الجمركى فمن ثم يحق لهما بعد مصادرة السيارتين استرداد الرسم الذى سبق لهما ادائه . .

(فتوى ١٠٢٩ في ١٩٦٩/١١/١١) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الامر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ بحظر استيراد البضائع والمنتجات من الخارج الا بعد الحصول على رخصة استيراد — الاصل انه في الاحوال التى يستلزم فيها المشرع الحصول على رخصة استيراد هو عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقديم هذه الرخصة — اذا لم يتحقق هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن البضاعة ويتخلف بالتالى اساس استحقاق الرسم الجمركى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الامر العسكري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه قد نصت على أن يحظر استيراد البضائع والمنتجات من اى بلد فى الخارج الا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزارة المالية . . وقضت المادة الثالثة بأن تصدر اداريا جميع البضائع والمنتجات التى تستورد بالمخالفة لذلك .

ومن حيث ان الاصل انه فى الاحوال التى يستلزم فيها المشرع الحصول على رخصة استيراد هو عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقديم هذه الرخصة بحيث اذا لم يتحقق هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن البضاعة ويتخلف بالتالى اساس استحقاق الرسم الجمركى .

(فتوى ١٠٢٩ فى ١١/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ — الفأوه تراخيص الاستيراد الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبادلة اذا لم تكن هذه التراخيص قد استعملت — المقصود بلفظ الاستعمال — المعاند على عملية المبادلة يعتبر استعمالا لترخيص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن فرض رسم استيراد نصت على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالتقيد في حسابات الاتفاقيات أو بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون ، ويعين وزير المالية والاقتصاد كيفية تحصيل هذا الرسم وشروط النحول » وتنفيذا لذلك القانون اصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ في ١٩٥٥/١/١ ونصت المادة الرابعة منه على أن « تعتبر ملغاة تراخيص الاستيراد الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبادلة اذا لم تكن قد استعملت جزئيا أو كليا » والخلاف قائم حول تحديد مضمون لفظ « استعملت » الواردة بهذا النص ، فهل يكفى أن تقوم الشركة بالتعاقد على عملية المبادلة للقول بأن الترخيص قد استعمل ، ومن ثم لا يعتبر ملغى كما ذهبت الى ذلك (شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان) ، أم يشترط لاستعمال الترخيص أن تكون عملية الاستيراد قد تمت ، أى وصلت البضاعة بالفعل الى مصر حتى يمكن القول بأن الترخيص قد استعمل كما ذهبت الى ذلك (وزارة المالية) ومن ثم يلغى الترخيص اذا لم ترد البضاعة ؟ وفى الحق أن لفظ (استعمال الترخيص) بالمعنى الواسع يعنى مباشرة كل اثر من الآثار المترتبة على اصداره ، فالتعاقب على بيع القطن مقابل استيراد بضائع يعتبر اثرا من اثار الترخيص كما هو واضح فى البيانات الواردة به ومن ثم يكون هذا التعاقد استعمالا للترخيص ، ولاهمية هذا الاثر رأت وزارة المالية أن تحدد فى ذات الترخيص امام التعاقد بعد تحريره وقبل ١٩٥٥/٨/٢١ ، وبمجرد اتمام هذا التعاقد بين مصدر القطن فى مصر وبين مصدر البضاعة من الخارج يودع هذا الاخير (مستندات شحن بضاعته) فى بنك معتمد بالخارج ، وعلى هذا البنك أن يخطر البنك المحلى باستلامه تلك المستندات حتى يستطيع المصدر فى مصر تصدير القطن . نكأن عملية التصدير و الاسراء المالية لا تتم الا بعد تمام عملية المبادلة القانونية وهى عقد المقايضة ، وهى من ثم تعتبر من الآثار

المباشرة للعقد ، ومن الآثار غير المباشرة للترخيص ، اذ لولا ابرام العقد لما كانت هناك عملية اسيراد أو تصدير .

ويبدو أن المشرع في القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم يقصد من لفظ « الاستعمال » آخر الآثار المترتبة على الترخيص وهي عملية الاستيراد المادية ، لانه لو قصد الى ذلك لما نص على اعتبار التراخيص ملغاة اذا لم تستعمل جزئيا أو كليا ، اذ ان عملية الاستيراد تنهى كل آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، ولم تعد هناك حاجة للنص على استثنائه من الالفاء . ونو شاء المشرع ان يحدد الاستعمال بمرحلة معينة من المراحل التي تمر بها آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، لنص عليها صراحة ، فقد كان يستطيع ان يحدد الاستعمال بالتعاقد أو بإيداع مستندات شحن البضاعة في البنك الخارجي أو بهو عسد ابلاغ ذلك البنك للبنك المحلي بإيداع المستندات أو بتمام عملية الاستيراد ، ولكنه لم يفعل ، فدل بذلك على اتخاذ الاثر الاول للترخيص ، وهو التعاقد على المقايضة ، يحقق معنى الاستعمال . كذلك لا يمكن تفسير معنى لفظ الاستعمال الجزئي بمرحلة معينة اذا قصد به ذات الترخيص دون مراحل تنفيذه والقول بغير هذا يؤدي الى نتائج غير مقبولة ، فان تسليم مستندات الشحن للبنك في الخارج يعني أن البضاعة شحنت فعلا ، وهي في طريقها الى مصر ، وهذا الاجراء يوجب على المصدر في مصر تصدير القطن ، ولا يتصور أن يلغى الترخيص قبل تمام عملية الاستيراد بعد ايداع مستندات الشحن ، لان البضاعة تكون قد خرجت بذلك من ملك المصدر في الخارج وأصبحت على ذمة المصدر اليه في مصر . واذا كانت شروط الترخيص قد خولت للمرخص له أن يتعاقد على مبادلة القطن بسلع اجنبية وحددت للتعاقد موعدا يبدأ من تاريخ تحرير الترخيص وينتهي في ٣١/٨/١٩٥٥ ، ثم تعاقد المصدر على البيع في خلال تلك المدة ، فانه يكون بذلك قد استعمل حقه المخول له بمقتضى الترخيص ، فلا يجوز المساس بهذا الحق الذي نشأت عنه التزامات وحقوق اخرى رتبها العقد ، اذ لو قصد المشرع في القرار الوزاري سالف الذكر بلفظ الاستعمال تمام عملية الاستيراد لتضمن حكما رجعيا يمس حقوقا اكتسبت ، وترتبت عليها آثار معينة قبل صدور ذلك القرار ، ومثل هذه الحقوق لا يجوز امدارها أو المساس بها بغير نص صريح في

القانون ، وعند خلا القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ من مثل هذا النص (خصوصا وان التعاقد على عملية المبادلة يسمح بتعاقد المصدر مع المستوردين من الباطن في مصر) . ولا مقتع فيما ذهبت اليه ادارة النقد من أن المشرع في المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ قد وضع قاعدة تبين معاملة التراخيص الصادرة في شأن عمليات المبادلة ، اذ نص على فرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ على البضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية ، او بالقيد في حسابات الاتفاقات او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بالقانون ، ذلك ان المشرع في موطن هذا النص لم يتعرض لالغاء التراخيص ، وانما كان في صدد فرض رسم اضافي هو في حقيقته ضريبة على الوارد . ومن هنا كانت الحكمة في تحديد موعد استحقاق الضريبة باستيراد البضاعة فعلا . لذلك فان التعاقد على عملة المبادلة في المدة المحددة بالتراخيص يعتبر استعمالا للتراخيص ، ومن ثم لا يجوز النفاذ متى ثبت بدليل مقتع أن التعاقد تم فعلا قبل ١٩٥٥/٩/١ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ .

(فتوى ٤٨١ في ٢٦/٧/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

يعتبر الاعلان الصادر بتحديد اسعار الارز المملوك للحكومة دعوة للتفاوض وليس ايجابا ومن ثم لا تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولاً ولا تلتزم الحكومة باحابتها .

ملخص الفتوى :

بحسب قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلستيته المنعقدتين في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين انه ينحصر في أن وزارة التموين نشرت بعدد الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اعلنا بأنها قررت تحديد اسعار بيع الارز المصري المعد للتصدير وبينت هذه الاسعار واشترطت دفع الثمن بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي والفرنك السويسري)

وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩١٠ قررت النجفة العليا زيادة الاسعار السابقة بمقدار دولارين للارز المسوح ودولارين ونصف لباقى الاصناف على أن تعتبر هذه الاسعار ثمنا أساسيا للمزايدة التي سيعطى عن موعدها ومكانها الا أن هذا القرار لم ينشر في الجريدة الرسمية الا في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ .

وفي الفترة بين ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ١١ من يناير سنة ١٩٥١ كان بعض المصدرين قد تقدموا الى الوزارة بطلبات لتصدير كميات من الارز الى الخارج ولكن الوزارة لم تجيبهم الى طلبهم . والارز موضوع انخلاف مملوك للحكومة بطريق الاستيلاء وأن الاعلان مقصود به اولا البيع ثم الترخيص في التصدير .

ومحل البحث في هذا الموضوع هو ما اذا كان الاعلان المنشور في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ يعتبر اجابا من جانب الوزارة ومن ثم تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولاً يتم به العقد أم أن هذا الاعلان دعوة الى التفاوض ومن ثم لا ينعقد العقد الا بقبول الوزارة الطلبات المذكورة .

وبالاطلاع على الاعلان المشار اليه تبين أنه ينص على أن وزارة التوطين قررت تحديد أسعار بيع الارز المنصرى المعد للتصدير على الوجه الآتى :

وبعد بيان الاسعار عين الاعلان مواصفات الارز المحدد سعره وطريقة تمييزته ونص على أن يكون هذا السعر خالصا الرسوم الجبركية ورسوم الصادر والعوائد البدئية فقط وعلى أساس تسليم ظهر المركب وهو صاف ولا يشمل أية عمولة للمصدرين واشترط أن يدفع الثمن بالعملة الصعبة وهى الدولار الحر والفرنك السويسرى الحر ويجوز الدفع بالدولار أوفست بشرط موافقة وزارة المالية مقدما ثم بينت بعد ذلك أسعار الارز المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية .

والاعلان على هذا الوجه لا يمكن اعتباره اجابا ..

اولا — لان صياغته لا تفيد هذا المعنى ول أنها لا تفيد معنى البيع

من جانب الوزارة وانما بيان الشروط انواجب توافرها للتخصيص في التصدير
واهم هذه الشروط أن يكون الدفع بالعملة الصعبة لحاجة الحكومة اليها
ونذلك لان هذه العملة تصبح مئكا للحكومة اذا كان الارز مملوكا لها ويمكنها
تملكها اذا كانت مملوكة لغيرها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٢
الخاص بتنظيم ائرقابة على عمليات النقد الاجنبى .

ثانيا — لان الاعلان بم يحدد كميات الارز التى يمكن تصديرها اى أن
محل الالتزام وهو من المظليات لم يعين في الاعلان بمقداره ومن ثم لا يصلح
هذا الاعلان ايجابيا منعقد على أساسه العقد اذا صانف القبول فالتقول
باعتباره ايجابيا يترتب عليه أن كل طلب يقدم ائى الوزارة يعتبر قبولاً منعقد
به العقد بينها وبين الطالب ايا كانت الكمية المطلوبة وهى نتيجة لا يمكن
انتسليم بها ولا يمكن أن تكرر الوزارة قد قصصتها بهذا الاعلان .

ولما كان الواضح من الاوراق ان الوزارة لم تقبل الطلبات التى تقدمت
لها ولم يكن ذلك نعتسا منها بل أرجأت قبولها حتى نبتين كساية الكميات
الموجودة للاستهلك المظلى أو عدم كفاينها من الحالة الاحصائية للحبوب
في البلاد ولانها كانت تفكر في ذلك الوقت في خط دقيق انقمح بالارز حتى
تواجه حالة البلاد من الخبز ولما صئر قرار لجنة التموين العليا بزيادة اسعار
الارز المعد للتصدير واشترط بيعه بالمزايدة كان على الوزارة أن تنزل على
هذا القرار اذ الملحوظ في تحديد هذه الاسعار واشترط المزايدة ودفع الثمن
الذى يرسو به المزايدة بالعملة الصعبة الموازنة بين حاجة البلاد ائى العملات
الصعبة وحاجتها ائى الحبوب .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الاعلان المنشور من وزارة التموين في
١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا تعتبر ايجابيا وانما هو دعوة الى التفاوض ومن
ثم تعتبر الطلبات المقدمة من مصدرى الارز ايجابيا ولا يتم التعاقد الا بقبوله من
بين الوزارة وهؤلاء المصدرين يلزمها بيع الارز لهم ولا مسؤولية عليها في عدم
قبولها الطلبات التى تقدمت لها نتيجة الاعلان المذكور لانها لم تكن متعسفة
في الامسالك عن القبول .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

مصابون في العمليات الحربية — استيراد سيارات صغيرة أو دراجة آلية مجهزة — رسوم جبركية — أحوال الاعفاء منها — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفائها من الرسوم الجبركية — عبارات المادة الأولى من هذا القانون صريحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة أو دراجة آلية مجهزة مرة واحدة — عدم جواز تعداد أو تكرار استيراد عربة أو دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم الجبركية المستحقة — الحظر المشار اليه في المادة الرابعة من ذات القانون من تحريم التصرف في العربة أو الدراجة لمدة خمس سنوات لا يعنى إمكان تكرار الاستيراد بعد مضي هذه المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على انه « يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات فائقل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصي لكل فرد من افراد القوات المسلحة أو العاملين المدنيين فيها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ونتج عن اصابتهم شلل أو فقد أحد الاطراف أو الذين تستدعى حالاتهم من الفئات المشار اليها بقرار من المجلس الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « تعفى عربات الركوب أو الدراجات الآلية المشار اليها في المادة (١) من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بالاستيراد » .

وتنص المادة الرابعة على انه « يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المشار اليها في المادة (١) بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية

لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها الى الاراضى المصرية ما لم تسدد الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها بالتطبيق للمادة (٢) .

ومن حيث ان عبارات المادة الاولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ سالف انذكر تقضى صراحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة أو دراجة آلية مجهزة واحدة فانه لا يسوغ القول على خلاف النص بإمكان تعداد أو تكرار استيراد عربة أو دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم

الجبركية المستحقة .

ومن حيث انه لا حجاج بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ الذى حرم التصرف فى العربة أو الدراجة لمدة خمس سنوات لاجازة تكرار الاستيراد بعد مضي خمس سنوات من تاريخ وصول العربة أو الدراجة الى الاراضى المصرية على تقدير ان مدة الخمس سنوات تبدأ انقضاء الامتيازى لوسيلة الانتقال — لان حظر التصرف بأى نوع من أنواع امتصرفات خلال هذه المدة لا شأن له بالعمر الامتيازى بل هو قيد يقابل ميزة انتمتع بالاعفاء الجبركى ، فحظر التصرف خلال مدة الخمس سنوات ليس بالحظر المطلق وانما يجوز التصرف مع سقوط الاعفاء .

ومن حيث انه علاوة على ذلك فان الطبيعة الاستثنائية لاحكام هذا القانون تحول دون تفسير نصوصه تفسيراً واسعاً اذ يتعين أن يقتصر الاستثناء بقتده ونو اراد الشارع اجازة الاستيراد مع الاعفاء من الرسوم الجبركية مرة كل خمس سنوات لما أعوزه النص على ذلك صراحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الاعفاء الجبركى المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يسرى لمرة واحدة بالنسبة لكل فرد .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

رسوم الوارد — استحقاقها على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها .

ملخص الفتوى :

ان رسوم الوارد تستحق على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها . ومن ثم لا تستحق هذه الرسوم على بضاعة ضبطت خارج الحدود المصرية باعتبارها غنية حربية وادعتها مصلحة الجبارك مخازن شركة الايداع على ذمة الفصل في امرها من مجلس الفنائم ولم يكن لاصحاب ابضاعة شأن في ادخالها الاراضى المصرية .

(فتوى ١٤ فى ١٠/١/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

استيراد أسمدة — عمولة توزيعها — صندوق موازنة أسعارها —
موارده — قرار اللجنة المركزية للشئون الاقتصادية فى ٢٨/٤/١٩٦٠ —
قصره استيراد الاسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبك التسليف الزراعى — اقتراحه انشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة — تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦ ٪ — سريان هذا التحديد على كافة الهيئات التى سمح لها بالاستيراد — اعتبار الفرق بين أسعار بيع الاسمدة وبين أسعار استيرادها مضافا اليها عمولة التوزيع من بين موارد الصندوق المقترح انشاؤه — صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة مبنيا اقتراح اللجنة الوزارية — التزام الهيئات المستوردة للاسمدة بأداء الفرق المذكور للصندوق — عدم جواز الاحتجاج بان تحديد العمولة قاصرا على بعضها دون الاخر او ان لبعضها ظروف خاصة اذ انها كانت تستورد الاسمدة قبل انشاء الصندوق — القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يفسخ قرار اللجنة الوزارية فى ٢٨/٤/١٩٦٠ — مثال بالنسبة للهيئة الزراعية المصرية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى :
(ب) الفرق الذى نحققه الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ٠,١٠٠٠ ٪ » .

ومن حيث أنه ولئن كان هذا القانون لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الاسمدة المستوردة : الا انه يبين من تتبع قرارات اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية الصادرة فى هذا الشأن انه بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ قررت اللجنة أن يعهد بعملية الاستيراد والتوزيع الى كل من الهيئة الزراعية المصرية وشركة مصر للتجارة الخارجية وحددت اللجنة عمولة توزيع الاسمدة المستوردة بما يوازى ٦ ٪ ، ولم تقصر اللجنة هذه النسبة على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وانما جاء تحديد النسبة علما بحيث يسرى على كل الهيئات التى تتولى توزيع الاسمدة المستوردة ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

والواضح مما سبق ان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة الذى عمل به اعتبارا من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ والمنشا بناء على توصية اللجنة الاقتصادية فى قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ — لم يحدد عمولة التوزيع وانما جعل من بين موارد الصندوق الفرق بين اسعار بيع الاسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها العمولة المقررة والمفهوم من ذلك أن العمولة المقررة هي التى سبق أن حددتها اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بما يوازى ٦ ٪ : ذلك أن المادة ٣ من قانون انشاء الصندوق سالف الذكر قد نصت على أن « يقوم الصندوق بتحقيق الاغراض الآتية :

(١) موازنة اسعار الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها .

(ب) العمل على توفير الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة انواعها للمستهلكين بالاسعار المناسبة والحد من ارتفاع اسعارها بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الانتاج المحلى أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع .

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كفيلا بتحقيق الاغراض سالفة الذكر بما فى ذلك تحديد استيراد الاسمدة والجهت التى تتولى توزيعها ومنح اعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للاسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الاسعار .

والواضح من تتبع الموضوع أن الصندوق - بناء على سلطانه المذكورة - قد تبنى القواعد والاسس التى سبق أن قررتها اللجنة الاقتصادية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ .

ومن حيث أن الواضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون المصرية وبين صندوق موازنة اسعار الاسمدة هو تعرف ما اذا كان تحديد عمولة التوزيع بنسبة ستة فى المائة يسرى على الهيئة انزراعية المصرية ام لا .

ومن حيث أن الواضح من قرار اللجنة انوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بالجلسة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨ أن اللجنة قررت فى البند ٢ من القرار أن تتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكميات التى يحددها لكل منها مجلس ادارة صندوق الموازنة الذى اقترحت اللجنة انشاءه . كما جاء فى البند ٤ من ذات انقرار أن بين موارد صندوق الموازنة المزمع تشاؤه الفرق بين اسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك واسعار استيرادها انفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

وحيث أن هذا القرار صريح فى أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار الاستيراد إنما يسرى على كل انهيئات التى سمح لها بالاستيراد والتوزيع ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

وحيث انه يبين من ذلك ان ما تقول به الهيئة الزراعية المصرية من انه ليس ثمة قرار يحدد عمولة التوزيع الذى تقوم به الهيئة للأسمدة المستوردة ، يخالف صريح قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان الهيئة تلزم بمراعاة العمولة المقررة وهى ٦٪ ، وتلتزم قانونا بأن تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين الأسعار المتعددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المذكورة .

ولا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من ان لها ظروفًا خاصة تخفف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التى تهدف أساسا الى أرباح . وأن الهيئة أساسا لها أغراض عمية مبيبة فى قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التى تؤدي الى تحسين الانتاج الزراعى والحيوانى وتربية النباتات واصلاح التربة وانتقاء التقاوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات واكثار البذور وغير ذلك وأن جميع مصروفات هذه الأغراض العلمية تغطى من عمليات استيراد وبيع الأسمدة التى هى مصدر إيراد الهيئة الوحيد . فكل هذه ظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة — بمراعاة النسبة المحددة لها كعمولة لتوزيع الأسمدة المستوردة . وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التى يمكن عرضها على مجلس إدارة صندوق موازنة أسعار الأسمدة لكى يقترح إعادة النظر باستصدار تشريع لتحديد — العمولة بالنسبة الى الهيئة ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أى قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعنى الهيئة من أداء الفرق مع ملاحظة أن مثل هذا الاعفاء قد يستدعى النظر فيما اذا كانت الهيئة تستثمر رغم ذلك فى الاندادة من نص المادة ٢ من ذلك القانون ، وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق اعانات لتعويض ما يتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار ، وذلك لأن الغنم بالغرم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما احتجت به الهيئة من انها كانت تستورد الأسمدة قبل صدور قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية

بجلستها المنعقدة فى ٢٨/٤/١٩٦٠ ، ومن ثم فلا يعتبر هذا القرار منشأ لحق الهيئة فى الاستيراد مقابل عمولة توزيع بنسبة ٦٪ — أنه فيما يتعلق بهذه الحجة فإن الأمر يستوى أن تكون الهيئة من الجهات المستوردة للأسمدة قبل ذلك القرار وأن هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد إذ أن القدر المتيقن فى شأن الهيئة على كلا الفرضين أنها تعتبر من الجهات الموزعة للأسمدة فى ٥/٥/١٩٦٠ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ، ومن ثم فهى تخضع لأحكامه ومن بينها ما نصت عليه المادة السادسة منه من أن تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

(أ)

(ب) الفرق الذى تحققته الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبئع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها انفعالية مضاعفا إليها عمولة التوزيع المقررة الأمر الذى يتعين معه القول بوجود قيام الهيئة باعتبارها من الجهات المستوردة والموزعة للأسمدة باداء ذلك الفرق محسوبا على الأساس المتقدم .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما تحتج به الهيئة من أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ لا ينصرف إليها بل أن ذلك مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وأن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه قصد اغفال تحديد العمولة لترك الأمر للجهات المختصة لتحديدتها بالنسبة للهيئات المستوردة كل حسب ظروفها — فإن ذلك مردود بأنه يبين من تقصى المراحل التشريعية التى مر بها تنظيم استيراد الأسمدة وتوزيعها أن وزارة المالية أصدرت كتابين برقم ٢٤/٢/١٦٨ فى ٢/١٠ ، ٢/٦/١٩٤١ بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ أن يكون الربح فى الأسمدة المستوردة عبارة عن ٧٥٪ من الثمن تسليم ألبناء على ظهر عربات المسك الحديدية على أن يشهل هذا الربح جميع مصروفات الإدارة والتخزين ويبين من هذين الكتابين أن الهيئة الزراعية نضرية (الجمعية الزراعية الملكية وقتئذ) كانت من بين الهيئات المستوردة

والموزعة للأسبذة . وإن الحكومة تضمن للهيئات المستوردة كتابة ما يكفل لها عدم التعرض للخسارة وضمان ربح معتدل .

وبعد ذلك قررت الحكومة الاستيلاء على الأسمدة واحتكار استيرادها وتوريدها لضمان حسن توزيعها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، واستمر الحال كذلك الى أن صدر قرار وزارة التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ فى ١٩٤٩/٥/١ بإلغاء الاستيلاء على الأسمدة وتوزيعها ، وبالتالي رجع الحال الى ما كانت عليه قبل نظام الاستيلاء الى القواعد والأحكام التى تضمنها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٢/٢ ومن بينها ضمان الحكومة للهيئات المستوردة ، يؤيد ذلك أنه نيس من المنطق فى شيء أن تعود الحكومة الى الالتزام بضمان عدم تعرض الهيئات المستوردة للخسارة وضمان ربح معتول لها دون أن تكون هذه الهيئات ملتزمة باتباع نظام معين واجراءات معينة للاستيراد تحت اشراف الحكومة أو من يناط به ذلك كاللجنة الوزارية العليا للتموين ، ومن ثم يكون من البدهى أن يقابل التزام الحكومة بالضمان وجوب اتباع الهيئات المستوردة لما تضعه الحكومة من نظام لاستيراد السماد وهو النظام الذى قرره مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٧/٢ ، وذلك على خلاف ما تذهب اليه الهيئة فى كتابها المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٤ من ان تجارة واستيراد السماد أصبح حراً دون التقيد بأى نظام أو أحكام بعد إلغاء رقابة الحكومة على استيراده وتوزيعه .

وقد أعقب ذلك أن أعادت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية النظر فى نظام استيراد الأسمدة وتوزيعها فقررت بجلستها رقم ٤٢ المنعقدة فى ١٩٦٠/٤/١٤ ما يلى :

• • • • • (١)

• • • • • (٢)

(٣) ينشأ صندوق لموازنة أسعار الأسمدة يعول من حصيله رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من اثمان الأسمدة المستوردة — وكذلك من غرق

أثمان بيع الأسمدة المستوردة في حالة رفع اثمانها لتتشى مع اثمان الأسمدة المنتجة محليا .

(٤) تحدد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من أسعار إنتاج الأسمدة المحلية وبنفس النسبة من أسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

(٥) يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة وتعطى الوزارة اذن استيراد للجهة صاحبة انسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

(٦)

وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٠ أصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يلى :

(١)

(٢) يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الأصناف والكبيات التى يحددها لكل منهم المجلس المنوه عنه فى البند (١) .

(٣)

(٤) ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوه بالبند (١) ويتم تحويله بما يأتى :

(٥)

(ب) الفرق بين أسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستهلك وأسعار استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار
الأسمدة على ذات الأسس التى تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية
فى ٢٨/٤/١٩٦٠ المشار إليه ..

ومن حيث انه يبين مما سبق أنه ولئن صح فى الجدول أن ما تضمنه
قرار اللجنة انوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة فى
١٤/٤/١٩٦٠ من تحديد لعمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من اسعار وصول
الأسمدة المستوردة (سيف) انما هو مقصور على بنك التسليف الزراعى
والتعاونى دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة — انه ولئن
صح ذلك جدلا ، الا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار اليه
من تنظيم لمعالجة استيراد الأسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات
المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل عنه بقرار اللجنة
الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨/٤/١٩٦٠ ، أذ بعد ان كان القرار الأول
ينص على ان تعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض
بين جهات ثلاثة هى بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة انزراعية
وشركة مصر لتجسرة الخارجية وعلى أساس تحديد عمولة التوزيع —
« للبنك » بنسبة ٦٪ من اسعار الوصول (سيف) نص القرار الثانى على
اقتصار التوزيع على الجهات الثلاثة المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة
تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقا لما يحدده المجلس
المنصوص عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق
موازنة الاسعار وعلى أن تحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ولم يرد فى هذا
القرار ما يفيد اقتصار هذه النسبة على البنك دون الجهتين الأخريين بل
ورد النص عاما الأمر الذى يتعين معه القول بأن تحديد العمولة بهذه النسبة
انما يسرى لكل من الجهات الثلاثة التى اقتصرت عليها الاستيراد وهى بنك
التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجسرة الخارجية والهيئة
الزراعية ..

يؤيد ذلك أن القول بغيره تمشيا مع منطق الهيئة القائل بأن لها وضعها
خاصا يختلف عن وضع البنك باعتبارها هيئة تقوم أساسا على البحث
العلمى بينما البنك مؤسسة تجارية هذا انقول يؤدي بحسب المنطق الذى

بنى عليه الى عدم التزام شركة مصر للتجارة الخارجية هي الاخرى بأداء عمولة التوزيع للصندوق طالما أن تحديد هذه العمولة — فى رأى الهيئة — مقصور على البنك وحده دون الهيئات الاخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، هذا بالرغم من كون الشركة مؤسسة تجارية شأنها فى ذلك شأن البنك الأمر الذى يتضح معه بجلاء أن التفرقة التى تقول بها الهيئة بينها وبين البنك للالتزام بأداء الفرق المشار اليه للصندوق — فضلا عن افتقارها للسند الذى تقوم عليه طبقا للتطور التشريعى لتنظيم عملية استيراد الأسمدة وتوزيعها على النحو السالف بيانه فانه تقيم تفرقة اخرى فى الالتزام بأداء ذلك الفرق بين جهتين متحنتين فى الطبيعة والأهداف وهما البنك وشركة مصر للتجارة الخارجية وهو ما لا يستقيم حتى وفقا لمنطق الرأى الذى تذهب اليه الهيئة .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج بأن ما جاء بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ١٩٦٠/٤/٢٨ قد نسخ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وبالتالي لا يصح تطبيق احكام ذلك القرار فى شأن الهيئة — ذلك ان العكس هو الصحيح اذ ان ذلك القانون لم يصدر الا تنفيذا لقرار اللجنة المشار اليه وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق لموازنة أسعار الأسمدة على ذات الأسس بالاحكام التى ضمنتها اللجنة قرارها المذكور الأمر الذى يقطع بأن هذه الأحكام مازالت قائمة ولم ينسخها القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، وإذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكتفت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقررة » فان ذلك لا يتضمن نسخا او الغاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لنسبة العمولة بنسبة ٦٪ اذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة — انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة فانما يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة الزراعية المصرية تلتزم بأن تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق الذى تحققه بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة بين تكاليف استيرادها

الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة وهى ٦٪ وذلك تنفيذا لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشر اليه .

(١٦ ، ١٧ / ٢٩٣ / ٧٤٩ — جلسة ١٩٦٢ / ٦ / ٥) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

قرار اللجنة الاقتصادية المركزية فى ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠ بقصر استيراد الأسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى — نصه على اقتراح انشاء صندوق موازنة للأسمدة تؤدى اليه الهيئات المستوردة عمولة توزيع قدرها ٦٪ — صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة متبنيا ذات الأسس التى نضمنها قرار اللجنة — نصه على أن تتكون موارد الصندوق من الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة — التزام الهيئة الزراعية المصرية بمراعاة نسبة العمولة المقررة بقرار اللجنة وهى ٦٪ — لا يغير من هذا النظر عدم تحديد القانون نسبة معينة — لا محل لتحدى الهيئة بأنها لا تهدف أساسا الى الربح وإنما تسعى الى تحقيق اغراض علمية ما دام النص عاما — القول بأن هذا التفسير سيؤدى الى استلزام تعديل القانون عند الرغبة فى تعديل تحديد الجهات التى لها حق الاستيراد او تعديل نسبة العمولة — لا محل له ما دام تحديد الجهات المشار اليها ونسبة العمولة لم يرد فى نص القانون — احتفاظ قرار اللجنة بما تضمنه من أحكام بمرتبته التشريعية — احتجاج الهيئة الزراعية المصرية بأن قرار وزير التهيون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ترتب عليه عدم ضمان الصفقات التالية له — مردود بأن الصندوق المنشأ سنة ١٩٦٠ ضامن لما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر مما أوجب تقرير الصندوق مقابل ذلك فى الحصول على التكاليف الفعلية للاستيراد مضافا اليها عمولة التوزيع .

ملخص القوى :

ان اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية قررت بجلستها المعقودة فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ما يأتى :

٢ — . . .

٣ — ينشأ صندوق موازنة أسعار الأسمدة يمول من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من اثنان الأسمدة المستوردة ، وكذلك من فروق اثنان الأسمدة المستوردة فى حالة رفع اثمانها لتتماشى مع اثنان الأسمدة المنتجة محليا .

٤ — تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من أسعار انتاج الأسمدة المحلية ، وبنفس النسبة من أسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

٥ — يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة ، وتعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة أسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

ويتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يأتى :

١ — . . .

٢ — يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكميات التى يحددها لكل منهم المجلس المنوه عنه فى البند (١) .

٣ — . . .

٤ — ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوه عنه بالبند (١) ويتم تمويله مما يأتى :

(!) . . .

(ب) الفرق بين أسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستلك وأسعار استيرادها الفعلية مضاعفا إليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ، على ذات الأسس التى تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ والمشار اليه ، ونص فى المادة السادسة منه على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

(١)

(ب) الفرق الذى تحققته الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الأسمدة المستوردة وإنما نص — فحسب — على أن من بين موارد صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين أسعار الأسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ، إلا أنه من المفهوم أن العمولة المقررة هى تلك التى سبق أن حددتها اللجنة الاقتصادية المركزية بقرارها الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، بما يوازى ٦ ٪ ، وهى النسبة التى صرحت اللجنة المذكورة على أساسها لكل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسميف الزراعى والتعاونى ، بتوزيع الأسمدة المستوردة ، ولذلك فإن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦ ٪ أنها يسرى على كل الهيئات التى سمح لها باستيراد الأسمدة ونوزيعها ، ومنها الهيئة الزراعية المصرية ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الهيئة من الجهات المستوردة للأسمدة قبل قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، أو أن هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد ، ما دام أن الهيئة تعتبر من الجهات الموزعة للأسمدة فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه . ومن ثم تلزم الهيئة المذكورة بهراعاة نسبة العمولة المقررة بمقتضى القرار سالف الذكر ، وهى ٦ ٪ كما تلزم قانونا بأن تؤدى الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها مضافا إليها عمولة التوزيع المذكورة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التي تهدف أساسًا إلى الربح ، وأن للهيئة أساسًا أغراض علمية مبينة في قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التي تؤدي إلى تحسين الانتاج الزراعي والحيواني وتربية النباتات وإصلاح التربة وانتقاء التقاوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات وأكثر البنود وغير ذلك وأن جميع مصروفات هذه الأغراض العلمية تغطى من عملية استيراد وبيع الأسمدة التي هي مصدر إيراد الهيئة الوحيد ، فكل هذه الظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة بمراعاة النسبة المحددة لها كممولة لتوزيع الأسمدة المستوردة ، وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التي يمكن عرضها على مجلس إدارة صندوق وموازنة أسعار الأسمدة لكي يعيد النظر في تحديد العمولة بالنسبة إلى الهيئة ، ولكنها ملتزمة بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أى قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعفى الهيئة من أداء الفرق ، مع ملاحظة أن مثل هذا الإعفاء قد يستدعى النظر فيها إذا كانت الهيئة تستمر رغم ذلك في الإفادة من نص المادة الثانية من ذلك القانون ، وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق إعانات لتعويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار وذلك لأن الغنم بالغرم .

ومن حيث أنه ولئن كل ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ من تحديد لعمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الأسمدة المستوردة (سيف) إنما هو مقصور على بنك التسليف الزراعي والتعاوني دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، إلا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار إليه من تنظيم لعملية استيراد الأسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، إذ بعد أن كان القرار الأول ينص على أن تعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض بين جهات ثلاث هي

بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى أساس تحديد عمولة التوزيع - (البنك) بنسبة ٦٪ من اسعار الوصول (سيف) ، نص القرار الثانى على اقتصر التوزيع على الجهات الثلاث المذكورة بحيث تغطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقاً لما يحدده المجلس المصنوع عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الاسعار ، وعلى ان تتحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ، ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصر هذه النسبة على البنك دون الجهتين الاخرين بل ورد النص عاماً الامر الذى يتعين معه القول بأن تحديد العمولة بهذه النسبة أنها يسرى بالنسبة لكل من الجهات الثلاث التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الاولى من الملاحظات التى اثارها الهيئة الزراعية المصرية - وهى الخاصة بصدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة ، بعد قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، وعدم تحديد هذا القانون عمولة التوزيع ، مما يقتضى صدور قرار آخر بتحديد بنسبة الى الهيئة الزراعية - فان القانون سالف الذكر اثنا صدر تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية المركزية المشار اليه ، وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق لموازنة اسعار الاسمدة ، على ذات الاسس والاحكام التى ضمنتها اللجنة قرارها المذكور الامر الذى يقطع بأن هذه الاحكام ما زالت قائمة ، ولم ينسخها ذلك القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، واذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكدت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقرره » فان ذلك لا يتضمن نسخاً او إلغاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ ، اذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة - ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة - انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة ، فأنها يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه ، ولما كان تحديد عمولة التوزيع فى قرار اللجنة الاقتصادية المذكور بنسبة ٦٪ قد جاء عاماً ومطلقاً ، ومن ثم فانه يسرى بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى

سمح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية ، وبالتالي فلا يكون ثبت موجب لصدور قرار آخر بتحديد عمولة التوزيع بالنسبة الى الهيئة المذكورة ، بعد صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سائل الذكر .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثانية — وهى الخاصة بما جاء فى قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٩٦١ من أن المقصود بالقرار الذى اتخذته بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ بشأن عمليات الاسمدة ، هو تخفيض سعر عمولة بنك التسليف الزراعى والتعاونى من ٧٥ ٪ الى ٦ ٪ على نفس الاسس التى كانت تحسب عليها العمولة الاولى ، وان هذا القرار لاحق على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وعلى صدور قانون انشاء الصندوق ، وانه لا شك قرار مفسر ، وانه لو كان المقصود الزام الهيئة بأن تؤدى للصندوق ما يزيد على نسبة الـ ٦ ٪ لنص على ذلك صراحة — هذه الملاحظة ليست منتجة فى خصوص هذا الموضوع ذلك انه اذا كانت الهيئة الزراعية قد اعتبرت قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ قرارا مفسرا وهو — فى حقيقته — قرار مفسر لقرار اللجنة الصادر فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، فيما يتعلق بتفسير المقصود فى هذا القرار من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف بمقدار ٦ ٪ واعتبار ان المقصود بذلك هو تخفيض هذه العمولة من ٧٥ ٪ الى ٦ ٪ ولم يتعرض قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ للقرار الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالتفسير أو التأويل أو التعديل أو الالغاء ، كما وانه لم يصدر تنفيذا للقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وانما اقتصر — فحسب — على الخصومية التى صدر بشأنها والخاصة بتفسير المقصود بما تضمنه قرار ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة انتوزيع لبنك التسليف ٦ ٪ — ومن ثم فانه لا اثر لصدور قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اذ يبقى هذا القرار الاخير قائما ونافذ المفعول وساريا فيما يتعلق بتحديد نسبة عمولة التوزيع المقررة بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة — ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثالثة — وهى أن الالتزامات المالية لا يمكن أن تؤخذ بطريق الاستنتاج ، وانه يجب أن تفسر النصوص الخاصة

بها في اضيق الحدود ، وأنه متى كان الامر يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى الهيئة الزراعية فلن المصلحة العامة تقتضى عرض الامر من جديد على الجهات المختصة لبدء رأيها في مدى التزام هذه الهيئة — هذه الملاحظة لا أساس لها من الواقع ، ذلك أن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ واضح وصريح في تحديد عمولة التوزيع المقررة للجهات والهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة بنسبة ٦٪ ، وهو لم يقصد تحديد هذه النسبة على بنك التسليف وحده ، دون غيره من الجهات الأخرى المشار إليها ، ومنها الهيئة الزراعية ، وعلى ذلك فإن تحديد نسبة عمولة التوزيع بـ ٦٪ بالنسبة الى الهيئة المذكورة لا يعتبر من باب الاستنتاج والقياس أو التوسع في تفسير حكم قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، والامر في هذه الخصوصية لا يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى تلك الهيئة .

وإذا كانت المصلحة العامة — كما تراها الهيئة الزراعية — تقتضى عرض الامر على الجهات المختصة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من ذلك ، لا لازالة الغموض واثبات فيما يتعلق بمدى التزام الهيئة بالنسبة المقررة لعمولة التوزيع ، وإنما لاعادة النظر فيما إذا كان يجوز اعفاء هذه الهيئة من الالتزام بتلك النسبة ، مراعاة لظروفها وما تقوم به من أبحاث علمية تقتضى مزيدا من الموارد المالية لمواجهة الاعباء على عاتقها في هذا المجال .

ومن حيث أنه فيما يختص بالملاحظة الرابعة — وهى الخاصة بالنتائج الخطيرة التى تترتب على التسليم بأن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ صريح في التزام الهيئة الزراعية بنسبة عمولة التوزيع المقررة فيه ، وأن صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ قد ثبت هذا القرار — فإنه بالنسبة الى النتيجة الأولى التى أشارت إليها الهيئة المذكورة — وهى اقتصار استيراد الاسمدة على الجهات التى حددها القرار المذكور (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية) وعدم امكان اسناد عملية الاستيراد الى غير هذه الجهات الا بتعديل القانون سالف الذكر ، ما دام أن هذا القانون قد ثبت القرار المشار اليه وتبناده واصبح جزءا منه ، وذلك على خلاف الواقع من الترخيص لعدد من الجهات باستيراد وتوزيع الاسمدة دون تعديل القانون — فإنه يتعين مراعاة أن القول بأن القانون رقم ١٦٤ لسنة

١٩٦٠ قد تبني الاحكام التى تضمنها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وثبتها ليس معناه اعتبار أن هذا القرار قد أصبح جزءا من القانون المذكور ، ان المقصود بذلك هو أن هذا القانون قد صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المشار اليه ، وبناء على توصياتها بإنشاء صندوق لموازنة أسعار الاسمدة على ذات الاسس والاحكام التى ضمنها اللجنة قرارها المذكور * ومن ثم فان قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ لم يزل محتفظا بمركزه التشريعية ، ولم يرتق الى درجة القانون ، الذى لا يجوز تعديل أحكامه الا بقانون آخر وهو من ناحية أخرى لم يصبح جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ — وفقا للتخريج اذى خلصت اليه الهيئة الزراعية — وبالتالي فان تعديل ما تضمنه ذلك القرار من أحكام ، لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه ، ما لم يتضمن هذا القانون بالنص حكما مقرررا فى القرار سالف الذكر . ولما كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن فى نصوصه تحديد الجهات التى تقوم بعملية استيراد وتوزيع الاسمدة — طبقا للتحديد الذى تضمنه قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ — فان اسناد عملية استيراد وتوزيع الاسمدة الى غير الجهات التى يحددها هذا القرار لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه . ومن جهة أخرى فان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فى المادة الثانية منه بتحويل صندوق موازنة أسعار الاسمدة سلطة تحديد اسيراد الاسمدة والجهات التى تتولى توزيعها ومعنى ذلك أن الصندوق هو الذى يقوم باسناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى الجهات والهيئات ، ومن ثم فان الامر لا يحتاج — فى هذه الحالة — الى تعديل القانون ، لاسناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى هيئات او جهات أخرى ، غير تلك التى كان قد حددها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية) .

أما بالنسبة الى النتيجة الخاصة بعدم جواز تخفيض أو زيادة عمولة التوزيع الا بتعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، فان هذه النتيجة مقربة — فى رأى الهيئة الزراعية — على صيرورة قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما سبق القول بفساد مسنده فليس معنى تبني القانون المذكور لاحكام القرار المشار اليه وتبنيها انها اصبحت جزءا منه ، وانما معنى ذلك أن هذا القانون لم ينسخ أحكام ذلك القرار .

ومن ثم نأذا كان متقضى ذلك هو اعتراف القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بنسبة عمولة التوزيع كما حددها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، الا انه لا يترتب على ذلك اعتبار هذه النسبة محددة بمقتضى القانون المذكور . بحيث لا يجوز تعديلها الا بتعديل هذا القانون . واذا كانت المادة السادسة من القانون سالف الذكر قد عبرت عن نسبة عمولة التوزيع المشار اليها بانها « عمولة التوزيع المقررة » ، فانها لم تقصد تحديد هذه العمولة بنسبة ٦ ٪ بصفتها دائمة . بحيث تغل يد الجهة الادارية المختصة عن تعديل هذه النسبة ، بما لتغير ظروف انتاج واستيراد الاسمدة وعلى ذلك فانه لا يجوز تعديل نسبة عمولة التوزيع المحددة في قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ — سواء بالتخفيض او الزيادة — بقرار من الجهة الادارية المختصة . دون تعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، اذ ان هذا القانون لم يتضمن في نصوصه تحديدا لتلك النسبة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الخامسة ومضمونها انه بعد صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ، تم تضمين الحكومة الا الصفقات التى كان متفقا على استيرادها قبل صدوره ، دون الصفقات التى تم استيرادها بعد ذلك ، وان الظروف تغيرت بعد ذلك ، فدخل سوق الاستيراد افراد وجهات كثيرة ، وخرج الاسماء من التسعيرة الجبرية ، ولم يخضع لنسبة معينة من الربح ، وظل الامر كذلك الى ان أعيد الاسماء الى جدول التسعيرة دون ان تضمن الحكومة اى ربح للمستوردين أو الموزع أو ما قد يلحقها من خسارة نتيجة العوامل التجارية وصدور التسعيرة ، وان بنك التسليف قد التزم وحده بعدم زيادة ربحه على ٧٥ ٪ ، وذلك بناء على اتفاق ودى بينه وبين وزارة المالية ووزارة التموين ، ولم يصدر به اى قرار من اية جهة وان هذا الاتفاق لم تأخذ به الهيئة الزراعية ، ولم تلزم به هى ولا غيرها من المستوردين — هذه الملاحظة لا اساس لها ، ذلك ان تغير الظروف عقب صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بالغاء الاستيراد على الاسمدة لا اثر له فى هذا الموضوع اذ ان هذا الموضوع قيد أعيد تنظيمه بمقتضى قرارى اللجنة الاقتصادية الصادرين فى ١٤ ، ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، وبالتاتون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ باتشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة . وقد قضى هذا القانون فى المادة الثانية منه بأن يقوم الصندوق المذكور بموازنة

أسعار الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها ، والعمل على توفير الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها . بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الإنتاج المحلي أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ، وان للصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كقبلا بتحقيق الأغراض سالفه الذكر ، بما في ذلك تحديد استيراد الأسمدة وأجهزات التي تتولى توزيعها ، ومنح إعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للأسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار . ومعنى ذلك أن صندوق موازنة أسعار الأسمدة أصبح ضمن تغطية ما قد يتعرض له المستوردون من خسائر ، ولما كانت الهيئة الزراعية من الهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الأسمدة ، فلا شك أن الصندوق ضمن ما قد يتعرض له هذه الهيئة من خسائر . وعلى ذلك فانه ولئن كان ضمان الحكومة قد شابه بعض الغموض في الفترة التي أعقبت صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - على نحو ما جاء بملاحظة الهيئة الزراعية - إلا أن هذا الضمان أصبح ثابتا بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر . ولا شك أن هذا الضمان يقتضى أن يقابله حق صندوق موازنة أسعار الأسمدة في الحصول على الفرق بين التكاليف الفعلية لاستيراد الأسمدة مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ وبين الأسعار المحددة لببيع تلك الأسمدة المستوردة . وذلك كمورد من موارد هذا الصندوق - طبقا لنص المادة السادسة من القانون المذكور - وحتى يستطيع الصندوق أن ينهض بتحقيق الأغراض المنوطة به ، منها ضمان خسائر المستوردين .

وإذا كان ثبت اتفاق ودى بين بنك التسليف وبين وزارة المالية (الخزانة) ووزارة التموين بعدم زيادة ربح البنك من عملية استيراد وتوزيع الأسمدة وتوزيع الأسمدة على ٧ ٪ ، فإن هذا الاتفاق قد ألغاه قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ١٤ من إبريل سنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة عمولة التوزيع للبنك بـ ٦ ٪ ، المفسر بقرار اللجنة الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ ، فهذان القراران يقصدان فعلا بنك التسليف وحده بذلك التحديد ، إلا أن هذا لا اثر له على كون قرار ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٠ قد حدد نسبة

عمولة التوزيع بـ ٦ ٪ بالنسبة الى جميع الهيئات والجهات المصرح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

ويخلص مما تقدم جميعا أن الملاحظات التي أبدتها الهيئة الزراعية المصرية على رأى الجمعية العمومية السابق لبدأه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٣ بخصوص هذا الموضوع — هذه الملاحظات لا أساس لها من الصحة على الوجه السابق ايضاحه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابدأه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٣ ، وطبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة ، فان الهيئة الزراعية المصرية — باعتبارها من الجهات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة — ملتزم بأن تؤدي الى الصندوق المذكور الفرق الذى حققته بين الاسعار المحددة ببيع الاسمدة المستوردة ، وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ كما سبق أن حددها قرار اللجنة الاقتصادية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ .

(غتوى ١٧٥ فى ١٥/٢/١٩٦٥ .)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

استيراد سيارة — تسجيل البيان الجمركى — تقدير قيمتها — حساب الضريبة الجمركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعى وليس سعر الصرف الرسمى الذى حدده وزير المالية فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى عن السيارة المستوردة لا محل للمنازعة حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ لعدم جدية هذه المنازعة فى جعلتها اساس ذلك : ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ١١ لسنة ٧ ق عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٤/١ وما قضت به الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٣/٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن وقائع المنازعة الماثلة تحكمها احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك الصادر في ١٣/٦/١٩٦٣ والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٦٣ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصداره وتدور المنازعة الماثلة حول قاعدة حساب ثمن السيارة استيراد المدعية بالعمنة المصرية نظرا لتقييمها في الاوراق بالتقيد الاجنبى ولا تمتد المنازعة الى التعريف الجبركية والبند الجبركى الذى يجب أن تعامل به واقعة استيراد سيارة المدعية المبينة فى الاوراق . ويتضح من قراءة احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن المشرع جعل من واقعة دخول البضائع الواردة الى اراضى مصر السبب المنشئ لاستحقاق ضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجبركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون المذكور . وتقضى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون المذكور بأن تحصل الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق على الواردات والصادرات وفقا للقوانين والقرارات والقرارات المنظمة منها . وحظرت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة الانزاج عن اية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجبركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون . وعلى ذلك تكون واقعة الاستيراد ودخول البضائع الواردة الى اراضى مصر هى الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجبركية وفقا للتعريف الجبركية الاساسية وقت دخول البضائع الواردة الى اراضى جمهورية مصر . أما واقعة الانزاج عن البضائع فمناطقها اتمام الاجراءات الجبركية واداء الضرائب والرسوم الجبركية ولو استمرت البضائع تحت يد الجمارك داخل الدائرة الجبركية لاي سبب من الاسباب . ثم جاءت المادة العاشرة وشرعت تحفظا فى صالح الخزنة العامة اذ انها تقضى بأن تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريف الجبركية على البضائع التى لم تكن قد ادبت عنها الضرائب الجبركية . . ومؤدى تعديل التعريف الجبركية أنه بعد دخول البضائع الواردة اراضى جمهورية مصر واستحقاق الضريبة الجبركية عليها بسعر التعريف الجبركية بها قانونا بمجرد دخولها الى اراضى البلاد فانه تسرى التعديلات الجديدة على التعريف الجبركية على البضائع الواردة التى لم تكن

قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية واثبتت الضرائب الجمركية عنها . فان كانت الواردات قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية واديت الضرائب الجمركية المستحقة عليها واستمرت البضائع داخل الدائرة الجمركية ثم تعدلت التعريفات الجمركية عليها حال كونها ما رانته داخل الدائرة الجمركية — فان تعديل التعريفات الجمركية لا يسرى عليها لانها تعتبر في حكم البضائع المخرج عنها حكما — لا فعلا وواقعا اذ يسرى التعديل الجديد في التعريفات الجمركية على البضائع التي لم تتم بشأنها الاجراءات الجمركية ولم تؤد عنها الضرائب الجمركية المستحقة على الواردات التي تدخل الى اراضى البلاد والضرائب الجمركية طبقا لحكم المادة الحادية عشرة من قانون الجمارك اما ضرائب قيمية تحسب على اساس سنة نقدية من قيمة البضائع بحسب حالتها وقت تطبيق التعريفات الجمركية وطبقا لجداولها . واما ضرائب نوعية فتحسب على اساس نوع السلعة ووزنها وحجمها وتستوفى كاهلة ، بصرف النظر عن حالة البضائع — ما لم تتحقق الجمارك من اصابتها بنلف نتيجة قوة قاهره او حادث جبرى وعندئذ يجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف ، ولما كانت الضريبة القيمية تحسب على اساس نسبة مئوية من قيمة السلعة فقد تكفلت المادة ٢٢ من القانون ببيان القيمة الواجب اضرار عنها ، فى حالة البضائع الواردة والموضوع عنها فى بلد المنشأ او البلد المصدر بالعملة الاجنبية — اى بعملة بلد المنشأ او ابلد المصدر بالعملة الاجنبية — اى بعملة بلد المنشأ او ابلد المصر . وطبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك تكون قيمة البضائع الواردة الواجب الاقرار عنها هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها فى مكتب الجمرک اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشتري وبائع مستقل احدهما عن الاخر على اساس تسليمها فى ميناء المستورد بافتراض تحمل البائع (اى البائع الاجنبى للمستورد المصرى) جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها فى ميناء البلد المستورد ، ولا يدخل فى هذا الثمن ما يتحمله المشتري (اى المستورد المصرى) من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية فى البلد المستورد (مصر) ويتصد بالنفقات اجور اشحن والنقل والتأمين والعمولة والسهمرة وغيرها حتى ميناء التفريغ واذا كانت القيمة موضحة فى اوراق المستورد المصرى بنقد

الجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضائع مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الخزانة . وعنئ ذلك فأحكام الفصل الثانى من قانون الجمارك (المواد من ٥ الى ١٢) تتناول أحكام الضريبة الجمركية — أى ما يسمى بالتعريفة الجمركية أما المادة ٢٢ فنحدد حكم القانون بالنسبة لقيمة الواردات التى تفرض عليها الضريبة — أو التعريفة الجمركية * وتتضى المادة ٢٢ من قانون الجمرك بحكم قاطع بان قيمة الواردات التى يجب الإقرار عنها والنئ تعتبر الوعاء القانونئ لحسابات الضريبة الجمركية على الواردات — هى الثمن الذى تساويه الواردات فى تاريخ تسجيل البيان الجمركئ ونيس فى تاريخ وصول السفينة أو دخول البضائع الى الاراضئ المصرية أو اتهام الإجراءات الجمركية أو الإفراج عن الواردات أو خروجها من الدائرة الجمركية وتوجب المادة ٤٣ من قانون الجمارك هتبا ان يقدم للجبرك بيان تفصيلئ (شهادة إجراءات) عن أية بضاعة قبل البدء فى اتهام الإجراءات ونو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية وتتضمن شهادة الإجراءات جميع المعطومات والإيضاحات والعناصر النئ تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب الجمركية . . ويقوم البيان الجمركئ من صاحب البضاعة أو وكيله (م ٤٤) ويسجل البيان الجمركئ لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من استيفاء كافة بياناته (م ٤٥) ولا يجوز تعديل بيانات البيان الجمركئ بعد تثقيمه لجمرك الا بقدر معقول وبقرخيص كتابئ من مدير الجبرك وقبل تحديد الظروف المعدة لتعمينة (م ٤٧) وعلى ذلك يكون وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المقومة بقيمتها بعملة أجنبية هو ثمن هذه البضاعة على أساس قيمتها الفعلية مقومة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول فى تاريخ تسجيل البيان الجمركئ وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها وزير الخزانة — أى أن قيمة الواردات المحددة الثمن بالنقد الأجنبي تحسب بسعر الصرف الذى يحدده وزير الخزانة فى تاريخ تسجيل البيان الجمركئ وليس فى أى تاريخ آخر . وسعر الصرف هو سعر مبادلة العملة الوطنية بتمعاملات الأجنبية فى السوق المالية . وعلى ذلك ففى تحديد سعر الصرف الذى تحسب على أساسه قيمة الواردات فى ميناء الوصول يكون الإعتداد قانونا بسعر الصرف الذى يحدده وزير الخزانة

بناء على التفويض المخول له في هذه السلطة طبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وليس في تاريخ رسو السفينة في ميناء الوصول أو في تاريخ البدء أو الانتهاء واتهام الإجراءات الجمركية أو في تاريخ الافراج الفعلي وخروج البضاعة من الدائرة الجمركية . وفي خصوص المنازعة الماثلة لا تدور الخصومة حول واقعة استحقاق ضريبة الواردات أو البند الجمركي الذي تحسب على أساسه الضريبة الجمركية أي لا تدور الخصومة حول تعريف الجمركية ولكن تدور الخصومة حول حساب ثمن البضاعة الواردة وكيفية عمل هذا الحساب بالعملة الوطنية للبلاد وحول تحديد سعر الصرف الذي يحسب على أساسه ثمن البضاعة كما تدور الخصومة حول الواقعة التي يعتد بها في حساب سعر الصرف — وليس من ريب أن قانون الجمارك قد أتى بحكم قاطع فأوجب في تحديد وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المبينة القيمة على الأوراق بالنقود الأجنبية فأوجب تقييمها بالعملة الوطنية بالشروط وبسعر الصرف الذي يقرره وزير الخزائنة من تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عن الواردات في مكتب الجمرک . وتضاف الى قيمة البضاعة الواردة أجور النقل والشحن والتأمين وانعمولة والسمسرة وغيرها من النفقات التي تصرف حتى تدخل البضاعة المستوردة في ميناء الوصول . والثابت من الأوراق في خصوص المنازعة الماثلة أن تاريخ تسجيل ابيان الجمركي المقدم عن السيارة انتهى استوردها المدعية هو ١٩٧٧/٢/٥ برقم مسلسل ١٣٠٨ وقد تضمن البيان الجمركي جميع المعلومات عن السيارة المذكورة وقد قدرت قيمة السيارة بمبلغ ٢٢٤٤ جنيه مصري ويشمل هذا التقدير أجور النقل والشحن والتأمين وغيرها من النفقات التي تضاف قانونا الى ثمن السيارة وحسبت الضريبة الجمركية شاملة الغرامات وغيرها بمبلغ ٢٧٢٢ر٤٥٠ جنيه . وقد قامت المدعية بتسديد الضرائب الجمركية على ١٩٧٧ / ٢ / ٥ وقد حسب الضريبة الجمركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعي الذي حدده وزير المالية في تاريخ تسجيل البيان الجمركي عن السيارة المستوردة في ١٩٧٧/٢/٥ طبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٤/٣٠ — والمحول به ابتداء من ذلك التاريخ . وينص قرار وزير المالية سلف الذكر على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو حسابات غير مقيمة تقدر قيمتها على

أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقدمة بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيى ، كما ينص على اعتبار أسعار الصرف للعمليات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى التى يذيمها البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية هى الاسعار الرسمية لبيع العملة التى تقيد بها عند تحديد القيمة للاغراض الجمركية سواء بالنسبة لسعر الصرف الرسمى او التشجيى . كما ينص على الغاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والعمل بموجب أحكام القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره فى ١٩٧٦/٤/٢٠ . ومتى كان تاريخ تسجيل البيان الجمركى المتقدم عن السيارة استيراد المدعية فى مكتب جمرك ميناء الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥ وفى ذلك التاريخ كان من المتعين قانونا تقدير قيمة السيارة استيراد المدعية على أساس قيمتها الفعلية مقدمة بالعملة المصرية بسعر الصرف التشجيى ونيس بسعر الصرف الرسمى ومتى كان الثابت من الاوراق ان السيارة استيراد المدعية قد قدمت بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيى فى يوم تسجيل البيان الجمركى المتقدم عنها الى مكتب الجمرك فى ١٩٧٧/٢/٥ فان مصلحة الجمارك تكون قد أعملت فى حق المدعية أحكام القانون اعمالا صحيحا ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برغض الدعوى فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ولا محل للنزاعة حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ لعدم جدية هذه النزاعة فى جملتها — وأساس ذلك حسبما قضت المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ١١ لسنة ٧ ق عنيا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٤/١ انه وثئن كان دستور سنة ١٩٥٨ قد أوجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من قرارات بقوانين على مجلس الامة فور انعقاده الا انه لم يرتب جزاء على عدم العرض خلافا لمسلك المشرع الدستورى فى باقى الدساتير الاخرى السابقة واللاحقة على هذا الدستور والى نصت على زوال ما كان للقرارات بقوانين من قوة انقانون اذا لم تعرض على المجلس لنيابى وهذه المخيرة فى الحكم تنل على ان المشرع فى دستور سنة ١٩٥٨ قصد الى عدم ترتيب هذا الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على

مجلس الأمة . كما وان نشر القانون في الجريدة الرسمية دليل على اصداره واصدار القانون يستلزم توقيعه من رئيس الجمهورية اذ يغير هذا التوقيع لا يكون القانون قد اصدره ولا يوجد دليل على عدم عرض قانون الجمارك على مجلس الرئاسة ، اما الادعاء بانتهاء مدة رئاسة الرئيس الاسبق للجمهورية في ١٩٦٢/٦/٢٢ — فينبطى على تجاهل قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨/٢/٢١ وانتخاب الرئيس الاسبق رئيسا لدولة الوحدة وصدر الدستور المؤقت لهذه العولة في ١٩٥٨/٣/٥ خاليا من تحديد مدة لرئاسة الجمهورية . كما ان الاعلان الدستورى الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ ينص على بقاء احكام الدستور المؤقت سارية حتى يتم وضع الدستور النهائى للدولة ولم يتضمن نصا بتحديد مدة رئاسة الجمهورية . اى انه لم يكن هناك في تلك الفترة حكم دستورى يحدد مدة رئاسة الجمهورية الى ان صدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص في المادة ١٦٨ على انتهاء رئاسة الرئيس الاسبق في ١٩٦٥/٣/٢٦ كما نص في المادة ١٠٣ منه على تحديد مدة رئاسة الجمهورية لست سنوات تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . كما قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢١ سنة ٦ ق عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٣/٤ بانه متى نص في ديباجة القانون — كما هو الشأن بالنسبة لقانون اصدار قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — على انه صدر بعد موافقة مجلس الرئاسة وقد وقعته رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره — فان صدور القانون على هذا النحو ونشره في الجريدة الرسمية دليل على صحته وسلامته . وتقضى المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٧١ بان كل ما قررنه القوانين واللوائح من احكام قبل صدوره يبقى صحيحا ونافذا ويجوز الغاؤها وتعديلها وفقا للتواعد والاجراءات التى قررها الدستور . قد رددت هذا الحكم الدساتير الصادرة فى مصر قبل دستر سنة ١٩٧١ . وفضلا عن انه لم يتعين بعدم دستورية قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فان قرار وزير المالية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٦ قد صدر بناء على التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من قانون الجمارك ولا محل فى مجال تقييم السيارة استيراد المدعية بالعملة المصرية للاعتداد بسم الصراف الرسمى طبقا لقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بعد ان ألغى هذا القرار الغاء كليا قبل تاريخ تسجيل البيان الجبركى عن تلك السيارة

في ١٩٧٧/٢/٥ وذلك بموجب القرار الصادر من وزير المالية برقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ والذي يوجب تقدير قيمة اسيارة المذكورة من تاريخ تسجيل البيان الجمركى عنها في ١٩٧٧/٢/٥ بسعر الصرف الفشجيى . وقد عولمت المدعية معاملة صحيحة طبقا لاحكام قانون الجمارك النافذ الاقتر قانونا وطبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على التفويض التشريعى المنصوص عليه فى قانون الجمارك وذلك قبل المسيرة التى استوردتها محل هذه المنازعة . واذ قضى الحكم المطعون عليه برفض الدعوى فانه يكون مصدقا حكم القانون ويكون الطعن فيه فى غير محله حقيقا بالرفض .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه وانزام المدعية بالمصروفات .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، والقرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقرار رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ — طبقا لهذه الاحكام فان التأييد الكتابى الصادر من « ادارة مرفق مياه القاهرة » بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل « ادارة مرفق مياه القاهرة » الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » — لا يغير من تمتع شركة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والاعفاءات التى كانت مقررة لادارة مرفق القاهرة ومنها ان التأييد الكتابى الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه

« يحظر التعامل في أوراق النقد الاجنبى أو تحويل النقد من مصر أو اليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة اجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء اكانت حالة أم كانت لاجل الا بالثروط والاضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها في ذلك »

ويحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية ...

ولا يجوز باية حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها »

وتنص المادة (٦١) من القرار الوزارى رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد على أنه « على البنوك اخطار المستوردين بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التى افرج عن عملة اجنبية من اجل استيرادها في ميناء لا يجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها .. »

وتنص المادة (٦٢) من هذه اللائحة على أنه « على المستورد ان يقدم الى مصلحة الجمارك بالاقليم المصرى الاصل والصورة من الاستمارة (١) المعدة لذلك ... وتوضح الجمارك المختصة على كل من مسورنى الاستمارة (١) تفصيلات القيمة الجمركية وقيمة البضاعة وفقا لتقدير مصلحة انجمارك وترسل انصورة الاصلية الى الادارة العامة للنقد »

وتنص المادة ٦٨ من هذه اللائحة معدلة بقرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه « اذا كانت البضاعة مستوردة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة يعتبر القايد الكتابى من الوزارة أو الجهة المختصة بتسليمها البضاعة دليلا كفييا على استيرادها ويجوز التجاوز عن القايد الكتابى المذكور فى الحالات التى توافق عليها الادارة العامة للنقد »

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص على ان تعتبر مصصفاة بحكم القانون شركة مياه

القاهرة — وتنص المادة السادسة منه على أن يتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم — وفى أول يولية سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة ونص فى المادة الأولى منه على إنشاء مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى « إدارة مرفق مياه القاهرة » ويكون مقرها بمدينة القاهرة ويتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنباب ومرشحات خزانات . تكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة .

وفى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالتقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر واستبدل بنص المادة الأولى منه النص الآتى :

« تتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم الدفعة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فتعامل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة » .

وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباثر نشاطها وفنا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق — ونص فى المادة الثانية من ذات القرار على أن غرض هذه الشركة هو الطول محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها والامتيازات والإعفاءات المقررة لها والقيام بإدارة واستغلال مرافق مياه الشرب الكبرى بمحافظات القاهرة والقليوبية وأسيوط .

ومن حيث أن التأييد الكتابي الذي كان يصدر من إدارة مرفق مياه القاهرة قبل تحويلها الى شركة مساهمة بتسليمه البضاعة المستوردة كان يعتبر دليلا كافيا على استيرادها ولا يغير من هذا النظر تحويل ادارة هذا المرفق الى شركة مساهمة ذلك ان القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ نص فى المادة التالية منه على ان ادارة الشركة المذكورة قد حلت محل ادارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والزاماتها واعفاءاتها وامتيازاتها.

ومن حيث أن اقرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لم يترتب عليه الغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ فى شذن تقرير الاعفاء من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم التلمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١) لمرفق مياه القاهرة — اذ ان قرار تحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة لم يغير الا طريقة ادارة المرفق .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن تمتنع شركة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والاعفاءات التى كانت مقررة لادارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فان التأييد الكتابي الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركة مياه القاهرة الكبرى تتمتع بالامتيازات والاعفاءات التى كانت مقررة لادارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فان التأييد الكتابي الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

(غنوى ١٩٦٥ فى ٢٧/١٠/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تقويم البضائع الواردة من الخارج بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيعى — الطعن في القرار مخالفا القانون — الحكم برفض الدعوى — صائب صحيح حكم القانون .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٤/٣٠ على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد اجنبى أو حسابات غير مقيمة نقدر قيمتها على اساس القيمة انفعالية للبضاعة متخرة بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر انصرف التشجيعى ، كما ينص على اعتبار اسعار الصرف للعملات الاجنبية بالنسبة لنجنيه المصرى التى يذيعها البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية هى الاسعار الرسمية لببيع العملة انتفىد بها عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية سواء بالنسبة لسعر الصرف الرسمى او التشجيعى .

كما ينص على انفاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والعمل بموجب احكام القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره ١٩٧٦/٤/٣٠

ومتى كان تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عن السيارة استيراد المدعية في مكتب جمرك الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥ وفى ذلك التاريخ كان من المتعين قانونا تقدير قيمة السيارة استيراد المدعية على اساس قيمتها الفعلية مقومة بالعملة المصرية بسعر الصرف التشجيعى وليس بسعر الصرف الرسمى . ومتى كان الثابت من الاوراق ان السيارة استيراد المدعية قد قومت بالعملة المصرية على اساس سعر الصرف التشجيعى في يوم تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها الى مكتب الجمرك في ١٩٧٧/٢/٥ فان مصلحة الجمارك تكون قد اعلنت في حق المدعية احكام القانون اعمالا صحيحا ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى فانه يكون قد صائب صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه في غير محلة وعلى غير اساس سليم من القانون حقيقيا بالرفض .

(طعن ١٠٧٤ ، ١٠٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — هذا القانون أورد تنظيمها متكاملًا بجريمة التهريب المتعلقة بالاستيراد — استقلال كل من هذه الجريمة وجريمة التهريب الجبركي بأحكام ومعايير محددة يعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد يبين أن المادة الاولى منه قد نصت على أنه يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وقضت المادة السابعة بتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة على كل مخالفة لحكم المادة الاولى أو الشروع فيها مع الحكم في جميع الاحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها اذا لم يتيسر مصادرتها .

ونصت المادة ١٠ على انه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق .

واخيرا نصت المادة ١١ على ان تكلف مصلحة الجمارك أو وزارة النويين حسب الاحوال بالتصرف في انبضائع التي يتقرر مصادرتها اداريا أو التي يحكم بمصادرتها ويجوز للادارة العامة للاستيراد توزيع نصف قيمة التعويض المحكوم به على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها أو في استيفاء الاجراءات المتصلة بها وذلك طبقا للقواعد التي يحدد بقرار من رئيس الجمهورية — ولمصلحة الجمارك في الاحوال المعالجة بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للاستيراد أن تباع المضبوطات اذا كان في يقاتها ما يعرضها للنقص أو الضياع أو التلف .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أن المشرع أورد تنظيمها متكاملًا لجريمة انتزيب الجمركية تكون قد استقلت بأحكام ومعايير محددة بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ حسبما سبق البيان بحيث لم يعد من الممكن القول بأن الاستيراد بالمخالفة لأحكام قانون الاستيراد ينطوي في الوقت ذاته على جريمة تهريب جمركي . وينبنى على ذلك إيلولة حصينة الأشياء التي تصدر لمخالفة قانون الاستيراد إلى وزارة الاقتصاد باعتبارها الجهة القائمة على تنفيذ هذا القانون .

(فتوى ١٠٣٣ في ١٣/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

مصادرة إدارية — اختلافها عن المصادرة كعقوبة جنائية — المصادرة كعقوبة جنائية هي في الأغلب الأعم عقوبة تكميلية — المصادرة الإدارية من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة وهي في الأصل غير مرهونة بما يتقرر في الدعوى الجنائية — حكم المصادرة الإدارية المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة إلى الجانب الجنائي في الحالة المعروضة فإن الثابت من الوقائع أن مدير جمرک انقاهرة قد أبلغ النيابة العامة بواقعة ضبط السيارة الصادر عنها دفتر المرور رقم ٥٧١٢٩٦ بضمان نادى السيارات فى المانيا بعد انتهاء مدة صلاحية هذا الدفتر ودون أن يتم تصديرها الى الخارج وأن الإدارة العامة للاستيراد قد أفتت برفع الدعوى الجنائية طبقا للمادة العاشرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ، وأن النيابة العامة للشئون المالية بعد تحقيق هذه الواقعة قد انتهت الى قيد الشكوى ضد ، مادة حيازة سيارة مستوردة وحفظها إداريا تأسيسا على أن الأوراق قد خلت من أى مخالفة لأحكام قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أو قانون الجمرک رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وأن حيازة المشكو لتلك السيارة لا تشكل إية جريمة .

ومن حيث أنه يترتب على قرار النيابة العامة سالف الذكر عدم امكان مواصلة السير في الدعوى الجنائية بالحالة التى هى عليها ما دام القرار لا زال قائما .

ومن حيث أنه ولتن كانت المصادرة الادارية تختف عن المصادرة كعقوبة جنائية فى طبيعتها وشروط ومجال كل منها ، فهى كعقوبة جنائية فى الاغلب الاعم توبة تكميلية لا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة اصلية لما المصادره . الادارية فهى من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانه وهى فى الاصل غير مرهونه بما يقتدر فى الدعوى اجنائية ولا بان يثبت ادانة شخص جنائيا . الا انه يبين من المادة العاشرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ انها قضت بانه يجوز الاكتفاء عن رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اية اجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بالمصادرة الادارية او الفصل على هذا الاساس بعد رفع اندعوى أو صدور الحكم فيها الأمر الذى يستفاد منه ان المصادرة الادارية لا تكون الا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية فى شتمها أو التصالح بعد رفعها او بعد صدور الحكم فيها ، واستصاح على اساس المصادرة الادارية بعد صدور احكم فى الدعوى الجنائية لا يتصور الا اذا كان حكمه بالادانة .

(فتوى ٦٥٨ فى ١٧/٥/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

القرار الذى يصدره الوزير المختص أو من ينييه عنه بالاكفاء بمصادرة الممتلكات المستوردة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار ادنى — وجوب قيامه على سببه المبرر له — للقضاء الإدارى سلطة مراقبة صحة اللوائح التى يقوم عليها وصحة تكييفها القانونى نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

ملخص الحكم :

ان القرار الذى يصدره الوزير المختص أو من ينييه عنه بالنظر الى الظروف وبمراجعة الملابس على النحو المتقدم . والاكتفاء بمصادرة السلع

المستوردة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته قرار ادارى لا قضائى ، وبهذه المثابة يلزم ، شأنه في ذلك شأن أى قرار ادارى آخر ، أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الادارة باجراء المصارعة الادارية الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت المخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سالفة الذكر ، وللقضاء الادارى سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

(طعن ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٣١) .

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا - استغلاق طريق المصارعة الادارية - لوزارة الاقتصاد تحصيل الرسوم الجمركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة - المصادرة الادارية وفقا لقانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لا تكون الا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية في شأنها أو التصالح بعد رفعها أو بعد صدور حكم بالإدانة فيها .

ملخص الفتوى :

انه وقد رأت النيابة العامة في الواقعة المعروضة حفظ الشكوى ادارية لعدم وجود جريمة وقعت بالمخالفة لاحكام قانون الاستيراد فان طريق المصادرة الادارية قد استغلق امام وزارة الاقتصاد طالما ظل قرار النيابة العامة قائما ولا يكون من جزاء الا تحصيل الرسوم الجمركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك التى تنص على أن « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مثلها في الاحوال الاتية :

٤ - مخالفة نظام ... السماح المؤقت والامتراج المؤقت والاعفاءات اذا كانت الضرائب انجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهات » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز المصادرة الادارية للسيارة المضبوطة فى الحالة المعروضة بعد صدور قرار النيابة العامة المشار اليه والاكتفاء فى هذه الحالة بتحصيل الرسوم الجمركية المقررة تايونا فضلا عن الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(فتوى ٦٥٨ فى ٢٧/٥/١٩٧٠) .

فاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

نص قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يختص بالشروط الخاصة باستيراد سيارات انتقل على أن يصرح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الاتية :

(أ)

(ب)

(ج) أن يستورد مع السيارة ، موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما يقل عن خمسمائة جنيه مصرى — استيراد سيارة دون استيراد الموتور المذكور أو قطع الغيار المنصوص عليها — اشتراط تقديم خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يلتزم الطاعن بمقتضاه استيراد المواد الفائضة خلال ثلاثة شهور للافراج عن السيارة — هذا الاجراء لا يتضمنه مخالفة للقانون — مصادرة قيمة خطاب الضمان لعدم الاستيراد — عدم مخالفة ذلك للدستور — أساس ذلك ، استقرار قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصادرة التى تتم بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابل نازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور .

ملخص الحكم :

انه يبين من تقصى الفوائد المنظمة للاستيراد التى تم فى ظلها استيراد السيارة موضوع الطعن انماثل ، أنه تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة

١٩٥٩ في شأن الاستيراد أصدر وزير التجارة القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل اشتراطات استيراد ملح بدرجة بالقائمة المرفقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ ، ونصت المادة (١) من ذلك القرار على أن « تعدل القوائم المرفقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يخص الشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل (بند ٨٧/٢ ب) علن الوجهه الاتي : يصرح باستيراد سيارات أنقل المستعملة بشروط الآتية :

١ — أن تكون مطابقة لاشتراطات قرار وزاره النقل رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧١ من حيث المواصفات والماركت .

٢ — الا تزيد مدة الاستخدام عن خمس سنوات بها في ذلك سنة الانتاج .

٣ — أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل عن خمسمائة جنيهه مصرى (بالاسعار الرسمية) طبقا لقائمة الاصناف التى تحددها وزارة النقل نوعا وكمية وتخطر بها مصلحة الجمارك ، وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٥ وعمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن كان قد استورد في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ — سياره نقل متوسطة موديل سنة ١٩٧١ دون أن يستورد معها موتورا جديدا أو مجددا أو قطع انغير المنصوص عليها في القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشر اليه ، ومن ثم كان من المتعين عدم الافراج عن السيارة لعدم استيفائها الشروط التى تطلبها ذلك القرار ، الا أنه تيسرا على الطاعن وعلى غيره من المستوردين لسيارات مماثلة غير مضمونة بموتور أو بقطع الغيار ، ومنعا لتكسب اسيارات بالموانى ، رأت الوزارة الافراج عن تلك السيارات التى تخلف في شأنها شرط من شروط الاستيراد شريطة أن يقدم المستورد خطاب ضمان بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه يلتزم بمقتضاه أن يستوفى الشرط الذى تطبق قواعد الاستيراد خلال ثلاثة اشهر فان تخلف عن الوفاء بهذا الالتزام خلال المهلة المشر انيها : كان للوزارة أن تصدر قيمة خطاب الضمان ،

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قبل هذا الانراج المشروط ، قدم خطاب ضمان صادر من بنك مصر فرع الجيزة بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٧٥ بمبلغ ألفى جنيه لصالح وزارة الخارجية مدته ستة أشهر تبدأ من ١٣/٧/١٩٧٥ وتنتهى فى ١٢/١/١٩٧٦ : بناء عليه تم الانراج نهائيا عن سيارة النقل التى استوردها — الا انه لم ينفذ التزامه باستيراد موتور جديد أو مجدد أو قطع الغيار المنصوص عليها فى التران رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وانما تقدم بمذكرة الى وزير التجارة طالبا رد خطاب الضمان اليه بمقوله انه لم يكن ملزوما بتقديمه الا ان الوزارة رفضت هذا انطلب وطلبت من البنك مصادرة قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحها لتخلف الطاعن عن اوفاء بالتزامه . فاستجاب البنك لهذا الطلب .

ومن حيث أنه ولئن كان الاجراء الذى اتخذته جهة الادارة حيال سيارات النقل التى تم استيرادها حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ مستوفية الشروط المنصوص عليها فى التران اوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما عدا شرط استيراد موتور جديد أو مجدد ومقطع غيار لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جنيه — وهو الاجراء الذى اثار اليه كسب الوزارة المؤرخ فى ١٣/١٠/١٩٨٠ المودع حافظة مستندات المقدمة من الحكومة ومقتضاه ان يقدم مستورد السيارة خطاب ضمان مصرفى من أحد البنوك المحلية سارى المفعول لمدة اربعة اشهر لصالح وزارة التجارة قيمة ألفى جنيه مصرى بضمان توريد موتور جديد أو مجدد وقطع غيار للسيارات لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الضمان — وفى حالة عدم تقديم شهادة رسمية من مصلحة انجمارك تفيد الاستيراد الكلى لجميع الملحقات المنوه عنها تقوم وزارة التجارة بمصادرة خطاب الضمان — ولئن كان هذا الاجراء لم ينص عليه القرار المنظم لاستيراد سيارات النقل ، الا انه لا يتضمن مخالفة لقانون — فهو اجراء قصد به مواجهة حالة تكسب سيارات النقل بالبناء التى نشأت عن استيراد عدد منها مصحوب موتور أو بقطع غيار بالمخالفة لقواعد الاستيراد ولقد كان الاجراء الواجب اتباعه حيالها هو رفض الانراج عنها واتخاذ الاجراءات القانونية ضد من استوردها بالمخالفة لاحكام القانون ، ومن تم فلا تثريب على جهة الادارة أن هى استبدلت بهذا الاجراء اجراء آخر قصدت به مواجهة حالة التكبس فى البناء والتيسير

على المستوردين في آن واحد ، فخرجت عن هذه السيارات افراجا معلقا على شرط ، هو استيفاء شروط الاستيراد واعطت المستورد مهلة لاستيفاء هذه الشروط ، وتطلبت منه تقديم خطاب ضمان ضمانا للوفاء بالتزامه ، فان استوفى انشروط خلال المهلة كان الافراج مطابقا للقانون فيسترد خطاب ضمانه ، وان تكفى عن التزامه حق لها مصادرة قيمة خطاب الضمان .

ومن حيث أنه لا وجه لما ينعه الطاعن على هذا الاجراء من انه تضمن التزاما بما لا يلزم به القانون او أنه ينطوى على مصادرة ادارية يحظرها الدستور : غالطت ان ادارة لم تفرض هذا الاجراء على المستوردين المخالفين لشروط الاستيراد وانما جعله اختياريا لهم فمن شاء أن يفرج عن سيارته تقوم بخطاب الضمان وتعهد باستيفاء الشروط المحددة . ومن لم يشأ تطبق عليه احكام القانون وقد تقدم ائطاعن طائعا بخطاب الضمان وهو ما ينطوى على رغبة في الاستفادة من هذا التيسير ، وتعمده باستيفاء شروط الاستيراد في المهلة المحددة له فلا يحق له بعد ذلك ان ينقص هذا الاتفاق او يتنصل من الوفاء بالتزامه والا كان مؤدى ذلك ان يفلت من مسؤوليته عن مخالفة قواعد الاستيراد ، وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية انطيا على ان المصادرة التي تتم بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابل تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور .

(طعن ٢٢٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٨) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

منشآت تصدير الاقطان — تنظيم هذه المنشآت بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — شرط انطباق احكامه على تلك المنشآت — أن تكون مقيدة باتحاد مصدري الاقطان في تاريخ العمل به حتى ولو لم تكن تراول فعلا تجارة تصدير القطن .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ نص في مادته الاولى على أنه

« كل منشأة تزاوّل تجارة تصدير القطن في الاقليم الجنوبي يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠.٠٠٠ ر. ج. فيه (ماقتى ألف جنيه) وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ونص في المادة ٢ على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الأقطان في الإقليم الجنوبي أن توفّق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » . ونص في المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد في الإقليم المصري بالنسبة للمنشآت المشار إليها أن يعفى العضو المنتخب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتخب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتخب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » ونصت المادة ٢ مكررا على أنه « يتولى تقيم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتعيين اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستاذ وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » . ونصت المادة ٣ مكررا (١) على أنه « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلها أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جملة عينية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين - ولا يعتد بأي إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

وبناد هذه النصوص أن المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن بصفة عامة اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها على

ملئى ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العاملة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل — كما قضى بدخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل منشأة من منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وألزم هذه المنشآت توفير أوضاعها طبقا للأحكام المتقدمة فى مهلة أقصاها ستة أشهر ، وناط بلجان عينها تقييم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة .

ولم يتضمن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تعريفا لمنشآت تصدير القطن ، وعليه يرجع فى ذلك الى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باللانحة العاملة لاتحادى مصدرى الأقطان التى قضت بملفها الأولى بأن « يتألف اتحاد مصدرى الأقطان من التجار المصدرين للقطن المقيمين فى الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة » وتكون له الشخصية الاعتبارية ويمثله رئيس لجنة الادارة المنصوص عليها فى المادة اثناسمة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية — ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاوله تصدير تجارة القطن « . بينما نصت المادة الثالثة بأنه « يشترط فىمن يقبل عضوا بالاتحاد : (أ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، (ب) أن يكون عضوا مقيدا ببورصة مينا البصل لمدة سنتين على الأقل ويكفى بالنسبة الى الشركات أن يتوافر هذا الشرط فى مديرها او عضو مجلس ادارتها المنتخب أو أحد الشركاء المتضامنين فيها » ومفاد ذلك أن عضو الاتحاد قد يكون تاجرا فردا أو شركة ، وفى الحالين تقوم منشأة من منشآت تصدير القطن إما بمجرد تقيدها بالاتحاد حق مزاوله تجارة تصديره ، ولما كان ذلك واذ قضت المادة ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر بأنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى الاقليم الجنوبى أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » ، فانه يبين من ذلك أن المشرع قد اتخذ من واقعة القيد باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ العمل بذلك القانون سببا وطيدا وكاتبا لاتطبيق أحكامه على المنشآت المقيدة بالاتحاد فى هذا التاريخ سواء زاولت تجارة تصدير

انقطن أو لم تزاوّل هذه التجارة — إذ أنه بمجرد شيدها بالاتحاد تتوافر لديها امكانية تصدير القطن الى الخارج وتعتبر في نظر القانون منشأة من منشآت تصدير القطن ،

(فتوى ٢٩ في ٧/١/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

منشآت تصدير الأقطان الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية تحديد حصة الحكومة في رأس مال تلك المنشآت عند مزاوتها لنشاط آخر بجانب نشاطها الأصلي — التمييز في هذا الصدد بين المنشآت المتخذة شكل شركة وتلك المملوكة لتاجر فرد — تحديد الحصة في الحالة الأولى على أساس الزمة المالية في تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وفي الحالة الثانية على أساس الأموال المخصصة لتجارة تصدير القطن — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بكيفية تحديد حصة الحكومة في رؤوس أموال منشآت تصدير القطن التي تجمع نشاطا آخر الى جانب نشاط تصدير القطن فان منشأة تصدير القطن لا تعدو أن تكون شركة أو مملوكة لتاجر فرد ، فان كانت المنشأة شركة كانت لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة في حدود الغرض الذي انشئت من أجله تستقل بأصولها وخصومها عن ذمم الشركاء ويظل لتلك الذمة كيانها الخاص طوال حياة الشركة ، ولما كان الأصل بن الذمة المالية للشركة لا تنجزا فان أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ تسرى على منشأة تصدير القطن المتخذة شكل شركة على أساس ذمتها المالية من تاريخ العمل بذلك القانون وتحدد حصة الحكومة في رأس مالها على هذا الأساس سواء اقتصر غرضها على تجارة تصدير القطن أو جمع اليه ضروبا أخرى من النشاط ، اما اذا كانت منشأة تصدير القطن مملوكة لتاجر فرد فان تحديد حصة الحكومة في رأس مالها يكون منوطا بالأموال المخصصة لتجارة تصدير

القطن ذلك أن هذا التخصيص هو الذى يضمن على المنشأة ذاتيتها ويميزها عن ممتلكاتها ويحدد عملياتها ، اذ ليس ثمة ما يمنع من أن يملك الشخص الواحد أكثر من منشأة تبشر أنواعا متباينة من أوجه النشاط به وفى كل حالة يكون تحديد حصة الحكومة فى رأس مال الشركة وهذا ما تكشف عنه أوراق التاجر ودفائره وبالظروف المتعلقة بنشاطه المتصل بتصدير القطن على نحو ما تتبينه لجنة التقويم المختصة .

(فتوى رقم ٢٩ فى ١/٧/ ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — وجوب اتخاذ منشآت تصدير القطن شكل شركات المساهمة لا يقل رأسمالها عن مائتى ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل فى كل منشأة مقيدة باتحاد مصدرى الإقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت — يكون عن طريق إجان للتقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٣ من هذا القانون — تشمل هذا الحكم لجميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الإقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية أداء قيمة حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة — يكون السندات على الدولة طبقا للأحكام المبينة فى المادة ٣ مكررة من هذا القانون .

إقطنان — أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — توفيق لوضع هذه المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الإقطنان مع أحكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — سلطات هذه المؤسسة فى اجراء التوفيق — لها سلطة تعديل النظام ومنه تعديل رأس المال واندماج بعض تلك المنشآت أو تحويلها لشركات مساهمة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من نصي الأحكام المتعلقة به أنه بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير أنظن ، ثم ما لبث أن عذلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ، أى فى اليوم الذى صدرت فيه ثلاثة من أهم القوانين الاشتراكية التى انشقت من وحى السياسة الاشتراكية انتى توجت مناحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ونعنى بها انقوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ولا يعدو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون واحدا من القوانين الاشتراكية المنبئة من المنحى الاشتراكى الذى صدرت عنه انقوانين المشار إليها .

وبالاطلاخ على مواد القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ يبين أن المادة ١ منه نصت على أن « كل منشأة تراول تجارة نصدير أنظن نى الإقليم الجوىبى يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عرمنية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنيه (مائتى ألف جنيه) وأن تكون احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال » ، ونصت المادة ٢ منه على أنه « على منشآت نصدير أنظن المقيدة بائحاد مصدري الاظطان الجوىبى أن توفى أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة اشهر من تاريخ العمل به » ، ونصت المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد فى الإقليم المصرى بالنسبة للمنشآت المشار انيها أن يعنى العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل انتى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » كما نصت المادة

٣ مكررا على انه « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار اليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ونصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن » ، ونصت المادة ٣ مكرر (ا) على أن « تؤدى الحكومة تية الحصة التى تساهم بها فى رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين . ولا يعنى بأى إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ويمستفاد من مجموع هذه المواد أن المشرع أوجب على المنشآت التى مالها عن مائتى ألف جنيه وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال على الأقل كما أوجب على المنشآت المقيمة باتحاد مصدرى الأقطان توفير أوضاعها طبقا لهذه الأحكام فى مهلة لا تتجاوز ستة أشهر اعتبارا من ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١ ، ومن مقتضى هذا الوجوب اعتبار القطاع العام مساهما فى رؤوس أموال هذه المنشآت بحق النصف اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وذلك سواء حددت الجهة العامة التى أصبحت مساهمة فى رأس مال كل منشأة منها أم لم تحدد . فقد ذكرت المسادتان ٣ مكررا و ٣ مكررا (ا) سالفنا الذكر فى وضوح وجلاء أن الحكومة هى المساهمة حيث صدرنا بالعبارتين الآتيتين « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار اليها . . . » « و » تؤدى الحكومة تية الحصة التى تساهم بها فى رأس المال . . . » ولقد أحاط المشرع بتنظيم مشاركة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال

(م - ٤١ - ج ٢)

المذكورة احاطة شاملة ، نحدد مهلة توفيق الأوضاع على مقتضى الأحكام الجديدة وعرض لكيفية تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رؤوس أموال تلك المنشآت ، فنأطيه الى لجان يرأس كلا منها مستشار بمحكمة الاستئناف ضامنا للحيدة فى التقويم ، ودرءا للميل سواء الى جانب اصحاب المنشأة او الى جانب الحكومة ، وجعل قرارات النجفة حصينة من كل طعن ، كما تناول المشرع طريقة الوفاء بقيمة الحصة التى تساهم بها الحكومة فحصرها فى مستندات اسمية على الدولة على النحو المبين فى المادة ٣ مكررا (١) ناقضا بذلك ما عسى أن يكون قد تم من اجراء أو اتفاق عني خلاف هذه الطريقة ، ولم يكف المشرع بذلك انما بلغ به الحرص كل مبلغ ، فعمل على الحيلولة بين اصحاب المنشآت المذكورة وبين الاستثمار فى ادارتها وفقا لمشيئتهم مما قد يفوت الأغراض التى قصد القانون الى تحقيقها وجعل اوزير الاقتصاد وصاية كاملة على ادارة هذه المنشآت وخوله اغفاء القائمين بالادارة وتعيين آخرين بدلا منهم الى حين تشكيل مجالس الادارة تشكيلا كاملا ، والواقع من الامر أن المشرع لم يخص منشآت تصدير القطن بهذا التنظيم . وانما نسج على ذات المنوال بالقياس الى المنشآت التى تناولها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ سواء من حيث مشاركة الحكومة فى رؤوس أموالها ومقدارها . أو مهلة توفيق اوضاعها أو كيفية تقويم حصة الحكومة أو أداء قيمة هذه الحصة ، أو أحكام الرقابة على ادارة تلك المنشآت لحين استكمال اوضاعها وتشكيل مجالس ادارتها الجديدة .

ولا يغير من هذا انظر الحاجة بأنه لم يتم تحديد الهيئة أو المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادى المختصة بالنسبة الى بعض المنشآت المتيدة بانحد مصدرى القطن وأنه أيضا لم تصدر قرارات بتشكيل لجان تقويم بالنسبة الى بعض هذه المنشآت ، فمثل هذا القول مردود فى الشق الأول منه بأن تحديد الهيئات أو المؤسسات المذكورة أم عدم تحديدها ما كان ليغير من الأمر شيئا ازاء ما انتهى عند صراحة النصوص من أن الحكومة هى المساهمة فى رؤوس أموال المنشآت المشار اليها ، كما يمكن انرد على الشق الثانى من الاحتجاج المذكور بأن عدم تشكيل لجان لتقييم رؤوس أموال بعض المنشآت المتيدة بانحد مصدرى الاقطان لا يعنى

استثناءها من أحكام القانون التفاضية بدخول الحكومة مشترية بحق الصف فيها أو الخروج عليها ، وليس من العسر استكمال هذا الاجراء فى الوقت الحاضر .

على أنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر قد رخصت نبيوت التصدير المقيدة فى الاتحاد فى الاستقرار فى مزاولة أعمالها لمدة أقصاها ٢١ من يونية سنة ١٩٦٢ تشطب بعدها من عضوية الاتحاد اذا لم توفق أوضاعها مع أحكام المادة «٣» وكان المقصود هو المماثلة بين هذه المدة وبين المدة المحددة لتوفيق الأوضاع على نحو ما تكشف عنه عبارات المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ، ونظرا الى أن المشرع كان قد حدد مدة سنة لتوفيق الأوضاع . خفضها طبقا للنانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ الى ستة أشهر فمن ثم يتعين القول بطريق اللزوم بخفض المدة المنصوص عليها فى المادة «٧» الى سنة أشهر ، ومن ثم أيضا لا يجوز لبيوت التصدير التى لم تتمكن من توفيق أوضاعها قبل انقضاء ستة أشهر على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الاستقرار فى أعمالها اعتبارا من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ما لم تكن قد تبعت للمؤسسة المصرية العامة للقطن على مقتضى اقرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، واذا قضى هذا القرار بإنشاء تلك المؤسسة والحق بها بعض منشآت تصدير القطن . واعتقب ذلك صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسة العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ناصا على تحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بالنسبة للشركات التابعة لها سلطات الجمعية العمومية أو جماعة شركاء المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وخاصة فيما يتعلق باعتماد الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتعديل نظم الشركات المساهمة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكذلك سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات والمنشآت التابعة لها وكذا سلطة تحويل اية شركة أو منشأة ولو كانت فردية الى شركة مساهمة وتعديل رأسمانها

على أن تكون رئاسة جلسات مجلس إدارة هذه المؤسسات عند مباشرتها الاختصاصات المتقدمة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء للوزير المشرف على المؤسسة ، ومن مقتضى ذلك انفساح المهلة أمام المؤسسة المصرية العامة للقطن لتوفيق أوضاع الشركات والمنشآت التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استخلاص النتائج الآتية فى ضوء احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

(اولا) ان المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن — بصفة عامة — اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها عن مائتى ألف جنيه ، وأن تكون احدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل .

(ثانيا) ان المشرع قضى بوجوب دخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل من — منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(ثالثا) ان المشرع أوجب تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت عن طريق لجان للتقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٣ مكرر من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهذا الحكم من العمومية والشمول بحيث ينظم جميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تجب المبادرة الى تشكيل لجان لتقييم ما لم يتم تقييمه من رؤوس أموال تلك المنشآت .

(رابعا) أداء قيمة حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة بمسندات على الدولة طبقا للاحكام المبينة فى المادة ٣ مكررا (ا) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(خلهما) عدم جواز استهوار المنشآت التى لم تتبع للمؤسسة العامة لتجارة الاقطان والتى لم تستكمل توفيق اوضاعها ، فى مزاولة تجارة تصدير القطن اعتبارا من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(سادسا) امكان توفيق اوضاع المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ،

(سابعا) امكان قيام هذه المؤسسة بتوفيق اوضاع المنشآت التابعة لها عن طريق السلطات المخولة لها طبقا لقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ واخصها سلطة تعديل النظام ، ومنه تعديل رأس المال ، وادماج بعض تلك المنشآت او تحويلها الى شركات مساهمة .

(ثامنا) انطباق الاحكام المتقدمة على شركة لطفى منصور واولاده وشركة بلانتا وشركاه وشركة رود وكاناكى وشركة فيعانى وشركاه التى تبعت جميعا للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ .
(غتوى ٤٥٥ فى ١٩٦٢/٧/٤) .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

منشآت تصدير القطن — مساهمة الحكومة فى نصف رأس مالها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ — حرمان جماعة الشركاء فى هذه المنشآت ، منذ هذا التاريخ ، من الافراد باى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة او نظامها بعيدا عن الحكومة — جزاء مخالفته هذا الحظر هو بطلان التصرف .

ملخص الفتوى :

بالنسبة الى التصرفات التى اجراها جماعة الشركاء فى المنشآت التى كانت مقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١

لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، وفى الفقرة اللاحقة لهذا التاريخ . فان الحكومة وقد اعتبرت على مقتضى أحكام هذا القانون شركة بحق النصف فى رؤوس أموال تلك المنشآت ، لا يجوز من ثم لجماعة الشركاء — اعتبارا من التاريخ المذكور — الانفراد بأى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظامها بعيدا عن الحكومة . وهى انشركة بحق النصف ، والا وقع النصرف باطلا . يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ تخفى صراحة بتحويل مجالس ادارات المؤسسات العامة التى تساهم فى منشآت تصدير النطن سلطات انجيميات العمومية او جماعة الشركاء وذلك خلال المدة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، كذلك تنى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارات المؤسسات سماية لوارد ذكرها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — ومنها المؤسسة المصرية العامة للنظن — سلطات اجمعية العمومية او جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وتطبيقا لمجوع ما تقدم فان شركة ابراهيم بيومى الوكيل طبقا لمقتضىاتها ، شركة نوصية بسيطة أسست سنة ١٩٥٨ باسم شركة الوكيل التجارى (ابراهيم بيومى الوكيل وشركاه) برأس مال مفاداره مائة وخمسون ألفا من الجنيهات . للتجار فى القطن الزهر والشعر وتحويله ونقله وحلجه وكذا التجار فى المحاصيل المصرية والتصدير والاستيراد . ونيتت بانحد مصدرى الاقطان فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وظن قيدا قائما حتى صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ . ومن ثم تسرى فى شأنها أحكامه ، باعتبار أن مناط اعمالها هو القيد باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ العمل به ، وعليه تعتبر الحكومة شركة بحق النصف فى رأس مال تلك الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور ، وتحدد حصتها على أساس الذمة المالية للشركة فيه ، واذ كانت هذه الشركة قد ادمجت فى شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان وانتمت للمؤسسة المصرية العامة للنظن طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر . وان المؤسسة بهذه المثابة هى المتصلة بمباشرة سلطات جماعة الشركاء فى الشركة طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ فان جميع التصرفات

التي قام بها جماعة الشركاء في الشركة المذكورة في يناير سنة ١٩٦٢ ،
ومنهما تخفيض رأس مال الشركة ، قد صدرت بإطاعة ، لا تسرى
في مواجهة المؤسسة ، ولا يقر من هذا النظر الحاجة بأن قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ قد تضمن شركة ابراهيم ببيومى
الوكيل لا شركة الوكيل التجارية (ابراهيم ببيومى الوكيل وشركاه) ذلك أن
هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا يسهل تكشفه فضلا عن أنه من
المقرر عملا بالمادة ٢٤ تجارى ان ادارة شركة التوصية البسيطة تكون
بعنوان واحد أو اكثر من الشركاء المتضمنين ، كما أن معاملات الشركة
تتم على أساس عنوانها لا على أساس اسمها ، وعليه فان الإشارة الى هذه
الشركة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ — على أساس
عنوانها وهو ابراهيم ببيومى الوكيل ، كافية للدلالة على أنه انما عني بذلك
شركة الوكيل التجارية (ابراهيم ببيومى الوكيل وشركاه) .

(غنوى ٢٩ في ١٩٦٢/١/٧) .

أستتلاء

- (أ) مبادئ عامة
- (ب) الاستتلاء لرفق التعليم
- (ج) الاستتلاء للتعيشة العامة
- (د) سلطة المحافظ في الاستتلاء

(١) مبادئ عامة .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المراد بالاستيلاء لغة — نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه مالكا
كلن أم منتعفا .

ملخص الحكم :

أن الاستيلاء لغة ، هو نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه سواء
اكن مالكا أم منتعفا به .

(طعن ١٧٤١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

ثبوت أن الباعث على اصدار قرار الاستيلاء على العقار بطريق
التنفيذ المباشر هو الرغبة فى تعطيل تنفيذ حكم صادر باخلاء العقار المطلوب
الاستيلاء عليه — تصلح المحكوم لصالحه مع جهة الادارة على النزول عن
حكم الاخلاء و صدور قرار الاستيلاء رغم ذلك — مؤدى ذلك أن قرار الاستيلاء
كان مقصودا به تمكين الادارة من التخلل من الاجرة الباهظة التى اضطرت
الى قبولها فى الظروف التى تم التعاقد فيها — بطلان قرار الاستيلاء .

ملخص الحكم :

ان الباعث اذى حفز محافظة الشرقية بادى الراى على المسعى فى
استصدار القرار المطعون فيه هو الحكم الصادر باخلائها من المبنى المطلوب
الاستيلاء عليه وقصدها من ذلك هو تعطيل تنفيذ هذا الحكم الا انه بعد
تمام الصلح بينها وبين المدعى تحول هذا القصد الى مجرد الرغبة فى التوصل
من شروط عقد ايجار رأتها مجحفة بها لما انطوى عليه من مغالاة فى الاجر
التى التزمت بها وهذا الذى استهدفته محافظة الشرقية أولا واخيرا لا جدال

في انه لم يكن قصدا مشروعا للقرار الإداري بعامة — وهو لا يتفيا الا المصلحة العامة — ولا لقرار الاستيلاء بخاصة ، وهو لا يتخذ الا لتحقيق الأغراض المحددة المبينة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المنظم للاستيلاء المؤقت على العقارات ، وليس من بينها ما قصدت المحافظة الى اصابته من وراء قرار الاستيلاء .

(طعن ١٣٠٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧) .

(ب) الاستيلاء لرفق التعليم

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات — السلطة المختصة بإجرائه — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم قد أريد به تدارك أوجه النقص التشريعي التي كشفت عنها تطبيق القانون المأخى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، فقد كان هذا القانون يستلزم عرض الامر — فى كل حالة تمس فيها الحاجة الى الاستيلاء — على مجلس الوزراء للحصول على موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء بعد ذلك من وزير التربية والتعليم ، مع أن هذا الاجراء قد يستغرق بعض الوقت مما تغلّت معه فرصة الاستيلاء على العقار بسبب مبادرة ملكه بشفله أو بتأجير ه . ولهذا اكتفى القانون الجديد رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بصور القرار من وزير التربية والتعليم . كما إباح الاستيلاء لصالح الهيئات التى تشارك بنصيب فى رسالة وزارة التربية والتعليم : ولذلك نص فى مادته الاولى على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو احدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو احدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، ويتبع فى هذا الشأن الاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

شروط الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفق التعليم — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطه لزوم العقار لحاجة هيئة تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم — اسهام المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية بنصيب في هذا المرفق — اساس ذلك واثره — تحقق هذا الشرط في قرار وزير التربية والتعليم باستيلاء على عقار لصالح مؤسسة ملجأ البنات بالاسكندرية .

ملخص الحكم :

انه مما لا يقبل الجدل ان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية يسهم فعلا في رسالة وزارة التربية والتعليم ليس فقط من جهة الواقع بل من ناحية القانون . فقد صرح القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية في البند (سادسا) من مادته العشرين باختصاص هذا المجلس البلدى « بادارة الاعمال الآتية أو الاشراف عليها : (ا) كل ما يتعلق بالمرافق العامة » ولا شبهة في ان عرق التعليم هو من المرافق التى يجوز لمجلس بلدى الاسكندرية ان يتصدى له بالاشراف عليه أو بادارته ونوع لما صح أن يعتبر بهذا الاشراف أو الإدارة متعديا مارسه قانون انشائه ، يؤكد ذلك ما نص عليه البند سابعاً من المادة العشرين سائفة الذكر ضمن اختصاصات المجلس البلدى المذكور من تقرير مساعدة المؤسسات والمعاهد الخيرية من ملاجئ ومستشفيات ومدارس وغير ذلك من المؤسسات والمعاهد الخيرية » . ولا مراء في ان المجلس البلدى — لو تطوع — كما هي الحال في المنازعة الحاضرة — باسكان الملاجئ أو المؤسسات الخيرية في دار يستأجرها لها لهذا الغرض ، فان تطوعه عن الملجأ المذكور أو المؤسسة بتأدية قيمة الايجار مما يندرج تحت حلول المساعدة التى يعينها القانون المشار اليه .

ويتفصح من مطالعة ميزانية المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، ومراجعة تقارير التفتيش التابع لمنطقة التعليم بها ان المجلس البلدى المذكور انما يقوم

بالإشراف على مؤسسة لمجأ البنات ويتزويدها بالمعلبات كما يتمهد هذه المؤسسة بشتى صور المساعدات الأخرى اعانة لها على تأدية رسالتها نحو البنات اللاجئات اللاتى لا معتبد لهن الا على مايقضى عليهن هذا المجلس من معونة ثقافية ومادية اخصها اسكان هذه المؤسسة فى الدار موضوع الدعوى وارصاد رواتب لمعلماتها فى ميزانيتها ، وفخلا عما تقدم فان منطقة التعليم بالاسكندرية — ايماننا منها بخطر الرسالة التى تشارك هذه المؤسسة بنصيب فيها — قد درجت على ايفاد مفتشيها اليها للمراقبة على سير التعليم فيها ، وتفيض تقاريرهم بالملاحظات ومناحى التوجيه فى شأن نظام الدراسة فى المؤسسة المذكورة وطرائق التعليم فيها — على ما يستفاد من مستندات الوزارة — وكل هذا شاهد عدل على ان المجلس البلدى بالاسكندرية يسهم قانونا وفعلا فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، وينهض بواجبه كاملا حيال فئة من اللاجئات لا يقل عددهن عن مائتى فتاة ، لانه فضلا عن توفيره المسكن لهن للمواهن ، له اليد الطولى فى كشف الجهالة عنهن بما يبرصده فى ميزانيته من أجور ومربيات للمعلبات والمربيات اللاتى يقمن بتثقيفهن وتربيتهن .

ويناء على ما تقدم ، فان قرار الاستيلاء على العقار الذى تشغله مؤسسة لمجأ البنات لصالحها ، يكون قد اتخذ لمصلحة تشارك بنصيب فى رسالة وزارة التربية والتعليم وهى بلدية الاسكندرية .
(طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات للمدارس — أمن عام — سلطة الاستيلاء على العقارات المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ — هى سلطة مطلقة وغير مقيدة ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ — مثال : عدم توافر شروط خلو العقار المستولى عليه بالفعل التصوص عليه

في القانون الاخير ، لا يمنع من اصدار قرار الاستيلاء على العقار بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — القول بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام — غير صحيح ، لوجوب فهم الامن العام في هذا الشأن بمعناه الواسع حتى يشمل سير المرافق اعمامة بانتظام ، ومرفق التعليم من المرافق العامة .

ملخص الحكم :

ان سلطة الاستيلاء على أى عقار المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى سلطة مطلقة وغير مقيدة بأى قيد من القيود ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات انلازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ممذلا بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ . والتى اشترط المشرع لممارستها ان يكون العقار خاليا . بل انها تعتبر مكحلة لها ويمكن الالتجاء اليها لمعالجة الحالة التى تعجز السلطة المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ عن مواجهتها بسبب عدم خلو العقار المستولى عليه بالفعل . وفى هذه الحالة لا يجوز الاحتجاج بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام لانه ينبغي ان يفهم الامن العام فى هذا الخصوص بمعناه الواسع حتى يشمل استمرار سير المرافق العامة بانتظام وغير خاف ما لاذك الانتظام فى استمرار سير المرافق العامة من اثر فى استتباب الامن العام وتوفير الشعور بالطمأنينة لدى الناس وما من شك فى أن مرفق التعليم هو من المرافق العامة ذات الاهمية الكبرى التى يجب العمل على سيرها باطراد وانتظام .

فانه متى كان الثابت من الاوراق ان حاجة منطقة شرق القاهرة التعليمية الى مبان تستوعب طلبة المرحلة الاولى كانت حاجة ملحة وان المبنى المستولى عليه يصلح لشغلة بمدرسة مرحلة أولى . فان قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ يكون قد قام على سببه البرر له قانونا وتغيا وجه الصالح العام فبريء من عيب الانحراف فى استعمال السلطة . فضلا عما سلف بيانه من انه صدر ممن يملكه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات أن يكون العقار خاليا — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — هو الا يكون احد شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم او احدى الجامعات او غيرها من معاهد التعليم او احدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم ، أن يكون العقار خاليا ، ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط الا يكون احد — مالكا كمن او مستأجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور اراد الشارع أن يتقيه .

(طعن ٤٣٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٠) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها — شروط ممارسة هذه السلطة — أن يكون العقار المستولى عليه خاليا — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — هو الا يكون احد مالكا او مستأجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه — صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية للخدمات بالاستيلاء على عقار لاتخاذ مدرسة وذلك وفقا لاحكام القانون سالف الذكر رغم صدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على ذلك العقار لذات الغرض بمقتضى قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — يعتبر صحيحا مؤكدا له ، ويحصل على الاخذ بالاحوط في حالة سقوط قرار المحافظ اذا ما اعلن إعلان حالة الطوارئ .

ملخص الحكم :

انه عن قرار الاستيلاء الصادر من السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدا . فواضح انه قرار صدر مؤكدا لزوم المبنى المستولى عليه لوزارة التربية والتعليم بيد ان ذلك لا ينفي عنه انه قرار صحيح مطابق للقانون . فهو صادر من يملكه ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٦١ قد فوض نائب رئيس الجمهورية للخدمات في مباشرة سلطة رئيس الجمهورية في الاستيلاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وهو قد استوفى شرط خلو العتار المنصوص في القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ذلك ان مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — كما سبق ان تضمنت هذه المحكمة — هو الا يكون أحد — ملاكا أو مستاجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه . وهذا هو المحذور الذي اراد الشارع ان يتقيه . ولكن العقار كان مشغولا وقت صدور القرار المشار اليه بحيازة وزارة التربية والتعليم التي صدر لمصلحتها القرار المذكور وهي حيازة مشروعة بحكم قرار الاستيلاء الصحيح الصادر من السيد المحافظ . ومن ثم فقد تحقق الشرط الذي اوجبه القانون للاستيلاء وهو خلو العقار وكون القرار سالف الفكر قد صدر تأكيدا لقرار الاستيلاء الصادر من المحافظ بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالة الطوارئ لا يعنى انه لغو لا يعتد به . وانما هو يحل على الاخذ بالاحوط في حالة ما اذا الغى اعلان حالة الطوارئ وسقط بالتالى قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفق التعليم — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطه امكان الاستيلاء على العقارات يكون خاليا — المقصود بالخلو والحكمة من تقرير هذا الشرط — تحققه في حالة اصدار قرار بالاستيلاء لصالح شاغل العقار .

ملخص الحكم :

من المسلم ان الشارع لما استنصر الحرج من اخراج المالك من ملكه او المستأجر من العين التي ينتفع بها وما قد يلاقيه هذان من عنف ومشقة في استئجار عين اخرى احتاط بذلك في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٧ الملقى او في القانون الاخير رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فاشتراط لامكان الاستيلاء على العقار ان يكون خاليا ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط هو الا يكون احد — مالكا او مستأجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور اراد الشارع ان يقيه ، فاذا تبين لهذه المحكمة من الاوراق ان العقار المستأجر عليه باقرار المطعون فيه كان مشغولا بالبلدية التي صدر لمصلحتها ذلك القرار تحققت ان الشرط الذي اوجبه القانون للاستيلاء هو خلو العقار ، اذ لا يترتب على هذا الاستيلاء مضار لاحد ، ونو ان المطعون لصالحه كان اتم تنفيذ حكم الاخلاء ثم بادر بالطول في ملكه او بتأجيريه وتمكين الغير من حيازته قبل صدور قرار الاستيلاء لحق القول بقيام المانع الذي يحول قانونا دون اصدار قرار الاستيلاء من ناحية ان القانون على عتاره ، لانه ينجم عنه حتما ان يضار شاغله بقسره على الخروج منه ، فالنص على خلو العقار لم يقرر قانونا الا لمصلحة شاغل العقار الذي يصدر قرار الاستيلاء اضرارا به لا المطعون لصالحه الذي لم يكن قطعيا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم يتعين القول بسلامة مثل هذا القرار — في ضوء الغرض الذي توخاه واضع القانون — بعد ان ثبت انه لم يكن ثبت مانع من تنفيذ قرار الاستيلاء .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٧ لا يتف أنزه عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط وانما ينصرف أيضا الى المعاهد الخاصة — سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون المشار اليه انما تنصره الى جميع العقارات التي ترى جهة الادارة لزومها لمرفق التعليم بصفة عامة — تقدير مدى لزوم العقار لمرفق التعليم هو من الامور التي تدخل في سلطة الادارة التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى احكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدل بالفاتونين رقمي ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ انه اجاز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء على اى عقار يكون لازما نداجة الوزارة ومعاهدها ، ولم يشترط المشرع في هذا الشأن سوى ان يكون العقار خاليا ، وتقدير مدى لزوم العقار لمرفق التعليم هو من الامور التي تدخل في سلطة الادارة التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ قد صدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على التفويض الوارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بالاستيلاء بالايجار على العقار المملوك للمطعون ، الذي تشغله مدرسة القناة الخاصة بالمعادي ، رقم ٦١ شارع النهضة بحافظة القاهرة وهو يشمل القطع ارقام ٥٢٢ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، تقسيم شركة المعادي للاسكان والتعمير بعد ان قررت جهة الادارة ، بها لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن لزوم هذا العقار لمرفق التعليم وحاجة المدرسة المذكورة اليه . وهذا هو ما يكون ركن السبب في القرار المذكور .

اذ صدر هذا القرار من يملك اصداره دون شبهة انحراف فانه يكون بحسب الظاهر من الاوراق ، قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون.

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه لا يكون صحيحا ولا صائبا ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار الاستيلاء سالف الذكر قد قام على سبب غير صحيح مستندا في ذلك الى ما جاء في مذكر وزير التعليم التي صدر على أساسها اقرار المخور من احتمال صدور حكم لصالح المطعون ضده في النزاع القائم بينه وبين المدرسة المذكورة يترتب عليه اغلاق تلك المدرسة وتشريد الطلاب ، فذلكان ما اورثته المذكرة في هذا الشأن لا ينهض سببا لقرار الاستيلاء ، به لا يعدو ان يكون تبريرا لحالة الاستعجال التي تقتضى الاسراع في اصدار القرار ، اذ السبب الحقيقي : هو لزوم العقار باكله لحاجة المديرية . وهو سبب صحيح ما ثبت من الاوراق ان ثمة منشآت تابعة للمديرية اقيمت فعلا في الاراضي الفضاء المجاورة لمبنى المدرسة والتي شملها قرار الاستيلاء حاجة المدرسة الى تلك الارض لممارسة كافة الانشطة المتعلقة باداء رسالتها التعليمية والاجتماعية والرياضية .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم ما يقول به المطعون ضده من أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ يقف عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط دون المعاهد الخاصة ذلك أن سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون المذكور انما تصرف الى كل العقارات التي ترى جهة الادارة لزوما لرفق التعليم بصفة عامة ولا يعدو التعديل الذي اورده القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ على القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه أن يكون مجرد نقل الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء الى رئيس الجمهورية بدلا من وزير التعليم ، كما لا ينال من القرار المطعون فيه ما يقول به المطعون ضده من أنه يتضمن مصادرة لحق الملكية فضلا عن مصادرته لحق التقاضي ، ذلك أن هذا القرار لا يمس ملكية المطعون ضده للعقار المستولى عليه بالاجار وانه كان يضع قيда على هذا الحق فلانه اجراء استثنائي ابلحه القانون تأكيدا لمبدأ تظليل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في روابط القانون العام ، هذا الى انه ليس صحيحا ان القرار المطعون فيه انطوى على مصادرة

لحق التقاضي ذلك أن النزاع الناشب بين المطعون ضده والحرسنة التي صدر لصالحها قرار الاستيلاء كان يدور حول تحديد العقار الذي يتناول عند الإيجار المبرم بينهما ، وعلى فرض أن المطعون ضده استطاع أن يحصل على حكم نهائى لصالحه باقتصار هذا العقد على قطعة الأرض رقم ٥٣٢ التى يقع فيها مبنى المدرسة دون القطع الأخرى ، وهو ما لم يتم ، فإن هذا الحكم ما كان يخول دون صدور انقرار المطعون فيه ..

ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى يجب أن يقوم على ركائسه قيام حالة الاستعجال بأن يكون من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه أن يترتب ثمة نتائج تعذر تداركها ، وأن يكون ادعاء صاحب الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجع معها التضاء بالفاء القرار موضوعا ، ولا بد من توافر الركنين معا للحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى .

ومن حيث أنه متى كان الثابت مما تقدم أن القرار المطعون فيه لا يقوم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية يرجع معها الحكم بالفائه عند نظر طلب الإلغاء فمن ثم فإن طلب وقف التنفيذ يكون قد فقد ركن الجدية الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب دون ما حاجة الى بحث مدى توافر ركن الاستعجال ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وإخطا فى تطبيقه مما يتعين معه الحكم بالفائه وبرفض طلب وقف التنفيذ .

(طعن ١٢٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/١٠) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

يتبع فى شأن تعويض الاستيلاء المخول لوزير المعارف العمومية على المقررات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ دون الأحكام القانونية الأخرى التى وضعت لتنظيم العلاقة بين المؤجرين .

ملخص الفتوى :

استولت وزارة المعارف العمومية على منزل بمقتضى القرار رقم ٦٩٧١ المؤرخ ١٩٤٦/٩/٣٠ المتضمن ان لجنة التعويضات قد قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٤٧/١٢/٩ مبلغ ٧٠ جنيتها ايجارا شهريا له وان اتوزارة ومالك المنزل قد بلغا هذا القرار وانه عندما طلب وزارة المالية الموافقة على اعتقاد هذا الاجبار اوضحت ان المنزل المذكور كان مؤجرا لوزارة العدل من أول يناير سنة ١٩٢٨ لغاية سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢٢ جنية شهريا وطبقا للمادتين ٤ و ٧ من الرسوم بتأون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز أن تزيد اجرة هذا المنزل على ٢٧ جنية و ٥٠٠ مليم .

وقد استعرض قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلستيه المنعقدتين في ٢٣ من سبتمبر و ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وهو يلاحظ أن الرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٧ الصادر بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعامد التعليم قد نص على ان يتبع في شأن هذا الاستيلاء الاحكام المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي يتضى بان يكون تقدير انتعويض المرتب على هذا الاستيلاء بمعرفة لجنة خاصة وان المعارضة في قرارات هذه اللجنة يجب ان تقدم الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال اسبوع من تاريخ ابلاغهم بتلك القرارات بخطاب مسجل وبهذا يكون المشرع عند تقرير حق وزير المعارف العمومية في الاستيلاء قد رسم طريقا يجب ان يتبعه لتقدير التعويض اللازم في هذه الحالة بحيث لا يكون نه للرجوع الى الاحكام القانونية الاخرى التي وضعت في الرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ثم في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن ايجار اتمكن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد انتهت القسم الى انه طالما ان وزارة المعارف العمومية قد قبلت تقدير اللجنة المنصوص عليها في الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم تقدم معارضة في شأنه خلال الميعاد المحدد لذلك فان قرار لجنة التقدير يكون نهائيا وملزما للوزارة .

(ج) الاستيلاء للتعبئة العامة

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة التي تخول للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرارا بالاستيلاء على العقارات وشغلها — القانون لم يضع أى شرط أو يورد أى قيد على سلطة الإدارة في اتخاذ هذا التدبير إلا أن يكون لازما للمجهود الحربى — النظر فى مشروعية قرار الاستيلاء يكون على أساس أن سلطة الإدارة فى هذا الشأن مطلقة لا يحدها إلا التزام الغاية التي استهدفها القانون .

ملخص الحكم :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة أن من بين التدابير التي خولت المادة ٢٤ منه للجهة الادارية المختصة ان تصدر قرارا بها الاستيلاء على العقارات أو شغلها حيث اوضحت بعد ذلك المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ اجراءات تنفيذ هذا الاستيلاء وطريقة تحديد التعويض المقابل . وبالإطلاع على المواد المذكورة يبين واضحا أن القانون المشار اليه لم يضع اى قيد على سلطة الإدارة فى اتخاذ هذا التدبير الا ان يكون للمجهود الحربى فمن ثم فانه يتعين وقد خلت تلك النصوص من اية شروط أو قيود يتعلق انتصرف الإدارى بتحقيق واحد منها أو أكثر يتعين ان يكون النظر فى مشروعية القرار الإدارى الذى صدر مستندا اليها على أساس أن سلطة الإدارة فى هذا الشأن مطلقة من كل قيد لا يحدها الا التزام الغاية التي اسندتها القانون وخونها تلك السلطة من أجل تحقيقها ، ذلك أن الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وان اتحدت فى طبيعتها بالنسبة لجميع انتصرفات الادارية الا انها لا شك تختلف فى مداها بحسب الشروط القيود التي تلازم السلطة المخولة لمصدر القرار ومتى تحسرت هذه السلطة من كل قيد أو شرط كما هو الحال فى تاتون التعبئة الذى يعالج

الخطر من المسائل المتعلقة بالمجهود الحربي فليس للقانون الإداري في هذه الحالة أن يقيد هذه السلطة بغير قيد من القانون أو يخصصها بغير مخصص منه .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

صدور قرار بالاستيلاء على العقار على الرغم من سابقة شغل الجهة الإدارية بمدة القرار لذات العقار بطريق الإيجار — جواز ذلك متى جرت مبررات بعد قيام الرابطة العقدية بين جهة الإدارة ومالك العقار .

ملخص الحكم :

ان الإدارة اذا قدرت بما لها من سلطة في هذا الشأن وهي في هذا المجال الذي يتصل بالمجهود الحربي ويامن القوات المسلحة انها تتمتع بحرية واسعة لا يحدها في ذلك حسبا سلف ابيان الا عيب اساءة استعمال السلطة وهو ما خلت الاوراق من أية واقعة يمكن ان تقوم قرينة عليها .
اذ تنرت ان شروط عقد الإيجار وما صحب هذا الوضع من اشكالات اصبحت تتعارض مع ظروفها وأوضاعها الجديدة ، كان لها بمقتضى هذه السلطة أن تدرك كل ما من شأنه ان يعوق سير الاعمال بها أو يخل بالسرية الواجبة لها . وأن تقضى على مصدر الفتق ومبعث الخوف ، فان هي عادت بعد أن ألغيت قرار الاستيلاء انسابق الى اصدار القرار المطعون فيه لمواجهة تلك الظروف الجديدة مستندة الى الاسباب سالفة الذكر مستهتفة أغراض المشار اليه ودون أن يثبت أنها مست المزايا المالية المقررة للمدعية بموجب عقد الإيجار حيث احتفظت لها بهذه المزايا كاملة غير منقوصة فان قرارها الصادر في هذا الخصوص يكون قد صدر والحالة هذه مطبقا للقانون .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

عدم اشتراط خلو العقار المستولى عليه لنسخة قرار الاستيلاء —
أساسي ذلك .

ملخص الحكم :

انه يبدو خطأ انحكم المظعون فيه الصادر بالغاء قرار الاستيلاء
موضوع الطعن بمقوة انه يشترط لصحور هذا القرار خلو العقار المستولى
عليه ما دامت ادارة التبعئة تشغل هذا العقار مبعلا بطريق الايجار فان القرار
الصادر بالاستيلاء يرد على غير محل مستندا في ذلك الى وجود مثل هذا
الشرط في بعض القوانين الاخرى لما في هذا الاستناد من اضافة شرط غير
وارد في انقانون الذي صدر بقرار استنادا اليه .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠) .

(د) سلطة المحافظ في الاستيلاء

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حماية الطوارئ — نص المادة
١٧ منه على سلطة رئيس الجمهورية في التفويض في الاختصاصات والتدابير
المخولة له عند اعلان حالة الطوارئ — حق المحافظين في مباشرة هذه
الاختصاصات بمتضى الامر العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر من
الحاكم العسكري بمنحهم سلطاته في مناطقهم طبقا للقانون رقم ٥٢٢ لسنة
١٩٥٤ بشأن حالة الطوارئ — لا يغير من ذلك الغاء القانون رقم ٥٢٢
لسنة ١٩٥٤ ، لو تغير كيفية تحديد شخص الحاكم العسكري — اساس
ذلك — مثال : صحة القرار الصادر عام ١٩٦١ من محافظة القاهرة بالاستيلاء
على عقار لاتخاذ مدرسة .

نصوص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على انه « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامر او انتظام العام في اراضى الجمهورية او في منطقة منها للخطر سواء اكان ذلك بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها او حدوث اضطرابات في الداخل او كوارث عامة او انتشار وباء » وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على ان « يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية » كما تنص الفقرة الثالثة غقرة اولى بند ٤ منه على انه « لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بامر كتابى او شفوى التدابير الآتية (٤) الاستيلاء على اى منقول او عقار . . . » كذلك تنص المادة ١٧ منه على انه « لرئيس الجمهورية ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وفي كل اراضى الجمهورية او في منطقة او مناطق معينة منها » وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر باسئرار اعلان حالة ائطوارئ النى كانت اعلنت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاحكام اعرفية الذى المضى بمقتضى ائقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ومتى كانت حالة الطوارئ باقية كما سلف االبان فان قرار محافظ القاهرة الصادر فى اول اكتوبر سنة ١٩٦١ بالاستيلاء على المبنى موضوع النزاع يكون قرارا صادرا من يملكه ان هو يستند الى السلطة المخونة لرئيس الجمهورية فى الاستيلاء على اى عقار بالتطبيق لنص المادة الثالثة ئقرة اولى بند ٤ من ائقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان كما يستند الى التفويض الصادر للمحافظين والمديرين او من يقومون باعمالهم من الحاكم العسكرى بمباشرة سلطانه فى مناطتهم وذلك بمقتضى الامر رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ . وانه ولئن كان الامر قد صدر من الحاكم اعسكرى العام فى حدود حدود اختصاصه المبين فى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ الملغى بائقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، الا انه لا يترتب على مجرد الغاء القانون رقم ٥٣٣

لسنة ١٩٥٤ وحلول انقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ محله سقوط الامر المذكور ما دامت حالة الطوارئ باقيه وما دامت نصوص هذا القانون الاخير لا تتعارض مع ذلك الامر الذى صدر فى الاصل صحيحا ذلك أن القانون الاخير رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد ردد فى المادة ١٧ منه نص المادة ١٧ من القانون الاخير رغم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ اثنى كانت تخول الحاكم العسكرى أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لن ينحبه نذلك فى مناطق معينة . ومن المقرر ان اتقرارات التى صدرت صحيحة فى ظل نظام معين تظل نافذه ومنجبة لانقارعا طالما بقى هذا النظام ولم يرد نص صريح فى قانون بانقضاها . وكذلك نيس بذى اثر على نفاذ الامر المشار اليه ان الحاكم العسكرى العام بعد أن كان فى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ معينا بالشخص أصبح بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ رئيس الجمهورية اى معينا بالوظيفة ، مادام تعير شخص الحاكم العسكرى العام لا يستتبع سقوط الاوامر الصادرة من سفه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤) .

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

م ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — (المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠) — مناط تطبيقها — قيام حائة من الاحوال الطارئة او المستعجلة — تغير صدور قرار من المحافظ المختص بالاستيلاء على العقارات — أما الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة — فيلزم بشأنها صدور قرار من رئيس الجمهورية — عدم قيام حالة من الاحوال الطارئة والمستعجلة بجعل قرار الاستيلاء غير جائز قانونا اذا صدر من المحافظ .
ملخص الحكم :

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أن يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء أو فى سائر الاحوال الطارئة أو المستعجلة أن يلهر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم أو الوتاية أو غيرها . كما يجوز فى غير الاحوال المتقدمة بالاستيلاء مؤقتا على

العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبي المصلحة المختصة من أثبتت صفة العقارات ومساحتها وحالتها بنون حاجة لاتخاذ اجراءات اخرى ..

كما تنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على انه فيما عدا الاحواز الطارئة او المستعجلة اتى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم والنوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات النى مقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه لا يجوز للمحافظ اصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على العقارات الا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهى الحالات التى يجمع بينها وصف الاحوال الطارئة او المستعجلة وقد مثل المشرع لها فى ذات النص بحالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء . ولا ريب فى أن الاحوال الطارئة هى تلك التى لم يكن فى الوسع توقعها أى تقع فجأة . أما الاحواز المستعجلة فهى تلك التى لا تحتل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراءات العادية ومن لم لا بد من وأجهتها بذلك الاجراء الاستثنائى وهو الاستيلاء المؤقت على العقارات .

وفيما عدا الحالات المذكورة فالاصل ان الاستيلاء على العقارات تحقيقا لغرض ذى نفع عام لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية وطبقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . واذا كان النائب من الاوراق ان القرار المطعون فيه لا يندرج تحت اى من الحالتين المذكورتين لان ادراجه فى الحالة الاولى غير جائز قانونا لان مناط الاستيلاء فيها هو قيام حالة طارئة أو مستعجلة تستلزمها اعمال الترميم أو الوقاية وغيرها وهو ما لم يوافر فى القرار المطعون فيه — أما ادراجه فى احوال الفئانية فيجمل القرار مثنوبا بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء قرار محافظ المنيا بالاستيلاء لمدة ثلاث سنوات على الدور الارضى بالعقار رقم ٢١ شارع الجمهورية بالمنيا لمخالفته للقانون فقد اصلب وجه الحق والقانون .

اسماء طبي عام

—

الاسعاف طبي عام

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

انقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم الاسعاف الطبي العام — نظمت المادة الثانية منه تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي في وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — شرعت المادة الثالثة منه استثناء من هذه الاحكام العامة في تحديد ما يمنح لهؤلاء العاملين بصفة شخصية — هذا التنظيم الوقتي الخاص هو الذي يرجع الى قواعده في تحديد ما يستحق لهؤلاء العاملين عند تعيينهم بحيث لا يتجاوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية اجره الذي كان يتقاضاه عند عمله السابق بالاسعاف الطبي — تحديد الاجر وفقا لقانون العمل الذي كان يسرى عليه ويشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات دورية مستقرة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قد نظمت مادته الثانية تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي في وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وشرعت المادة الثالثة من ذلك القانون استثناء آخر من هذه الاحكام العامة في تحديد ما يمنحه أولئك العاملون بصفة شخصية تأمينا لاستقرارهم المعيشي بالحد من خفض دخلهم ، ويكون هذا التنظيم الوقتي الخاص هو الذي يرجع الى تواعده في تحديد ما يستحق هؤلاء العاملون صرفه عند تعيينهم ولا يجوز أن يضاف اليه شيء بالقواعد التي تنظم ما يستحقه العاملون كافة من البدلات والمزايا في حالتهم العادية ولا تنصرف الى ما يمنحه عاملون الاسعاف الطبي السابقون بصفة وقتية استثناء وقد أبقى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ لهؤلاء العاملين أجورهم التي كانوا يتقاضونها من مراكز الاسعاف لمدة ستة أشهر جرى فيها اختيار من عين منهم في وزارة الصحة ، وحفظ لن عين مقدار ما كان يحصل عليه قبل تعيينه اذا زاد على مجموع ما يستحقه

بالتعيين فى الدرجة ولا يقتصر هذا المجموع على مرتب الدرجة بل يشمل سائر ما يستحقه من تسند اليه الوظيفة المعتمد لها من البدلات والمزايا ، بينما لا تجاوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية أجره الذى كان يتقاضاه عن عمله السابق بالإسعاف الطبى . واذ يتحدد هذا الاجر وفقا لقانون العمل الذى كان يسرى عليه ، فانه يشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات دورية مستقرة ، واذ لا تجادل جهة الادارة بطعنهما فى تحقق شروط الاجر فى منحنى شهر رمضان والجرد السنوى اللتين كان الاسعاف يمنحهما للعاملين لديه ، وحصول المدعين عليهما باستمرار قبل العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ فلا يكون وجه للمدعى على ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتبار هاتين المنحيتين من أجر كل من المدعين .

ومن حيث ان المنحة التى كانت تعطى للمدعين عند صرف منحة العاملين بالدولة لا محل لاضافتها الى اجريهما بعد اذ عينا بوظائف الدولة واصبحا يستحقان منحة العاملين والمدنيين ذاتها عند صرفها ويكون نعى المدعين على انحكم المطعون فيه انه لم يضاف هذه المنحة الى اجريهما بغير جدوى حقيقيا بالرغم من .

ومن حيث ان بدل التفرغ اذ يستحقه الصيدلى الذى يعين فى وزارة الصحة بمجرد اسناد الوظيفة اليه . فانه يدخل فى مجموع ما يستحقه بالتعيين على الدرجة وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يكون بدل التفرغ مما نشأ استحقاقه للمدعين بعد تحديد مجموع ما يستحقه كل منهما عند التعيين . ولا يضاف هذا البديل الى اجر أحد منهما الذى يدفع اليه بصفة شخصية وتكون مطالبتهما بصرف بدل التفرغ بغير سند من القانون منعيها رفضا .

ومن حيث ان بدل التمثيل انما يؤدى لينفقه العامل على ما تتطلبه اعباء الوظيفة ومظهر القائم عليها فى ضوء التنظيم المناسب لمسئولياتها وكما يتف استحقاق هذا البديل اذا نحى من كان يتقاضاه عن الوظيفة المقرر بها الى وظيفة اخرى من غير ذات بدل التمثيل يقف استحقاقه كذلك اذا تغير تنظيم الوظيفة وصارت الى وضع آخر لا يتدخل فيها شيء من هذا البديل . ولا يكون للمدعى الاول ان يستبقى بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه فى وظيفة مدير صيدلية

الاسعاف بعد أن ضمت الصيدلية الى وزارة الصحة التي لا تفرض بدل تمثيل
لمثل تلك الوظيفة لديها ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى
بعدم استحقاق بدل التمثيل .

ومن حيث أن الثابت من عقد العمل المحرر في ١٩٦٤/٨/٤ بين سكرتير
عام الاسعاف ببور سعيد والمدعى الثانى أن هذا المدعى قبل العمل بصفة
صيدلى للخدمة الليلية في صيدلية الاسعاف بأجر شهري شامل قدره ٣٥
جنيه فيكون المتعاقدان قد حددا هذا الاجر للخدمة الليلية كما ينظمها قرار
وزير الصحة ، وليس في العقد ما يفيد قصد العاقدتين الى جعل هذا الاجر
مقابلا لساعات معلومة تقل عن وقت الخدمة الليلية ، ولا يكون ثمة وجه
لاعتبار بعض ما يكتبه الصيدلى المتعاقد خلال الخدمة المتفق عليها وقتا
اضافيا يستحق عنه اجرا فوق الذى أرتضاه نظيرها كاملة ، واذا ذهب
الحكم المطعون فيه الى استحقاق هذا الاجر الاضاق فانه يكون قد أخطأ
صحيح القانون وينعين الفاؤه ، ولا يبقى محل اطلب الطامن اجرا اضافيا
عن الفترة اللاحقة لما قضى به ذلك الحكم بعد ما تبين أن الطامن لا يستحق
مثل هذا الاجر وما كان يتقاضاه قبل تعيينه في الحكومة .

ومن حيث انه وقد ثبت أن جهة الادارة على حق في شطرنج طعنها
وأن المدعين لا حق لهما في طعنيهما ، فانه يتمين الحكم بقبول الطعون
الثلاثة شكلا وبتعديل الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أجر اضافى للمدعى
الثانى ويرمض الدعوى فى شأن هذا الطلب ، ويلتزم كل طامن مصروفات
طعنه .

طمن ٤٩٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١١) .

تصويبات

كلية الى القارئ
نأسف لهذه الأخطاء المطبعية
فالكمل لله سبحانه وتعالى

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التابعة	٩ / ١٧	مشتوبه	المجلس	١٢٢/ ١٧	المجالس
اتقائونية	٢٨ / ٥	القانونية	وظيفيه	١٢٩/ ٦	وظيفته
المنصص	٢٨ / ٢٩	المنصوص	لم	١٢٠/ ١١	لهم
الام	٣٩ / ٧	العام	يفرض	١٣١/ ٩	ينفوض
وأجارت	٤٤ / ١٨	وأجازت	ل	١٣٦/ ٤	أل
والاجتماعى	٥١ / ٢	الإجتماعية	فيها	١٥٥/ ٩	نيها
للسياسية	٥١ / ٣	للسياسة	ونهم	١٦٠/ ١٧	ونهم
التقييد	٥١ / ٢٣	التقيد	ويسمى	١٦٠/ ٦	ويسمى
اللدان	٥٦ / ٢٢	اللدان	الميرشح	١٦٣/ ٢٤	المرشح
أم	٦٣ / ٢٠	أن	طلم	١٦٦/ ١٧	طلب
بالتطبيق	٦٤ / ٢٧	بالتطبيق	بعضية	١٦٨/ ٢١	بعضوية
وموازنة	٦٦ / ٢٧	وموازنة	لمستفاد	١٧٠/ ٢٤	المستفاد من
م م من	٦٧ / ١	نص المادة	بالدارة	١٧٦/ ١٢	المواد
لتشليح	٦٨ / ٢٢	التشليح	للادارة	١٧٧/ ١٦	للادارة
ذلكك	٧٢ / ٢٤	ذلك	المجلس	١٨٠/ ٢٠	المجالس
ولاصانع	٨١ / ٢٥	والمصالح	المستقل	١٨١/ ٢٥	المستقل
نقذب	٨٣ / ١١	تنوب	لذلك	١٨٥/ ١٢	لذلك
الدحاوى	٨٣ / ١٦	الدعوى	الاضافنة	١٩٠/ ٤	الاضافية
متصينا	٨٣ / ١٧	متصينا	فالرياح	١٩١/ ١	فالربح
اجره	٩٢ / ١٨	اجراء	يريد	١٩٢/ ١٠	يزيد
لوزير	٩٦ / ١١	الوزير	الباب	١٩٣/ ١٩	الباب
فتعين	٩٨ / ٢	فتعين	وهو القانون السابق—		
يزعه	١٠٠/ ٥	بزعه	فيلعبعصمبالشروعف		
ن	١٠٥/ ٦	أن	العامة	١٩٤/ ١٠	يحذف مكرّر
وم	١٠٨/ ٦	ومن	المعصص	٢٠٣/ ٩	المختص
فلاءه	١١٠/ ٢٥	غلاء	المطلى	٢٠٦/ ٢١	المطلى
أم	١١١/ ١٥	أن	التجاسية	٢١٠/ ١٣	التجارية
ينتظم	١٢١/ ١٢	ينظم	تستطها	٢١٢/ ١٦	تستغلها
			اقلامرة	٢١٣/ ١٥	التاعرة

الخطا	الصفحة	لعدد	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
النضاء	٩/٢٢٠		النضاء	ن	٢٢/٢٢٦	ان
يللغاء	٩/٢٢١		بالغاء	رجى	١٧/٢٤٤	رجعى
النتشار	٢٦/٢٢٣		المشار	يدون	٦/٢٤٨	يؤدون
قرارى	٢١/٢٢٦		قرار	لا	١١/٢٥١	تحذف
يسوجب	١/٢٣١		يستوجب	القانون	١٤/٣٥٢	القانون
من	١٨/٢٣٦		عما	لسية	٢٣/٣٥٢	لسنة
من	١٨/٢٣٩		من	قيامها	٧/٣٦٠	قيامها
الهيئة	١٢/٢٤٢		الهيئة	آند	٢٧/٣٦٠	آنف
رام	٥/٢٤٣		رقم	معنى	٦/٣٦٢	معنى
الدارة	٣/٢٤٦		الإدارة	تنقضى	١٦/٣٧٣	تنقضى
والمعدد	١١/٢٤٩		والمعدل	م	٩/٣٨٢	من
غير	٤/٢٥٤		غير	فبد	١٤/٣٨٢	بعد
لبنان	١٢/٢٥٥		لبناء	تشان	٢٤/٣٨٢	بشان
٢٩٦٥	٢٣/٢٥٦	١٩٦٥		بالماد	١٤/٣٨٤	بالمادة
ل	١٢/٢٥٧		تحذف	المراقبة	١٨/٣٨٦	المراقبة
الصندوق	٧/٢٥٨		الصندوق	كنت	٢/٣٨٧	كانت
ولكها	٩/٢٦٠		ولكها	شلت	١٤/٣٨٨	شملت
للمحاسبات	١٠/٢٦٠		للمحاسبات	للسيون	٤/٣٨٩	للسئون
الولى	١١/٢٦٠		الاولى	مجانبا	٥/٣٩٠	مجانبا
هزم	١٧/٢٦٣		هذه	البحث	١٤/٣٩٣	البحوث
الثانن	١٨/٢٧٠		القانون	فى مقام	٢٤/٣٩٢	تحذف
لثقة	٢٣/٢٧٤		لائحة	بالاستفاد	٢٦/٣٩٤	بالاستفاد
تو	١٧/٢٧٦		تو	انقران	١٥/٣٩٥	القرآن
٣٧٧٣	١٠/٢٧٨	٢٧٧٣		القران	٦٠/٣٩٦	القرآن
٥١٣	٥/٢٨٤	١٥١٣		الاستثارية	١٨/٤١١	الاستثنائية
الى	٣/٢٩٦		الى	وفاقا	١٦/٤١٣	وفقا
لا	١١/٢٩٧		لها	لشروع	٤/٤١٤	لشروع
فماصا	٢/٢٩٧		ناصا	ة حكام	٤/٤١٥	احكام
الوزارت	٢/٣٠٠		الوزارات	الغرض	١٤/٤١٥	الغرض
نصه	١٨/٣٠٠		نصت	بم	٥/٤١٦	بعد
الى	١٠/٣٠٥		الى	عليها	٢١/٤١٧	عليها
المحلية	٩/٣١٠		المحلية	استخدق	٢٢/٤٢٣	استحقاق
قته	١٩/٣٢٧		عن	لنقضى	١٨/٤٢٥	لنقضى
رلة	٤/٣٣٣		ولة	تقره	١٥/٤٣٢	تقره
ستندا	١٧/٣٣٦		مستندا	تعيين اعمل	١٨/٤٣٢	تعيين اعمل

الخطا	الصفحة، المسطر	الصواب	الخطا	الصفحة، المسطر	الصواب
يد	١٣/٤٣٧	يد	لاستيقاء	١٥/٥٢٧	لاستيقاء
بعد	٦/٤٤١	بعد	المين	١٥/٥٢٨	المعين
الراستمالية	٢١/٤٤٢	الراستمالية	الماش	٢٢/٥٢٠	المعاش
المؤولة	٢٧/٤٤٣	المؤولة	حساب	٦/٥٣٣	حساب
تعنى	١٦/٤٤٤	تعنى	لمسة	١/٥٤٠	لمسة
اليزة	٢٧/٤٤٦	اليزة	عسوم	٢٤/٥٤١	عوم
٤٢	٦/٤٤٧	٤٣	حكما	٢٠/٥٤٦	حكما
والنشاط	٦/٤٤٩	والنشاط	وجهة	٢٠/٥٤٧	وجهة
لائون	١٢/٤٥٢	لقانون	تنظيم	٢٥/٥٤٨	تنظيم
المقرات	٦/٤٦٣	المقرات	انتاجة	٤/٥٥٩	النتاجة
٤٢	١٤/٤٦٣	٤٣	اسمراد	١/٥٦٩	استيراد
١٩٧٢	١٣/٤٦٤	١٩٧٤	وئيس	٨/٥٧٥	رئيس
واستقراعه	٦/٤٧٠	واستقراعه	المصادرة	١٧/٥٧٥	المصادرة
استنى	١٦/٤٧٥	استنى	النسبة	١٨/٥٧٦	النسبة
تحويلين	١٣/٤٧٦	تحويل	الاريخ	١٨/٥٧٧	التاريخ
لاجوز	٢٥/٤٧٨	لا يجوز	البيا	٢٠/٥٧٧	البيع
يدققثن	٢/٤٧٩	يستثن	حلة	٦/٥٨٧	حالة
وما	٨/٤٨١	ومعا	والنتجات	١١/٥٨٩	والمنتجات
الائون	٨/٤٨١	القانون	الرخيص	١٦/٥٩٠	الترخيص
القانون	٢٦/٤٨١	القانون	الاسراد	٢٦/٥٩٠	الاستيراد
المصحروية	٢٧/٤٨١	المصحراوية	استثاته	٨/٥٩١	استثنائية
الحكوية	١٩/٤٨٤	الحكومية	يسطيع	١٠/٥٩١	يسطيع
القانون	٢٢/٤٨٧	القانون	الجركية	١٦/٦١٩	الجبركية
والتجار	٥/٤٨٩	والتجارة	لنيابى	٢٨/٦٢١	النيابى
تم	١٥/٤٩٣	تم	دستر	٢٤/٦٢٢	دستور
جلس	٢١/٥٠٨	مجلس	١٠٧	٢٦/٦٢٣	١٥٧
نساب	٢٢/٥٠٨	نصاب	لئذن	٦/٦٢٦	شأن
هنزور	٢٧/٥٠٨	صدر	قائن	١٩/٦٣١	قانون
تسلطها	١٥/٥٠٩	نسلطها	تقوم	١٠/٦٣٥	تقدم
والجمعت	٢٨/٥١٠	والجميعات	مالها	١٥/٦٤١	يزيدراس
لاحكم	٥/٥١٤	لاحكام	رائها	٢٣/٦٥٠	رائها
دالخة	٢٠/٥١٥	داخلة	لتنم	٢٥/٦٦٠	ضده
٦٥	٢٢/٥١٨	٦١	طلب	٥/٦٦٢	طلبت
مستثناة	٢٦/٥١٨	مستثناة			
قاعة	٢/٥٢٢	قاعدة			

رقم الايداع بدار الكتب ٤٣٩٤/١٩٨٦

دار التوفيق للنموفيتية

للطباعة والبيع الآلة
الطبعة: ميثاق المولى: بجزء جامع الزاء
ت ٩٥٣-٤

فهرس شمىلى
(الجزء الثالث)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	ادارة قانونية :
٦	الفصل الاول — سربان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية
١٧	الفصل الثانى — أعضاء الادارات القانونية ونقابة المحامين
٤١	الفصل الثالث — تسويات أعضاء الادارات القانونية
٦٥	الفصل الرابع — بدلات أعضاء الادارات القانونية
٨٠	ادارة قضايا الحكومة :
١١٧	ادارة محلية :
١١٨	الفصل الاول — اللجنة المركزية للادارة المحلية
١٢٠	الفصل الثانى — المحافظ
١٣٥	الفصل الثالث — المحافظات
١٥٣	الفصل الرابع — المدن والقرى
١٦٢	الفصل الخامس — المجالس الشعبية المحلية
١٧٦	الفصل السادس — ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الفصل السابع — القانوني ووحدات الإدارة المحلية
٢٢٣	أولاً — الوضع القانوني للعاملين بوحدات الإدارة المحلية
٢٤١	ثانياً — عمال ووحدات الإدارة المحلية
٢٤٩	ثالثاً — بدلات وماشابهها
٢٦٦	رابعاً — تأديب العاملين بوحدات الإدارة المحلية
٢٩٣	الفصل الثامن — جوانب من وظائف الإدارة المحلية
٣٢٠	تعليق — في بعض جوانب نظام الإدارة المحلية في مصر
٣٣١	إذاعة وتليفزيون :
٣٣٢	الفصل الأول — عطلون
٣٥٥	الفصل الثاني — رسوم
٣٧١	أزهر :
٤٠٧	استثمار مال عربي واجنبي :
٤٠٨	الفصل الأول — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٤٢٠	الفصل الثاني — المناطق الحرة
٤٣٢	الفصل الثالث — التمتع بمزايا انقلاطون
٤٤٠	الفصل الرابع — الاعفاء من الضرائب والرسوم
٤٦٣	الفصل الخامس — تملك العقارات
	الفصل السادس — القيمة في سجل الوكلاء التجاريين وسجل
٤٨٣	المستوردين

المفحة	الموضوع
٤٩٢	الفصل السابع — التحكيم
٥٠٥	الفصل الثامن — مسائل متنوعة
٥٢١	استنتاجات :
٥٣٩	استرداد ما دفع بغير حق :
٥٤٠	الفصل الاول، — فى تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٠	الفصل الثانى — فيها قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٧	استيراد وتصدير :
٦٤٩	استيلاء :
٦٥٠	(ا) مبادئ عامة
٦٥٢	(ب) الاستيلاء لمرق التعليم
٦٦٣	(ج) الاستيلاء للتعينة العامة
٦٦٥	(د) سلطة المحافظ فى الاستيلاء
٦٦٩	اسماء طبي عام

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهني - محلم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » ،

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » ،

٤ - المدونة المالية في قوانين أصابة العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) .
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ، الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون الجنى الأردنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون الجنى المصرى والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجنائية الأرونية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدبر المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة أنتشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة

النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضرة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية

العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

